الإعلام والشئون السياسية الدولية



دكتـــور

ضياء الدين محمد الحسينى

كلية الإعلام - جامعة القاهرة




مكتبة
طريق العلم

الإعلام والشئون السياسية الدولية

دكتور

ضياء الدين محمد الحسينى

كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

2016م

الناشر

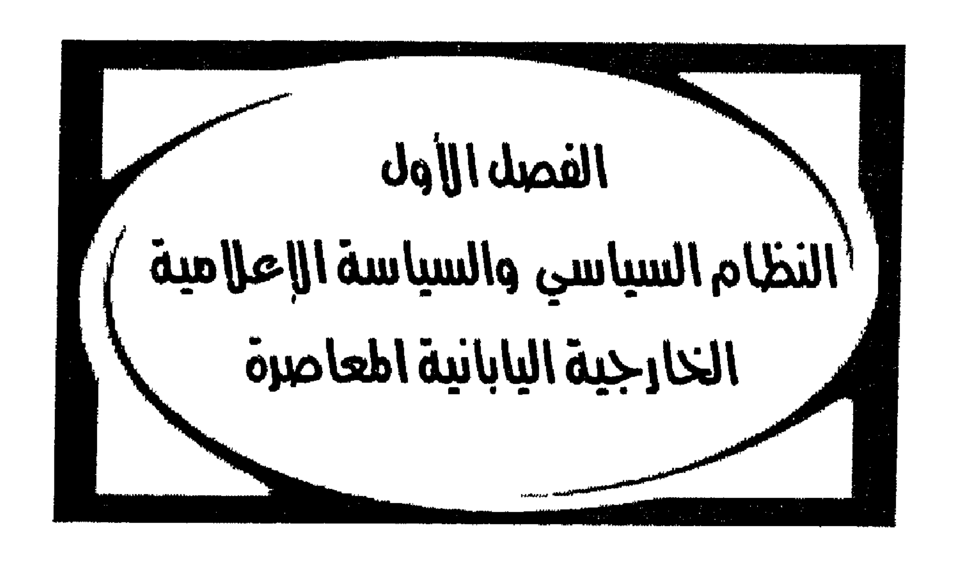
مكتبة الوفاء القانونية

محمول: 00201003738822 الإسكندرية

المقدمـــة

يهتم صانعوا السياسة والممارسين لها بالدراسة الأكاديمية للشؤون الدولية إن الذين يوجهون السياسة الخارجية عادة ما يصرفون النظر عن طروحات الأوساط النظرية (وهو ما يمكن تقبله في حالات كثيرة)، غير أن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة، فنحن بحاجة للنظريات حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا. وحتى صانعي السياسة الذين يتعالون على النظريات يتوجب عليهم في واقع الأمر أن يعتمدوا على أفكار خاصة بهم حول الكيفية التي تسير بها الشؤون الدولية (وفي العادة، لا يتم التصريح بها) في حال أرادوا اتخاذ قرار إزاء وضع معين، فالكل يستعمل نظريات - بإدراك أو بغيره - حيث أن التباين في وجهات النظر تجاه السياسة المتبعة يعود إلى الاختلافات الجوهرية حول القوى الأساسية التي تسهم في صياغة محصلات التفاعل الدولي.

لنأخذ على سبيل المثال، الحوار القائم حول كيفية التعامل مع الصين. إن صعود الصين من إحدى المنظورات، يعد إحدى النماذج الحديثة لتوجه القوى الصاعدة من أجل تغيير توازن القوى العالمي بأشكال يمكن أن تأخذ منحى خطيرا، خاصة وأن نفوذها المتعاظم يجعلها أكثر طموحا. و من منظور آخر، فإن مفتاح التوجه المستقبلي للصين يتوقف على ما إذا كان سلوكها سيتغير بفعل اندماجها في الأسواق العالمية والانتشار (الذي لا يمكن تحاشيه؟) للمبادئ الديمقراطية.


الفصل الأول
النظام السياسي والسياسة الإعلامية
الخارجية اليابانية المعاصرة

بدأ تاريخ اليابان المعاصر عندما استولى الامبراطور ميجي MEIJI (المصلح المتنور) (1) على السلطة (1868-1912) وهو العهد الذي تلى فترة النظام الإقطاعي للساموراي(2) في عام 1868 بعد إزاحة حكم توكوغاوا شوغن TOKUGAWA SHOGUN(الجنرال العظيم) (3) ، الذي حكم اليابان خلال المرحلة الإقطاعية والتي عرفت بفترة إيدو (إيدو جيداي) ، أعيد العمل بالنظام الإمبراطوري ونجح الامبراطور ميجي في وضع الأسس الحقيقية لنهضة اليابان المعاصرة في جميع المجالات لتصبح اليابان بعدها إحدى الدول القوية في العالم ، وبدأت تتطور لتصبح دولة إمبريالية مع بدايات القرن العشرين بعد أن أصبح لديها جيشاً قوياً ، وتصاعدت النزعة القومية اليابانية فهاجمت الصين وانتصرت عليها عام 1895، وبعدها احتلت الجزيرة الكورية ، ودخلت الحرب ضد روسيا عام 1905 ، واحتلت منشوريا عام 1931 وشمال الصين بكامله عام 1937.

لقد استمرت النزعة الاستعمارية اليابانية بالتصاعد بعد نهاية الحرب العالمية الاولى حيث استعمرت اليابان أراضي من الدول المجاورة ما يعادل خمسة أضعاف مساحتها ، وارتكبت الكثير من المجازر بحق أهل تلك المناطق خاصة إبان الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي مازال يشكّل عقدة لدى حكومات وشعوب تلك الدول لاسيما الصين والكوريتين، رغم انتهاء الدور العسكري لليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح نظام القطبية الثنائية هو النظام السائد في العالم حيث سيطر الاتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية على قيادة النظام الدولي، وظهر تأثيرهما في بناء النظام السياسي الدولي وعلاقاته السياسية سواء في مرحلة الحرب الباردة أو في مرحلة الوفاق الدولي .

لقد شهد سقوط الاتحاد السوفييتي نهاية نظام القطبية الثنائية ، وما نتج عنه من ظهور تساؤلات حول طبيعة وشكل النظام الدولي الذي سيخلف الثنائية القطبية ، هل هو نظام القطب الواحد على أساس تمحور العالم حول قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ، أو قيام نظام متعدد الأقطاب تشكل فيه العلاقات الاقتصادية جوهر العلاقات الدولية ؟

إن الاختلاف حول طبيعة النظام الدولي الراهن يعود إلى عدم وضوح مفهوم النظام، بحيث يفسر على أنه توزيع القوة بين الدول من جهة ، أو أنه نمط العلاقات القائمة بين الدول الرئيسية في النظام الدولي من جهة ثانية ، وإلى عدم وضوح الأسس التي يتم على أساسها قياس القوة وتوزيعها بين الدول الرئيسية في النظام الدولي، وما يتبعه من تحديد نمط العلاقة القائمة بين هذه الدول من جهة ثالثة .

إن سقوط فرضية أن القوة العسكرية هي الأساس لتوزيع القوة بين دول العالم وحلول القدرة الاقتصادية كعامل فعال لتوزيع القوة في النظام الدولي الجديد جعل من العسير التسليم في فرضية بناء دولي أحادي السيطرة في عالمنا المعاصر . بالرغم من أن العالم تلوح فيه بقوة ملامح الأحادية ، حيث تظهر الولايات المتحدة وكأنها الدولة صاحبة المكانة الأولى وصانعة الدور الأول في العالم ، إلا أن المسألة لا تعدو كونها قوة استمرارية للنظام الدولي السابق الذي اختفى فيه أحد القطبين فجأة تاركاً مكانه فراغاً ، فكانت الولايات المتحدة بحجمها هي الدولة الوحيدة المؤهلة لملء ذلك الفراغ .

إن انهيار الاتحاد السوفييتي ومحاولة الاتحاد الأوربي لأخذ مكانة الاتحاد السوفييتي السابق عالمياً ، والمشاكل التي واجهتها الولايات المتحدة في التعامل مع الكثير من المسائل الدولية المعقدة على المستوى الدولي

كالارهاب وتلوث البيئة والاحتباس الحراري كل ذلك دفع دول اخرى ومنها اليابان للتحرك على الساحة العالمية في محاولة لتصبح قطباً له مكانته وفعاليته الى جانب الحليف الاستراتيجي الولايات المتحدة ، وما ساعد على الموقف الياباني هو النمو السريع في اقتصادات دول منطقة المحيط الهادي، إضافة الى كون اليابان ركيزة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية لتمتعها بالحماية الأمريكية التي تشكل ضمانة كلية لأمنها.

أن الدور المهم الذي لعبته اليابان في الحرب الكورية (1950-1953) ، وبروز أهميتها في الحرب الباردة دفعت الولايات المتحدة الامريكية واليابان الى بناء تحالف استراتيجي عبر معاهدة التعاون المشترك والأمن (Treaty of Mutual Cooperation & Security))، التي جرى التوقيع عليها في 19 كانون الثاني من عام 1960 ، وبسبب استمرار التهديدات الكورية الشمالية والانفاق العسكري الضخم للصين أصبح من الضروري المحافظة على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واليابان .

أن محاولة اليابان صياغة سياسة خارجية أقل ارتباطاً بتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية يجري عرقلتها من قبل الولايات المتحدة رغبة منها في أن تستمر اليابان في القيام بحماية خطوط امدادات النفط وهو نفس الدور الذي لعبته إبان الحرب الباردة عندما كان الاتحاد السوفيتي يمثل تهديداً مباشراً لإمدادات النفط المتوجهة نحو اليابان من الشرق الأوسط ، وتأتي استجابة اليابان للضغوط الامريكية في رسم سياستها الخارجية من خلال محورين هما : أولاً: زيادة نفقاتها الدفاعية بشكل كبير وقيام الولايات المتحدة بتزويد اليابان بانظمة متطورة من منظومات الصواريخ .

ثانياً :إعادة تحديد الدور الإستراتيجي الأمني لليابان في منطقة شرق آسيا سن خلال زيادة إنفاقها الدفاعي للمساهمة في استقرار منطقة جنوب شرق آسيا .

لا تزال اليابان تعتبر علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بأهمية كبيرة سياسية وإستراتيجية على المستويين الآسيوي والعالمي من خلال التزام الطرفين بالمعاهدة الاستراتيجية للتعاون والاتفاقية الأمنية (SOFA) (Status of Forces Agreement) والذي يبعد أي احتمال تحول اليابان إلى قوة عسكرية كبرى في المستقبل المنظور وهذا ما تطمئن اليه بعض الدول الآسيوية التي لا تزال تنظر بريبة الى ماضي اليابان العسكري.

تعتبر اليابان قوة اقتصادية كبرى حيث يشكل الاقتصاد الياباني ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وتسعى اليابان لتعزيز هذا الموقع الاقتصادي ليشكل الدعامة الاساسية لدورها السياسي الإقليمي الذي بدأت تنشط به نحو تحقيق هدفها الاكبر الذي يضمن لها موقعاً دولياً متميزاً خلال السنوات القادمة ، هذا الهدف الذي شهدت الأعوام الأخيرة نشاطاً يابانياً للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي يتناسب مع دورها ومساهماتها في الأنشطة المختلفة التي تشرف عليها أجهزة الأمم المتحدة حيث تعتبر ثاني أكبر الدول المانحة بعد الولايات المتحدة ، كما تتضح توجهات الحكومة اليابانية الأخرى من أجل تحقيق هدفها هذا الذي يتيح لها لعب دور بارز في مختلف القضايا التي تشهدها الساحة الدولية هو نيتها في إعادة النظر بدستور البلاد السلمي وصياغته بما يتناسب وتوجهاتها الآنية والمستقبلية .

اهمية البحث:

ترتكـز أهميـة البحـث إلى عوامـل عـدة، أهمهـا أن اليابـان تحتـل مركـزاً متقـدماً في النظـام الاقتصـادي الـدولي، حيـث سـعت اليابـان منـذ السبعينيات إلى توظيف مكانتها الاقتصادية لغرض ممارسة دوراً سياسياً على المستويين الإقليمي والدولي، ولمنطقتي الشرق الأوسط وشرق آسيا أهميتهما الخاصة في السياسة اليابانية حيث تتمتع اليابان بروابط عميقة مع دول شرق أسيا بسبب القرب الجغرافي فضلاً عن الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية التي تجمعها بها . أما بالنسبة للشرق الأوسط فلليابان مصالح حيوية المتمثلة بمصادر الطاقة ، ويمكن فهم العديد من مقومات السياسة الخارجية اليابانية من خلال دراسة التفاعلات الكثيفة لها مع دول هذه المنطقة .

تـأتي أهميـة تنـاول موضـوع السياسـة الخارجيـة والنظـام السياسـي الياباني استناداً الى تزايد أهمية المقدرة الاقتصادية في العلاقات الدولية ، ولتزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم ناهيك عن أن استعمال المقدرة الاقتصادية لا ينطوي على المخاطر التي ينطوي عليها استعمال القوة العسكرية ، فامتلاك الدولة للمقدرة الاقتصادية هو عامل رئيسي في تمكين الدولة من التأثير في سياسات الدول الاخرى عن طريق منح المعونة الاقتصادية أو التهديد بقطع تلك المعونة ،إضافة الى أن أهمية دراسة النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية والتطرق الى العلاقات اليابانية – العراقية توفر نموذجاً لتطبيقات صنع السياسة الخارجية المعاصرة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية وسير العلاقات الدولية على مختلف الأصعدة ، بإعتبار أن اليابان مرشحة لدور يتناسب مع قوتها في نظام عالمي جديد يتسم بتعدد الأقطاب، بمعنى آخر ان اليابان ستكون

احدى القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما في العراق وذلك بسبب عدم امتلاك اليابان ماضي استعماري في المنطقة وتمتاز اليابان بأصالة وعراقة التقاليد والتأريخ أسوة بالعراق مهد الحضارات ، ويتمتع شعبي البلدين بغنى ثقافتهما وتراثهما .

فرضية البحث:

يجسد البحث مفهوم السياسة الخارجية اليابانية باعتباره السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر الذي تسلكه اليابان خدمة لاهدافها ومصالحها القومية والذي يتميز بالعقلانية والهدوء وبعد النظر الاستراتيجي لتحقيق علاقات منفتحة ومتوازنة مع معظم دول العالم ، حيث تتعامل اليابان مع مفهوم السياسة الخارجية عموماً بانه مجموع الأفكار التي تدفع بها الى التصرف في ضوء نهج معين وفق الاساليب والإستراتيجيات التي تعتمدها لتحقيق الهدف النهائي ، وما يميز النظام السياسي والسياسة الخارجية في اليابان إنه يتعامل بشكل عقلاني مع الخصائص القومية الكامنة في كيان الدولة اليابانية كوحدة شاملة وتشمل هذه الخصائص العامل الجغرافي ، الموارد الاقتصادية، مستوى المهارات الفنية والتنظيمية التي يتميز به المجتمع الياباني وقدرته على تحويل الموارد المتاحة الى انماط جديدة .

لقد أثبتت التجربة التاريخية أن امتلاك الدول مهارات فنية وتنظيمية عالية يؤدي الى تطور نظامها الاقتصادي وله تأثير على سياستها الخارجية وهذا احد العوامل المهمة في الحالة اليابانية ، أما اشكال المقدرات القومية ، فتوجد اشكال محددة توظفها الدولة في مجال السياسة الخارجية وهي المقدرات العسكرية والاقتصادية ، وتشمل المقدرات الاقتصادية الموارد والتكنونوجيا في ميدان انتاج السلع والخدمات ، وأما المقدرات العسكرية

فهي الموارد والتكنولوجيا المتوفرة التي تؤهل الدولة للدخول في صراعات مسلحة .

إن امتلاك اليابان للمقدرات القومية المتمثلة بالمقدرات الاقتصادية يزيد من فعالية السياسة الخارجية اليابانية ، إلا أن تأثير المقدرات القومية في السياسة الخارجية اليابانية يتحدد بالمقدرات القومية للدول الاخرى لا سيما الصين وكوريا الجنوبية كاقرب الدول الى اليابان من الناحية الجغرافية والتأريخية والحضارية والمقدرة الاقتصادية والتطور التكنولوجي، ونظراً لكون المقدرات القومية لها دلالة كبيرة في مدى نجاح السياسة الخارجية اليابانية فقد دأب صانعي السياسة الخارجية اليابانية لصياغة سياسة خارجية تحقق نوع من التوازن بين المقدرات القومية المتاحة وبين متطلبات العمل في البيئة الدولية المتغيرة .

خطة البحث:

تتلخص خطة البحث بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول حيث يشمل الفصل الأول النظام السياسي الياباني والآلية السياسية في اليابان ، في حين يتناول الفصل الثاني المبادئ النظرية لسياسة اليابان الخارجية بالتطرق الى عملية صنع السياسة الخارجية وسمات ومحددات السياسة الخارجية اليابانية والعوامل المؤثرة في صياغتها ، أما الفصل الثالث فيتناول السياسة الخارجية اليابانية في الإطار التطبيقي الذي يشمل علاقات اليابان الدولية مع دول المحيط الاقليمي والعالم ومن ثم التطرق الى السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط والدول العربية مع تناول العلاقات اليابانية-العراقية كنموذج للسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة .

لقد تعرض البحث الى أدوات السياسة الداخلية التي تتمثل بالقوى السياسية الداخلية واثرها في السياسة الخارجية اليابانية والتعرض الى

ادوات السياسة الخارجية اليابانية كالأدوات الاقتصادية ، والدبلوماسية ، وقدرة صانع السياسة الخارجية اليابانية على التعامل مع مختلف القوى السياسية واكتساب تأييدها لسياسته كادوات هامة يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.

شملت خطة البحث عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية والدور المهم والأساسي للقائد السياسي ، وهذا ما ظهر جلياً أثناء فترة حكم رئيس الوزراء السابق جونيشيرو كويزومي (2001- 2006) الذي تميزت فترة حكمه بالاستقرار السياسي بشكل عام لا سيما على الصعيد الداخلي ، في حين تميزت فترة حكم خلفه شينزو آبي الأسبق (2006/9/26 – 2007/9/26) بحالة من عدم الاستقرار السياسي داخلياً بسبب قلة خبرته السياسية والذي انعكس بالتالي على عملية صنع السياسة الخارجية .

أهداف البحث:

يهدف البحث الى دراسة تعامل الدبلوماسية اليابانية مع تحديات النظام العالمي الجديد ، حيث استطاعت بسبب تطورها التكنولوجي الهائل أن تلعب دورا قياديا في المجتمع الدولي، فلم تعد اليابان مجرد قوة اقتصادية كبرى، فكل المقاييس التكنولوجية والاقتصادية تؤكد أنها أصبحت تقترب حثيثا من مكانة القوى العظمى في عالم اليوم . فقد توجه الشعب الياباني بعد هزيمته في الحرب العالمية الثانية ، والدمار المرعب الذي سببته القنبلتين النوويتين على مدينتي هوريشيما وناكازاكي للبناء والتنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي والاجتماعي، كما أصر الشعب الياباني على دبلوماسية السلام والتناغم في العمل مع شعوب العالم المختلفة ، ومنذ بداية السبعينات فصلت السياسة الخارجية اليابانية بين الاقتصاد

والسياسة في علاقاتها الدولية ، فركزت على التعاون الاقتصادي مع معظم دول العالم بدون النظر لعقائدها أو سياساتها الخاصة ، وقد نجحت لبناء جسور ثقة مع معظم الدول .

الهدف من تناول التجربة اليابانية يأتي انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها إمكانية الاستفادة من التجربة اليابانية في بناء الدولة العراقية المعاصرة حيث يشترك الطرفان بحجم المأساة التي حلت بشعبيهما وبالامكانات البشرية ، ويتفوق العراق بوفرة الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط الذي تفتقر اليه اليابان ، ويمكن للعراق التعاون والاستفادة من الخبرة اليابانية للبدء بمشروع نهضوي متكامل يحقق للعراق مكانة تتناسب وحجم موارده البشرية والحضارية وحجم ثرواته الطبيعية غير المستغلة بشكل سليم .

يهدف البحث أيضاً للخوض في الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية اليابانية والتي يحددها البعدين العام والمحدد ، حيث يشمل البعد العام في السياسة الخارجية اليابانية الخصائص الاساسية لسياسة اليابان خلال فترة زمنية طويلة المتمثلة في عدم التدخل في الشئون الداخلية وعدم الانحياز. من الأمثلة الهامة على الطابع التوجهي للسياسة الخارجية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية والتي ظهرت من خلال التوجه الاقليمي – العالمي ، حيث توجد سياسات موجهة الى الاقليم الذي تتواجد فيه اليابان بشكل اساسي كما هو الحالة في السياسة الخارجية اليابانية الموجهة نحو شرق آسيا وهناك سياسات تكون موجهة الى خارج حدود الاقليم لتشمل العالم ككل ، وتعتبر رغبة اليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن هو مثال على هذا النوع من التوجهات .

مشكلة البحث:

تتناول مشكلة البحث الأوضاع التي تريد اليابان أن تحققها في البيئة الخارجية وذلك من خلال التأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الاخرى وذلك باستخدام قدرتها الاقتصادية الهائلة وصياغة البرامج التي يتم من خلالها تحقيق أهداف السياسة الخارجية اليابانية ، ومن المشاكل التي تناولها البحث أيضاً هي عملية تحليل اهداف السياسة الخارجية التي تتضمن عدة أبعاد سياسية ابتداءً بمن يحدد وينفذ ويستفاد وماهية موضوع الهدف واتجاهه ومضمونه والاهمية النسبية لاهداف السياسة الخارجية ، ويقصد بالذين يحددون الاهداف هم الاشخاص المخولون رسمياً في صنع سياسة اليابان الخارجية الدولة كرئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع وكبار الدبلوماسيين وذلك من خلال ادراكهم للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، وأما عن مضمون اهداف السياسة الخارجية اليابانية فيقصد بها الجانب الموضوعي لتلك الاهداف ، والتي عموما تدور حول الأمن والهيبة الدولية وحماية الذات وهذه المفاهيم تختلف في الحالة اليابانية لكون مضمون السياسة الخارجية اليابانية ليس في الحصول على مصادر واسباب الثروة الاقتصادية بل التخلي عن الحذر الشديد الذي اتسمت به السياسة الخارجية اليابانية منذ استسلامها بعد الحرب العالمية الثانية بهدف زيادة الدور السياسي لليابان على المستوى الدولي وبما يتماشى مع مكانتها الأقتصادية المتنامية عالمياً ، وكان من أبرز مظاهر توسيع الحضور الياباني هو مشاركتها في عمليات حفظ السلام في اطار الأمم المتحدة والسعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن وزيادة المساعدات المقدمة للدول النامية لدعم جهود التنمية.

منهجية البحث:

نظراً لما شهدته اليابان من تغييرات جذرية في نظامها السياسي ضمن مراحل تأريخية معينة شكلت منعطفات كبيرة في الحياة السياسية اليابانية ، ولكون الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم السياسية والسياسة الخارجية تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص الدروس والعبر الذي يتطلب التثبت من الوقائع التاريخية والدقة والموضوعية في دراستها ، لذلك تم اعتماد المنهج التاريخي في هذا البحث ، وهو المنهج الذي يستند إلى دراسة الاحداث التاريخية ، اذ لا يمكن فهم وادراك اية حالة سياسية - اجتماعية بدون العودة الى دراسة جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية او ايجابية ، كذلك تم اعتماد المنهج التحليلي من خلال استقراء النظام السياسي الياباني وتناول الجانبين النظري والتطبيقي في سياسته الخارجية وتحليل الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من اجل الحصول على نتائج علمية يمكن ان تشكل تعميمات فكرية سياسية للخروج بالاستنتاجات الصحيحة وهذه معظمها مناهج تحليلية تهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها .

ركزت منهجية البحث على حقيقة أن صانعي القرار في اليابان الجديدة قاموا بتأطير مفهوم السياسة الخارجية بالقيم العالمية بعد أن قامت اليابان بتبني الدبلوماسية الموجهة بالقيم الإنسانية من خلال عملها في شراكة مع الدول للوصول معا للرفاهية والحرية ، ويشمل أساسيات هذه الشراكة تطوير الديمقراطية، والحرية، ومبادئ حقوق الإنسان، وتطوير وتطبيق القانون، وتطوير وتنظيم اقتصاد السوق ، أي أن اليابان تلعب دوراً اخلاقياً على المستوى العالمي وذلك باستخدام خبرتها بعد الحرب وثقافتها وقيمها الاجتماعية التي تنبع من الخلفية التأريخية والحضارية وبعض

المعتقدات الدينية للشعب الياباني نحو السلام العالمي ، لنشر الرفاهية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ولا شك من أن اليابان ستكون الدولة الرائدة في تأسيس دبلوماسية تعمل من اجل خلق نظام عالمي أساسه مجتمع دولي مبني على العدالة والمساواة بين أفراد جميع الدول.

النظام السياسي في اليابان

النظام السياسي هو نظام اجتماعي وظيفته إدارة موارد المجتمع استنادا إلى سلطة مخولة له وتحقيق الصالح العام عن طريق سن و تفعيل السياسات ، وفي صورته السلوكية هو تلك المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها، أي كل سياسي داخل أي بناء اجتماعي في صورته الهيكلية هو عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية و القضائية ، ويقصد بالنظام السياسي(1) تلك الأدوار في النسق السياسي الوطني التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرارات الملزمة ، وللنظام السياسي أثره على السياسة الخارجية باعتبار أن صنع السياسة الخارجية تتم من خلال السلطة التنفيذية للدولة، وتختلف السياسات الخارجية حسب نوع بناء الأنظمة السياسية وتتغير السياسة الخارجية للدول مع تغيير النظم السياسية ، لا ينصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام السياسي وإنما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية و الموارد المتاحة لها و الضوابط السياسية الواقعة عليها ، وإن بناء النظام السياسي في أي مجتمع من أصعب التحديات وأخطرها لما له من آثار إيجابية وسلبية، سواء في حالة النجاح أو الإخفاق والطريق إلى ذلك بحاجة إلى صبر وحكمة، كما أنه بحاجة إلى ثقافة تتضمن كثيراً من الضوابط والقيم والقوانين التي تضمن

سلامة النظام وصيانته ، وعلى هذا الأساس وُضعت كثير من الدراسات والبحوث التي تتحدث عن الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها النظم السياسية والأطر والآليات التي تعتمد عليها في تسيير شؤون البلاد ، وعبرت المدارس الفكرية المختلفة عن نظرياتها وطروحاتها في هذا الشأن المهم في حياة الشعوب والأمم. يتحدد تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية عبر ثلاثة متغيرات هي الموارد السياسية المتاحة والضوابط السياسية المفروضة على النظام وميل النظام السياسي الى استعمال الموارد المتاحة ، والمقصود بالموارد السياسية هي حجم القدرات المتاحة للنظام السياسي في مجال صنع السياسة الخارجية وتحديداً حجم الانشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي والتي تشمل الموارد الطبيعية والقوى العاملة والناتج الصناعي حيث تختلف حجم الموارد الاجتماعية المتاحة للنظم السياسية ومديات سيطرة النظم السياسية على تلك الموارد وقدرة الانظمة السياسة على توظيفها ، والنقطة الثانية في الموارد السياسية هي درجة مؤسسية النظام والتي تعني مدى اعتماد النظام السياسي على وسائل بيروقراطية محددة في عملية تنفيذ وظيفته مع توفر قنوات مستقلة لجمع المعلومات وتحليل البدائل واتخاذ القرارات ووجود مؤسسات لجمع المعلومات تقوي قدرة النظام السياسي على الاطلاع على الاحداث الخارجية وحجم تأثيرها عليه ، أما المورد السياسي الثالث فهو حجم التأييد الشعبي التي يحظى بها النظام السياسي والتي تؤثر كلها في فعالية النظام في عملية صنع السياسة الخارجية ، فلقد ثبت أنه كلما حظي النظام السياسي بقاعدة كبيرة من التأييد الاجتماعي لسياساته كلما كبرت قدرته على تنفيذ سياساته لا سيما في مجال التفاوض مع القوى الخارجية . أما الضوابط السياسية فيقصد بها مجموعة القيود المفروضة على الأنظمة السياسية والتي تتعلق بقدرة النظام على توظيف الموارد لتحقيق اهداف السياسة الخارجية والتي

تشمل ثلاثة متغيرات هي أولاً : نمط تمثيل المصالح الاجتماعية والمقصود به عن مدى قدرة النظام السياسي في التعبير عن مصالح كافة القوى العرقية والدينية والأيديولوجية المختلفة في المجتمع حيث ثبت أن تواجد قوى متباينة ومتعارضة داخل النظم السياسية يشكل عاملاً معوقاً في قدرتها على صياغة سياسات خارجية معينة حيث أن عملية صنع السياسات الخارجية قد تتحول الى عملية يغلب عليها طابع المساومة لإرضاء كافة القوى المتباينة ، وفي حالة قيام النظام السياسي بتمثيله لفصيل اجتماعي رئيسي واحد في مجال السياسة الخارجية وهذا قد يكون خياراً أسهل ولكنه سيؤدي الى معارضة بقية فصائل المجتمع وبالتالي سيؤثر على السياسة الخارجية للنظام واستقرارها. ثانياً : درجة التماسك السياسي للنظام: ويقصد به مدى التجانس في القاعدة السياسية للنظام السياسي كأن يكون نظام الحزب الواحد أو نظاماً عسكرياً وهي الأكثر تماسكاً لاعتمادها على قواعد أساسية متجانسة وهذه التماسك ينطبق أيضاً على النظم البرلمانية التي تتصف بوجود أغلبية برلمانية تستطيع تشكيل حكومة متماسكة في حين تكون النظم البرلمانية التعددية غير متماسكة عموماً وذات حكومات إئتلافية غير مستقرة ، ويشمل التماسك السياسي للنظام مدى سيطرته على المؤسسات السياسية كالبرلمان وكذلك المؤسسات النقابية والشعبية مما يعطي النظام القدرة على توجيه تلك المؤسسات لخدمة اغراض السياسة الخارجية. ثالثاً: درجة المحاسبية السياسية للنظام: والمقصود بها مدى امكانية توفر الآليات المناسبة لقيام المجتمع في محاسبة المسؤولين عن السياسة الخارجية على النتائج المترتبة على تنفيذ سياستهم ، وهذه الآليات غير موجودة في النظم الدكتاتورية ولكنها توجد في الأنظمة الديمقراطية حيث تستطيع الشعوب اسقاط حكوماتها عن طريق الانتخابات الحرة عند فشل سياساتها الداخلية والخارجية وتعتبر اليابان أحد النماذج القوية في

هـذا المجـال حيـث قـدم رئيسـين للـوزراء اسـتقالتيهما خـلال فـترة سـنتين 2006- 2008 ، وتعتمـد قـوة المحاسـبية السياسـية للنظـام علـى حجـم المنافسـة السياسـية حيـث تـزداد درجـة المحاسـبية في حالـة وجـود منافسـة سياسية داخليـة قويـة مـن قبـل القـوى السياسـية الاخـرى مـن خـارج السـلطة الحاكمـة وهـذا مـا يتميـز بـه النظـام السياسـي اليابـاني، وتـزداد ايضاً مـع تواجد التصويت الحر سـواء في البرلمان أو في التصـويت الشـعبي ، ولا توجـد محاسـبية سياسـية أو تكـون قليلـة جداً في حالـة الأنظمـة التسـلطية ونظـام الحزب الواحد. وتزداد درجة المحاسبية مع زيـادة حجـم المشـاركة السياسـية فكلما ازدادت نسبة مشاركة عدد أكبر من المواطنين في صنـع السياسـة الخارجيـة والمتمثلـة في مسـتويات التعبير عـن الـرأي والتصـويت والترشـيح للوظـائف وتحقيـق الوفـاء لمطالـب الشـعب عنـد صياغة السياسـة الخارجيـة والذي يؤدي الى زيادة درجة المحاسبية السياسية للنظام. ويـؤثر اسـلوب تـولي السلطة وفقدانها على درجة المحاسبية السياسية ، أي أن الأنظمة السياسـية التي تولت الحكـم اعتمـاداً علـى تصـويت النـاخبين بشـكل دوري سـتكون أكثر حذراً وتتجنب ارتكـاب اخطـاء في سياسـتها الخارجيـة حتـى لا تفقـد السلطة وهـذا يؤدي الى زيادة درجة المحاسبية .

المبحث الأول

مراحل تطور النظام السياسي الياباني

المطلب الأولّ

الدولة الاقطاعية وبنائها الطبقي

لغرض التعرف الى طبيعة النظام السياسي الياباني لابد من العودة الى جذوره التاريخية حيث يعتبر النظام السياسي الياباني من النظم العريقة في العالم بسبب التجارب الغنية التي مر بها عبر تاريخه الطويل.

تعتبر فترة إيدو (إيدو جيداي) التي امتدت للفترة (1603- 1868) هي آخر فترات تأريخ اليابان القديم قبل مجيء حكومة الامبراطور ميجي عام 1868 ليبدأ بعدها تأريخ اليابان الحديث ، وبدأت فترة إيدو بحكم الحاكم العسكري توكوغاوا (توكوغاوا إيئة- ياسو) منذ عام 1603 بعد أن أنهى الحكم الامبراطوري ومنح لنفسه لقب شوغون (SHOGUN) (شوغون هي رتبة عسكرية في اليابان تعادل رتبة العميد في الجيش العراقي، وقد منحت المحكمة الامبراطورية اليابانية في مدينة كيوتو هذا اللقب للقادة الكبار في حملاتهم العسكرية ، وكذلك تم منحه لرؤساء الحكومات العسكرية التي حكمت اليابان على مر التأريخ) ، بدأ توكوغاوا إيئة- ياسو عهده بحركة أراد من خلالها أن يضمن لسلالته البقاء في السلطة فقام في عام 1605 بالتنازل عن السلطة لصالح ابنه، الذي كان يسيطر عملياً على كافة المناصب كما كان يشرف بنفسه على صياغة القوانين وكان مركز مدينة إيدو(التي تحولت لاحقاً الى طوكيو) هي مقر الحكومة ، واتخذ سلسلة من الإجراءات لإصلاح النظامين السياسي والاقتصادي ليتمكن من أن يبسط سيطرته

على البلاد ، وكانت اليابان قد أصبحت وحدة سياسية ، كما أصبحت تتمتع بنظام سياسي مستقر. (1)

لقد مهدت سياسة الحكم التي أرسى دعائمها إيئه- ياسو الطريق أمام سلالته الـ توكوغاوا للبقاء أكثر من ثلاثة قرون في الحكم ، عرفت اليابان أثناء عهد أسرة الـ توكوغاوا ولأول مرة منذ قرون عدة نوعا من الاستقرار السياسي، كما عم البلاد الأمن . فقد تميز نظام الحكم الذي يتم إدارته من قبل الحاكم العسكري الشوغون بكونه أقوى من النظام الذي يتم إدارته من قبل الزعماء الإقطاعيين (دائي- ميو) ، وذلك لأن الشوغون يبسط سيطرته المباشرة على المدن الكبرى ، الموانئ المهمة في البلاد ، الطرقات والمعابر الرئيسة وغيرها ، ويساعده في مجلس مؤلف من وزراء دولة (روشو) ومجموعة من المستشارين (واكاشيدوري) ،كما يساعده في مهامه محافظ العاصمة إيدو والقائم على شؤون المالية والشؤون الدينية (2) ، علماً بأنه في بداية عهد فترة إيدو(1603- 1868) كان يوجد في اليابان (270) زعيم إقطاعي (دائي- ميو) بمعنى كانت البلاد عبارة عن اقطاعيات تحكم من قبل هؤلاء الزعماء .

أهم الاعمال التي قام بها الشوغن توكوغاوا إيئه- ياسو كانت في إعادة تقسيم الأراضي والثروات كما قام بسن **النظام الطبقي** في المجتمع الياباني (1)، وأصبح بالإمكان تمييز عدة طبقات على غرار طبقة المحاربين، الفلاحين، الصناع والتجار، نبلاء البلاط، رجال الكهنوت البوذيين (الرهبان) وخدام المزارات الشنتوية ثم طبقة أخيرة تعيش بمعزل عن المجتمع تعرف باسم (هينين) أو المنبوذين. وجاء التسلسل الطبقي تبعاً لمكانة القوة والمركز والتبعية بالشكل التالي :

1- طبقة المحاربين:- أو الـ بوشي

رجال هذه الطبقة يمكن أن يكونوا من الـ دائي- ميو وهم كبار الزعماء الإقطاعيين، أو الساموراي والذين يضعون أنفسهم في خدمة أحد الزعماء، أو الـ رو- نين وهم من رجال الساموراي السابقين والذين انتهت مدة خدمتهم بسبب وفاة الزعيم أو لأي سبب آخر. يتحكم رجال هذه الطبقة في مصير الطبقات الأخرى، ويتبع كل منهم نظاما قائما على أساس الموالاة ، وكل فرد يتبع آخرا أعلى رتبة منه وهكذا ألى أعلى سلم الهرم. لكل منهم الحق في أن يمتلك معقلا له ولعشيرته وقد يتملك أراض بطريقة مباشرة، أو قد يكون له الحق فقط في الاستفادة مما تنتجه، كمحاصيل الأرز مثلا، يتوجب عليهم في المقابل أن يقدموا السمع والطاعة لأسيادهم وزعمائهم وأن يهبوا حياتهم إذا توجب الأمر.

يمنع على الزعماء الكبار (دائي - ميو) أن يشيدوا أكثر من قصر واحد في المقاطعة الأصلية، كما يتم استدعائهم إلى مقر الحكومة العسكرية (الـ شوغونية) حتى يعلنوا ولائهم وطاعتهم للحاكم وفق تنظيمات خاصة بالمحاربين تعرف باسم (بوكي شوهودو) (وضعت سنة 1615). منذ سنة 1635 م أصبحوا مجبرين على ترك أبنائهم كرهائن في العاصمة إيدو(طوكيو)، كما توجب عليهم الإقامة بأنفسهم عاما كاملا كل سنتين فيها. عرف هذا النظام الفريد من نوعه باسم سان- كين كونائي أو الإقامة المتناوبة.

2- طبقة النبلاء ورجال الدين:-

كان النبلاء من رجال البلاط ملزمين بالتقيد بدراسة الآداب والعلوم الأخرى والامتناع عن ممارسة كل نشاط له علاقة بحمل السلاح، وقام

النظام بوضع رجال البلاط تحت الرقابة الصارمة. تم إقرار العديد من التنظيمات التي حصرت مجال نشاطات المعابد والأديرة كما أعيد تنظيم المدارس الدينية، كان الهدف من ذلك الحد من القوة المالية والروحية لهذه الطبقة. بعد فترة أولى ساد فيها التسامح، قام نظام الشوغون بمنع المسيحية في البلاد، كما شنوا حملة مطاردة، تم فيها اضطهاد العديد من أتباع هذه الديانة الجديدة.

3- طبقة الحرفيين والتجار:-

أخذ أفراد هذه الطبقة يتزايد باضطراد مع بداية القرن السادس عشر، وكانت طبقة الحرفيين والتجار تجمع بين أفرادها حرفيين وصناع من شتى المجالات بالإضافة إلى الأفراد المشتغلين بالتجارة. كان تنوع أفرادها من العوامل التي جعلت من الصعوبة بمكان السيطرة عليها وغالبا ما كانوا يقومون بإدارة أنشطتهم بأنفسهم، مع تطور الصناعة المحلية بدأ النشاط التجاري يزداد وكان لتحسن نظام المواصلات في البلاد دوره الكبير في ذلك. أخذت الأسواق تظهر في العديد من نواحي البلاد، وكانت الاسواق تشكل المحور الذي يصاحب ظهور تجمعات من السكان، ثم ما لبثت أعداد هؤلاء تتزايد حتى تشكلت تجمعات سكانية كبيرة، كان ذلك مؤشرا لظهور طبقة وسطى جديدة هي الطبقة البورجوازية وشريحة منها من أصحاب الأموال، الذين قاموا بإدخال أنماط جديدة في التعاملات المالية اليومية، كقروض البنوك، أو السندات المالية.

4- طبقة الفلاحين:-

تشكلت هذه الطبقة من صغار الملاك أو العاملين البسطاء وهم الأكثرية في تعداد السكان في بلاد اليابان أثناء فترة إيدو، ولهذا السبب

خضعوا إلى نظام أكثر شدة. كان يمنع عليهم اقتناء، بيع أو إهمال الأراضي التي يقومون بزراعتها، كما لا يحق لهم زرع أصناف أخرى من المزروعات غير تلك التي تم تقييدها في السجلات العقارية ، كانت هذه التدابير تهدف إلى منع قيام طبقة جديدة أكثر ثراء من بين ملاك الأراضي، كما كان يراد منها تعطيل عادة قديمة متبعة بين بعض من أبناء الشعب الياباني المحب إلى السفر (كان ذلك كمخرج لهم للراحة بسبب العمل الشاق).

لقد دخلت اليابان في عزلة منذ أواسط القرن السادس عشر الميلادي (1637 – 1853) أغلقت خلالها جميع حدودها مع العالم الخارجي ، فقد قرر الحكام العسكريون (الشوغون) فرض العزلة الكاملة حول اليابان لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، وأن يتحكموا في حركة انتقال الأشخاص وفي هذه الفترة حاول الأوروبيون الانكليز والفرنسيون والروس كسر العزلة إلا أنهم لم يفلحوا في الوقت الذي منح الشوغون السفن البرتغالية والهولندية تراخيص تجارية خاصة ، وكان يسمح لها بالرسو مرة واحدة في السنة على السواحل اليابانية حيث كانت تجارة الحرير مع الصين يحتكرها البرتغاليون، وبهذا الطريق تمكن الشوغون من جني فوائد كبيرة من جراء ذلك.

تميزت الفترة المشار اليها في نمو النزعة القومية اليابانية وقيام نظام سياسي ذو سلطة مركزية صارمة ، لتنتعش خلالها الروح العسكرية اليابانية التي توجت بظهور الطبقة العسكرية اليابانية التي يقودها الشوغون (الحاكم العسكري العام)(SHOGUN) على رأس نظام حكم اطلق عليه نظام بوشيدو المبني على مبادىء الديانة الكونفوشيوسية.

ارتكز هذا النظام على ثلاثة قيم هي :الحكمة ، اليقظة ، والشجاعة ، وهذه المرتكزات الأساسية شكلت قاعدة نظام القيم المعتمد عند المقاتل الياباني(الساموراي) ، جدير بالذكر أن أول التحديات التي واجهتها اليابان كانت في بدء انتشار قيم الديانة المسيحية التي دخلت اليابان لتبدأ بالتبشير بقيم ومباديء السلام ،المحبة ، والتسامح ، وما نشأ عنه من تناقض في مجتمع تسوده الديانة البوذية التي تتميز بتقاليد اجتماعية صارمة تمجد مباديء القوة بشكل قوي وتعتمد تقاليد تتمثل في خضوع الشعب التام لزعماء الطبقة الحاكمة ، وتفاقمت الأمور مع محاولات الغرب في نشر القيم الغربية المتمثلة بالليبرالية والديمقراطية والتبشير بالمسيحية في اليابان لتغيير المجتمع الياباني وجعله على غرار المجتمعات الغربية ونشر المفهوم الغربي للمساواة القانونية بين الحاكم والمحكوم ، والتي خلقت حالة من عدم الاستقرار في المجتمع الياباني المغلق في وقت كانت فيه اليابان تعاني من النزاعات المستمرة بين أفراد الطبقة الحاكمة التي شعرت بكونها غير قادرة لمواجهة التدخلات الخارجية . برز أول رد فعل قوي من قبل الشوغون والدايمو من حكام المقاطعات اليابانية دفاعاً عن المجتمع الياباني وقيمه ، فقاموا بمذابح ضد المسيحيين في اليابان مع تدمير وإزالة كافة المراكز المحلية التي بناها الغرب في اليابان طوال الفترة الماضية وضربوا طوقاً من العزلة حول اليابان ولم يعد مسموحاً عقد صفقات تجارية مباشرة مع الأجانب وحظر كافة المراكز التبشيرية لتعيش اليابان عزلة تامة دامت لأكثر من 200 سنة.

المطلب الثاني

الامبراطورية وعصر الإصلاح

يمكن اعتبار عام 1853 منعطفاً خطيراً في تأريخ اليابان حيث حاصر قائد البحرية الأمريكي ماثيو بيري في شهر تموز عام 1853 السواحل اليابانية وقامت السفن الأمريكية بقصف السواحل اليابانية بوابل من القذائف أجبرت اليابان على فتح حدودها ، وعلى أثرها وقعت اليابان معاهدات صداقة مع الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا ، وشكلت تلك المعاهدات الجديدة انتقاصاً حقيقياً لسيادة اليابانيين على موانئهم.

بسبب معارضة بعض حكام الولايات لسياسة الإنفتاح ورغبة الإقطاعيين في المحافظة على سلطاتهم المحلية شهدت اليابان عدداً من الحروب الداخلية أستمرت لمدة عشر سنوات .

إن انهيار حكومة توكوغاوا العسكرية المدعومة من قبل الاقطاعيين أدى إلى نهاية نظام حكم الشوغون وإقرار النظام الجديد بعد أن قاد رجال البلاط الإمبراطوري الحركة الداعية لاسترجاع الحق الإمبراطوري، وتم تشكيل حكومة وطنية بعدها تولى الإمبراطور موتسوهيتو الحكم في 3 كانون الثاني 1868 ، وقد أطلق عليه إسم الإمبراطور ميجي **MEIJI** أي المصلح المتنور، وتميزت فترة حكمه بإصلاحات مهمة ، تعتبر هذه الفترة الأولى من تاريخ اليابان المعاصر (1868- 1912) ، ان إعادة عملية الإمبراطور إلى الحكم كرست دوره الرمزي في أعلى هرم السلطة فيما كانت السلطات الفعلية بين يدي الحكومة التي عملت لجعل اليابان قوة اقتصادية وعسكرية ونداً قوياً للقوى الغربية من خلال تحقيق الاهداف التالية:

أ- تزويد اليابان بمؤسسات عصرية، بجيش قوي وصناعة متقدمة.

ب- تعديل كافة الاتفاقيات الغير عادلة في نظرهم والتي وقعت مع مختلف القوى الغربية.

قام الإمبراطور ميجي وحكومته منذ عام 1868 بعملية واسعة من الاصلاحات الادارية وهي:

1- إعلان إلغاء مناصب الشوغون. 2- إلغاء المعاقل الإقطاعية. 3- إعادة تقسيم البلاد إلى محافظات إدارية تسلم إدارتها بعض من كبار الزعماء الإقطاعيين السابقين وبعض من رجال الساموراي ممن علقت مهامهم السابقة. 4- اتخاذ مدينة إيدو مقراً للحكومة عام 1868 بعد تغيير اسمها إلى طوكيو أو العاصمة الشرقية، وأصبحت بذلك العاصمة الرسمية لليابان منذ شهر مايس / 1869. 5- إعادة ترسيم الحدود وبالأخص تلك المشتركة مع روسيا والصين ، ففي سنة 1869 بسطت اليابان ولأول مرة سيادتها على كامل جزيرة إيزو (1) ، ثم ضمت تشيشيما (أو جزر الكوريل) سنة 1875 في مقابل التخلي عن جزر ساخالين لصالح روسيا. وفي أقصى الجنوب تم ضم كل من جزر أوغاساوار عام 1876 ثم جزر ريوكيو (اوكيناوا وملحقاتها) عام 1879 . 6- في شهر نيسان من عام 1868 تم إصدار مرسوم إمبراطوري نص على إعادة تنظيم عملية الحكم بطريقة ديمقراطية، ضمان الرخاء للجميع، وقف العمل بالأعراف والعادات القديمة، والعمل على نشر العلوم الأوربية وتطبيقها في كافة الميادين.

لقد كانت البداية الأولى في نهج الإصلاحات هو الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة موسعة شملت أولى الإصلاحات بنية المجتمع الياباني، فتم في عام 1871 إلغاء النظام الطبقي في المجتمع الياباني

ليصبح المجال مفتوحا أمام الجميع لتقلد المناصب في الدولة واحتراف أي من المهن المعروفة بدون قيود. تم ايقاف المنحة التي كان يتقاضاها رجال الساموراي، كما تم تجريدهم من أسلحتهم. كان أغلب هؤلاء الرجال يحوزون على نصيب كبير من الثقافة ، فتحولوا إلى مهن أخرى كالتعليم، الإدارة أو الصناعة. في مقابل ذلك تم إعفائهم من التزاماتهم العسكرية، ولسد الاحتياجات الجديدة تم إعلان عن التجنيد الإلزامي في البلاد منذ سنة 1872 .

بعد القيام بعملية جرد للأراضي والممتلكات عبر كامل البلاد، تم تطبيق ضريبة العقار منذ عام 1873، تبعت هذه الإصلاحات الاجتماعية موجة من الإستياء، عمت أوساط الفلاحين والذي أخذوا على الحكومة تسرعها في عملية تقييم الأراضي، كما شملت رجال الساموراي والذين لم يرق لهم فقدان المكاسب والمزايا التي كانوا يتمتعون بها. يعتبر المؤرخون أن تاريخ اليابان المعاصر بدأ بعصر (ميجي) (1868 .1912) وهو العهد الذي تلى فترة الحاكم العسكري (الشوغن) أو النظام الإقطاعي للساموراي، حيث وضعت فيه الأسس الحقيقية لنهضة اليابان المعاصرة في جميع المجالات ، وانطلقت مسيرة الإصلاح عبر فكرة كون اليابان لديها خصوصية فريدة في العالم لأنها تضم شعبا متجانسا يقيم على أرض مقدسة ترعاها الآلهة، ويعتبر الإمبراطور من سلالة الآلهة وأبا لجميع اليابانيين الذين يشكلون عائلة واحدة، ولهم دولة واحدة تعتبرهم أبناء متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر

عن أي انقسام طبقي أو لغوي أو ديني أو عرقي. جعلت حركة الإصلاح اليابان بلداً غنياً بجيش قوي ، وعمل قادة الإصلاح في البداية على تحويل اليابان إلى بلد ديمقراطي على غرار الغرب وبشروا بمبادىء السلام

والأمن والاستقرار وتم رفع شعار" التقنية الغربية والروح اليابانية" ، وبدأت اليابان عملياً بتبني استراتيجية الرد على التحدي الغربي بتحويل اليابان إلى دولة قوية خلال الفترة 1853 – 1945 بعد تحولها الى دولة إمبريالية . نجح الإمبراطور ميجي في عصرنة المجتمع الياباني على جميع المستويات وصد مخاطر التدخل الأجنبي ، وانصرفت الدولة كلياً إلى دراسة الحضارة الغربية وتبنيها بعد أعادة تأهيل القطاع التعليمي وانشاء عدد من الجامعات في مختلف الاقاليم اليابانية ، حيث تم ارسال بعثات يابانية إلى الولايات المتحدة وأوروبا في الفترة(1871 – 1873) للاطلاع على مؤسساتها وعلى أحدث ما توصلت إليه في عالم التقنية ، وبدأت الحكومة في جلب العديد من الخبراء والمهندسين من مختلف البلدان الغربية للمساعدة في تحديث البلاد. فقام البريطانيون بالمساعدة في تحديث القوات البحرية، فيما تولى الفرنسيون تحديث القوات البرية وأسهم خبراء ألمان في وضع الأسس العلمية للنظام التعليمي الجديد، من بين الميادين التي شملتها الإصلاحات في المرحلة الأولى: التعليم، الحقوق، العلوم، والنظام السياسي ، استوفت اليابان حاجتها للخبراء فتوقف استقدامهم في عام 1890 ، منذ 1868 أصبح التعليم إلزامياً ، استحدث اليابانيون سنة 1872 م نظاما تعليميا جديدا مستوحى من النظامين الفرنسي والأمريكي، وفتحت أول جامعة أبوابها عام 1877 . (1)

مما ساعد على تلك الاصلاحات هي القدرة الاقتصادية التي شهدتها اليابان في مرحلة العزلة الطوعية المعروفة تاريخيا بمرحلة توكوغاوا ، والتي استفاد منها الإمبراطور ميجي حيث استطاع بناء جيش قوي وتأسيس بنية تحتية قوية لصناعات حربية حديثة ، ويكمن سر نجاح الحركة الاصلاحية اليابانية بسبب تبنيها لاستراتيجية لا تتعارض فيها الحداثة

والأصالة والتي عملت على إعادة النظر في سير عمليات الانتاج مع المحافظة على الخصوصية اليابانية ، وتضمنت تقوية الجيش بالعمل على تحويل ولاء البوشي والساموراي لقادتهم والاستعداد للموت في سبيل مبادئهم المعروفة بالبوشيدوBushido (2) إلى ولاء للدولة اليابانية بعد توسيع الجيش ليضم كافة الطبقات الاجتماعية .

بسبب عملية التحديث تحولت اليابان إلى دولة مركزية حصرت كل الصلاحيات بيد الإمبراطور وتبع الشعب الياباني قادته بطاعة تامة استنادا إلى المبادىء الدينية الكونفوشيوسية ، وعمل النظام الإمبراطوري على نشر أيديولوجية الكوكوتاي التي تعبر عن مشاعر قومية متشددة ترتكز على مفهوم "الأمة – العائلة" ، و "العائلة – الدولة" ، ومن أهم مبادئها :-

- إن " أرض اليابان مقدسة ولا يجوز أن تدنسها أقدام الغزاة " .

-" الإمبراطور مقدس وهو رمز لليابان وأب لجميع اليابانيين ". إضافة الى صفة التجانس التام في المجتمع الياباني كخصوصية تنفرد بها اليابان عن العالم ، وآيديولوجية الكوكوتاي التي أثبتت نجاحها المطلق في كسب ولاء الشعب والتي كان لها الفضل في النصر العسكري الياباني الساحق في حروبها ضد جيرانها .

إن أخطر ما شهدته تلك المرحلة أن الفكر السياسي الياباني الذي تبنى مفهوم القوة والعنف قد جعل من اليابان دولة امبريالية معتدية توسعية في جنوب شرق آسيا واستعمرت أراضي من الدول المجاورة ، ثم دخلت الحرب العالمية الاولى فالثانية التي استسلمت فيها بعد قصفها من قبل الولايات المتحدة بقنبلتين ذريتين غيرتا مسار التاريخ في اليابان والعالم اجمع.(1)

المطلب الثالث

الامبريالية اليابانية ونهاية نزعتها العسكرية

تميز عهد الميجي بتصاعد قوي في المشاعر القومية اليابانية التي بدت مغروسة بعمق في روح الشعب الياباني ، وساد في اليابان شعور التفوق على الدول المجاورة ، فهاجمت الصين وانتصرت عليها عام 1895 ، وبعدها احتلت الجزيرة الكورية ، ودخلت الحرب ضد روسيا عام 1905 ، واحتلت منشوريا وشمال الصين بكامله عام 1937 وقد بدأ الحلم الامبريالي يقوى مع تصاعد النزعة العسكرية اليابانية بعد أن خرجت اليابان من الحرب العالمية الأولى دولة قوية ومنتصرة، والذي على أثره حاولت الولايات المتحدة التخفيف من تلك النزعة من خلال التوقيع على اتفاقية واشنطن في 11 /8 /1921 والتي ضمت الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، واليابان ، وأنضمت اليها لاحقاً اليها كل من الصين، بلجيكا، هولندا، البرتغال في شباط/1922 . بدأت العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة تسوء مع وصول النزعة العسكرية الإمبريالية اليابانية الى أقصى درجاتها لا سيما في الفترة الممتدة بين الأعوام 1931 – 1942 ، بعد ظهور التحالف الياباني – الالماني ، عندما سيطر الحزب الاشتراكي الوطني (الحزب النازي) بقيادة أدولف هتلر على مقاليد السلطة في المانيا ، وبدأت اليابان في حينها التخطيط لشن ضربة عسكرية خاطفة لاجهاض القوة العسكرية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا. في السابع من كانون الأول/ 1941 هاجمت الطائرات اليابانية بشكل مفاجيء الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر

وألحقت به خسائر كبيرة ، حيث كان هذا الهجوم بداية النهاية للحلم الامبريالي الياباني ، وبسبب المرارة التي شعرت بها الولايات المتحدة

مـن الهجـوم المباغـت للطـائرات اليابانيـة وبسـبب قناعـة القيـادة الميدانيـة الأمريكية بأن اليابانيين سيقاتلون حتى آخر جندي ، لا سيما أن اليابان بدأت ترسل طياريها الانتحاريين – الكاميكازي- (Kamikaze)(2) ، قررت الولايات المتحدة إنهاء الحرب باستخدام القنابل الذرية ، فأسقطت أول قنبلة ذرية في التاريخ على هيروشيما بتاريخ 6 /8/ 1945 ، وألقت القنبلة الذرية الثانية على ناغازاكي يوم 1945/8/9 ، والتي أدت الى سقوط مئات الآلاف من القتلى والمشوهين، ليعلن بعدها الإمبراطور هيروهيتو استسلام اليابان في 14 / آب/1945 (3)، وتم التوقيع رسميا على الاستسلام في 2 /9/ 1945 ،وبدأ الاحتلال الأميركي لليابان الذي تم استبداله بمعاهدة تحالف وحماية عسكرية عام 1951، أدخلت الولايات المتحدة بموجبها تعديلات شاملة-على بنية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري الياباني ، وصاغت لها دستوراً جديداً بدء العمل به منذ عام 1947 ، وفرضت على اليابان عدم التسلح ، وفي المقابل تبنت اليابان إستراتيجية وقف الانهيار الاقتصادي الذي نتج عن التدمير العسكري الأميركي لليابان وقد عرفت تلك الاستراتيجية بمبدأ يوشيدا (**YOSHIDA DOCTRINE**) (4) نسبة إلى شوغيرو يوشيدا(5)

المبحث الثاني

ـ الدستور وشكل النظام السياسي

بالرغم من أن تغيير النظام السياسي لأي شعب يعني تغيير مجرى حياة ذلك الشعب وجعلها في بعض الأحيان فوضى عارمة إذا جاء التغيير مفاجئاً وبأدوات خارجية معادية لا تعرف إلى أين تتجه نتيجة تداخل وتقاطع المصالح الأجنبية غير مكترثين بالبلد وأهله الأصليين وما يلحق بهم من أذى وإهانة وقتل وتدمير ، إلا أن الوضع في اليابان تميز بخصوصية فريدة في هذا المجال حيث إتصف بالثبات والاستقرار الذي اشتهر به النظام السياسي

1- بيرل هاربر : ميناء في هاواوي هاجمته القاوت اليابانية بصورة مباغتة ، وكان الحدث الذي غير مجرى التأريخ وأرغم الولايات المتحدة على دخول الحرب العالمية الثانية وأسفر عن مقتل 2403 من الجنود الأمريكيين و 68 من المدنيين واغراق 19 سفينة وبارجة حربية و تدمير 188 طائرة ، تمحور الهجوم الذي شنته 353 طائرة حربية يابانية على الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر وعلى الطائرات الحربية الأمريكية الرابضة على الأرض. ولم يكن الأمريكيون مستعدون لهذا لأنهم كانوا قد عقدوا معاهدت سلام مع اليابان التي لم تعرها اليابان أي اهتمام.

2 - الكاميكازي - تعني (الريح الإلهية) ، وهي فرقة الصاعقة الجوية الانتحارية التي تم تشكيلها بواسطة القوات الجوية الإمبراطورية اليابانية خلال الشهر الأخير من الحرب العالمية الثانية .

5- شوغيرو يوشيدا : رئيس وزراء ياباني سابق ، حكم كرئيس للوزراء لخمسة مرات 1946- 1954 ، وتمحورت سياسته في " التحالف العسكري الثابت والدائم مع الولايات المتحدة الأميركية ، والتركيز على التنمية الاقتصادية الداخلية وعدم رصد أية مبالغ في الموازنة اليابانية لأغراض الدفاع أو المشاركة في أعمال عسكرية داخلية أو إقليمية أو دولية .

الياباني ، فبالرغم من تعرض اليابان إلى ضربة نووية أمريكية في الحرب العالمية الثانية وفرض التغيير على هيكلية النظام السياسي الياباني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلا أن اليابانيين حافظوا على نظامهم السياسي الأصيل المتمثل بالأمبرطورية اليابانية مع التغيير الذي يلبي رغبات المجتمع السياسية المحلية والتي تتناغم ومتطلبات التغييرات المفروضة من الخارج وبذلك خطت اليابان خطوات ثابتة نحو التطور السياسي الذي أدى إلى تطور الحياة في كل أشكالها ، وذلك نتيجة تصحيح النظام السياسي وليس تغيير النظام السياسي ، أي أن اليابان صححت ولم تغير النظام لأن التغيير أحياناً يكلف الشعوب ثمناً باهضاً وكان من الممكن أن يعيدها قرون الى الوراء ، باعتبار أن استقرار النظام السياسي يعني تطور الشعوب ورقييها ويعني أيضاً استقرار وتطور الأنظمة الأخرى كالنظام الأمني ، الاقتصادي ، المالي ، التجاري ، وبالتالي اصبحت اليابان دولة مستقرة ولا تتغير بتغيير الأحزاب الحاكمة أو الأشخاص أوتعاقبهم بسبب ثبات الخطوط السياسية العريضة المرسومة فيها ، والتنافس بين الأحزاب يكون مبنياً على تصويب الخطأ وتصحيحه وبذلك أصبح لدى اليابان إرث سياسي رصين يزداد قوة ومتانة بمرور الزمن وهذا ما جعل التلاعب واختراق النظام السياسي الياباني صعباً لان هناك ثقة متبادلة بين النظام السياسي الذي هو ثمرة جهود الأجيال السابقة ودور الاجيال المتعاقبة في المراحل التالية في الحاضر في المحافظة على ذلك النظام .

المطلب الأول

الدستور الياباني

تم اعتماد أول دستور رسمي لليابان يوم 1889/2/11 (1)، بعد أن تم إنشاء مجلس وزاري في سنة 1885 ، وقد قام الإمبراطور بتسمية

أعضائه وشرع المجلس بالتحضير لنص دستور جديد وكانت مواده مستوحاة من الدستور الألماني ، خول الدستور صلاحيات واسعة للإمبراطور وأصبح مقامه مقدسا يجمع عدة سلطات في آن واحد ومن أهم صلاحياته هي:

1- رئاسة السلطة التنفيذية. 2- قيادة الجيش. 3- صلاحية إعلان الحرب أو السلام. 4- صلاحية تعديل القوانين حتى بعد التصويت عليها كما له الحق في إصدار مراسيم بدون إستشارة أي جانب . ويعد سن الدستور تم استحداث مجلسي البرلمان وهما مجلس النواب وعددهم 463 ومجلس المستشارين وعددهم 363، يتمثل دورهم في مناقشة القوانين والتصويت على الميزانية التي يطرحها المجلس الوزاري. كان انتخاب نواب البرلمان مقتصراً على فئة معينة من المواطنين من الذين كانوا يدفعون ضريبة سنوية مباشرة .

الدستورالجديد ضمن لليابانيين حرية التنقل، التفكير والانضمام الى الجمعيات، المساواة في الفرص عند التقدم للحصول على أي وظيفة، والعدالة في المحاكم.

في عام 1890 تم إقرار مرسوم إمبراطوري يتضمن إدراج عبادة الإمبراطور والآلهات الشنتوية ضمن المناهج الدراسية الوطنية. ، اما دستور البلاد المعتمد حالياً فقد تمت صياغته بمساعدة الاحتلال الأمريكي بعد استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية والذي أصبح سارياً منذ عام 1947.

يقوم دستور اليابان الحالي على ثلاثة مبادئ أساسية هي: سيادة الشعب، واحترام حقوق الإنسان الرئيسية، والتخلص من الحروب. وينص الدستور أيضاً على استقلالية السلطات الحكومية الثلاث: التشريعية

(المجلس التشريعي)، التنفيذية (مجلس الوزراء)، والقضائية (المحاكم) ، ويُعد المجلس التشريعي، البرلمان القومي لليابان، أعلى هيئة في سلطة الدولة والجهة الوحيدة المسؤولة عن إعداد التشريعات والقوانين في الدولة.

يتألف المجلس التشريعي من مجلس النواب الذي يضم 480 مقعدا (House of Representatives) ومجلس المستشارين والذي يضم نحو242 مقعداً (House of Councillors). ويتمتع كل مواطن ياباني بمجرد أن يبلغ من العمر عشرين عاماً بالحق في الإدلاء بصوته في الانتخابات.

تتمتع اليابان بنظام برلماني للحكم يشبه ذلك النظام البرلماني في دولتي بريطانيا وكندا. وبخلاف الولايات المتحدة وفرنسا لا يقوم اليابانيون بانتخاب رئيس الدولة بصورة مباشرة. فأعضاء المجلس التشريعي يقومون بانتخاب رئيس مجلس الوزراء فيما بينهم. وعليه يقوم رئيس الوزراء بتشكيل مجلس الوزراء وبقيادة مجلس وزراء الحكومة ، يخضع مجلس الوزراء أثناء تأديته للسلطة التنفيذية للمساءلة من قبل المجلس التشريعي. أما السلطة القضائية فتختص بها كل من محكمة العدل العليا (الدستورية) والمحاكم الأقل مثل المحاكم العليا والمحاكم المحلية ، وتتكون المحكمة الدستورية من رئيس المحكمة و14 قاضياً آخر، الذين يتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء. وتتم معالجة معظم القضايا أمام المحاكم المحلية. وتوجد أيضاً المحاكم الجزائية والتي تتعامل مع مشاكل مثل المخالفات المرورية.

توجد في اليابان 47 حكومة محلية و 1810 مجلس بلدي ، تشمل مسؤولياتهم توفير التعليم والرعاية والخدمات الأخرى، وكذلك إنشاء وتحسين البنية التحتية بما في ذلك المرافق العامة. ممارسة تلك الهيئات

لأنشطتها الإدارية تجعل هناك اتصالاً وثيقاً بينها وبين السكان المحليين. يتم اختيار رؤساء الحكومات الاقليمية وأعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخابات .

أهم مواد الدستور هي المادة التاسعة التي تنص على أن (الشعب الياباني المتطلع بصدق الى سلام عالمي يقوم على العدالة والنظام يتخلى الى الأبد عن الحرب كحق من حقوق سيادة الأمة ، كما يتخلى عن التهديد باستخدام القوة كوسيلة لحل المنازعات الدولية) ، ولكي توضع هذه الفقرة موضع التنفيذ تقرر إلغاء القوات البرية والبحرية والجوية وتلغى أية وسيلة للحرب ، وتجرد الدولة من حق إعلان الحرب .

لقد تحولت المادة التاسعة الى احدى المحرمات التي يجب عدم الأقتراب منها أو مناقشتها أو تعديلها لدى اليابانيين ، واحتاج تحويل قوة الشرطة اليابانية الى قوة دفاع عام (1954) الى جهود سياسية وبرلمانية كبيرة وضغط من الولايات المتحدة والأستناد الى مخاوف مرتبطة بالحرب الكورية الدائرة آنذاك لتبرير هذه الخطوة ، وكانت المادة التاسعة من الدستور الياباني تعني ضمنا تحمل الولايات المتحدة المسؤولية الأمنية والدفاعية في اليابان وهذا ما يفسر الارتباط الوثيق للسياسة الخارجية اليابانية بالسياسة الخارجية الأمريكية وحرص اليابان على التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة فيما يخص مواقف سياستها الخارجية ، وكان مجلس المستشارين الياباني قد أقر في يوم 2007/5/14 مشروع قانون يحدد تدابير إجراء استفتاء على تعديل الدستور الياباني الذي بدأ تطبيقه منذ ستين عاما ، وقد تم تمرير مشروع القانون بأغلبية 122 صوتاً مقابل 99 ، وينص القانون من حيث المبدأ على أنه يحق للمواطنين اليابانيين البالغين 18 عاماً فما فوق التصويت في الأستفتاء على الدستور

ويتطلب الأمر أغلبية الأصوات للتصديق على التعديلات الدستورية ، الجدير بالذكر أن الدستور الياباني ينص على أن أي تعديل فيه يتطلب ثلثي الأصوات في كلا مجلسي البرلمان ثم أغلبية الأصوات في استفتاء عام . وقد غير هذا الدستور الديمقراطي الحكومة اليابانية تغييراً جذرياً ، فقد نقل السلطة من الإمبراطور الى الشعب وضمن الكثير من الحريات كحرية الرأي والدين والصحافة والأحزاب ، وقد قسم الدستور المهام بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمن الدستور حق النساء في الانتخاب. في عام 2007 أقر البرلمان الياباني قانونا يحدد خطوات لاجراء استفتاء حول مراجعة الدستور الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية ، وجعل السيد آبي وهو أول رئيس وزراء لليابان يولد بعد الحرب من مراجعة دستور 1947 نقطة تحول ضمن جهوده لتغيير دور بلاده في

شؤون الأمن العالمي وهو الدور الذي كان محدوداً لعقود من الزمان بسبب المادة التاسعة في الدستور السلمي.

وفقا لقانون الاستفتاء الذي أقره مجلس المستشارين الياباني ، لن يجرى أي تصويت على مراجعة الدستور لمدة ثلاثة أعوام على الأقل، ولا يعارض الحزب الديمقراطي الياباني وهو أكبر أحزاب المعارضة في اليابان مراجعة الدستور، ولكنه يختلف مع الحزب الليبرالي الديمقراطي حول كيفية تعديله، في حين يعارض الحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب الشيوعي إجراء أي تعديلات على الاطلاق.

طبقاً للدستور الياباني، يُعد الإمبراطور رمزاً للدولة ولوحدة الشعب. ولكن ليس لديه سلطة على الحكومة، وفي عام 1989م تقلد الإمبراطور أكيهيتو عرش اليابان ليصبح بذلك الإمبراطور الـ 125 في تاريخ اليابان. ويقوم أفراد الأسرة الإمبراطورية باستقبال الضيوف من رؤساء الأقطار

الأخرى وكذلك بأداء زيارات إلى خارج اليابان. من خلال القيام بتلك الأنشطة وأنشطة أخرى، يحقق أفراد الأسرة الإمبراطورية دوراً هاماً في تعزيز علاقات الصداقة الدولية، ويحرص أفراد الأسرة الإمبراطورية على الحفاظ على التواصل مع المواطنين اليابانيين من خلال اشتراكهم بالحضور في المناسبات المختلفة عبر أنحاء البلاد، وكذلك من خلال القيام بأداء زيارات لمنشآت ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين وغيرها، ويتمتع أفراد الأسرة الإمبراطورية باحترام كبير من قبل الشعب الياباني، ومن الأمور المثيرة للجدل في اليابان هي السماح للنساء وأبنائهن باعتلاء العرش في اليابان. (1)

المطلب الثاني

النظام السياسي في اليابان

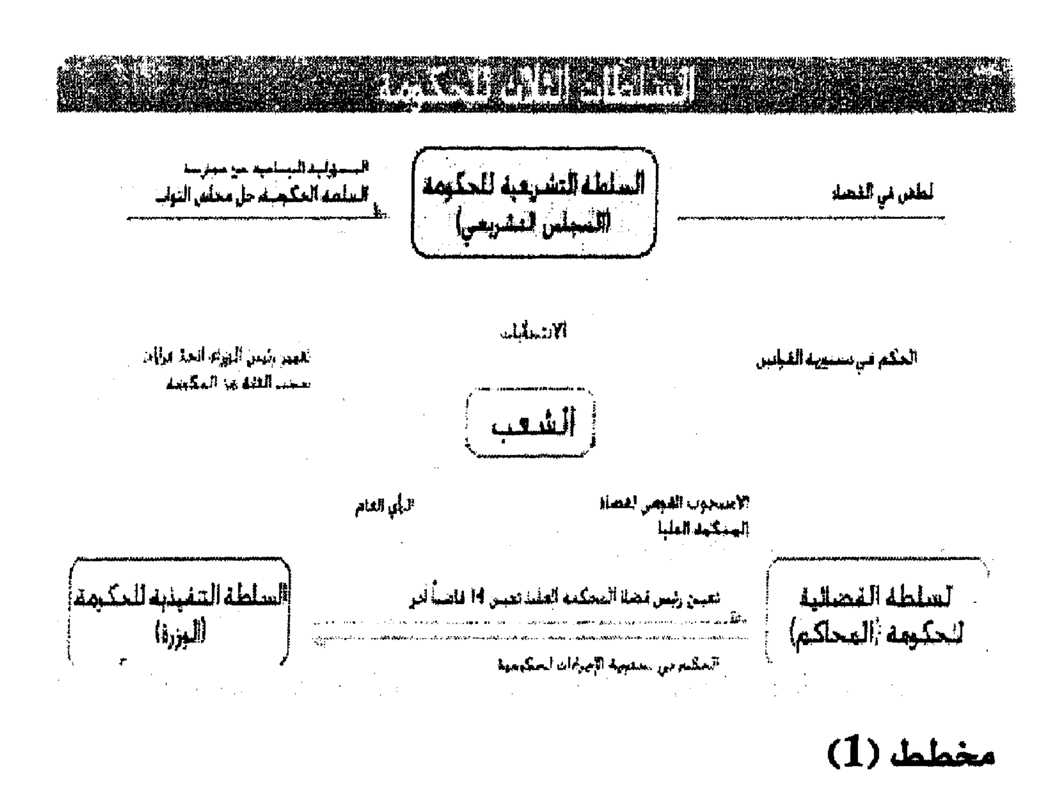
يعد النظام السياسي في اليابان إمبراطوري دستوري ، والإمبراطور رمز الدولة، ويقوم بالمهام بعد إقرار مجلس الوزراء ، وليس له أي سلطات ، والبرلمان هو أعلى هيئة تشريعية ، ويتم انتخابه من الشعب مباشرة ، ويتشكل من:

- مجلس المستشارين ويتكون من 242 مقعداً.

(1) في هذا الصدد كان رئيس الوزراء السابق جونيشيرو كويزومي(2001- 2006) قد قدم مشروع قانون إلي البرلمان يسمح للنساء بوراثة العرش الإمبراطوري ولكنه تخلى عنها بعد بعد أن أنجبت الأميرة كيكو زوجة الأمير اكيشينو الإبن الأصغر للإمبراطور أكيهيتو وريثا ذكرا للعرش ، وللامبراطور اكيهيتو ابنان هما ولي العهد الامير ناروهيتو والامير اكيشينو، الاسرة الإمبراطورية لم يولد لها ذكر منذ 40 عاما وهو ما يعني ضرورة تغيير القانون لتجنب أزمة في وراثة العرش ،

واقترحت لجنة إستشارية لكويزومي السماح بإعتلاء النساء للعرش على قدم المساواة مع الرجال وهي خطوة كان يمكن أن تجعل الأميرة إيكو إبنة الأمير ناروهيتو البالغة من العمر أربع سنوات في حينها أول إمبراطورة ترث العرش منذ القرن الثامن عشر لولا ولادة الوريث الذكر ، ويقول كثير من المحافظين إنهم لا يعارضون إعتلاء إيكو للعرش فقد حكمت ثماني إمبراطورات اليابان في الماضي ، ولكنهم يعارضون توريثه لأبنائها لأن ذلك سيمثل خروجاً عن التسلسل المباشر لتوريث العرش من الآباء إلى الأبناء ، والذي لم يتم انتهاكه منذ ألفي عام.

تتكون السلطة السياسية في اليابان من ثلاث سلطات هي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وكل سلطة من السلطات الثلاثة مستقلة عن الاخرى ، فالسلطة التشريعية في اليابان تخول البرلمان في سن القوانين وهي أعلى سلطة في البلاد والهيئة الوحيدة التي تقوم بسن القوانين ، ويتكون البرلمان من مجلس النواب ومجلس المستشارين ، وكليهما يتشكل من اعضاء منتخبين يمثلون كافة فئات الشعب ، ومن بين صلاحيات البرلمان صلاحية اختيار رئيس الوزراء والموافقة على الميزانية وتعديل الدستور ، ويقوم رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة.



مخطط (1)

تتكون اليابان من (**47**) محافظة ، وفي المدن والمراكز مجالس محلية ، حيث يتم إنتخاب الأعضاء والرؤساء من قبل الشعب ، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء حيث يتم إختياره من بين أعضاء المجلس التشريعي وهو أيضاً رئيس الحزب السياسي الذي يحصل على أغلبية مقاعد مجلس النواب، ويقوم البرلمان بتعيين رئيس الوزراء .

أولاً: النظام القانوني :

صيغ النظام القانوني في اليابان على غرار نظام القانون المدني الأوربي وتأثر بالقوانين الأنكلو – أمريكية ، وتراجع القوانين التشريعية في المحكمة العليا ، وتقبل اليابان السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية بتحفظات .

ثانياً: الهيئة التنفيذية :

أ. رئيس الدولة/ الإمبراطور أكيهيتو منذ عام 1989 .

ب. رئيس الحكومة.

جـ. وزير الخارجية .(1)

د- مجلس الوزراء يعينه رئيس الوزراء .(المادة 68 من الدستور)(2)

نظام الإمبراطورية ملكي وراثي ، ويعين مجلس النواب رئيس الوزراء ، وينص الدستور الياباني على أن يحصل رئيس الوزراء على الأغلبية البرلمانية لذا يصبح زعيم الأغلبية سواء كان حزباً أو ائتلافاً رئيساً للوزراء عقب الانتخابات التشريعية (المادة 67 من الدستور). يعتبر الامبراطور رمز وطني ويقوم بمهام بروتوكولية فقط ولا دخل له في الأمور السياسية (المادة 1 من الدستور) ، في حين يكون رئيس الوزراء المعني بالشؤون السياسية (المادة 72).

ثالثاً: الهيئة التشريعية :

- تتمثل الهيئة التشريعية في اليابان بالبرلمان الذي يسمى بالدايت أو الكوكاي Kokai والذي يتكون من مجلسين:

- مجلس المستشارين أو السانجي- إن Sangi-in ويتكون من 242 مقعداً ، ومدة خدمة العضوية فيه 6 سنوات ، وينتخب نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات ، وينتخب 100 عضو على مستوى اليابان بأسلوب نظام التمثيل النسبي بينما ينتخب الأعضاء الآخرون مباشرة من خلال الانتخابات التي تجرى على مستوى المحافظات، ولا يمكن حل مجلس المستشارين.

- مجلس النواب أو الشوجي – إن Shugi – in ويتكون من 480 مقعد ، ينتخب 180 منهم من 11 كتلة إقليمية على أساس التمثيل النسبي وينتخب 300 من الدوائر الانتخابية على أساس مقعد عن كل دائرة ، وينتخب - الأعضاء بالاقتراع الشعبي المباشر أو القائمة ومدة خدمتهم أربع سنوات ، ويمكن لرئيس الوزراء حل مجلس لنواب والدعوة الى انتخابات عاجلة.

هناك ثلاثة أنواع من الدورات البرلمانية في اليابان وتعرف على التوالي بالاعتيادية وغير الاعتيادية والخاصة تعقد الدورة الاعتيادية في شهر كانون الثاني من كل عام وتستمر مائة وخمسين يوماً أما الدورة غير الاعتيادية فيُدعى إليها عندما يكون البرلمان في عطلة ولكن مجلس الوزراء أو أعضاء البرلمان يرون أنه بحاجة للانعقاد أما الدورة الحاصة فتعقد بعد انتخابات مجلس النواب لاختيار وتعيين رئيس الوزراء الجديد ، ويلقي رئيس الوزراء الياباني خطابه عند توليه منصبه أو يلقيه القائم بأعمال رئيس الوزراء في بداية الدورة البرلمانية الاعتيادية وفيه يحدد أهدافه السياسية.

رابعاً: الهيئة القضائية :

تعد المحكمة العليا أعلى هيئة قضائية في اليابان (1)، وتتألف من رئيس القضاة وأربعة عشر قاضياً ، ويعين الإمبراطور رئيس القضاة بعد أن يحدده مجلس الوزراء حسب ما جاء في المادة السادسة (2) من الدستور الياباني ، بينما يعين مجلس الوزراء الأربعة عشر قاضياً الآخرين .

المبحث الثالث

آلية العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلطة

أهم ما يميز الحياة السياسية في اليابان التعددية الحزبية وتعدد الآراء والتي تعتبر ضمان لتحديد المسؤولية السياسية ، وإذا لم يتطابق العمل الحكومي مع الوعود التي قطعتها الاحزاب قبل وصولها سدة الحكم فالناخبين سيعبرون عن سخطهم في الانتخابات المقبلة ، وعليه فالتعددية الحزبية هي بمثابة طريقة لترسيخ الديمقراطية السياسية ومؤشر على شعبية الأحزاب الحاكمة والمعارضة .

يجري انتقال السلطة عبر الانتخابات الحرة ، والتداول السلمي للسلطات يكون على مستوى قمة الهرم السياسي وقاعدته ، ولا توجد أي عوائق أمام أي نوع من النشاط السياسي الذي يعبر عن التنافس السياسي ولا توجد أية عوائق سياسية - دستورية ضد حرية الرأي أو نقد الحكومة ، بل توجد مفاهيم متفق عليها وثابتة ومقبولة من الجميع في العمل السياسي ومفهوم الخصومة مفهوم مقبول داخل النظام والتنافس يكون بطريقة سلمية وبرلمانية ، وتلتقي الاحزاب المتنافسة الموجودة في الحكم على مفهوم الحل الوسط أي لا يوجد حل نهائي واحد فقط ، وكافة المناقشات داخل المؤسسات الحكومية والدستورية بين القوى السياسية تتصف بهامش واسع من المرونة سواء كانت داخل الاحزاب أو خارجها من خلال التصويت في البرلمان وحرية التعبير ، فالحياة السياسية وآلياتها تستوعب كافة الاتجاهات في اطار نظام سياسي ودستوري يخلق جو من الاستقرار السياسي في الدولة.

المطلب الأول

الأحزاب اليابانية ومواقعها في الحياة السياسية

أ. الحزب الديمقراطي الليبرالي LDP (الحزب الحاكم حاليا).

يعتبر أحد أكبر الاحزاب السياسية في اليابان، وهو من احزاب اليمين ، تأسس في شهر تشرين الأول 1955 من خلال إندماج الحزبين المحافظين اللذان تأسسا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، وإستمر هذا الحزب في تولي القيادة السياسية في اليابان بدون إنقطاع لغاية شهر آب 1993 حيث تولى السلطة السياسية تحالف من الأحزاب المعارضة لمدة سنتين ثم عاد بعدها الحزب الديمقراطي الليبرالي الى القيادة السياسية . تكمن قوة الحزب في انه يضم بين أعضاءه عدداً كبيراً من السياسيين ذوي الخبرة والتجربة السياسية الطويلة ، يشدد الحزب على ضرورة بقاء وتعميق العلاقات القائمة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، رغم أن هناك العديد من الأعضاء النافذين في الحزب يعتقدون أن هذه السياسة المؤيدة كثيراً للولايات المتحدة تشكل عبئاً ثقيلاً على اليابان ، من ناحية أخرى يحاول الحزب أن ينفذ الكثير من الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بتعديل المادة (9) من الدستور الياباني الخاصة بنبذ الحرب والتسلح وعدم إمتلاك جيش ، والسعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي والمشاركة بفعالية أكبر في الأحداث العالمية .

ب- الحزب الديمقراطي الياباني DPJ:

يعتبر الحزب الديمقراطي الياباني DPJ من أكبر احزاب المعارضة ، تأسس الحزب عام 1993 حينما قرر عدد من السياسيين الإصلاحيين المنتمين الى عدد من أحزاب التجمع بهدف تكوين قوة جديدة تستطيع أن

تتولى زمام الحكم من الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم ، حقق الحزب نتائج جيدة في إنتخابات تموز /2007 بعد فوزه بالأغلبية في مجلس المستشارين ، وبدأ يشكل تهديداً جديا للأئتلاف الحاكم المكون من الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كومي الجديد ، وتكمن نقطة ضعف الحزب في الطبيعة غير المتجانسة للمجاميع السياسية المنضوية تحت لوائه والتي تمثل إتجاهات مختلفة بعضها تنقصها الخبرة والحنكة

السياسية في الشأن الداخلي والوضع العالمي . وقد اجتذب هذا الحزب الجناح اليساري من الحزب الليبرالي الديمقراطي والجناح اليميني من الحزب الاشتراكي ، وتبدو طروحاته بخصوص السياسات الداخلية والخارجية غير محافظة وغير ثورية وذات منحى يساري وسطي يشبه إلى حد كبير توجهات الحزب الاشتراكي.

ج .الحزب الشيوعي الياباني JCP:

تأسس كحزب سري في شهر تموز 1922 ، وظهر الى العلن كحزب مسموح له بالعمل بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد حصل على (16) مقعد في مجلس النواب في الإنتخابات التي جرت عام 1995 ، ولكن هذا العدد تقلص الى (9) مقاعد في كلا المجلسين في الإنتخابات الأخيرة ، والآن يشكل الحزب مع الحزب الإجتماعي الديمقراطي (SDP) القوى الاساسية في البرلمان المدافعة عن ضرورة عدم تغيير المادة (9) من دستور البلاد السلمي التي تنبذ الحرب والتسلح .

د. حزب كوميتو الجديد New Komeito :

تأسس عام 1964 كجناح سياسي للمنظمة البوذية (سوكا كوكاي) التي تاسست عام 1930 ، وحزب كوميتو الآن داخل في

أئتلاف مع الحزب الليبرالي الحاكم ، ورغم أن هذا الحزب يجني ثمار تحالفه مع الحزب الحاكم فإن العديد من أعضائه يعبرون عن مخاوفهم من محاولة هذا الحزب إحياء النزعة العسكرية اليابانية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب تجربتهم السابقة كحزب ديني تحت قيادة الإمبراطور خلال الحرب العالمية الثانية ، وهو من الأحزاب الدينية المحافظة.

هـ.الحزب الاشتراكي الديمقراطي SDP:

تأسس الحزب عام 1945 من خلال إندماج العديد من الأحزاب التي كانت تعمل قبل الحرب العالمية الثانية وكان إسمه لغاية 1991 الحزب الإجتماعي الياباني ، وفي مؤتمره عام 1986 تخلى الحزب عن برنامجه ذو التاثير اليساري المعتمد منذ عام 1955. حيث أعلن الحزب في هذا المؤتمر عن تغيير كبير في خطه السياسي وليصبح بعد ذلك شبيهاً بشكل كبير للأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في أوربا الغربية ، ويعتبر أحد الاحزاب المدافعة عن الدستور السلمي للبلاد وعدم تغيره .

بالاضافة الى الاحزاب الرئيسية المشار اليها توجد ثلاثة احزاب مؤتلفة وهي حزب الشعب الجديد(شيمن شنتو) الذي تأسس في 17 آب 2005 ، وحزب نيبون الجديد الذي تأسس في آب 2005 ، ومجموعة نادي المستقلين المنبثق في نيسان 2002 .

عدد مقاعد الاحزاب في مجلسي النواب والمستشارين كما يلي:

ت	اسم الحزب	المقاعد في مجلس النواب	المقاعد في مجلس المستشارين
1.	الحزب الديمقراطي الليبرالي Liberal Democratic party (الحزب الحاكم حاليا) بزعامة ياسو فوكودا رئيس الوزراء.	306	83
2.	حزب كومي الجديد New Komeito (المتحالف مع الحزب الحاكم حاليا) بزعامة أكيهيرو اوتا.	31	21
3.	الحزب الديمقراطي الياباني Democratic party of Japan (وهو من أبرز أحزاب المعارضة ومنافس قوي للحزب الحاكم) بزعامة أتشيرو أوزاوا.	113	110
4.	الحزب الشيوعي الياباني Japanese Communist Party بزعامة كازو شي.	9	7
5.	الحزب الأشتراكي الديمقراطي Social Democratic Party بزعامة ميزوهو فاكوشيما.	7	5
6.	حزب الشعب الجديد. People New Party	4	4
7.	حزب اليابان الجديد. New Party Japan	0	1
8.	المستقلين Independents	9	11
9.	حزب الأرض. New Daichi	1	0

(انظـر الملحـق رقـم 1 حـول حجـم الكـتـل السياسـية التابعـة للحـزب الحاكم في البرلمان الياباني)

المطلب الثاني

العلاقة بين الحكومة وأحزاب المعارضة

تتميز العلاقات بشكل عام بين الائتلاف الحاكم (الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني وحزب كومي الجديد) وأكبر احزاب المعارضة الحزب الديمقراطي الياباني بالتوتر ، وقد تصاعدت حدة التوتر حول الامور التالية:

1- قانون مكافحة الارهاب، يعارض الحزب الديمقراطي الياباني ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى العراق ويؤمن بأن دور اليابان هو دور اقتصادي انساني في المرحلة الراهنة . تصاعد التوتر بين احزاب المعارضة والائتلاف الحاكم بعد أن أقرّت لجنة بمجلس المستشارين الياباني مشروع قانون طرحته المعارضة لسحب قوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية العاملة في العراق والمتمركزة في قاعدة على السالم في الكويت ، ودعا مشروع القانون المقدّم من قبل الحزب الديمقراطي الياباني أكبر أحزاب المعارضة في اليابان إلى إلغاء قانون خاص يسمح لقوات الدفاع الذاتي الجوية القيام بمهمة للنقل الجوي في العراق، وقد أيدّ الحزب الشيوعي الياباني والحزب الديمقراطي الاشتراكي مشروع القانون، ويرى الحزب الديمقراطي الياباني بأن استخدام القوة في العراق لا يمكن تبريرها لأن أسلحة الدمار الشامل التي بدأت الحرب بسببها لم يتم العثور عليها

1- جدير بالذكر بأن البرلمان الياباني كان قد أقر مشروع قانون يمدد المهمة الحالية لقوات الدفاع الذاتي الجوية في العراق لعامين آخرين

حتى شهر تموز /2009 ، وتم إقرار مشروع القانون يوم 2007/6/20 بموافقة الأغلبية التي كان يتمتع بها الائتلاف الحاكم في مجلس الشيوخ وذلك قبل انتهاء سريان القانون الذي يخول مهمة قوات الدفاع الذاتي الجوية في نهاية شهر تموز/2007 ، يذكر أنه في شهر آذار من عام 2004 بدأت طائرات شحن تابعة لقوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية من طراز (سي- 130) تتخذ من قاعدة علي السالم غرب الكويت قاعدة لها وتقوم بتنفيذ عمليات نقل موظفي الامم المتحدة وامدادات أساسية ويتمركز فيها حوالي 200 جندي من قوات الدفاع الذاتي الجوية وثلاث طائرات نقل ، ومنذ شهر آب/2006 وسعت طائرات الشحن اليابانية أنشطتها لتمتد إلى بغداد وإلى أربيل في اقليم كوردستان عقب انسحاب قوات الدفاع الذاتي البرية اليابانية من مدينة السماوة جنوب العراق في شهر آب/2006 .

وبالرغم من موافقة البرلمان الياباني على مشروع قرار يقضي بمراجعة معايير خاصة تسمح للقوات الجوية اليابانية المتمركزة في الكويت بالاستمرار في تنفيذ عمليات النقل الجوي بين المدن العراقية لمدة عامين ، إلا أن عمليات النقل الجوي الى العراق ستبقى قضية مثيرة للجدل اذ تعتبرها بعض الأوساط اليابانية خرقا للدستور الوطني المعارض للحروب الذي يحظر استخدام القوة العسكرية في تسوية النزاعات الدولية .

2- من المواضيع الخلافية الاخرى هي تمديد قانون مكافحة الارهاب حيث يعارض الحزب الديمقراطي الياباني (MINSHUTO)أكبر أحزاب المعارضة في اليابان تمديد القانون الخاص لمكافحة الإرهاب الذي انتهت صلاحياته في الأول /تشرين الثاني من عام 2007، وجدير

بالذكر أن هذا القانون يشكل اساساً لمهمة قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية في تمويل سفن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهندي دعما للحرب على الإرهاب في أفغانستان.

فبعد عدة اسابيع من المداولات أقر مجلس النواب الياباني مشروع قانون مكافحة الإرهاب المقدم من قبل الحكومة من أجل استئناف اليابان مهمة التزويد بالوقود في المحيط الهندي، وذلك عن طريق خطوة نادرة تمثلت في إجراء تصويت ثان في مجلس النواب على مشروع القانون الذي رفضه مجلس الشيوخ. فقد أقدم الائتلاف الحاكم المكون من الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب كومي الجديد على استغلال أغلبية الثلثين التي يحتلها في مجلس النواب لتمرير القانون يوم 2008/1/11 عقب رفضه من قبل مجلس الشيوخ وذلك استنادا إلى نص دستوري يسمح بذلك. وكان مجلس النواب قد مرر مشروع القانون لأول مرة في شهر تشرين الثاني الماضي/2007. ويذكر أن هذه المرة الأولى منذ سبعة وخمسين عاما، التي يتم فيها إلغاء مفعول رفض مجلس الشيوخ لمشروع القانون وإقراره من خلال تصويت ثان في مجلس النواب

3- تشهد الساحة اليابانية تصاعد التوتر على صعيد العلاقات بين الحكومة ومعارضيها خاصة لجهة ملف العلاقات اليابانية – الأمريكية ، فبعد فوز المعارضة بالاغلبية في مجلس المستشارين في انتخابات تموز/2007 عقد المجلس دورة غير عادية يوم 2007/8/7 واختار عضواً من أكبر أحزاب المعارضة رئيساً جديداً له هو السيد ساتسوكي إيدا ، ليصبح السيد إيدا من الحزب الديمقراطي الياباني المعارض أول شخص من حزبه يتولى هذا المنصب وهو المنصب الذي هيمن عليه الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم

لنصف قرن تقريباً ، وامتد التجاذب ليشمل الأنشطة العسكرية والمدنية التي تقوم بها اليابان في العراق وأفغانستان، حيث تؤدي قوات الدفاع الذاتي اليابانية خدمات لوجستية ، فقد أثار تحالف المعارضة الدور العسكري الذي تقوم به اليابان من باب مخالفتها للقواعد الدستورية التي تعتبر اليابان دولة مسالمة ،وعبرت المعارضة عن رغبتها في إقفال القاعدة الجوية اليابانية في الكويت التي تقوم بنقل الجنود والعتاد لقوات التحالف الدولي في العرأق ، وانهاء مهمة قوات الدفاع الذاتي البحرية في المحيط الهندي التي تساند سفن قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة بتزويدها بالمياه والوقود ضمن العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب في أفغانستان ، في حين تحذر الحكومة بأنه إذا انسحبت اليابان من العمليات المشتركة ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة فإن ذلك قد يقوض تحالف البلاد مع الولايات المتحدة .

تعتزم الحكومة اليابانية بدء مساع لوضع استراتيجية جديدة لمهمة النقل الجوي التي تضطلع بها قوات دفاعها الذاتي الجوية في العراق باعتبار أن مهمة قوات الدفاع الذاتي الجوية يجب إنهاؤها قبل انتهاء مفعول قرار الأمم المتحدة الخاص بنشر قوات دولية في العراق في نهاية عام /2008 ، وتراقب الحكومة اليابانية عن كثب تحركات المجتمع الدولي قبل تقرير خطوتها القادمة وكيفية تطور الأحداث بعد تعيين الرئيس الجديد في الولايات المتحدة وانتهاء صلاحية قرار الأمم المتحدة ، ومن المتوقع أن اليابان ستطلق برنامجاً جديداً لمساعدة العراق إذا ما قررت سحب قوات الدفاع الذاتي الجوية التي تنطلق من الكويت.

المطلب الثالث

التغيرات السياسية في اليابان بعد تموز 2007

أولاً: فوز المعارضة وإنهيار نظام عام 1955:

لقد كانت الانتخابات النصفية لمجلس المستشارين في 29/تموز /2007 والتي شهدت فوزا ساحقا للمعارضة اليابانية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الياباني DPJ ضربة قوية للمؤسسة السياسية اليابانية تجاوزت آثارها التحالف الحاكم وتعدته إلى أحزاب المعارضة والى البيروقراطية الراسخة في حكم اليابان ، وذلك ليس بسبب حجم الخسارة وانما بسبب نتائجها التي تمثلت بانهيار ما سمي بنظام 1955 (ORDER OF 1955) وهو النظام الذي ينسب لعام 1955 والذي يمثل تاريخ ولادة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم LDP والذي نتج عن تحالف الحزب الديمقراطي والحزب الليبرالي وانفرد بحكم البلاد منذ ذلك وبقي الحزب الأكبر في المجلسين طيلة الفترة ما بين 1955 ـ 2007 . وكانت بالنتيجة بقاء التحالف بين حزب LDP وحزب كومي الجديد NEW KOMEITO على سدة الحكم ولم يعط المعارضة الاهتمام الجدير بها كمعارضة جادة ، إذ لم تتوقع المعارضة الحصول على هذا الكم الكبير من الاصوات لتصبح مشاركاً فعلياً في اتخاذ القرارات في البلاد وكذلك لم يضع التحالف الحاكم في حساباته فقدانه للاغلبية في البرلمان يوما ما .

الأغلبية التي باتت تتمتع بها احزاب المعارضة في مجلس المستشارين بقيادة الحزب الديمقراطي الياباني المعارض مكنتها من رفض مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة التي يقودها الائتلاف الحاكم بين LDP وحزب كومي الجديد NEW KOMEITO، ولكون الائتلاف

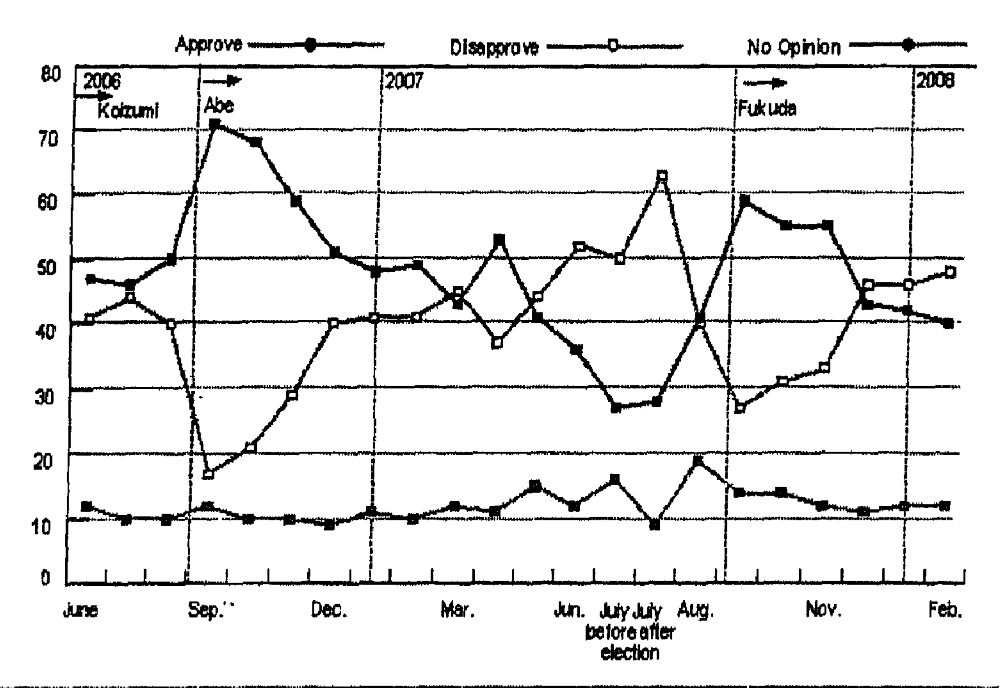
الحاكم يتمتع بأغلبية الثلثين في مجلس النواب فقد تمكن من إعادة التصويت على المشاريع التي رفضها مجلس المستشارين وصوت عليها بأغلبية الثلثين التي تمكنه من نقض قرارات مجلس المستشارين ، وبهذه الطريقة فقط استطاع مجلس النواب من تمرير قانون مكافحة الارهاب .

لقد أصبحت حالة عدم الاستقرار السياسي هي السمة المميزة لواقع العملية السياسية اليابانية حيث تعاقبت في اليابان حكومات أحياناً لم يتجاوز عمرها العام الواحد ولكن كل ذلك حصل في إطار نظام 1955 والذي يعني أن الحكومات تغيرت إلا أن الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم LDP تواجد في هرم السلطة عدا فترات قصيرة استطاعت خلالها الاحزاب الاخرى تولي زمام السلطة كما حصل مع حزب نيهون شين الذي حكم البلاد للفترة من آب 1993 ولغاية نيسان 1994 ثم الحزب الاجتماعي للفترة من نيسان 1994 ولغاية كانون الثاني 1998 وكانت رئاسة الوزراء منوطة بقيادات هذين الحزبين خلال تلك الفترة من تاريخ اليابان السياسي قبل ان يستعيد الحزب الليبرالي السلطة منذ ذلك الحين ولحد الآن .

إن المتغير الاخر من عدم الاستقرار يأتي من التغيرات الدولية ، ذلك إن عالم ما بعد 11 ايلول، الذي رافقته أحداث غيرت اولويات السياسة العالمية وأحدثت استقطابا جديدا في الصراع العالمي وابرزت بوادر نظام عالمي جديد قائم على محاربة الإرهاب ، ولعله من المهم ان نذكر ان اليابان في مرحلة الحرب الباردة لعبت دورا محوريا في احتواء الخطر الشيوعي وكانت بمثابة الخط الدفاعي الاول في المحيط الهادي الذي ضمن عدم امتداد الخطر الشيوعي باتجاه جنوب شرق آسيا ، ونجحت اليابان في تلك المهمة نجاحاً باهراً ، إذ قادت عملية تنموية كبيرة في المنطقة ، لتشكل

حجر الزاوية في بناء إستراتيجية الوحدة الآسيوية التي يجرى الإعداد لها تدريجيا على غرار الاتحاد الأوروبي، ويمكن التثبت بسهولة من أن جميع دول النمور الآسيوية قد اقتبست بشكل أو بآخر بعض نماذج أو أشكال التحديث اليابانية

Cabinet Approval Rating 2006-2008



Month																						
Cabinet	Koizumi			Abe													Fukuda					
No of sample	889	966	891	720	954	872	947	905	954	901	865	917	898	21563	713	887	660	911	919	870	744	919
Approve	47	46	50	71	68	59	51	48	49	45	53	41	36	27	28	41	59	55	55	43	42	40
Disapprove	41	44	40	17	21	29	40	41	41	45	57	44	52	50	63	40	27	31	33	46	46	48
No opinion	12	10	10	12	10	10	9	11	10	12	11	15	12	18	9	19	14	14	12	11	12	12

رسم بياني (1)

http://www.nni.nikkei.co.jp/AC/SR/cabinet/chart2006-2008.html

ثانياً: مستقبل التطورات السياسية في اليابان

أ- مميزات الوضع السياسي الياباني :

تعاني العملية السياسية في اليابان من حالة الركود وعدم القدرة على المبادرة ، إذ تقوم المعارضة برفض مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة ، وبدا ذلك جلياً في الفترة الأخيرة في بعض القضايا المطروحة أمام البرلمان وهي:

(1)(رسم بياني يوضح نسبة شعبية الحكومة اليابانية قبل وبعد انتخابات تموز 2007 للفترة من شهر حزيران 2006- ولغاية شباط 2008 - حكومة كويزومي للفترة من شهر حزيران ولغاية ىي2006 ، وأثناء حكومة شينزو آبي للفترة من شهر ايلول2006 ولغاية آي 2007 ، وللفترة من شهر أيلول 2007 ولغاية شباط 2008 اثناء حكومة ياسو فوكودا الحالية)

1- قانون الموازنة للعام القادم: تبدأ السنة المالية في اليابان في الأول من شهر نيسان من كل عام ويقوم البرلمان بإقرار الميزانية في موعد أقصاه آخر يوم من شهر شباط ، وبموجب الدستور الياباني تصبح الموازنة مشمولة قانونياً بالتمرير بعد مرور شهر من اقرارها من قبل مجلس النواب بغض النظر عن موقف مجلس المستشارين حسب المادة 60.

2- القوانين التابعة للموازنة: هنالك العديد من القوانين التي تتعلق بالموازنة من حيث الموارد والنفقات ، هذه القوانين تعامل معاملة القوانين الاعتيادية وليس كقانون الموازنة ، ولذلك تستطيع المعارضة أن ترفض هذه القوانين وتضع الحكومة في موقف حرج ، فعلى سبيل المثال هنالك قانون الضرائب على وقود العجلات والذي انتهى العمل بموجبه في نهاية السنة المالية الحالية ، وبموجب هذا القانون فرضت

الحكومة ضريبة تعادل 25 ين على كل لتر من البنزين يباع في اليابان ، وتقدر المبالغ الاجمالية لهذه الضريبة بحوالي 1.7 تريليون ين سنوياً ، هذا بالاضافة الى الضرائب والرسوم التي تفرضها على العجلات في اليابان والتي تبلغ بالاضافة الى ضريبة الوقود مبلغاً قدره حوالي 6 تريليون ين في السنة ، هذه المبالغ مخصصة لاصلاح الطرق والجسور وبناء الجديد منها ، وجدير بالذكر أن الحكومة لا يحق لها استخدام هذه الاموال لأية اغراض اخرى .

لقد نشأت حول هذه الأموال مجموعة برلمانية قوية من الائتلاف الحاكم مرتبطة بالشركات العاملة في مجال الطرق والجسور وكذلك الادارات المحلية واستطاعت باستخدام نفوذها أن تبقي على القرار الذي يمنع الحكومة من استخدام هذه الاموال في غير المجال المخصص لها . لقد قام مجلس المستشارين برفض القوانين الخاصة بالموازنة ولذلك توقف العمل بنظام الضرائب على وقود العجلات مع نهاية السنة المالية في 2008/3/31، وبذلك إنتهي العمل بالضرائب اعتباراً من ذلك التأريخ ، ونتيجة لذلك فقدت الادارات المحلية اعتباراً من تأريخ 2008/4/1 الكثير من الموارد المالية ، وعليه فقد قام الأئتلاف الحاكم بالتصويت على القوانين مرة اخرى مستغلاً أغلبية الثلثين التي يتمتع بها في مجلس النواب وإعاد فرض الضرائب على وقود العجلات اعتباراً من 2008/5/1، والجدير ذكره أن الدستور الياباني يسمح بإقرار أي مشروع قانون إذا صوت عليه أغلبية الثلثين في تصويت ثان بمجلس النواب إذا لم يتم التصويت عليه في مجلس الشيوخ خلال 60 يوماً من تسلمه مشروع القانون حسب المادة 59، وتعد هذه المرة الأولى منذ 56 عاماً التي يسن فيها قانون بناء على تلك المادة الدستورية.

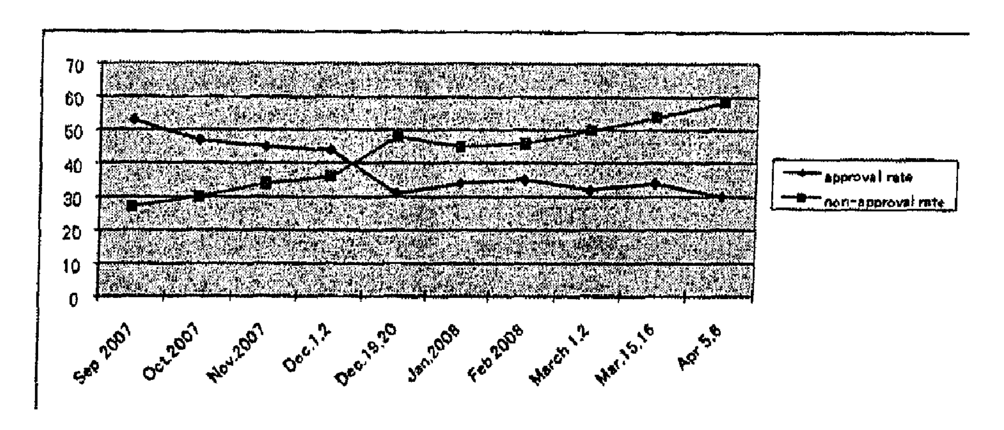
ب : التداعيات السياسية لخطوات الحكومة

ألقت الاحداث المتتابعة بسبب بعض الخطوات التي اتخذتها الحكومة بضلالها على الحياة السياسية ومن أهمها **أولاً**: قانون الضرائب على وقود العجلات .

ثانيا: أزمة معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي ،

حيث تعرضت وكالة التأمين الاجتماعي لانتقادات بسبب سوء تعاملها مع ملايين من سجلات المعاشات الخاصة بالمتقاعدين، بعد أن تم العثور على سجلات تتعلق بحوالي 50 مليون قضية معاشات غير محددة الهوية تعود الى عام 1987 وسجلات تعود الى فترات أقدم لم يتم إدخالها إلى نظام الحاسوب الجديد ، ومما يجدر ذكرهلن أزمة معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي تعتبر من الأسباب المهمة لخسارة الحزب الحاكم في الانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ التي جرت في شهر تموز من عام 2007. **ثالثاً**: قضية البرنامج الصحي الجديد الذي أقرته الحكومة والذي يزيد من الأعباء المادية على المواطنين الكبار في السن الذي ينادي بإلغاء نظام الرعاية الطبية الجديد لكبار السن ، علماً بأن اليابان تعتبر الدولة الأولى على مستوى العالم في عدد المسنين .

أمام هذه التطورات إزداد الأستياء الشعبي بسبب شعور الناخب بعجز الحكومة وضعفها وبالنتيجة فأن شعبية حكومة رئيس الوزراء السيد فوكودا قد تدنت الى مستويات قياسية وصلت الى 30٪ مؤخراً حسب استطلاع للرأي أجرته صحيفة THE .DAILY YOMIURI يوم 2008/4/11 . انظر الرسم البياني (1)



هـذه النسـبه المتدنيـة أثـارت مخـاوف قيـادات التحـالف الحـاكم خصوصاً الحـزب الليبرالـي الـديمقراطي(LDP) وجعلتهـا تعيـد النظـر في حسـاباتها بالنسـبة لمسـتقبل السـيد فوكـودا وحكـومتـه وضـرورة احـداث تغـيير قيـادي في وقـت مبكـر وبـنفس الوقـت فـان هـذه الارقـام زادت مـن تطلعات المعارضة لاحتمـالات نجاحهـا في الانتخابات القادمـة ، الأمـر الـذي جعلها تفكـر في خيـار تمريـر تصـويت في مجلـس المستشـارين الـذي يسـيطر عليه الحزب الديمقراطي الياباني المعارض بحجب الثقـة عـن رئيس الـوزراء الحالي السيد فوكـودا وهـذا ما حصـل فعلاً يوم 2008/6/11 .

ان عمليـة حجـب الثقـة جعلـت المشـهد السياسـي اليابـاني يواجـه الاحتمالات التالية :

1- أهمـال الموضـوع مـن قبـل السـيد ياسـو فوكـودا باعتبـار أن تمريـر التصـويت علـى حجـب الثقـة في مجلـس المستشـارين غـير ملـزم لان الحكومة تتبع مـن مجلس النـواب، ولكـن التصـويت بحجب الثقـة في مجلس المستشارين معناه أن رئيس الوزراء لا يمكـن ان يحضـر جلسـات اللجـان الخاصـة في مجلـس المستشـارين وبالتـالي فـان العديـد مـن القوانين التي يتم تمريرها من قبل مجلس النواب لن تناقش في مجلس المستشارين .

2- حل البرلمان : وهذا الاحتمال مستبعد خصوصاً مع تدني شعبية الحكومة ورئيسها ، ذلك لان حل البرلمان في مثل هذه الظروف يعني أن الحزب الحاكم سوف يفقد الاغلبية في البرلمان .

3- الاستقالة من رئاسة الحزب والحكومة، وفسح المجال أمام قيادة أكثر شعبية تستطيع أن تواجة الحزب الديمقراطي الياباني المعارض في أنتخابات برلمانية مقبلة ، قد يضطر الحزب الحاكم لاجرائها أذا ما ارتفعت شعبية رئيس الحكومة الجديد ، وهذا هو الاحتمال الأقوى بعد تقديم رئيس الوزراء ياسو فوكودا استقالته يوم 2008/9/2.

ثالثاً: المصاعب التي تواجه المعارضة:

بعد ظهور نتائج انتخابات مجلس المستشارين في تموز 2007 برز تساؤل جديد حول مدى إمكانية تحول المعارضة الى مواقع قيادية ، وهل سيتمكن التحالف الحاكم من التكيف مع الواقع الجديد والانتقال من حالة الانفراد بالسلطة الى عقلية المشاركة مع الآخر في اتخاذ القرار ؟ الحقيقة التي يمكن استنتاجها من خلال الاشهر الاربعة التي تلت الانتخابات ان جواب كلا السؤالين هى "كلا" ، فلحد الآن لم يكتب لأحزاب المعارضة النجاح في استثمار الفوز في الانتخابات والحصول على مقاعد إضافية للوصول الى مرحلة استلام السلطة بينما فشل الحزب الحاكم في الانتقال الى مرحلة تقاسم السلطة مع احزاب المعارضة . السؤال هو إلى أين تسير المؤسسة السياسية اليابانية وما هي اولوياتها ؟.

لقد أفرز الواقع السياسي الياباني صعوبة في الإجابة على التساؤلات المطروحة اعلاه ، ذلك أن الصورة ليست على درجة كافية من الوضوح حتى بالنسبة للقيادات على جهتي الحوار أي الحكومة والمعارضة ، لكن الواضح أن المرحلة القادمة قد تمتد الى ستة سنوات (مدة الخدمة في مجلس

المستشارين هي 6 سنوات في حين المدة في مجلس النواب هي 4 سنوات) ، تتميز بعدم الاستقرار وربما تشهد المؤسسة السياسية الكثير من الهزات التي قد تؤدي بالسياسة اليابانية إلى الدخول في حالة الانكفاء على الذات . فليس من المتوقع ظهور مبادرات سياسية جريئة وليس من الوارد اتخاذ قرارات مهمة تعالج القضايا الحساسة والتحديات التي تواجه اليابان . أما إذا فازت المعارضة في الانتخابات القادمة فان ذلك سيفتح الباب امام سلسلة من المتغيرات في صفوف المعارضة ذاتها لكون الحزب الديمقراطي الياباني هو عبارة عن تحالف هش بين أجنحة غير متجانسة تمتد من أقصى اليمين الى اقصى اليسار، كما أن فوز هذا الحزب في الانتخابات القادمة قد يؤدي الى حصول انشقاق داخل هذا الحزب الى جناحين يميني ويساري ، وقد يلجأ الجناح اليميني للانضمام الى الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم أو يشكل حزبا مستقلا متحالف مع الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم اذا ماقدم الاخير مشروعا جيدا وقدم قيادات لها وزن سياسي كرئيس الوزراء السابق جونيشيرو كويزومي الذي يتمتع بشعبية واسعة في اوساط الحزب الديمقراطي المعارض وعليه فمن المتوقع أن الانتخابات سوف لن تحل الإشكالات القائمة ولن تعود باليابان الى نظام 1955 ولكنها مرشحة ان تعمق حالة اللاقرار او ان تكون نقطة الانطلاق الى ظهور نظام سياسي جديد يختلف عن النظام السابق يقوم على التوازن الحزبي بين ثلاثة احزاب كبيرة يتحالف فيها حزبين منهما ليشكلا هيكل الحكومة المتوقعة .

رابعاً: التحديات التي تواجه اليابان:

مع احتمال دخول اليابان في مرحلة من الركود السياسي واللاقرار فمن المتوقع أنها ستواجه اخطاراً جمة وتهديدات داخلية وخارجية تستهدف

اقتصادها ومكانتها الدولية التي ادركتها بشق الانفس بعد الخراب الذي لحق بها إبان الحرب العالمية الثانية ، كما يشير المحللون ان اليابان تواجه اخطاراً متنوعة منها ظهور الصين والهند كقوى اقتصادية وسياسية فاعلة اضحت تهدد مكانة اليابان في المحيط الآسيوي اضافة الى خطر المشروع النووي والصاروخي الكوري الشمالي الذي لا زال موجوداً رغم موافقة كوريا الشمالية على إنهاء برنامجها النووي ، هذا على الصعيد الخارجي أما على الصعيد الداخلي فان التغيرات الديموغرافية في المجتمع الياباني الناتج من الانخفاض التدريجي لعدد الولادات مقارنة بعدد الوفيات مما جعل هذا المجتمع من اكثر المجتمعات شيخوخة حيث استحوذت هذه المعضلة على اهتمام كبير من قبل الحكومة ، كل هذه الاخطار تواجه صانع القرار الياباني الذي توجب عليه ايجاد حلول ناجعة لكل هذه التحديات .

لقد ثبت أن اليابان تواجه تحديات كبيرة أخرى لم يعرها المسؤولين اليابانيين أهمية تتناسب مع حجمها ، ولعل ابرزها عدم قدرة اليابان على لعب دور سياسي مؤثر في النظام العالمي ، رغم أن التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة خصوصا في المجال الامني منح اليابان فرصة كبيرة لاعادة بناء اقتصادها من خلال توفير ميزانية الانفاق العسكري الذي يثقل كاهل الاقتصاد لتعيش حالة من الاستقرار والامن لم تشهده العديد من دول العالم .

ولكن وبعد انهيار المعسكر الشيوعي ورفع الولايات المتحدة شعار الحرب على الارهاب ، واجهت اليابان أسئلة مهمة ، ما هو دورها في المنظومة العالمية الجديدة ؟ وهل تعود اليابان لتصبح عملاقاً اقتصادياً ومركزاً سياسياً كما كانت في عقد التسعينات ؟ أم أن بامكانها أن

تشارك بمساهمة فعالة في السياسة العالمية وتبرز من خلال لعب دور الحليف الآسيوي للولايات المتحدة وترسم لنفسها دورا مهما يمكن ان يمنحها حق الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ومع هذا التحدي وربما قبله برز تحدي اخر امام اليابان ألا وهو تحدي العولمة ، لأن العالم أصبح أكثر نشاطاً وترابطاً ، فالثورة المعلوماتية التي شهدها عالم الاتصالات والمواصلات كالانترنت وغيرها احدثت تغيرات جذرية في عوالم الاقتصاد والسياسة والديموغرافية البشرية ، ففي المجال الاقتصادي ازدادت المنافسة بين الشركات للاستفادة من العمالة الرخيصة حيثما كانت مما ادى الى بروز الصين والهند كقوى اقتصادية كبيرة وكان نتيجة ذلك ظهور مراكز قوى اقتصادية جديدة وتوسع رقعة الشركات العالمية ليتحقق وصف "العالمية" على الشركات متعددة الجنسية مما دفع بعجلة حرية التجارة الى الامام ولكي تثبت اليابان بانها قوة سياسية إضافة الى أنها قوة اقتصادية سارعت الى الدعم المالي السخي الذي تقدمت به للمشاركة في عملية اعادة الاعمار في العراق وكذلك قامت بتوفير الدعم اللوجستي المتمثل بتوفير الوقود والماء لسفن قوات التحالف في المحيط الهندي التي تقودها القوات الأمريكية المشاركة في الحرب على الارهاب في افغانستان ومساهمتها في الدعم المالي للحكومة الافغانية ، ولكي تستجيب للتحديات التي تفرضها العولمة ، كان لابد من إعادة هيكلية الاقتصاد الياباني وخصوصا في ما يتعلق بالنظام المالي والمصرفي وقطاع التأمين لكي تكون اكثر قربا من الانظمة العالمية المعمول بها وذلك لتضمن الشركات اليابانية التي تعتمد على التصدير تحقيق الانسيابية في العمل ، ومن هنا برزت اهمية الخصخصة التي شملت العديد من الشركات الحكومية الكبيرة والتي كان اهمها عملية خصخصة مؤسسة البريد اليابانية .

واليوم تقف اليابان على مفترق طرق وهي مطالبة باستحقاقات داخلية وخارجية على درجة كبيرة من الاهمية لانها تحدد دور اليابان في المجتمع الدولي ومن هنا تبرز أهمية تمرير قانون مكافحة الإرهاب والذي تقوم بموجبه قوات الدفاع الذاتي اليابانية بتوفير الوقود والماء لقوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في حربها ضد القاعدة وطالبان في أفغانستان ، وهي الورقة التي راهنت عليها المعارضة بقيادة الحزب الديمقراطي الياباني المتمثلة في منع تمرير قانون مكافحة الارهاب لإثبات عجز التحالف الحاكم عن ادارة الحكم ومن ثم اجبار رئيس الوزراء على حل البرلمان والدعوة الى انتخابات مبكرة وهذا ما تريده المعارضة ، أما فيما يتعلق بالناخب الياباني فإنه وبالرغم من تصويته لصالح المعارضة في انتخابات تموز 2007 في مجلس المستشارين إلا أنه يرى أن المعارضة متصلبة بصورة غير مبررة وهي أي المعارضة غير مستعدة لتقديم الحد الادنى من التنازلات لكسر الجمود السياسي في البلد ، ولذلك يعتبر الناخب الياباني موقف المعارضة هذا كدليل على عدم امتلاك المعارضة المؤهلات القيادية وبالتالي فهي لا تستحق الحصول على الاغلبية في مقاعد مجلس النواب الذي يؤهلها حكم البلاد .

إن العملية السياسية في اليابان تدور حول محور واحد الا وهو محور الانتخابات البرلمانية القادمة والتي من المتوقع ان تجري في الربيع القادم أي بين شهري نيسان وحزيران من عام 2009 ، فبعد أن تم تمرير قانون مكافحة الارهاب وإقرار الموازنة المالية الجديدة التي بدأ العمل بها في الأول من شهر نيسان 2008 وهو الموعد المقرر لبدأ السنة المالية في اليابان فمن المتوقع أن تستعد المعارضة في التركيز على الانتخابات البرلمانية القادمة التي سيكون مستوى الشعبية التي تتمتع بها الحكومة عامل الفصل

الرئيسي فيها ، وسيتحدد نجاح الحكومة في الانتخابات المقبلة وموافقتها لإجراء انتخابات مبكرة بمدى نجاحها في استثمار ارهاصات الجدل البرلماني حول قانون مكافحة الارهاب والموازنة المالية لصالحها من خلال إقناعها الناخب الياباني بعدم أهلية المعارضة للامساك بدفة الحكم في البلاد ، فمن المتوقع ان يخسر التحالف الحاكم الذي يتمتع الآن باغلبية مطلقة في مجلس النواب عدد من المقاعد دون فقدانه الاغلبية البسيطة ، وسيكون ذلك مدعاة لكلا الطرفين الادعاء باحراز الفوز في تلك الانتخابات مما يعزز حالة اللاقرار في الواقع السياسي الياباني .

المبادئ النظرية لسياسة اليابان الخارجية

المبحث الأول

مفهوم السياسة الخارجية اليابانية

تكمن أهمية دراسة مفهوم السياسة الخارجية اليابانية في معرفة العلاقة بين المقدرة الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة والاداء السياسي ودور اليابان على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وطريقة إعادة صياغة منظومة علاقات اليابان الدولية باستخدام الوسائل المتاحة لتنفيذ سياستها الخارجية وتوجهاتها الامر الذي يتطلب البحث عن آليات وأهداف السياسة الخارجية اليابانية وأدواتها وأبعادها سياسياً واقتصادياً وتوجهات اليابان العسكرية في ضوء محددات الدستور الياباني ، ودراسة العلاقة اليابانية الأمريكية التي لها خصوصيتها ، ولمعرفة السياسة الخارجية اليابانية إزاء الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام فلا بد من تحليل المحدد الأساسي الذي يلعب الدور الحاسم في توجيه السياسة الخارجية اليابانية نحو المنطقة العربية وتجاه عملية السلام الشرق اوسطية بشكل خاص ، وما هي الأدوات التي يستخدمها صانعي السياسة الخارجية اليابانية .

يمكن التعامل مع مفهوم السياسة الخارجية اليابانية باعتباره أحد أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، بما تملكه من مؤهلات وإمكانيات مادية وإقتصادية ، ولمعرفة وفهم السياسة الخارجية اليابانية فلا بد من تناول الظروف والعوامل المؤثرة التي تمثل البيئة التي تتشكل فيها السياسة الخارجية وتشمل الابعاد الخاصة بالبيئة الجغرافية والخبرة التاريخية والمؤثرات الاقتصادية ومؤسسات صنع السياسة الخارجية والعوامل الاقليمية والدولية ، وبشكل

عام يتحدد مفهوم السياسة الخارجية اليابانية في انماط السلوك السياسي المعتمد من لدن صانع او صناع القرار النابع من الواقع الذاتي والموضوعي لليابان الموجه خارج حدودها السياسية قصد تحقيق اهداف محددة خدمة لمصالحها .

لمعرفة عملية صنع السياسة الخارجية لا بد من تحديد الهيكل الذي يتم صنع السياسة الخارجية في إطاره ، والهيكل هو عبارة عن نوع ترتيب العلاقات بين الاجهزة والمؤسسات التي تشارك وتعمل في مجال صنع السياسة الخارجية والتي هي في الحالة اليابانية السلطة التنفيذية ممثلة برئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والمؤسسات المرتبطة بها والسلطة التشريعية ممثلة بمجلسي النواب إضافة الى الرأي العام ، وتشمل عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية نمط التفاعلات بين الاجهزة والمؤسسات العاملة في مجال صنع السياسة الخارجية في اطار عملية تحديد الاهداف المطلوبة في المجال الخارجي والأدوات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف .

أهم العوامل الإيجابية في عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية تتمثل بـ :

أ - العوامل المادية المتمثلة بالتجانس القومي والاجتماعي الفريد في اليابان . ب - العوامل غير المادية التي تشمل الاتفاق على الاختلاف عبر مبدأ الأغلبية أي القبول بما توافق عليه الأغلبية لكونه يمثل الكل. ج - القبول بمبدأ التسوية الذي يتطلب التسامح المتبادل والمرونة واحترام وجهات النظر المختلفة .وبهذا الاطار لابد من التأكيد على ان البراغماتية أي الذرائعية اصبحت منتشرة في الاجواء السياسية اليابانية رغم أن اليابانيين معروفين بالتزامهم بالنصوص والنظريات . تحتل السياسة الخارجية مكانتها المهمة في السياسة العامة اليابانية بسبب أن مناطق شمال شرق

وجنوب شرق آسيا من المناطق المتميزة والنشطة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، وللولايات المتحدة والصين مصالح أمنية واقتصادية وسياسية فيها مع تواجد بؤر للتوتر تتعلق بالعلاقات بين الصين وتايوان وموقف اليابان والولايات المتحدة منها والمشاكل التي تظهر بين الحين والآخر في منطقة التبت إضافة الى البرنامج النووي الكوري الشمالي، وبناء على ذلك تحتم على السياسة الخارجية اليابانية التعامل بدقة لتوجيه دفة العلاقات بينها وبين الصين من جهة ومحاولة التأثير على مسار العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من جهة اخرى. لقد تبنت السياسة الخارجية اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سياسة الحلول الدبلوماسية وليس العسكرية للنزاعات التاريخية الموروثة استناداً إلى دستورها السلمي ، وهي تشجع على نشر العلوم ، التكنولوجيا المتطورة، الإعلام والتواصل، وتفضل الحوار وليس الصدام بين الثقافات والحضارات، أما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط فتنطلق السياسة الخارجية اليابانية نحوها من نظرة ذاتية شمولية باعتبار أن لليابان مصلحة حيوية واستراتيجية في حل النزاع العربي - الإسرائيلي بالطرق السلمية، إذ ترى اليابان إمكانية إيجاد حلول سياسية لهذا الصراع، وتسعى لبلورة مواقف متميزة عن الموقف الأميركي تجاه المنطقة لا سيما مع عدم وجود أي موروث سلبي تأريخي بين دول الشرق الأوسط واليابان ، حيث تتمسك السياسة الخارجية اليابانية دائما بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لأنها تؤمن بكونها الوحيدة التي تساهم في الوصول إلى الأمن والاستقرار ، ورغم تأييدها المتصاعد للحرب الأميركية ضد الإرهاب منذ تفجيرات الحادي عشر من أيلول إلا أنها ترفض مقولة صراع الحضارات والتوصيف الديني للإرهاب، وتتبنى مبدأ حوار الثقافات مع دول الشرق الأوسط ، أي أن سياستها الخارجية تتمتع بهامش واسع من الحرية في التعامل مع منطقة

الشرق الأوسط رغم الضغوط الأمريكية على صانعي السياسة الخارجية اليابانية . إن السياسة الخارجية اليابانية تؤمن بأن نجاح سياستها الخارجية يتطلب بالضرورة وجود نظام إقليمي عربي موحد وفاعل يساعدها على رسم استراتيجية مستقلة تؤمن مصالحها مع دول المنطقة ،وبهذا المسار تسعى اليابان على المدى البعيد التحرر من تأثير السياسة الأمريكية وتعزيز علاقاتها بمحيطها الآسيوي بعد التوصل إلى حل سلمي لأزمة السلاح النووي في كوريا الشمالية لا سيما بعد موافقة الأخيرة على تفكيك برنامجها النووي وحل مشاكلها مع الصين وكوريا الجنوبية وروسيا

المبحث الثاني

ملامح تطور السياسة الخارجية اليابانية

في أوائل القرن السادس عشر بدأت بوادر الاتصال مع التجار والمبشرين الغربيين للمرة الاولى، فقد عرض الغربيون إبتكارات ثقافية هامة على المجتمع الياباني خلال اكثر من قرن من العلاقات مع مختلف الحكّام الاقطاعيين، وعندما توحدت اليابان في بداية القرن السابع عشر قررت حكومة توكوغاوا (Tokugawa) طرد الاجانب من المبشرين وفرض العزلة على اليابان ومنع الاتصال بالعالم الخارجي ، فيما عدا الاتصالات مع الصينين والهولنديين (1).

لقد استمرت عزلة اليابان الخارجية لأكثر من قرنين، بعدها استطاع قائد القوات البحرية الأمريكية العميد البحري ماثيو بيري جيم Mathew C. Perry من فك عزلة اليابان وذلك في سنة 1853- 1854 ، لتجد اليابان نفسها غير معزولة جغرافياً عن العالم ولا قدرة لها لمقاومة الضغوط العسكرية والاقتصادية والاستغلال من قبل الغرب . اضطرت اليابان بعد فك عزلتها الدخول في علاقات مع العالم الغربي والبدء بعملية تحديث واسعة النطاق للتصدي لخطر الغزو الثقافي الغربي لليابان ، وتشكلت أولى ملامح السياسة الخارجية اليابانية في إطار الحاجة الى التوفيق بين هوية اليابان الآسيوية مع رغبتها في المحافظة على أمنها القومي في نظام دولي هيمن عليه الغرب. وكان أهم أهداف السياسة الخارجية اليابانية في عهد مييجي (1868- 1912) يتمثل في حماية استقلال وسيادة اليابان ومواجهة طموحات الدول الغربية بالسيطرة عليها والعمل على رفض المعاهدات غير المتكافئة التي تمس السيادة اليابانية . بسبب

الخوف من القوة العسكرية الغربيةأصبح الهدف الرئيسي للقادة اليابانيين بناء المتطلبات الاساسية للدفاع الوطني ، وتحت شعار "الثروة والسلاح (Wealth & Arms) ، (kyohei fukoku) بادر القادة الى تحديث المؤسسة العسكرية الوطنية من خلال تجنيد أعداد كافية من الأفراد المتعلمين وضباط متدربين في تسلسل قيادي متطور واستراتيجيات تتناغم مع الظروف الجديدة.

ان العديد من الاصلاحات المؤسسية في عهد ميجي كانت ترمي الى رفع الغبن الذي لحق باليابان بسبب فرض المعاهدات غير المتكافئة عليها ليصبح هدف الدبلوماسية اليابانية تبني سياسة خارجية للضغط من اجل اعادة النظر في المعاهدات(2). في ذلك العهد بدأت تتبلور لدى الكثير من القادة فكرة أن الأمن القومي الياباني يعتمد على التوسع وليس على اسلوب الدفاع القوي، وفي غضون ثلاثين عاما دخلت القوات العسكرية اليابانية في حروب متعددة ، حيث انتصرت على الصين في الحرب الصينية - اليابانية (1894- تمثل الغبن في انخفاض التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات الاجنبية ، ولأن احكام أغلب المعاهدات التي تم فرضها على اليابان اعطى احتكار فعلي للتجارة الخارجية الممنوحة للاجانب والتي تتجاوز الحدود الاقليمية لحالة الرعايا الاجانب في اليابان.

وبعد عشر سنوات من الحرب الروسية اليابانية (1904- 1905) هزمت اليابان روسيا القيصرية وفرضت سيطرتها على جنوب جزيرة ساخالين الأمر الذي جعلها قوة مؤثرة في كوريا وجنوب منشوريا. وخلال تلك الفترة تمكنت اليابان من التفاوض لإعادة النظر في المعاهدات غير المتكافئة التي تم عقدها مع القوى الغربية.

شرعت اليابان بين الحربين العالميتين الاولى والثانية ، في السير على نهج التوسع الامبريالي ،وذلك باستخدامها كل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية لبسط سيطرتها على المزيد من الأراضي في آسيا ، وبدأت اليابان تتصرف وكأنها المسؤولة عن حماية الدول الآسيوية ضد النفوذ الغربي ، حيث وضعت تلك السياسة اليابان بشكل متزايد في حالة من الصراع مع القوى الغربية ، إنتهت بهزيمتها ووضعها تحت الاحتلال الامريكي وتم فرض دستور جديد عليها جاء في المادة التاسعة منه ان " الشعب الياباني يتخلى الى الابد عن الحرب كحق سيادي للامة والتهديد باستخدام القوة او استخدامها كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية "، وخلال سبع سنوات من الاحتلال(1945- 1952) لم تمارس اليابان أي نشاط على صعيد السياسة الخارجية وأصبحت تحت تأثير النفوذ الأمريكي على الساحة الدولية

المطلب الأول

مراحل تطور صنع السياسة الخارجية اليابانية

أ- السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية

ركزت اليابان طوال فترة بعد الحرب العالمية الثانية على التنمية الاقتصادية وكيفت نفسها لتستوعب بمرونة تامة سياسات الولايات المتحدة الاقليمية والعالمية والتقيد بشكل قوي بمبادىء دستور عام 1947 السلمي ، وبشكل عام اصبحت سياسة اليابان الخارجية غير فعالة عموماً تجاه الشؤون الدولية ، وأتبعت اليابان دبلوماسية الاتجاه الكلي (omnidirectional diplomacy) في علاقاتها الدولية التي غلب عليها طابع الحياد السياسي في الشؤون الخارجية مع توسيع العلاقات الاقتصادية الى أقصى حد ممكن.

أن السياسة المشار اليها كانت ناجحة جداً ودفعت باليابان الى الازدهار والتطور الاقتصادي لتصبح قوة اقتصادية رائدة في العالم في ظل توفر عوامل الامن والاستقرار الاقتصادي المقدم من قبل حليفتها الولايات المتحدة.

ب- السياسة الخارجية بعد احتلال اليابان

عندما استعادت اليابان سيادتها في عام 1952 ودخلت المجتمع الدولي كدوله مستقلة ، وجدت نفسها في عالم تسيطر عليه أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وبموجب معاهدة السلام مع الولايات المتحدة التي وقعت فى سان فرانسيسكو فى 8 ايلول / 1951 (والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من 28 / نيسان 1952) ، انتهت حالة الحرب بين اليابان ومعظم دول الحلفاء باستثناء الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية ، وتم توقيع ميثاق الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة في سان فرانسيسكو في اليوم نفسه ، لتصبح اليابان حليفاً للولايات المتحدة التي احتفظت بقواعد وقوات عسكرية في الأراضي اليابانية.

لقد تميزت هذه الفترة في انتهاج اليابان سياسة خارجية مبنية على إعادة بناء بنيتها التحتية الاقتصادية وإعادة بناء مصداقيتها كعضو مسالم في المجتمع الدولي ، بعد إيكال حماية الامن القومي الياباني الى القوات العسكرية الأمريكية ومظلتها النووية بموجب ميثاق الامن والتعاون المشترك الذي شكل إطاراً يحكم استخدام قوات الولايات المتحدة ضد التهديدات العسكرية الداخلية او الخارجية في المنطقة.

في تلك الفترة امتازت سياسة اليابان الخارجية بدبلوماسية خاصة تهدف الى إزالة الشكوك وتخفيف الاستياء من الدول الآسيوية المجاورة التي عانت من العدوان الياباني في الحقبة الامبريالية ، ومالت تلك

الدبلوماسية الى إقامة علاقات الصداقة مع جميع الدول الآسيوية مع إعلانها سياسة الفصل بين السياسة والاقتصاد والوقوف بشكل محايد بشأن بعض القضايا بين الشرق والغرب.

خلال عقدي الخمسينات والستينات ارتكزت السياسة الخارجية اليابانية على ثلاثة مبادئ أساسية هي :

أولاً: سياسة التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة لأسباب اقتصادية وأمنية .

ثانياً: تشجيع التجارة الحرة التي تلبي كافة احتياجات اليابان الاقتصادية .

ثالثاً: ترسيخ التعاون الدولي من خلال منظمة الامم المتحدة (التي قبلت عضوية اليابان فيها 18 كانون الأول/ديسمبر 1956) ، وغيرها من الهيئات المتعددة الاطراف.

إن التزام اليابان بالمبادئ الثلاث بشكل جيد ساهم في ظاهرة النمو والانتعاش الاقتصادي خلال العقدين الاولين بعد انتهاء الاحتلال.

ج- سياسة اليابان الخارجية بعد الحرب الباردة

كانت سياسة اليابان الخارجية مستقرة تماما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكانت هناك ثلاثة عوامل تعمل على استمرار واستقرار السياسة الخارجية اليابانية وهي:

1- التحالف الأمني بين اليابان والولايات المتحدة .

2- استخدام القدرة الاقتصادية التي تملكها اليابان في تطوير علاقاتها الدولية.

3- القيود الدستورية المفروضة على استخدام القوة العسكرية.

بعد سقوط حائط برلين ونهاية الحرب الباردة غيرت اليابان سياستها الخارجية تجاه الصين ، شبه الجزيرة الكورية ، روسيا ، آسيا الوسطى ، جنوب شرق آسيا ، بعد أن شعرت بأنه لم يعد في امكانها الاعتماد على القوة الاقتصادية لضمان الهيمنة الاقليمية ، لهذا بدأت اليابان تأكيد ذاتها كقوة مستقلة ، من خلال توسيع نطاق نفوذها في شرق اسيا والمنظمات الدولية.

ان مجمل السياسة الخارجية اليابانية ورغم بقائها ثابتة من خلال التحالف مع الولايات المتحدة إلا أن التغييرات انطلقت من القلق الياباني المتزايد من تنامي القوة العسكرية الصينية ومن التهديدات الأمنية الخارجية ، بعد ظهور أكثر من دولة مستقلة في المنطقة تعارض السياسة الاميركية في شرق آسيا.

لقد ساعد ميل اليابان المتزايد للاستقلال في بلورة رؤية استراتيجية تشكلت نتيجة:

1- مجموعة التغيرات في البيئة الدولية .

2- انعدام الامن في المناطق التي تحتوي على مصادر الطاقة .

3- تطلعات اليابان لإعادة إحياء الهوية الوطنية وتجاوز ارث الحرب العالمية الثانية الثقيل ، ونتيجة لذلك ترى اليابان ان الوقت قد حان بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية والعالم على الاعتراف بها كدولة مستقلة وفاعلة في شمال شرق آسيا والعالم.(1)

د- السياسة الخارجية اليابانية في سنوات 1970 . 1990

بالرغم من أن سياسة اليابان الخارجية المبنية على المبادئ الأساسية في فترة ما بعد الحرب استمرت في السبعينات إلا أنها بدأت تقترب من منظور جديد بسبب الضغوطات السياسية في الداخل والخارج ، حيث بدأت تزداد تلك الضغوطات على الحكومة اليابانية لممارسة المزيد من مبادرات السياسة الخارجية المستقلة عن الولايات المتحدة ، ولكن دون تعريض المصالح الحيوية الأمنية والعلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الى مخاطر ، وجاءت هذا التطورات مع ما جرى تسميته بصدمة نيكسون (Nixon Shock) (2) بسبب زيارة مفاجئة الى الصين قام بها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (3) والتي أعقبها تحرك دبلوماسي نحو تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة والذي تزامن مع صعود تيار داخل الحكومة اليابانية للتحرك نحو تحسين العلاقات اليابانية- الصينية والعمل باستقلالية أكبر في السياسة الخارجية اليابانية.

إن العوامل الضاغطة لتغيير نهج السياسة الخارجية اليابانية تمثلت في :

1- التنمية الاقتصادية ونجاحها وضعت اليابان في ترتيب القوى الاقتصادية الرائدة في سبعينيات القرن العشرين ، مما ولد إحساساً بالفخر والاعتداد بالنفس خاصة بين الجيل الجديد ، والذي بدأ يضغط نحو المطالبة بسياسة خارجية أكثر استقلالية تعكس الذات اليابانية.

2- بدأت اليابان المزدهرة اقتصادياً تبحث عن اسواق ما وراء البحار وتبني سياسة تجارية متوازنة.

3- التغيرات الحاصلة في علاقات القوة في منطقة آسيا - المحيط الهادي بين أضلاع المربع المكون من اليابان ، الصين ، الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتي السابق تطلبت العمل على اعادة النظر في السياسة الخارجية اليابانية .

4- العمل على تعميق الاختلاف في وجهات النظر بين الصين والاتحاد السوفييتي السابق والمحافظة على استمرار المواجهة بينهما .

5- الحيلولة لوقف التقارب المتنامي بين الصين والولايات المتحدة .

6- الاستعداد للتعامل مع عملية الانسحاب السريع لقوات الولايات المتحدة من المنطقة في أعقاب حرب الهند الصينية الثانية (1954- 1975). (1)

7- مواجهة التوسع العسكري للاتحاد السوفييتي السابق في غرب المحيط الهادي وتأثيرة على الأمن القومي الياباني ودور اليابان الشامل في آسيا.

8- تصاعد الرفض الشعبي في اليابان حول الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة في فيتنام وهذا الأمر اعتبر تحولاً ملحوظاً في مواقف اليابان من الولايات المتحدة.

9- شجعت التغيرات الاقتصادية العالمية خلال السبعينات ميول اليابان نحو سياسة خارجية اكثر استقلالية عن الولايات المتحدة ، بعد أن أصبحت اليابان اقل اعتمادا على القوى الغربية للحصول على الموارد ، فالنفط يتم الحصول عليها مباشرة من البلدان المنتجة في الشرق الأوسط وليس من الشركات المتعددة الجنسيات. فضلا عن انخفاض التجارة مع الولايات المتحدة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي.

10- ترحيب اليابان في عام 1979 لإعادة تأكيد الولايات المتحدة قوتها ونفوذها العسكري على مستوى العالم وآسيا إثر قيام الثورة الاسلامية في إيران ، والغزو العسكري السوفييتي لأفغانستان، وبهذا لعبت السياسة الخارجية اليابانية دوراً فعالاً في الحد من دعم الانشطة الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي للحيلولة

1- الهند الصينية هي منطقة في جنوب شرق آسيا. تقع شرق الهند، وجنوب الصين، وهي متأثرة بكلا الثقافتين، ومن ذلك جاء الاسم. بشكل محدّد فيتنام لها تأثير صيني، وكمبوديا ولاووس وتايلند لهم تأثير هندي.

دون توسيع نطاق نفوذه في المناطق الحساسة من دول العالم النامي. لقد تأثرت السياسة الخارجية اليابانية في حقبة الثمانينات بتصاعد تأثير جيل ما بعد الحرب الذي بدأ العمل في مراكز صنع القرار ، حيث تعقدت عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين الجيل القديم والجديد ، ففي فترة رئيس الحكومة السيد Yasuhiro Nakasone (1982/11/27- 1987/11/6) تميزت السياسة الخارجية اليابانية بالتشدد وأصبح لليابان علاقات سياسية وعسكرية قوية مع الولايات المتحدة لتشكل مع عدد من البلدان المتقدمة والنامية جبهة دولية للحد من توسع النفوذ السوفييتي في آسيا والعالم ، وواصل الانفاق الدفاعي الياباني في التصاعد بالرغم من محدودية الميزانية المخصصة لأغراض الدفاع ، ونشطت اليابان في تقديم المساعدات الخارجية للدول ذات الأهمية الاستراتيجية في الصراع بين الشرق والغرب، ومع حلول منتصف الثمانينات تصاعد حجم التبادل التجاري بين اليابان والولايات المتحدة بشكل كبير وازداد حجم الاستثمارات اليابانية والمساعدات

وخاصة في آسيا واصبحت اليابان أكبر مدين (Debtor) في العالم في نهاية الثمانينات بعد أن كانت أحد أكبر الدول الدائنة (Creditor) في العالم في بداية عقد الثمانينات ، وتزايد نشاط المستثمرين اليابانيين في الولايات المتحدة لتصبح اليابان مساهماً رئيسياً في تخفيف عبء الديون الدولية والمؤسسات المالية ، وغيرها من جهود المساعدة الدولية وأصبحت أيضاً ثاني اكبردولة مانحة للمعونات الخارجية في العالم .

من أهم التحديات التي واجهت خيارات السياسة الخارجية في عقد التسعينات هي تجنب التحولات الجذرية في السياسة الخارجية اليابانية والاعتماد على التغيير التدريجي ، رغم إدراك القادة اليابانيون مدى الاحباط الذي بدأت تشعر به الولايات المتحدة بسبب تنامي القوة الاقتصادية اليابانية التي بدأت تنافس الولايات المتحدة في الكثير من الشؤون العالمية، لذا فقد دعا كبار قادة الولايات المتحدة المسؤولين اليابانيين للعمل معها في صياغة شكل العلاقات الثنائية الجديدة ضمن "اطار مفاهيمي جديد" (A new Conceptual Framework) التي من شأنها ان تأخذ في نظر الاعتبار تغير الحقائق الاستراتيجيه والاقتصادية والتغيير الذي طرأ على وجهات النظر بين البلدين حول العلاقات الثنائية، لهذا فقد تنبأ بعض المحللين بظهور شراكة عالمية جديدة تستند الى المساواة فى التعامل مع المشاكل العالمية، أما البعض الآخر فتوقع ظهور مواقف سلبية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار التنافس التجاري الأمر الذي يدفع اليابان نحو الاستقلالية وترجمت قوتها الاقتصادية الى قوة سياسية قد تتحول الى قوة عسكرية في المنطقة بعيداً عن المصالح الأمريكية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وانشغال جمهورياته السابقة ودول اوروبا الشرقية بمشاكلها السياسية والاقتصادية زاد من أهمية المنافسة الاقتصادية بدلا من القوة العسكرية وهذا ما جعل اليابان تحتل مكانة متميزة لدى تلك الدول لا سيما أن (بلدان المعسكر الاشتراكي) كانت تسعى للحصول على المعونة والتجارة وفوائد التقنية المتطورة من البلدان المتقدمه ، وبسبب تراجع قوة الولايات المتحدة قياساً الى القوة الاقتصادية اليابانية فقد اضطرت للنظر بشكل متزايد الى اليابان وغيرها من الدول الحليفة لتحمل الأعباء المالية المترتبة على إعادة تفعيل إقتصاديات (الدول الشيوعية) في اوروبا الشرقية وغيرها عبرمدها بالمتطلبات الدولية العاجلة.

إن المسألة الحاسمة بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من دول العالم المتطورة تكمن في كيفية استخدام القوة الاقتصادية اليابانية المتنامية قبل ان تتحول الى قدر كبير من القوة السياسية ، خاصة بعد أن ساندت النخب السياسية والرأي العام قيام اليابان بدور عالمي يتناسب والمساعدات الخارجية وحجم التجارة والاستثمار، وقد تصاعد نشاط المسؤولين اليابانيين في الحصول على دور اكبر في المؤسسات المالية الدولية والمنظمات السياسية والمشاركة الفعالة في التأثير على توجيه السياسات العامة نحو بؤر التوتر الدولية ولا سيما في آسيا.(1)

المطلب الثاني

سمات السياسة الخارجية اليابانية

تتركز مضامين السياسة الخارجية اليابانية على استقلاليتها ، ومسارات توزيعها ، أدوات تنفيذها ، فضلاً عن قضايا التغير في اتجاهاتها .

إن امتلاك اليابان للمقدرات القومية (الاقتصادية والحماية

العسكرية المتمثلة بالمضلة النووية الأمريكية) قد زاد من رغبتها في تحقيق اهداف سياستها الخارجية من خلال تأثير المقدرات القومية اليابانية بشكل قوي على عنصر الادراك والفهم من قبل صانعي السياسة الخارجية فيها ، إلا أن تأثير المقدرات القومية في السياسة الخارجية اليابانية يتحدد بالمقدرات القومية للدول الاخرى لا سيما الصين ، فقد عمل صانعي السياسة الخارجية اليابانية على صياغة سياسة خارجية تحقق نوع من التوازن بين المقدرات القومية المتاحة وبين متطلبات العمل في البيئة الدولية المتجددة نظراً لما تملكه المقدرات القومية من دلالة كبيرة في مدى نجاح السياسة الخارجية .

يتحدد تأثير النظام السياسي الياباني على السياسة الخارجية عبر عدة متغيرات أهمها :

أولاً - حجم القدرات المتاحة للنظام السياسي الياباني في مجال صنع السياسة الخارجية وتحديداً حجم الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي والتي تشمل الموارد الطبيعية والقوى العاملة والناتج الصناعي ومدى سيطرة النظام السياسي الياباني على تلك الموارد وقدرته على توظيفها

ثانياً - درجة اعتماد النظام السياسي الياباني على وسائل بيروقراطية محددة في عملية تنفيذ وظيفته مع توفر قنوات مستقلة لجمع المعلومات وتحليل البدائل واتخاذ القرارات.

إن وجود مؤسسات لجمع المعلومات تقوي قدرة النظام السياسي على الاطلاع على الاحداث الخارجية وحجم تأثيرها عليه وهذه الوسائل متوفرة في النظام السياسي الياباني بشكل دقيق وهناك تنسيق متقن بين مؤسسات النظام المختلفة.

ثالثاً ـ حجم التأييد الشعبي الذي يحظى به النظام السياسي ويمثل هذا أحد أهم نقاط الضعف لدى النظام السياسي في اليابان بعد أن تراجعت شعبية الحكومة وتأثيرها على فعالية النظام وقدرته على صنع السياسة الخارجية.

تعتمد السياسة الخارجية اليابانية لتحقيق أهدافها على مجموعة من الأدوات والمهارات أهمها: (1)

1. الأدوات الدبلوماسية المتمثلة بالسفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها تقوم من خلالها بشرح سياسات اليابان نحو القضايا الدولية وحماية مصالحها ، حيث تسعى اليابان الى تعزيز السياسة الخارجية عبر الاهتمام بالجهود المبذولة على صعيد الدبلوماسية العامة ، من خلال الرسائل التي يتم نقلها مباشرة الى مواطني الدول الاخرى بالإضافة الى حكوماتهم، حيث تحاول اليابان ليس فهم العالم لها كدولة تساهم في تعزيز الصداقة والتفاهم بين شعوب العالم بل ومن اجل زيادة درجة الثقة التي تتمتع بها دولياً من خلال توسيع نطاق التبادلات مع مواطني البلدان الاخرى وترسيخ العلاقات العامة ، وتكثيف الاتصالات ليطلع العالم على جوانب الثقافة اليابانية وجاذبيتها ، وتقوم وزارة الخارجية اليابانية في المشاركة بفعالية فى تعزيز التبادل الثقافي مع الدول الاخرى لنشر الثقافة اليابانية الحديثة. وتعمل وزارة الخارجية على تحسين صورة اليابان عن طريق توفير المعلومات الى وسائل الاعلام الدولية وعقد برامج متعددة تدعوا اليها الصحفيين من بلدان اخرى.

2 . الأدوات الاقتصادية والانشطة المستخدمة للتأثير على الدول وكسب تعاطفها من خلال توزيع المساعدات الاقتصادية والمنح الى الدول الفقيرة والدول التي تتعرض الى كوارث طبيعية ، وتعتبر اليابان في طليعة

الدول المانحة وهي ثاني أكبر مانح للعراق ورابع أكبر مانح على مستوى العالم، وتأتي المساعدات الانمائية الرسمية لليابان Official (Development Assistance) كأحد أهم الأمثلة على الادوات الاقتصادية، المقدمة الى حوالي 50 دولة نامية في العالم، على اساس مفاهيم "الاعتبارات الانسانية والاخلاقية" و "الاعتراف المتبادل بين الأمم" بعد الأخذ بالمبادئ التالية:

أ- المحافظة على البيئة والتنمية معاً.

ب- عدم استخدامها لاغراض عسكرية او لزيادة الصراعات الدولية.

ج- عدم استخدامها لتطوير وانتاج اسلحة الدمار الشامل والصواريخ وتستخدم من اجل صيانة وتعزيز السلم والاستقرار العالمي.

د- على الدولة المتلقية للمساعدة أن تعمل على ضمان حقوق الانسان الاساسية والحرية وإدخال اقتصاد موجه نحو السوق.

تقدم اليابان ثلاث فئات رئيسية من المساعدة الانمائية الرسمية هي:

أ- المنح الثنائية (منح المعونة والتعاون التقني).

ب- القروض الثنائية (قرض المساعدة، المعروف عموما YEN LOAN).

ج- المساهمات والاشتراكات في المنظمة المانحة المتعددة الاطراف.

أن الجزء الأكبر من المنح الثنائية هي التي تضطلع بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، في حين ان المجلس الاقتصادي لصندوق التعاون لما وراء البحار (OECF) هي المسؤولة عن القروض الثنائية،

ويوجد مكتب مرتبط برئيس الوزراء هو الذي يحدد المساعدات الانمائية الرسمية إضافة الى وزارة الخارجية اليابانية مع مراعاة الاتجاهات الشاملة للسياسة الخارجية اليابانية. (1)

3 ـ الأدوات السياسية الداخلية المتمثلة في الموارد والمهارات التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية حول التعاون في المسائل السياسية الخارجية . وكذلك الأدوات الرمزية الدعائية والأيديولوجية والثقافية ، فالوسائل الدعائية هي التي تعمل في التأثير على أفكار الآخرين من أفراد عاديين ونخب غير رسمية لرفض أو تأييد رأي أوسلوك معين ، أما الوسائل الآيديولوجية فهي تعمل على نشر تصرف مثالي شامل للكيفية التي يجب أن يكون فيه المجتمع في المستقبل ، اما الوسائل الثقافية فهي تستخدم الانتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الدول الاخرى كالعروض الثقافية، وتستضيف اليابان سنوياً عدة مؤتمرات دولية حول التنمية في أفريقيا ومسيرة السلام في الشرق الأوسط ومنع انتشار الأسلحة النووية .

لقد تبنت اليابان فلسفة النهوض السلمي التي تشجع النشاط الإقتصادي والحلول الدبلوماسية وليس العسكرية للنزاعات ، وتحبذ التفاعل والحوار وليس التصادم بين الثقافات والحضارات .

إن السياسة الخارجية اليابانية واستقلاليتها ،الأدوات المستخدمة في تنفيذها ، درجة توزيعها بين الوحدات الدولية والقضايا التي تدور حولها تتميز بالسمات التالية :

1- قدرة السياسة الخارجية في التعبير عن المصالح العليا لليابان، أي التركيز على تحقيق مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، وإتباع استراتيجية تتميز بالتريث لاستقراء التغييرات على المستوى العالمي

لتحدد موقفها منها للمحافظة على المكاسب الكبيرة التي حققتها بفضل تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر السياسة الخارجية اليابانية عملية تطوير هيكلية وآلية الامم المتحدة واستمرار مطالبتها بمقعد دائم في مجلس الأمن كأحد اهدافها الرئيسية والتي تتناسب مع مكانة اليابان كإحدى أكبر الدول المانحة.

2- حرص اليابان على التضامن بقوة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول/ 2001، والتنسيق معها للمشاركة في الحرب على الارهاب ، وتجسد ذلك في ارسال اليابان لقوات الدفاع الذاتي الى العراق والمساهمة في تزويد اسطول دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة في المحيط الهندي بالوقود والماء ، مع حرص اليابان للمحافظة على الحماية العسكرية الأمريكية من مخاطر السلاح النووي في كوريا الشمالية ، والتهديد الصيني المحتمل ضد اليابان. لقد انتقلت اليابان من دولة غير فعالة عالمياً الى إحدى أكثر الدول نشاطاً في العالم ، وقد تميزت بزيادة مشاركتها المالية في المنظمات الدولية والاقليمية ، وزيادة المشاركة فى عمليات حفظ السلام وحل الصراع في العالم على نطاق اوسع تحت مظله الامم المتحدة، ويمكن النظر الى سياسة اليابان في محاربة الارهاب من خلال إطار التوسع في سياستها الخارجية والذي هو بحد ذاته جزء لا يتجزأ من اهداف السياسة الخارجية وإحدى سماتها.

3- صياغة استراتيجية يابانية خاصة نحو منطقة الشرق الأوسط إنطلاقاً من رؤية شمولية ترى فيها مصلحة كبيرة في حل النزاعات بالطرق السلمية في هذه المنطقة الحيوية جداً بالنسبة إلى مصالحها العليا

لاسيما إن اليابان تستورد حوالي 90٪ من احتاجاتها النفطية من الشرق الأوسط إضافة الى أن لدى اليابان استثمارات مالية كبيرة فيها .

لقد انعكس إهتمام اليابان بالشرق الاوسط في مساهمتها الفعالة لتسوية القضية الفلسطينية من خلال تبنيها لمبدأ حوار الثقافات أو الحضارات مع دول الشرق الأوسط ومن ضمنها اسرائيل وإيران ، مع استمرار اليابان على العمل من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار أو تطوير الأسلحة النووية ، ويطغي على السياسة الخارجية اليابانية اسلوب تعزيز التعاون الثقافي والتقني مع الدول العربية والإسلامية ، لكنها في نفس الوقت ترغب في قيام الولايات المتحدة بتغيير سياستها في الشرق الأوسط وتفعيل دور الأمم المتحدة في المسألة العراقية .

السياسة الخارجية اليابانية المعاصرة تتجه بشكل عام إلى تبني أفكار وتوجهات لتحقيق دور لاعب عالمي مع المحافظة على ثوابت السياسات السلمية لليابان والابقاء على علاقات اليابان الأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والتنسيق معها في مجال القضايا ذات الطابع العالمي ، ولتحقيق هذا يعمل صانعوا السياسة الخارجية اليابانية على تفعيل وترسيخ التواجد الياباني في المنطقة ، والقيام بدور فعال في عملية السلام من خلال مشاريع اقتصادية انطلاقاً من أن فلسفتها بكون محاربة الفقر يولد الاستقرار والسلام .

4- حدوث تغير في اتجاه منحى السياسة الخارجية اليابانية في الفترة القادمة تتمثل في نجاح صانعي السياسة الخارجية اليابانية في التحرك نحو امتداد إقليمي أكبر دون تهديد التحالف الأمريكي الياباني، والتطور على صعيد حل البرنامج النووي الكوري الشمالي ووجهة سير العلاقات اليابانية الصينية .

ان التمدد الاقليمي تجسد في الاتفاقية الأمنية الموقعة بين اليابان واستراليا عام 2007 ، مع مساعي لعقد اتفاقية أمنية مماثلة مع الهند إلا أن المعارضة الداخلية ترى إن التحالف مع الهند سينعكس سلباً على العلاقات الصينية اليابانية وأن عقد اتفاقية أمنية مع الهند كدولة نووية سيرقى إلى التنكر لخط اليابان في انتهاج سياسة غير نووية.

بناء على كل ذلك تشير الصورة النهائية لسياسة اليابان الخارجية إلى أنها بدأت تأخذ دورا أكبر في الساحة الدولية عموماً وفي آسيا خصوصاً.

5- أدى التوجه العام للسياسة الخارجية اليابانية الى تبني دور فاعل في مجالات عديدة عالمياً ، وخاصة في البناء الاقتصادي العالمي لتصبح اليابان عضواً مؤثراً في مجموعة الدول الثماني الكبار G-8 ، وشريكاً تجارياً هام لمجموعة دول رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN(1) ، وعضواً في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسفيك APEC ، وتعتبر اليابان من أكبر الدول المانحة لمعالجة القضايا الدولية الاقتصادية والاجتماعية كالسكان و البيئة والتمية وغيرها ، ويمكن تأطير الدور الياباني في السياسة العالمية كما يلي:

أ- العمل على جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية من خلال وقف البرنامج النووي لكوريا الشمالية ، مع الاستمرار بسياسة منع الانتشار النووي على المستوى الإقليمي والعالمي.

ب- تقوية وتطوير العلاقات اليابانية مع الصين بما يحقق تأمين عملية التحول في الصين إلى سياسات الديمقراطية والسوق

المفتوح من خلال القروض والمنح المالية .

ج- العمل على حل نزاعها حول جزر الكوريل الأربع مع روسيا من خلال التلويح بمنح مالية ومساعدات اقتصادية ضخمة لتأهيل صناعة النفط والغاز المتامية في روسيا.

د- تقوية التعامل الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي مع دول منظمة ASEAN بسبب تصاعد قوتها الاقتصادية والمؤثرة في الإقتصاد العالمي من خلال تفعيل الدور الياباني في منتدى الأمن الآسيوي ASIAN REGIONAL FORUM من اجل ترسيخ الأمن والتعاون في المنطقة. (2)

6- التحرك في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية الموقعة مع الولايات المتحدة التي تعتبر أهم مرتكزات السياسة الخارجية اليابانية ونتائجها المتمثلة في تصاعد دور القوات اليابانية ، عبر ترقية وكالة الدفاع الذاتي اليابانية الى مستوى وزارة الدفاع والشروع في ادخال منظومات دفاع صاروخية متطورة وتزايد مهام القوات اليابانية منطقة آسيا والمحيط الهادي والمحيط الهندي ، أضافة الى توجه السياسة الخارجية اليابانية نحو تقوية الحوار مع الاتحاد الأوربي بهدف بلورة نظام دولي تتشكل ركائزه الرئيسية من اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الاوربي .

7- يعتبر الالتزام السلمي منذ عام 1945 الذي حل مكان التوسع العسكري طوال الفترة (1894 . 1945) عبر توسع تجاري ومالي واسع النطاق ، والتحالف مع الولايات المتحدة أحد أهم سمات ومحددات السياسة الخارجية اليابانية ، وبالرغم من الضغوط الداخلية التي تتعرض لها اليابان بسبب استمرار مشاركة قوات

دفاعها الذاتي الجوية في جهود إعمار العراق، ومشاركة سفن قوات دفاعها الذاتي البحرية في تزويد الوقود والماء لسفن قوات التحالف في المحيط الهندي في حربها على الارهاب .

إن قضية الاستمرار في تقديم تلك المساعدات تمتد إلى ما هو أبعد من إطار المسألة السياسية لتبلغ أعماق المفاهيم اليابانية حول الأمن والعناصر التي تشكل المصلحة القومية وما تميزت به السياسة الخارجية اليابانية من ميل لتقوية مبدأ الاهتمام بالتحالف مع الحليف الأمريكي.

إن الهجمات الإرهابية التي وقعت على الولايات المتحدة في أيلول/ 2001 دفعت اليابان إلى إدراك ضرورة الشروع في الأعتماد على الذات واستقلال القرار في مجال صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية المتعلقة بسياسة أمنها القومي بشكل يجعلها تنسجم مع المعايير اليابانية في نظرتها وتعاملها مع المصالح القومية والتحالف مع الولايات المتحدة والتعاون الدولي.

المطلب الثالث

الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية اليابانية

"الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية لا يعني ان السياسة الخارجية قد تم التخطيط لها بل ان الطابع البرنامجي ينصرف الى تأثير وتعدد ابعاد تلك السياسة في بعضها البعض ، هذا الطابع يتضمن بعدين هما أولاً البعد العام الذي يشمل الادوار والتوجهات والاهداف والاستراتيجيات وهذا البعد يتميز بالعمومية وصعوبة السيطرة والتحكم بالقوى المحددة له ، في حين يتعلق البعد الثاني أي البعد المحدد بعدد القرارات والسلوكيات وهذا يتميز بكونه قابل للقياس الكمي والتحديد ".(1)

هناك محددات وثوابت لكل سياسة خارجية ، وهذه العوامل تشمل الجغرافيا والتاريخ والثروات والموقع الاستراتيجي وقوة ووزن البلد بالاضافة الى العامل الشخصي والمقصود هنا بالشخص المساهم في صنع السياسة الخارجية لهذا البلد ، ولا شك أن التوجهات السياسية لكل دولة تنبثق من مجموع تصوراتها ، إدراكاتها وقيمها بما لا ينفصل عن كيان وذات المجتمع وروحه ومحركاته التي تمتد عبر المظهر المادي المجرد إلى المقومات المعنوية فيه، فسلوك الدولة في حركة علاقاتها الخارجية يصدر عن قرار والقرار سلوك سياسي يرتبط بتصور وإدراك صانع القرار، كما أن الصورة التي يكونها الشعب عن ماضيه هي مرجعه في مواجهة المستقبل، وعملية تحديد الابعاد الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية يؤدي الى تحديد مجموعة المتغيرات التي تحدد تلك السياسة ، وهناك ثلاثة مجموعات من المتغيرات وهي متجسدة بـ : .

1- **المتغيرات الموضوعية** وهي تلك المتغيرات الكامنة في البيئة التي تتم فيها عملية صنع السياسة الخارجية .

2- **المتغيرات النفسية** وهي المتغيرات التي يشترط أن يستوعبها صانع السياسة الخارجية لتنتج أثرها فيها بعد فهمه لطبيعتها.

3- **المتغيرات الوسيطة:** وهي تشمل المتغيرات المرتبطة بصنع السياسة الخارجية والتي هي هيكل وعملية صنع السياسة الخارجية من حيث صنع السياسة واتخاذ القرار ، وهذه المتغيرات تتداخل في التأثير في نوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والسياسة الخارجية. تتفاعل المتغيرات الموضوعية والنفسية والوسيطة في تحديد ابعاد السياسة الخارجية ، وعملية التفاعل تلك وتأثيرها في صنع السياسة الخارجية وشكلها النهائي يطلق عليه المهتمون بالسياسة الخارجية

بنسق السياسة الخارجية وهذا النسق أو النظام يحتوي على ثلاثة أنواع من المتغيرات هي المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطة ، والمتغيرات المستقلة على نوعين هما الموضوعية والنفسية ويكون تأثير المتغيرات الموضوعية تأثيراً غير مباشر حيث يتم من خلال المتغيرات النفسية ، والسياسة الخارجية تؤثر في النسق الدولي ونتيجة نجاح أو فشل السياسة الخارجية في التطبيق يؤثر على فهم وادراك صانع السياسة الخارجية ليقوم بإعادة النظر في صياغته للسياسة الخارجية من خلال خبرته

أولاً: الأبعاد العامة في السياسة الخارجية اليابانية:

1- ظهور اليابان كقوة إقليمية رئيسية في المنطقة ، وتنامي القوة الاقتصادية اليابانية المتزامن مع ميل عام لدى صانعي السياسة الخارجية اليابانية إلى لعب دور سياسي وعسكري نشط على الصعيد الدولي ، وسعي الجناح اليميني في الحكومة اليابانية الى ترجمة قوة اليابان الاقتصادية في الساحة الدولية على المستويات السياسية والعسكرية والأمنية بما يتناسب مع حجم اليابان كقوة جديدة في القرن الجديد.

2- تكيف السياسة الخارجية اليابانية مع حقيقة انتقال مركز الثقل الاقتصادي الإستراتيجي في العالم من المحيط الاطلسي إلى المحيط الهادي والذي تقع فيه اليابان ودول الجوار الاقليمي.

3- احتلال اليابان مكانة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا بسبب المصالح المشتركة بينهما حيث تتمتع اليابان بحماية المظلة النووية الامريكية الذي يمنح اليابان دوراً أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي مقابل منح اليابان قواعد وتسهيلات عسكرية للولايات

المتحدة ، ومع تصاعد التوتر في آسيا والعالم تزداد أهمية العلاقة الخاصة في النظام الأمني بين الولايات المتحدة واليابان الذي يساعد على الاستقرار والتوازن في منطقة المحيط الهادي.

4- تعمل الضغوط الأمريكية على تحديد الابعاد العامة للسياسة الخارجية اليابانية بما يتلائم وخدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية من خلال القناعة الأمريكية بأن دوراً يابانياً واسعاً ضمن إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة لا يعني بالضرورة السماح بدور قيادي لليابان ، وبالمقابل ترسل اليابان إشارات لطمأنة جيرانها الآسيويين مغزاها أنه مهما إزداد نطاق تحركها فإن وجود معاهدة الأمن اليابانية -الأمريكية يحول دون تحولها الى قوة عسكرية كبرى

5- تبني اليابان أفكار وتوجهات في سياستها الخارجية تحكمها اعتبارات تعمل على تحقيق رغبة اليابان بممارسة دور عالمي من دون المساس بثوابت السياسة الخارجية اليابانية المبنية على الاستقرار والسلم العالميين مع المحافظة على علاقات اليابان الأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة لا سيما على صعيد القضايا ذات الطابع العالمي وخاصة مشكلة الشرق الأوسط ذات العلاقة المباشرة بقضايا إمدادات النفط وذلك بتبني سياسة خارجية مفادها التنسيق مع دول العالم المعنية بمشكلة الشرق الأوسط والتعاون مع الاطراف المؤثرة كالاتحاد الأوربي المعني والقريب من المنطقة وبعض الدول الإقليمية المهمة كتركيا والسعودية ومصر.

6- انطلاق السياسة الخارجية نحو الشرق الأوسط عبر دبلوماسية غير رسمية تعتمد على إعادة بناء الثقة بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني للتعامل مع عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال استضافة

اجتماعات غير رسمية لبحث ودفع عملية السلام. وفي نفس الإطار يمكن اعتبار السياسية الخارجية اليابانية تجاه المسألة العراقية كمنعطف دبلوماسي جديد من خلال تطورين هما :.

أ: موقف اليابان من الحرب على العراق عبر تأسيس غرفة عمليات طوارئ لمتابعة الحرب وتعيين مبعوثاً خاصاً لها في العراق وتقديم مساعدات إنسانية للاجئين العراقيين في دول الجوار والمساهمة بقوة في جهود إعمار العراق .

ب: المشاركة اليابانية في العراق بقوات الدفاع الذاتي اليابانية التي كانت نتيجة جدل طويل أدى إلى إصدار قانون خاص من البرلمان الياباني تحت بند المساعدات الإنسانية لتقوم بتقديم الخدمات الطبية وتوفير المياه الصالحة وإعادة تأهيل المدارس والمرافق الأخرى كقنوات الري والطرق وصيانتها والبدء بحملة من اجل التعبئة الشعبية لتعديل بعض مواد الدستور الياباني.

7- منذ نهاية الحرب الباردة بدأ صانعوا السياسة الخارجية اليابانية يدركون ضرورة عدم رهن كل تحالفاتهم بالولايات المتحدة بل البحث عن آفاق استراتيجية أخرى لفرض توازن في العلاقات السياسية الخارجية اليابانية والذي جعل السياسة الخارجية اليابانية تتجه نحو الجوار الاقليمي وتنشط في الشرق الأوسط وفي دول الاتحاد الأوربي . أي أن التحول التدريجي في السياسة الخارجية اليابانية من مرحلة التصرف كسلوك سياسي خارجي يسعى للحصول على موارد الطاقة والمواد الأولية اللازمة للصناعة والى أسواق تصريف منتجاتها الصناعية الى مرحلة جديدة تتمثل في تطلع اليابان لممارسة دور عالمي أكثر استقلالية عن الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة.

8- بدأت السياسة الخارجية اليابانية تعمل على محاصرة الجاذبية المتنامية التي تمارسها الصين تجاه بلدان أوروبية وأفريقية والعمل على احتواء تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية في محيطها الآسيوي حيث تدرك اليابان أن تربة الخلافات الصينية اليابانية الخصبة تاريخياً تغذي الصراع التنافسي الجغرافي - السياسي بينهما ، وتعزز السباق على بسط النفوذ على مصادر الطاقة ، في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى دور ريادي في جوارها الآسيوي وهي تستمد نفوذها من قوتها الاقتصادية والعسكرية ترفض فيه اليابان تحول الصين إلى قطب النفوذ الأوحد في آسيا.

ثانياً: الأبعاد الخاصة المحددة في السياسة الخارجية اليابانية:

1- طموح اليابان في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن والذي يأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية اليابانية ، والانطلاق بدور دولي يتناسب ومكانتها كثاني أكبر اقتصاد في العالم وكأكبر مساهم في المعونات الدولية، من خلال التأكيد على رسم إطارات محددة للعلاقات مع القوى الكبرى ، وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة ، وبهذا تخطط اليابان لتدعيم قاعدة سياستها الخارجية وإضفاء الشرعية على توسيع دورها العسكري من خلال ثلاثة مراحل هي:

أ - التطبيق العملي لخطوات التعاون الأمني المشترك بين اليابان والولايات المتحدة التي فرضتها المتغيرات الدولية ذات الصلة بالحرب على الارهاب .

ب - الاعلان عن الخطوط الجديدة للتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة واليابان، وإعادة النظر في المعاهدات والاتفاقيات الأمنية السابقة بما

يمنح اليابان هامشاً اكبراً من الحرية للتحرك في بناء جيشها (1)، لتحتل اليابان موقعاً بين القوى السياسة الكبرى وتلعب دوراً مؤثراً واستراتيجياً في الساحة الدولية .

ج - إزدياد دور اليابان فى عمليات حفظ السلام ، خلال السنوات الماضية عبر توسع الأنشطة العسكرية للأمم المتحدة والمشاركة فى تسوية الصراعات الاقليمية.(2)

2- تحسين العلاقات مع روسيا والصين وكوريا الجنوبية ، عبر حل مشاكل الجزر الاربعة مع روسيا والتي تطلق عليها روسيا تسمية جزر الكوريل في حين تسميها اليابان بالجزر الشمالية ، ووضع حلول للنزاع مع الصين حول حقوق الاستكشاف في بحر الصين الشرقي وحل مشكلة جزر دوكدو المتنازع عليها مع كوريا الجنوبية، والعمل على توسيع فضاء التحرك الدولي وتقوية المكانة العالمية لليابان بإضفاء الاستقرار على العلاقات مع الصين وتحسين العلاقات مع روسيا كمرحلة اولى وبسبب تصاعد مكانة الصين الدولية وتحسن العلاقات الصينية - الأمريكية ، تسعى اليابان إلى تصويب العلاقة مع الصين بالتركيز على رفع مستوى الحوار وتوسيع نطاق التعاون الثنائي، .

لقد سعت اليابان فى خطوة غير مسبوقة إلى انعاش وتطوير علاقاتها مع الصين لخلق توازن فى دبلوماسيتها العالمية، رغم سعيها إلى ممارسة ضغوط استراتيجية على الصين بإعادة النظر فى بنود التعاون الدفاعي بين اليابان والولايات المتحدة .

لقد دفع التحسن في العلاقات الصينية- الأمريكية الى تنشيط علاقة ثلاثية الأطراف بين الولايات المتحدة واليابان والصين . ، بالنسبة

لروسيا فقد رفعت اليابان شعار الدبلوماسية القارية الأورو- آسيوية فى إطار الحاجة إلى إحداث نوع من الطفرة فى العلاقات مع روسيا لموازنة العلاقات الصينية - الأمريكية والصينية – الروسية ، ولبناء إجراءات دبلوماسية شاملة تتبني على صعيد العلاقات اليابانية - الأمريكية ، اليابانية - الصينية ، واليابانية - الروسية ، ولتحسين الصورة الاستراتيجية الدولية لليابان .

3- حل ملف المختطفين اليابانيين مع كوريا الشمالية.

4- متابعة انهاء البرنامج النووي الكوري الشمالي من خلال مشاركتها الفعالة في المحادثات السداسية ، والاستمرار في تفعيل سياسة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

5- المشاركة في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط عبر تبنيها مشروع السلام ، ومن النقاط المهمة التي تحرص عليها الاستراتيجية اليابانية نحو الشرق الأوسط هي أهمية المنطقة في الاستراتيجية اليابانية ، ودور اليابان في عملية سلام الشرق الأوسط ، والتركيز على مبادئ السلام العالمي، وتكثيف مبادرات إحلال السلام في الشرق الأوسط، مع تقديم كل المساعدات الممكنة لتحقيق السلام في هذه المنطقة. تمسك اليابان دائما بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن ورغم تأييدها المتصاعد للحرب الأميركية ضد الإرهاب إلا أن اليابان ترفض ربط الارهاب بالاسلام ، وتبنت اليابان مبدأ حوار الثقافات مع دول الشرق الأوسط، وأكدت على رفضها القاطع لمقولة صراع الحضارات والتوصيف الديني للإرهاب، وقدمت مقترحات عملية عديدة لعقد لقاءات ثقافية ودبلوماسية في السنوات الأخيرة بهدف تعزيز التعاون الثقافي بين العرب واليابانيين ، ولليابان علاقات متميزة مع الدول

العربية ، حيث يتم سنوياً عقد منتديات الحوار العربي – الياباني والتي كان آخرها الدورة الخامسة للمنتدى العربي – الياباني والذي انعقد في مصر خلال شهر كانون الأول من عام 2007 ، وتتمحور العلاقات العربية- اليابانية على عدة مستويات هي:

أ- التوسع في التجارة والتفاوض من أجل الاتفاق على منطقة التجارة الحرة بين اليابان ومجلس التعاون الخليجي.

ب- الاستثمارات من اليابان والتي يمكن ان تساعد في تنويع القاعدة الصناعية للدول العربية.

ج- الاستثمارات العربية والتي يمكن ان تفتح آفاقاً جديدة للعلاقة مع اليابان.

د- تنمية الموارد البشرية.

ه- تطبيقات التكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة لكون اليابان لديها عدد من احدث تقنيات المفاعلات النووية في العالم.

لقد حاولت اليابان التحرك بمزيد من الحرية في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة ، إلا أن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الارهاب جعلت الموقف الياباني يبدو متقارباً مع موقف الولايات المتحدة ، حيث زادت واشنطن من ضغوطها على صانعي السياسة الخارجية اليابانية ورغم محاولة اليابان التصرف بنوع من الاستقلالية عن التأثير والضغط الأمريكي إلا أنها بدأت تدرك أن نجاح سياستها في الشرق الأوسط سيكون مرهوناً بوجود نظام إقليمي عربي موحد يؤهلها على رسم استراتيجية مستقلة تؤمن مصالحها مع الدول العربية .

إن تردد الموقف الياباني في لعب دور سياسي مباشر لتسوية صراعات ونزاعات المنطقة العربية يكمن تفسيره في أن اليابان لا تزال ملتزمة بالدستور الذي تم وضعه من قبل الولايات المتحدة بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية هذا إضافة إلى رغبة اليابانيين في الابتعاد عن مواطن الصراع والنزاع، والاكتفاء بالمقابل بلعب دور إنساني واقتصادي لا يكون موضع خلاف ، وهنا لا بد من الاشارة الى أنه حدثت تطورات داخل اليابان خلال الفترات الأخيرة وتحديدا خلال فترتي حكم رئيسي الوزراء السابقين السيد كويزومي(2001- 2006) والسيد شينزو آبي (2006-2007)عكست شعورا متزايدا لدي اليابانيين بأن الوقت قد حان لمراجعة بعض القيود التي وضعت على اليابان بشأن سياساتها تجاه العالم الخارجي.

6- تعمل القيادة اليابانية على التركيز في تحسين مكانة البلاد كقوة كبرى وتقوية المشاركة الفاعلة فى صياغة السياسة الدولية إلا أن التجاذبات السياسية الداخلية لا زالت تشكل قيوداً على السياسات الخارجية ومن ثم على تنفيذ المشروعات الدبلوماسية.

7- مساعدة الدول الفقيرة ، والمساهمة في عمليات الاغاثة أثناء الكوارث، المحافظة على السلام العالمي ، حماية حقوق الانسان ، المحافظة على البيئة ، مكافحة الاحتباس الحراري وتنمية الموارد البشرية.

8- تبني اليابان دبلوماسية Soft Power Diplomacy التي تشجع الأنشطة الاقتصادية والحلول الدبلوماسية وليس العسكرية للنزاعات.

المبحث الثالث

عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية

المطلب الأول

أجهزة صنع القرار والرأي العام

طبيعـة اليابـان الجغرافيـة مـن حيـث كثـرة الجـزر وشـحة الموارد الطبيعيـة فيهـا والمشـاعر العدوانيـة مـن دول الجـوار في المنطقـة الـتي عانـت بسـبب الماضـي العسـكري الاسـتعماري لليابـان لا سـيما الصـين كلـها شـكلت أموراً لعبـت دورا مهمـا في عمليـة صنـاعة سياسـة اليابـان الخارجيـة وصياغتها ، موقع اليابان كدولة معزولة تحيط بها البحار كان قد شكل لها بيئة آمنة لتطوير مجتمع يمتاز بالاكتفاء الذاتي كما سمح لهم تطوير واقتباس ما تنجزه من الدول الغنيـة بصورة انتقائية مع الحفاظ على الهوية الثقافيه الخاصة بها ، فعزلتها كانت عامل قوة في تعزيز الوحدة الثقافية والاثنية والتي تطور بموجبها الوعي الوطني والقومي الياباني والذي هو الآخر كان لـه أثـر كبير في سياسـتها الخارجيـة ونوعيـة علاقاتهـا مـع الشعوب والثقافات الاخرى على امتداد تاريخها.

لقـد ارتبطـت هزيمـة اليابـان في الحـرب العالميـة الثانيـة بسـبب تبنيهـا دبلوماسية توسعية تتداخل فيهـا المشـاعر القوميـة والوطنيـة المفرطـة الى حد الشوفينية والمعتمدة على العنف والقوة لتحقيق الهدف النهائي ، وكان من نتائج الحرب وما سببته من دمار هائل أن يتوجه اليابانيون لإعادة بناء بلدهم على اسس جديدة ودبلوماسية مسالمة يتم من خلالها التواصل مع شعوب العـالم المختلفـة ، وعلـى إثرهـا اتجهـت عمليـة صـنع السياسـة الخارجيـة اليابانية نحو الفصل بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية والتركيز على التعاون في الجانب الاقتصادي وإعادة بناء جسور ثقة مع العالم لترتقي

اليابان بالسياسة الخارجية كمفهوم وفلسفة مؤطرة بقيم اخلاقية راقية من خلال ممارسة دبلوماسية توجهها القيم الانسانية لخلق عالم تسوده الحرية والكرامة والرفاهية والديمقراطية وحقوق الانسان وعالم تكون فيه المساواة والعدالة وحكم القانون الدولي مطبقة على الجميع بدون استثناء.

تقع مسؤولية صنع السياسة الخارجية حسب ما أقره دستور عام 1947 على عاتق مجلس الوزراء وتحت إشراف البرلمان الياباني ، حيث يتوجب على رئيس الوزراء تقديم تقارير دورية عن العلاقات الخارجية الى البرلمان ، ولدى كل من مجلسي النواب والمستشارين في البرلمان لجان خاصة بالشؤون الخارجية ، وكل لجنة تقدم تقاريرها بعد التداول الى القسم المسؤول في المجلسين ، وأحيانا يتم تشكيل لجان للنظر في مسائل الخاصة في الشؤون الخارجية .

لأعضاء البرلمان الحق في إثارة مسائل وثيقة الصلة بالسياسة الخارجية ولهم أيضاً حق استدعاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية الى البرلمان رسمياً لإستجوابهم ، أما التوقيع على المعاهدات وإبرامها مع البلدان الأجنبية فيتطلب التصديق عليها من قبل البرلمان ، ويكون دور أمبراطور اليابان القيام بالوظائف البرتوكولية مثل الاعلان عن صحة المعاهدات التي يصادق عليها البرلمان.

تعتبر السلطة التنفيذية في اليابان القوة الأكبر والأقوى في مجال صنع وصياغة السياسة الخارجية اليابانية ومواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية قياساً بالسلطات الاخرى التي تمارس دوراً رقابياً على دور السلطة التنفيذية في ميدان صنع السياسة الخارجية ، وما يساعد قيام السلطة التنفيذية على دورها المركزي في هذا المجال هو تفرغها وكونها وحدة تنظيمية تمتلك كم هائل من وسائل جمع المعلومات

حول المشاكل الدولية وامتلاكها وسائل الاتصالات المتطورة تكنولوجياً والذي يؤهلها في سرعة تعاملها مع ما يتعلق بالسياسة الخارجية بشكل جيد.

دستورياً لرئيس الوزراء الكلمه النهائية فى قرارات السياسة الخارجية الهامة ، ويقوم وزير الخارجية وأحد كبار اعضاء مجلس الوزراء بدور مستشاري رئيس الوزراء في شؤون التخطيط والتنفيذ. ولوزير الخارجية نائبان أحدهما مسؤول عن الادارة وهو يترأس الهيكل الوظيفي الرسمي لوزارة الخارجية ، والآخر مسؤول الاتصال السياسي مع البرلمان الياباني. بالرغم من ان السلطة التنفيذية في اليابان تمتلك الدور المحوري في صنع السياسة الخارجية إلا أن التكوينات والقوى السياسية الاخرى تلعب دورا في صنع السياسة الخارجية ايضاً ، وبشكل عام تكون عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية عملية مركبة تتشابك فيها الخطوط الرسمية وغير الرسمية .

إن ما يميز قرارات السياسة الخارجية اليابانية عن بقية القرارات هي أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة ، حيث يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية اليابانية والتي عادة ما تكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة إلا انه خلال عملية صناعة القرار تقلل التناقضات بين الأجهزة المختلفة وتقرب وجهات النظر بقدر الإمكان، وعليه يمكن التمييز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية اليابانية وهي :ـ المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية.

أولاً :- المؤسسات الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة.

ثانياً :- المؤسسات غير الحكومية فهي تشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام.

كان من الصعب تحديد دور الرأي العام الياباني في صياغة السياسة الخارجية طوال فترة ما بعد الحرب لأن اليابان كانت ما تزال قلقة للغاية من الرأي العام بعد أن أصبحت عمليات استطلاع الرأي سمة من سمات الحياة الوطنية، فالعدد الكبير من مراكز الاقتراع فى قضايا السياسات العامة ، بما فيها مسائل السياسة الخارجية ، قادت الى الافتراض بأن الآراء الجماعية للناخبين لها تأثير كبير على صانعي السياسة الخارجية ، فالمواقف العامة تجاه السياسة الخارجية شهدت تحولاً كبيراً في عقد الثمانينات، فقد أظهرت استطلاعات الرأي زيادة ملحوظة في تصاعد مشاعر الكرامة والعزة الوطنية ، وعلاوة على ذلك أصبحت المناقشة العامة للمسائل الأمنية من قبل المسؤولين الحكوميين وقادة الاحزاب السياسية ومسؤولي الصحافة والاعلام والاكاديميين بشكل ملحوظ اقل تقلباً وأكثر انفتاحاً وعملية.

وكذلك فأن وسائل الاعلام الجماهيرية أصبحت المصدر الرئيسي لمطالبة الحكومة بممارسة سياسة مستقلة ودبلوماسية مستقلة نظرا لتغير الوضع العالمي وتصاعد أهمية اليابان في المنظومة الدولية .

المطلب الثاني

البحث عن استراتيجية جديدة والموقف من الارهاب الدولي

لقد اصبح من الضروري البحث عن استراتيجية جديدة في عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية وذلك بتركيز الجهود للتعامل مع المتغيرات والحصول على نتائج واضحة ومحددة ومضمونة ، بعد أن ظل الجانب السياسي في السياسة الخارجية اليابانية يتعامل بحذر شديد على الصعيد العالمي وبآلية بيروقراطية لم تنجح في تنفيذ سياسات جريئة، وعليه برزت الحاجة لتبني سياسة خارجية أقرب ما تكون الى " سياسة علاج الاعراض" (Treat The Symptoms policy) لتكون قادرة على التعامل مباشرة مع المتغيرات المتسارعة مع ضمان الحصول على نتائج مضمونة .

إن التغييرات المتوقعة في الاوضاع الدولية للعقود المقبلة ستكون أكبر من تلك التي واجهها العالم في اي فترة اخرى من التاريخ الحديث. وعليه فقد بات على السياسة الخارجية اليابانية العمل على اعادة النظر في أولوياتها لمواجهة التحديات والمستجدات في العالم الجديد .(1)

لعبت اليابان دوراً مباشراً في تشكيل الجبهة العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي، عبر مساندتها لبرامج متعددة تعني بمكافحة الإرهاب، ومعاقبة الدول والمنظمات الداعمة له والذي كان له أثره في سياستها الخارجية (2)، وفي هذا السياق أكدت اليابان أنها تقف بحزم ضد الإرهاب الدولي وتدعو إلى محاربته

باعتباره عملاً موجهاً ضد الأسرة الدولية بأكملها، ويشكل تحدياً لقيم الحرية والديمقراطية في العالم كله ، وتعتبر محاربة الإرهاب هي مسؤولية يابانية كما هي مسؤولية دولية، وشددت اليابان مرارا على

موقفها المعلن بأنها معنية بمكافحة الإرهاب باعتباره تهديدا للأمن والسلم الدوليين، ووقعت اليابان في شهر تشرين أول/ 2001 على الاتفاقية الدولية لتجفيف المصادر المالية للإرهاب الدولي ، وكأول مشروع يتضمن لائحة بالتدابير الخاصة بمكافحة الارهاب والمشاركة في دعم الجهود الدولية الخاصة بالحرب على الارهاب وذلك بعد تعرض الولايات المتحدة الاميركية لاعتداءات ايلول/ 2001.

في شهر تشرين الثاني / 2001 أنشأت وزارة الخارجية اليابانية جهازا خاصاً لمكافحة الإرهاب (3) ، وفي شهر شباط من عام 2002 أصدرت الوزارة تقريرا بعنوان " قانون التدابير الخاصة ضد الارهاب" Anti Terrorism Special Measures Law(4) ، وعليه فاليابان من الدول الرائدة في مساهمتها بجهود مكافحة الارهاب الدولي ، وتساهم اليابان بالحرب على الارهاب في أفغانستان بعد إقرار قانون يخّول قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية بتقديم الدعم اللوجستي لسفن قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية في المحيط الهندي . ان اليابان ترى في إقرار قانون مكافحة الارهاب دفعة قوية لها في الساحة الدولية كشريك قوي في الحرب على الارهاب خاصة وان انتصار الحكومة في معركة إقرار القانون أعطى إشارة للمعارضة بانها حكومة قوية وعلى أساس هذا النجاح فانها تخطط لتقديم مشروع قانون جديد يجعل بموجبه مشاركة اليابان في عمليات مكافحة الارهاب في العالم جزء لا يتجزأ من سياسة الحكومة دون الرجوع لإقرار قوانين منفردة لكل حالة .

المطلب الثالث

تصاعد النشاط الدبلوماسي وأثر مجلس المستشارين على السياسة الخارجية

نجحت اليابان في توسيع نطاق دبلوماسيتها من خلال العمل بنشاط من اجل حل القضايا العالمية بوصفها عضواً فعالاً في المجتمع الدولي، حيث استطاعت تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة والمضي قدماً في الدبلوماسية الآسيوية من خلال تحسين وتطوير علاقاتها مع الصين وتعزيز علاقاتها مع الهند. تجسد ذلك في قيام رئيس الوزراء الياباني الأسبق السيد ياسو فوكودا بزيارة الى الولايات المتحدة في تشرين الثاني / 2007 وزيارة الصين في كانون الاول / 2007. على صعيد الدبلوماسية الآسيوية فقد شهدت كل من اليابان والصين زيارات متبادلة من قبل رؤساء البلدين وتكثيف تبادل وجهات النظر الرفيعة المستوى التي عقدت بينهما والتي تمخضت عن وضع إطار لحل مشكلة التنقيب في بحر الصين الشرقي ، ونتيجة لذلك العمل فقد تم فتح آفاق جديدة لمزيد من النهوض في علاقة ذات منفعه متبادلة على اساس المصالح الاستراتيجية المشتركة بين اليابان والصين، وفي نفس السياق جرى تعزيز العلاقات بين اليابان والهند وبلدان جنوب آسيا التى تواجه نمواً سريعاً في المجالات السياسية ، الأمنية ، الاقتصادية والثقافية ، وحققت اليابان علاقات أوثق مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) من خلال الانتهاء من المفاوضات معها من اجل الشراكة الاقتصادية الشاملة (ASEAN-Japan Comerhensive Economic partnership)(AJCEP) ، وكان هناك نوع من التقدم فيما يتعلق بالقضايا العالقة مع كوريا الشمالية ، مثل تنفيذ الاجراءات الأولية لتنفيذ البيان المشترك الصادر عقب محادثات الاطراف السداسية

الخاصة بالبرنامج النووي لكوريا الشمالية واجراءات نزع السلاح النووي واستمرار مطالبة اليابان في اجراءات ملموسة من اجل حل ملف المختطفين اليابانيين لدى كوريا الشمالية .

على صعيد التعاون الأقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادي فقد شهدت تقدما مطرداً ، وبالاضافة الى التقدم على صعيدي منتدى دول شرق آسيا (East Asia Summit-EAS) ومنتدى دول التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي (Asia–pacific Economic Cooperation-APEC) في الجهود الرامية لمعالجة قضايا الطاقة وتغير المناخ وغيرها من التحديات. وفي مجال التعاون الثلاثي بين اليابان والصين وكوريا الجنوبية فقد اتفقت حكوماتها على عقد مؤتمرات قمة ثلاثية بشكل دوري للتنسيق ، وبالنسبة لروسيا التي بدأت تنشط في منطقة آسيا والمحيط الهادي فقد بادرت اليابان على التحرك لتعزيز التعاون الثنائي في الشرق الاقصى الروسي وسيبيريا الشرقية إضافة الى عقد محادثات ثنائية رفيعة المستوى واستمرار المفاوضات من اجل التوصل الى معاهدة سلام ، وذلك بهدف الارتقاء بالعلاقات بين اليابان وروسيا الى مستوى اعلى.

بشكل عام شهدت السياسة الخارجية اليابانية نشاطاً دبلوماسياً وتوسعاً ملحوظاً في عام 2007 على وجه التحديد ، فقد شهد ذلك العام تحرك دبلوماسي باتجاه تقوية العلاقة مع منظمة حلف شمال الاطلسي (NATO) عندما قام رئيس الوزراء السابق شينزو آبي بزيارة الى مقر منظمة حلف شمال الاطلسي بوصفه رئيس وزراء اليابان في كانون الثاني / 2007 ، لقد أعلنت وزارة الخارجية اليابانية بأنها ستبذل الكثير من الحوار والتعاون مع البلدان التي تتجه نحو التحول الى الديمقراطية واقتصاديات السوق ، واتخذت اليابان خطوات ملموسة في هذا الصدد

حيث قام وزير الخارجية السابق تارو آسو بزيارة عدة بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية في كانون الثاني / 2007 وحضر اجتماع (Visegrad4) الثاني الذي ضم وزراء خارجية الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا ، كذلك شهد عام 2007 سلسلة من الزيارات الى اليابان من قبل رؤساء دول من آسيا الوسطى والقوقاز ، وكذلك شهد نفس العام استضافة اليابان لاجتماعات تجمع منظمة (GUAM + Japan) (تجمع دول غوام تضم جيورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولافيا بالاضافة الى اليابان) ، التي انعقدت في حزيران / 2007 وكانون الاول / 2007 على التوالي. وفيما يتعلق بالعلاقات مع جنوب آسيا فقد شاركت اليابان للمرة الاولى في اجتماع القمة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي South Asian (SAARC) Association for Regional Co-operation بصفة مراقب ، اما بالنسبة لدول منطقة الميكونغ(Mekong) فقد حضر رئيس وزراء اليابان الأسبق ياسو فوكودا اجتماع قمة التجمع (Japan-CLV) الذي يتكون من كمبوديا ، لاوس، فيتنام بالاضافة الى اليابان ، واستضافت العاصمة اليابانية طوكيو الاجتماع الأول لوزراء خارجية تجمع ميكونغ واليابان.

واصلت اليابان سياستها الخارجية عبر المساهمة بنشاط فى التعاون الدولي من اجل السلام وتسوية القضايا العالمية وتكثيف مشاركتها في الكفاح ضد الارهاب ، والمساعدة فى اعادة الاعمار فى العراق وأفغانستان ، والمساهمة في تفعيل عملية السلام في الشرق الاوسط من خلال الترويج لمفهوم "ممر السلام والازدهار" ، واطلاق برنامج لتنمية الموارد البشرية في مجال بناء السلام. عززت اليابان من نشاطها الدبلوماسي أيضاً من خلال

استضافتها للمؤتر الرابع حول التنمية الافريقية (TICAD IV) في شهر مايس /2008 واستضافتها مؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى G8 في تموز /2008. وفيما يتعلق بتغير المناخ ، لعبت اليابان دور رائد في هذا المجال من خلال طرحها الموضوع أثناء ترؤسها لمؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى الذي انعقد في هوكايدو في شمال اليابان للفترة 7- 2008/7/9 ، وقد أعلن رئيس وزراء اليابان الأسبق ياسو فوكودا عن السياسة الخارجية اليابانية في خطاب القاه امام الدورة 169 للبرلمان حيث أعلن بأن اليابان سوف تلعب دور مسؤول فى المجتمع الدولي باعتبارها امة تعزيز السلام (Peace Fostering Nation) عبر الدعوة الى السلام والتنمية فى العالم .(1)

أما فيما يتعلق بتأثير الانتخابات النصفية لمجلس المستشارين التي جرت في 29/تموز /2007 فقد كان من المتوقع على نطاق واسع ان الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) الحاكم سيخسر الانتخابات ولكن هامش الخسارة تجاوز معظم التوقعات، ولهذا تصاعد نشاط وشعبية الحزب الديمقراطي الياباني (DPJ) المعارض ، وبدأ تأثيره على الناخب الياباني يغير وبشكل جذري المشهد السياسي الياباني ، واللافت في هذه الانتخابات أن الحزب الحاكم فقد 28 مقعد في المناطق الريفية التي كانت تعتبر موالية له بالرغم من قيام رئيس الوزراء الياباني السابق جونيشيرو كويزومي بتفكيك نظام المحسوبية والمحاباة في تعيين الموظفين في تلك المناطق إلا أن السبب الرئيسي للخسارة يعود الى شعور الناخب الياباني في المناطق الريفية بالاحباط بسبب فشل سياسة الانعاش الاقتصادي التي نفذتها حكومة شينزو آبي المستقيلة ، وبالرغم من ذلك فأن نجاح الحزب الديمقراطي الياباني المعارض لا يبدو أنه سيضمن نجاح

الحزب في الانتخابات المقبلة بسبب الانقسامات الداخلية التي يعاني منها حول قضايا السياسة العامة ، ولذلك سيستمر المشهد السياسي الياباني يعتمد الى حد كبير على نظام الحزب الواحد لحين نجاح الحزب الديمقراطي الياباني المعارض في اقناع الناخبين بتقديم رؤية سياسية بديلة لمستقبل اليابان وهذا احتمال مستبعد على المدى المتوسط، إضافة الى ذلك فان فوز الحزب الديمقراطي الياباني المعارض بالفعل كان له اثر على العلاقات الدولية بالنسبة لليابان ، فقد أعلن السفير الامريكي في اليابان السيد توماس شيفر بعد فترة وجيزة من الانتخابات بأنه لم يسبق له ان اجتمع مع قيادات احزاب المعارضة ، لقد بدأ تحالف احزاب المعارضة بالضغط على الحكومة لوقف العمل بقانون مكافحة الارهاب الذي يتيح لقوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية في تقديم الدعم اللوجستي لسفن قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في المحيط الهندي ، وعلى إثرها طلب السفير الأمريكي موعد للاجتماع مع أتشيرو أوزاوا رئيس الحزب الديمقراطي الياباني المعارض وتم عقد الاجتماع في 8 آب / 2007 للتخفيف من ضغط المعارضة ، وبدأ ايضاً تحالف احزاب المعارضة بالضغط باتجاه وإنهاء مهمة قوات الدفاع الذاتي الجوية العاملة في العراق التي تساهم باعمال لوجستية انطلاقاً من الكويت .

بدأت المعارضة بالترويج الى تبني سياسة خارجية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة ولم يقتصر الضغط الموجه من المعارضة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الى العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة بل الضغط في معارضة المدى الذي ذهبت اليه العلاقات بين اليابان واستراليا بتوقيعها على ميثاق الأمن المشترك في شهر آذار/2007 واتفاقية التجارة الحرة والذي اعتبرته المعارضة موجهاً نحو الحد من النفوذ الصيني واحتوائه في

منطقة المحيط الهادي في الوقت الذي تدعو المعارضة فيه الى اتباع النهج التوفيقي في العلاقات مع الصين وتقوية العلاقات الثنائية معها . وعليه فالبرغم من أن فوز المعارضة بأغلبية مقاعد مجلس المستشارين فأن ذلك لا يعني بشكل نهائي أن اليابان ستنتقل الى نظام الحزبين ولكن المعارضة ستكون مؤهلة للتأثير على بعض أوجه عملية صنع السياسة الخارجية في الفترة المقبلة والذي سيكون أقرب الى نظام الحزبين .

المبحث الأول

طبيعة وتطور العلاقات اليابانية الدولية والاقليمية

تعد اليابان ثاني أكبر إقتصاد وطني بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويحسب لها ما يعادل ثلثي إجمالي الناتج الآسيوي و14٪ من الإقتصاد العالمي(1)، ولهذا فقد تزامن تنامي القوة الاقتصادية اليابانية مع ميل عام لدى صانعي السياسة الخارجية اليابانية إلى لعب دور سياسي وعسكري نشط على الصعيد الدولي لغرض الانتقال باليابان من سياسة خارجية اتسمت بالمسالمة السلبية إلى المسالمة الإيجابية والبحث عن دور ملموس على صعيد الأمن الدولي ، بعد حصول تغيير في مفهومها حول دورها الدولي واهداف الأمن القومي ، ويعتبر رئيس الوزراء الياباني المستقيل شينزو آبي (2006- 2007) خير من مثل هذا الاتجاه الذي بات يعبر عن رغبة الجيل الجديد من رجال السياسة اليابانيين الطامح الى مراجعة الدستور السلمي الذي اعتمدته اليابان عام 1947 وبناء جيش أقوى بعد أن أعلن عن طرح مشروع على البرلمان لتعديل المادة التاسعة من الدستور، بهدف مراجعة الخيارات العسكرية المتعلقة بالعدول عن الحرب، كي يسمح لليابان بالمشاركة في صورة نشطة في عمليات حفظ السلام وهذه الخطوة اعتبرت في حينها تجاوزاً لما كان يسمى بـ (Yoshida Doctrine) (2) (عقيدة يوشيدا) .

المطلب الأول

علاقات اليابان مع محيطها الآسيوي

1- العلاقات مع الكوريتين:

أ .العلاقات اليابانية مع كوريا الجنوبية.

امتازت العلاقات اليابانية مع الجزيرة الكورية بعدم الاستقرار ، بالرغم من أن جمهورية كوريا الجنوبية تعتبر أهم شريك استراتيجي لليابان في المنطقة لا سيما بعد اتفاق الطرفان للعمل على التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة كخطوة أساسية من اجل تحقيق شامل للشراكة الاقتصادية لتكون بمثابة محور لنشر القيم الديمقراطية واقتصاد السوق في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي .

ان تعزيز الروابط بين اليابان وكوريا الجنوبية ارتكز على ثلاثة قواسم مشتركة هي النظام الديمقراطي واقتصاد السوق والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. وبهذا الاطار نذكر أن العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية شيغورو يوشيدا : رئيس وزراء ياباني سابق تولى رئاسة الوزراء للفترة 1946- 1947 و للفترة 1948- 1954) ، وعقيدة يوشيدا كانت قد أصبحت إطاراً للسياسة الخارجية اليابانية أثناء الحرب الباردة وقامت على مبدأين، سلمية ومثالية الدستور، والاعتماد أمنياً على الولايات المتحدة.

شهدت توتراً في الفترة الأخيرة بسبب خطة اليابان لاجراء مسح بحري في المياه المتنازع عليها مع كوريا الجنوبية بالقرب من جزر دوكدو الصغيرة والتي تطلق عليها اليابان تسمية تاكيشيما (1)❖، وتدعي كل من اليابان وكوريا الجنوبية السيادة عليها، علماً أن المنطقة البحرية المتنازع عليها

غنية بالاسماك واحتمال وجود الغاز الطبيعي ورواسب من هيدرات الميثان .

وهناك خلاف آخر بين الدولتين يتمثل بتسمية البحر الواقع بينهما ، فاليابان من جهتها تطلق عليه بحر اليابان بينما يطلق عليه الكوريون تسمية بحر الشرق وكلا البلدين يقدمان ما يدعم ادعاءاتهما ، وقد تصاعد الخلاف مؤخراً بعد أن أشارت وزارة التعليم اليابانية لأول مرة إلى جزيرة تاكيشيما المتنازع عليها مع كوريا الجنوبية في بحر اليابان في ملحق لدليل إرشادات تعليمي حكومي للمدارس الإعدادية ، إلا أنه تم تجنب وصف الجزيرة بأنها أرض يابانية بحكم توارثها . جدير بالذكر أن كوريا الجنوبية تشير في كتبها المدرسية والحكومية إلى أن الجزيرة جزء مكمل لها ، وفي نفس السياق أصدر البرلمان الكوري الجنوبي بيانا يدعو اليابان إلى عدم تضمين وصف للجزيرة ، ومن المقرر أن تتضمن جميع الكتب المدرسية إشارة لتاكيشيما بدء من عام 2012.

أخيرا لابد من الإشارة الى أن كوريا الجنوبية تدعم موقف اليابان بشأن قضية المختطفين اليابانيين على يد كوريا الشمالية (2).

ب - العلاقات اليابانية مع كوريا الشمالية:

تتسم العلاقات اليابانية مع كوريا الشمالية بالتوتر المتصاعد بسبب قضايا خلافية منها البرنامج النووي لكوريا الشمالية، تجربة اطلاق الصواريخ ومسألة المختطفين اليابانيين (3).

تعد مسألة تطوير كوريا الشمالية لبرامجها النووية والصاروخية احدى أبرز التهديدات الإقليمية التي تواجهها اليابان في المنطقة ، وهي تشكل عامل شد وجذب بين البلدين (4) .

إن أخطر توتر تمثل في قيام كوريا الشمالية باطلاق سبعة صواريخ بتأريخ 2006/7/5 ، وسقوطها على بعد عدة مئات من الكيلومترات عن

الساحل الياباني ، الامر الذي دفع اليابان للتقدم بشكوى رسمية الى مجلس الأمن ، وتصاعد التوتر أيضاً بين البلدين بعد اجراء كوريا الشمالية تجرية نووية تحت الارض يوم 2006/10/9 .

تعد مسألة المختطفين اليابانيين الذين اختطفتهم كوريا الشمالية واحتجزتهم في بلدها بداية الثمانينات من القرن الماضي من المسائل الإنسانية التي لها صدىً واسعاً لدى الرأي العام الياباني ضاغطاً على الحكومات المتعاقبة لغرض حسمها رغم عودة العديد من هؤلاء المختطفين الى بلدهم الأصلي خلال السنتين الماضيتين .

لقدْ أدت الزيارات المستمرة لرئيس الوزراء الياباني الأسبق جونيشيرو كويزومي الى معبد ياساكوني الذي يضم رفاة القادة العسكريين اليابانيين والمصنفين كمجرمي حرب من الدرجة الاولى الى استياء الكوريين ، إضافة الى اعتراض كوريا الشمالية على العقوبات المفروضة عليها من قُبل اليابان واعتبرتها تحدياً للقانون الدولي والإنسانية .

لقد كثفت اليابان ضغوطها على كوريا الشمالية لتستجيب للمطالب الدولية (1) ، والعلاقات بين البلدين تشهد نوع من التحسن بعد نجاح المحادثات السداسية الخاصة ببرنامج كوريا الشمالية النووي وموافقة كوريا الشمالية على تفكيك برنامجها النووي.

نستنتج بأن السياسة الخارجية اليابانية نحو كوريا الشمالية تتميز بكونها تسير نحو تأجيل التطبيع لحين حل كثرة من الملفات العالقة بينهما تحتاج الى بذل جهود كبيرة ، علماً ان طبيعة السياسة الخارجية اليابانية نحو كوريا الشمالية لا تهدف الى قلب نظام الحكم في كوريا الشمالية .

2- العلاقات اليابانية مع الصين :

تعتبر العلاقات اليابانية – الصينية من أقدم العلاقات الاقليمية رغم ما تخللها من حروب طاحنة واحتلال ياباني الا أن اليابانيين يضعون العلاقة مع الصين في سلم أولوياتهم ، فهي من دول المنطقة الواعدة بامكاناتها الهائلة والتي يتوقع لها الكثيرون أن تبرز كمنافس قوي لليابان في قيادة منطقة شرق آسيا في عصر التكتلات الاقتصادية الدولية ، من جانب أخر تعتبر الصين من شركاء اليابان الإقتصاديين الكبار وتتجه هذه العلاقات الإقتصادية والتجارية نحو التعزيز المستمر عبر توجه الشركات اليابانية للعمل في الصين حيث العمالة الرخيصة .

اولاً: العوامل الكابحة لتطور العلاقات اليابانية الصينية:

1- إن أهم المشاكل التي كانت تعتري هذه العلاقة هي الزيارة السنوية التي كان يقوم بها رئيس الوزراء الياباني السابق كويزومي الى معبد ياسوكوني ، حيث تنظر الصين لمثل تلك الزيارات الرسمية استفزازاً لها ، ويضم هذا المعبد قتلى الحرب اليابانية ضد الصين وبخاصة المتهمين منهم بارتكاب جرائم حرب ضد الصين ، وترى الصين أن اليابان لا تود التخلي عن ماضيها العسكري ولا تعترف بما ارتكبته في حق الشعوب الآسيوية وقد غذى ذلك اصرار اليابان على اعتماد كتب التأريخ التي تتجاهل الماضي الامبريالي لليابان .

2- تبدي اليابان قلقاً مستمراً من تنامي القدرة العسكرية للصين ، وكذلك نزاعها مع الصين حول حقوق التنقيب عن النفط والغاز في بحر الصين الشرقي ، حيث بدأت الصين في عام2003 عمليات حفر عدة كيلومترات في منطقة تؤكد اليابان أنها حدود مياهها الإقليمية.

3- قلق اليابان من الصين بعد أن اختبرت بنجاح عام 2007 صاروخاً لتدمير الأقمار الصناعية ، وتبدى اليابان قلقها من التجربة من وجهة النظر الأمنية كما من ناحية الاستخدام السلمي للفضاء ، مشيرة إلى أن افتقار الصين للشفافية إزاء التطوير العسكري قد يدفع إلى الاشتباه بنواياها في المنطقة

4- من جانبها تشكو الصين من ارتفاع موازنة التسلح في اليابان وزيادة روابطها العسكرية مع الولايات المتحدة ، إضافة إلى ما تردده الصين حول دعم ياباني لتايوان ومسائل سباق النفوذ التقليدي في المنطقة .

5- منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت اليابان تنظر بقلق الى تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية في محيطها الآسيوي، وهي ترى أن تربة الخلافات الصينية - اليابانية الخصبة تاريخياً تغذي الصراع التنافسي الجغرافي - السياسي بين اليابان والصين، وتعزز السباق على بسط النفوذ على مصادر الطاقة، وتسعى الصين إلى دور ريادي في جوارها الآسيوي وهي تستمد نفوذها من قوتها الاقتصادية.

6- مع استمرار التنافس بين الصين واليابان على النفوذ، تحاول اليابان محاصرة الجاذبية المتنامية للصين تجاه أوروبا بمطالبتها الأوروبيين بالاستمرار في فرض الحظر على مبيعات الأسلحة إلى الصين، وهو الحظر المعمول به منذ أحداث تيانانمين عام 1989

7- رغم وجود شبكة مكثفة من العلاقات الأقتصادية المتشابكة بين الجارين الآسيويين إلا أن الهواجس والشكوك على الصعيدين الأمني والإستراتيجي تبقى سيدة الموقف في العلاقات الثنائية ، وتتهم اليابان الصين بتبني نهج تكتمي بشأن ميزانية الدفاع التي تتزايد بشكل سريع، وهو ما يشكل تهديدا متزايدا للأمن القومي الياباني(1) ، من

جهة ثانية يساور الصين الارتياب بشأن خطط الحكومة اليابانية لمراجعة الدستور السلمي للبلاد من أجل تسهيل نشر قواتها العسكرية والتعاون بشكل أوثق مع الولايات المتحدة في المسائل الأمنية والدفاعية، ومن جهة ثالثة ترفض بعض الدوائر السياسية اليابانية عودة تايوان إلى الصين وتؤيد استقلالها التام عنها .

8- في إطار استراتيجية احتواء الصين عسكرياً، أبرمت اليابان تحالفاً إستراتيجياً شاملاً مع الولايات المتحدة في 29 تشرين الأول/ 2005 تضمن تنسيقاً غير مسبوق على المستوى العملياتي ورفعاً جزئياً للحظر المفروض على تصدير تكنولوجيا السلاح الأمريكي المتقدم إلى اليابان ، وبتوقيع هذا التحالف قد بدأ النظام الدولي يعرف تحولاً استراتيجياً بالغ الأهمية يتضمن قبولاً ضمنياً من جانب دوائر القرار العليا في الولايات المتحدة بإسقاط ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الإبقاء على اليابان دولة منزوعة السلاح ، و يعد هذا التحالف تحولاً يخرج التعاون العسكري الأمريكي الياباني إلى نطاق واسع يتجاوز الحدود الجغرافية لليابان .

ثانياً: العوامل الدافعة لتطور العلاقات اليابانية -الصينية :

1- تصاعد وتيرة الاجتماعات المشتركة بين الطرفين حول حقوق التنقيب واستغلال الثروات في بحر الصين الشرقي ، وآخر لقاء حصل بين الطرفين في مؤتمر الدوحة للحوار والتعاون الآسيوي الذي انعقد للفترة 2006/5/23 -2006/5/24 في دولة قطر، وتوصل الطرفان الى اتفاق لاستئناف المباحثات لحل نزاعهما حول بحر الصين الشرقي وحقوق الاستكشاف واستغلال مصادر الطاقة .(2)

رغم الخلافات التأريخية والمشاكل الناجمة عن حقوق استغلال الثروات في بحر الصين الشرقي فالعلاقات بين البلدين تشهد تحسناً في الفترة الأخيرة ، فكلا البلدين يأملان فى تحسين الروابط لانهما يتفهمان مدى اهميتها ولكن حسب شروط كل منهما .

2- - قيام السيد شينزو آبي رئيس الوزراء الياباني الأسبق بزيارة الى الصين يوم 2006/10/8 والتقى الرئيس الصيني ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الصيني ، وتناولت المحادثات العلاقات الثنائية وملف كوريا الشمالية النووي ويعتبر ذلك الاجتماع تطوراً ايجابياً لاستمرار الحوار بين البلدين ، واتفق الزعيمان على التعاون من أجل إحراز

2- كان قد تم تعليق المباحثات بين اليابان والصين منذ عام 2001، بعد ان بدأ رئيس الوزراء اليابانى السابق جونيشيرو كويزومي زيارة ضريح ياسوكونى ، ويعتبر هذا الاجتماع الأول من نوعه على هذا المستوى .

نتائج ملموسة في الجولة القادمة من المحادثات السداسية بشأن كوريا الشمالية ، ومن جهته أعرب الرئيس الصيني عن تقديره لسياسة شينزو آبي بالتمسك بمبادئ اليابان الثلاثة النابذة للأسلحة النووية بعدم امتلاك أو إنتاج أو السماح لدولة أخرى بإدخال أسلحة نووية إلى أراضيها .

3- لقد سجلت علاقات البلدين انفراجاً منذ تولي السيد شينزو آبي رئاسة وزراء اليابان ، وأهم ما تميزت به سياسة شينزو آبي هي حرصه على تجنب خطوات إثارة بلدان الجوار خاصة ما يتعلق بماضي بلاده العسكري ، ومن المؤشرات الايجابية الاخرى لتحسن العلاقات بين البلدين أعلان وزارة المالية اليابانية احتلال الصين مكانة الولايات

المتحدة كأكبر شريك تجاري لليابان خلال العام المالي 2006 وذلك للمرة الأولى .

4- زيارة رئيس الوزراء الصيني وين جياباو Wen Jiabao الى اليابان للفترة 11- 2007/4/13 ، وألقي خطابا تاريخيا أمام البرلمان الياباني(الدايت)، وأظهر البيان الختامي عزم الدولتين علي إقامة شراكة استراتيجية تحقق المصالح المشتركة بينهما، وتعزيز التعاون الثنائي في مجالي الطاقة والحفاظ علي البيئة. اتفقت الدولتان على عقد لقاءات دورية بين كبار قادة الجيش، وبدء المفاوضات حول التطوير المشترك لحقول الغاز الطبيعي في بحر الصين الشرقي. وكررت الدولتان أيضا التأكيد على رفض مطالب تايوان الخاصة بالاستقلال. وفيما يتعلق بسعي اليابان للحصول علي مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، عبرت الصين عن تفهمها لرغبة اليابان في لعب دور اكبر على الساحة الدولية. وتسعى اليابان لإقامة علاقات ثنائية اكثر دفئاً مع الصين من خلال إطار شراكة استراتيجية لإيجاد قاعدة عمل مشتركة بين البلدين اللذان يتداخل اقتصادهما بشكل كبير.

نستنتج بأن العلاقة مع الصين تعتبر من أهم مواضيع السياسة الخارجية اليابانية في بداية القرن الحادي والعشرين (2)، حيث تتسم العلاقة بين البلدين بالتداخل والتشابك في دبلوماسية "التعاون والتعايش" مع "المنافسة والاحتكاك، **"cooperation and coexistence" with "competition and friction."** ، وعليه يتوجب على اليابان عدم الخلط بين الجانبين السياسي والاقتصادي في علاقاتها مع الصين ، ففي الجانب الاقتصادي ينبغي لها استيعاب حقيقة "الحيوية" The Vitality

التي باتت تتمتع بها الصين، وفي الجانب العسكري تسعى اليابان بذل جهود مضنية مع الجانب الصيني للإعلان عن ميزانيته العسكرية.

1- بلغت صادرات اليابان إلى الصين إلى مستوى قياسي قدره 11.31 تريليون ين (95.43 مليار دولار) بزيادة 21.2٪ عن عام 2005، في حين بلغت الواردات اليابانية من الصين أيضا مستوى قياسيا قدره 14.11 تريليون ين بزيادة نسبتها 13٪ (المصدر:NHK WORLD هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية NHK)، وبإضافة هونغ كونغ التابعة سياسيا للصين إلى حجم التجارة بين الصين واليابان تصبح الصين أكبر شريك تجاري لليابان على مستوى العالم.

3- **علاقات اليابان مع شرق آسيا:** الاستقرار في رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN هو أمر في غاية الاهميه بالنسبة للأمن في اليابان (1)، ومع ذلك فهناك فوارق واسعة داخل منطقة الرابطة (تضم بروناي ، وبورما ، وكمبوديا ، وإندونيسيا ، ولاوس، وماليزيا ، والفليبين، وسنغافورة ، وتايلاند ، وفيتنام) ، وتتبع اليابان سياسة التحاور مع الدول الخمسة الأولى (ماليزيا ، الفلبين ،سنغافورة ، تايلاند وأندونيسيا) التي شكلت الرابطة ثم تتخذ نتائج محادثاتها كمدخل لتوسيع الحوار مع بقية دول الرابطة ، وتسير سياسة اليابان الخارجية نحو تقوية وترسيخ الشراكة الاقتصادية مع رابطة دول جنوب شرق آسيا بطريقة تساعد على التكامل بين دول المنطقة سعياً للتوصل الى "مجتمع شرقي آسيا "East Asian community" والذي يتطلب قيام اليابان بتقديم مساهمات هامة لرابطة دول جنوب شرقي آسيا في مجال التعليم ، وتنمية الموارد البشريه وتعزيز الديمقراطية.

4- **العلاقات اليابانية - الروسية:** يمكن وصف العلاقات بين البلدين بكونها غير مستقرة ويشوبها التوتر بسبب المشاكل القائمة بين البلدين المتمثلة بمشكلة الجزر الشمالية وهي عبارة عن أربع جزر صغيرة تقع شمال اليابان وقد احتلتها روسيا في عام 1945 ولا زالت معلقة بين الجانبين ، وترفض اليابان الحل الروسي المتمثل باعادة جزيرتان فقط ، إن العلاقات بين البلدين شهدت توتراً جديداً بعد قيام روسيا بتعليق مشروع سخالين - 2 لانتاج الغاز في2006/9/18 وهو أكبر مشروع استثماري مشترك لشركات يابانية في روسيا ، علماً أن اليابان وروسيا وقعتا عدد من الاتفاقيات حول تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما ، ومن بين 15 اتفاقية وقع الطرفان خمسة اتفاقيات حول تعزيز العلاقات الاقتصادية ، ومن ضمنها ثلاث مذكرات تفاهم حول اعادة تنظيم لجنة على المستوى الحكومي لتعزيز التجارة بين اليابان واقصى شرق روسيا وحول سياسة تبادل المعلومات للمساعدة فى تنمية المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم وحول تعزيز مكافحة تجارة المخدرات والسلاح ، كما

4- تطلق روسيا على الجزر الشمالية الأربعة اسم جزر الكوريل ، تطالب اليابان باسترجاعها وتعمد الى إثارة موضوعها بين الحين والآخر عبر تصريحات أو تلميحات أو تحركات من قبيل زيارة رئيس الوزراء الياباني السابق جونيشيرو كويزومي في النصف الثاني من عام2005 لمنطقة قريبة من هذه الجزر على ظهر أحد مراكب قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية واستطلاعها عن بعد .

5- توترت العلاقات بعد إطلاق زورق روسي النار باتجاه قارب صيد ياباني في مياه منطقة متنازع عليها في أقصى شمال اليابان مما أسفر

عن مقتل صياد ياباني في 2006/8/16 ، وتعتبر هذه أول حادث اطلاق نار منذ 10 سنوات ، وذكرت المصادر الرسمية اليابانية في حينها بأن الحادث وقع داخل المياه الاقليمية اليابانية قبالة شواطئ جزيرة كياغارا وهي إحدى مجموعة الجزر المتنازع عليها.

وقعت الدولتان وثيقة حول التعاون فيما يتعلق بمراقبة واصدار تحذيرات للزلازل واندلاع البراكين بالقرب من اليابان وروسيا بما فى ذلك الجزر الاربعة المتنازع عليها ، وقد وافقت اليابان وروسيا على دفع التعاون فى قطاع المعلومات والاتصالات ، ووقعت عشرة اتفاقيات اخرى على مستوى خاص من ضمنها اتفاقية بين شركة NTT اليابانية للاتصالات وشركة ترانستيليكوم الروسية لاقامة شبكة من كيبل الياف بصرية بين هوكايدو وسخالين يمتد بطول 500 كيلومتر ، في الجانب النووي توصل الطرفان الى اتفاق تعاون نووي في اطار تعزيز العلاقات بين البلدين في مجال الطاقة ، تقوم روسيا بموجب الاتفاق بتخصيب اليورانيوم الياباني(1) ، وبذلك تكون روسيا مصدراً ثابتاً للطاقة في اليابان .

إن اليابان تبدي حرصاً على تلقي الغاز الطبيعي القادم من مشروع ساخالين 2 في الموعد المحدد بعد ان سيطرت مجموعة غازبروم العملاقة الروسية على المشروع . عند مناقشة مشكلة التوقيع على اتفاقية السلام بين البلدين توصل الجانبين الى استئناف عمل المجموعة المشتركة الخاصة بمسائل السياسات العسكرية والاستقرار الاستراتيجي وكما هو معروف أن البلدين لم يوقعا معاهدة سلام بينهما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالرغم من توقيعهما على اعلان مشترك عام 1956 حول انتهاء حالة الحرب بينهما (2) ، وأبدى الجانب الياباني بعدم وجود نوايا وخطط باستخدام مشاركة اليابان في إقامة منظومة الدفاع المضاد للصواريخ مع

الولايات المتحدة بالضد من مصالح روسيا .

لقد تمخض لقاء قمة بين البلدين في روسيا للفترة (25-2008/4/27) عن : .

1- مواصلة الحوار فيما يخص السيادة على الجزر الأربع .

2- دعوة اليابان الى التعاون الثنائي مع موسكو عبر المشاركة ببرنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الشرق الأقصى وما وراء بحيرة بايكال حتى عام 2013 ، وترى موسكو أن مشاركة اليابان في هذا المشروع يساعد على تسريع تكامل روسيا في النظام الإقليمي لتوزيع العمل، الذي أخذ ينشأ في شرق آسيا .

3- تبدأ روسيا في بداية عام 2009 بتجهيز اليابان بالغاز الطبيعي بمقدار 8 ملايين طن سنويا في إطار مشروع سخالين/ 2، والذي يشكل حوالي 8.5% من مجمل حجم الغاز الطبيعي الذي تستورده اليابان .

4- الاتفاق على التعاون في مجال إنشاء خطوط سكك حديد فائقة السرعة ، وكما هو معروف أن اليابان من أكثر الدول تطوراً في مجال إنشاء خطوط السكك الحديدية والقطارات السريعة.

ان أهداف الدبلوماسية اليابانية من تنمية علاقتها مع روسيا الاتحادية يمكن تلخيصها بالمقاصد التالية :

أ - تأمل اليابان من تطوير علاقتها مع روسيا بناء علاقات قائمة على الثقة تقود الى إبرام معاهدة سلام مع روسيا بعد تسوية النزاع على الجزر الأربع.

ب- تسعى اليابان الى تعاون روسيا في حل ملف المختطفين اليابانيين على

يد كوريا الشمالية وكذلك المشاركة في حل الملف النووي الكوري .

ج- تعتبر العلاقات بين اليابان وروسيا نقطة تحول هامة نظراً لأن روسيا تخضع لتغييرات سياسية واسعة، الامر الذي يدفع صانعي السياسة الخارجية اليابانية إعادة تقييم سياستها الخارجية مع روسيا ، خاصة أن روسيا تسعى الى إقامة روابط أوثق مع اليابان وهي الآن تمثل مجتمع مفتوح والرأي العام يضطلع بدور قوي.

5- العلاقات بين اليابان والهند:

تعود العلاقات بين اليابان والهند إلى أوائل القرن السادس الميلادي حينما وصلت البوذية إلى اليابان عبر جنوب شرق آسيا، وفي العصر الحديث كانت الهند إحدى أوائل الدول التي وقعت معها اليابان معاهدة سلام وذلك في أعقاب تأسيس العلاقات الدبلوماسية الكاملة في عام 1952، كما أن الهند ساهمت في الأربعينيات والخمسينيات في عملية إعادة تعمير ما دمرته الحرب في اليابان من خلال تزويد الأخيرة بحاجتها من خام الحديد. غير أن العلاقات شابها بعض الفتور أثناء سنوات الحرب الباردة بسبب دخول البلدين في تحالفات مضادة وتبنيهما لسياسات خارجية واقتصادية معاكسة ، تعود أسباب اهتمام اليابان بالهند بسبب الأستقرار السياسي والعمالة الرخيصة المدربة والفرص الاستثمارية الكبيرة ذات العوائد الكبيرة، أضافة الى عدم وجود ملفات شائكة بين البلدين أو رواسب تاريخية بينهما، إضافة إلى إن البلدين هما من أكبر ديمقراطيتين خارج المنظومة الغربية، ومتناغمتان في سياساتهما الخارجية، ومتطلعتان الى لعب دور اكبر على الساحة الدولية ، ويشتركان في قلقهما جراء الطموح العسكري الصيني في المحيطين الهندي والهادي، وسعيهما التعاون المشترك من أجل توفير الطاقة واستقرار أسواقها وتأمين خطوط إمدادتها انطلاقاً

من حقيقة أن اليابان والهند هما ثالث وسادس أكبر الأقطار المستهلكة للطاقة في العالم على التوالي

شهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً مع المتغيرات التي شهدها العالم في التسعينيات، والتي دفعت الهند إلى تغيير تحالفاتها الاستراتيجية وتحرير اقتصادها، فيما منحت اليابان فرصة لعب دور أكبر استقلالية على الساحة الدولية،

فبعد هذه المتغيرات ونجاح الهند السريع في البروز كقوة اقتصادية ومنطقة جذب استثمارية، شهدت العلاقات نمواً متسارعاً، وازداد اهتمام القطاع الخاص الياباني بالاستثمار في الهند، ليتوج كل هذا بالإعلان الياباني- الهندي الذي صدر في أعقاب زيارة رئيس الحكومة الهندية السابق أتال بيهاري فاجبايي لليابان في عام 2001، وتضمن اتفاق البلدين على الدخول في شراكة استراتيجية شاملة. وكان من نتائج كل هذه التطورات ارتفاع حجم الاستثمارات اليابانية المباشرة في الهند.

أهم ما يمكن استنتاجه من تلك التفاعلات الاقتصادية بين الدولتين هو أن هناك تحولاً استراتيجياً مهماً في موازين القوى العالمية، وأن قواعد اللعبة الاقتصادية لم تعد حصراً بين اللاعبين التقليديين، بل انضم إليهم لاعبون جدد في مقدمتهم الهند والذي يبشر بظهور قوة اقتصادية عالمية جديدة ، وفي ظل التحول الملحوظ الذي بدأ يطرأ على مركز القوة العالمية وانتقاله من الغرب إلى الشرق حيث تقف الصين كإحدى أبرز المرشحين لتتبوأ مركز الصدارة، شرعت اليابان والولايات المتحدة في التحرك وبدأت تبرز أهمية العلاقات الهندية الأمريكية واليابانية الهندية.

في المجال السياسي فأن موضوع إصلاح الأمم المتحدة يعتبر أحد الملفات التي حققت التقارب بين الهند واليابان ، إلا أن تلك العلاقات بينهما

ضعفت بسبب إجراء الهند تجاربها النووية عام 1998 ، في هذا الصدد تواجه اليابان مشكلة تتمثل في الاتفاقية النووية التي تمّت بين الولايات المتحدة والهند في 2007/7/20 ، خصوصاً وانّ بنود الاتفاقية لا تشتمل على إجراءات مضادّة في حال أقدمت الهند على اختبار أسلحتها النووية ، ويبدو أن اليابان تجد نفسها مرغمة على الإذعان للاتفاقية الأميركية - الهندية ، وبهذا الصدد ألمحت اليابان الى استعدادها للموافقة على الاتفاقية النووية ، وفي نفس الإطار من جهتها تبدو الولايات المتحدة متحمّسة جداً لأن تحظى بالموافقة اليابانية على الاتفاقية ، لكن وبغض النظر عن هذه الضغوطات ، فإن اليابان بل ومعظم دول العالم تتعاطى مع هذه الاتفاقية بشيء من الشك والترقب.

لكون الهند تنمو كقوة اقتصادية مهمّة في المنطقة ، فمن الطبيعي أن تسعى اليابان على تعزيز روابطها معها

مما تم تناوله يمكن الاستنتاج : أولاً : ان التعاون بين البلدين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية سيعود بالفائدة على كليهما ،ان احد التحديات الرئيسية التي تواجهها الهند هو الحفاظ على نموها الاقتصادي المضطرد من خلال تأمين موارد الطاقة اللازمة وخاصة لتوليد الكهرباء ، وللحاجة الى تقليل الاحتباس الحراري فأن الهند تبدو بحاجة الى الاعتماد اكثر فاكثر على الطاقة النووية مستقبلا ، وهنا فان التقنيات والخبرات اليابانية في توليد وضمان الطاقة النووية الامنة هي من بين افضل ما متوفر عالميا ، لذا تبدو اليابان في موقع مميز واستثنائي للتعاون مع الهند في هذا المجال ، وبالنسبة لليابان فأن مثل هذا التعاون سيكون مفيدا لها لعدد من الاسباب اهمها : 1- حاجتها الى الهند للتعامل مع مشكلة نقص الموارد التى تعاني منها. 2- تنامي تهديدات

الاحتباس الحراري. 3- مساهمة الشركات اليابانية المعنية بالطاقة النووية.

ثانياً: ان اليابان واحدة من القوى الكبرى التي تعتمد مصالحها الحيوية على استقرار النظام العالمي، واليابان إذ تعمل بجد على تأمين مصالحها القومية المتمثلة في استمراريتها واستقرارها وازدهارها، لذلك فعليها أن تقوي روابطها مع الدول الصديقة التي تشترك معها في وجهات النظر والمصالح المشتركة، وهي بالتحديد الولايات المتحدة وأستراليا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) بالإضافة الى الهند ، والعمل مع هؤلاء لتوسيع ما أطلق عليه وزير الخارجيه الاسبق تارو أسو "قوس الحرية والازدهار" (Arc of Freedom and Prosperity) . (3)

ثالثاً: تأتي أهمية منطقة جنوب آسيا من وجهة النظر الامنية بوصفها إحدى مناطق العالم التي تعاني من نزاع نووي ، وتمتاز هذه المنطقة بوجود امكانية للتكامل الاقتصادى بين الهند واليابان في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات IT ، ويمكن أن يشكل النجاح الاقتصادي في الهند كتجربة تستفيد منها اليابان في دعم حيوية أقتصادها المتين ، وتنطلق السياسة الخارجية نحو المنطقة للمساهمة بشكل فعال لحسم النزاع في كشمير بين الهند وباكستان ، لكون اليابان تؤمن بأن استمرار النزاع وإنهيار باكستان يمكن ان يؤدي ذلك الى انتشار الاسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ وبالتالي تصاعد موجة الارهاب الدولي.

2- في كتابه (نحو أمّة جميلة) الذي أصدره رئيس الوزراء الياباني الأسبق شينزو آبي ذكر فيه "ليس من المستغرب أن تكتسح العلاقات اليابانية مع الهند خلال السنوات العشر المقبلة علاقات اليابان مع

الولايات المتحدة أو حتى مع الصين". ولكن ولكونها تُعتبَر من أبرز المدافعين عن منع انتشار السلاح النووي، وبالتالي فإذا ما وافقت في اجتماع مجموعة موردّي المواد النووية (NSE) الذي يضم 45 دولة على الاتفاقية، فإنّ الدول الأعضاء الأخرى ستحذو حذوها بسهولة. لذا يرى بعض المحللون أنه في حال دخلت الهند إلى سوق الطاقة النووية السلمية العالمي، وبقيت في الوقت نفسه خارج اتفاقية عدم انتشار السلاح النووي (NPT)، فهذا من شأنه أن يخفف الدافع لدى الدول الموقعة على الاتفاقية للبقاء خارج اللعبة النووية، وهنا على اليابان أن تتدخل بطاقاتها الاقتصادية لتجبر الهند على الموافقة على اتفاقية عدم انتشار السلاح النووي والتوقيع عليها .

المطلب الثاني

أولاً: علاقات اليابان مع الدول الغربية:

1- علاقات اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية :

ترتبط اليابان بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تتجسد في المعاهدات والاتفاقيات الأمنية المنبثقة عنها الموقعة بين البلدين ، فقد وقعت اليابان مع الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة أول معاهدة في الثامن من شهر أيلول عام 1951 (معاهدة سان فرانسيسكو) (1) والتي أنهت الاحتلال العسكري على جميع اليابان باستثناء أيوجيما (بقيت تحت الاحتلال حتى عام 1968) وأوكيناوا (بقيت تحت الاحتلال حتى عام 1972) ، وبموجب المعاهدة تم إعادة السيادة لليابان ، ولكنها قضت بتواجد فرق وقواعد عسكرية أمريكية على امتداد الإقليم الياباني ، جدير بالذكر أن الولايات المتحدة تعهدت بموجب معاهدة سان فرانسيسكو في الدفاع عن اليابان ضد أي عدوان خارجي يقع عليها ،

والمعاهدة احدى نتائج الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن هزيمة اليابان واحتلالها من قبل الولايات المتحدة حيث فُرض على اليابان حينذاك التخلي عن جميع مظاهر التسلح العسكري الهجومي وصياغة دستور سلمي للبلاد مناهض لعودة الروح العسكرية ، وبسبب الدور المهم الذي لعبته اليابان كموقع متقدم في الحرب الكورية وقعت الولايات المتحدة الامريكية واليابان معاهدة جديدة شكلت تحالفاً استراتيجياً يرسم العلاقات بين البلدين وعرفت بمعاهدة التعاون المشترك والأمن Treaty of Mutual (Cooperation & Security) (2) ، وتم التوقيع عليها في 19 كانون الثاني من عام 1960 ، وبموجب البند السادس من هذه المعاهدة الاستراتيجية تم التوصل الى أتفاقية أمنية بين الطرفين سميت باتفاقية وضع القوات الامريكية(3)(**Status Of Force Agreement – (SOFA** .

ان معاهدة التعاون سمحت للولايات المتحدة الاحتفاظ بقواعد عسكرية في اليابان بتعداد 50 ألف جندي أمريكي إلا أن اعتراض اليابانيين تصاعد على تواجد القواعد العسكرية الامريكية في اليابان لما تسببه من ضوضاء وتلوث ومشاكل اجتماعية ، وبهذا السياق يعقد الطرفان مباحثات مستمرة حول إعادة انتشار القوات الامريكية في اليابان ، ومناقشة القضايا المشتركة التي تهم كل من الولايات المتحدة واليابان والتي تشمل كوريا الشمالية ، الحرب ضد الارهاب ، إعادة اعمار العراق ، ملف افغانستان ، برنامج ايران النووي ، والاصلاحات المقترح إدخالها الى مجلس الأمن ، بالاضافة الى تطوير مشروع نظام الدفاع الصاروخي المشترك. تتفق السياسة اليابانية بشكل عام مع السياسة الأمريكية الا أنها تراعي في الوقت ذاته علاقاتها ومصالحها مع دول العالم الأخرى لذا تحاول اتخاذ مواقف متوازنة في تعاملها مع القضايا الدولية المختلفة ، أما

من الناحية الإقتصادية فيرتبط البلدان بشراكة اقتصادية مهمة كونهما الأقوى اقتصاديا بين دول العالم كما يتمتعان بعلاقات واسعة في مختلف المجالات الأخرى

أ- وجود القوات الأمريكية في اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم طبقا لاتفاق الدولتين.

ب- شكل وجود هذه القوات عنصرا مهما خلال الحرب الباردة، ليس في سياق التوازن في شرق آسيا مع الاتحاد السوفيتي السابق وحسب، بل وأيضا مع القوة العسكرية لكل من الصين وكوريا الشمالية، فضلاً عن أن هذا الوجود مثل ولا يزال صمام أمان لليابان من الناحية الأمنية في مواجهة أخطار تهدد أمنها، سواء من جهة الصين وكوريا الشمالية ، ويعتبر اليابانيون أن الحماية الأمنية الأمريكية تمثل ضماناً أساسياً لليابان، وبهذا يمكن تفسير حرص الجانب الياباني على التنسيق والتشاور الدائم مع الولايات المتحدة بشأن المواقف اليابانية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، مع مراعاة ما يخص المصالح الوطنية اليابانية واحتياجات الأمن القومي الياباني.(1)

ج- أبرم البلدان تحالف استراتيجي شامل في 29 تشرين الأول/ 2005 والذي اعتبر كنقطة تحول في العلاقات الثنائية على الصعيد العسكري وما يعنيه من تقليل الفجوة العسكرية بين الدولتين من خلال الرفع الجزئي للحظر المفروض على نقل التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة إلى اليابان ، ويهدف هذا الرفع الجزئي للحظر إلى تمكين اليابان من التزود بالتدريج بعدد من صواريخ باتريوت حتى عام 2010 ، وجاءت هذه الخطوة في إطار تطوير قدرات اليابان الدفاعية في مواجهة الصواريخ الباليستية

لكوريا الشمالية ، وبذلك فقد حصلت اليابان على منظومة الدفاع الصاروخي Ballistic missile defense (BMD) منذ عام 2006 التي شكلت الخطوة الأولى فى تدشين التكنولوجيا العسكرية المتطورة فى اليابان.(2)

إن أهم اسباب التحالف الاستراتيجى الشامل بين الولايات المتحدة واليابان والذي تبلور نتيجة التغييرات الهائلة في البيئة الاستراتيجية الآسيوية والعالمية هي :

أ- الحرب ضد الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / 2001 وما نتج عنها من إرسال القوات اليابانية للدفاع الذاتي فى مهام خارج البلاد في إطار التحالف الدولى لإسقاط نظام طالبان فى أفغانستان ومهمة أخرى فى عام 2003 فى جنوب العراق.

ب- محاولة احتواء الصين عسكرياً ، باعتبار أن تعاظم قوة الصين العسكرية هو ما تخشاه اليابان والولايات المتحدة ولذلك فالتنسيق العملياتى بين الولايات المتحدة واليابان يهدف إلى تمكين اليابان من الدفاع عن بعض جُزرها فى المحيط الهادي.

وفي هذا الإطار تعتبر جزيرة أوكيناوا هي نقطة الارتكاز الأمريكى الأكثف فى المحيط الهادي ، وهي جزء من الإقليم السياسي لليابان وحجر الزاوية فى التأمين الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة المحيط الهادي.

لقد جاء الاتفاق على التحالف الاستراتيجي الشامل بين الولايات المتحدة واليابان بعد العديد من اللقاءات بين وزراء دفاع وخارجية كل من البلدين، وبموجب هذا التحالف الاستراتيجى الشامل يتم تخفيف الكثافة

العسكرية الأمريكية فى جزيرة أوكيناوا اليابانية ، وتتعهد اليابان بتغطية 75٪ من نفقات إقامة القوات الأمريكية على أراضيها والبالغة أربعة مليارات دولار سنوياً ويعتبر هذا الاتفاق الاستراتيجى هو الثالث بين الولايات المتحدة واليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

نستنتج من ذلك أن الولايات المتحدة هي البلد الاكثر اهمية بالنسبة لليابان، ولكنها تجنبت حتى الان تحديد نوعية علاقاتها مع الولايات المتحدة أو إعادة تعريفها بشكل واضح بما فيها العلاقة الأمنية بين البلدين وهو أمر أساسي في العلاقة (3)، وبهذا المنحى يتوجب على اليابان ان تجري استعراضاً شاملاً لعلاقتها مع الولايات المتحدة خاصة ما يتعلق بالجوانب الأمنية بإعتبار أن أعادة النظر في العملية سيؤدي الى مزيد من تعزيز الثقة في العلاقات بينهما وذلك بسبب ان الأولويات السياسية والأمنية بين البلدين تتغير بتغير الظروف والمصالح . (**انظر ملحق رقم 2 المعاهدة الاستراتيجية للتعاون بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقية الأمنية (SOFA)المنبثقة عنها)**

2- **العلاقة بين اليابان والاتحاد الأوروبي** : تعتبر اليابان أحد الشركاء الرئيسيين للإتحاد وثالث أكبر أسواقه الخارجية ، وقد تم دعم العلاقات بين اليابان والاتحاد الاوربي من خلال إستراتيجية الإتحاد الأوروبي التي أعلنت في العام 1995 ، والتي تم تمديدها من خلال خطة العمل التي تم أقرارها في قمة طوكيو في شهر تموز/ 2000 ، والذي أطلق عليها عقداً من التعاون بين اليابان وأوروبا بداية منذ عام 2001 ، ان الخطة التي جرى اقرارها في قمة طوكيو تشمل أربع مجالات رئيسية :

أولاً - نشر السلام والأمن، وتقوية الشراكة الإقتصادية والتجارية.

1- تقع على مسافة 1500 كم جنوب العاصمة اليابانية طوكيو تحيطها من أحد الجوانب مياه المحيط الهادي ومن جانب آخر مياه بحر الصين الشرقى، يتواجد عليها 37 فرقة عسكرية أمريكية بكامل عتادها وأسلحتها ومنشآتها مما يخلق مشاكل كثيرة يومية لسكان الجزيرة تتمثل فى ضوضاء مستمرة ووقوع العديد من الحوادث أثناء التدريبات.

ثانياً - تحمل عبء تحديات عالمية وإجتماعية وحضارية بالإضافة للمقاربة بين الثقافات والشعوب.

ثالثاً - التحليلات المشتركة والمنتظمة فيما يتعلق بالسياسة والأمن في كوريا الشمالية، والدور الصيني المتنامي في آسيا.

رابعاً - وضع اللبنات الأساسية للأمن والترقية والمساعدة في التطوير.

مع تصاعد المد القومي في اليابان بعد سيطرة تيار المحافظين جرى بحث مستقبل العلاقات اليابانية - الأوروبية، والتعاون مع الحلف الأطلسي، في مسعى الى ترجمة قوة اليابان الاقتصادية في الساحة الدولية على المستويين الأمني والسياسي ليتناسب مع حجم اليابان كقوة عظمى في القرن الجديد، بعيداً من القواعد والاتفاقات التي تربطها مع واشنطن .

لقد تيقن صانعوا السياسة في اليابان بضرورة عدم رهن كل تحالفاتهم بالولايات المتحدة بل توسيع الآفاق، والبحث عن تفاهمات استراتيجية جديدة للعمل على إيجاد توازن في العلاقات السياسية الخارجية اليابانية التي ظلت مرتهنة للاتفاقات التاريخية مع الولايات المتحدة ، ونظراً لما للاتحاد الأوربي من ثقل سياسي واقتصادي ولقربه من منابع النفط في

الشـرق الأوسـط يمكـن أن يلـبي الطمـوح اليابـاني الـذي يتجـاوز حـدود الاقتصاد بكثير ، حيث اقتنعت اليابان بأن وزن أوروبا السياسي له تأثير قوي في إدارة وحل قضية الشرق الأوسط وكعامل لكبح صعود قوة روسيا ، وعدم ارتياح اليابان من تطور مستوى العلاقات الصينية الأوربية ، إضافة الى قلقها من الطموحات النووية الإيرانية ، كل ذلك جعل صانعوا القرار في اليابان التوجه نحو أوربا للبحث عن شراكة استراتيجية معها وحث الاتحاد الاوربي على مزيد من الالتزام بالشؤون الآسيوية .(1)

نستنتج بأنه نظراً لكون الاتحاد الاوروبى يعتبر واحد من أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم فقد بادر صانعوا السياسة الخارجية اليابانية في التعامل مع وضع الاتحاد الاوروبي بشكل فعال نظراً لأهمية الاتحاد في سياق تاريخ العالم المعاصر بسبب الآثار المترتبة بالنسبة للتوازن في المجتمع الدولي، لا سيما أن السياسة الخارجية اليابانية تتطلب شركاء اقوياء لعدد من الحالات في النظام العالمي الجديد ، والاتحاد الاوروبي يمكن ان يكون من أكثر شركاء اليابان قوة في العديد من الحالات، والذي يعني أن على اليابان دراسة افضل السبل للتعاون مع الاتحاد الاوروبي ووضع استراتيجية للتعامل مع

ثانياً: العلاقات اليابانية الاسترالية:

وقعت اليابان واستراليا اتفاقية تعاون أمني وعسكري مشترك في طوكيو يوم 2007/3/13 (1) فى مجال الدفاع والتدريب ومكافحة الارهاب الدولي ، وتنص الاتفاقية على تولى القوات اليابانية مهمة تدريب نظيرتها الاسترالية على عمليات الاغاثة وحفظ السلام اضافة الى التعاون والتنسيق بين الجانبين فى مجال مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات، وتمت مناقشة اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان واستراليا في العاصمة

الاسترالية كانبيرا للفترة 23- 24 نيسان/2007 ، وكان الجانبان قد اتفقا على إقامة ما يسمى باللجنة الوزارية الأمنية اثنين زائد اثنين والتأكيد على أهمية توقيع الإعلان الأمني المشترك بينهما الذي يشكل إطار عمل جديد . إثر قيام السيد جون هاوارد رئيس وزراء استراليا الاسبق بزيارة رسمية لليابان للفترة 11- 2007/3/14 ، حيث أجرى محادثات مع رئيس الوزراء الياباني الأسبق شينزو آبي ووزير الخارجية الأسبق تارو آسو ووزير الدفاع الأسبق فوميو كيوما تناولت العلاقات الثنائية والشؤون الدولية ذات الاهتمام المشترك ، وأهم ما نجم عن الزيارة هو التوقيع على اتفاقية تعاون أمني وعسكري مشترك فى مجال الدفاع والتدريب ومكافحة الارهاب الدولي ، وذكرت في حينها وسائل الاعلام اليابانية ان الاتفاقية ستعزز من مستوى التعاون بين البلدين ووقعها رئيسا الوزراء الياباني شينزو آبى والاسترالي جون هاوارد عقب اجتماعهما يوم 2007/3/13 ، وتنص الاتفاقية على تولى القوات اليابانية مهمة تدريب نظيرتها الاسترالية على عمليات الاغاثة وحفظ السلام اضافة الى التعاون والتنسيق بين الجانبين فى مجال مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات، وتمت مناقشة اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان واستراليا في العاصمة الاسترالية كانبيرا للفترة 23- 24 نيسان/2007 ، وكان الجانبان قد اتفقا على إقامة ما يسمى باللجنة الوزارية الأمنية اثنين زائد اثنين والتأكيد على أهمية توقيع الإعلان الأمني المشترك بينهما الذي يشكل إطار عمل جديد ، يذكر أن العلاقات الأمنية الثنائية توطدت بين البلدين منذ قيام القوات العسكرية الأسترالية بالتعاون في مهمة الإغاثة الإنسانية التي قامت بها قوات الدفاع الذاتي اليابانية في جنوب العراق وفي نفس الإطار تعتبر اليابان إن الاتفاق الأمني المشترك مع أستراليا ثاني أهم اتفاق من نوعه بعد اتفاقيتها مع الولايات المتحدة ، وذلك بسبب مخاوفها من الصين

وكوريا الشمالية ، وتتزامن الاتفاقية مع اعلان الصين مؤخراً أنها سوف تزيد إنفاقها العسكري ليصل إلى ثلاثمائة وخمسين مليار يوان أو ما يعادل حوالي خمسة وأربعين مليار دولار أمريكي عام 2007 بزيادة 8 . 17٪ عن عام 2006 وهذه الزيادة مستمرة للعام التاسع عشر على التوالي ، إلا أن المراقبين يشككون في أن إنفاق الصين الحقيقي أكبر بمرتين أو بثلاث مرات عن الرقم الرسمي المعلن مما قد يجعله أعلى إنفاق عسكري في آسيا ، وعبرت اليابان عن قلقها من خلال ما صرح به الى وسائل الاعلام الأمين العام الأسبق لمجلس الوزراء الياباني ياسوهيسا شيوزاكي

بأن الصين يجب عليها أن تجعل سياساتها الدفاعية أكثر شفافية مضيفاً إنه من المحتمل وجود شيء من الغموض حول سياسات الصين الدفاعية ومن بين ذلك نفقاتها الدفاعية ، وفيما يتعلق بتجربة الصاروخ المضاد للأقمار الصناعية التي أجرتها الصين في شهر كانون الثاني/ 2007، قال شيوزاكي "إن الشفافية تعتبر قضية أيضاً فيما يتعلق بتجربة تدمير القمر الصناعي لأن ذلك يمثل مطلبا ابتدائياً من أجل إيجاد الثقة المتبادلة بين البلدين".

ثالثاً: علاقات اليابان مع دول أمريكا اللاتينية:

تتعامل اليابان مع دول امريكا اللاتينية والكاريبى باعتبارهم شركاء في المنافع المتبادلة ، وتعتزم اليابان تكثيف علاقاتها مع بلدان المنطقة مع الاستفادة من الثقة المتبادله وتبادل الزيارات والتجارة والاستثمار والمساعدة التي تقدمها اليابان الى المنطقة من خلال وسائل المساعدات الانمائية الرسمية (Official Development Assistance) .

تعتمد السياسة الخارجية اليابانية نحو دول امريكا اللاتينية ودول الكاريبي على ثلاث ركائز أساسية :

أولاً: تعزيز العلاقات الاقتصادية بين اليابان وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. **ثانياً:** مساهمة اليابان في استقرار مساعي التنمية فيها. **ثالثاً:** التعاون مع دول المنطقة فى الساحة الدولية . لليابان علاقات جيدة مع أغلب دول أمريكا اللاتينية ، وتسعى من خلالها الحصول على تأييدها في المطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. لا توجد موروثات سلبية لليابان فى امريكا اللاتينية ويمكن لها استخدام إمكانياتها والاستفادة من القدرات المتوفرة في أمريكا اللاتينية دون قيود. لقد تراجع النفوذ والتواجد الياباني في امريكا اللاتينية بشكل مطرد منذ التسعينات، ويعمل صانعي السياسة الخارجية في اليابان على توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع دول أمريكا اللاتينية.

رابعاً: العلاقات اليابانية مع القارة الأفريقية:

قامت اليابان وهي ثاني أكبر دولة مانحة في العالم بعد الولايات المتحدة بزيادة مساعداتها المالية لأفريقيا بمعدل ثلاثة أضعاف منذ عام 2006. حيث ترى اليابان أن الاستقرار في أفريقيا يلقي بثقله على السلام الدولي ، وتدعم اليابان بعثة الاتحاد الافريقي فى دارفور والانشطة المرتبطة بها وجهود الاتحاد الافريقي لتعزيز بناء القدرة للدول الافريقية لمكافحة الارهاب استنادا الى خبراتها فى آسيا ، وتدرس اليابان تمويل سابق خمسة مشروعات كبرى للبنية التحتية فى إطار مجموعة البنية التحتية من أجل افريقيا ، وتشمل محور مالي ، السنغال الجنوبي، وبرامج اعادة تأهيل موانئ انغولا وكينيا وكذلك تحسين ميناء تاكورادي وشبكات الطرق المجاورة له فى غانا ، والتركيز فى الوقت الحالي على مشروعات زراعية فى غينيا وأوغندا ، وحول تنمية الموارد البشرية تم تحديد معالم أربعة مشاريع للتعاون الفني فى كينيا وغانا والسنغال

واوغندا كمشاريع مختارة للتعاون المستقبلي ، وتم ادخال المكون الاخير من اجراءات اليابان من اجل السلام والتنمية في شكل خطة عمل لمكافحة الامراض المعدية فى افريقيا ، وتسعى خطة العمل الى ترجمة "مبادرة الصحة والتنمية"، التى اطلقتها اليابان فى عام 2005 وتستغرق خمس سنوات وتبلغ تكلفتها خمسة مليارات دولار الى اجراءات ملموسة فى مجال الامراض المعدية فى افريقيا ، وتركز الخطة على اتخاذ اجراءات لمكافحة مرض نقص المناعة/الايدز والملاريا والسل الرئوي وشلل الاطفال والامراض الطفيلية والامراض المعدية الناشئة بما فى ذلك انفلونزا الطيور وكذلك تنمية الموارد البشرية وتعزيز التبادلات بين المنظمات المعنية ، وفي هذا السياق أعلنت اليابان عن جائزة دولية لشؤون البحوث الطبية والرعاية في أفريقيا تساوي في قيمتها جائزة نوبل السويدية ، وستحمل الجائزة اسم شيديو نوغوتشي وهو عالم ياباني توفي لاصابته بالملاريا في غانا عام 1928 حينما كان يجري أبحاثا على الحمى الصفراء.

يتضمن المقترح الياباني حول التنمية الاقتصادية في أفريقيا معونات مالية بقيمة عشرة مليارات دولار تقدم للدول النامية لمساعدتها على خفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، وعلى ضرورة تسريع عجلة التنمية الاقتصادية في أفريقيا من خلال بناء البنية التحتية وتحسين وسائل المواصلات في نفس الاطار اتفقت اليابان والغابون على بدء مناقشة آلية جديدة لتقديم الدعم المالي إلى الدول النامية في إطار الجهود الرامية لخفض ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال تأسيس صندوق مالي لمساعدة الدول النامية التي تتطلع إلى تحقيق نمو اقتصادي وحماية البيئة.

مما سبق استعراضه نستنتج أن السياسة الخارجية اليابانية نحو أفريقيا تهدف إلى :

1- التصدي لنفوذ الصين المتزايد في أفريقيا ، حيث يتركز نشاط الصين في مجال الطاقة لاسيما النفط ، كذلك يأتي التحرك الياباني المكثف في افريقيا كجزءا من حملة اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن كاحدى الأولويات بالنسبة للدبلوماسية اليابانية ، ورغم ذلك فأن اليابان لم تتمكن بعد من إقناع الاتحاد الأفريقي بدعم مشروعها لإصلاح الأمم المتحدة الذي يصطدم بمعارضة شديدة من الصين ، فقد رفضت الدول الـ53 الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التخلي عن مطالبتها بمقعدين دائمين في مجلس الأمن إذا تم توسيعه مع حق النقض ، فيما تنشط اليابان لكي لا يحصل الأعضاء الجدد على حق النقض.

2- مساعدة شعوبها في ممارسة الديمقراطية وتقديم المساعدات الاقتصادية والصحية والتبادل الثقافي إنطلاقاً من أن الاستقرار في أفريقيا امر ضروري لاستقرار وازدهار العالم ومكافحة الارهاب من خلال تقديم مساهمات مناسبة من اجل المساعدة في حل بعض التحديات العالمية التي تتركز في افريقيا كالمجاعة والتصحر وانتشار الامراض لا سيما مرض نقص المناعة ، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. 3- تعزيز أسس الدبلوماسية اليابانية من خلال تقوية العلاقات مع الدول في افريقيا ، التى تضم ما يقرب من 30 ٪ من الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

4- تقوية علاقاتها الاقتصادية مع افريقيا الغنية بالموارد الطبيعية التي من المتوقع أن تكون السوق الكبيرة في المستقبل.

لغرض التوصل الى تلك الاهداف استضافت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الرابع للتنمية الأفريقية (TICAD) والذي استمر لمدة 3 أيام (28 – 2008/5/30) .

خامساً: الامم المتحدة :

الامم المتحدة هي المكان الذي تتشابك فيها مصالح الدول الأعضاء ، فبالرغم من أن اليابان تدرك أنها لم تحرز اي تقدم في استراتيجيتها الرامية الى الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن، إلا أن اليابان مقتنعة بأهمية المنظمة للقيام بواجباتها في المحافظة على السلام والاستقرار في العالم وعليه فاليابان تتعاون وتقدم التزاماتها المالية للمنظمة وتبذل كل ما في وسعها من اجل ضمان مستقبل افضل للمنظمة.

أما حول علاقة اليابان مع المنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية من خلال المنظمات الناشطة فيها ، لليابان علاقات جيدة مع معظم المنظمات من خلال استضافتها لنشاطات الكثير منها وخاصة ما يتعلق بحقوق الانسان ومنع انتشار الاسلحة النووية وحقوق المرأة وغيرها .

(المنظمات التي تنشط فيها اليابان حسب الملحق رقم 3 المرفق في نهاية البحث).

المبحث الثاني
سياسة اليابان الخارجية في الشرق الاوسط

تنطلق اليابان في سياستها الشرق أوسطية باعتبارها مثالاً نادراً لدولة غير أوربية نجحت في تحديث نفسها مع الحفاظ على تقاليدها الخاصة وتمتلك علاقات جيدة مع كافة الأطراف.

المطلب الأول
الملامح الاساسية لسياسة اليابان الخارجية نحوالشرق الاوسط

تعود أهمية تناول السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الاوسط لكون اليابان مرشحة لدور يتناسب مع قوتها في نظام عالمي جديد يتسم بتعدد الأقطاب بعد ظهور ملامح انحسار النظام الاحادي القطبية ، وفي هذه الحالة لن تكون الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة المهيمنة الوحيدة على الشرق الأوسط وإنما هناك قوى دولية أخرى قد تشاركها في النفوذ وتنافسها واليابان هي إحداها ، فالتغيرات المتلاحقة والتطورات المتسارعة التي هي سمة العصر، ما لبثت أن فرضت نفسها على الساحة العالمية مع بداية الألفية الثالثة، ومن الطبيعي أن مثل تلك التغيرات تفرض نفسها على اليابان لتعيد صياغة توجهاتها السياسية وحساباتها ، وعلاقاتها بمختلف القوى السياسية وخاصة مع العالم العربي بسبب مصالح اليابان الحيوية المتمثلة بمصادر الطاقة كالنفط والغاز.

تنطلق الدبلوماسية اليابانية نحو الشرق الأوسط من مفهوم أن ضمان السلام والاستقرار في المنطقة قضية مرتبطة ارتباطاً مباشراً في تحقيق السلام والازدهار للمجتمع الدولي ككل ولضمان أمن الطاقة لليابان ،

ومع ذلك فإن منطقة الشرق الاوسط لا تزال تواجه العديد من القضايا التى تؤثر على استقرار المنطقة ، بما فيها عملية السلام في الشرق الأوسط ، والأوضاع في العراق ، والملف النووي الايراني وتداعياته ، وبناءً على كل ذلك تشارك اليابان بدبلوماسية فعالة ونشطة في الشرق الاوسط ، ومتابعة اهدافها الرئيسية لضمان السلام والاستقرار عبر التعاون مع المجتمع الدولي.

لقد تبنت السياسة الخارجية اليابانية دبلوماسية مبدأ ممر السلام والازدهار بسبب إيمان اليابان بأن الفقر هو النقيض للتجانس الاجتماعي والسياسي، وفي ذات السياق فإن تعزيز الأسس الاقتصادية يمكن أن تخلق مناخا لإزدهار السلام، مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن اقتصاداً سليماً سيكون أمرا حاسماً لدولة فلسطينية مستقبلية قابلة للحياة، وتدعو المبادرة اليابانية الإسرائيليين والفلسطينيين للتعايش والتنعم المشترك بالازدهار من خلال التطوير الزراعي في الضفة الغربية وتوفير كافة سبل دعم الصناعة الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية وإنشاء طريق لتسويق المنتجات عبر الأردن.

إن دبلوماسية (ممر السلام والازدهار) تؤمن بأهمية رعاية وتقوية الثقة بين الأطراف المتنازعة وذلك من خلال التركيز على المصالح المشتركة التي تربط بينهم والدبلوماسية اليابانية في الشرق الأوسط تعمل بشكل عام على تحقيق الامور التالية:

أ- جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ب- تقديم العون ولعب دور بارز بشأن قضايا إنسانية واقتصادية لتسهيل تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط .

ج- المساعدة في إعادة الاستقرار السياسي وترسيخ الأمن في العراق.

د- المساهمة في الجهود الرامية الى القضاء على خطر الارهاب الدولي.

هـ - ضمان تدفق النفط من الشرق الأوسط الى الأسواق العالمية

تحركت السياسة الخارجية اليابانيه تجاه الشرق الاوسط ببطء إلا أنها تغيرت بشكل تدريجي لا سيما بعد تحولات السياسية الدولية في اعقاب حرب الخليج الثانية (1990 .1991)، ورغم عدم تبني سياسة جديدة متجاوبة وتغييرات السياسة الدولية إلا أن النهج الجديد للسياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط ينبغي اعتباره استمرارا لعدة حقائق جديدة داخل الأطر السياسية الداخلية والخارجية يمكن الاشارة اليها من خلال العوامل التالية:

1 - عامل استمرار اعتماد اليابان على استيراد النفط الخام من الشرق الأوسط .

2 - تزايد الارتباطات الاقتصادية بين اسواق اليابان واسواق الشرق الأوسط .

3 - التغييرات في هيكلية النظام العالمي التي مهدت الظروف للنهج الجديد في السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط ومن ضمنها سياستها نحو اسرائيل الذي تجلى بصورة رئيسية في مشاركتها في عملية السلام .

لقد شهدت السياسة الخارجية اليابانية في مضمونها وأدواتها تجاه الشرق الأوسط تحولاً جوهرياً منذ بداية عقد التسعينيات مع تصاعد أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية اليابانية لتصبح قضية الاهتمام الياباني بالعراق أحد أهم فصول ذلك التحول ، حيث شكل ارسال قوات

الدفاع الذاتي اليابانية الى العراق منعطفاً في السياسة الخارجية اليابانية.

تتمتع اليابان بعلاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط وخاصة مع الدول العربية ، ويعود السبب الى عدم وجود أي ماضي استعماري لليابان في الشرق الاوسط وللسمعة الطيبة دولياً التي تحتلها في الوقت الحالي والسبب الآخر يعود الى حاجة اليابان الى مصادر آمنة للطاقة .

إن استقرار السياسة الخارجية إزاء منطقة الشرق الأوسط يعود لعدة أسباب أولهما جدية الحكومة اليابانية وسرعة تجاوبها مع مشاكل المنطقة فضلا عن أهمية دول مجلس التعاون الخليجي في توفير النفط لليابان . وثانيهما التحول الاقتصادي الذي يفتح فرص استثمار ذات عوائد كبيرة لليابان. وثالثهما أهمية الاستقرار في الشرق الأوسط وأثره على الأمن والسلام الدوليين، لذلك فالعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان علاقة مصالح مشتركة واحترام متبادل، فالمنطقة تتطلع لليابان ليس كمجرد دولة مستوردة للنفط وإنما كمصدر كبير للاستثمارات والخبرات العلمية والتقنية.

سمات السياسة الخارجية اليابانية بعد أحداث أيلول 2001

1 - بالرغم من أن اليابان شريكاً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الارهاب لكنها رفضت إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين.

2 - شاركت اليابان في الحرب على العراق بإرسال قوات سلام ودعمت جهود إعادة اعمار العراق.

3 - موقف اليابان من الصراع العربي- الإسرائيلي انطلق من رؤيتها في تأييد إقامة دولتين ، وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام

1967، وتدعو إلى تحقيق السلام بالوسائل السلمية ، وفي إطار الشرعية الدولية، مع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

4- تشجيع حوار الحضارات وتوظيف الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية لتعزيز هذا التوجه العام.

المطلب الثاني

محددات السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط

لمعرفة السياسة الخارجية اليابانية فيما يتعلق بالعلاقات اليابانية العربية لا بد من دراسة الخلفية التاريخية والآفاق المستقبلية للسياسة اليابانية باعتبار أن السياسة الخارجية لبلد ما هي إلا انعكاس وامتداد طبيعي لواقع داخلي يخضع لخصوصيات تاريخية وحضارية. لذلك لا يمكن إدراك وجهة السياسة الخارجية اليابانية وأبعادها إزاء الشرق الأوسط إلا من خلال فهمها في إطار النظام الدولي وتطوراته منذ الحرب العالمية الثانية، وإلقاء الضوء على المحددات التي تحكم توجهات سياسة اليابان الخارجية والقيود التي تعمل في إطارها هذه السياسة منذ هزيمة اليابان عام 1945.

تتمتع السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط بأهمية خاصة في محيط السياسة العامة اليابانية ، ودرجة توزيعها بين دول الشرق الأوسط والادوات المستخدمة في تنفيذها ، والقضايا التي تدور حولها. فقد عاشت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ضمن قيود دستورية تنص على البقاء بعيداً عن مواطن الصراع والنزاع والاكتفاء بدور إنساني واقتصادي يكون

محل ترحيب متفق عليه من جانب مختلف الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بهذا الدور.

لقد انطلقت سياسة اليابان الجديدة من رؤية استراتيجية ترى أن لليابان مصلحة كبيرة في حل النزاعات بالطرق السلمية خدمة لمصالحها العليا بسبب مصادر الطاقة والاستثمارات المالية الكبيرة فيها، فضلا عن أنها تشكل مركزاً أساسياً لسلعها وأسواقها الخارجية.

إن محددات السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط تنطلق من :

أ- **النفط والمصالح التجارية:** منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إزداد بشكل كبير اعتماد اليابان على النفط الخام فقد أصبحت تعتمد بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط ، وبسبب التطورات الاقليمية والدولية في الثمانينات والتغيرات الهيكلية في سوق النفط الدولية ، والمصاعب السياسية والاقتصادية داخل البلدان الرئيسية المنتجة للنفط جعل اليابان تعمل من أجل تأمين مصادر مستقرة ومضمونة ورخيصة من امدادات النفط .

ب- **التغييرات السياسية الداخلية:**

تتميز الاوضاع السياسية الداخلية في اليابان الحالي بالتوتر والجمود السياسي بعد فقدان الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم هيمنته على مجلس المستشارين منذ انتخابات تموز/2007 لتزداد حدة معارضة أحزاب المعارضة في مسألة مساهمة اليابان في الحرب على الارهاب من خلال ارسال قوات الدفاع الذاتي البرية أو الجوية أو البحرية الى بؤر التوتر .

ج- الساحة الدولية:

ساعدت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي في تخفيف التحفظ الدولي من التدخل الياباني في شؤون الشرق الاوسط ، ففي الماضي كانت اليابان في الحاجة الى التوفيق بين المطالب السياسية الرئيسية للبلدان المنتجة للنفط في الشرق الاوسط من اجل تأمين إحتياجاتها من الطاقة وبين مواصلة تطابق سياستها مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط ، وفي معظم الحالات كان من الصعب على اليابان التوفيق بين موقفيها بسبب تناقضهما ، وجاء توقيت بدء عملية السلام الشاملة في الشرق الاوسط التي بدأت في إطار جديد لتمكن اليابان من طرح رؤيتها للسلام في المنطقة بشكل أكثر استقلالية دون المخاطرة بعلاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة ومع الدول الشرق أوسطية التي تمدها بالنفط وخاصة الدول العربية .

إن التنافس الاقليمي بين الصين واليابان على مركز القيادة في آسيا يبرز كأحد مظاهر التغيير الكبير في الساحة الدولية والذي يقود اليابان للسعي لانتزاع الاعتراف الدولي بها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن والذي تراه اليابان ضرورياً من أجل ترسيخ التعاون الدولي بوصفه دعامة رئيسية للسياسة الخارجية اليابانية في المحافظة على النظام الدولي .

المطلب الثالث
سياسة اليابان ازاء دول الشرق الأوسط

أولاً : موقف اليابان من النزاع العربي- الاسرائيلي

أفرزت تغيرات النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة تحولاً واضحاً في السياسة الخارجية اليابانية حيث تصاعد نشاط السياسة الخارجية لليابان بعد أربعة عقود من التركيز على القضايا الداخلية والتحرك الخارجي المتحفظ تحت المظلة الأمريكية ، ولعل أهم ما يميز السياسة الخارجية اليابانية هي اتساع هامش التحرك المرن في ظل عالم القطب الواحد صوب الشرق الأوسط لتنخرط اليابان بفعالية في عملية السلام بين الفلسطينين واسرائيل.

لقد شكل الحظر النفطي في الحرب العربية الاسرائيلية عام 1973 منعطفاً مميزاً في موقف اليابان من الصراع العربي- الإسرائيلي والشرق الأوسط بشكل عام بعد أن أصبح الحظر النفطي مشكلة كبيرة على استمرار تحقيق نموها الاقتصادي بسبب اعتماد الاقتصاد الياباني بشكل كبير على النفط المستورد من الدول العربية .

في شهر تشرين الثاني من عام 1973 أصدرت وزارة الخارجية اليابانية بياناً استنكر احتلال إسرائيل للأراضي العربية مع التأكيد على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام 1967 وكان البيان قد مثل اول خطوة مستقلة في السياسة الخارجية اليابانية عن الحليف الأمريكي فيما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط ، واستمر الخطاب الياباني موالياً للدول العربية حتى النصف الثاني من عقد الثمانينيات من القرن الماضي حين شهدت العلاقات بين اسرائيل واليابان

تطوراً وتنسيقاً مشتركاً بسبب التعامل بين الشركات اليابانية والاسرائيلية .

ان تغير السياسة الخارجية اليابانية وبدء التعاطف مع اسرائيل يعود إلى الاسباب التالية :

1- سبب ارتفاع الفائض التجاري بين اليابان والولايات المتحدة لصالح اليابان في تصاعد الضغوط الامريكية على اليابان عبر جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل(اللوبي) في الولايات المتحدة .

2- جاء توقيع إسرائيل اتفاقيات كامب ديفيد للسلام مع مصر كأحد اسباب انتهاج اليابان سياسة محايدة مع اسرائيل والدول العربية وبعدها اتبعت اليابان سياسة أكثر تقارباً مع اسرائيل .

3- تواجد فائض من النفط شهدته السوق النفطية في النصف الثاني من الثمانينيات إضافة الى استقرار الاسعار الامر الذي أدى إلى تراجع الدور السياسي للدول العربية المصدرة للنفط.

لقد طرأ تغيير كبير في السياسة الخارجية اليابانية بعد حرب الخليج الثانية / 1991 تمثل في التخلي عن الحذر الشديد الذي اتسمت به سابقاً والسعي إلى زيادة الدور السياسي لليابان على المستوى الدولي ، وضمن هذا الإطار

كانت منطقة الشرق الأوسط الساحة النموذجية لتطبيق توجهات السياسة الخارجية اليابانية الجديدة.

إن مفاوضات السلام التي انطلقت في مدريد عام 1991 بين إسرائيل والفلسطينيين كانت فرصة مناسبة لليابان لتأكيد حضورها في المنطقة ، وفي إطارهذه العملية تحركت السياسة الخارجية اليابانية نحو الاتجاه

المتمثل في المساهمة في المفاوضات متعددة الأطراف .

ان العوامل التي شجعت اليابان للمساهمة في المفاوضات متعددة الاطراف هي:

1- تعامل اليابان مع الجوانب الفنية غير السياسية التي لا تتضمن أية انعكاسات أو مخاطر قد يعترض عليها الداخل الياباني .

2- الخبرة التي تملكها اليابان في المسائل الفنية المتمثلة في المجال الاقتصادي وإعادة الاعمار وتصفية المياه وتحسين الوضع الصحي كما تمتلك التمويل اللازم للمشروعات التي تدخل في إطارها.

ان العوامل المشار اليها شجعت اليابان على اتخاذ خطوة سياسية بتعيين مبعوث خاص للحكومة اليابانية في الشرق الأوسط لمتابعة تطورات عملية السلام مع طرح أفكار ومبادرات سياسية والمشاركة في بعض الترتيبات الأمنية التي تتفق عليها الأطراف المعنية بعملية السلام .

لقد شهدت السياسة الخارجية اليابانية تحولاً جذرياً بعد عام 2000 باتجاه تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية فشل مفاوضات السلام وتحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية في استمرار أعمال العنف التي اجتاحت الأراضي المحتلة وعلى إثرها قامت اليابان بتخفيض المساعدات اليابانية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية ، ورافق كل هذه المتغيرات حدثين مهمين هما تصاعد وتيرة العلاقات والمصالح التجارية بين اليابان وإسرائيل أثناء عقد التسعينات من القرن الماضي مع ضعف نفوذ التيار المتعاطف مع القضية الفلسطينية في دوائر وزارة الخارجية اليابانية والذي يعود أحد اسبابه الى إجادة إسرائيل عملية إدارة الصراع بمساندة الولايات المتحدة .

تميزت السياسة الخارجية اليابانية في فترة رئيس الوزراء الياباني

السابق جونيشيرو كويزومي (2001- 2006) بكونها سياسة متطابقة مع سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والتي تجسدت بإرسال قوات يابانية إلى

1- في شهر كانون أول/ 1994 زار رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحق رابين اليابان ، ومن هناك أعلن فتح البورصة الإسرائيلية أمام المستثمرين اليابانيين. ووقع البلدان أيضا اتفاقا للتعاون الاقتصادي والتقني. وفي شهر أيلول /1995 قام رئيس الوزراء الياباني توميتشي مورو بزيارة الى اسرائيل.

العراق عام 2003 دعما للقوات متعددة الجنسية التي تقودها الولايات المتحدة في العراق ، وفي عهد السيد شينزو آبي(2006/9/26- 2007/9/26) بدأت اليابان بتطبق سياسة خارجية نحو الشرق الأوسط تحت عنوان بناء قوس الحرية والازدهار والذي يعني التأكيد على القيم العامة مثل الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون التي تعتبرها اليابان جوهر الدبلوماسية اليابانية ، وتؤمن اليابان بإجراء زيارات على مستوى عالي بين اليابان و الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني تكون متزامنة مع الجهود التي تبذلها الدول الرئيسية في المنطقة مثل مصر و السعودية ، لغرض تفعيل "ممر السلام و الازدهار" من الضفة الغربية لنهر الأردن مرورا بالأردن حتى يصل الى دول الخليج العربي حسب الرؤية اليابانية.

ثانياً: العلاقات اليابانية- الايرانية:

شهدت العلاقات اليابانية الايرانية فتوراً بسبب تداعيات الملف النووي الايراني لا سيما بعد أن أعلنت الحكومة اليابانية عن عزمها على إيقاف الدعم المالي عن مشروع تطوير حقل النفط الايراني آزاديكان في

حال مواصلة ايران تخصيب اليورانيوم ، يذكر أنه في عام 2004 وقعت شركة INPEX التابعة للحكومة اليابانية عقداً مع إيران لتطوير حقل آزاديكان الذي يعتبر أحد أكبر حقول احتياطي النفط في الشرق الأوسط ، وكانت اليابان سابقاً تواصل سياستها في دعم المشروع رغم معارضة الولايات المتحدة ولكن في الفترة الأخيرة تغير الموقف بسبب إصرار ايران على عدم وقف برنامج تخصيب اليورانيوم حسب رأي الحكومة اليابانية(3) ،وغالباً ما تؤكد اليابان عن رغبتها في تسوية القضية النووية الايرانية مع المجتمع الدولي بالطرق السلمية ، ويسود القطاع الصناعي الياباني قلق بسبب تداعيات الملف النووي الايراني في حال فشل الجهود الرامية للتوصل

الى حل سليم للملف النووي الايراني والمتمثلة بفرض حصار ضد ايران والذي سيؤثر على استيراد النفط الايراني الى اليابان ، حيث تستورد اليابان حوالي 15٪ من استهلاكها للنفط من ايران منذ عام 2004

في الوقت الذي ترى فيه اليابان أن المملكة العربية السعودية يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في إطار تحقيق الرؤية اليابانية لإنشاء معبر للسلام والازدهار (1) الذي يمتد عبر مسار يبدأ من الضفة الغربية عبر الأردن لينتهي عند دول الخليج ، ترى في نفس الوقت ضرورة إشراك إيران في مشروع معبر السلام والازدهار ضمن الاستراتيجية اليابانية (في نشر السلام والاستقرار .

وما يؤهلها هو علاقاتها الطبيعية مع ايران والمتميزة مع المملكة العربية السعودية ، وفي نفس هذا الإطار لليابان علاقات جيدة مع تركيا ، وعليه فاليابان قادرة على ممارسة نفوذها للتأثير على الموقف الايراني من أجل التوصل إلى حل سلمي لقضية الملف النووي من خلال التنسيق مع

المملكة العربية السعودية وتركيا لإقناع إيران بالتراجع عن حافة الدخول في مواجهة مع المجتمع الدولي ، وبدون شك للمملكة العربية السعودية مصلحة مباشرة إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في حث إيران على التخلي عن محاولات امتلاك قدرات نووية ، إن نجاح مثل هذا الجهد سيستفاد منه كافة الاطراف لا سيما تركيا التي تواجه مصاعب جمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وخصوصاً إذا تمكنت من المساهمة بصورة إيجابية في التغلب على الأزمة الحالية بشأن البرنامج النووي الإيراني علماً بأنها تلعب دور الوسيط بين اسرائيل وسوريا للتوصل الى اتفاقية للسلام بينهما ، يذكر أن إيران تعتبر ثاني أكبر مصدر للنفط لليابان بعد السعودية.

ثالثاً: العلاقات اليابانية- الاسرائيلية:

أن السياسة اليابانية تجاه إسرائيل ارتبطت منذ نشأتها عام1948 بتأثير العامل الخارجي عليها أكثر من استجابتها للعامل الداخلي أو اعتبارات اخرى تتعلق بسير العلاقات الثنائية مع إسرائيل ، فالسياسة اليابانية تجاه إسرائيل حرصت على المحافظة على علاقات طيبة مع الدول العربية لضمان تدفق نفط الشرق الأوسط الذي يعتمد عليه الإقتصاد الياباني بشكل رئيسي وثانيهما المحافظة على علاقات التحالف الاستراتيجي التي تربط اليابان بالولايات المتحدة منذ عام1945. وجدير بالذكر أن اليابان استضافت مؤتمراً حول عملية السلام في الشرق الأوسط للفترة 14- 2007/3/15 ، وشارك فيه ممثلين عن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن وممثلون عن قطاعات الأعمال ، ويعد الثالث من نوعه ، وكان أول اجتماع قد عقد في عام 2003 وأعلنت اليابان أنها تبذل جهدها لتعزيز الحوار والثقة المتبادلة بين إسرائيل والسلطة

الفلسطينية ، وتندرج هذه المبادرة في اطار التعهدات التي قطعها رئيس الوزراء الياباني السابق جونيشيرو كويزومي من اجل السلام ، وقد شهدت العلاقات الاسرائيلية اليابانية (1) تطوراً دراماتيكياً بعد اتفاق الجانبان على وضع آلية لتبادل المعلومات دورياً عن برنامج كوريا الشمالية النووي (2)، فضلاً عن استمرار التعاون في ما يتعلق بالتقنية اليابانية في مجال الاتصالات الحديثة .

يمكن إيجاز مبادئ السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط بما يلي:

ترتكز الاستراتيجية اليابانية في سياستها الخارجية نحو الشرق الأوسط على أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى اليابان، ودور اليابان في عملية سلام الشرق الأوسط ، والتركيز على مبادئ السلام العالمي، وتفعيل مبادرات إحلال السلام في الشرق الأوسط ، مع توجهات اليابان على تقديم كل المساعدات الممكنة لتحقيق السلام في هذه المنطقة وذلك من خلال:

1- قناعة اليابان التامة بضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار أو تطوير الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط .

2- تضامن السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية ، لكنها تأمل في تفعيل دور الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط.

3- الحرص على المشاركة في كافة مؤتمرات الدول المانحة لأفغانستان والعراق، وتوظيف رؤوس أموال كبيرة في البلدين.

4- إدانة العنف في الشرق الأوسط والحرص على عدم التصويت لأي

قرار يفرض عقوبات على إسرائيل مع مساندة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في جميع المحافل الدولية.

5- تبني مبدأ حوار الثقافات مع دول الشرق الأوسط، والتأكيد على رفضها القاطع لمقولة صراع الحضارات والتوصيف الديني للإرهاب، ورفض اليابان لأي تفسير للإرهاب موجها ضد المسلمين أو ضد العرب والدول العربية.

6- تؤمن اليابان بأن نجاح سياستها الخارجية يتطلب بالضرورة وجود نظام إقليمي عربي موحد وفاعل يشجعها على رسم استراتيجية مستقلة تؤمن مصالحها مع الدول العربية والإسلامية، لكن من دون الاصطدام بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

2- فقد نشرت صحيفة THE ASAHI SHIMBUN التي تصدر بالانكليزية في اليابان بتأريخ 2008/3/31 بأن إسرائيل ابلغت اليابان بتاريخ (25- 2008/2/29) أن الموقع الذي قصفه سلاح الجو الاسرائيلي في سورية في شهر ايلول/2007 كان مشروع منشأة نووية تبنى بمساعدة كوريا الشمالية، وعبرت إسرائيل عن قلقها من تصدير كوريا الشمالية لأحدث التقنيات العسكرية إلى بلدان الشرق الأوسط، كما طلبت إسرائيل.

3- Palgrave Macmillan/ Japanese foreign policy in Asia and the Pacific : domestic interests, American pressure, and regional integration/, 2001. P. 119

مصدر سابق

القاسم المشترك بين العراق واليابان هو معاناة الشعبين العراقي والياباني من أهوال الحروب حيث عانت اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية الخراب الشامل الذي طال البنية التحتية اليابانية وهذا ما حصل للدولة العراقية التي عانت من ثلاثة حروب متتالية ، كذلك تم احتلال اليابان من قبل قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة عام 1945 وهذا ما حصل للعراق بعد سقوط بغداد في التاسع من نيسان /2003 ، ورغم الفارق الزمني إلا أن الحدثين كان سببهما النزعات التوسعية لحكومتي اليابان والعراق .

لقد اشتركت وإختلفت اليابان والعراق بالقضايا التالية :

أولاً- تنامي النزعة العسكرية والروح التوسعية: يشترك البلدان بنمو النزعة العسكرية فيهما ، فقد بدأت النزعة الاستعمارية في اليابان خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، وبدأت بذات الوقت سياسة اليابان التوسعية لتصبح قوة عسكرية مهيمنة في المنطقة ، شاركت اليابان في الحرب العالمية الأولى عام 1914 ، وقد أعطتها الحرب فرصة لتوسيع الإمبراطورية اليابانية ، وأخذت طموحات اليابان في تأسيس إمبراطورية عظمى تتبلور أكثر فأكثر، ، وفي عام 1942 كانت اليابان في قمة قوتها. في مطلع عام 1945 بدأ الجيش الياباني في الانهيار بعد أن ضربت الولايات المتحدة مدينتي هيروشيما وناكازاكي بالقنبلة الذرية في السادس والتاسع من شهر/آب/1945 استسلم اليابانيون في 2/9/ 1945 رسميًا على ظهر البارجة الأمريكية ميسوري في خليج طوكيو.

شهد العراق بعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني واعلان استقلاله وقبوله عضواً في عصبة الامم في 3 / تشرين أول /1932 تصاعد النزعة العسكرية من قبل قادة الجيش العراقي لا سيما بعد استلام الملك غازي السلطة ، حيث قام الجيش العراقي بشن حملات عسكرية داخلية ضد الشعب العراقي . لقد استمر تصاعد النزعة العسكرية العراقية لدى الحكومات العراقية المتعاقبة لتصل ذروتها في بداية العقد الثامن من القرن العشرين وليدخل العراق بعدها في ثلاثة حروب مدمرة هي حربي الخليج الأولى(1980- 1988) والثانية(17 / كانون الثاني – 28/ شباط/ 1991) ، والحرب الثالثة التي أدت في التاسع من نيسان/ 2003 إلى غزو العراق واحتلاله من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة .

ثانياً: الاختلاف بين الحكومتين والتأثيرات الاقليمية: ترتبط اليابان بمعاهدة أمنية مع الولايات المتحدة تم توقيعها عام 1951 والتي بموجبها تتمتع اليابان بالحماية والمظلة النووية الامريكية إضافة الى التوقيع على معاهدة التعاون والأمن المشترك عام 1960 وأخيراً توصل البلدان الى تحالف استراتيجي شامل تم إبرامه في 29/تشرين أول/2005 ، في حين أن الاتفاقية الأمنية الطويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة المطروحة على الطاولة لا تزال مشروع للنقاش والتداول ، وتتفرد اليابان في هذا المجال بكونها كانت تتمتع بحكومة موحدة في القرار وبعيدة عن المؤثرات الاقليمية والتجاذبات السياسية الداخلية الا ان العراق يتأثر بشدة بمحيطه الإقليمي.

ثالثاً: القوة الاقتصادية: حقق الاقتصاد الياباني تقدمًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الثانية، فمع منتصف الخمسينيات، عاد الإنتاج الصناعي إلى مستواه قبيل الحرب، وأثناء الفترة من 1960 إلى1970، كان الإنتاج

الاقتصادي ينمو بمعدل 10٪ سنويًا ، ويعود الفضل في هذا النجاح السريع إلى عدة أسباب منها: تبني اليابان للتقنية الغربية ، تركيز اليابانيين على إنتاج سلع للسوق العالمية ، وتمتع اليابان بقوى عاملة مدربة بشكل جيد ، وتعمل بجدية متناهية. يتمتع معظم سكان اليابان بمستوى معيشة مرتفع بسبب الاقتصاد المتطور ، نسبة البطالة في اليابان منخفضة جداً .

مع نهاية ستينيات القرن العشرين حوّل اليابانيون المهرة بلدهم ليصبح قوة اقتصادية عظمى في العالم. في حين أن نسبة كبيرة من العراقيين يعانون من الفقر بسبب الاقتصاد الضعيف والبطالة بالرغم من أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي من النفط في العالم .

رابعاً: الدستور: وضع الجنرال الأمريكي ماك آرثر ومستشاروه مسودة دستور لليابان، وقد وضع موضع التنفيذ في 3/5/ 1947، وقد نقل الدستور جميع السلطات السياسية من الإمبراطور إلى الشعب، كما ألغى الدستور الجيش والبحرية اليابانية، وأكد على أن اليابان ستتخلى عن استعمال الحرب سلاحًا سياسيًا حسب المادة التاسعة ، كما ضمن الكثير من الحريات الإنسانية، كحرية الرأي، وحرية الدين وحرية الصحافة وحرية الأحزاب. وقد قسم الدستور المهام بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. في حين أن الدستور العراقي تمت صياغته من قبل مجموعة عراقية متخصصة وتم التصويت عليه وبعدها تم تشكيل لجنة إعادة صياغة الدستور لإدخال بعض التعديلات على الدستور.

خامساً: نجاح التجربة اليابانية: رغم أن العراق فيه الكثير من مقومات النهضة المتمثلة بالكفاءات العلمية والعامل الجغرافي والبشري ويتفوق بالموارد الطبيعية وخاصة النفط على اليابان ، إلا أن هناك مشكلة الصراع بين الثقافة المحلية من جهة وعناصر الحداثة الوافدة مع المشروعات

الغربية من جهة أخرى ، ففي هذا المجال نجحت اليابان في عدم الانقياد الكامل للنموذج الغربي في نهضتها ، وإحداث تنمية تعتمد على اقتباس التكنولوجيا المتطورة من دون استيراد الثقافة الغربية . إن إشكالية التحديث والتغريب والمحافظة على التقاليد في مواجهة النموذج الغربي لاتزال احد المواضيع الساخنة في مسيرة إعادة بناء العراق مع تصاعد التيارات السياسية الدينية ، وتنفرد اليابان عن العراق بمجتمعها المتجانس إثنياً ودينياً في حين أن العراق بلداً متعدد الإثنيات واللغات والأديان والذي كان المفروض أن يكون عامل إغناء ، ولكن العراق يتميز بحكم الجغرافيا والتاريخ بكونه بلد سهل الحكم إذ تداولت عليه حكومات مركزية ظلت تتداول الحكم في البلاد على مدار سبعة آلاف سنة ، بعكس اليابان التي لم تشهد التوحد إلا بعد عام 1868 ، لكن اليابان نهضت والسبب في ذلك اعتمادها سياسة العزلة الطوعية التي دامت حوالي القرنين حتى أواسط القرن التاسع عشر ، في المقابل فإن العراق تعرض الى السيطرة من قبل الدول المجاورة كما حصل أثناء الاحتلال الفارسي والعثماني والبريطاني والأمريكي تتميز اليابان بكونها بعيدة لا تملك حدود مشتركة أو قريبة من الغرب وتخضع للعزلة الطوعية أيضاً ، الأمر الذي وفر لها حماية طبيعية من الهجمات العسكرية الغربية المتتالية . لعب عامل البنية الاجتماعية في العراق دوراً سلبياً في بناء الدولة الموحدة بعد أن تصاعد تأثير الولاءات القبلية والمذهبية والقومية ، على عكس ما حصل في اليابان عندما بدأ الاندماج المدني للطبقات الاجتماعية الوافدة من الأرياف الى المدن وتخليها عن ولاءاتها القبلية والمحلية الضيقة لصالح ولاء عام لليابان ، لتساهم في ولادة وتطور المجتمع الياباني الحديث والمعاصر على عكس ما يحصل اليوم في العراق ليصبح ولاء الفرد العراقي يتراوح اليوم بين العشيرة ، القبيلة ، الحزب ، المذهب ، والمنطقة .

لم يمر العراق بفترة من النهضة الحقيقة بسبب الأنظمة الدكتاتورية التي قمعت الفكر الحر والابداع ، في حين أن اليابان عاشت نهضتين الأولى في القرن التاسع عشر وهي نهضة كانت من اجل بناء الجيش والتي انتهت ببناء دولة اليابان الامبريالية ، بينما في المرحلة الثانية من نهضة اليابان فقد كانت بمثابة استمرارية للنهضة الاولى ولكن بدون الطموح العسكري والامبريالي التوسعي ، بعد أن أصبحت اليابان دولة منزوعة السلاح تحت الحماية الأميركية .

سادساً: المقارنة بين الوضعين العراقي والياباني: من الصعوبة بمكان المقارنة بين الوضعين العراقي والياباني ، فاليابان بعد الحرب العالمية الثانية كانت في وضع أفضل بكثير، ولم تكن بلداً متخلفاً تكنولوجياً ، فقد كان لديها تكنولوجيا متطورة ، وكان عندها اقتصاد قوي جداً، والذي حصل أنه في عام 1948- 1949 انتصرت الثورة الشيوعية في الصين وبدأت بوادر الحرب الكورية ، فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى معاملة اليابان كدولة صديقة وأنهت الولايات المتحدة الاحتلال الأميركي لليابان بمعاهدة عسكرية في عام 1951 (معاهدة سان فرانسيسكو)، ، وبسبب تماسك وقدرة وخبرة الشعب الياباني على الاستفادة من الظروف الإقليمية والدولية التي نشأت ، بدأت النهضة اليابانية تأخذ مساراً تصاعدياً في المجال الاقتصادي .

المطلب الأول

مراحل تطور العلاقات بين العراق واليابان

أولاً: تأريخ العلاقات الدبلوماسية:

بعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني بدأت الدبلوماسية الالمانية تتشط من أجل كسب الحكومة العراقية الى جانب دول المحور وازداد النفوذ الألماني في العراق بتعيين الدكتور فريتز غروبا سفيراً لالمانيا في بغداد عام 1933 ، وكان غروبا دبلوماسياً نشطاً يتقن التحدث باللغات العربية والفارسية والتركية بطلاقة وقد تأثر العراقيون كثيراً بشخصية السفير الالماني وبذلك تمكن السفير من اقامة علاقات ودية متينة مع الحكومة العراقية بعد نيل العراق استقلاله ، ولكون اليابان كانت على علاقات جيدة مع المانيا لذلك كان لألمانيا دوراً في تقوية العلاقات اليابانية العراقية نظراً لأهمية العراق من ناحيتي قربه من الجبهة الروسية ومن ناحية كونه يشكل أحد مصادر النفط اللازمة للآلة العسكرية الالمانية لمواجهة دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية . لقد أتخذت العلاقات العراقية اليابانية شكلاً رسمياً بافتتاح مفوضية يابانية في العراق عام 1939 ، تبعها إفتتاح مفوضية عراقية في طوكيو عام 1955 ، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى السفارة عام 1960 ، في شهر أيلول من عام 1956 زار الأمير ميكاسا شقيق إمبراطوراليابان آنذاك هيروهيتو وعم الأمبراطور الحالي أكيهيتو العراق وذلك لتدشين عمل أول فريق جيولوجي ياباني والذي وصل بغداد في يوم الأثنين 17 أيلول/1956 وغادرها يوم 9 تشرين أول/1956 . وألتقى خلال الزيارة بولي عهد العراق وزار العديد من المدن العراقية مثل البصرة والسماوة والموصل وكركوك ، وفي شهر تشرين ثاني

عام 1957 ، أي بعد زيارة الأمير ميكاسا بعام واحد ، زار اليابان الأمير عبد الاله الوصي على عرش العراق سابقاً اليابان في زيارة رسمية بصحبة وفد رسمي ، وقام الأمبراطور بتقليد الأمير عبد الاله بوسام اليابان الخاص.

شهدت فترة السبعينات والثمانينات إزدهاراً كبيراً في العلاقات التجارية بين البلدين وأزداد نشاط الشركات اليابانية في العراق بشكل ملحوظ فعلى سبيل المثال قامت شركة متسوبيشي بتفيذ مشاريع غاز الجنوب وغاز الشمال وقامت شركة ماروبيني ببناء العديد من المستشفيات ومشاريع الأعمار وقامت شركة تومن- تويوتا تسوشو حالياً ببناء العديد من محطات الكهرباء الحرارية والكهرومائية وكذلك شركة هيتاشي . وفي تلك الفترة أصبح العراق البلد الثاني بالنسبة لشركة تويوتا بعد الولايات المتحدة ، في عام 1979 زار الأمير ميكاسا العراق مرة ثانية وأستمرت الزيارة لمدة عشرة أيام وأن كان الطابع التراثي هو الغالب على الزيارة إذ أن الأمير خبير في الآثار العراقية وشغل منصب رئيس جمعية الآثار اليابانية ، الا أن الزيارة أكتسبت جانباً سياسياً بلقاء الأمير الياباني برئيس جمهورية العراق الراحل أحمد حسن البكر ونائبه طه محي الدين معروف وغيرهم.

ثانياً: موقف اليابان من الحرب العراقية – الايرانية:

مع بداية الحرب العراقية - الأيرانية رأت اليابان في تلك الحرب تهديداً لمصالحها أذ أنها كانت تتمتع بعلاقات أقتصادية جيدة مع البلدين ، ورأت أن من مصلحتها أستثمار علاقاتها الجيدة مع البلدين في محاولة للتوفيق بينهما ، لذلك قام وزير الخارجية الياباني آنذاك السيد شنتارو آبي والد رئيس الوزراء السابق شينزو آبي وبعد التشاور مع وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جورج شلتز باعلان مبادرة سلام بين العراق وايران وذلك

في شهر آب /1983عندما قام الوزير آبي وبصحبة أبنه شينزو آبي بزيارة للعراق وايران وتركيا في محاولة لأحداث تقارب بين البلدين في سبيل إيقاف الحرب، وبعدها قامت وزارة الخارجية اليابانية بدعوة كبار المسؤولين من كلا البلدين لزيارة اليابان في سبيل دفع مبادرة السلام. في شهر أيلول 1984 قام العراق بقصف المجمع البتروكيمياوي الذي تقوم اليابان بتشييده في ايران ، ويعتبر هذا المشروع من أكبر المشاريع اليابانية في ايران ، لتشهد بعدها العلاقات اليابانية العراقية فترة فتور ، لكنها شهدت تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال الزيارات المكثفة لمسؤولين عراقيين على مستوى عالي والتي تؤكد عمق العلاقات والأهمية التي يوليها العراق لليابان.

ثالثاً: مسار العلاقات بين البلدين:

تميزت العلاقات بين البلدين بكونها علاقات (جيدة) ، ولم تشهد توترات عدا ما حدث أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، واستمر الوضع لغاية عام 1990 حيث اتخذ مسار العلاقات منعطفاً مهماً بعد غزو النظام العراقي لدولة الكويت فكانت اليابان من أوائل الدول التي سارعت الى إدانة العراق وتأييد قرارات مجلس الأمن الصادرة بخصوص الحالة بين العراق والكويت وعمدت الى تجميد العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع العراق، واستمر هذا الوضع حتى منتصف التسعينات إذ شهدت السنوات اللاحقة بعض التحسن أو ما يمكن تسميته (المرونة الحذرة) في التعامل مع العراق .بعد سقوط النظام السابق في نيسان عام 2003 وإحتلال العراق من قبل قوات التحالف تغيرت طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين ووضعت الحكومة العراقية المؤقتة منذ تشكيلها اليابان في أولويات اهتماماتها كدولة صناعية ذات اقتصاد

متطور يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في عملية إعادة اعمار البلاد وتعززت مبررات هذا التوجه بعد الخطوات الكبيرة التي اتخذتها الحكومة اليابانية تجاه العراق سواءاً ما يتعلق منها بالمشاركة العسكرية أو بالمنحة المقدمة ضمن مؤتمر الدول المانحة .

العوامل المؤثرة على تطور العلاقات الثنائية :

العوامل السلبية :ـ

1- توجهات النظام السابق وممارساته التي كانت تتعارض مع طبيعة النظام السياسي القائم في اليابان وتوجهاته وتحالفاته وخصوصاً مع الولايات المتحدة .

2- طبيعة النظام الأقتصادي السائد في العراق وملكية الدولة والقطاع العام لعموم الصناعات الكبيرة الأمر الذي حد من قدرة الشركات اليابانية والقطاع الخاص الياباني على الدخول الواسع في السوق العراقية ، ناهيك عن عدم السماح للأستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للعمل في العراق.

العوامل الإيجابية :ـ

1- الثقة العالية التي يوليها المستهلك العراقي للمنتج الياباني الذي أثبت جودته وكفاءته بحيث باتت عناوين الجودة والإتقان مرادفة للمنتج الياباني في السوق العراقية وهذا عنصر بالغ الأهمية يمكن أن يساهم مستقبلاً في انفتاح السوق العراقي الكبير على المنتجات اليابانية ورغبة المستهلك العراقي لاقتنائها .

2- الوزن الإقليمي والدولي للعراق وما يمتلكه من ارث ثقافي وحضاري ومؤهلات اقتصادية وبشرية تجعلها تحرص على تطوير العلاقات معه

وعلى مختلف الأصعدة ، ولهذا فان اقتصاد البلدين مؤهلين للتعاون والتنسيق من اجل منفعة الدولتين ، ففي العراق وبعد ما مر به من ظروف ، توجد فرص هائلة للاستثمار وإعادة الأعمار تجد فيها الشركات اليابانية مجالاً رحباً للعمل وتحقيق الأرباح ، وتمتلك اليابان خبرات تقنية متقدمة وتجربة غنية في قضايا الأعمار واعادة بناء البنية التحتية سوف يستفيد منها العراق .

3- زيارات المسؤولين العراقيين أسفرت على تمتين العلاقات الثنائية في مجال التعاون الاقتصادي بينهما ، فقد شهدت اليابان زيارات لمسؤولين عراقيين على مستوى عالي ، أثمرت عن توقيع إتفاقية تخفيض الديون العراقية لليابان بنسبة 80٪ وفق تفاهمات نادي باريس ، فضلا عن التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجانبين تتضمن اطر التعاون .

رابعاً: السياسة الخارجية اليابانية المعاصرة نحو العراق:

رافق تصاعد الأهتمام بالشرق الأوسط في السياسة الخارجية اليابانية حدوث تحول مهم في مضمون وأدوات تلك السياسة، وقد جاءت الحرب على العراق كأحد مشاهد هذا التحول، بعد أن كان الموقف الياباني قبل وقوع الحرب مبنياً على رفض استخدام القوة العسكرية لتسوية الأزمة الدولية مع الحكومة العراقية السابقة والدعوة إلى التسوية السلمية، مع التأكيد على ضرورة تعاون العراق مع المفتشين الدوليين وتطبيق قرارات مجلس الأمن، إلا أن هذا الموقف شهد تحولا متسارعا بعد بدء العمليات العسكرية في الاتجاه نحو تأييد الحرب، إذ أعلنت الحكومة اليابانية فور بدء تلك العمليات عن تأييدها لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق ، مبررة موقفها ذلك بكون عملية نزع أسلحة الدمار الشامل تمثل مهمة

رئيسية للمجتمع الدولي بسبب ما تمثله تلك الأسلحة من تهديد خطير للاستقرار العالمي .

ان البيان الصادر عن مجلس الوزراء الياباني في 20 /2003/3 الخاص بخطة الحكومة اليابانية للتعامل مع تلك الحرب أفرد بنداً خاصاً أكد على التزام الحكومة اليابانية بتقديم الدعم اللوجستي اللازم لتلك الحرب وفق قانون الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب(Anti-terrorism Special Measures Law) (1) ، وفي خطوة لاحقة قررت الحكومة اليابانية المشاركة في القوات الدولية متعددة الجنسيات في العراق وفق قرار مجلس الأمن رقم 1511 الصادر في 16 /تشرين أول/2003، حيث إنحصر عمل تلك القوات في ثلاث مهام رئيسية ، هي:

1- تقديم خدمات الرعاية الطبية لسكان المناطق المحيطة بتمركز القوات اليابانية وتقديم النصح والإرشادات الطبية للأطباء العراقيين حول طرق إدارة المستشفيات وصيانتها.

2 - توفير المياه وتنقيتها وتوزيعها على السكان الذين يعانون من نقص مياه الشرب.

3 - إعادة تأهيل المدارس وغيرها من المرافق كقنوات الري والطرق وصيانتها.

إن سيطرة الطابع المدني الإنساني على مهمة تلك القوات لا تخلو من دلالات سياسية مهمة بالنسبة لتطور السياسية الخارجية اليابانية وهذا ما بينه الجدل العام داخل اليابان وما نتج عنه من قدرة الحكومة على التغلب على الاتجاهات المعارضة لدعم الحرب ونشر تلك القوات داخل العراق. شهدت اليابان معارضة شديدة ضد المشاركة في الحرب على العراق،

خاصة بعد إعلان اليابان في 18 /2/ 2003 تأييدها للموقف الأمريكي داخل مجلس الأمن، واستند المعارضون لتلك الحرب ليس إلى المادة التاسعة من الدستور الياباني فقط ، بل إلى قانون الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب الذي لا يوفر أساسا لمشروعية قرار المساهمة في الحرب الأمريكية ضد العراق بسبب عدم وجود روابط قاطعة بين النظام العراقي السابق وتنظيم القاعدة.

تلخيصاً يمكن التعرف على ملامح السياسة الخارجية اليابانية نحو العراق من خلال كلمة المبعوث الخاص للشرق الأوسط التي ألقاها بتأريخ 5/22/ 2004 (1) في مؤتمر قمة الجامعة العربية في تونس ، والذي دعى فيها الى

1 - مشاركة المجتمع الدولي في إعادة إعمار العراق مع التأكيد على أن حل المسألة العراقية يتطلب تعاون الأسرة الدولية في إطارالأمم المتحدة .

2 - نقل السلطة إلى العراقيين وتمسك اليابان بوحدة العراق أرضا وشعبا ومؤسسات .

3 - تقديم اليابان قرض ميسر بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي ومنحة قدرها 1.5 مليار دولار منها 850 مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة لدعم العراق .

4- تعاون اليابان مع الأسرة الدولية لتقديم مساعدات عاجلة للعراقيين، خاصة في مجالي الخدمات الطبية واصلاح محطات وخطوط الكهرباء .

5 - التنديد بكل أعمال العنف الدموي التي يدفع ثمنها الأبرياء.

6 - إن الحلول التي تراها اليابان للمسألة العراقية يكمن في تضامن العراقيين ، وإيجاد حلول دبلوماسية وليس عسكرية ، وبمساهمة فعلية من الأمم المتحدة بعد تفعيل دورها على المستوى العالمي.

ان أصالة اليابان واعتمادها على فلسفة الحوار والتعايش الحضاري بين الامم أعطت دافعاً قوياً للتعاون العراقي الياباني.

خامساً : ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى العراق

1- الموقف من الحرب على العراق: يعود سبب دعم اليابان للحرب على العراق إلى مجموعة من العوامل ارتبطت بعضها بتحولات هيكلية مهمة داخل مؤسسة صناعة قرار السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط والتحول الهيكلي الذي شمل المؤسسة العسكرية اليابانية ، ومن تلك العوامل:

أ- يتعذر فهم الموقف الياباني من القضية العراقية برمتها بمعزل عن التحولات المهمة التي طالت السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وحالة التحالف الأمريكي - الياباني في الحرب ضد الإرهاب بشكل خاص.

ب- التحول المهم الذي طال المؤسسة العسكرية اليابانية ، ونمو تيار قوي داخل تلك المؤسسة يدعو إلي توسيع الدور العسكري الخارجي لليابان.

ج- العامل الاقتصادي والمتمثل في قيام الشركات اليابانية في الضغط على الحكومة اليابانية لدعم الحرب الأمريكية ضد العراق، ويرجع هذا إلى عاملين رئيسين، الأول هو حالة الانكماش العام التي عانى منها الاقتصاد الياباني خلال السنوات الأخيرة، والثاني هو

رغبة الشركات اليابانية في توفير فرص جديدة للاستثمار الخارجي من خلال ضمان حصتها في عمليات إعادة إعمار العراق.

لقد ثبت عملياً دور الدافع الاقتصادي في قرار اليابان دعم الحرب ونشر قوات عسكرية في العراق بحصول شركة متسوبيشي في 28 /7/ 2003 على عقد استيراد 40 ألف طن برميل يوميا من نفط البصرة خلال الفترة من آب إلى كانون الثاني/ 2003، وبالرغم من أن العقد ليس ضخماً قياساً لسمعة الشركة، إلا أنه اكتسب قيمة معنوية مهمة لدى الشركات اليابانية كما عبر عن بداية مرحلة جديدة لعودة الشركات اليابانية إلى العراق.

د- رغبة الحكومة اليابانية في إحراز بعض التحولات المهمة فيما يتعلق بثلاث قضايا رئيسية، هي تنويع مصادر وارداتها النفطية والتي كانت معظمها من إيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتحول عن دبلوماسية الصكوك❖ Checkbook diplomacy التي ارتبطت باليابان منذ حرب الخليج الثانية (1)، وأخيرا الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن، وهو ما اقتضى تكريس الدور العسكري الخارجي لليابان في العلاقات الدولية وتحويل اليابان إلى قوة دولية .

2- مبررات ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى العراق:

إن السياسة الخارجية اليابانية الجديدة المتمثلة بالتواجد في الشرق الأوسط حكمتها جملة عوامل ومبررات تجسدت في :

1- رغبة اليابان في القيام بواجباتها المترتبة بموجب التحالف العسكري بينها وبين الولايات المتحدة لتثبت أنها حليف يمكن الوثوق به في

الأوقات الصعبة ، مقابل ضمان مساعدة الحليف الأمريكي ، إضافة الى ان استقرار العراق يخدم المصالح القومية اليابانية.

2- رغبة اليابان في التخلص من ماضيها الاستعماري وتحمل مسؤوليتها والتزاماتها تجاه المجتمع الدولي.

3- مشاركة قوات الدفاع الذاتي اليابانية في القوات متعددة الجنسية في العراق أشر الى تحولات اساسية في السياسة

❖دبلوماسية الصكوك : هي السياسة التي تتبعها الدولة في علاقاتها الدولية باستخدام المعونة الاقتصادية وقد تم اطلاق المصطلح على السياسة اليابانية أثناء حرب الخليج الثانية بسبب دستورها الذي يحضر عليها ارسال قوات الى مناطق الصراع.

الخارجية اليابانية أعادت لليابان طموحها للاضطلاع بدور دولي يوازي دورها الاقتصادي المؤثر على الصعيد العالمي.

لغرض تغيير سياستها الخارجية كان على اليابان التخلي عن أحد الأمور الاساسية التي حكمت التزاماتها بالشرعية الدولية ، لهذا فإن اليابان عندما بادرت في تأييد غزو العراق لم يكن هناك قراراً صادراً عن مجلس الأمن يمنح الشرعية لاستخدام القوة ضد عضو في الأمم المتحدة، وعندما أرسلت قوات دفاعها الذاتية لم يكن هناك قراراً دولياً ينظم ويحدد مهامها بل كانت تلبية لنداء الحليف الأمريكي. والنقطة المهمة الاخرى في هذا الصدد تمثل في تجاوز الحكومة اليابانية العقدة المزمنة المتمثلة بالحاجز الدستوري في المادة التاسعة من دستورها الذي يحظر عليها الاشتراك في عمليات دفاع جماعية بما فيها حفظ السلام الدولية.

شكلت منطقة الخليج العربي والعراق موقعاً أستراتيجياً مهماً للسياسة اليابانية ، ولذلك لابد من أن يكون لها دوراً فاعلاً في رسم خارطة المنطقة السياسية ، ولا يتحقق ذلك الا بالمساهمة العسكرية اليابانية في العراق ، ولمعالجة القيود الدستورية شرعت الحكومة اليابانية الى استصدار قانون خاص من البرلمان حول قضية العراق حمل اسم **"Special Measures on Humanitarian and Reconstruction Assistance in Iraq".** بتأريخ 2003/12/9 يسمح لقوات الدفاع الذاتي اليابانية بالذهاب الى العراق

إن سحب قوات الدفاع الذاتي لاحقا لم يمنع اليابان من المساهمة في جهود اعادة اعمار العراق وذلك عبر العمليات اللوجستية التي تقوم بها قوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية ، البالغ عددها 200 فرداً والمستخدمة في الكويت بموجب قانون خاص.

انظر ملحق رقم (4) حول مراحل ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية.

سادساً: مواقف اليابان من العراق الجديد

حظيت العملية السياسية عموماً في العراق بعد سقوط النظام السابق باهتمام ومتابعة من قبل الحكومة اليابانية ورحبت اليابان رسمياً بمراحل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة واعتبرتها خطوة هامة تجاه بناء بلداً ديمقراطياً منسجماً ، وتعهدت بمواصلة دعم العملية السياسية في العراق.

لقد تمسكت اليابان بوحدة العراق أرضا وشعبا ومؤسسات،ونددت بكل أعمال العنف الدموي التي يدفع ثمنها الأبرياء. ورغم التطورات الدراماتيكية التي حلت بالعراق ومنطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة ما زالت اليابان تؤمن

بشدة بأن أحد اهم الحلول للمسألة العراقية يكمن في تضامن أبناء

العراق وشعوب المنطقة ، وإيجاد حلول دبلوماسية وليس عسكرية ، وبمساعدة فاعلة من الأمم المتحدة بعد تطوير هيكلتها ومؤسساتها ، وتفعيل دورها على المستوى العالمي .

تعتبر اليابان ثاني اكبر الدول المانحة لجهود اعادة اعمار العراق ، وتساهم اليابان من خلال مؤسساتها العديدة بتدريب اعدادا كبيرة من العراقيين من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ، وساهمت قوات الدفاع الذاتي اليابانية التي انتشرت في مدينة السماوة بجهود انسانية كبيرة.

(أهم الخدمات التي قامت بها قوات الدفاع الذاتي اليابانية في منطقة السماوة (1) ، انظر الملحق رقم(5))

إضافة إلى أنها كانت من أوائل الدول التي سارعت الى **اعفاء ديون العراق** ، حيث تم التفاوض بين الحكومة العراقية والدول الدائنة ضمن ما يسمى بنادي باريس والذي يمثل مجموعة الدول الدائنة للعراق ، وضمن ميل السياسة الخارجية اليابانية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة تأتي المساهمة اليابانية الفعالة في جهود إعادة اعمار العراق بإلغاء نحو سبعة مليارات دولار من ديونها المستحقة على العراق، ويعادل هذا المبلغ نحو 80٪ من إجمالي ديونها المستحقة على العراق بالإضافة إلى ذلك قدمت اليابان قرض ميسر الى العراق مقداره خمسة مليارات دولار لجهود إعمار العراق.

المطلب الثاني

ركائز العلاقات اليابانية - العراقية

تأتي أهمية العلاقات العراقية - اليابانية من القاعدة العريضة التي ترتكز عليها هذه العلاقات والتي يمكن إذا ما أحسنت إدارتها أن تتحول

الى شراكة استراتيجية تأتي بالفائدة على الدولتين ، ومن أهم العوامل والاسس التي تساعد على نمو وتطوير العلاقات بين اليابان والعراق هي:

أولاً: التكنولوجيا اليابانية

إعجاب مواطني الدولة العراقية بالتكنولوجيا اليابانية ، فقد وصل الأمر بإعجاب العراق بالسيارات اليابانية وخصوصاً انتاج شركة تويوتا الى إعتباره البلد الثاني لشركة تويوتا بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، ولعل السبب الأساس في إعجاب العراقيين بالسيارات اليابانية هو مقاومتها لدرجات الحرارة العالية في صيف العراق الطويل والحار، هذا وقد وصل حجم الصادرات اليابانية للعراق عام 1980 الى 3 مليارات دولار .

ثانياً: هاجس أمن الطاقة

بالمقابل فأن حاجة اليابان الى مصادر الطاقة كبيرة خصوصاً وأن الأقتصاد الياباني هو ثاني إقتصاد في العالم واليابان من اكبر الدول الآسيوية استيراداً للنفط وتعتمد على الطاقة المستوردة بنسبة 90% مما تستهلكه من مصادرها

وتعد اليابان رابع اكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا ، وهي اكبر اقتصاديات آسيا حالياً وهذا يعني وجود انشطة اقتصادية واسعة ذات تأثير عالمي تحتاج الى توفر آمن للنفط قبل غيره من مصادر الطاقة البديلة.

في ضوء الحاجة المتفاقمة في اليابان الى النفط ، ولكون العراق بلداً مؤهلاً اكثر من غيره من الدول المنتجة وفقاً لقدراته ومخزوناته ، فأن البلدين تجمعهما المصالح المشتركة التي تعود بالفائدة على كليهما من خلال هذا التعاون الذي سيفتح آفاق اخرى للتعاون في مجالات عديدة .

ثالثاً: الحاجة الى الأسواق

يمثل العراق سوقاً واعدة للبضائع اليابانية بالإضافة الى أنه مرشحاً لجذب العديد من الشركات اليابانية للمساهمة في إعادة الأعمار، وتشمل هذه المشاريع مباني السكن والمستشفيات والمدارس والطرق والجسور وشبكة الأتصالات والمشاريع الصناعية والنفطية والأروائية وغيرها .

انظر الى الملحق رقم (6) حول العلاقات الاقتصادية والتجارية ومراحل تطورها.

رابعاً: مشاريع المنحة اليابانية والقرض الميسر.

توزعت مشاريع المنحة اليابانية البالغة 1.5 مليار دولار على قطاعات الخدمات المختلفة والتي شملت قطاعات الصحة ، الكهرباء ، الماء والأتصالات . **(انظر تفاصيل مشاريع المنحة اليابانية في الملحق رقم 7**

بالإضافة الى المنحة قدمت اليابان في مؤتمر مدريد عام 2003 **قرضاً** ميسراً للعراق قيمته 3.5 مليار دولار لاعادة اعمار العراق . وشروط القرض هي أن مبلغ القرض معفي من الفائدة لمدة عشرة سنوات بعدها يتم استحصال نسبة فائدة قدرها 0.75٪ ولمدة أربعين عاماً . واذا ما تم حصر تنفيذ المشروع على شركات يابانية بطلب من العراق فان

1- يشكل أمن الطاقة الهاجس الاول لصانع السياسة اليابانى ، فبعد الارتفاع الحاصل في اسعار النفط والغاز في السوق العالمية عمدت اليابان مؤخراً الى وضع استراتيجية للطاقة تقوم بموجبها بتقليل الاعتماد على النفط في انتاج الطاقة بنسبة 40٪ حتى عام 2040 ، من خلال تطوير البدائل الاخرى وتمتلك اليابان الان 52 مفاعلا نوويا تغطي حوالي 30٪ من حاجة البلاد للطاقة الكهربائية وتخطط لانشاء 11 مفاعلاً جديداً حتى عام 2011، وتعمل الان على

زيادة الاعتماد على المساقط المائية وقوة الرياح البحرية والطاقة الشمسية ودعم البحوث الخاصة بأنتاج الوقود البايولوجي المستخرج من المواد العضوية وتطوير استخدام المركبات التي تسير بالطاقة الكهربائية وبالهيدوجين وتشجيع بحوث ترشيد استهلاك الطاقة بشكل عام حيث برز اهتمام ياباني جديد بنوعيات الوقود التي لا تضر بالبيئة، ويبلغ معدل استهلاك النفط في اليابان حوالي 5.578 مليون برميل يومياً ، في حين يبلغ حجم النفط المستورد من قبل اليابان حوالي 5.449 مليون برميل يومياً وأستوردت اليابان عام 2007 من النفط الخام ما قيمته 146 مليار دولار.

الفائدة تقل الى 0.45٪ ولنفس المدة . أما الطريقة التي يتم بموجبها صرف القرض الميسر فتتم عن طريق برنامج تم الأتفاق عليه بين الحكومتين وهو برنامج متبع مع كل دول العالم الأخرى المستفيدة من القروض اليابانية الميسرة . **(انظر الملحق رقم (8) حول تفاصيل مشاريع القرض).**

المطلب الثالث

مبررات الشراكة الاستراتيجية بين العراق واليابان

تتمثل أهمية الشراكة الاستراتيجية بكونها ستوفر للجانب العراقي ما يحتاج اليه من التكنولوجيا اليابانية المتطورة لزيادة انتاج المشتقات النفطية التي يحتاجها العراق والتي تتطلب إنشاء مصافي جديدة للنفط لكون المصافي العراقية اغلبها قديم ولم يتم صيانته بسبب ظروف الحصار وتعرضها للقصف أثناء حربي الخليج الاولى والثانية والتخريب بعد احتلال العراق ، ويمكن الاستفادة من التقنية اليابانية في زيادة انتاج الطاقة الكهربائية من خلال منح الشركات اليابانية الفرصة للاستثمار ،

ويمكن للشركات اليابانية المختصة ان تساهم في استخدام الغاز الطبيعي غير المستغل لتحويله الى طاقة كهربائية والاستفادة منها في تزويد المدن والقصبات المحيطة بها مما يوفر موارد مادية وفوائد بيئية ، ومن جانب آخر لا تزال اليابان تعتمد وبشكل كبير على نفط منطقة الشرق الاوسط في ادامة عجلة نموها الاقتصادي ، مما يعني أن العراق يقع في بؤرة اهتماماتها الاستراتيجية.

أولاً: معوقات بناء الشراكة الاستراتيجية :

1- غياب المنهجية في الاتصالات بين الحكومة والجانب الياباني، إضافة الى عدم وضوح آليات اتخاذ القرارات في الجانب الحكومي العراقي يرافقها عدم وضوح الرؤية حول قوانين النفط والإستثمار الأجنبي والتجاذبات السياسية في المشهد العراقي يجعل المهتمين بهذين القطاعين الحيويين يترددون في الدخول الى السوق العراقية في الوقت الراهن خصوصاً من قبل الشركات الصناعية والمالية الكبرى التي تبحث عن أجواء مستقرة ملائمة للأستثمار.

2- تردد الشركات اليابانية في الولوج الى السوق العراقية بسبب الاوضاع الامنية الحالية (1) ، مع تأكيد رغبتها القوية لأن تكون شريكا تجارياً كبيراً للعراق في ضوء الامكانات الواعدة التي يمتلكها الاقتصاد العراقي .

3- تخوف العديد من الشركات اليابانية من إحتمال إنتقال الاجهزة والمعدات المتطورة أو الحساسة التي تنوي بيعها الى العراق، الى دول الجوار العراقي بطرق غير مشروعة ،مما يضع تلك الشركات في مواقف محرجة تسيء الى سمعتها في الأوساط اليابانية والدولية وتعرضها الى المسائلة قانونية .

4- تشكو معظم الشركات اليابانية التي تتعامل مع الجهات العراقية من مسألة ضعف الاداء الاداري عند الجانب العراقي وعدم وجود آليات محددة في التعامل ، وافتقار الساحة العراقية الى البنى الاقتصادية المتخصصة التي

1- شكل مقتل إثنين من اليابانيين في العراق عام 2004 احدهما دبلوماسي والاخر صحفي، صدمة كبيرة للرأي العام في اليابان على المستويين الحكومي والشعبي . إن طبيعة النظام السياسي في اليابان يجعل الحكومة غير قادرة على مواجهة الرأي العام في البلاد في حالة فقدان مواطنيها إنطلاقاً من صفات المجتمع الياباني الذي يعتبر الإنسان الياباني إنسان مقدس ولا يجوز تعريضه للخطر.

تساعد على إنسيابية التعاملات الاقتصادية ، كالبنوك والمصارف الكبيرة وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات الاقتصادية. إضافة الى وجود تخوف لدى المؤسسات الأقتصادية اليابانية من أستئثار أطراف دولية بعينها بالمشاريع الكبرى، وعدم وجود قرار عراقي مستقل بشكل كافي يتحكم في السياسة الأقتصادية للبلاد .

5- الغياب شبه الكامل للقطاع الخاص العراقي وعدم قدرته في مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية ومحدودية نشاطاته وخبراته في التعامل مع السوق العالمي .

6- تأثر الشركات العالمية بالتقارير الاقتصادية المتخصصة التي تشير الى أنتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي في المؤسسات العراقية ذات الصلة بالمجال الاقتصادي.

ثانياً: المبادرات الهادفة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين:

أ- تنظيم زيارات لرؤساء الشركات اليابانية الى العراق وزيارات مسؤولين عراقيين عن شؤون اعادة الأعمار ورجال أعمال عراقيين الى اليابان للتعريف بمجالات الاستثمار .

ب- إقامة معارض اقتصادية مشتركة تتيح لكل طرف التعرف على ما يمتلكه الطرف الآخر من خبرات وتقنيات .

ج- انشاء مشاريع وشركات عراقية – يابانية مشتركة تعزز الخبرات وتوثق من أواصر العلاقة بينهما.

د- مواكبة التفاعلات على الساحة اليابانية ، والمبادرة إلى الإتصال بالفعاليات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأكاديمية المؤثرة بشكل منتظم ومستمر لنقل وجهة النظر العراقية بخصوص الشأن العراقي وكذلك للتعرف على توجهات وآراء المجتمع والساسة في اليابان فيما يخص العراق .

ثالثاً: الاجراءات العراقية الدافعة للشراكة مع اليابان:

1- حل كافة اشكالات القوانين المتعلقة بالنفط والأستثمار الأجنبي لما لذلك من أثر كبير في إستقطاب رؤوس الأموال والشركات اليابانية الكبرى الى العراق .

2- تفعيل مبادرة المصالحة الوطنية والأستمرار ببناء القوات الأمنية العراقية مما يسهل جدولة إنسحاب القوات الأجنبية وعودة الأمان والأستقرار الى جميع مناطق البلاد الامر الذي يشجع الشركات اليابانية ورؤوس الاموال الأجنبية على الاستثمار في العراق وتوسيع عملية أعادة الاعمار فيه.

3- قيام وزارة التخطيط العراقية بالتعاون مع الوزارات المختصة بإعداد قائمة تفصيلية بالمشاريع التي يحتاجها العراق ، لتكون قاعدة إنطلاق وخطة عمل مبرمجة للبعثات العراقية في الخارج تتحرك على أساسها لتشجيع المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة في اليابان للمشاركة في حملة إعادة اعمار العراق.

4- استكمال بناء المؤسسات الاقتصادية المتخصصة وتطوير المؤسسات الحالية بالاستفادة من الخبرات الدولية وإعطاء دوراً أوسع للقطاع الخاص العراقي في المشاركة بالتنمية الشاملة من خلال خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية في البلاد

5- محاربة ظاهرة الفساد الاداري والمالي من خلال أتباع اساليب الشفافية في ادارة المؤسسات الاقتصادية .

6- تشجيع قيام شراكات تجارية بين القطاعين العام والخاص العراقي من جهة والشركات اليابانية من جهة اخرى كوسيلة لنقل الخبرات ومعالجة المشاكل التي تعترض سبيل التنمية الشاملة في العراق في المجالات الامنية، التقنية ، الصناعية ، التعليمية ، التجارية والمالية.

رابعاً: أهم المجالات التي يمكن للعراق العمل من خلالها للاستفادة من دروس النهضة اليابانية

1- منح القرار السياسي الدور المركزي للسير قدماً في وضع اسس عملية لتحديث المجتمع ، ودمج القوميات والاقليات المختلفة في مشروع وطني من خلال تطوير النظام الاجتماعي بما يتواءم مع الخصوصية العراقية. وصولاً الى الدولة العراقية المعاصرة ، حيث تتميز التجربة اليابانية في التحديث بأنها تبدأ من القمة أي من النخبة الحاكمة وليس من الطبقة العامة أو القاعدة وبهذه يكون الهرم مقلوباً في

الحالة اليابانية ، والتعامل مع التجربة اليابانية بشكل علمي وميداني من قبل أفراد متخصصين.

2- تجنب مخاطر تحديث الجيش على حساب تحديث المجتمع علماً أن العراق مر بتجربة مريرة في هذا الخصوص عندما قام النظام السابق ببناء جيشاً قوياً وحديثاً استنفد موارد الدولة ، في حين بقي المجتمع على حاله المفككة والضعيفة.

3- دراسة تطورالنظام التعليمي الياباني ودراسة مبادئ وأسس نظرية الإدارة اليابانية(1) ذات العلاقة في إدارة الاقتصاد الياباني ، بالرغم من صعوبة تبني التجربة اليابانية في البيئة العراقية لعدم التوافق بين البيئتين الى جانب اختلاف النزعات والتوجهات.

4- نظراً لكون العراق يملك طاقات بشرية كبيرة ، ولديه طاقات مالية كبيرة ، وطاقات ثقافية كبيرة ، فعليه أن يدرس التجربة اليابانية للاستفادة منها في العراق .

حاولت مختلف القوى السياسية اليابانية منذ نهاية الحرب الباردة صياغة استراتيجية قومية جديدة من خلال المبادرة بإصلاح النظام السياسى، غير أن المعوقات الداخلية المتمثلة بالتنافر والتجاذبات السياسية حالت دون نجاح تلك المحاولات ، فقد بدأت القيادات السياسية اليابانية عقب انتهاء الحرب الباردة مباشرة في الاصلاحات وإعادة هيكلة الإدارة الشاملة للنظام السياسي الياباني ، وتجسد ذلك عام 1993 عندما تخلى الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم عن السلطة وحدوث تغيرات فى العلاقات بين الأحزاب وكل القوى السياسية فى اليابان ، رافقه مبادرة مجلس النواب في صياغة تعديلات على النظام الانتخابى فى عام 1994 من خلال استبدال الدوائر الانتخابية متوسطة الحجم بدوائر صغيرة

الحجم، إلى جانب مبدأ التمثيل النسبى، وقد أتاح هذا التغيير إمكانية تداول السلطة بين الحزب الحاكم والحزب المعارض ، وبعد عدة اعوام من التنافر السياسي دخلت العملية السياسية في حالة من الضعف في الأداء حيث تناقص عدد الاحزاب التى شاركت فى انتخابات مجلس المستشارين فى عام 1998 ، وأدى التراجع المستمر فى مكانة الأحزاب الصغيرة إلى صعوبة أن تبقى منفردة ، وهو ما أدى إلى الاندماج مع بعضها البعض.

لقد تميز المشهد السياسي الياباني بحالة اللااستقرار السياسي وأظهرت الانتخابات الأخيرة مدى عدم الاستقرار الذى عانى منه الحزب الليبرالي الديمقراطي وشلل النمط السياسى القائم على حزب واحد كبير مسيطر، هذا بالإضافة إلى أن الحزب الديمقراطي الياباني المعارض نجح فى أن يتحول إلى محور لاحزاب المعارضة ، ولقد أثبتت انتخابات مجلس المستشارين في تموز 2007 تناقص الفجوة بين قوة الحزب الحاكم والحزب المعارض والذي يعني أن النظام السياسي الياباني قد اصبح أقرب الى نظام القطبية الحزبية الثنائية .

أن النظام السياسي الياباني يتعرض للانشطار السياسي واحتمال تناقص عدد الاحزاب وهي حالة غير صحية في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية كما هو الحال في اليابان ، وعليه فاصلاح النظام السياسي في اليابان أصبح حاجة ضرورية لتفعيل وانسيابية العملية السياسية على المدى القريب بسبب السمات الجديدة التي بدأت تطغى على منطقة المحيطين الهادي والهندي منذ نهاية الحرب الباردة ، وما يتطلبه ذلك من صياغة استراتيجية قومية من خلال المبادرة بإصلاح النظام السياسى بالرغم من المعوقات الداخلية.

تتواجد في اليابان عدة تيارات سياسية (1) تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية أهمها التيار القومي اليميني الياباني الذي يعمل على:

1- خلق دولة قادرة على تحمل المسؤوليات العالمية بالتعاون مع الدول الأخرى من اجل الاستقرار الاقليمي و العالمي تحرر اليابان من كافة تداعيات الحروب السابقة .

2- تعديل الدستور والسماح بإعادة تسليحها ومشاركاتها بجميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، والعمل على بناء جيش للدفاع عن اليابان بشكل كفوء ، وتحرير اليابان من كافة القيود التي فرضت عليها .

3- ضرورة المحافظة على علاقات التحالف مع الولايات المتحدة كحليف استراتيجي ليتسنى لليابان في الاضطلاع بدور متميز عالمياً.

هناك أيضاً التيار المحافظ الذي يؤمن بعدة خيارات مطروحة أمام صانعي السياسة الخارجية اليابانية لتلعب اليابان دورها على الساحة العالمية لتصبح دولة في النسق العالمي لها قوة عسكرية وسياسية في السياسة العالمية كما يتوجب عليها أن تحافظ على مكانتها الحالية كدولة اقتصادية كبرى. التيار الثالث هو التيار البراغماتي الذي يتكون معظمه من موظفي وزارة الخارجية اليابانية من التكنوقراط ومن بعض موظفي مجلس الوزراء ، ويدعوا هذا التيار الى العمل من أجل يابان قوية لها الحق في تسليح جيشها بأسلحة متطورة للدفاع والهجوم والردع ، وأن تأخذ مهمة الدفاع على عاتقها بدون حماية خارجية ، ويكون دورها العالمي محدداً في تحقيق التنمية على مستوى العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية دون استخدام القوة العسكرية والانطلاق بقوة للمشاركة في تحقيق السلام العالمي وصياغة سياسة خارجية ذات توجه عالمي مبنية على

القـوة الاقتصـادية الـتي تتمتـع بهـا اليابـان ، وضـرورة تمـتين العلاقـات مـع الولايات المتحدة في جانبها الاقتصادي بطريقة تساهم في تطور الاقتصـاد في آسيا والعالم.

تعتبر التحـديات والتطـورات الـتي طـرأت علـى المجتمـع الـدولي وفي مقدمتها عولمة الاقتصـاد مـع زيـادة القـدرة العسـكرية في الكثير مـن دول العـالم بالإضـافة الى التوسـع السـريع الـذي يشـهده الاقتصـاد الصـيني كتحديات تواجه استراتيجية صياغة السياسة الخارجية اليابانية، ومع هذه التطورات تظهر هناك فرص وتهديدات محتملة والتي تستدعي قيام اليابـان بصـياغة اسـتراتيجية جديـدة في سياسـاتها الخارجيـة تتناسـب وحجـم التحديات الجديدة وتكون مبنية على اساس المصالح الوطنية العليـا لليابـان المتمثلة في :

أولاً : المحافظـة علـى السـلم والأمـن الـدوليين بطريقـة تتطـابق مـع القواعد الدولية وذلك من خلال إعادة صياغة السياسة الخارجيـة عبر زيـادة وتيرة التحـرك الـدولي وتحديـد إطـار جديـد للعلاقـات مـع القـوى الكـبرى وتقوية المكانة العالمية بإضفاء الاستقرار على العلاقات مع الصين وتحسين العلاقات مع روسيا وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية .

ثانياً : اسـتمرار التعامـل مـع الولايـات المتحـدة كحليـف اسـتراتيجي وإضفاء الشرعية علـى توسـيع دورهـا العسـكري والتأكيـد علـى تصـميمها علـى أداء دور اسـتراتيجي فـي السـاحة الدوليـة عـبر الاصـرار علـى إدخـال تعديلات في الدستور الياباني وعلى بعض بنود المعاهدة الاستراتيجية للتعـاون بـين اليابـان والولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتفاقيـة الأمنيـة (SOFA) المنبثقـة عنهـا ، وبمـا يضـمن لهـا حريـة التحـرك العسـكري في الفضـاء الدولي، والتمكن من تبوء موقع بين القوى السياسية الكبرى.

ثالثاً : لمواجهة تصاعد مكانة الصين على الصعيد الدولي تتحرك اليابان لصياغة إطار من الردع الاستراتيجي المشترك مع الولايات المتحدة مع السعي لتحسين العلاقة مع الصين بالتركيز على رفع مستوى الحوار وتوسيع نطاق التعاون الثنائي، وتعمل اليابان فى خطوة غير مسبوقة إلى انعاش وتطوير علاقاتها مع الصين فى إطار التحرك لخلق توازن فى دبلوماسيتها العالمية، بالرغم من أن علاقات الصين واليابان أخذت تتسم بسمات عصر جديد من التعاون من أجل التخفيف من حدة الأزمة بينهما ودعم التنسيق والتعاون الثنائى بينهما فى المجالات الاقتصادية، إلا أن التعاون العسكري الأمريكي- الياباني وموقفهما من تايوان وأحداث التبت مؤخراً يمكن أن تشكل عناصر سلبية لتطوير العلاقات اليابانية - الصينية.

رابعاً : في حالة تبني اليابان نظام القطبية الحزبية الثنائية بشكل سلس لتسيير امور الحكومة سيكون هناك استقراراً في توازن القوى بين الجماعات المحافظة التقليدية والجماعات الوطنية المسالمة أو الساعية للسلام مع الجيران، ويمكن للقومية المحافظة أن تنتعش فقط في حالة فشل الحكومة تجاوز حالة الركود السياسي التي تشهدها اليابان ، وما يجدر ذكره هو أنه وبالرغم مما فرضته التفاعلات السياسية الداخلية من معوقات على السياسة الخارجية اليابانية إلا أن دور اليابان ازداد فى عمليات حفظ السلام خلال السنوات الماضية ، وتوسعت الأنشطة العسكرية اليابانية تحت شرعية الأمم المتحدة منذ حصول اليابان على مقعد غير دائم فى مجلس الأمن عام 1996.

خامساً: لم تتوقف محاولات اليابان في دفع إصلاح الأمم المتحدة قدماً والمشاركة فى تسوية الصراعات الاقليمية رغم المكاسب المحدودة التي

حصلت عليها لا سيما بفعل الإخفاق فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن .

سادساً : العلاقات مع روسيا التي بدأت تبرز كدولة غنية بالنفط وكمصدر أكثر امناً من منابع نفط الشرق الأوسط دفعت اليابان في التحرك الدبلوماسي الناشط نحو روسيا فى إطار الحاجة إلى إحداث نوع من الطفرة فى العلاقات معها لموازنة العلاقات الصينية –الروسية.

ثانياً: الاستنتاجات

بسبب التطورات الدولية لم تعد السياسة الخارجية اليابانية تتصرف كمجرد سلوك سياسي خارجي يسعى للحصول على موارد الطاقة والمواد الأولية والى أسواق تصريف منتجاتها الصناعية ، فالدور الياباني الجديد على الساحة الدولية يتمثل في تطلع اليابان لممارسة دور عالمي أكثر فعالية بعد انتهاء الحرب الباردة.

هذا السلوك تجسد بشكل واضح في الموقف الياباني نحو العراق من خلال توجهين أولهما موقف اليابان من الحرب على العراق، فعلى الرغم من إن الحكومة الأمريكية إتخذت قرار الحرب على العراق من دون التشاور مع الحليف الياباني ولم تطلعها على قرار شن الحرب إلا بوقت متأخر إلا أن اليابان قامت بالواجب المطلوب منها فسارعت إلى تأسيس غرفة عمليات طوارئ لمتابعة الحرب في العراق وكانت ثاني أكبر دولة مانحة ومساهمة في إعادة إعمار العراق. أما الأمر الثاني فهو دور قوات الدفاع الذاتي اليابانية في العراق، فالمشاركة اليابانية في العراق بقوات عسكرية جاءت بعد جدل طويل أدى إلى استصدار قانون خاص لتجاوز العقبة الدستورية ، وتم إرسال تلك القوات تحت بند المساعدات الإنسانية لتقوم بتقديم الخدمات الانسانية ، وعليه فالتواجد العسكري الياباني في العراق كان

أول خروج عسكري لليابان خارج الحدود منذ استسلامها في الحرب العالمية الثانية ، وكانت له انعكاسات ونتائج، ولعل في مقدمتها الدعوة الى تعديل الدستور الياباني ، وان أحزاب المعارضة وجدت ذلك فرصة للضغط على رئيس الوزراء لتقديم استقالته والدعوة لانتخابات برلمانية مبكرة .

يمكن الاستنتاج بأن صانعي السياسة الخارجية اليابانية يركزون على تحسين مكانة اليابان كقوة كبرى وتقوية الأدوات الدبلوماسية والتأكيد على المشاركة الفعالة فى صياغة القواعد الدولية للتخفيف من تأثير التفاعلات الداخلية التي تفرض قيوداً على السياسة الخارجية اليابانية وذلك عبر النقاط التالية:

1- التأكيد على رسم إطارات محددة للعلاقات مع القوى الكبرى بما يجعلها في موقع مؤثر بين القوى السياسة الكبرى، والتأكيد على تصميم اليابان على أداء دور استراتيجي فى الساحة الدولية بعد إضفاء حالة الاستقرار على العلاقات مع دول الجوار.

2- المحافظة على تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة والوصول بها لأن تكون حجر الزاوية استراتيجياً من خلال صياغة إطار جديد لآلية الردع الاستراتيجى المشترك بين اليابان والولايات المتحدة وإعادة النظر فى بعض البنود التي تحد من مساحة التحرك الياباني في إتجاه انتاج وتطوير بعض أنواع الاسلحة التي تراها اليابان ضرورية .

3- دعم نظام التجارة الحرة عبر قيام اليابان بإنشاء شبكة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية لاستكمال نظام منظمة التجارة العالمية .(WTO)

من أكبر التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية اليابانية على الصعيد الدولي هي في كيفية التكيف مع تحولات تتمثل في انتقال مركز ثقل الشؤون الدولية من المحيط الاطلسي الى المحيطين الهادي والهندي، فالدول الرئيسية في اسيا، كالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية والى حد ما كوريا الشمالية بسبب قدراتها العسكرية تتعامل مع بعضها البعض بموجب نظرية توازن القوى، وان تشاركوا احيانا في مشاريع تعاونية .

إن صعود الصين يمثل دوراً مماثلاً في تحويل هياكل القوة والنفوذ وهو ما يدعو بالضرورة الى تنافس يتضمن عناصر جيوبوليتيكية ، بالرغم من وجود عناصر اخرى في التنافس متمثلة بالعولمة المالية والاقتصادية، وتلك المتعلقة بالطاقة، إلا أن القوة التدميرية للاسلحة الحديثة تفرض بذل مجهود كبير لصالح التعاون العالمي خصوصا بين الصين من جهة وبين اليابان والحليف الاستراتيجي الأمريكي من جهة اخرى . يمكن رصد الدور الياباني المتنامي في السياسة الدولية في المحاور التالية :

1- الإهتمام بتطوير العلاقات اليابانية مع الصين، واستئناف منحها القروض والمنح بما يساعد في عملية التحول والممارسة الديمقراطية .

2- تكثيف الحوار مع روسيا بهدف توصل اليابان إلى حل لنزاعها حول جزر الكوريل الأربع التي احتلها الاتحاد السوفيتي السابق في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتسعى اليابان حثيثاً لاستعادة سيادتها على هذه الجزر ملوحة لروسيا بإمكانية منح المساعدات الاقتصادية الضخمة المطلوبة لدفع عجلة الاقتصاد الروسي.

3- استمرار الضغط من أجل نزع القدرة النووية لكوريا الشمالية لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية ، ووقف برنامج الصواريخ الكوري الشمالي.

4- المساهمة اليابانية الفعالة مع مجموعة دول رابطة الآسيان ASEAN بهدف تنشيط التبادل التجاري وتعميق الحوار الاقتصادي مع حرص اليابان للمساهمة والتواجد في كافة التجمعات والمنتديات الاقليمية للحد من النفوذ الصيني.

5- تسعى اليابان في المحافظة على ثوابت السياسة الخارجية اليابانية المتمثلة في العمل على إعادة هيكلة الأمم المتحدة و ضمان تبوئها وضعية الدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن ، والاستمرار بسياسات منع الانتشار النووي على المستويين الإقليمي و العالمي ودعم علاقات الحوار والتفاهم مع التجمع الأوروبي كحجر زاوية مكمل في مثلث علاقاتها مع الولايات المتحدة لتشكيل النظام الدولي الجديد.

نستنتج من كل ما تقدم وفي ضوء حاجة اليابان المتفاقمة للطاقة (النفط والغاز) ، وكون العراق مؤهلاً اكثر من غيره من الدول المنتجة لأن يتصدر توفير النفط وذلك وفقاً لقدراته ومخزوناته على المدى الطويل، لابد من وضع الخطوات الضرورية الهادفة الى إرساء شراكة استراتيجية دائمة بين العراق واليابان في القطاع النفطي تضمن الاستفادة القصوى من الخبرة اليابانية في الصناعة النفطية ومجال انتاج الطاقة الكهربائية وفي مجال إعادة اعمار العراق يقابله تأمين المصالح الاستراتيجية لليابان بضمان توفير مصدر آمن ومستمر للنفط والغاز لليابان .

ثالثاً: التوصيات

1- بناء الشراكة الاستراتيجية بين اليابان والعراق وذلك بالعمل على استثمار الأجواء الايجابية التي تعيشها العلاقات اليابانية – العراقية بما يصب في مصلحة اعادة اعمار العراق وبناء علاقة استراتيجية مع

الاقتصاد الياباني الذي يمتلك قدرات مالية وتقنية هائلة. وذلك من خلال الشروع بتحرك دبلوماسي يهدف الى انشاء تحالف لاعمار العراق تكون فيه اليابان إحدى الدول الرائدة تقديراً لمواقفها الساندة للعراق.

2- العمل على توفير بيئة آمنة للأستثمار والعمل ، وخلق مستلزمات (الأمن الاقتصادي) وذلك بوجود قوانين تحمي المستثمر الأجنبي وتضمن له بيئة مؤاتية للعمل والاستثمار وتحويل الأرباح والغاء مبدأ المصادرة والتأميم ، خاصة إذا علمنا أن الشركات اليابانية تمتاز بحذرها الشديد من الاقدام على مشاريع تكون المخاطرة فيها عالية.

3- تشكيل قطاع أو هيئة عمل عراقية تتضمن شركات ومؤسسات رصينة لها قدرات مالية يمكن للشركات اليابانية أن تعتمد على مساعدتها في تنفيذ مشاريعها في العراق .

4- منح الشركات اليابانية الأولوية نظراً لمساعدة الحكومة اليابانية للمواطنين العراقيين في محنتهم الاقتصادية والمعيشية.

5- محاولة الاستفادة من توجهات السياسة الخارجية اليابانية من خلال العمل على ارساء الديمقراطية لأهميتها ودورها في التقريب بين مختلف التوجهات ، والتزام العراق بواجباته المتعلقة بتحمل مسؤولياته تجاه المجتمع الدولي من اجل الحفاظ على السلم والاستقرار في العالم، واستثمار مشاركة اليابانية في اعادة اعمار العراق ، وذلك بتسهيل ابرام العقود النفطية مع اليابان ، مقابل مساهمتها في اعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية في العراق ، والاستفادة من الخبرة اليابانية في هذا المجال. وتوظيف العامل الاقتصادي المتمثل بعاملين رئيسين ، اولهما إنتهاء حالة الانكماش العام التي عانى منها

الاقتصاد الياباني في السنوات الاخيرة ، والثاني رغبة الشركات اليابانية في توفير فرص جديدة للأستثمار الخارجي لغرض اعادة إعمار العراق .

إن تطور العلاقات اليابانية العربية تتطلب من الدول العربية التحرك ليس على صعيد تعزيز العلاقات العربية اليابانية وحسب بل لتفعيل الدور الياباني على الصعيد الدولي من خلال:

1- مساندة ودعم الرغبة اليابانية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي ودعم اليابان في رئاسة أغلب المنظمات التابعة للأمم المتحدة .

2- مساندة الطلب الياباني في الدعوة الى إدخال اصلاحات هيكلية الى الأمم المتحدة .

3- التركيز على تقوية فكر التواصل والتفاعل والتسامح والحوار الإيجابي بين اليابان والدول العربية.

4- إعداد مخطط طويل الأمد للتعاون الثقافي والتكنولوجي بين الدول العربية واليابان وعلى مختلف المجالات للفترة المقبلة.

5- تفعيل منتديات الحوار العربي الياباني ومنتديات الحوار البرلماني الياباني – العربي من خلال توسيع مشاركة الدول العربية من أجل إطلاق حوار دائم يحقق تفاعل ثقافي حقيقي بين الشعوب.

الملاحق:

ملحق رقم(1) أهم الكتل البرلمانية التابعة الى الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم :

المصدر: http://www.jimin.jp/jimin/index/giin.html

http://en.wikipedia.org/wiki/Liberal_Democratic_Party_(Japan)

المقاعد في البرلمان	أسم الكتلة
87	Machimora
69	Tsushima
46	Koga
33	Yamasaki
28	Ibuki
18	Aso
16	Nika
15	Komura
15	Tanigak
76	كتلة المستقلين

حجم الكتل في الفترة من آذار 2007- آذار 2008

	آذار- 07	آذار- 08
Machimura Ha	87	86
Tushima Ha	72	69

	آذار- 07	آذار- 08
Yamasaki Ha	33	41
Ibuki Ha	33	28
Aso Ha	10	18
Nikai Ha	12	16
Koumura Ha	15	15
Tanigaki Ha	14	15
Koga Ha	48	46
non-affiliated	55	76

ملحق رقم (2)

المعاهدة الاستراتيجية للتعاون بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتفاقية الأمنية (SOFA)المنبثقة عنها (1)

اولاً- نبذة تأريخية:

مرت العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان في الفترة الزمنية التي تبعت الحرب العالمية الثانية واستسلام القوات اليابانية للقوات الامريكية بثلاث مراحل متميزة هي:

1- مرحلة الاحتلال : امتدت هذه المرحلة لمدة ست سنوات وذلك من يوم 15 آب عام 1945 حين أعلن امبراطور اليابان السابق هيروهيتو استسلام اليابان والقبول باعلان بوتسدام(**مؤتمر بوتسدام كان آخر اجتماع عقده زعماء كل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق خلال الحرب العالمية الثانية. عقد المؤتمر في بوتسدام قرب برلين في المانيا من 17/تموز - 2/آب/1945 ، تضمن إعلان بوتسدام التهديد بتدمير اليابان ما لم تتوقف عن حربها مع دول الحلفاء، وأن تستسلم بدون شروط**) ، وبموجب ذلك قام الرئيس الأمريكي ترومان بتعيين القائد الاعلى لقوات التحالف الجنرال مكارثر حاكماً عسكرياً على اليابان . وفي عام 1946 أقر البرلمان الياباني الدستور الجديد للمسودة التي أملتها الادارة الامريكية والتي تحولت بموجبها اليابان الى دولة ديمقراطية منزوعة السلاح، ومن أهم الامور التي أقرها الدستور الجديد انه سلب السلطة السياسية من الامبراطور وجعلها بيد الحكومة المنتخبة من قبل البرلمان.

، وبعد ذلك تم انتخاب شيغيرو اشيدا رئيساً لوزراء اليابان والـذي يعتبر من أهم القيادات اليابانية التي قادت عملية إعادة اعمار اليابان.

2- مرحلة الاستقلال: بسبب انشغال الولايات المتحدة بالحرب الكورية ، أرادت أن تخفف من الأعباء الأمنية والعسكرية على قواتها في المحيط الهادي ، وذلك باعطاء المزيد من الصلاحيات للقيادة اليابانية المحلية ، وفي الثامن من شهر أيلول عام 1951 تم التوقيع على اتفاقية سان فرانسيسكو والتي أنهت الاحتلال العسكري على جميع اليابان باستثناء أوكيناوا (بقيت تحت الاحتلال حتى عام 1972) ، وأيوجيما (بقيت تحت الاحتلال حتى عام 1968).

3- مرحلة التحالف : بسبب الدور المهم الذي لعبته اليابان كموقع متقدم في الحرب الكورية ، وبروز أهمية الدور الياباني في الحرب الباردة وقعت الولايات المتحدة الامريكية واليابان تحالفاً استراتيجياً يرسم العلاقات بين البلدين وعرفت هذه المعاهدة بمعاهدة التعاون المشترك والأمن(Treaty of Mutual Cooperation & Security) ، وتم التوقيع على المعاهدة في

كانون الثاني من عام 1960 وأقرها مجلس النواب في 20 مايس في نفس العام ، وأصبحت نافذة دون موافقة مجلس المستشارين ، وذلك لنفاذ المدة القانونية والتي تمنح مجلس المستشارين فترة 30 يوماً للتصويت على القوانين التي يقرها مجلس النواب وإلا تصبح نافذة. لاقت هذه المعاهدة معارضة شديدة من قوى اليسار في اليابان وأدت التظاهرات الصاخبة التي عمت اليابان الى إلغاء زيارة الرئيس الأمريكي آيزنهاور وإسقاط حكومة رئيس الوزراء الياباني كيشي .

ثانيا: أهم بنود المعاهدة:

حددت المعاهدة في مقدمتها أن الهدف المشترك للطرفين هو حماية الأمن والاستقرار في شرق آسيا ، وتتكون المعاهدة من عشرة بنود ومن أهم بنودها هي البند الخامس والذي ينص على التزام الولايات المتحدة الامريكية بالدفاع عن اليابان " يعتبر كل طرف أن أي هجوم مسلح ضد أي منهما في أي منطقة تحت السيطرة اليابانية يعتبر تهديداً لسلامه وأمنه ويعلن لذلك التزامه بمواجهة ذلك الخطر ضمن الالتزامات والعملية الدستورية " . والبند المهم الآخر هو البند السادس والذي مفادة أن تسمح اليابان للقوات الأمريكية في استخدام أراضيها " من أجل حماية اليابان وإدامة السلام العالمي وامن المنطقة فأن الولايات المتحدة لها الحق في استخدام قواعد لقواتها البرية والجوية والبحرية في مناطق من اليابان ".

ثالثا: اتفاقية وضع القوات الأمريكية (SOFA) – Status of Force Agreement :

بموجب البند السادس من المعاهدة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان تم

التوصل الى أتفاقية أمنية بين الطرفين سميت باتفاقية وضع القوات الامريكية ومن أهم مواد الاتفاقية هي:(2)

1- المادة 2 : التزام اليابان بتقديم قواعد للقوات الأمريكية.

2- المادة 3: تكون القوات الأمريكية هي المسؤولة عن القواعد مع مراعاة عدم الاخلال باحتياجات أنظمة النقل والاتصالات في اليابان.

3- المادة 4 : لا تكون الولايات المتحدة الامريكية مسؤولة عن إعادة تأهيل القواعد في حالة إعادتها الى اليابان بعد نفاذ المعاهدة.

4- **المادة 5** : للولايات المتحدة وقواتها الحق في استخدام أي مطار أو ميناء في اليابان من دون إلزام بدفع إجور.

5- **المادة 9** : يحق للولايات المتحدة بإدخال أي شخص الى اليابان من القوات المسلحة أو من المدنيين أو عوائلهم.

6- **المادة 16**: يلتزم أفراد القوات المسلحة والمدنيين وعوائلهم باحترام القوانين اليابانية.

7- **المادة 17 : المسؤولية القانونية:**

أ- للقيادة العسكرية الأمريكية الحق في استخدام كافة الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون الأمريكي وإيقاع العقوبات على جميع الأفراد الخاضعين للقانون العسكري الأمريكي.

ب- السلطات اليابانية لها الحق القانوني على جميع أفراد القوات المسلحة الأمريكية والمدنيين وعوائلهم في أي مخالفة قانونية يعاقب عليها القانون الياباني ضمن حدود اليابان.

ج- في حالة تداخل الصلاحيات فأن القوات الأمريكية لها الحق الأول في تطبيق القانون وخاصة فيما يتعلق بالامور التالية:

1- اذا كانت الجريمة موجهة ضد ممتلكات أو أمن الولايات المتحدة.

2- الجريمة حدثت أثناء أداء الشخص لمهامه الاعتيادية.

أما فيما عدا ذلك فان تطبيق القانون يعود الى الجانب الياباني.

- **حق القوات الأمريكية في حفظ الأمن:**

أ- القوات المسلحة الأمريكية لها الحق في حفظ الأمن في كل المناطق والقواعد المنصوص بموجب الاتفاقية (البند الثاني).

ب- أما خارج القواعد والمناطق المشمولة بالاتفاقية فإن الانضباط العسكري يمكن أن يستخدم صلاحياته ولكن بعد التشاور مع السلطات اليابانية.

ج- القوات المسلحة الامريكية لها الحق في اعتقال أي شخص قرب القواعد الأمريكية يهدد أمن وسلامة القواعد ، وفي حالة كون الشخص غير خاضع لصلاحيات القوات الامريكية فيجب تسليمه فوراً الى السلطات اليابانية .

8- **الفصل 18: الدعاوي المدنية:** اسقاط الدعاوي من قبل الطرفين إذا ما حدث الضرر أثناء أداء الواجب.

9- **الفصل 24: التكاليف:** 1- تلتزم الولايات المتحدة بدفع كافة تكاليف الافراد والتكاليف المطلوبة للعمل.

2- تلتزم اليابان بدفع تكاليف المطارات والبنايات.

رابعا: ملاحظات عامة حول الاتفاقية:

إن المعاهدة الاستراتيجية واتفاقية SOFA المنبثقة عنها نظمت العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واليابان في جوانب مهمة خاصة العلاقة بين المجتمع الياباني والقوات الامريكية التي بلغ تعدادها حوالي 50 ألف جندي معظمهم في جزيرة أوكيناوا ، إضافة إلى أن الاتفاقية جاءت في مرحلة متقدمة من العلاقات بين البلدين وذلك لكون التوقيع تم بعد مرور 15 عاماً على احتلال اليابان وبعد 10 اعوام من استقلال اليابان إلا أنها اغفلت عدة جوانب مهمة نذكر منها ما يلي:

1- الاتفاق يركز على العسكريين والمدنيين وعوائلهم وليست هناك معالجة واضحة لمسألة المسلحين من المدنيين كالشركات الأمنية

التي تعمل في حماية الافراد والمؤسسات ، وهذه المسألة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للعراق.

2- الاتفاق لا يلزم الجانب الأمريكي بالمحافظة على القواعد أو الأراضي التي تستخدمها قواته وحتى إعادة تأهيلها بعد نفاذ الاتفاقية.

3- الاتفاقية تغفل الآثار البيئية لوجود القواعد.

4- الاتفاقية الأمنية لم تتطرق الى التفاصيل مثل تشكيل اللجنة المشتركة المنبثقة عنها وإنما تركت ذلك لإتفاق الطرفين ، ولم تتطرق الى التفاصيل المالية والتي تركت تفاصيلها لاتفاقات ثنائية تسمى اتفاقات خاصة SMA (Special Measures Agreement) ، لتحديد المساهمة المالية التي تتحملها اليابان. التجربة اليابانية وعلاقتها مع الولايات المتحدة والتي حددت بموجب معاهدة استراتيجية واتفاقية أمنية (SOFA) تجربة غنية تستحق الدراسة.

ملحق رقم (3) علاقة اليابان مع المنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية

1. بنك التنمية الأفريقي AFDB
2. منظمة التعاون الاقتصادي بين دول آسيا والمحيط الهادئ APEC
3. المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا ARF (شريك حوار)
4. بنك التنمية الآسيوي ASD
5. رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN (شريك حوار).
6. مجموعة استراليا Australia Group.
7. بنك التسويات الدولية BIS .
8. مجلس التعاون الكمركيCCC.
9. المجلس الأوربي (مراقب)
10. المنظمة الدولية للبحث النووي (مراقب)CERN
11. خطة كولومبو CP
12. البنك الأوربي للاعمار والتنمية EBRD
13. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ESCAP
14. منظمة الأغذية والزراعة FAO
15. مجموعة الدول الخمس G-5
16. مجموعة الدول السبع G-7

17. مجموعة الدول العشر G-10

18. بنك التنمية للدول الأمريكية IADB

19. الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA

20. البنك الدولي للاعمار والتنمية IBRD

21. المنظمة الدولية للطيران المدنيICAO

22. الغرفة التجارية الدوليةICC

23. الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرةICFTU

24. حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمرICRM

25. الاتحاد الدولي للتنمية IDA

26. الوكالة الدولية للطاقة IEA

27. الصندوق الدولي للتنمية الزراعيةIFAD

28. مؤسسة التمويل الدولية IFC

29. الاتحاد الدولي لجمعيات الصلب الأحمر والهلال الأحمر IFRCS

30. المنظمة الهيدروجينية الدوليةIHO

31. منظمة العمل الدولية ILO

32. صندوق النقد الدولي IMF

33. المنظمة الدولية للملاحة البحرية IMO

34. المنظمة الدولية للقمر الصناعي المتجول Inmarsat

35. المنظمة الدولية لاقمار الاتصالاتIntelsat

36. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية Interpol

37. اللجنة الأولمبية الدولية IOC

38. المنظمة الدولية للهجرة IOM

39. المنظمة الدولية للمعايرة والتوحيد القياسيISO

40. الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ITU

41. حركة عدم الانحياز NEA

42. وكالة الطاقة النووية NEA (ضيف)

43. مجموعة الموردين النوويين NSG

44. منظمة الدول الأمريكية OAS (مراقب)

45. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

46. منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية OPCW

47. منظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE

48. المحكمة الدائمة للتحكيم PCA

49. منظمة الأمم المتحدة UN

50 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

51. قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك UNDOF

52. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلومUNESCO

53. المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR

54. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO

55 معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث UNETAR

56. جامعة الأمم المتحدة UNU

57. وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط UNRWA

58. اتحاد البريد العالميUPU

59. الإتحاد العالمي للنقابات العمالية WFTU

60. منظمة الصحة العالمية WHO

61. المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية WIPO

62. المنظمة العالمية للأرصاد الجويةWMO

63. منظمة السياحة العالميةWTO

64. منظمة التجارة العالمية WTrO

65. لجنة زانجر ZC

ملحق رقم (4) مراحل ارسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية الى العراق:

مرت عملية ارسال القوات الى العراق بالمراحل التالية :

أ- في شهر تموز عام 2003 تم أقرار القانون الخاص بعد أن صوت البرلمان الياباني بتأريخ 2003/7/26 بالموافقة على طلب رئيس الوزراء السابق جونيشيرو كويزومي إرسال قوات إلى العراق، في ما يعتبر المرة الأولى التي سترسل فيها اليابان قوات إلى منطقة حروب منذ الحرب العالمية الثانية ، وبدأت الحكومة بوضع جدول زمني لإرسال القوات إلى العراق ، وتم تحديد مهمة قوات الدفاع الذاتي اليابانية في القيام بمهام انسانية ، وبموجب قانون اليابان السلمي الذي فرض عليها بعد الحرب العالمية الثانية لا تشارك قوات الدفاع الذاتي في أي عمليات عسكرية منذ عام 1945.

ب . بعد ذلك تم أرسال فرق لدراسة الوضع الأمني في مناطق العراق المختلفة .

ج . في شهر كانون أول 2003 أقرت الحكومة اليابانية الخطة الأساسية لارسال قوات الدفاع الذاتي وعلى أثر ذلك غادرت مجموعة من قوات الدفاع الذاتي الجوية JASDF .

د . في شهر كانون ثاني 2004 غادرت المجموعة المتقدمة من قوات الدفاع الذاتي البرية JGSDF وكذلك غادرت بقية مجموعة قوات الدفاع الذاتي الجوية .

هـ - في شهر شباط/2004 غادرت الى العراق بقية مجموعة قوات الدفاع الذاتي الأرضية .

و. آذار/ 2004 باشرت قوات الدفاع الذاتي الجوية عملها من قاعدة علي السالم الصباح في الكويت الى قاعدة الطليل في جنوب العراق .

ز- في شهر حزيران / 2006 أعلن رئيس الوزراء الياباني السابق كويزومي اعادة قوات الدفاع الذاتي اليابانية من العراق الى اليابان ، وتوسيع خدمات قوات الدفاع الذاتي الجوية لتشمل كل من بغداد وأربيل بالأضافة الى جنوب العراق .

ح . في 17/ تموز/ 2006 أتمت قوات الدفاع الذاتي البرية انسحابها من العراق .

ط . في حزيران /2007 أقر البرلمان الياباني تمديد العمل بالقانون الخاص لقوات الدفاع الذاتي الجوية العاملة في العراق لمدة سنتين .

ملحق رقم (5)

الخدمات التي قامت بها قوات الدفاع الذاتي اليابانية في العراق

1. تقديم الخدمات الطبية وأصلاح المستشفيات والعيادات :

قامت قوات الدفاع الذاتي اليابانية باعادة تأهيل 29 مستوصفاً طبياً في محافظة المثنى وقامت بتوفير المعدات والأدوية والأجهزة الطبية لهذه المراكز كما قامت بتدريب الكوادر الطبية العاملة في أربع مستشفيات بالمحافظة .

2. توفير مياه الشرب :

قامت قوات الدفاع الذاتي بتوفير مياه الشرب لسكان محافظة المثنى وذلك باعادة تأهيل محطة مياه الرميثة وتوفير ناقلات مياه الشرب التي قامت بتوزيع المياه على سكان المحافظة .

3. تقديم الخدمات التعليمية وأصلاح المدارس :

أولت قوات الدفاع الذاتي أهمية كبيرة لاعادة تأهيل القطاع التعليمي في محافظة المثنى فقامت باعادة تأهيل أكثر من مئة مدرسة ووفرت لها الأجهزة والمعدات .

4. اصلاح الطرق والمباني :

قامت قوات الدفاع الذاتي باصلاح الطرق الرئيسية في مدينة السماوة وما حولها وبلغ طول الطرق التي تم اصلاحها 130 كيلومتر ، مما أدى الى ازالة العديد من الأختناقات في الطرق الرئيسية في المدينة . كما واعادة تأهيل العديد من المباني الأساسية في المحافظة .

5. تدريب الكوادر .

6. حماية الأماكن الأثرية .

ملحق رقم (6)

العلاقات الاقتصادية والتجارية ومراحل تطورها

1- المساعدات الأقتصادية اليابانية وتطورالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين

تعتبر اليابان ثاني اكبر دولة مانحة بعد الولايات المتحدة ، فقد قدمت اليابان قرض قدره 5 بليون دولار أمريكي ، 1.5 بليون دولار كمنحة و3.5 بليون دولار كقرض ميسر بفائدة قدرها 0.75 ويتم تسديده خلال 40 عاماً ، جاء ذلك خلال مؤتمر مدريد للمانحين والخاص بإعادة اعمار العراق الذي انعقد في مدريد 2003. فقد قدمت اليابان العديد من المساعدات الأقتصادية للعراق بصورة مباشرة وعن طريق المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو البنك الدولي . كما أن هنالك العديد من المساعدات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية اليابانية للعراق ، أما عن أهم المساعدات الاقتصادية اليابانية للعراق فقد تمثلت باطفاء الديون عن العراق وتقديم المنحة اليابانية والقرض الياباني الميسر لاعادة الأعمار وكذلك قيام اليابان باقامة الدورات التدريبية للكوادر العراقية في اليابان أو في بلد ثالث .

2- العلاقات الاقتصادية والتجارية:

شهدت العلاقات بين البلدين في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تطوراً كبيراً هيمن عليه الطابع الاقتصادي واصبح العراق حينها الشريك الاقتصادي الأول لليابان في منطقة الشرق الأوسط وكان للشركات اليابانية حضوراً متميزا في مجال البناء والإعمار في العراق الذي

اضحى سوقاً رائجاً للبضائع المستوردة من اليابان، إلا ان هذه العلاقات بدأت بالتراجع أثر إقدام القوة الجوية العراقية على قصف مجمع للبتروكيمياويات في أيران، وبعد آب **1990** إثر احتلال الكويت وما أعقبها من قرارات دولية ، جمّدت اليابان علاقتها الدبلوماسية مع العراق حيث أتسمت المقاطعة اليابانية للعراق بالجدية التي فاقت في صرامتها القطيعة الامريكية ذاتها، حتى عام **2000** ، حيث بدأت عجلة التعامل الإقتصادي بالدوران من جديد . وفيما يلي أهم النقاط على صعيد تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية:

أ- بسبب الاوضاع الأمنية الحالية في العراق فأن الشركات اليابانية تتردد في الولوج الى السوق العراقية منتظرة تحسن هذه الاوضاع ، مع تأكيد رغبتها القوية لأن تكون شريكاً تجارياً كبيراً للعراق في ضوء الامكانات الواعدة التي يمتلكها الاقتصاد العراقي.

ب- اليابان ثاني أكبر المانحين لاعادة اعمار العراق.

ج- استضافت اليابان المؤتمر الثالث للمانحين لاعادة اعمار العراق في تشرين ثاني 2004 وتعهدت خلاله بتقديم 40 مليون دولار لدعم العملية الانتخابية في العراق.

د- تساهم اليابان ومن خلال مؤسساتها العديدة بتدريب أعداداً كبيرة من العراقيين كمؤسستي JICA (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) و Japan Foundation ، والمعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية .

هـ- وافقت اليابان على شطب 6.2 مليار دولار أمريكي من ديون العراق(1)، وإن هذه النسبة تشكل 80 ٪ من اجمالي ديون العراق لليابان والتي تبلغ 7.6 مليار دولار ، كما وافقت اليابان جدولة 20٪

الباقية من الديون على أن يسدد العراق ديونه المتبقية على فترة 23 عاما بما في ذلك فترة سماح مقدارها 6 سنوات ، وقد جاء هذا الاتفاق بعد أن قررت الدول الأعضاء في نادي باريس خفض ديون العراق لتلك الدول والتي يبلغ الاجمالي لها مايقرب من 39 مليار دولار بنسبة 80 ٪.(2) وكانت اليابان من أول الدول التي سارعت الى اعفاء ديون العراق وتم ذلك بموجب الأتفاقية التي وقعت في شهر تشرين ثاني عام 2005 بين معالي وزير خارجية العراق السيد هوشيار زيباري ووزير خارجية اليابان السابق تارو آسو في طوكيو أثناء زيارة السيد وزير الخارجية العراقي لليابان للفترة (23- 2005/11/26) .

و- قيام عدد من المسؤولين العراقيين بزيارة اليابان لتعزيز العلاقات الاقتصادية كالزيارات التي قام بها وزير النفط السابق الدكتور حسين الشهرستاني ، والزيارات التي قام بها وكيل وزارة الصناعة ، ووكيل وزارة النفط . أبرمت وزارة النفط العراقية اتفاقاً مع شركة (Japan Petroleum Explorration Co., Ltd)JAPEX للعمل في أربعة حقول نفطية عراقية. علماً بأن الشركة اليابانية قد وقعت اتفاقية مع وزارة النفط العراقية لتقديم مساعات تقنية في طوكيو بتأريخ 2005/4/27 ، وبهذا السياق قدمت اليابان بعد زيارة وزير النفط العراقي قرضاً الى العراق قدره 20199 مليون ين ياباني لتطوير الخدمات الهندسية في مشروع مصفاة البصرة وتأهيل مصنع الاسمدة في خور الزبير ، وفي اطار التعاون الاقتصادي قال وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني اكيرا اماري بعد لقائه وزير النفط العراقي الدكتور حسين الشهرستاني ان " العراق شريك لا غنى عنه بالنسبة الى اليابان كأحد مصادر الطاقة "

ز- اعلنت وزارة الخارجية اليابانية انها خفضت تحذير السفر الى اقليم كوردستان ، وجاء القرار بعد قيام وفد ياباني رفيع المستوى برئاسة السيد غوتارو اوغاوا السفير المسؤول عن تقديم المساعدة لاعادة اعمار العراق في زيارة الاقليم للفترة من 11- 15/كانون الاول /2006 لاستعراض الوضع على الارض ، وهذا القرار عزز من سبل التعاون والتنسيق بين اليابان والعراق .

خ- لا توجد احصائيات دقيقة حول حجم التبادل التجاري بين الدولتين نظراً للظروف التي يمر بها العراق ، ومعظم التبادل التجاري يأتي على هيئة مساعدات اقتصادية تقدمها اليابان للعراق بصورة مباشرة وعن طريق المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو البنك الدولي ، كما أن هنالك العديد من المساعدات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية اليابانية. من الصعب الحديث حول الميزان التجاري وحجم التجارة البينية الصادرات والوردات لأن معظم التجارة بين العراق واليابان تحدث عن طريق طرف ثالث ممثلة بشركات مسجلة في دول الخليج .أما نشاطات اللجان المشتركة فتوجد لجنة تجارية بين العراق واليابان ولكنها غير مفعلة بسبب الظروف التي يمر بها العراق. لا توجد اتفاقيات اقتصادية معينة حالياً إلا أن اليابان تساعد العراق عن طريق المنحة اليابانية والقرض الياباني الميسر ضمن جهود إعادة الأعمار.

ملحق رقم (7) تفاصيل مشاريح المنحة اليابانية

- قطاع الصحة :

1. سيارات الأسعاف : قامت اليابان بتوفير 700 سيارة أسعاف تم توزيعها على مختلف محافظات القطر . وتقدر القيمة الكلية للمشروع حوالي 54 مليون دولار .

2. إعادة تأهيل المستشفيات العامة : تشمل مشاريع المنحة اليابانية إعادة تأهيل 13 مستشفى عام في مختلف أنحاء القطر وذلك بتوفير الأجهزة والمعدات الطبية الأساسية هذا وقد تم لحد الآن تأهيل 10 مستشفيات هي :

- **قطاع الكهرباء** : تم تمويل المشاريع التالية في قطاع الكهرباء من خلال المنحة اليابانية .

1. توفير وتشغيل 23 محطة كهربائية متنقلة في مختلف أنحاء القطر - 74 مليون دولار
2. اعادة تأهيل محطة الكهرباء الغازية في الموصل - 43 مليون دولار
3. اعادة تأهيل المحطة الكهرومائية في الموصل- 53 مليون دولار
4. اعادة تأهيل المحطة الغازية في التاجي - 68 مليون دولار
5. بناء محطة كهرباء السماوة - 118 مليون دولار

المجموع: 356 مليون دولار.

ـ قطاع المياه والمجاري .

1ـ مشروع مياه بغداد : سوف يتم توفير 19 وحدة مياه لتوفير مياه الشرب لسكان مدينة بغداد ، هذا وقد بدأ العمل في المشروع والذي يكلف 57 مليون دولار .

2ـ توفير أجهزة ومعدات لمجاري أمانة بغداد- مليون دولار

3ـ توفير أجهزة ومعدات لدوائر المجاري في المحافظات- 34 مليون دولار

4ـ توفير أجهزة ومعدات لدائرة مجاري السماوة - 6 مليون دولار

د ـ الأتصالات : توقيع اتفاق بين وزارة الأتصالات العراقية والحكومة اليابانية يتم بموجبه :

1ـ توفير 29 محطة مايكرويف لتطوير شبكة الأتصالات- 67 مليون دولار

2ـ تطوير محطات التحويل - 34 مليون دولار

هـ ـ قطاع الأمن :

1ـ توفير 70 سيارة أطفاء- 20 مليون دولار

2ـ توفير 1150 سيارة شرطة - 29 مليون دولار

3ـ توفير 20 سيارة مصفحة- 5.6 مليون دولار

4ـ توفير سيارات وسيارات اسعاف وعجلات ودراجات نارية للشرطة العراقية- 24 مليون دولار.

المجموع : 78.6 مليون دولار.

وكذلك قدمت اليابان أنواع اخرى من الدعم العلمي والفني والتقني تمثل في نقل الخبرات واقامة الدورات التدريبية لكوادر العديد من الوزارات العراقية من خلال المؤسسة اليابانية للتعاون الدوليJICA ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد اليابانية التي قامت بتدريب حوالي ألف مهندس عراقي في القطاع النفطي.

ملحق رقم (8) مشاريع القرض الياباني الميسر :

إن أهم مراحل البرنامج :

أ . تحديد المشاريع.

تقوم الوزارات والدوائر المعنية بتقديم ترشيحاتها للمشاريع التي يراد تنفيذها عن طريق القرض الياباني الى وزارة التخطيط والتي تقوم باستحصال موافقة مجلس الأعمار ومجلس الوزراء على تلك المشاريع وتفاتح وزارة الخارجية اليابانية برغبة الحكومة العراقية بتمويل المشروع أو المشاريع عن طريق القرض الياباني .

ب . موافقة الجانب الياباني :

تدرس وزارة الخارجية اليابانية المشاريع المقترحة وتقوم بدراسة المشروع وملائمته للشمول بالقرض ولكي يتم ذلك فان المشروع يجب أن يستوفي شروطاً معينة (بالنسبة للعراق) منها أن المشروع يجب أن يكون ذو منفعة عامة لشريحة واسعة من السكان ، أن تكون الكلفة التقديرية معقولة بالنسبة لحجم القرض الكلي (3.5 مليار دولار) فمثلاً لا يستخدم المبلغ كله أو أكثره في مشروع واحد ، بمعنى آخر لا يمكن أن تتجاوز القيمة الكلية لأي مشروع عن مليار دولار . ولايمكن إستخدام القرض لمشاريع تجارية يمكن أن تمول من قبل إستثمارات عالمية كتطوير حقول النفط وانما تستخدم لبناء مشاريع البنية التحتية كالمستشفيات والطرق والجسور والأتصالات وغير ذلك .

ج - دراسة الجدوى :

تقوم المؤسسات الحكومية اليابانية مثل وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA) ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO) بالقيام بدراسة جدوى المشروع وتشمل هذه الدراسة على بحث آلية تنفيذ المشروع وتوفر المواد الأولية لادامته (مثلاً توفر كميات من الوقود ونوع الوقود لتشغيل محطات الكهرباء) ، وغيرذلك . كذلك تشمل الدراسة الجدوى الأقتصادية الكلفة التقديرية وتصحب الدراسة دراسة أخرى عن الآثار البيئية للمشروع تصادق عليها وزارة البيئة العراقية .

د . التزام المشروع :

بعد ذلك تعلن الخارجية اليابانية التزام تنفيذ المشروع من خلال القرض الياباني الميسر (Pldgeing)

هـ . النقاط القانونية :

تتقدم الحكومة العراقية الى الجانب الياباني بالنقاط القانونية وهي عبارة عن العملية التي يتم بموجبها أقرار القرض والجهات الحكومية المخولة بالتوقيع على العقود من قبل الحكومة العراقية ، لذلك فقدأخبر الجانب العراقي اليابان أن البرلمان العراقي هو الجهة المخولة بالمصادقة على الأتفاقيات في العراق .

و. تبادل الوثائق : (Exchange of Notes)

يتم بموجبها التوقيع على الوثائق من قبل الجانبين .

ز ـ اقرار المشروع : (Sigining Agreement)

- **المشاريع المرشحة للتنفيذ بموجب القرض الياباني الميسر:**

ـ تطوير الموانىء العراقية في خور عبد الله وأم قصر وخور الزبير.

ـ قرض لتوفير أدوات ومكائن الري .

ـ إعادة تأهيل محطة كهرباء المسيب .

ـ طرق وجسور مدينة السماوة .

ـ إعادة تأهيل مصفات بترول البصرة .

ـ إعادة تأهيل مشروع غاز الجنوب .

ـ توسيع القدرة التصديرية لميناء البصرة العميق لتصدير النفط الخام .

ـ تطوير معمل أسمدة خور الزبير.

ـ إعادة تأهيل مصنع اسمنت كركوك ومصنع اسمنت كبيسة .

ـ توسيع شبكة مجاري الكرخ .

ـ تطوير شبكة مياه بغداد .

ـ توسيع محطة شرق دجلة لمعالجة المياه .

ـ مشروع مياه البصرة .

ـ تطوير شبكة كهرباء كردستان .

ـ مشروع طرق وجسور بغداد .

ـ تطوير مشاريع المياه والمجاري .

وهناك مشاريع أخرى تجري دراستها .

لقد قررت اليابان تمويل عشرة مشاريع من خلال برنامج القرض الميسر للعراق بعد أن تم تبادل الوثائق الرسمية لثمانية مشاريع إضافة الى مشروعين هما قطاع كهرباء كوردستان ومشروع مياه البصرة اللذين تم اقرارهما خلال زيارة السيد نوري كامل المالكي رئيس الوزراء لليابان للفترة 8- 2007/4/11 ، وتم التوقيع على العقود بعد موافقة مجلس النواب العراقي من اجل اطلاق القرض.

علماً بأن جزءاً من القرض الياباني البالغ قيمته ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار والمخصصة لمختلف القطاعات في العراق تم تخصيصه لتطوير وتأهيل القطاع النفطي في جنوب العراق وفي مقدمتها إعادة إعمار مصفاة البصرة إذ ستتم إضافة وحدة جديدة لتحويل المشتقات النفطية الثقيلة (أي النفط الأسود) إلى مشتقات نفطية خفيفة مثل البنزين وزيت الغاز والنفط الأبيض إلى جانب تقليل الهدر الموجود بسبب غياب استخدام التكنولوجيا في الإنتاج ، والمشروع الآخر يتضمن بناء ميناء نفطي جديد في المياه الإقليمية العراقية لضخ صادرات النفط الخام إلى الخارج وتعهّدت اليابان بتقديم قروض إضافية بالشروط الميسرة ذاتها التي قدمتها سابقاً في حال تنفيذها مشاريع نفطية كبيرة أخرى .

ومن الجدير ذكره أنه في يوم 2008/1/25 تم في مقر بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) التوقيع على اتفاقية القرض الياباني الميسّر للعراق بين الحكومة العراقية ممثّلةً بسعادة السفير الدكتور غانم علوان الجميلي والحكومة اليابانية ممثّلةً بمحافظ بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) السيد كوجي تانامي.

المشاريع التي شملها القرض فهي: (1)

1- مشروع إعادة تأهيل محطة كهرباء المسيب الحرارية وبكلفة تبلغ حوالي (360 مليون دولار) والذي من المؤمل ان يضاعف من قدرة هذه المحطة على إنتاج الطاقة من 400 ميغاواط حالياً الى 850 ميغاواط مستقبلاً.

2- مشروع تقديم الخدمات الهندسية لبناء وحدات معالجة جديدة (FCC) في مصفاة البصرة وبكلفة تبلغ حوالي (17 مليون دولار) ويهدف المشروع الى تقليص الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب على المنتجات النفطية.

3- مشروع إعادة إعمار وإنشاء انابيب وتوصيلات جديدة لزيادة القدرة التصديرية لميناء البصرة من النفط الخام وبكلفة تبلغ حوالي (417 مليون دولار).

4- مشروع زيادة الطاقة الانتاجية لمعمل اسمدة خور الزبير في البصرة وبكلفة تبلغ حوالي (151 مليون دولار) وبما يسهم في تقليص الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب على الاسمدة وزيادة الانتاجية الزراعية.

5- مشروع إعادة تأهيل ميناء ام قصر في البصرة وبكلفة تبلغ حوالي (252 مليون دولار) وبما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

6- مشروع بناء جسور وطرق محافظة السماوة وبكلفة تبلغ (28 مليون دولار) يهدف الى تنمية المحافظة والمناطق المحيطة بها.

7- مشروع تحسين انظمة الري الموجودة في عموم العراق وبكلفة تبلغ (79 مليون دولار) وذلك من خلال توفير الاجهزة والمكائن والمضخات

الضرورية بما يسهم في زيادة الانتاج الزراعي ويوفر فرصاً للعمل على المدين المتوسط والطويل.

8- مشروع تحسين كميات ونوعيات تجهيزات المياه في البصرة وبكلفة تبلغ حوالي (325 مليون دولار) والذي يهدف الى تحسين الظروف المعيشية والصحية للمواطنين.

9- مشروع كهرباء كوردستان.

10- مشروع تطوير ماء البصرة.

الفصل الثانى

أهمية البيئة الداخلية الإعلامية فى تحليل السياسة الخارجية

سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهم متغيرات البيئة الداخلية التي تؤثر على السلوك الخارجي للدول، من خلال عرض لهذه المتغيرات حسب ما تناولتها النماذج النظرية التي قدمت في هذا الصدد، حيث حاول من خلالها الدارسون إبراز الوزن النسبي لهذه المتغيرات، وحجم تأثيرها الكبير على السلوك الخارجي بما يفوق أحيانا كثيرة تأثير المتغيرات النسقية، ما جعل البعض كما رأينا يصف السياسة الخارجية بأنها امتداد مباشر لمعطيات السياسة الداخلية.ثم ننتقل في مستوى آخر إلى عرض أهمية و مكانة هذه المتغيرات بالنسبة لنظريات السياسة الخارجية التقليدية و كذلك الطروحات الجديدة.

- الإطار العام لنظرية تحليل السياسة الخارجية:

إن الحديث عن نظرية لدراسة السياسة الخارجية يعبر عن مدى التقدم التي أحرزته السياسة الخارجية كحقل معرفي له موضوعه و مناهجه و القوانين التي تحكمه، فقد اقترن تطور دراسة هذه الظاهرة بتطور دراسة الكل الذي يمثل العلاقات الدولية، فقد عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة على مختلف مستوياتها المعرفية و كذلك المنهجية.

حاولت نظريات السياسة الخارجية باستمرار شرح و تفسير التغييرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى، محاولة تقديم أطر نظرية متكاملة و مقبولة لفهم سلوك الدول، لكن المنظرين في هذا الصدد لم يتفقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة و المفسرة لسلوك الدول. فمعظم المحاولات النظرية تأتي في إطار خلق سياق عمل على الفرضيات، يكون ملائما لتفسير طبيعة و حدود عمل السياسة الخارجية، كما أن محاولة تفعيل الحوارات حول السياسة الخارجية و تكييفها نظريا و منطق

معطيات الواقع الدولي إنما يكون في إطار البحث عن تأويل ناتج التأثير و التأثر بين العوامل الداخلية و الخارجية المندمجة للسلوك الخارجي للدول[1].

- مفهوم السياسة الخارجية:

إن محاولة و ضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية، وطنية، و دولية، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية و أخرى منهجية و أنسب ما توصف به هو أننا نواجه إشكالية في تعريف السياسة الخارجية.

و يذهب الدارسون إلى تحديد مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق و شامل للسياسة الخارجية:

أولا: أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية و بعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف و السلوكيات[2]، بحيث نجد في هذا السياق تعريف Pol Sipirit الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها: " مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية..."

---

1) حسين بوقارة. محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية قسم ماجستير في مقياس السياسة الخارجية المقارنة.جامعة قسنطينة.2003.

2) محمد السيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية، (مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط1998،2)، ص 8.

ثانيا : اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية ، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

و لكن بالرغم من هذه العقبات نجد أن هناك محاولات جادة من طرف الباحثين لوضع حدود مفاهيمية للسياسة الخارجية، و نسوق فيما ياي بعض هذه التعاريف:

- لمحاولة الخروج من هذه الإشكالية، حاول Sharles Hermann تعريف السياسة الخارجية بأنها: " تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"[1]

- و قدم James Rosenau تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: " مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة" [2].

- أو بأنها" منهج للعمل يتبعه المثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفا"

- إذا يبدو ان السياسة الخارجية هي مجموع سلوكات صانعي القرار في البيئة الخارجية.

---

1) المرجع نفسه.ص9.

2) المرجع نفسه .ص11.

- و **بصفة عامة:** فإن السياسة الخارجية، و بعيدا عن إشكاليات وضع مفهوم مستقر و موحد، تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة و قنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف. لتكون السياسة الخارجية عبارة عن: **كل تجميعي لمجموعة التوجهات و الأهداف و المخططات و الالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي**[1].

1)حسين بوقارة. محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية قسم ماجستير في مقياس السياسة الخارجية المقارنة.مرجع سبق ذكره.

المبحث الأول
متغيرات البيئة الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية

فمثلما كان عليه الأمر في فترة الحرب الباردة، استمر الباحثون في استكشاف تأثير السياسة الوطنية على السلوك الخارجي للدولة، وقد قام بعض الباحثين من أمثال "سنايدر، وجيفري فريدن و هيلين ميلنر" بفحص كيفية تأثير مجموعات المصالح في خيارات الدولة بحيث تقودها إلى سلوكات خارجية غير متوقعة. وكذلك فقد قام جورج "داونس و دايفيد روك بتبيان" الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية في المساعدة على التعامل مع الغموض الذي يكتنف الشؤون الدولية. بينما قام بعض باحثي علم النفس بتطبيق النظرية الإستشفافية جنبا إلى جنب مع أدوات تحليلية أخرى لتفسير سبب إخفاق صناع القرار في التصرف بشكل عقلاني[1].

1-3- مفهوم البيئة الداخلية Domestic Environment:

تشكل البيئة المحلية سياق الخلفية التي يتم استناداً إليها رسم السياسة[2]. و يعرف Joseph Frankel، البيئة عموما الداخلية أو الخارجية في كتابه" The Making of Foreign Policy بأنها: "البيئة،

---

1) ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"،ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.

2) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، "السياسة الخارجية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط2، بنغوين للنشر، مارس 2000. ، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_6_0.htm

(أو المحيط) ، تستعمل كوصف لكل العوامل البيئية"

عموما تقع البيئة الداخلية في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرار قراراتهم من أجله وتشمل السياسات الداخلية (الرأي العام ، الموقع الجغرافي ، طبيعة النظام السياسي القيم الرئيسية للمجتمع ، الأحزاب ، جماعات الضغط ..) ويمكن إضافة الخبرة الوطنية في التعامل مع القضايا السياسية الدولية.

أما **Snyder** فيعرف المحيط أو البيئة الداخلية بأنه: " يشمل ما يعرف بالسياسات الداخلية و الرأي العام و الموقع الجغرافي للدول كذلك الثقافة العامة و السمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان و طريقة تنظيم المجتمع و أدائه لوظائفه"[1].

2-3- مكونات البيئة الداخلية:

اختلفت النماذج التي حاولت حصر متغيرات البيئة الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية ، و لكن يبدو أن البعض من النماذج المقدمة خاصة في إطار دراسة السياسة الخارجية المقارنة ، قدموا مجموع هذه المتغيرات في شكل مفصل ، بحيث نجد في هذا السياق نموذج "**ماكفون**" و "**شابيرو**" ، بحيث يقدم "**باتريك ماكفون**" و "**هوارد شابيرو**" ، في نموذجهما إطارا للتحليل المقارن للسياسة الخارجية يتسم بالشمولية من حيث دمجه لمختلف الفئات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية.بحيث حصر هذا النموذج إثني عشر فئة لهذه المتغيرات، تسعة من أصل إثني عشر عوامل داخلية[2] ، و هذا

---

1) ناصيف يوسف حتي،النظرية في العلاقات الدولية، (دار الكتاب العربي. بيروت، ط1985،1).ص 179.

2) المرجع نفسه، ص 201.

ما يعكس الأهمية المعتبرة و الوزن النسبي لهذه المتغيرات في تفسير السلوك الخارجي.

سنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه الفئات المتعلقة بالمتغيرات الداخلية -بحكم إطار الدراسة- ، و يمكن إدراج هذه الفئات كما يلي:

1- المتغيرات الفردية.

2- المتغيرات النخبوية.

3- المتغيرات السياسية.

4- المتغيرات المجتمعية.

5- المتغيرات الثقافية.

6- المتغيرات الاقتصادية.

7- متغيرات الربط.

لكن هذه المتغيرات يتحقق مدى تأثيرها على السلوك الخارجي ليس بمجرد وجودها الموضوعي

داخل المجتمع، بل إن تأثيرها يقترن بالمتغيرات المتعلقة بشكل النظام السياسي:

8- المتغيرات الحكومية.

9- المتغيرات المؤسسية

و على هذا الأساس سنتناول هذه المتغيرات من خلال:

- عرض مكونات البيئة الداخلية.

- علاقة شكل النظام السياسي بالسياسة الخارجية.

و هذا حتى يتسنى لنا معرفة وزن المتغيرات الداخلية، و أي منها يبرز و يتراجع حسب شكل النظام السياسي للدولة، الذي يحدد طبيعة المتغيرات المؤثرة في السلوك الخارجي.

1- المتغيرات الفردية:

ساد الاعتقاد حسب المنظور الواقعي، بان الساسة يتسمون بالعقلانية، و ذلك لأنهم يفكرون من منطلق المصالح التي تم تعريفها من خلال مفهوم القوة، و قبول تلك الفرضية يعني أن البحث في مجال دوافع الفرد أو المجموعة يعتبر مضيعة للوقت. تعرضت فرضية العقلانية للعديد من الانتقادات و بدأت العديد من الدراسات خلال فترة السبعينيات تتجاوز الدولة و تتناول بالدراسة الجوانب المرتبطة بنفسية الفرد و المجموعات كعوامل مؤثرة في سلوكيات السياسة الخارجية[1].

تتضمن المتغيرات الفردية أو الشخصية حسب "شابيرو" و "ماكفون" السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، كذلك تعرف بأنها " **مجموعة الدوافع الذاتية و الخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية**"([2])، وتشمل هذه السمات و الخصائص معتقداتهم قيمهم، خبرتهم، صفاتهم، تكوينهم الاجتماعي، و كذلك إدراكهم[3].

---

1) محمد يوسف السويد، " الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية"، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية (العلاقات العامة)، المملكة العربية السعودية،العدد 12، سنة 1989.ص 87.

2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

3) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ،مرجع سبق ذكره، ص 202.

و قد أكد "ريتشارد سنايدر"، و غيره من الباحثين، على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية -خارجية أو داخلية- فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين[1].لذا فالفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص و بالتالي فهم و استيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم – الخارجي أو الداخلي- و ليس من خلال المراقب الموضوعي أو الحيادي[2].

هناك مجموعة من المواقف لبعض الدارسين، تجعل من دور صانع القرار بمثابة الدور الرئيس في صنع تلك السياسة، بحيث يذهب **كريستوفر هيل** إلى أنه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة[3] و يمكن إجمالها في مايلي[4]:

- **كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية**، ازداد أثر العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية (و هنا نبين أثر هذا العامل على السياسة الخارجية الروسية في عدة "بوتين"، الذي يبدي اهتمام واضح بما يحدث في الخارج،سنوضح هذا العنصر

---

1) جنسن لويد ،تفسير السياسة الخارجية،ت/محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم،(عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض) ،1989، ص 8.

2) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ص 177.

3 عديله محمد الطاهر.أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية .جامعة قسنطينة.2005.ص32.

4) جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية، مرجع يبق ذكره ص ص ص 16-17- 18.

في الفصل الثاني).

- **كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار**، ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية (هذا ما ينطبق على مكانة الرئيس "بوتين" و ما يتمتع به من صلاحيات واسعة النطاق، مكنته من فرض توجهاته الشخصية على القرار الخارجي).

- **كلما ارتفع هيكل صنع القرار**، ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.

- **كلما كانت مواقف صنع القرار غير روتينية**، ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية و من المواقف غير الروتينية اتخاذ المواقف في حالة الأزمات.

- **كلما اتسمت المواقف المتخذة بالغموض، و عدم التوقع**، ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، بحيث تتسم المواقف المذكورة بضعف المعارضة السياسية للخيار الذي يتبناه القائد السياسي، و ذلك نتيجة لغموض الموقف أو عدم توقعه. و عن أبدى بعض الأفراد اهتماما بالقضية فإن تضارب المعلومات سيقلل من قدرتهم على تقديم براهين تقنع صانعي القرار بالعدول عن الخيار الذي يميلون إلى اتخاذه.

ملاحظة:

يتفاوت تأثير المتغيرات الشخصية على صنع السياسة الخارجية طبقا للظروف التي تصنع في إطارها السياسة[1].

2- المتغيرات النخبوية:

يقصد بالنخبة* السياسية مجموعة الأفراد التي تملك مصادر و أدوات القوة في المجتمع، و تضم هذه المجموعات قيادات السلطتين التنفيذية و التشريعية، الأحزاب السياسية و المؤسسة العسكرية[2].

تعرف كذلك بأنها " **مصطلح وصفي لأفراد وجماعات في قمة هرمية معينة**"[3]. تتضمن السمات العامة للنخبة التي تصنع السياسة الخارجية، معدل الأعمار، مستوى العلم و الخبرة و التخصص، نسبة المدنيين و العسكريين[4].

تقسم نخبة السياسة الخارجية الفعلية بين شاغلي المناصب الرسمية والمصالح المنظمة (ما يسمّيه آلموند (Almond) "**نخبة السياسة**". فشاغلو المناصب الرسمية يحتلون مراكز سلطة ضمن النظام ويكونون هم

---

* طبقت فكرة النخبة ببراعة كبيرة على دراسة صنع القرار وقضية الرأي العام المتصلة بها والمعنية بقضايا السياسة الخارجية. وكان العمل المبكر الأولي في هذا الميدان كتاب آلموند (Almond) وعنوانه "الشعب الأمريكي والسياسة الخارجية" (1966).

1) المرجع نفسه، ص 19.

2) محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

3) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،"مفهوم النخبة"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،مرجع سبق ذكره، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_5_0.htm

4)ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص202.

الأشخاص المعنيين رسمياً للتصرف نيابة عن الدولة. و تحيط بهم بيروقراطية من الإدارات المتمركزة حول وزارات الخارجية ولكنها تتضمن أيضاً عدداً من وزارات الدولة الأخرى[1].

و يتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاثة عوامل[2]:

- شكل النظام السياسي.
- مدى تجانس النخبة السياسية.
- اتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية.

3- المتغيرات السياسية:

تشمل مظاهر الفعالية السياسية العامة من حيث طبيعة الفواعل السياسية الغير رسمية و مدى شكل تأثيرها على المسار السياسي للدولة، و تتضمن النظام الحزبي في الدولة، الأدوار التي تقوم بها الأحزاب و جماعات الضغط، الرأي العام و الإعلام..، و مستوى التطور السياسي في الدولة و طبيعة و أنماط النزاعات السياسية الداخلية[3]. و في هذا السياق يمكن حصر أهم هذه الفواعل المؤثرة على السلوك الخارجي فيما يلي:

أ- الأحزاب السياسية:

يذهب بعض دارسي السياسة الخارجية إلى اعتبار الأحزاب السياسية التي تملك ممثلين في السلطة، ذات تأثير بالغ على توجهات و

---

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "مفهوم النخبة"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،مرجع سبق ذكره، ، مرجع سبق ذكره.

2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 188.

3) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ص 203.

طبيعة السياسة الخارجية، فكلما ازداد نفوذه الحزب في البرلمان أو السلطة التنفيذية مثلا ازداد تأثيره على السياسة الخارجية خاصة داخل النظم الديمقراطية، كذلك شكل التنظيم الحزبي، نظام الحزب الواحد أو نظام الثنائية، أو التعديدية الحزبية، يحدد ظروف تأثير هذه الأحزاب على صناعة القرار الخارجي.

عموما فالأحزاب السياسية تختلف من حيث هياكلها و وظائفها من نظام لآخر، فالحزب يلعب دورا مهما في النظم التسلطية، التي تتخذ عادة نظام الحزب الواحد.كما هو الحال بالنسبة للصين الشعبية أو الاتحاد السوفييتي- سابقا- ، بحيث تعكس السياسة الخارجية إيديولوجية الحزب الواحد الحاكم[1]. و كذلك الأمر بالنسبة للنظم الثنائية الحزبية، فالسلوك الخارجي يمثل توجه احد الحزبين المهيمنين على صناعة القرار، و أقرب مثال لهذا الطرح: السياسة الخارجية الأمريكية، تأخذ أحيانا شكل الانعزال و الاهتمام بالداخل بوصول الديمقراطيين للحكم، و أحيانا أخرى توصف بكونها سياسة خارجية هجومية حربية عدوانية، بمجرد وصول الجمهوريين للحكم.

أما بالنسبة للنظم التي تتبنى شكل التعددية الحزبية، فتأثير الأحزاب يكون محدود خاصة في حالة السرعة في تغير الائتلافات. حيث تواجه الحكومات و الأحزاب صعوبة في ممارسة الحكم، و من ثم يزداد نفوذ البيروقراطيات[2].

إذا فمدى تأثير الأحزاب على السياسة الخارجية يرتبط بمدى قربها من مراكز صنع القرار.

---

1) جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 154.

2)المرجع نفسه،ص 154.

ب- **جماعات المصالح:**

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، و قد تكون هذه الجماعات في شكل "**جماعات مصالح غير منظمة**" مثل كالأقليات العرقية التي يشترك أفرادها في مصلحة الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي المشتركة، و قد تأخذ هذه الجماعات شكل" **جماعات المصالح المؤسسية**" على سبيل المثال "**العسكريين**"، وذلك بحكم انتمائهم إلى تنظيم رسمي داخل المجتمع و الحكومة في إطار مهني موحد، و مصلحة موحدة. كما قد تأخذ هذه الجماعات الشكل الثالث و هو" **جماعات المصالح المنظمة**"، وهي جماعات منظمة خصيصا للدفاع عن أعضائها، و تتميز هذه المنظمات بوجود كيان تنظيمي و نظم للاتصال الداخلي و الخارجي. و أهم أشكالها نقابات العمال، و رجال الأعمال، و نقابات المهندسين، و الأطباء و المحامون...الخ[1].

تحاول جماعات المصالح التأثير على قرارات السياسة الخارجية التي تتناسب و كطبيعة تكوينها و مصالحها، على الرغم من أن جماعات المصالح قد تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طرق دخول الانتخابات من خلال مرشحيها، إلا أن أنشطتها في مجال السياسة الخارجية غالبا ما تنحصر في محاولة التأثير على السلطتين التشريعية و التنفيذية، و يمكنها القول أن تؤثر في السياسة الخارجية من خلال ثلاث قنوات[2]:

---

1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره،ص ص 196-197.

2)المرجع نفسه،ص 197. 198.

1- **المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية:** من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة. و من أبرز هذه الحالات تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي.

2- **توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية:** بحيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية و العسكرية و السياسية في المجتمع، و عبر استعمالها لهذه القوة تستطيع التأثير في مسار السياسة الخارجية و أبرز مثال لذلك هو أثر الجماعة الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.

3- **جماعات المصالح كجماعات وسيطة:** بين السلطة السياسية و المواطنين، و تتحقق الوساطة من خلال تعبير الجماعات عن مصالح محددة لمجموعات من المواطنين عبر الاتصال بصانعي السياسة الخارجية، كتنظيم المظاهرات من طرف الطلاب أمام البيت الأبيض احتجاج على الحرب الفيتنامية.

غير أنه غالبا ما يتسم تأثير جماعات المصالح بأنه تأثير محدود للغاية على السياسة الخارجية، نظرا لعدم تمكنها من تقمص مناصب عليا داخل مراكز صنع القرار ما يدفعها إلى ضرورة إقناع القائمين على السلطة بصحة مواقفها، و هذا ما يصعب تحقيقه خاصة على مستوى السياسات العليا المرتبطة بالسياسات الأمنية و العسكرية [1]. كذلك يضعف تأثيرها عندما في حالة تصطدم فيها مصالح العديد من الجماعات فينتهي الأمر

1) جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 157.

بحدوث شلل نهائي لتأثيرها على القرارات الخارجية.

ج- الرأي العام:

إن دور الرأي العام محدود، و لكنه موجود دائما و لو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الدولة، و هو بالتالي يشكل ضوابط على صناعة السياسة الخارجية و يختلف تأثيره من قضية إلى أخرى[1].

كما أن الدراسات - في هذا السياق- تشير إلى أن الرأي العام يفتقد إلى المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات خارجية، و هذا ما يفقده التأثير و المصداقية على قرارات خارجية تمس قضايا حساسة. و هذا ما يفتح المجال لصناع القرار لامتلاك تأثير كبير لامتلاكهم المعلومات الكافية، وقدرتهم على إقناع الرأي العام بوجهات نظرهم، عبر وسائل الاتصال الموجهة، و هذا يحدث حتى داخل الدول الأكثر انفتاحا كالولايات المتحدة، و مثال ذلك قدرتها على إقناع الرأي العام بضرورة شن الحروب الوقائية، رغم المعارضة الشديدة داخل الرأي العام الأمريكي (حرب أفغانستان، العراق).

4- المتغيرات المجتمعية:

و تضم بعض جوانب البنية الاجتماعية بشكل عام كحجم السكان و نسبة النمو السكاني و درجة التطور الاجتماعي و أنماط التدرج الاجتماعي[2].

ينطلق أنصار هذا الطرح من أن صانعي القرار هم نتاج لمجتمعاتهم (البنائية و العديد من نظريات ما بعد الحداثة)، لذا فالبيئة التي ينتمي إليها

1) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 203.

2) المرجع نفسه،ص 205.

هؤلاء الأشخاص تؤثر عليهم بشكل كبير.بحيث تمثل المتغيرات المجتمعية مجموع القيم و الأفكار والخطابات و الثقافات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع ،و التي تعتبر بمثابة المعيار القيمي لقبول أو عدم قبول القرارات وفق الشرعية الاجتماعية المستمدة من هذه المكونات.بحكم انها ليست مجرد مواقف عارضة مؤقتة بل إنها تتميز بثبات نسبي، يجعلها مصدر لشرعية أو عدم شرعية السلوكات الخارجية للدول.

لهذا تلعب التوجهات المجتمعية دورا كبيرا في تحديد مسار السلوك الخارجي، و تعرف بأنها " **مجموعة الأفكار السياسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع، و التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي**"،[1] و يمكننا تلخيص أهم المتغيرات المجتمعية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، في النقاط التالية:

أ- **الشخصية الوطنية**: بحيث يفترض الدارسون أن هناك نمطا عاما من الشخصية يوجد في كل دولة، و خاصة التي تتمتع بالتكامل و الاستقرار، لأن معظم المواطنين يشتركون في بعض السمات التي تميزهم عن مجتمعات أخرى. و تتبلور خلال التنشئة الاجتماعية تدريجيا شخصية وطنية محددة للمجتمع يكون لها تأثير متفاوت على سلوك متخذي القرار الخارجي، و كذلك على توجهات الدولة نحو التعاون أو الصراع مع دول أخرى [2].

ب- **القومية**: إن الدول التي نجحت في تكوين شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة[3]. و يستخدم مصطلح القومية بمعنيين

1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 202.

2) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

3) المرجع نفسه،ص 61-62-

مترابطين، الأول للإشارة إلى "إيديولوجية" وثانياً "لوصف شعور". ففي الاستعمال الأول، تسعى القومية لتحديد كيان سلوكي – "الأمة" – ومن ثم لمتابعة بعض الأهداف السياسية والثقافية نيابة عنها، من أبرزها تقرير المصير القومي. و يمكن تعريف ذلك تجريبياً (empirically) بطرق عدة، التحريرية الوحدوية (irredentism)، الاستقلال، الانفصال، وكلها أهداف يمكن السعي لتحقيقها تحت عنوانها. وفي معناها الثاني، تعتبر القومية شعوراً بالولاء يشترك فيه الشعب نحو الأمة. ويتمثل التلاحم بعوامل مثل اللغة، الدين، التجربة التاريخية المشتركة والتجاور الطبيعي وغيرها من العوامل[1].

و قد شكلت القومية مصدرا للسلوك الخارجي للدول، و يمكن الاستشهاد على ذلك بحرب أكتوبر 1973 بين الدول العربية و إسرائيل أين شكلت القومية سلوك الدول المتصارعة بشكل كبير خاصة من الأطراف العربية.

عموما يستثمر القادة القومية لتحقيق الوحدة و الانسجام الداخلي حتى يتسنى لهم تحقيق أهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي يجلب المصالح الوطنية من خلال تأكيد الاستقلالية القومية عن كيان آخر.أو محاولة إعادة الاعتبار لمكانة الدولة و وجودها كفاعل رئيسي في السياسة.

و لعل من أبرز أشكال القوميات التي ظهرت على شكل إيديولوجيات و التي أثرت في السياسات الخارجية للدول الإيديولوجية الماركسية- اللينينية أو الشيوعية، فقد أنتجت هذه الإيديولوجية آثارا

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "القومية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_14_0.htm

متعددة على السياسة الخارجية السوفييتية منذ عام 1917 و حتى سقوطه عام 1991[1].

ج- **الخصائص المجتمعية:** أظهرت العديد من الأبحاث الكمية اهتماما كبيرا بقياس العلاقة بين الخصائص المجتمعية للدولة و بين سياستها الخارجية، و حين يربط المرء بين الخصائص المجتمعية لدولة ما، و بين الخصائص المجتمعية لدولة أخرى بشكل ثنائي، فإنه يتوصل إلى نتائج أفضل بالنسبة لتفسير السياسة الخارجية. فقد وجد "رمل" أن التشابه الثقافي و الاجتماعي كان عملا مؤديا للسلام بين المجتمعات التي تشترك في الخصائص نفسها، و أظهرت دراسة أخرى، علاقة بين التجانس الاجتماعي لدولتين و بين الاتصال المتبادل بينهما، بمعنى آخر يزداد احتمال أن تسلك الدول المتشابهة سلوكا تعاونيا اندماجيا[2] و هذا ما سنحاول توضيحه في حالة المحددات الداخلية لسياسة روسيا الخارجية نحو دول الاتحاد الأوربي، و فيما إذا كانت سياسات التقارب أو التباعد سببها الانسجام أو عدم الانسجام في البنية الاجتماعية.

5- **المتغيرات الثقافية:** فصل كل من "ماكفون" و "شابيرو" في نموذجهما بين المتغيرات الثقافية و الاجتماعية، لكن الكثير من الدارسين لم يفصل بينهما باعتبار أن المتغيرات الثقافية تأتي في سياق مجتمع الدول و نظرا للتداخل الكبير بينهما.

---

1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 206.

2) جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره،ص ص 67-68.

تشمل هذه المتغيرات حسب "ماكفون" و "شابيرو" النظم الثقافية في المجتمعات الوطنية كدرجة التعددية الثقافية، و أنماط تحديد الهوية الوطنية و استيعابها، و نظم الاتصالات المختلفة و أنماطها، و طبيعة العقيدة أو العقائد في المجتمع و قدرتها على ان تكون أداة تعبئة شعبية.

يؤثر توزيع القيم والاتجاهات الثقافية داخل المجتمع على صنع السياسة الخارجية من خلال هوية الفاعلين وأهدافهم (الخصائص الثقافية والحضارية للشعوب و نوعية الانتماءات و الولاءات الفكرية و العقائدية)[1].

و قد مثلت القيم الثقافية هذه الأخيرة جوهر السلوكيات الإنسانية على مدى تاريخ السياسة الدولية و ذلك لارتباطها بالموروث الاجتماعي للأفراد، فضلا عن ارتباطه ببنية الأنساق الفردية و الاجتماعية[2].و هذا ما أدى إلى تأثير أبعادها القيمية على سلوكات صناع القرار و القوى و النخب الحاكمة في صياغاتها لتوجهات الدول في السياسة الخارجية، فقد ربطها سنايدر بالمحيط الداخلي للدولة و طبيعة البنية الاجتماعية و السلوكية السائدة و التي تشغل حيز ذو أهمية على مستوى بيئة صنع قرارات السياسة الخارجية[3].

هذا الإدراك بقيمة المتغيرات الثقافية في حقل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية من المرشح له أن يتنامى ويتأكد مع مرور الوقت. فالثقافة بإمكانها أن تصبح عامل تحليل وتفسير واستشراف أيضا، ذلك

---

1) المرجع نفسه. ص 58.

2) جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة، ط01، 2004)،ص 783.

3) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ،مرجع سبق ذكره.ص 179.

لما تمثله هذه الأخيرة من قوة دافعة و مؤثرة في الشؤون الدولية، إلى الحد الذي اعتبرت فيه المصدر الأول للانقسامات الإنسانية، و المشكل الأساسي لطبيعة الحروب و الصراعات في العالم [1].

6- المتغيرات الاقتصادية:

و تشمل - حسب هذا لنموذج- البنية الاقتصادية، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، درجة تطور الدولة الاقتصادي، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية[2]، و تؤثر هذه المتغيرات في طبعة قرارات السياسة الخارجية حيث إنه لكما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها في النظام الدولي مع الوحدات الأخرى، و ازدادت فرص التعاون أكثر من احتمالات الدخول في سلوكات صراعية و هذا ما ذهب إليه أنصار الليبرالية الجديدة من خلال مقترب السلام الديمقراطي، بحيث نجد ان المجتمعات المتجانسة في شكل النظام الاقتصادي الرأسمالي، تسلك سلوكات تعاونية اندماجية.

و بصفة عامة، تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية[3]. لذا فإن وضعية الاستقرار الداخلي و ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح للدولة قدرة على التفاوض و المساومة في سياستها الخارجية خاصة إن كان لها قدرة على إنتاج و امتلاك السلع الأمنية في

---

1) السيد أمين شلبي، التسعينيات..أسئلة.ما بعد الحرب الباردة،(عالم الكتاب، القاهرة 2001). ص202.

2) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره،ص 205.

3) لويد جنس، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره،ص 185.

*) ليس المقصود بالربط المفهوم النظري الذي قدمه روزنو.

علاقاتها مع الدول الأخرى (في حالة العلاقات الروسية الأوربية ، تعتبر الطاقة محور حساس في هذه العلاقة).

7- متغيرات الربط

المقصود بالربط* هنا هو السلوكية الخارجية السابقة للدولة و علاقاتها السابقة أيضا ، فإدراك صناع القرار لدولة معينة وفق أحكام مسبقة عنها يحدد طبيعة سلوكيتها نحوها ، فوجود اتفاقيات بين الدولتين يساهم في التخفيف أو غياب من السلوكات الصراعية بينهما ، كذلك وجود مستوى معين من التعاون السابق بين الدولتين يؤثر لاحقا في سياستهم الخارجية نحو بعضهم البعض.

يتضح من خلال عرض هذه المتغيرات الداخلية ، مدى و حجم تأثيرها على السلوك الخارجي للدول ، لكن دراسات السياسة الخارجية المقارنة تؤكد أن الوزن النسبي لهذه المتغيرات يكون متفاوت التأثير من دولة إلى أخرى ، بحيث نجد في تحليل سلوك الدول الخارجي أحيانا صعود متغيرات و نزول أخرى ، و ترتيب عناصر التأثير يكون من حيث وزنها في حالات مختلفة ، و هذا يتحدد بحسب طبيعة النظام السياسي و شكل العلاقة بين مؤسسات الحكم داخل كل دولة ، الذي يحدد طبيعة المتغيرات التي يزداد تأثيرها و المتغيرات الأخرى التي تتراجع أو تغيب نهائيا.

إذا فالسياسة الخارجية بالإضافة إلى تأثرها بالمتغيرات السابقة ، فهي لابد أن تصنع في إطار هيكل سياسي معين يؤثر بدوره عليها ، فالعقائد الوطنية و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الخصائص الفردية لصنع القرار تؤثر على صياغة أهداف السياسة الخارجية ، و لكي تتحقق تلك الأهداف المسطرة كأولويات في هذه السياسة لابد أن تبنى القرارات على أساس الانتقاء بين خيارات معينة ، و هنا تؤثر طريقة صنع القرارات و نوعية

المشاركين في صنعها في مضمون هذه الخيارات.

لذلك سنعالج من خلال ما تبقى من المتغيرات الداخلية، اثر طبيعة و شكل النظام السياسي على طبيعة قرارات السياسة الخارجية، من خلال عنصرين:

- المتغيرات الحكومية: و نتناول فيها شكل النظام السياسي.
- المتغيرات المؤسسية: نتناول فيها العلاقة بين المؤسسات المخولة بصنع القرار الخارجي.

8- المتغيرات الحكومية: (شكل النظام السياسي)

تتعلق هذه المتغيرات بتأثير شكل النظام السياسي على طبيعة القرارات الخارجية، لذا تتضمن هذه المتغيرات السمات البنيوية للنظام السياسي كشكل الحكم (ديمقراطي/تسلطي)،و مستوى الإمكانات العسكرية.

أصبحت الآن مقولتان عامتان عن الديمقراطيات جزءاً من حكمة العلاقات الدولية التقليدية:

- **أولاً**: أن الديمقراطيات أكثر محبة للسلام من الأنواع الأخرى من الأنظمة السياسية، وأنها نادراً ما تقوم، أو لا تقوم على الإطلاق، بمحاربة بعضها لبعض – حسب نظرية كانط (Kant) أو نظرية "**السلام الديمقراطي**".
- **ثانياً**: أن الديمقراطيات تنطوي على الضعف في صياغة وتصريف السياسة الخارجية – نظرية دي توكفيل

.(de Toqueville)* [1]

حاولت الليبرالية الجديدة من خلال الطرح المتعلق بـ**"نظرية السلام الديمقراطي"**، الانطلاق في تحليل العلاقة بين شكل النظم و السياسة الخارجية. لذا تميز في هذا الصدد بين نوعين من النظم، النظم الديمقراطية المنفتحة و النظم التسلطية المغلقة، فشكل النظام هو الذي يحدد أي من المتغيرات السابقة الذكر ستؤثر على صنع قرار السياسة الخارجية.

فالنظم الديمقراطية حسب هذا الطرح تتمتع بمزايا معينة في مجالات السياسة الخارجية، بحيث توفر هذه النظم للقائد السياسي موارد سياسية، كما انه يكفل ضبط السياسة الخارجية بما يتفق و المصالح الوطنية، على النحو التالي [2]:

1- يتم انتخاب القائد السياسي الذي يتمتع بمهارات في العمل السياسي، و يفتح المجال لاتخاذ قرارات خارجية وفق مبادئ الديمقراطية و النقاش البناء بين مختلف القوى السياسية و فئات المجتمع من أحزاب سياسية، و جماعات مصالح و رأي

---

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "الديمقراطية و الشؤون الخارجية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع:
http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_4_1.htm

*) كان دي توكفيل أول من أعرب عن عدم التوافق بين الديمقراطية والسياسة الخارجية في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" (1835). في معرض إشارته بشكل خاص إلى الولايات المتحدة قال: "إن السياسات الخارجية نادراً ما تتطلب أياً من تلك الصفات التي تختص بها الديمقراطية. بل على العكس تتطلب الاستخدام التام تقريباً لكل تلك الصفات الضعيفة فيها."

2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 237.

العام.عكس النظم التسلطية التي ينفرد فيها القائد السياسي أو أقلية سياسية (نخبة حاكمة) باتخاذ القرار و فرضها في شكل أوامر.

2- لذلك فانفتاح النظام السياسي الديمقراطي انتفاء السرية ،يؤدي إلى وجود حوار وطني حقيق حول قضايا السياسية الخارجية، بما يؤدي إلى توافر المعلومات و دراسة البدائل المختلفة.

3- وجود ضوابط سياسية نابعة من البيئة الاجتماعية و الثقافة السياسية التي تحد من حرية القائد السياسي، و تلزمه باتخاذ قرارات تخدم الصالح العام الداخلي. و هذا ما تفتقده النظم التسلطية التي كثيرا ما تدفع شعوبها لقبول مختلف القرارات الغير عقلانية في كثير من الأحيان كالدخول في حروب و صراعات خارجية تفتقد للشرعية الداخلية، و تعود بانعكاسات سلبية على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للدولة.

يبدو من خلال هذا الطرح أن مميزات النظم الديمقراطية تسمح ببروز اثر للمتغيرات النابعة من البيئة الداخلية للنظام السياسي نتيجة الانفتاح و الرجوع للإرادة الشعبية في اتخاذ القرارات، بحيث تبدي كل الفئات المجتمعية من أحزاب و جماعات مصالح و رأي عام، آراءها لموافقة أو رفض قرارا خارجي معين.

لكن يبدو أن هذا الطرح انتقد بشكل كبير، خاصة في النقطة التي يؤكد فيها الناقدون بأن الديمقراطيات لا ترجع إلى استشارة شعوبها إلا في قضايا متعلقة بالسياسة الدنيا، بينما إذا تعلق الأمر بالقضايا الأمنية أو السياسية الحساسة فهي تتخذ القرارات بشكل مغلق.

بالرغم من هذه الانتقادات فالنظم الديمقراطية تختلف عن النظم التسلطية المغلقة، هذه الأخيرة التي يبرز فيها أثر و وزن نسبي كبير للمتغيرات المرتبطة بالدوافع الشخصية للقائد السياسي و النخبة الحاكمة التي تمثل الأقلية من الشعب، ما يفسر اتخاذ قرارات مبتورة عن بيئتها الداخلية و لا تعكس مستوى القبول الداخلي، ، و تتخذ القرارات بمعزل عن البيئة الداخلية للنظام السياسي، بحجة ان هذه الفئات تجهل مقتضيات المصلحة الوطنية و قضايا و أولويات السياسة الخارجية الحساسة.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية المتعلقة بعدم فعالية النظم الديمقراطية في صياغة وتصريف السياسة الخارجية ،يرى المحللون ان في النظم التسلطية العديد من الميزات التي تسمح باتخاذ قرارات على قدر كبير من الفعالية على المستوى الخارجي إذا ما قورنت بنظيرتها في النظم الديمقراطية، فحسب نظرية دي توكفيل (de Toqueville) يذهب للقول بأن النظم الديمقراطية تكون بطيئة في الاستجابة للقضايا الخارجية خاصة في حالة الأزمات وعندما تأتي فقد تكون الاستجابة متطرفة. وسبب هذه الحالة، برأي دي توكفيل، هو "تدخل" السياسة الداخلية في رسم السياسة الخارجية والحاجة الدائمة إلى الاستجابة للرأي العام. و على نقيض ذلك، نجد أن الأنظمة الفاشستية تتمتع بميزة لأن النظام السياسي المغلق يسهل صنع القرار السريع والثابت وغير المكبل بالحاجة إلى الرجوع إلى جمهور تتأصل فيه النزعة النقدية. لذا فإن تركيز القوة وحرمان الجمهور من التمحيص والمناقشة يعطي الأنظمة السياسية المركزية ميزات حاسمة في الشؤون الخارجية[1] و يمكنها من اتخاذ

---

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "الديمقراطية و الشؤون الخارجية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ، مرجع سبق ذكره.

قرارات سريعة و لها قدرة كبيرة على التكيف. كما أن عدم التقيد بآراء الجماهير و مختلف الفئات الاجتماعية أو السياسية الأخرى لا يكون فقط خلال الحالات التي تتطلب استجابة سريعة بل إن هذا الانفصال عن الضغوطات الداخلية يمس حتى قضايا السياسة الخارجية على المدى المتوسط أو البعيد ، كأن تتميز السياسة الخارجية لدولة تجاه دولة أو قضايا أخرى، بثبات المواقف و عدم تأثير التغيرات و الضغوطات الداخلية على توجهات السياسة الخارجية للدولة نحو تلك الدول أو تلك القضايا ، فتوجهات التقارب والتعاون أو التباعد و الصراع في علاقة روسيا بدول الاتحاد الأوربي لا تحددها مكونات البيئة الداخلية الروسية بمختلف فئاتها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ، بقدر ما تحددها رغبة القائد السياسي أو النخبة السياسية الموجهة للسلطة ، كما سنبينه فيه في مستوى آخر من الدراسة بشيء من التفصيل. كذلك الحال بالنسبة لانفتاح الصين على العالم الاقتصادي فتفسير هذا التوجه مرده يكون إلى رغبة من السلطة الحاكمة و ليس بسبب ضغوطات من فئات المجتمع الداخلية.

9- المتغيرات المؤسسية:

بالإضافة إلى المتغير المتعلق بشكل النظام السياسي، تلعب تركيبة المتغيرات المؤسسية دورا مهما في تحديد من يصنع القرارات و يوجهها ، و تضم هذه المتغيرات عدد و نوع الإدارات و الدوائر و السلطات المعنية بعملية صنع القرار ، مستوى التطور البيروقراطي لهذه الدوائر و السلطات و كيفية توزيع الأدوار و الصلاحيات بينها ، و كذلك الوسائل المتاحة أمامها للتأثير في صنع القرار[1].

---

1) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 203.

لذا سنناقش في هذا المستوى أثر هذه الدوائر مركزين على رئيس الدولة و السلطتين التشريعية و التنفيذية و باقي المجموعات البيروقراطية في عملية صنع القرار، و هذا حسب طبيعة النظام السياسي من حيث كونه رئاسي أو برلماني ، لنبرز ترتيب أثر المتغيرات التي تظهر أو تتراجع حسب الطبيعة القانونية للنظام السياسي.

أ- أثر الرئيس كمؤسسة في صنع السياسة الخارجية:

يعد رئيس الدولة الممثل الأسمى للدولة في علاقاتها الخارجية، فهو الذي يجسد سيدتها ، و هو الذي يعبر عن إرادة الدولة لأنه يعتبر رمزا لها ، لذلك فإن العرف والقانون الدوليين يخصانه بامتيازات وحصانات خاصة ، و دستور الدولة هو الذي يحدد وينظم اختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة في مجال السياسة الخارجية غير أن هناك أنظمة دستوري تعطي لرئيس الدولة سلطات واسعة. ومن هنا يجب التمييز بخصوص صلاحيات رئيس الدولة بين الأنظمة السياسية والدستورية المختلفة[1].

أولا: في الأنظمة الرئاسية.

في الأنظمة الرئاسية يكاد رئيس الدولة يحتكر توجيه العلاقات الخارجية ،ونأخذ كمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، فالرئيس الأمريكي هو الذي يوجه ويدير السياسة الخارجية ويحدد توجهاتها الأساسية ، طبعا مع وجود تقنيات دستورية وقانونية وسياسية وقضائية تحد من أي غلو أو تقصير بشكل قد يظهر أن هناك خرقا للقانون أو الدستور[2].أيضا النظام السياسي لروسيا التي نحن بصدد دراستها بحيث

---

1) محمد بوبوش، "رئيس الدولة و السياسة الخارجية"، نقلا عن موقع: http://boubouche.maktoobblog.com

2) المرجع نفسه.

يتميع الرئيس الروسي الكثير من الصلاحيات الواسعة في علاقته مع باقي المؤسسات الأخرى داخليا ، و خاصة على مستوى قرارات السياسة الخارجية. و سنوضح حجم هذا التأثير للرئيس الروسي خاصة في عهدة "بوتين" في مستوى آخر من الدراسة.

وتتأثر مؤسسة الرئاسة ودورها بالعديد من العوامل الداخلية(وتتمثل في تأثيرات الجهاز البيروقراطي كمؤسسة تؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية والذي يتكون من المصالح والمؤسسات الحكومية)[1].

ثانيا: في الأنظمة البرلمانية

في الأنظمة البرلمانية فإن رئيس الدولة له صلاحيات محدودة وغالبا رمزية(شرفية أو بروتوكولية) وتخص مجالات ليس لها تأثير فعلي وحقيقي في السياسة الخارجية لبلاده. ويقوم رئيس الحكومة(اسبانيا) أو رئيس الوزراء(ايطاليا) أو المستشار(ألمانيا والنمسا) بالدور الفعلي في إدارة هذه السياسة.

إن صلاحيات رئيس الدولة في هذا النوع من الأنظمة تنحصر في اعتماد سفراء دولته لدى الدول الأجنبية ويعتمد السفراء الأجانب لديه ويتقبل أوراق اعتمادهم و التصديق على المعاهدات(في الحالات التي يحددها الدستور) ويستقبل رؤساء الدول الأخرى أثناء زياراتهم الرسمية ، غير أنه ليس له أن يتدخل في المفاوضات السياسية مع الدول الأخرى أو يلزم

---

1) نانيس مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية" ،(مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية،العدد 127، يناير 1997)، ص ص 80-82

دولته باتخاذ مواقف سياسية شخصية ، فهذه صلاحيات ترجع لرئيس الحكومة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية[1].

ثالثا: في الأنظمة المختلطة أو شبه الرئاسية

في هذا النوع من الأنظمة، والتي تأخذ بالعديد من خصائص النظام البرلماني، فإن رئيس الدولة يتمتع بصلاحيات واسعة في السياسة الخارجية مع وجود هامش تحرك لرئيس الحكومة(الوزير الأول)، وكذا لوزير الخارجية تحت المراقبة المباشرة لهذا الأخير(المغرب، لبنان، تركيا...)[2].

ب- أثر السلطتين التشريعية و التنفيذية في صنع قرارات السياسة الخارجية:

سواء كانت الحكومة ديمقراطية أو تسلطية، فإن السلطة التنفيذية، باحتوائها أهم صانعي القرار (الرئيس، أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية) تلعب الدور الرئيس في اتخاذ القرارات الخارجية[3]، خاصة في ظل النظم الرئاسية- كما رأينا في العنصر السابق- ، و كذلك في ظل النظم التسلطية بصفة خاصة، أما قوة السلطة التشريعية في كل دولة فهي تعتمد على الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور، إلا أن هناك أصول مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول فصلاحياتها في الشؤون الخارجية أقل من صلاحياتها في الشؤون الداخلية ويرجع ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية. كما أن السلطات التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو

---

1) محمد بوبوش، "رئيس الدولة و السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره.

2) المرجع نفسه.

3 لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره، ص 134.

الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة[1]، و تبقى صلاحياتها محدودة للغاية خاصة في النظم الرئاسية و التسلطية.

أما السلطة التنفيذية فقد اكتسبت مرونة أكثر في صياغة السياسة الخارجية و تنفيذها، بسبب عدة عوامل أهمها هو تزايد أهمية الشؤون الدولية، و مناخ الأزمات الدولية الدائمة، مما أدى إلى ضرورة مركزية عملية السياسة الخارجية، بالإضافة إلى امتلاك هذه الهيئة معلومات وافرة بسبب توافر قنوات اتصال ممتازة من خلال تزويد الممثلون السياسية و الاقتصاديون ز كذلك العسكريون للدولة في الخارج بتقارير يقدمونها مباشرة لرؤسائهم في السلطة التنفيذية، بنما تقل قدرة السلطة التشريعية على الحصول على معلومات مستقلة بسبب صغر حجمها و ضآلة مواردها[2].

و يختلف الدارسون حول ما إن كان النظام البرلماني أو النظام الرئاسي أفضل بالنسبة لرسم سياسة خارجية متسقة و مترابطة، فبعض الدارسين يرى أن النظام الرئاسي أكثر قدرة على رسم تلك السياسات بسبب انتظام الانتخابات و استمرارية السياسة. (حالة النظام السياسي الروسي، بحيث يرى الدارسون ان سبب استمرارية السياسة الخارجية الروسية وفق نمط واحد هو قدرة الرئيس على استغلال طول فترة زمنية لرئاسته لفرض توجهاته الخارجية) ، كذلك رئيس السلطة التنفيذية يضمن بقاءه في منصبه أربع سنوات على الأقل، و هو لا يخشى السلطة

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،" صنع السياسة الخارجية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، نقلا عن موقع:
http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc22.htm

2) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية مرجع سبق ذكره ص ص 134-135.

التشريعية لأنها لا تستطيع ان تسحب الثقة منه. و مع فإن هناك عوامل تؤدي إلى استمرار السياسة في النظام البرلماني، و من هذه العوامل وجود أحزاب سياسية على درجة كبيرة من الانضباط، و بما أن رئيس الوزراء يتمتع بأغلبية برلمانية، فإنه يستطيع الاعتماد على التأييد المستمر للسياسات التنفيذية و لا يحتاج إلى تعديلها لأنه يضمن عدم رفضها من البرلمان[1].

ج- المؤسسة العسكرية:

كثيرا ما يثار الجدل حول الأهمية التي تكتسيها المؤسسة العسكرية في التأثير على السلوك الخارجي للدول، خاصة إن كانت هذه الأخيرة تتمتع بقدرة على النفوذ داخل أجهزة صناعة القرار، و ارتبطت هذه العلاقة في جزء منها بالطرح المتعلق بالتحليلات التي تركز على دور "المركب العسكري - الاقتصادي" التي تؤكد تورط هذه المؤسسة في توجيه سياسة الدول الخارجية و تحديدها وفق عقيدة هجومية.

و يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع الساسة الخارجية على شكل الحكومة، بحيث يتعين تحليل العلاقة بين الجهات المدنية و العسكرية في أنظمة الحكم المختلفة الشمولية منها ، و الديمقراطية و نجد في هذا السياق الفرضية التي تؤكد بأن هناك علاقة إيجابية بين القدرة العسكرية للدولة و سلوكيتها الخارجية النزاعية، لقد دلت الدراسات بأن الدول الكبرى ذات القدرات العسكرية و الدبلوماسية، كانت أكثر الدول اشتراكا في الحروب[2].

---

1) المرجع نفسه، ص ص 135-136.

2) ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره،ص 204.

يـزداد أثـر المؤسسـة العسـكرية علـى مراكـز صـنع القـرار كبيروقراطية مؤثرة إذا اشتركت مع رئيس الدولة في الخلفية العسكرية، بحيث تتوافق المصالح و يجد العسكريون مجالا للتأثير على قرارات الدولة الخارجية بحكم علاقتهم الجيدة مع الرئيس، و خاصة في النظم الغير ديمقراطية. بحيث تزداد سيطرة المؤسسة العسكرية في الحالات التي تتسم بمحدودية المشاركة الشعبية في العملية السياسية، و قد مثل الاتحاد السوفييتي سابقا نموذج واضح لارتباط السياسية الخارجية السوفييتية بتأثير العسكريين داخل الدولة.

بينما تبقى العلاقة بين المدنيين و العسكريين في جدلية متواصلة، في النظم الديمقراطية، حيث تسعى هذه النظم باستمرار لضمان سيطرة المدنيين على العسكريين، و يتم وضع القادة العسكريين تحت سلطة وزراء الدفاع المدنيين.كإجراء لفرض هيمنة المؤسسة المدنية.

لكن يبقى أثر المؤسسة العسكرية على السلوك الخارجي مرهون بطبيعة العلاقة مع باقي المؤسسات و خاصة مؤسسة الرئاسة، بحث أن توجه الدولة نحو انتهاج سلوكات تعاونية لا يبرره عم تواجد مؤسسة عسكرية قوية بل إن الذي يبرره هو ان المصلحة الوطنية الخارجية تتحدد و تتحقق بعدم تدخل المؤسسة العسكرية في القرار الخارجي.خاصة في ظل التوجه نحو مزيد من التعاون ة الاندماج الدوليين.

المبحث الثاني
مكانة و أهمية المتغيرات الداخلية
في نظريات السياسة الخارجية

نجد أن المقاربات التي حاولت تفسير سلوك الدول تبقى حبيسة النظرة الأحادية بتركيزها على مستوى تحليلي دون آخر و ما يشتمل عليه كل مستوى من متغيرات داخلية و أخرى خارجية، فنظريات السياسة الخارجية تختلف حول كيفية تصور الفواعل والدوافع الأساسية basic motivation. بالإضافة إلى ذلك ، فهي تدرس السياسة الخارجية للدول من زوايا مختلفة (هوليس وسميث 1990)[1].

ففي حين يذهب فريق من الباحثين إلى القول بأن فهم السياسة الخارجية يتحقق من خلال التركيز على خصائص و محددات الدولة الداخلية على وجه الحصر ، يذهب فريق آخر إلى القول بأن فهم السياسة الخارجية يكون من خلال التركيز على الخصائص البنيوية الخارجية للنظام الدولي.

لذا سنعرض في هذا المبحث النقاش النظري من خلال محاولة الإجابة على السؤال المحوري : **ما هو المستوى المعتمد في التحليل، هل مستوى بنية النظام الدولي النسقي ، أم المستوى الداخلي الذي يركز على البنية الداخلية للدول؟**

---

1) Volker Rittberger. "Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories", In site internet: http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.

و هذا بهدف الوصول إلى استنتاج قيمة و مكانة متغيرات البيئة الداخلية في فهم السياسة الخارجية للدول إلى جانب المتغيرات الدولية ، بما يتناسب و طبيعة موضوع الدراسة.

و لتحقيق هذا الهدف، حاولنا قياس أثر المتغيرات الداخلية على السلوك الخارجي و تحديد مقاربات دراسة السياسة الخارجية لهذا التأثير، و لذلك وجدنا أنه من الضروري لإبراز أهمية هذه المتغيرات أن نأخذ بعين الاعتبار المواقف النظرية ،التي تخلت عن هذه المتغيرات ثم نبين كيف أن المتغيرات الداخلية فرضت نفسها على التحليل حتى بالنسبة للمواقف الرافضة لها ، لذا سنبدأ بعرض المواقف النظرية التي ينفي هذا التأثير و صولا إلى المواقف المؤيدة لذلك. و ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول- المنظور الواقعي و نموذج التفسير النسقي للسياسة الخارجيةو الذي يتضمن موقفين:

- واقعية " كينيث والتز" البنيوية و نموذج الفصل الصلب بين البيئة الداخلية و الخارجية.
- أهمية العوامل الداخلية عند الواقعية التقليدية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثاني- التفسيرات الداخلية للسياسية الخارجية. و الذي نتناول فيه:

- **المنطلقات الرئيسية للتفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية:**
- **نظريات و نماذج التفسير الداخلي لسلوك الدول الخارجي**؛و يشتمل على ثلاثة مواقف نظرية:
- مقاربة الربط لجيمس روزنو.

- الليبرالية النفعية الجديدة و أثر المصالح المجتمعية على أولويات السياسة الخارجية.
- النظرية البنائية وأثر المتغيرات المجتمعية و الثقافية على السلوك الخارجي للدول.

المطلب الأول

المنظور الواقعي و نموذج التفسير النسقي للسياسة الخارجية:

عرفت الواقعية منذ ظهورها مسار تطوري أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات Morgenthau فيما عرفت بالواقعية التقليدية ، ثم عدلت الواقعية التقليدية لاحقا نتيجة تحولات عرفتها بنية البيئة الدولية ، وأضيفت إليها قطع نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع Kenneth Waltz ، و إحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في ظهور التوجهين الهجومي- الدفاعي في إطار ما عرفت بالواقعية النيوكلاسيكية.

حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، جديدة/بنيوية، نيوكلاسيكية)، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية، و نقطة الاشتراك بينهم هي القول بتأثير معطيات البيئة الدولية على سلوكات الفواعل الخارجية، غير أن ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية و الخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل، بحيث نجده صلبا مطلقا عند أنصار الواقعية التقليدية و كذلك الجديدة البنيوية مع Kenneth Waltz ، في حين يذهب أنصار الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل، والقول بتأثير المحددات الداخلية للدولة و أهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية.

لذا سنحاول من خلال هذا العنصر تبيين هذا الاختلاف في مواقف الواقعيين من قضية الفصل أو الربط بين البيئتين الداخلية و الخارجية .

أولا- واقعية " كينيث والتز" البنيوية و نموذج الفصل الصلب بين البيئة الداخلية و الخارجية:

ينطلق أنصار هذا الاتجاه التنظيري في حقل السياسة الخارجية لتحريك التساؤل الذي يقول: **لماذا دول متشابهة المكانة في النظام الدولي تسلك سلوكات متشابهة بالرغم من اختلافاتها الداخلية؟"** (1) .

و كذلك الاستفسار حول: **ما الذي يبرر الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة؟**

تصنف الواقعية في دراستها للسلوك الخارجي للدول نحو بعضها البعض من المقاربات الفوقية" top-down approaches " ، أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول ، ووفقا لهذه النظرية الحوافز والقيود ، أو معايير السلوك هي خارجة عن أي فاعل، وبالتالي هي في الأصل نسقية (2).

يعتبر موقف K.Waltz حول قضية الفصل بين الداخل و الخارج امتداد لما ساد قبله عند الواقعيين التقليديين، لذا سنعرج على عرض أهم المنطلقات للنظرية الواقعية التقليدية حتى يتسنى لنا فهم مقترحات الواقية

---

1) James D.fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, In site internet: http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon. pdf. p 12.

2) Volker Rittberger. Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories,op cit.

الجديدة لاحقا.

ظهرت الواقعية في البداية من خلال شكلها التقليدي مع إسهامات Morgenthau و Carr ، Niebuhr ، و غيرهم من المفكرين الواقعيين الأوائل الذين حاولوا التكيف بفكرهم مع أحداث القرن العشرين التي صاحبتها الكثير من مظاهر الاضطراب و اللاأمن و تفاقم حدة الصراعات والحروب، فجاءت كتاباتهم لتعبر عن ذلك و قد هيمن هذا المنظور على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة.

و تفترض الواقعية أن **الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد**[1].

عموما يمكن تلخيص مرتكزات **الواقعية الكلاسيكية** و تصوراتها حول السياسة الدولية في هذه النقاط[2]:

1- استقيت الرؤى الواقعية من الكتابات القديمة لمفكرين مثل: سان تسو، ثوسيديديس، و هوبز.

2- الواقعية صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.

3- تعتبر الدول، من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق.

4- تحتاج الدول للأمن (القومي) لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن

---

1) ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"،ترجمة: زقاغ عادل و زيدان زياني، مرجع سبق ذكره.

2) تاكايوكي ياماموار، "مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة.

5- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها.

6- تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة مندمجة. كرات البليارد" (**Billiard-ball**) أي أن دول في تصادم دائم.

اعتمدت **الواقعية الكلاسيكية** على مفاهيم خاصة لفهم و تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، و تعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية...من المفاهيم المفتاحية التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول.

فمنهاج التحليل الذي اعتمده مورغنتو Morgenthau ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها – باستمرار- عملية ترشيدية (عقلانية) Rational، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة[1]، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة و المصلحة الوطنية.

و حينما يتم الاعتماد على مفهوم " المصلحة القومية " القائل بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، مما يضمن

---

1) جهاد عودة، النظام الدولي...نظريات و إشكاليات ، (دار الهدى للنشر و التوزيع، مصر، ط2005،1)، ص 30 .

عددا من المزايا:

أولا: يجرد اعتمادنا على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير الواقعية.

ثانيا: إن مفهوم "المصلحة القومية" يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الاجتماعية السائدة[1].

و في الإجابة عن السؤال: **كيف تدير الدولة شؤونها في علاقاتها مع الأمم التي تنافسها؟** يرى بعض الواقعيين أمثال "مورغنتو" أنه على المستوى الدولي، و في ثنايا النظام بين الدول، لن تعثر على قوة أو قانون يضمن النظام و يصون الأخلاق، و أن ما يقع من مظالم للدولة في علاقتها مع غيرها، لن يزال إلا بالقوة، و في ظل النظام الدولي لا يمكن لغير الدولة أن تفعل ذلك، و طالما أن حالة النظام الدولي هي حالة الفوضى و الحرب، فإنه يجب على الدولة أن تتكيف مع معطيات ذلك النظام[2].

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية و العوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاءنا تفسير لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي و السياسة الدولية، و ليس اعتماد سلوكاتها كوحدة منفردة[3].

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل و الوحدات على أنها

---

1) المرجع نفسه، ص ص 31- 32.

2) المرجع نفسه، ص 40

3) جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره،ص 245.

نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية و نمط التفاعل و شكل العلاقات فيها ، و هي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ و التشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير و التباين في المكونات الداخلية لهذه الدول ، و هذا ما لا يترك مجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية[1]. و يؤكد هذا الفصل التام بين البيئة الداخلية و الخارجية ما ذهب إليه H.Kissinger حينما قال:" **تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية**"[2]

في السبعينيات انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية ، بسبب منهجيتها السلوكية ، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية ، و أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، و بالغت في تفسيرها للمصلحة ، و مفهوم القوة ، و أغفلت سلوك المؤسسات الدولية ، و أطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية[3].

و بغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية ، ظهرت **الواقعية الجديدة** و هي اتجاه داخل الواقعية طوره K.Waltz و أطلق عليه اسم الواقعية البنيوية ، أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها[4].

---

1) James D . fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, Op.cit, p 297.

2) James N.Rosenau, International politics and foreign policy, the free press, New-York, 1969,p 261.

3)جهاد عودة، النظام الدولي...نظريات و إشكاليات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 43- 44.

4) المرجع نفسه، ص 44

لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، و ذلك انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن و فوضوية النظام الدولي، و من هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها.

إذاً، والتز يدافع عن منظور منظومي systémique، بعبارة أخرى، عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة. إذاً، فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها[1]. يقول والتز بأن: **"بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة"**[2]

و يتطلع K.Waltz إلى بناء نظريته على افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما، و هما الفرد، و المجتمع أو الدولة، و الصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام و وحداته، و يرى K.Waltz أن تاريخ العلاقات، من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة، يكشف أن ثمة أنماط و تكرار و انتظام في هذه التفاعلات. و يشير إلى ظاهرة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي في نظام توازن القوى، كما عرفته الحرب الباردة،

---

1) اكزافييه غيّوم ،ترجمة: قاسم المقداد ،"العلاقات الدولية" ،مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد 11-12 مزدوج، دمشق سنة 2003. نقلا عن موقع: http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm

2) مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (شركة باتنيت للمعلومات و الخدمات المكتبية، باتنة، الجزائر)،ص 327.

فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين، و عدم تطابق الإيديولوجيتين، سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ و تأثير و بسط هيمنة و تحقيق مكاسب، فما هو السر في ذلك؟

و يجيب من خلال دراسته للبنية النظامية على المستوى الدولي، حيث يرى وجود تغييرات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية[1].

و على هذا الأساس يمكن تلخيص أهم مبادئ و مرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

أ- **الدولة كفاعل أساسي، وحدوي و عقلاني:** فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. خاصة و أن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية و ليس الداخلية. و هذا ما أشار إليه H.Kissinger حينما قال:" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية"[2]. أيضا تعتبر الدول حسب هذا الاتجاه مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية، فالواقعية الجديدة تعتبر من المقاربات التي تعتمد على ***نموذج الرجل الاقتصادي*** ***the model of homo oeconomicus***، في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي تتصور و تفهم الفواعل كفواعل أنانية (أو بشكل أعم، هادفه موجهة الأهداف goal-oriented) الأفراد أو المنظمات سلوكاتهم ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد.

---

1) جهاد عودة، النظام الدولي...نظريات و إشكاليات، مرجع سبق ذكره، ص 44.

2) James N.Rosenau, International politics and foreign policy, op.cit,p261.

تتابع الفواعل بوعي و إدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف. من بين الخيارات السلوكيه فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج والعقبات التي يواجهونها. فالواقعية الجديدة تحاول عادة تفسير و توضيح أهداف الفواعل و رغباتها على أنها خارجية بدلا من كونها ذاتية النشوء[1].

ب- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل:

تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدول نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية و اللاأمن، و الدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي[2].

و تعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة "غياب الحكومة" على المستوى الدولي. و بالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية. و بهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي/ السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية. و من حيث الظاهر نجد أن منطق الفوضوية حاسم، فالدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة.لذا نجد أن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود

---

1) Volker Rittberger, Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories, op.cit.

2) السعيد ملاح، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية،مذكرة لنيل شهادة ماجستير علاقات دولية، جامعة قسنطينة،2005، ص 25.

الفوضوية البنيوية[1].

و التي تظل الدول فيها عاجزة على الثقة في الدول الأخرى، و يبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات Self-preservation ، و هذا ما يصيغه K.Waltz ، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء، و هذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة و القوة و الهدوء[2].

ج- **العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية**: يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية و نفي أية علاقة بينهما، و هذا ما دافع عنه K.Waltz بقوله:

" نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي"[3].

لذا ينفون أية أهمية أو قيمة للعوامل الداخلية في تفسير و فهم السلوك الخارجي للدول، بحيث تختصر السياسة الخارجية ضمن الطروحات النسقية الدولية، باعتبار أن النسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية.

---

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،" الفوضى"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm

2) James D.Fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, op.cit, p 294.

3) Ibid.p 160.

إذا يبدو أن الواقعيين و خصوصا واقعية والتز البنيوية تفصل و تنفي أي تأثير و أهمية للسياسة الداخلية في تقديم أطر تفسيرية للسلوكات الخارجية للفواعل.ما دفع البعض لوصفها بـ"**النظرية النيواقعية النسقية الصرفة Purely systemic neorealist Theory**، و ذلك بسبب نفيها لأي تأثير للعوامل الداخلية على صنع السياسة الخارجية.

غير أن هذه الطروحات الصلبة داخل الواقعية ، لم تلقى قبولا من كل الواقعيين، وخاصة أنصار الواقعية النيوكلاسيكية في شقها المتعلق بتصورات الواقعية الدفاعية حول مدى صحة و انحصار تفسير السلوكات الخارجية للدولة في حدود معطيات البيئة الدولية و بنيتها الفوضوية. و هذا ما أدى بالنتيجة إلى انقسام أنصار هذا النموذج التفسيري إلى موقفين وفق معيار تأثير أو عدم تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية. و هذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

ثانيا- أهمية العوامل الداخلية عند الواقعية التقليدية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية:

بعد النفي التام لتدخل العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي، حاولت "**الواقعية التقليدية الجديدة**" "**Neo-Classical Realism**" تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية و الخارجية ، بحيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة. لتشكل بذلك مبادرة إيجابية لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي و إعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية.

و تنقسم الواقعية النيوكلاسيكية بدورها إلى ما يعرف **بالواقعية الدفاعية** و **الواقعية الهجومية**. فكلاهما يعترف و يقر بدور وتأثير البنية الداخلية و إدراكات صانع القرار على توجهات و أهداف السياسة

الخارجية، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما، سنحاول تبيينها فيما يلي:

أ- الواقعية الدفاعية : The Defensive Theory أهم روادها :
Joseph Grieco /Robert Jervis /Stephen Van Evara

تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، و بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، و هي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، و جعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، و بالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجية[1].

فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. و عندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة

ذات الطابع الهجومي، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية[2]، و بالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكات الفواعل. فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة و إستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، و بالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع

1) Giden Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy", World politics, vol 51,1998,p p146-149.

2) ستيفن وولت ،العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،مرجع سبق ذكره.

هذه السياسات العنيفة[1].

و عليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجموع القدرات العسكرية، الاقتصادية و البشرية، و **إدراك هذا الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيين**، الذين يحدون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية فقط، وأكبر مصلحة حيوية هي الأمن.

إذا يبدو واضحا أن الحديث عن **إدراكات صناع القرار**، طرح جديد للواقعية الدفاعية، على عكس ما تم تداوله سابقا لدى الواقعية البنيوية لوالتز، فتوزيع القوى و التحولات الدولية مرتبط أساسا بإدراكات القادة الوطنيين، و يؤكدون ذلك انطلاقا من تشبيهات تاريخية و أخرى إدراكية، فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو المؤدي إلى الاستقرار المنتظر حسب الواقعية الدفاعية.

و لقد أتت الواقعية الدفاعية بمصطلح " الواقعية التعاونية Cooperative Realism" المشجع و المؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة، و هذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك[2]. و مع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية والتز و نتجه أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي (إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية).

---

1) Jean- Jack Roche. Theories des Relation Internationles.5 eme Edition (Editions motchrestien,Paris, 2004)p 62.

2) عبد السلام يخلف، محاضرة: التبويب النظري للعلاقات الدولية عند "ستيفن وولت"، (قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2004).

ب- الواقعية الهجومية : The Offensive Theory أهم روادها :
John J.Mearsheimer/ Stephen Walt/ Farid Zakaria

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية ، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة و في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها ، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم و زيادة القوة[1]، لذا يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة[2]، و بالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة.غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية والتز هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية و المخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى، و هذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد ، فكما يؤكد " فريد زكرياء" من أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية و النسقية و التأثيرات الأخرى مخصصة و محددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات[3].

شكلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية النيوكلاسيكية ، تحولا عميقا لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي و ما هو خارجي. لتفتح المجال أمام ضرورة إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية ، و إزالة ذلك الفصل الصلب بينهما.

---

1) المرجع نفسه.

2) ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"،مرجع سبق ذكره.

3) John- Mearsheimer. Realism.The Real World And Academia. (University Of Chicago, 2000)p 01.

بالإضافة لهذا فقد شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية و التطور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، كذلك زيادة الاهتمام الشعبي و الرأي العام بقضايا العلاقات الدولية، و زيادة عدد الدول المستقلة، حيث أدى تنوع هذه الدول الجديدة و اختلاف تركيبتها و بالتالي سلوكياتها إلى فتح مجال الاهتمام لدرس و مراقبة علاقاتها ببعضها البعض[1]، وفق مقاربات جديدة قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية خارج إطار المتغيرات النسقية. إذا و نتيجة لهذه المستجدات لم تعد العلاقات بين الدول، و بالتالي التأثير المتبادل حكرا على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات و التأثير المتبادل على المستوى المجتمعي و لو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية. ساهم هذا كله في زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية و بالتالي السياسة الخارجية بعد أن كانت وقفا من حيث الاهتمام على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة[2].

كل هذا طرح إشكالية القدرة التفسيرية للمقاربات التي حاولت تفسير السلوك الخارجي بالعودة إلى البنية النسقية للنظام الدولي، حتى من حتى من قبل العديد من الواقعيين و على رأسهم Christensen الذي قال بأن: "**الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما، ولكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية، مثل الاختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو حتى الجانب السيكولوجي للقيادات المختلفة**"[3].

---

1) ناصيف يوسف حتي،النظرية في العلاقات الدولية ،مرجع سبق ذكره.ص 192.

2) نفس المرجع،ص193.

3) Giden Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy". op.cit, P 156.

و أدى هذا إلى بروز نماذج نظرية تأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الداخلية في فهم و تفسير السلوك الخارجي، و هذا ما سنعرج على ذكره و التفصيل في جوانبه فيما تبقى من هذا المدخل النظري للدراسة.

المطلب الثاني

التفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق لتوضيح المنطلقات الرئيسية لهذه النظرية من خلال مواقف أصحاب نظرية السياسة الداخلية و ذكر أهم الإسهامات لبعض المفكرين البارزين في هذا السياق مثل James Colin Elman /Giden Rose /D.Fearon

أولا- المنطلقات الرئيسية للتفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية:

نظرا لفشل نظريات السياسة الدولية في التنبؤ بما يحدث في النسق الدولي بدأت العديد من الاعترافات بمكانة التفسيرات الداخلية في التفسير، و بدأ البعض يتحدث عن **نظرية السياسة الداخلية** Domestic Politics Theories في تفسير السياسة الخارجية. و قد أدرك Richard Snyder و Brohk، و Spain، و غيرهم من الدارسين قصور النموذج الاستراتيجي و قدموا نموذجا بديلا لفهم صنع القرار في السياسة الخارجية، و تجاوزوا مفهوم "الصندوق الأسود"، و ذلك بتقديمهم لمجوعة العوامل الداخلية، التي تؤثر مباشرة على خيارات السياسة الخارجية[1].إلى جانب العوامل الخارجية.

1) جنسن لويد. تفسير السياسة الخارجية،مرجع سبق ذكره، ص 8.

و كما هو الحال بالنسبة للتفسيرات النسقية لدى الواقعيين على اختلاف توجهاتهم، ظهر أن هناك تفاوت في حدة الفصل بين الداخل و الخارج مع إعطاء الأهمية للخارج في معظم التفسيرات النسقية، كذلك الأمر بالنسبة للتفسيرات الداخلية فهي تتمايز ما بين تفسيرات داخلية صرفة و أخرى تعطي أولوية للسياسة الداخلية دون إهمال أثر المتغيرات الخارجية و أثرها النسبي على السلوك الخارجي.

تنطلق التفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية من بديهية قديمة تؤكد أن السياسة جسم موحد، و بالتالي ليس هناك مجال للتمييز بين السياسة الداخلية و الخارجية، و المعطيات الداخلية تحدد بصفة كبيرة المقدرات الخارجية[1]، لذا تفترض أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية Non Unitary Actor، لذلك تتفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي. و هذا ما يؤكده James D.Fearon في قوله:

" إذا قدمت دولة أو عدة دول أو عدة دول على أنها فواعل غير وحدوية، و إذا اتبعت كل دولة سياسة خارجية متميزة Suboptimal Foreign Poilicy تتناسب مع نماذج التفاعلات بين الفاعلين داخل الدولة، و كذا طبيعة الرغبات الفكرية و الإيديولوجية لصناع القرار نكون بصدد التفسيرات الداخلية"[2].

---

1) ملاح السعيد، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية. مرجع سبق ذكره، ص 32.

2) James D.Fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, op.cit, p 299.

و في هذا السياق يذهب البعض مثل Giden Rose إلى القول بأن هذا المقترب (السياسة الداخلية)، يفترض بأن السياسة الخارجية لها مصدرها في السياسة الداخلية بحيث أن الإيديولوجية السياسية و الإقتصادية، و المميزات الوطنية، و السياسات الحزبية، و البنيات السوسيو- اقتصادية، هي التي تحدد كيف تتصرف الدول تجاه العالم الذي يقع خارج حدودها، و هذا يعني **بأن السياسة الخارجية تفهم بشكل جيد إذا أخذت على أنها نتاج الحركية الداخلية للدولة**[1].

و هذا الرأي دافع عنه العديد من الباحثين خاصة Stephen Peter, Rosen, Kenneth M.Pollack، أثناء دراستهم عن المنطقة العربية و الهند، بحيث قالوا بأن المؤسسات الثقافية تساهم بشكل حاسم في رسم توجهات هذه الدول الخارجية[2].

قدم Rogoweski عام 1998 مقترحا لخص فيه كيفية تأثير المؤسسات السياسية الداخلية على السياسة الخارجية، و توصل إلى تحديد أربعة أبعاد أساسية:

1- التأثير على ميول و توجهات السياسة الخارجية The Bias of Foreign Policy، بحيث أن طبيعة البنيات الداخلية قد تساهم بشكل حاسم في تحديد الميول نحو الحرب أو السلم، تحرير التجارة أو الحماية.

2- التأثير على استقرار و تجانس السياسة الخارجية للدول، و قد أشار

1)Giden Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy", op.cit, p 169

2) ملاح السعيد، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية. مرجع سبق ذكره ص 32.

في هذا السياق من قبل الباحث Krasner سنة 1976 ، دراسة بين فيها كيف أن فتور المؤسسات الداخلية لكل الو.م.أ و بريطانيا منعتاهما من اختيار سياسات مالية و تجارية جيدة، غيرت من وضعية قوتيهما الدولية خلال الفترة من 1900- 1913 ، و كذا في فترة ما بين الحربين العالميتين على التوالي.

3- التأثير على مصداقية التزامات و عهود السياسة الخارجية.

4- قدرة تحريك و إبراز القوة و الموارد ، و كذا استراتيجيات الفاعلين الداخليين للتأثير في السياسة الخارجية[1].

ثانيا- نظريات و نماذج التفسير الداخلي لسلوك الدول الخارجي:

سنتطرق لعرض ثلاثة مقاربات أساسية قدمت نماذج و أطر نظرية ، توضح من خلالها الترابط و التأثير الداخلي في السياسة الخارجية:

1- مقاربة الربط لجيمس روزنو.

2- النظرية الليبرالية النفعية الجديدة و مستوى التحليل التحتي **bottom-up approaches**.

3- التفسيرات الداخلية للبنائية حول السياسة الخارجية.

1- نموذج الربط لجيمس روزنو:

كان جيمس روزناو (James Rosenau) أول من طرح أفكار الربط بطريقة ذات معنى في ستينيات القرن العشرين. فهي تشكل جزءاً من المنظور التعددي الذي يشكك بصلاحية النماذج التقليدية للسياسة التي

---

1) James D.Fearon, , Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, op.cit p303

تقوم على أساس الدولة[1].

تتدرج دراسة جيمس روزنو حول العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية في إطار الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية، و كان روزنو أول من قدم في مطلع السبعينيات مدخلا نظريا للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية.

إذا تبرز أهمية الدراسة المقارنة من خلال نموذج روزنو على أنها تزيد من فهمنا و استيعابنا للسياسة الخارجية لدولة معينة بحيث تساعد مثلا في تحديد الحالات الاستثنائية التي تحكم بها عناصر معينة سياسة خارجية، و ندرك معه حالات تأثير عامل معين وحالات انعدام تأثيره (داخلي كان أم خارجي) و تسقط كذلك التفسيرات الأحادية و العقائدية للسياسة الخارجية ، وأيضا تحديد القضايا التي ترتبط في تأثيرها عامل محدد وهذا برصد تفاعل القضية- المجال **Issue- Area** ، وإجمالا هدف روزنو مساهمته في تقديم إطار نظري لترتيب عناصر التأثير حسب وزنها و في حالات مختلفة[2].

مفهوم الربط عند روزنو:

عرف *Rosenau مفهوم الربط **Linkage** بين النظام الوطني أو مجتمع الدولة و النظام الدولي، كأي سلوكية معينة متكررة تنشأ في نظام و تؤدي إلى ردة فعل في نظام آخر.فالسياسة الخارجية تنشأ في دولة معينة و تؤدي إلى ردة فعل في نظم أخرى (نظام دولي أو نظم وطنية).

و تجادل نظرية الربط بأنه لا يمكن رسم حدود واضحة وثابتة بين

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "الربط"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_......htm

2) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 193.

السياسة المحلية والسياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية تمثل مشكلة "حدود" بمعنى أنه لا يوجد وضوح بشأن مكان الحدود. فعبر ما يدعوه مُنظّرو الاتصال حلقة تغذية رجعية (feedback loop) نجد أن الأحداث الداخلية تؤثر في الأحداث الخارجية والعكس بالعكس[1].

من خلال هذا المفهوم الجديد قدم روزنو تفسيرا يستند فيه إلى تبيين حجم الترابط بين المتغيرات الداخلية و السياسة الخارجية بحيث قدم مجموعة المتغيرات المؤثرة في تحديد السلوك الخارجي، و حصرها في خمس فئات[*]:

- النظام الدولي.
- العوامل المجتمعية.
- العوامل الحكومية.
- العوامل المتعلقة بالدور.
- العوامل الفردية لصانع القرار.

يبدو أن روزنو أعطى أهمية و وزن كبير للمتغيرات الداخلية ، حيث جعل أربع فئات داخلية ، بينما الخامس كان المتغير النسقي، و هذا ما يبرز أهمية الوزن النسبي لمتغيرات السياسة الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدول.

---

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "الربط"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره.

*) لنا عودة لذكر هذه المتغيرات بشكل مفصل في العنصر الموالي من هذا الفصل النظري، عند التطرق لتصنيف مكونات البيئة الداخلية المؤثرة في السلوك الخارجي للدول.في مستوى لاحق من الدراسة النظرية.

ثانيا- الليبرالية النفعية و أثر المصالح المجتمعية على أولويات السياسة الخارجية:

ظهرت المدرسة الليبرالية و قد وصفت بأنها أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيم التعاون الدولي، حيث تنظر إلى ذلك التعاون على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، و إلى النزاعات -لاسيما المسلحة- على أنها الاستثناء[1].لتأكد من جديد على أهمية الفرد و المجتمع في دراسة العلاقات الدولية، و مثل جوهر تفكيرها مسألة السلام، و دافع **ستانلي هوفمان** عن هذا الرأي من خلال قوله:"**إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السلام**[2].

فيما يتعلق بنظرتها حول تفسير السلوك الخارجي للدول، فالليبراليون الجدد ينطلقون في فهم السياسة الخارجية من منطلقات داخلية عكس ما ساد لدى الواقعية البنيوية التي اعتمد منهج تحليل تنازلي فوقي "top-down approaches"، عبر إعطاء الأولوية في التحليل للمستوى النسقي الكلي.

كما رأينا بالنسبة للواقعية، فالليبرالية كنظرية أيضا متنوعة و مختلفة، فبالرغم من أن كل نظريات الليبرالية تتقاسم مرجعية مشتركة في خصوص الفرضيات الأساسية، إلا أنها تختلف في بعض النقاط و منها ما يهمنا في هذا الصدد قضية نظرتها حول الأثر النسبي للمتغيرات المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية بين المحددات الداخلة و الخارجية، حيث تفترق - كما رأينا بالنسبة للمدرسة الواقعية- ، بين نظريات تفسير داخلي صرفة للسياسة الخارجية مثل (نظريات السلم الديمقراطي)، و بين

---

1) جهاد عودة، النظام الدولي...نظريات و إشكاليات ، مرجع سبق ذكره، ص 54.

2) جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره.ص 314.

أخرى تؤكد التأثير الداخلي على السياسة الخارجية دون أن تنفي أثر العوامل و الضغوطات الخارجية المفروضة من بنية النظام الخارجي (الليبرالية النفعية). لكن المهم في كلا التصورين هو إدخالهما للتفسيرات الداخلية بشكل واضح في تفسير السلوك الخارجي.

تعتمد الليبرالية النفعية **Utilitarian Liberalism**، تعتمد في التحليل "مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى" **"bottom-up approaches"**، لذا فهي تندرج في إطار المستوى الفرعي sub- systemic level للتحليل. حيث تسعى لشرح السياسة الخارجية للدول "من الاسفل". وتفترض هذه النظريات أن السياسة الخارجية للدول يتم تحديدها أساسا بالتقاء عوامل داخلية[1].

في معارضتها للنهج التنازلي للتحليل عند K.Waltz ، لم تنفي بصفة مطلقة تأثر سلوكات الدول بمعطيات الخارجية المفروضة من بنية النظام الدولي ، لكن في المقابل يؤكد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيفة للدولة، و الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول ، وتبرير الواقع يستلزم النهج التصاعدي لدراسة السياسة الخارجية. و بصفة أدق ، تؤكد بأن السياسة الخارجية لدولة ما هي الأهداف التي تحددها مصالح الفواعل المجتمعيه المهيمنة ، أي الدولة ستواصل هذه السياسة التي تخدم مصالح هذه الأطراف الفاعلة أكثر و باستمرار[2] ،لذا تفترض على هذا الأساس أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية Non Unitary Actor،

---

1)Volker Rittberger, Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories, op.cit.

2) Ibid.

بحيث تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي يعكس مصالح كل مجتمع، و التي تجسد لاحقا في سلوكات دولها الخارجية.

وفي هذا السياق تضيف هذه النظرية بأن السياسة الخارجية للفواعل تكون عقلانية من حيث الأهداف، و تعتمد في هذا على نموذج الرجل الاقتصادي the model of homo oeconomicus ، لذا تصنف في فئة النظريات العقلانية في السياسة rationalist theories of politics[1].

بحيث تعاملت مع السياسة الخارجية باعتبارها " سياسة البحث عن الربح الصافي" net gains-seeking foreign policy (متغير تابع) كما تحددها مصالح مجتمعاتها (المتغير المستقل). فالفواعل من أفراد، جماعات و مختلف الفئات الاجتماعية سلوكاتهم تفهم كفواعل موجهة الأهداف goal-oriented) ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد. و تتابع الفواعل بوعي و إدراك الأهداف التي تسعى الى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف ، لذلك فالمنطق المعتمد هنا هو منطق نتائجي " logic of consequentiality. لسلوك الفواعل. لذلك عندما يواجه الرجل الاقتصادي عدة خيارات ، يسأل نفسه الأسئلة التالية:

(1) ما هي خياراتي؟

(2) ما هي أهدافي؟

(3) ما هي النتائج المحتملة لكل خيار من خياراتي؟

---

1) Ibid

(4) وما هو الخيار الأفضل بالنسبة لي ، في ضوء أهدافي ، بمعنى ماهو الخيار الذي يضاعف منفعتي الصافية my net benefit (أخذا في الاعتبار مختلف الاحتمالات من النتائج المحتملة المرتبطه بأي خيار معين)؟

و كنتيجه للتفاعل بين الأطراف المحلية الفاعله في عملية الوساطة للمصلحة المجتمعية the process of interest intermediation ، فهي تخلق شبكات سياسة في شكل نظام معين، و قدرة كل فاعل لتأكيد أولوياته في عملية صنع السياسة الخارجية و هذا يتحدد بالنظر لنسبة الهيمنة في الشبكه السياسة الداخلية[1].

مصطلح الجماعات و الفئات الاجتماعية يشمل جميع فئات الفواعل الاجتماعية المنظمة المشاركة في عملية صنع قرار السياسة الخارجية ؛ أي ليس فقط الفواعل الاجتماعية و الاقتصادية بالمعنى الضيق ، مثل فواعل القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات التجارية و العماليه وجماعات المصالح ، الخ) ولكن أيضا الفواعل الاجتماعية في مفهومها الواسع ، مثل الفواعل السياسية و الاداريه PSA Actors[2]. كل واحد من هذه الفواعل يتحرك بدافع مصلحة أساسية للبقاء الذي يقوده إلى الحصول على كل من "السلطة" و "الوفرة" في الدخل المالي[3].التي تساعده على استصدار قرارات خارجية تخدم مصالح الفئة التي يمثلها داخليا.

---

1) Andrea Ribeiro Hoffmann , "A synthetic approach to foreign policy", in site: http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html

2) Ibid.

3) Volker Rittberger, " Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories". op.cit.

فالسياسة الخارجية بالنتيجة تعبر عن مصالح قطاعات المجتمع الذين هم في موقع لفرض أهدافهم على وكلاء يمثلون الدولة في الساحة الدولية ، وهذه المصالح المجتمعيه. تنبثق من شبكات السياسات التي تشمل كلا من الفعاليات التي تنتمي الى النظام الحكومي - الإداري PSA ، و الفواعل من القطاع الخاص (الشركات ، جماعات الضغط الاقتصادية و يقصد الصناعة ورابطات الفلاحين والنقابات) الذين لديهم مصلحة في القضايا المطروحة[1].

إذا **فالنموذج التفسيري** الذي تقترحه الليبراليه النفعيه لتحليل السياسة الخارجية للدول يستند على النقاط التالية[2]:

1) حساب المصالح الأساسية للفواعل المجتمعيه الأكثر تدخلا بشكل مباشر في عمليات الوساطة المصلحة المجتمعية processes of societal interest intermediation.

2) حساب لتكوين و بنية الشبكات الوثيقة الصلة بالسياسة الخارجية.

3) تقرير حول العوامل التي تحدد الجهة التي يرجح ان تهيمن على سياسة معينة ، وبالتالي شبكة المصالح الاساسية التي من المحتمل ان تنعكس في السياسة الخارجية للدولة وفيما يتعلق بالقضية المعنية.

و عليه يمكننا استنتاج ما يلي:

- حسب نظرة الليبرالية النفعية ، فالسياسة الخارجية تتحدد بالمصالح التي تقررها الجماعات المجتمعيه الذين لديهم القدرة للسيطرة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية ، التغييرات في السياسة الخارجية

---

1) Ibid.

2) Ibid.

بناءا على ذلك تكون مرتبطة بوظيفة التغييرات في أولويات الفواعل المهيمنة ، او بالتغيرات في تركيبة مجموعة الفواعل المهيمنة في كل قضية- مجال داخل الشبكة الاجتماعية [1].

- كذلك و من خلال مستوى أكثر تجريدا ، السعي للمكاسب يشكل الحافز الأساسي المشترك بين جميع قطاعات المجتمع. الليبراليه النفعية تدعي أن الأهداف التي تسعى إليها أكثر والفواعل الاجتماعية سوف تتحول إلى أهداف الدولة في تعاملها مع دول ومجتمعات أخرى [2].
- بالإضافة للطرح السابق لليبرالية النفعية نجد داخل هذا المنظور طرح آخر يؤكد فكرة تأثير شكل البنية الداخلية للنظام السياسي للدول على توجهاتها الخارجية، وهذا من خلال **نظرية السلام الديمقراطي في تحليل السياسة الخارجية Democratic Peace Theory:**

جاء أنصار الليبرالية الجديدة من خلال الطرح **المتعلق بفكرة "السلام الديمقراطي"**، مؤكدين حجم التداخل الكبير بين طبيعة النظم السياسية للدول و سلوكها الخارجي، فرغم أن آخر حلقة من النقاش حول "السلام الديمقراطي"، كانت قد ابتدأت فعليا قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، غير أن هذا المفهوم أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام [3].

---

1) Ibid.

2) Volker Rittberger,“ Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories“ .op.cit.

3) ستيفن ورلت ، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"،مرجع سبق ذكره.

و قد حاولت كل الجهود من طرف الليبراليين إرجاع الاختلافات الموجودة بين السياسات الخارجية الموجدة في البنيات السياسية الداخلية، و هذا ما دافع عنه Ray من خلال تمييزه بين السياسات الخارجية للفواعل الديمقراطية و السياسات الخارجية للفواعل غير الديمقراطية، و نفس الشيء فعله Geomans عام 1995 الذي ميز بين حكم القلة و حكم الفرد المطلق المستبد [1].

1) James D.Fearon, Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations, op.cit. p 303 .

(*)أول من استعمل مصطلح البنائية كان "نيكولاس أنوف" في كتابه world of our making)) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية. كما كان للمقال المرجع لألكسندر وانت الملقب بأبي البنائية ، الصادر سنة 1992 و المعنون بـ Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of) (Power Politics .الأثر الكبير في إثراء و تطوير التفكير البنائي ،و البنائية متعددة حتى داخل المنظور الواحد، و يوجد هناك أكثر من اتجاه داخل هذا "البرادايم".بحيث أن العامل الابستومولوجي هو المؤشر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة. و هنا قد نجد البنائيين الوضعيين أو كما يسمون " البنائيون الحداثيون "Constructuvist Modernists أمثال Alexandr Wendt ، و "البنائيين النيوكلاسيين"، أمثال F. Kratochwill، N.Oneuf، E.Adler إلى جانب Peter Katzenstein . و معظم هؤلاء يميلون إلى تبني ابستومولوجية وضعية. أما "البنائيون بعد الحداثيون" أو "بعد-البنيويون"، أمثال: Rechard Ashley، David Campbell، J. Der Darian إلى جانب R B. J Walker فهم يتبنون ابستومولوجية بعد وضعية

ثالثا- النظرية البنائية وأثر المتغيرات المجتمعية و الثقافية على السلوك الخارجي للدول.

ظهرت البنائية Constructuvism * في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية ، كان Nicholas Onuf أول من استعمل المصطلح في كتابه (world of our making) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية **[1].

شهدت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بتصور الثقافة و مختلف المتغيرات القمية و الاجتماعية الموجودة داخل البنى الداخلية للدول، وقد برز الاتجاه البنائي مركزا على أهمية الأفكار والضوابط، لفهم و تفسير سلوك الدول الخارجي الذي يعتبر حسب منظري هذا الاتجاه امتداد لما يسود المجتمع من قيم و أفكار و خطابات اجتماعية معينة. فقد استعمل كل من "**توماس بيرقر**" و "**بيتر كاتزنشتاين**" المتغيرات الثقافية لتفسير نزوع ألمانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذات. كما قدمت "**إليزابيث كير**" تفسيرات ثقافية للعقائد

---

1) حمايدي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ،دورة2005، ص 34.

(**) تزامن ظهورا لبنائية مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة فشل أمام العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية باتجاهيها، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية،كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا و قيما جديدة "كالأمن المشترك".

العسكرية التي سادت بريطانيا وفرنسا، في فترة ما بين الحربين. أما "لين جونستون" فقد قامت بتقصي حالات الاستمرارية في السياسة الخارجية الصينية فيما تعتبره "واقعية ثقافية" متجذرة[1].

إذا فهذا الاتجاه التفسيري ينطلق من الاعتقاد بأن الواقعة الدولية هي اجتماعية البناء في الأساس[2]، لهذا فقد بدأت الدراسات الحديثة و خاصة الاتجاهات النقدية الاجتماعية و البنائية في دراسة السياسة الخارجية للدول، مراعاة التداخل بين البيئة الاجتماعية Intr-Societal، و البيئة الاجتماعية الخارجية Extra-Societal[3].

وصفت النظرية البنائية – و هنا نتحدث عن البنائيون الحداثيون **Modernists Constructuvist، Wendt Alexandr،** كمحاولة تركيب أكثر من أنها شكلت تحدي أو انتقاد لأبحاث الواقعية الجديدة والليبرالية[4]. لذا يعتقد البعض أن الأهمية النظرية للبرنامج البنائي تكمن في مواقفه الإبستمـولوجية و الأنطولوجية و المعيارية الوسطية[5]، إذ تمثل البنائية تصورا وسطيا و على هذا الأساس فالبنائيون في محاولة تفسيرهم للسلوك الخارجي للدول اعتمدوا مستوى **تحليل وسط** بين المستوى الكلي أو النسقي الذي يعتمد نظرة فوقية لسلوك الدول-top

---

1) ستيفن وولت ، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، مرجع سبق ذكره.

2) Giden Rose , op.cit, p 152.

3) مارسيل ميرل،سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986)، ص ص 145- 146.

4) Toru Oga, ‘From Constructivism to Deconstructivism theorising . the Construction and Culmination of identities”, in site: http://www.w3.org/TR/REC-htm.

5) عمار حجار. السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية. جامعة باتنة. دورة جوان 2002 ،ص 45.

"down approaches" كما هو حال الواقعية الجديدة، و بين المستوى الثاني المعتمد على مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى "bottom-up approaches"، "عند الليبرالية النفعية.أما البنائية، في المقابل، تتخذ كلا مستويات التحليل - المجتمع الدولي والمجتمع المحلي - في الحسبان[1].بحيث ترى أن كلا المجتمعين المحلي و الدولي تحتوي على قيم مشتركة، تمثل محدد مهم لسلوك الدول الخارجي، لذلك لفهم سلوك السياسة الخارجية لدولة بعينها، هناك نظامين اجتماعيين مختلفين يمثلان مرجعية مشتركة بالنسبة لهؤلاء الوكلاء أو العملاء، أي صناع القرار سياستها الخارجية الذين يمثلون دولتهم و قيم مجتمعهم: المستوى الدولي وكذلك المجتمع المحلي.

اثر المعايير الاجتماعية على سلوك السياسة الخارجية لدولة يرجع إلى عمليات التنشئة الاجتماعية process of socialization التي يخضع لها صناع القرار. بالنسبة لعملاء الدولة هناك تحليلين متميزين للتنشئة الاجتماعية يحدثان في نفس الوقت. لأنهم في تفاعل بين نظامين اجتماعيين مختلفين في المجتمع الدولي والمحلي لكل مجتمع يواجهوه عمليات تنشئة اجتماعية مختلفة. فكما تؤثر القيم الداخلية على سلوك الفواعل، كذلك تلعب القيم الدولية من خلال المؤسسات الدولية و الإقليمية دروا مؤثرا في توجيه سلوك الفواعل، و يحدث أن تلاؤم الدول سلوكاتها بما يتناسب و بنية القيم الداخلية و كذلك الدولية، فكل دولة ترغب في تمرير قيمها للخارج لكن عبر التقيد بالإملاءات و القيم الدولية، كعدم شرعية الحرب كأداة لإثبات الهوية الخارجية. فالوكلاء الداخليون

---

1) Volker Rittberger, "Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories", op.cit.

الممثلون لدولهم، يشبعون إلى جانب قيم مجتمعاته، بالقيم النابعة من الثقافة العالمية (ثقافة الأمن و السلم).

لكن هذا الموقف الوسط في خصوص مستوى التحليل المعتمد يتناسب أكثر مع غاية النظرية التركيبية، حيث أن المستوى المحلي و القيم السائدة داخل المجتمع تأخذ نسبة كبيرة في تحليل السلوك الخارجي ، إذا ما قورنت بمدى تأثير بنية النظام الدولي، و هذا ما سنلاحظه من خلال عرض للفرضيات و الأسس الرئيسية للنظرية في دراسة السلوك الخارجي للدول.و بحكم أن داستنا هذه تتصب على دراسة أثر المتغيرات الداخلية على السلوك الخارجي للدول، سنعمد إلى التركيز على إبراز التصور البنائي الذي يجعل من السلوك الخارجي امتداد للقيم المجتمعية الداخلية للدولة.

اعتمادا على تصور و إدراك **Alexandr Wendt** فإن البنائية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية، و تتمثل هذه الافتراضات في[1]:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل "تذاتاني" Intersubjective.
- هويات و مصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

---

1) عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط. مرجع سبق ذكره ،ص 40.

عموما النظرية البنائية حسب **Alexandr Wendt** تطرح مجموعة اقتراحات أساسية لدراسة السلوك الخارجي، على النحو التالي[1]:

1- العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل :

أ- دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.

ب- أهمية الأفكار و المعرفة في إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.

2- دور الهويات و تأثيرها على سلوكات الوحدات و مصالحها.

1- العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل:

أ- دور التنشئة الاجتماعية للوكلاء في تشكيل السلوك الخارجي للدول:

ينطلق البنائيون في تبرير هذا الطرح حول علاقة التنشئة الاجتماعية للوكلاء الممثلين للدولة بالسلوك الخارجي من طرح تساؤل حول مدى صحة التفسيرات العقلانية التي تنطلق من نموذج الرجل الاقتصادي لتحدد طبيعة أهداف السلوك الخارجي.

حيث يظهر الاختلاف الأكثر أهمية عند البنائيين في فهم محددات السلوك الخارجي و الذي يفرقهم عن المقاربات العقلانية (الليبرالية و الواقعية) ،هو طبيعة تركيبة النموذج الفاعل و المنطق المفترض للسلوك، الواقعيون الجدد و الليبراليون النفعيون -كما رأينا- تصنفان باعتبارهما نظريات عقلانية في دراسة السياسة الخارجية اعتمادهما على

1) Toru Oga," From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities", op.cit.

نموذج الرجل الاقتصادي the model of homo oeconomicus ❖ ،
لكن في المقابل ، نجد أن البنائيين يبنون حسابهم في السياسة الخارجية
على فكرة الرجل الاجتماعي the notion of homo
sociologicus [1] . حسب البنائيين إذا النظريات العقلانية التي تفترض
أن الفواعل أنانية و مصلحية في تحقيق أقصى المنافع يجب أن تتناول مسألة
الأهداف التي تسعى إليها الفواعل قيد الدراسة. فكما رأينا ، الإجابات
التي قدمتها الواقعية الجديدة و الليبرالية النفعية هي الأمن من حيث
"الاستقلالية" و"النفوذ" و "السلطة و "الوفرة ، " على التوالي. في المقابل ،
النظرية البنائية تفترض أن الأطراف الفاعله لها دور موجه ويحاول التصرف
وفقا لتذاتانية مشتركة ، توقعات أساسه قيمة لسلوك المناسب الصادر من
المجتمعات ذات الصلة الوثيقة بهم ، يجب أن يفسر هذه الأدوار والتوقعات
التي يمكن ان يعبر عنها في أولويات و ضرورات مثل "ألمانيا لا يجب أبدا أن
تصبح ثانية مصدرا للصراع العسكري في أوروبا ، وبالتالي يجب دعم
التكامل الأوروبي" [2] .

لذا يرفضون وصف الفواعل الاجتماعية كوحدات حسابية و تفاؤلية
تستند في سلوكها لحسابات المنفعة و تحقيق الأرباح. وهم يؤكدون ان
الفواعل دائما منضمون و متواجدين في السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشدة
في سلوكهم. لذا فمن المناسب الإشارة إلى النموذج الفاعل كرجل
اجتماعي .

---

1) Volker Rittberger, "Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories", op.cit.

2) Ibid.

و نتيجة لذلك، ما الذي يدفع الفاعل إلى تبني سلوك لا تكون نتائجه المحتملة لمختلف طرق الفعل من اجل تحقيق أهداف معينة ؟ على الأصح ، المسار اليقيني و المؤكد للسلوك متبنى لأنه متوافق مع التذاتانية المشتركة، و القيم المبنية على توقعات السلوك المناسب الذي يصدر من البيئة الاجتماعية للفاعل ، أي معايير و قيم اجتماعية ، للقواسم المشتركة الكافية و الخاصة. ومن هنا ، يمكن للمرء ان يشير إلى سلوكيه المنطق الكامن في المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية بأنه "منطق ملائمة""logic of appropriateness" ، وليس منطق نتائجي " "logic of consequentiality.

نستنتج أن النظرية البنائية للسياسة الخارجية تلجأ إلى نموذج فاعل يختلف اختلافا ملحوظا عن النموذج الفاعل في النظريات العقلانية. الرجل الاجتماعي لا يتحرك لتأمين مجموعة من أهداف أنانية، بل إتباع **منطق ملاءمة** ، فهو يسعى إلى مطابقة التذاتانية المشتركة intersubjectively shared مع السلوك المتبنى. وبالتالي فان نظرية السياسة الخارجية التي تبنى على نموذج الفاعل هذا يجب أن تعين هوية معايير السلوك الذي تعترف به الدولة و تعتبره ملزما لها(1).

إذا يمكن القول بأن ،الفواعل المجتمعية من وجهة نظر البنائية تتبع المعايير الاجتماعية التي تقبلتها خلال عملية التنشئة الاجتماعية process of socialization في النظام الاجتماعي المتعلق بها . هذه المعايير الاجتماعية متميزة غالبا عن غيرها من المتغيرات التصورية التي تظهر بشكل بارز في بناء السياسة العامة - مثل الأفكار والمعتقدات و نظرة العالم، الهوية، أو الثقافة – ،استنادا إلى السمات التي يحملها الأفراد في المجموعة :

---

1)Ibid.

(1) التوجه المباشر للسلوك (أي المعايير الاجتماعية يمكن ترجمتها لأوامر و قواعد للسلوك).

(2) التذاتانية (أي المعايير الاجتماعية هي التي لا يمكن اختزالها إلى المعتقدات الفردية، بحيث تخلق قيم جماعية مشتركة تعبر عن ذات المجموعة).

وتؤثر التوقعات المجتمعيه للسلوك المناسب على سلوك صانعي قرار السياسة الخارجية، في الحالات التالية[1]:

أولا : يكون عندهم قبول وثيق الصلة بالمعايير الاجتماعية كمواطنين في الدولة.

ثانيا : اما السياسيون بعد أن مروا الوظائف وطنية السياسية يكونون أكثر تقبلا و تخصصا تحديدا لتوقعات المجتمعيه للسلوك المناسب.

ثالثا : انهم يتصرفون بطرق تتسق مع المعايير الاجتماعية نظرا للامتثال و الإذعان المتأصل لدى صانعي قرارات السياسة الخارجية لتمثيل دولتهم بشكل شرعي و مقبول في تعاملها مع البيئة الدولية.

هذا ما يبرر التمايز بين سياسة خارجية لدولة عن أخرى، و يجعلنا نفهم أن كل سياسة خارجية هي متميزة و منفردة، فمثلا دول مثل فرنسا، أمريكا، و زيمبابوي، تحمل في داخلها تكوينة و تنشئة اجتماعية ما، يفعل فيها الأفراد ما يريدون، وفق ما يجب أن يقوموا به، و كما تخبرهم تصوراتهم الاجتماعية. فالدولة في سلوكها الخارجي من خلال الحكومة هي تعبير عن أفراد في بناء اجتماعي محدد، وفق مفهوم **"الوكالة"**،

---

1) Ibid

فالوكلاء هم من يمثلون الدولة خارجيا، بحيث يتحركون من أجل تحقيق أهداف تلبي احتياجات و أمنيات الأفراد، في ظل الظروف المادية القائمة، و لكل مجتمع قواعده التي تملي على الوكلاء الهداف ذات الأولوية[1]، وهنا يظهر اثر عمليات التنشئة الاجتماعية التي تبث المعايير و المبادئ الاجتماعية في وكلاء الدولة الذين يصنعون قرارات السياسة الخارجية للدولة.

ب- دور الأفكار و المعرفة في تشكيل سلوكات الفواعل الخارجية:

يعتقد البنائيون أن العالم وما فيه نتاج لتصوراتنا ومعرفتنا الخاصة و الذاتية لشكل هذا العالم او ما يجب أن يكون عليه لتغيره و هذا ما قدمه **Nicholas Onuf** في كتابه **world of our- making**.

يبرز في هذه النقطة الاختلاف في النظرة الأنطولوجية للبنائية مقارنة بالواقعية من حيث تصورها لمفاهيم البنية و المصالح أو السلوك، فعكس العقلانيين ،فإن البنائيون يعتقدون أن **الواقع هو ذو طبيعة تذاتانية** و موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات و القيم. أي أن الواقع المادي و ا الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى و الوظائف التي يعطيها له الفاعلون. فالإدراك أو الفهم الجماعي و المعايير تمنح الأشياء المادية معنا يساعد على تكوين الواقع[2].

فمن أجل تحليل سلوك الخارجي للفواعل ، المتغير النسقي "توزيع المعرفة" تحول إلى "وضعية و مكانة المعرفة" في النظام الدولي. وضعية

---

1) جهاد عودة، النظام الدولي...نظريات و إشكاليات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 163- 164.

2) عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط. مرجع سبق ذكره ، ص 43.

المعرفة The knowledge position لفاعل في النظام الدولي يتحدد بالاستناد إلى وضعية دوره . و وضعية الدور role position يمكن أن تكون "عدو" enemy ، "منافس" rival أو "صديق" friend ، وفقا لنوع الثقافة التي ينتمي إليها الفاعل ،مؤشرات المتغير المستقل "وضعية الدور" هي التالية[1]:

(1) العدو : لا احترام السيادة، ومحاولات تدمير أو هزيمة العدو.

(2) المنافس: احترام السيادة وتسوية المنازعات ربما مع استخدام العنف.

(3) صديق : احترام السيادة وتسوية المنازعات دون اللجوء إلى العنف والقتال معا كفريق إذا هددوا من جانب أطراف ثالثة.

حسب البنائية ، التغير البنيوي ، أو التغير الثقافي ، يحدث عندما يقوم الفواعل بإعادة تعريف من هم و ماذا يريدون. التغييرات في السياسات الخارجية تحدث مع تغيرات في وضعية و مكانة الدور للدولة المستهدفة المتغير المستقل). السياسة الخارجية التعاونيه سوف تتطور ، و ذلك عندما يكون التغيير في الدور من منافس إلى صديق ، و هذا ما يحدث في عملية تشكيل الهوية الجماعية[2] في الاتحاد الأوربي مثلا العلاقات الفرنسية الألمانية تجاوزت الخلفية التاريخية في علاقتهما ، و تحولت بتحول الأفكار و المعرفة الداخلية من العداوة التاريخية إلى الصداقة و المشاركة، كذلك الأمر في تفسير التغير السلمي داخل الإتحاد السوفيتي بفعل تغير الأفكار و قيم النخب الحاكمة ، لذا يرى البنائيين أن الحرب الباردة هي تذاتانية أكثر منها مادية ، وذلك عندما غير أفكاره و تصوره حول و.م.أ و الغرب

---

1) Andrea Ribeiro Hoffmann. A synthetic approach to foreign policy, op.cit.

2)Ibid.

من عدو إلى منافس ثم صديق و هذا التحول كان ناجما عن التحول في معرفة الاتحاد السوفييتي لدوره و مكانته.بالنسبة للدول الأخرى داخل البيئة الدولية.كذلك الأمر بالنسبة للقدرة النووية لكل من الو.م.أ والاتحاد السوفييتي كانت تطرح بشكل مختلف بالنسبة لأوروبا الغربية(1).

فلا وجود لحتمية الفوضى - كون الدول و الفوضى هي معطى مسبق يتشكل بمعزل عن الفواعل بداخله و يفرض عليها- ، فالترتيب و التوزيع المادي للعالم يشكل بفعل الأفكار و المعتقدات، فالفوضى إذا هي نتاج ما تصنعه الدول و ليست قانون مسبق، فحسب **A.Wendt** الفوضى هي ما تصنعه الدول، Anarchy is what state make it: ويؤكد بأنه لا يوجد "منطق" متأصل للفوضوية. فالمفاهيم التي تبدو منحدرة منها – المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة – هي في واقع الأمر مؤسسات منشأة اجتماعياً وليست سمات أساسية للفوضوية. فالفوضوية هي، في واقع الأمر، "ما تفهمه منها الدول" (Wendt, 1992)(2). فالنظام الدولي السائد خلال الحرب الباردة ميزته الفوضوية بفعل تصور و إدراك الأطراف لها (تذاتانية) و بمجرد تحول هذا التصور بفعل أفكار جديدة زالت بنية الفوضى داخل النظام - كما أسلفنا الذكر- ، لذا يؤكد البنائيون على أنه حتى في ظل فوضى النظام فإننا نحن الذين نتبع قواعدنا و منظومتنا و نحن الذين نغير في ممارسات من سبقنا أو نتبع خطابهم.

---

1) Toru Oga, From Constructivism to Deconstructivism theorising the Construction and Culmination of identities. op.cit.

2) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "الفوضى"،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره.

و خلاصة القول:الفوضى هي بنى اجتماعية و ليست طبيعة للنظام الدولي.

2 – دور الهويات و تأثيرها على سلوكات الوحدات و مصالحها:

يرى **A.Wendt** أن الهوية هي أساس و قاعدة المصالح [1] ، يرى **البنائيون**: أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويّشكلّ في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول[2].على المستوى الخارجي.

و يصبح السؤال المحوري هنا هو كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها.

لذا ترفض المفهوم الكلاسيكي **للمصلحة** interest ،فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي بل ومن طبيعة البناء القيمي و الاجتماعي للوحدات السياسية[3]، فالمصلحة لم تعد - حسب البنائيين- تتحد خارج السياق الاجتماعي للفواعل و بمعزل ضمن النظام الدولي أي باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي.

و يشير البنائيون **أن الهوية** لا تتحدد فقط بناءا على دور البنية ❖ ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات ، معايير و ثقافات، و بالتالي فإن المسار Process و ليس البنية هو الذي

---

1) Toru Oga, op.cit.

2) ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"،مرجع سبق ذكره.

3) حمايدي عز الدين،دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول[1].

يرى "هنتغتون "أن الثقافة هي المصدر الجديد للنزاعات على المستوى الدولي ويقول في هذا الصدد:« غالبا ما تحدث نزاعات جديدة هي في الحقيقة نزاعات قديمة مع أطراف جدد هم في حقيقة الأمر أطراف قدامى، تحمل ألاما جديدة هي في حقيقة الأمر أعلام قديمة». يعني هذا أن التراكمات الحضارية الثقافية تكون خزان يغذي النزاعات بين الدول[2] .

---

*) مفهوم البنية لدى البنائيين: تعتبر مفهوم متميز فعكس الواقعية البنيوية التي ترى أن البنية تتحدد وفق بيئة مادية جامدة ضمنها يتكون و يتخذ الفعل مكانا، و هذا ما يعطي مفهوما تموضعيا Positional للبنية، فإن البنائية الاجتماعية حسب Alexandr Wendt تقدم نموذجا تحوليا Transformational ينظر إلى البنية كأفكار ، خطابات و كمصادر مادية، و خاصة كممارسات العناصر المكونة لهاو تحولاتهم المحتملة

بالإضافة إلى المكونات المادية (القوة العسكرية الجغرافية السكانية...) مكونات ذات طبيعة معنوية من خطابات و أفكار.

و عليه، فالبنية حسب النظرة البنائية الاجتماعية، تتضمن العناصر التالية :

- مجموعة القواعد، المعارف، الطموحات /الآمال ذات الطبيعة التذاتانية (أي تعبر عن وضعية مشتركة من قبل مجموعة الفاعلين) و هي ضرورية لفاعلاتهم.- المصادر المادية و التي تحضى بمكانة ثانوية، و لا تتخذ معنى أو لا تبرز قيمتها الفعلية، إلا في سياق اجتماعي تذاتاني.- ممارسات (و أفعال) الفاعلين بناء على العنصرين السابقين.

1) عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط. مرجع سبق ذكره ، ص 45.

2) حمايدي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مرجع سبق ذكره،ص 23.

فقد أكّد "هنتغتون" أن: إن فرضيتي هي أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون ايديولوجيا في المقام الأول أو اقتصادياً في المقام الأول. فسوف تكون الانقسامات الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للصراع ثقافية (الهوية). وستبقى الدول الوطنية أقوى العناصر الفاعلة في الشؤون العالمية، لكن الصراعات الرئيسية لسياسة العالمية سوف تحدث بين الأمم وجماعات من حضارات مختلفة. وسوف يكون صدام الحضارات خطوط معارك المستقبل."[1].

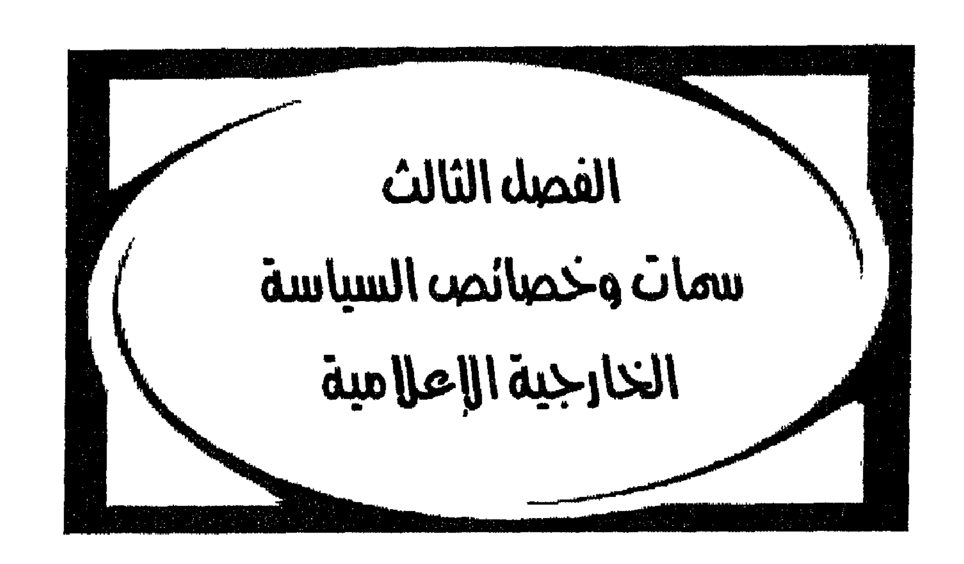
من خلال كل ما سبق يبدو أن نظرية السياسة الداخلية ، تعمل من أجل التميز بقدرات لتفسير السلوك الخارجي[2]، فبالرغم من إمكانية الدفاع عن مصداقية التجربة الاجتماعية، و التاريخية، و كذا القيم المشتركة كإحدى العوامل القادرة على تفسير السلوك الخارجي للدول وأهمية البنية الداخلية، لأن مستقبل السياسة الدولية مرهون بها[3].يبقى هذا المدخل التفسيري للسلوك الخارجي على قدر من المحدودية حال المقترب النسقي.و لكن على الأقل أثبت أنصار التفسير الداخلي قدرتهم على تقديم تحليلات مقبولة خاصة بعد فترة الحرب الباردة.

---

1) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، "صدام الحضارات"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقلا عن:http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_3_3.htm

2) السعيد ملاح ، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية.مرجع سبق ذكره، ص 31.

3) James Rosenau, International politics and foreign policy, op.cit, p p 261-274.



الفصل الثالث
سمات وخصائص السياسة الخارجية الإعلامية

وهنـاك صـعوبة تقصـي العوامـل الداخليـة المـؤثرة علـى السياسـة الخارجيـة لبلـد كالسـودان نـام سياسـيا واقتصـاديا ،ومتعدد الأعـراق والثقافـات ومجاور لـدول عديـدة مختلفـة في نظمهـا السياسـية وانتماءاتهـا الحضارية ومختلفة ومتداخلة في تركيبتها الاثنية والجيوسياسية.

وهنـاك صـعوبة أو قـل مشـقة تقصـي سياسـة نظـام كالإنقـاذ متعـدد الرؤوس، متقلب السياسات وغامض في ممارسته السياسية.ذلك أن دراسة طبيعة الإنقاذ تقتضي النظر في طبيعة وتاريخ الحركة الاخوانية التي قامت بـه وتطورهـا وتفاعلـها مـع الواقـع السياسـي السـوداني وسـلوكها السياسـي لاسيما منذ الحقبة المايوية فصاعدا والعوامل الداخلية التي دفعتها للإقدام على الانقلاب ثم تبني السياسات الداخلية والخارجية التي تبنتها.

السياسة الخارجية :خلفية عامة

السياسة الخارجية :الخصائص والسمات:

اتفق دارسو العلاقات الدولية على أن للسياسة الخارجية خصائص وسمات محددة:

- فهي تعبير عن التوجهات الخارجية للدولة فهي موجهة للعالم الخارجي من قبل الدولة المعنية.
- وهـي تعبر عـن سياسـة رسمية للدولـة يتبناهـا جهاز الدولـة التنفيـذي – فعلـى سـبيل المثـال مـا يصـدر عـن الكـونغرس لا يعـبر عـن السياسـة الرسمية للولايات المتحدة-
- وهـي سياسـة معلنـة: وتحليلـها يـتم عـبر تحليـل السياسـات والتصـريحات المعلنة الرسمية.

- وهناك سمات أخرى مثل البعد الهدفي ، الطابع البرامجي وله جانبان جانب البرامج المعلنة والسلوك التطبيقي، والبعد الاختياري وغيرها مما يعنى به دارسو العلاقات الدولية.

أهداف السياسة الخارجية:

تسعى السياسة الخارجية للدول لتحقيق أهداف معينة منها :

1) تحقيق وحماية الأمن القومي للدولة

2) تأمين المصالح الاقتصادية

3) تحقيق النفوذ السياسي

4) البعد الأيديولوجي

وغيرها ، وعلى هذا تلعب[1] وهناك البعد الأيديولوجي وغيرها مما سنتطرق له في الفقرات التالية.

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية:

هناك عوامل موضوعية تحكم سلوك الدول وتحدد بالتالي سياستها الخارجية وهي:

1. **العامل الجغرافي:**

- البعد المادي:مساحة الدولة، حدودها، هل هي دولة ساحلية أم مغلقة، طبيعة السطح.

1-Ryan K. Beasley, Juliet Kaarbo, Jeffrey S. Lantis, and Michael T. Snarr, eds. Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior.
Reviewed by James JF Forest, Published by H-Teachpol (June, 2002)

- الإقليم المجاور ودول الجوار :فرص التكامل وعناصر التهديد ،القدرات العسكرية للدول المجاورة ، الطموحات القومية للدول المجاورة..الخ.

2. السكان:

هوية السكان: التجانس والتباين السكاني، ارتباط المجموعات الاثنية في الدولة بدولة أخرى أو بمجموعات في دولة أخرى، مستوى الوعي، المهارات، مدى الانتماء والولاء للوطن.

3. البنى والمؤسسات:

- البنية الاقتصادية :هياكل ومنظومات الحياة الاقتصادية ، مستوى الرخاء، العدالة في توزيع الثروة.
- البنية السياسية: أنماط الحكم:ديموقراطية/شمولية(على سبيل المثال: عزا بعض الباحثين عدم التدخل السافر لكينيا في السودان وعدم دعمها العسكري للحركة الشعبية لطبيعة النظام الديمقراطي بها[1]وكذلك يمكن ملاحظة أن سياسات المحورية والاستقطاب الحاد في العلاقات الخارجية للسودان كانت تتم في الفترات الشمولية)
- البنية الثقافية: مثل القيم المحددة (Determinant Values) الأيديولوجيا ،وجود مجموعات مهمشة ثقافيا.

4. الإمكانيات:

- الموارد الطبيعية: الاكتفاء الذاتي من الضروريات، المقدرة على تسويق الفائض، وسائل تعويض النقص :وأبلغ الأمثلة على ذلك :البترول المياه

1- عبد الغفار محمد أحمد: مشكلة الجنوب والصراع في منطقة البحيرات الكبرى ص 2

وأثرهما في تحديد السياسة الخارجية للدول.

5. أولويات المواطنين ومدى اهتمامهم بالسياسة الخارجية(أصبحت سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان ضمن الاهتمامات المباشرة لقطاع كبير من الأمريكيين)

6. الوضع الدولي: ظروف الحرب والسلام، سلوك الدول الأخرى كمحدد (As limitation) لخيارات الدولة المعنية.

كيفية اتخاذ القرار:

هناك نظريات عديدة حاولت تقصي كيفية اتخاذ القرار في مسألة السياسة الخارجية، فهناك:

المدرسة العقلانية: Rational Actor Model:

تفترض هذه المدرسة أن هناك جهة مركزية واحدة تتخذ القرار بناء على دراسة عقلانية للمعلومات وتحديد الخيارات المختلفة ثم اتخاذ القرار مع تحديد سلبياته وإيجابياته.

وهناك المدرسة البيروقراطية Bureaucratic Model :

ولا توجد في هذا النموذج جهة واحدة لاتخاذ القرار وإنما تتخذه جهات مختلفة:هي الأجهزة البيروقراطية(مثل وزارة الدفاع- المخابرات- وزارات وشركات ذات صلة بالسياسة الخارجية) فالقرار هنا هو محصلة تفاعل هذا المؤسسات ذات الرؤى والأولويات المختلفة.

هناك المدرسة التنظيمية Organizational model:

وهي تشبه البيروقراطية في أن عدة جهات تشارك في اتخاذ القرار.

وهناك نظرية الدور Role Theory:

وهي نظرية أو قل منهج يركز على أن اتخاذ القرار يعتمد على الدور الذي يقوم به متخذ القرار، مثلا مستشار الأمن القومي يلزمه دوره بنمط معين من السلوك في صنع السياسات. ثم هناك التداخل بين الأدوار :ففي دراسة لبوك وكلارك (1986) عن دور مستشار الأمن القومي وموظفي البيت الأبيض خلصا : إلى أن احتمالات التوتر بين المساعدين السياسيين بالبيت الأبيض ومستشار الأمن القومي تبني على المسؤوليات الوظيفية المقارنة بينهما.فبينما يعتبر المساعدون بعض السياسات الداخلية جيدة وجديرة باهتمام الرئيس يراها مستشار الأمن القومي سياسة أمن قومي ضعيفة وعديمة الجدوى[1] .

ولابد من ملاحظة هذا التداخل والتضارب في الاختصاصات والصلاحيات لفهم آليات عمل السياسة الخارجية بصفة عامة وفي الدول المتقدمة بصفة أخص.فهناك الشد والجذب(التاريخي) بين وزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي في أمريكا(مثال سايروس فانس/بيرزنيسكي) ووزارة الخارجية والدفاع (مثال كولن باول/رامسفيلد)وهناك التداخل بين وزير الدفاع وهيئة القيادة المشتركة(من داخل وزارته) وبينه وبين مستشار الأمن القومي.

وهنا يجب التنويه لملاحظة هامة وهي أن مثل هذه الدراسات أجريت في دول متقدمة ذات مؤسسات راسخة ولتطبيقها أو تعميمها ينبغي إجراء

1-Steven J. Campbell :Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U.S. Foreign Policymaking Presented to the International Studies Association 40th Annual Convention, February 16–20, 1999

دراسات مقارنة كما أشار ملفن كون[1] ومع ذلك فإنها لا تفقد قيمتها بل تلقي أضواء مفيدة في فهم ديناميات السياسة الخارجية.

أما من حيث أهمية العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية فقد اقترح جيمس روسنو نموذجا يتكون من خمسة عوامل مهمة تؤثر على عملية اتخاذ القرار وقسم الدول جغرافيا لدول كبيرة وصغيرة واقتصاديا إلى دول متقدمة ونامية وسياسيا إلى دول ذات نظام سياسي مفتوح ومغلق، أما العوامل المؤثرة فهي:

1) شخصية متخذ القرار: تحليل القيم التي ينطلق منها، خبرته، مهاراته، شخصيته..الخ.

2) الدور: السلوك الناتج عن الدور(أو المنصب) الذي تلعبه الشخصية :مثل مندوب دولة في الأمم المتحدة، وزير خارجية..الخ فهنا يتصرف بما يمليه الموقع.

3) العوامل الحكومية: العلاقة بين الأجهزة الحكومية: مثلا العلاقة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.

4) العوامل غير الحكومية: القيم، درجة التماسك الوطني، المنظمات غير الحكومية وغيرها من العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية.

5) النسق الإقليمي والدولي وتأثيره على السياسة الخارجية

من هذا النموذج استخلص روسنو قواسم مشتركة للدول المختلفة، فقد لاحظ الآتي:

1- Ryan K. Beasley and others.op.cit

- في الدول النامية يلعب عامل الشخصية الدور الأول في رسم السياسة الخارجية.
- في الدول المغلقة(الشمولية) يجيء تأثير المجتمع في المرتبة الأخيرة.
- في الدول الصغيرة جغرافيا يأتي عامل النسق الدولي والإقليمي في المرتبة الثانية بينما يأتي في المرتبة الرابعة في الدول الكبيرة.

وسنحاول استصحاب هذا الخلفية معنا والاستفادة منها في تحليل السياسة الخارجية لنظام الإنقاذ دون التقيد بمنهج محدد ، إذ تفتح هذه المناهج الأذهان للعوامل والديناميات الهامة في تفسير السلوك الا سياسي لأية دولة.

السياسة الخارجية للسودان:

تميزت السياسة الخارجية في السودان بالاعتدال في فترات طويلة من تاريخها وان أخذ عليها تركيزها على البعد العربي على حساب البعد الافريقي ومع ذلك فقد شهدت فترات اتخذت فيها بعض الحكومات مواقف راديكالية أو محورية.

فبينما تميزت سياسات الحكومة الوطنية الأولى وحكومة نوفمبر بالاعتدال اتخذت حكومة أكتوبر الأولى سياسات ثورية فدعمت ثوار السمبا في الكونغو ضد حكومة شومبي وفتحت أراضي السودان لعبور الأسلحة وكذلك الحال مع ثوار إريتريا ،وباختصار (مثلت السياسة الراديكالية حول القضايا الأفريقية خاصة في الدول المجاورة ابتعادا عن الاعتدال والتوازن الذي ميز سياسة السودان منذ الاستقلال، كما كان مردودها سلبيا على مصالح البلاد في افريقيا.كانت هذه السياسة سببا في

التهاب الأوضاع في الجنوب)[1].عادت الحكومة الديمقراطية إلى نهج الاعتدال والتوازن وبدأت في إصلاح واعمار العلاقات الخارجية مع إثيوبيا وشاد والكونغو، ونتيجة لذلك حظرت كينيا نشاط المتمردين في أبريل 1966 ومنعت الكونغو السياسيين والعسكريين الجنوبيين دخول أراضيها. وفي نوفمبر1966 أوقف السودان دعمه لثوار السمبا وفي يناير 1967 تم الاتفاق مع إثيوبيا على ألا تنطلق من أراضيهما الأعمال التخريبية.وفي أكتوبر 1966 تم تسوية الخلاف مع شاد.[2]

أما النظام المايوي فقد عاد إلى سياسة الاستقطاب والمحورية فاتجه شرقا دوليا وفي اتجاه عروبي واضح إقليميا ،ثم تحول غربيا فيما بعد.وبعد الانتفاضة رجعت السياسة الخارجية سيرتها الأولى إلى نهج الاعتدال إلى مجيء الإنقاذ.

نظام الإنقاذ. . .البيئة الداخلية:

الحركة الاخوانية:

وجدت كل الأحزاب والحركات والتيارات الفكرية الوافدة في السودان بيئة متسامحة لذلك تمكنت من الانتشار مقارنة بدول المنطقة ،فكانت حركة الاخوان المسلمين في السودان من أكبر الحركات الموجودة في المنطقة وكذلك الحزب الشيوعي السوداني.

وعلى طول تاريخها تمتعت تلك الحركة بالحرية فلم تتعرض للاضطهاد والمنع إلا بالقدر الذي وقع على الحركات والقوى الأخرى من قبل النظم الشمولية وعملت مع القوى السياسية مؤتلفة أو متحالفة.

1- د.محجوب الباشا: التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ص 188

2- نفسه 188-192

وعلى الرغم من أهمية دراسة تطور الحركة الاخوانية ودراسة سلوكها السياسي واستخلاص نمط عام منه يوضح طبيعة الحركة: هل تلتزم الحركة بالاعتبارات الأيديولوجية أم هي حركة ميكافيللية؟وحتى لو كانت تلتزم بالأيديولوجيا على مستوى الأهداف ما هو سلوكها على مستوى الوسائل، على الرغم من أهمية ذلك إلا أنه ليس من أهداف هذه الورقة.ولكن من المهم الإشارة إلى أنه ومنذ وقت مبكر من تاريخها انتصر التيار السياسي على التيار التربوي [1]،وتحولت الحركة من حركة دعوية إلى حركة سياسية ضاغطة في بداياتها(لاعتبارات عملية فرضها ضعفها وقلة وزنها) ولكنها مع ذلك حركة تضع عينها على السلطة فقد تم تأسيس أول أسرة اخوانية داخل الجيش في مطلع الخمسينيات ،بل إن التفكير في العمل العسكري قد بدأ قبل ذلك (قبل انقلاب الرشيد الطاهر المراقب العام للاخوان المسلمين نوفمبر 1959) كما يقول د.حسن مكي: (ولكن تساقط جيل الطلائع العسكري الاخواني الذي مثله بشير محمد علي ،عبد الله الطاهر، عبد الرحمن فرح وعبد الرحمن سوار الذهب)[2].

وعلى عكس تعاملها مع نظام عبود تبنت الحركة الاخوانية نهجا ميكافيلليا هدف للاستفادة من التحالف مع سلطة مايو بغرض التمكين السياسي والاقتصادي في مفارقة واضحة لكل القوى السياسية والشعبية التي عادت ذلك النظام المعزول.واستمر تحالف الحركة الاخوانية مع النظام حتى سقوطه.جاء سقوط النظام المايوي مفاجئا للحركة وقياداتها،وحتى بعد اعتقال تلك القيادات في مارس 1985 استمرت

1- د.حسن مكي محمد أحمد:حركة الإخوان المسلمين في السودان 1944-1969

2- د.حسن مكي ،نفسه ص 93

توجيهـاتهم لعضـويتهم بعـدم المشـاركة في المظـاهرات المناوئـة للنظـام باعتبارها احتجاجات عارضة لن تسقط النظام.(1)

ولما حدث التحول الديمقراطي في أعقاب الانتفاضة تبنت الجبهة الإسلامية القومية(وهو الاسم الجديد للحركة الاخوانية) خطابا تعبويا أيديولوجيا يقوم على مخاطبة عواطف المسلمين بشعار الشريعة الإسلامية ،وخطا سياسيا يقوم على مخاطبة المخاوف من الحركة الشعبية ومغازلة القوات المسلحة لتفادي العزلة السياسية (وليس العزل السياسي) التي جرها عليهم تحالفهم مع النظام المايوي.

ولأسـباب محـددة تم تغـيير الائـتلاف الأول في العهـد الـديمقراطي وتوسـيعه في مـايو 1987 فتكونـت حكومـة الوفـاق الـوطني الـتي ضـمت الجبهة الإسلامية القومية.(2)

دخلت الجبهة الإسلامية الائتلاف بشرط معلن وهو تطبيق الشريعة في ظرف شهرين انقضيا وانقضت فترة طويلة بعدهما دون وفائها بوعدها.ولما توصـل الحـزب الاتحـادي الـديمقراطي لاتفاقيـة مـع الحركـة الشـعبية عارضتها الجبهة الإسلامية بشدة،ويبدو للمتأمل أن من أهم أسباب ذلك الموقف هو تعبئتها لقواعدها في اتجاهات متطرفة.

كـان النظـام الـديمقراطي يسـعى لتحقيـق أهـداف محـددة:انتشـال الاقتصاد السوداني من مأزقه الذي وضعه فيه النظام المايوي والتوفيق بين تطلعـات المسـلمين في تطبيـق الشـريعة وبـين ضـرورات السـلام والوحـدة الوطنية.

1- شهادة جمال عنقرة في صحيفة أخبار اليوم

2- الصادق المهدي : الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة ص26

أما الاقتصاد فقد سارت فيه الحكومة الديمقراطية سيرا حسنا نقل مؤشراته من خانة السلب إلى الإيجاب، فقد تحول نمو الدخل القومي من − 12,8٪ إلى +12,3٪.[1]

أما في مجال السلام فقد توصل النظام الديمقراطي لاتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان يقضي بوقف إطلاق النار وعقد المؤتمر القومي الدستوري في 18 سبتمبر1989.

وقع انقلاب الإنقاذ لقطع الطريق على النظام الديمقراطي الذي كان متجها لإنهاء الحرب التي كانت توفر مناخا مواتيا لخطاب الجبهة الإسلامية التعبوي المتشدد، لاسيما وأن مشاركتها في حكومة الوفاق قد جردتها من معارضتها الفاعلة.

ولما تم اجتماع القوى السياسية على برنامج القصر المرحلي كانت الجبهة قد فقدت كل مؤهلات كسبها في نظام ديمقراطي:المصداقية والشعبية فعزلت نفسها عنه واختارت طريق فرض رؤاها على الجميع عن طريق السلاح فدبرت الانقلاب.

هذه الخلفية هي التي حكمت علاقة نظام الإنقاذ مع القوى السياسية الأخرى، فقد استعدت الإنقاذ كل القوى السياسية والنقابية والشعبية التي كانت ممثلة في حكومة الجبهة الوطنية المتحدة التي تمخضت عن اتفاق كل تلك القوى السياسية في برنامج القصر المرحلي(مارس 1989) فاعتمدت الإنقاذ على قاعدة سياسية ضيقة:هي حزب الجبهة الإسلامية وكوادره في المؤسسة العسكرية فاتجهت لاتباع سياسة القمع مع كل القوى السياسية الأخرى.

1− قطاع الدراسات والبحوث بحزب الأمة (تحرير) :ماذا خسر السودان بقيام الإنقاذ

المناخ الدولي عند قيام الإنقاذ:

زامن قيام الإنقاذ بروز تحولات دولية عميقة، فقد لبث النظام الدولي حينا من الدهر (1945- 1989)متميزا بالقطبية الثنائية ومحكوما بقواعد الحرب الباردة.وقد وفر ذلك النظام الدولي استقرارا نسبيا.[1]قام ذلك الاستقرار على توازن القوى والردع المتبادل (Mutual Deterrence) ووفر مجالا واسعا للدول الصغيرة للمناورة.

ومنذ أن أدرك قورباتشوف صعوبة استمرار ذلك الوضع بالنسبة للاتحاد السوفيتي (لعوامل كثير داخلية وخارجية) وأعلن البيروسترويكا(إعادة البناء الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية) والغلاسنوست(الانفتاح والإصلاح السياسي) دخل العالم في مرحلة جديدة وتوالى انهيار المنظومة الاشتراكية:فصعدت نقابة التضامن في بولندا ،وانهار جدار برلين، بل وسقط قورباتشوف نفسه مفسحا الطريق ليلتسين وتم تدشين النظام العالمي الجديد الذي بشر به الرئيس بوش الأب وحدد ملامحه : (بالخلو من الرعب والسعي نحو العدالة [2]وانتشار الديمقراطية التعددية وزوال الأنظمة الشمولية والالتزام بحقوق الإنسان وحكم القانون[3]).وبغض النظر عن بشريات الرئيس بوش فقد تميز النظام الجديد بمعالم مهمة نذكر منها:

1- د.عصام عبد الله: السياسة الأمريكية وتآكل مفهوم الدولة محاضرة بمركز زايد أكتوبر2002.وانظر أيضا:

John Gaddis: We Now Know: Rethinking Cold War History. Reviewed by Howard Lenther

2- د.حسن الحاج علي:الآثار السياسية للعولمة في العولمة:المدارات الثقافية والاقتصادية والسياسية -مركز الدراسات الاستراتيجية يونيو 1998

3-Kamal O.Salih (Dr.): The Impact of the New World Order on Africa (unpublished paper)

1) بروز القطبية الأحادية

2) التغير في مفهوم السيادة

3) التغير في مفهوم السلم والأمن الدوليين

4) التغير في مفهوم حق الدفاع عن النفس

القطبية الأحادية:

أصبح في العالم نتيجة لتلك التطورات قوة أحادية عسكرية (ولو إلى حين) ونتيجة لذلك- كما لاحظ أحد الكتاب الصحافيين- أصبح من حق بوش أن يحلم أحلامه العظيمة بشأن الشرق الأوسط والمناطق الأخرى ساعده عاملان على ذلك:أولهما لم يعد هناك خوف من أن تقود التوترات الإقليمية إلى مواجهة بين القوى العظمى،وثانيهما لم يعد من الواجب على الولايات المتحدة الدخول في نزاع مع دول تزيدها شراسة رغبة موسكو في استمرار الاضطراب[1]. إضافة لذلك برزت تحولات أساسية في المفاهيم:

مفهوم السيادة الوطنية:

وهو باختصار سيادة الدولة على أراضيها وحقها في اتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات فوق أراضيها،وحقها في الحصانة من التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

1- www.zmag.org/chomsky Noam Chomsky: Ideology: Lies of Our Times,–October 1991

الصحافي المشار إليه هو أبل من نيويورك تايمز

صحيح أن هذا المفهوم نفسه قد مر بأطوار كثيرة- لاسيما على الصعيد الداخلي- من فكرة السيادة الإلهية ثم الملكية فالجمهورية[1].

شهد مفهوم السيادة استقرارا نسبيا في النظام الدولي السابق- طوال فترة الحرب الباردة- أما في المرحلة الحالية فقد شهد تطورات نوعية إذ تم تدويل السيادة :إذ أصبح على الدولة أن تلبي شروط المجتمع الدولي لتتمتع بالسيدة على أرضها، فتقلصت حدود السيادة السياسية وزاد التدخل الدولي لا سيما تحت عناوين:التدخل الإنساني- حقوق الإنسان- حماية الأقليات وغيرها وتنامى دور المنظمات غير الحكومية.

اصبح التدخل يتم رغم أنف الدول عبر المنظمة الدولية أو حتى خارج مظلتها :كما حدث من حلف الناتو في كوسوفو.بل وتم وضع دول ذات سيادة تحت الإدارة الدولية مثلما حدث في كوسوفو وتيمور الشرقية اللتين وضعتا تحت إدارة دولية انتقالية[2]وقد بلغ التطور في مفهوم السيادة درجة جعلت الدولة القومية (Nation State) نفسها موضع تساؤل، وشاع الحديث عن :عولمة اقتصاد ما بعد الحداثة، القومية القبلية والاثنية، الضغوط الدولية من أجل حقوق الإنسان، والاعتبارات فوق القومية(Supranational) كمهددات للدولة القومية.[3]

1- د.محمد قدري سعيد: ثورة في الشؤون الدولية: في مجلة قراءات استراتيجية مارس 2001 مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

2- نفسه

3- Christian Joppke: Challenge To the Nation State: Immigration in Western Europe and the United States Reviewed by Eric C. Jones. The Journal of Ecological Anthropology,1999 vol.3

مفهوم السلم والأمن الدوليين:

هذا المفهوم يرتبط بمفهوم السيادة ومفهوم حق الدفاع عن النفس.وقد حدث أيضا تطور أساسي في هذا المفهوم، إذ أصبحت النزاعات الداخلية في الدول والتجاوزات الشديدة لحقوق الإنسان مهددات من الدرجة الأولى حسب تعريف الأمم المتحدة والمهددات البيئية مهددات من الدرجة الثانية ،وأصبحت الفكرة هي حماية النظام الدولي من الفوضى التي قد تنجم من النزاعات داخل الدولة.

وطبقا لتقرير الدفاع الاستراتيجي للناتو في سنة1998 يجب أن تعطى الأولوية للاهتمام بالمخاطر التي تؤثر على الاستقرار، مثل انقسام الدول وما ينشأ عنه من نزاعات دولية أو عبر الحدود ومخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة وانتهاك حقوق الإنسان وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتصرفات الدول المارقة.[1] وعلى عكس فترة الحرب الباردة حيث كان الاهتمام بالدول القوية التي تؤثر في ميزان القوى أضحى الاهتمام الآن بالدول الأضعف أو الدول المنهارة (Failed States) لارتباطها بالإرهاب والهجرة وعدم الاستقرار.[2]

وهناك تطور آخر وهو أن التدخل العسكري نفسه أصبح مصحوبا بآليات وإجراءات قضائية :مثل المحاكم الجنائية.

1- د.محمد قدري سعيد: مصدر سابق

2- د.حسن الحاج علي:السياسة الأمريكية تجاه السودان: التحول من السياسة الخارجية للسياسة الداخلية.ورقة مقدمة لمؤتمر العلاقات السودانية الأمريكية ،يناير 2003 الخرطوم.

مفهوم حق الدفاع عن النفس:

تبعا لتطور المفهومين السابقين تطور مفهوم حق الدفاع عن النفس.فلم يعد التهديد هو العدوان العسكري المباشر المعلن بل تطور ليشمل التهديد المحتمل والذي قد يكون :امتلاك أسلحة دمار شامل أو إيواء جماعات إرهابية أو غيرهما.وتطور هذا الحق ليشمل مفهوم الحرب الاستباقية لمنع التهديد المحتمل.ولم يعد هذا الحق يتم عبر الأمم المتحدة(حالة الناتو في كوسوفو).

حقوق الإنسان:

كما أشرنا أصبحت حقوق الإنسان شأنا عالميا وليس محليا وأصبح انتهاكها مبررا مقبولا للتدخل الدولي السياسي والاقتصادي والعسكري.وأصبحت حماية حقوق الإنسان والشفافية والديمقراطية مطالب سياسية تدخل في علاقات المؤسسات الاقتصادية العالمية مع الدول(مثل اتفاقية كوتونو- برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD وقبلها وثيقة السوق الأوربية التي ربطت المعونات بالحكم الصالح :احترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والديمقراطية وحرية الصحافة.وظهرت مقاييس جديدة في تصنيف الدول منها مقياس أو مؤشر حرية الإنسان(Human Freedom Index)[1]

1-Kamal O. Salih op.cit

السياسة الخارجية للإنقاذ:

نظام الإنقاذ والوعي بالمتغيرات

في مثل هذه البيئة الدولية برز نظام الإنقاذ للوجود، كانت هناك عوامل داخلية تشده للسير عكس التيار العالمي السائر نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وقد أشرنا لطرف منها ولكن النظام عانى من قصور شديد في إدراك جذرية التحولات الدولية ورجع إلى مفاهيم بالية في علاقاته الدولية وفي سياساته الداخلية.

اتبع النظام سياسة الخداع والتمويه لدواعي تأمين بقائه في مرحلته الأولى، وقد قوبل النظام بترقب من الأسرة الدولية وبترحيب من بعض الأطراف الإقليمية والدولية.فقد رحبت مصر بالانقلاب في بدايته.[1] وأحدث الانقلاب ارتياحا لدى الولايات المتحدة الأمريكية.فبالرغم من تطبيق الحكومة الأمريكية لقرار الكونغرس 513 القاضي بحجب العون عن أية حكومة تطيح بنظام تعددي بالوسائل العسكرية إلا أن مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية (هيرمان كوهين) قد نقل للرئيس البشير في 7 أغسطس 1989 تعاطف واشنطن مع حكومة السودان وكذلك أبلغ السفير الأمريكي في لقائه بوكيل الخارجية السوداني في 12 نوفمبر 1989 أن قرار الكونغرس يحول دون تقديم العون للسودان إلا أنه سيسعى لإقناع الكونغرس برفع القرار عن السودان لأن الحكومة اتخذت خطوات مهمة في عملية السلام ومعاملة المسجونين السياسيين معاملة حسنة[2]).!.

1- د.حسن الحاج علي: السياسة الخارجية للإنقاذ تجاه دول الجوار الأفريقي. ص 3 ورقة مقدمة لمؤتمر أركويت 13 حول السودان ودول الجوار الخرطوم 2000

2- إدارة الشؤون الأمريكية بوزارة الخارجية السودانية:التسلسل التاريخي (كرونولوجيا) العلاقات السودانية الأمريكية منذ الاستقلال وحتى نهاية سبتمبر 1998 ص 3

لم يطور النظام الانقلابي ذلك الصمت الدولي (والترحيب في بعض الأحيان) بل سرعان ما دخل في صراع مفتوح مع كل جيرانه وإقليمه ومع العالم، وقد كان لطبيعة النظام وسياسته الداخلية أكبر الأثر في ذلك.

انعكاس السياسة الداخلية للإنقاذ على سياستها الخارجية:

1) ضيق القاعدة:

كما أشرنا فقد أطاح الانقلاب بالحكومة ذات التمثيل الأوسع في تاريخ السودان الحديث: إذ شملت تقريبا كل القوى السياسية داخل الجمعية التأسيسية ما عدا حزب الجبهة الإسلامية كما شملت القوى النقابية، بينما اعتمدت الإنقاذ على قاعدة سياسية ضيقة هي حزب الجبهة الإسلامية.لذلك اضطرت لاتخاذ إجراءات عديدة لإحكام سيطرتها .من تلك الإجراءات والسياسات ذات العلاقة المباشرة بموضوعنا:

- **الفصل التعسفي:**

حيث تم فصل أصحاب الكفاءة المهنية في الخدمة المدنية وإحلال العناصر الموالية مكانهم.وكانت النتيجة المباشرة لهذه السياسة ضعف أداء الخدمة المدنية :فقد تم إحالة الكوادر ذات الخبرة بالخارجية للصالح العام وتم تعيين سفراء ودبلوماسيين من حديثي التجربة مما انعكس سلبا على أداء الخارجية.

- **تكوين المؤسسات الموازية: (مجلس الصداقة الشعبية العالمية/المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي):**

اتبعت الإنقاذ خلال سنواتها الأولى سياسة تكوين المؤسسات الموازية إلى حين السيطرة على المؤسسات الرسمية بإحلال كوادر النظام فيها.وقد كان دور ونفوذ تلك المؤسسات كبيرا في صنع السياسة الخارجية

للبلاد.كان صنع السياسة الخارجية يتم عبر ثلاث جهات في فترة الإنقاذ الأولى هي :وزارة الخارجية- رئاسة الجمهورية- مؤسسات الدبلوماسية الشعبية.[1] وكما هو معلوم فقد كانت رئاسة الجمهورية نفسها تنفذ سياسة حزب الجبهة بل حسب إفادات رئيس الجمهورية أثناء أزمة انقسام الحزب الحاكم كانت رئاسة الجمهورية تنفذ سياسة زعيم التنظيم الاخواني الدكتور حسن الترابي.إذن فقد تم تهميش دور وزارة الخارجية ونجم تضارب بينها وبين المؤسسات الشعبية التي أصبحت المعبر عن توجهات الدولة الحقيقية والتي وجدت الرعاية من الدولة واستغلت إمكانياتها المادية والدبلوماسية فعلى سبيل المثال استضاف المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في عام 1995م 296 وفدا من 85 دولة.[2] وبلغ نفوذ المؤسسات الشعبية حدا جعل أحد مؤيدي النظام من الخبراء الاستراتيجيين يقول : (ونعتقد أن البعد الشعبي أصبح في أثره وقوته في هذه الفترة يوازي لأول مرة في السياسة الخارجية الشق الرسمي)[3].

وحينما تكاثرت الضغوط على النظام قدم مؤتمر القطاع الدبلوماسي بالحزب الحاكم في عام 1995 توصية بإنشاء جهاز تنسيق بين الدبلوماسية الرسمية والشعبية لضبط الأخيرة ومنع تضاربها مع الأولى.

- **انتهاكات حقوق الإنسان:**

لجأ النظام في سبيل إحكام قبضته لقمع المخالفين بعنف شديد وأسفرت تلك السياسة عن انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان مما جلب له ادانات منظمات حقوق الإنسان لاسيما مفوضية حقوق الإنسان بالأمم

1- د.حسن الحاج على:السياسة الخارجية سابق ص4

2- نفسه ص7

3- نفسه ص 4

المتحدة ومنظمة العفو الدولية.وسبب سلوكه حرجا وعائقا أمام الدول المتعاطفة معه.

2) الأيديولوجيا:

أعلن النظام عن توجهاته الأيديولوجية بعد فترة التأمين، وانعكس ذلك الإعلان في إعلامه وتوجهاته وبرامجه: فداخليا كفر النظام مخالفيه حتى من المسلمين وقمعهم وتبنى النظام سياسة الجهاد ضد الجنوبيين وصاحب تنفيذ تلك السياسة انتهاكات قاسية لحقوق الإنسان والحريات الدينية وممارسات جرت تهم الرق للنظام. وبسبب هذه السياسات والممارسات أصبحت المسألة السودانية مسألة داخلية في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية.فمن بين أربعة أسباب لتوتر علاقة الولايات المتحدة بالسودان كانت ثلاثة منها تتعلق بمسائل داخلية هي:حقوق الإنسان- توصيل الإغاثة- والحرب الأهلية[1] وفي رواية أخرى:الرق- الاضطهاد الديني- الحرب الأهلية[2] .

أما خارجيا فقد جاء في برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة في مجال العلاقات الخارجية:

"أن إستراتيجية العلاقات الخارجية تبني علي الأصول الثابتة التالية:

1- الإيمان بوحدة الخالق الذي ينبثق منه وحدة الإنسان في منشأه ومنتهاه وما يتفرع عن ذلك من مبادئ الإخاء والمساواة والحرية والعدالة وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرها واختياراتها.

1- إدارة الشؤون الأمريكية :سابق ص 6

2- د.حسن الحاج علي :السياسة الأمريكية :سابق ص 8

2- مبدأ الرسالة العالمية الذي بمقتضاه تصاغ العلاقات الخارجية علي أساس التفاعل والتعاون لإعمار الأرض ... والقسط في التمتع بالثروات والقيام بواجب نصرة المستضعفين ونبذ الظلم.

وجاء فيها:

3- جعل السودان مركزاً للتحرر من الهيمنة الغربية الجائرة علي موازين القوي والتعامل ومأوي للمستضعفين ونصراً للمظلومين.

4- التعريف بالنموذج الحضاري الأصيل".[1]

وعلي خلفية الدولة الرسالية هذه جاءت سياسات الإنقاذ التالية والتي انتهت بالبلاد إلي عزلة سياسية مع الغالبية العظمي من دول الجوار والعالم وإلي إدانات من مجلس الأمن والأمم المتحدة وإلي ضغوط دولية أضرت بمصالح البلاد واضطرت الإنقاذ للتراجع لدرجة التفريط في السيادة الوطنية.

وفيما يلي سرد مختصر لما حدث ويمكن تقسيمه لفترتين:

الفترة الأولي: 91- 1996م:

في هذه الفترة تبنى النظام سياساته المتطرفة المذكورة أعلاه وبرزت أهم تجلياتها العملية في المواقف التالية[2]:

1- حرب الخليج (أغسطس 1990- يناير1991):

شكل غزو العراق للكويت واحتلاله له في أغسطس 1990 أول إختبار عملي لسياسة النظام الخارجية، إذ تبني النظام موقفاً راديكالياً لم

1- د.حسن الحاج علي:السياسة الخارجية ،سابق ص 2

2- قطاع الدراسات والبحوث (تحرير):سابق ص

يتقيد لا بالحق الذي يملي عليه رفض ذلك الاعتداء علي دولة ذات سيادة وتجاوز القانون الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية ولا بمصالح البلاد الوطنية العليا. وبالطبع فإن حجة النظام بأنه يرفض التدخل الأجنبي ويريد إعطاء فرصة للحل العربي حجة داحضة: ذلك أن إدانة الغزو وأسلوب أخذ الحق بالقوة -إن كان هناك حق- واجب أولي. ثم أن الإعلام الرسمي السوداني كان يتحدث عن الكويت كمحافظة من محافظات العراق .

أما مؤسسات النظام الأخرى الجماهيرية والفئوية فقد كانت أكثر سفوراً في إعلامها ومواكبها ومظاهراتها.

إن موقف النظام من حرب الخليج وهجوم النظام وإعلامه الرسمي علي الدول العربية عامة والخليجية علي وجه الخصوص ومطالبته بتغييرها قاد إلي تدهور مريع في علاقاته معها.

تكوين المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي:

وبعد انتهاء حرب الخليج مباشرة تبني النظام تكوين المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي من التنظيمات والجماعات والأفراد المعارضين لحكوماتهم وتبني خطاباً أيديولوجيا صارخاً رافضاً الاعتراف بالشرعية الدولية ومكرساً للتدخل في شئون الدول الأخرى.

فتح الحدود:

فتح السودان أبوابه لكل المطرودين والمطاردين والمعارضين لأنظمتهم وسمح لهم بالدخول دون جوازات سفر أو تأشيرات مما جعله بؤرة تجمع فيها هؤلاء.

ومع انتهاء الحرب الأفغانية بخروج الاتحاد السوفيتي خرج ألوف من الأفغان العرب من أفغانستان. توجه جزء كبير من هؤلاء للسودان، حيث تم احتضانهم وإعطاؤهم جوازات سفر سودانية.

الإعلام الرسمي:

تبني الإعلام الرسمي في تلك الفترة رسالة إعلامية متطرفة بشرت بعذاب أمريكا وروسيا وبالصلاة في الفاتيكان وأساءت لرؤساء الدول العربية. ففي الإذاعة كان هناك الحديث السياسي والأناشيد وفي التلفزيون كان هناك برنامج في ساحات الفداء.

العلاقات الثنائية:

كانت لدى النظام أحلام توسعية إذ سعى النظام لإسقاط الأنظمة القائمة في المنطقة وإقامة أنظمة إسلامية بديلة. تبنى النظام تلك السياسة حتى مع أنظمة كانت صديقة أو حليفة له:

ففي إرتريا:

اتهمت إرتريا النظام بدعم حركة الجهاد الإسلامي الإرتري التي قامت بتحركاتها انطلاقا من السودان وقدمت شكوى لمجلس الأمن في ديسمبر 1993 وفي ديسمبر 1994 تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان.

وفي إثيوبيا:

دعم النظام جبهة تحرير الارومو (باعتبارهم من المسلمين) وفي يونيو 1995 حدثت محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك بأديس أبابا. وفي سبتمبر95: فتحت إثيوبيا معسكرات للحركة الشعبية لتحرير السودان بناء علي اتهامها للسودان بتدبير محاولة اغتيال الرئيس المصري وبدعم المعارضة الأثيوبية (الأرومو).

مصر:

بعد اكتشاف مصر لخدعة النظام بدأت العلاقات في الفتور تم التوتر لا سيما بعد أن أسفر النظام عن سياساته وتوجهاته. اتهمت مصر النظام بدعم الجماعات الإسلامية وتهريب السلاح لها عبر الحدود وتوفير ملجأ لقيادات التنظيم.

محاولة اغتيال مبارك:

- في يونيو1995 تعرض الرئيس المصري حسني مبارك لمحاولة اغتيال فاشلة بأديس أبابا. وفور رجوعه لمصر اتهم الحكومة السودانية بتدبير المحاولة.

تداعيات المحاولة:

- طالبت إثيوبيا وجهاز آلية فض النزاعات التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية من السودان تسليم ثلاثة مصريين متهمين بالاشتراك في محاولة الاغتيال لمحاكمتهم في إثيوبيا.
- أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1044 في يناير 1996- بناءاً علي شكوى من إثيوبيا- الذي طالب فيه السودان بتسليم المتهمين المذكورين لإثيوبيا في غضون 60 يوماً كما أدان المجلس محاولة الاغتيال وممارسات حكومة السودان التي تدعم الإرهاب وتوفر للإرهابيين الملاذ الآمن.
- رفض نظام الإنقاذ ذلك القرار وشكل لجنة برئاسة المدعي العام للبحث عن المتهمين وإعلانهم تسليم أنفسهم للسلطات المحلية.

- ظهر أحد المتهمين في أفغانستان وأعلن براءة السودان من الضلوع في محاولة الاغتيال واعترف بأن آخرين كانوا في السودان ودخلوا إثيوبيا عن طريق السودان ولكنه نفي اشتراك السودان في المؤامرة.
- قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً لمجلس الأمن أكد فيه أن السودان لم يلتزم بتنفيذ القرار المذكور وبناءاً عليه:
- أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1054 وتم بموجبه فرض عقوبات دولية مخففة ذات صبغة دبلوماسية وسياسية شملت التخفيض الدبلوماسي للسودان وتقييد دخول مسئولي الحكومة السودانية وعدم عقد أي مؤتمر في السودان وأن تفيد الدول الأمين العام للأمم المتحدة بالخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرار في ظرف 60 يوماً.
- في 17أغسطس1996 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1070 بفرض حظر علي الرحلات الخارجية لطيران شركة الخطوط الجوية السودانية ولم ينفذ لأسباب إنسانية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

- بعد تبني النظام لسياساته المذكورة آنفاً أدرجت الولايات المتحدة السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب في أغسطس 1993.
- وفي نوفمبر1997 أصدر الرئيس الأمريكي مرسوماً رئاسياً بموجب قانون الطوارئ الدولية فرض بموجبه حظراً اقتصاديا علي السودان بسبب دعمه للإرهاب الدولي ومحاولته زعزعة استقرار الدول المجاورة وسجله المخزي في مجال حقوق الإنسان.

وبالرغم من أهمية العامل الأيديولوجي إلا أنه لا يبرر كل سلوك الإنقاذ، فربما يحق لنا أن ننظر بعين الاعتبار للرأي القائل بأن ذلك

السلوك لم يتم بدواعي أيديولوجية صادقة وإنما هو شعار تم اتخاذه لسبب أو آخر.أما من الناحية الفكرية فان أيديولوجية العداء للغرب والولايات المتحدة لم تعرف عن الحركة الاخوانية السودانية.بل لقد تحالفت وشاركت في نظام مايو بعد تحوله للغرب ودخوله في المحور الأمريكي في المنطقة ،وصمتت على التسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة وترحيل الفلاشا وغيرها.ولعل ما يجعل التفسير الأيديولوجي لسلوك الإنقاذ مقبولا لدى القائلين به هو أن التفسير العقلاني القائم على المصلحة القومية في السياسة الخارجية لا يفسر سلوك الإنقاذ السياسي إلا إذا افترضنا افتراضا (وهو ليس ببعيد عن الحقيقة) وهو أن الإنقاذ لم تدرك المتغيرات الدولية فتصرفت تصرفات فتحت عليها كل جبهات الدنيا في وقت واحد ،فتورطت في سياسات خاطئة ويائسة :مثل موقفها من غزو الكويت ومساندتها للانقلاب الشيوعي الفاشل في الاتحاد السوفيتي على الرئيس قورباتشوف في أغسطس 1991.

أما موقفها من غزو الكويت فقد يكون الدافع له هو تقدير النظام أن الغزو سيصبح أمرا واقعا وأنه إلى أن يتم جلاء العراق عن طريق التفاوض سيستغرق ذلك زمنا يقوم العراق أثناءه بمكافأة النظام على مساندته له.وهذا التحليل محتمل إذا نظرنا في ملابسات الغزو وأن العراق نفسه قد وقع ضحية لمثل هذا التحليل الذي لم يدرك المتغيرات لاسيما وأن سفيرة الولايات المتحدة ببغداد قد أوعزت للعراقيين قبل الغزو بألا شأن للولايات المتحدة بمسألة غزو العراق للكويت.

وربما يكون الدافع لذلك الموقف أيديولوجيا :بتقدير ذاتي من الحركة الاخوانية ونظام الإنقاذ ،أو بإيعاز من جماعات إسلامية عالمية مرتبطة بالنظام.

ومهما يكن من أمر فان هذا الموقف يدل على عدم وعي النظام بالمتغيرات الدولية، ذلك الوعي الذي أدركه فيما بعد ولكن بثمن باهظ.

3) المسألة الاثنية:

ومع العامل الديني في السودان ارتبط العامل الاثني وهو عامل هام له تداخلات وانعكاسات خطيرة على السياسة الخارجية للبلاد.فقد تبنى النظام ثقافة مركزية قابضة هي الثقافة العربية الإسلامية التي تبناها النظام بفهم راديكالي عرقي وهمش الثقافات الأخرى.فتوسعت عوامل النزاع لتشمل الجوانب العرقية والدينية وفي سعيه لاستقطاب الدعم لحملاته العسكرية استغل النظام العامل الاثني -لاسيما في مناطق التماس- وجارته الحركة الشعبية في ذلك على نحو ما ذكر د. حامد البشير عن منطقة جبال النوبة إذ قال: "بتحريض من الطرفين الرئيسيين وهما الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة السودان وتحت رعايتها، صار النزاع القبلي البيني في جبال النوبة جزءا من الاستراتيجيات العسكرية للإثنين، وكذلك جزءا من خطابيهما الأيديولوجيين- أي الأفريقية- المسيحية- الوثنية في الجانب الأول، إزاء الشعوبية- العروبية- الإسلامية في الجانب الثاني"[1].

وقد لاحظ الدكتور حامد "حدوث نقلة كمية وكيفية في النزاع العرقي والقبلي الداخلي بجبال النوبة وكذلك بكل منطقة التماس"[2]. وقد أعادت الحكومة تقسيم الإدارات الأهلية في جبال النوبة وفي غيرها من المناطق بغرض الكسب السياسي أو إضعاف الخصوم مما انعكس سلبا

1- د.حامد البشير: محاولة لفهم العلاقات القبلية وديناميات الحرب والسلام في جبال النوبة ص 161

2- نفسه، ص 163

على التعايش، ففي منطقة جبال النوبة حلت الهوية العرقية –في التقسيم الجديد- محل الهوية الإقليمية التي كانت سائدة في الماضي والتي كانت تستوعب الهويات العرقية على تعددها"[1].

ونتيجة لتلك السياسات زادت المسألة الاثنية تعقيدا وتخطت الجوانب الثقافية لتأخذ أبعادا عرقية مباشرة بلغ من حدتها أن هددت النسيج الوطني الاجتماعي، بل وشعر بها حتى أعضاء النظام الحاكم من الاثنيات غير العربية.أما على الصعيد الخارجي فقد كسبت الحركة الشعبية تعاطفا مطلقا من الدول الأفريقية، كما كسبت تعاطف الكتلة السوداء(Black Caucus) بالكونغرس الأمريكي.

ونتيجة لكل تلك السياسات تكون تحالف عريض بين اللوبيات المسيحية في الغرب والمهتمة بقضايا الاضطهاد الديني على المسيحيين، والمجموعات المدافعة عن السود والمهتمة بمحاربة الرق والتمييز العرقي(مثل الكتلة السوداء والجمعية الوطنية لتقدم الملونين NAACP)ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة.

والنتيجة المهمة أن سياسة الإنقاذ الداخلية حولت المسألة السودانية من قضية خارجية بالنسبة للدول الأخرى إلى قضية داخلية تهم الناخبين والرأي العام وأوضح تجلي لذلك ما هو حادث في الولايات المتحدة.

الفترة الثانية: التراجع

بدأت نتائج سياسات النظام الكارثية تظهر عليه في شكل عزلة وتحالف دولي وإقليمي ضده. فبناء على قرارات آليات فض النزاعات في منظمة الوحدة الأفريقية أصدر مجلس الأمن قراراته 1044 و1054

1- نفسه ص 165

و1070 وأصدرت أمريكا قبل ذلك قراراتها الخاصة بها ودخل النظام في عزلة دولية وإقليمية حادة وعزلة داخلية شعبية. وإذا كان لأية سياسة خارجية لكي تكون فاعلة ونافذة من شروط أهمها:

- ☐ اتفاق وطني قومي على ثوابت السياسة الخارجية حتى تتحد الجبهة الداخلية وتلتف حولها.
- ☐ قوة اقتصادية تسهم في تنفيذها.
- ☐ قوة عسكرية.
- ☐ وإعلام قوي له حجة واضحة.
- ☐ وجهاز دبلوماسي مقتنع بالسياسة ومقتدر.

فإن نظام الإنقاذ قد وحد الجبهة الداخلية الوطنية ضده وأضعف البلاد سياسيا واقتصاديا وعسكريا وشرد الكفاءات الدبلوماسية وفشلت سياسته الخارجية فشلا تاما.هذا مع ملاحظة أن سياسته لم تكن عقلانية ولا حقانية ولا واقعية ولم تراع مصالح البلاد. لذلك دخل نظام الإنقاذ وأدخل البلاد نفقا مظلما فبدأ التفكير في التراجع هامسا ثم ارتفع شيئا فشيئا.

- ☐ ففي مايو 1996م أكد رئيس النظام في خطابه أمام المجلس الوطني عزمه على تبييض سجل حكومته من تهمة الإرهاب وتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الجوار لا سيما مصر.
- ☐ فتم طرد بن لادن في مايو 1996م.
- ☐ وتم فرض تأشيرة الدخول على العرب والقيام بحصر الأجانب وطلب من بعضهم مغادرة البلاد.

- وفي يوليو 1996 تم لقاء الرئيس البشير بالرئيس المصري وأعلن النظام تجاوبه مع المطالب المصرية وتم لاحقا عقد اتفاقية أمنية تهدف لمكافحة الإرهاب وتسليم المطلوبين من الجماعات الإسلامية لمصر.
- في يوليو 1996 : التقى الرئيس السوداني بالأثيوبي في الكاميرون واتفقا على وقف تدهور العلاقات.
- ثم أعلن النظام استعداده للتجاوب مع المطالب الأمريكية التي لخصها الرئيس الأمريكي كلنتون لدى اعتماده لسفير السودان بواشنطن الأستاذ مهدي إبراهيم في الآتي:

1. التعاون في إنهاء الحرب الأهلية في الجنوب بالطرق السلمية والحوار.
2. التعاون مع منظمات الإغاثة في الجنوب لإيصال المعونات الإنسانية للمتضررين في مناطق القتال.
3. تحسين سجل السودان في مجال حقوق الإنسان.
4. إحداث انفراج سياسي في شمال السودان.

- وفي 1997 وقع النظام على إعلان مبادئ مبادرة الإيقاد
- وفي مايو 1998 التقى د.الترابي بالسيد الصادق المهدي في جنيف واتفقا على ملتقى قومي جامع لكل القوى السياسية.
- وفي 1998 تم وضع دستور جديد واتسع هامش الحريات الصحافية والسياسية.
- وفي عام 1999 قبل النظام بالمبادرة المصرية الليبية المشتركة.
- وفي عام 1999م تم تجميد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي وقطع النظام علاقاته مع الجماعات الراديكالية والإرهابية (على سبيل المثال

تم تسليم كارلوس لفرنسا) وفتح أبوابه لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية للتأكد من ذلك.

- وقد علق التقرير الاستراتيجي (الحكومي) لعام 1998م على تلك التحولات قائلا:(المؤامرات التي تعرضت لها البلاد والأزمات التي واجهتها على الساحة الدولية قد زادت من ترسيخ أقدام التيار البراقماتي مما صبغ السياسة الخارجية بتغليب المصلحة القومية على الأيدلوجية وانعكس اعتدالا عاما في مجمل هذه السياسة، بذلك فقد بدأت السياسة الخارجية السودانية رحلة عودتها للاتجاه المعتدل الذي ميزها منذ الاستقلال).

- ☐ وتحت وطأة الضغط الداخلي الخارجي وتصاعد الحرب الأهلية وانفتاح عدة جبهات جديدة أصبح النظام يقدم مزيدا من التنازلات.
- ☐ فتم التعاون الأمني مع الولايات المتحدة لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر والعسكري مع يوغندا
- ☐ وتم التجاوب مع وساطة الإيقاد الدولية بقيادة الولايات المتحدة التي أفضت إلى اتفاقيات ماشاكوس وكارن.

ومع كل هذا سارت العلاقات الخارجية للنظام سيرا بطيئا بسبب أزمة الثقة والشك الذي يحيط بالنظام.

دروس مهمة من تجربة الإنقاذ في مجال العلاقات الخارجية:

1) الديمقراطية والالتزام بحقوق الإنسان ضرورة لعلاقات خارجية سوية وللتنمية ولتحقيق السلام

2) ضرورة وضع سياسة خارجية عقلانية ومتوازنة وواعية بقدرات البلاد وبالبيئة الدولية تحقق المصالح القومية العليا للبلاد.

3) ضرورة خلق إجماع قومي حول سياسة البلاد الخارجية وعدم انفراد جهة برسمها وفقا لرؤيتها الأيديولوجية أو الحزبية.

4) ضرورة ضمان قومية مؤسسات الخدمة المدنية واتخاذ معايير العدالة والكفاءة في الاختيار والتدرج.



الفصل الرابع

أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية الإعلامية للدول العربية

1990م- 2005م

يشكل النظام العالمي الجديد، الذي تم الإعلان عنه أثناء حرب الخليج الثانية، تحدياً حقيقياً بالنسبة للدول العربية، خاصة أن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية. ويمكن إرجاع ذلك إلى كون انهيار هذا الحليف الاستراتيجي قد مثل فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية، من حيث الدعم السياسي الذي كان يقدمه للدول العربية في كثير من المواقف والأزمات، وعلى رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن الدعم الاقتصادي والمساعدات التي كان يقدمها،

والتي كانت تعتمد عليها كثير من الدول العربية. [1]

وارتبط بذلك، وكنتيجة له، بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كالدولة العظمى الأحادية التي تستطيع أن تلعب دوراً أساسيا في مجريات السياسة العالمية، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، وإلى غير ذلك من المتغيرات التي طرأت على خريطة العالم في السنوات الأخيرة، والتي ما زال أثرها ووقعها مستمراً في تداعياته على الصعيد العالمي، وخاصة في وقت يشهد فيه العالم ثورة هائلة في المعلومات والاتصالات.

وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية، سواء متغيرات داخلية أو خارجية، إلا أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات، انطلاقاً من انه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات، فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات.

1- أستاذ مساعد في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت

والواقع أن النظام العالمي يؤثر على سلوك الدولة من ناحيتين؛ فهو يسمح من ناحية بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التي يتيحها، كما يولد من ناحية ثانية الضغوط التي تفرض الحركة في اتجاه معين. وبالتالي يلعب النظام العالمي دوراً كبيراً في إمكانية نجاح أو فشل هذه السياسات. ويصبح هذا المتغير أكثر أهمية في ضوء الارتباط القوى بين النظام الدولي والنظام العربي، وفي ضوء خصوصية النظام الإقليمي العربي.

ولقد ارتبط بهذه التغيرات تقليص مساحة حرية الحركة الخارجية التي كانت تتمتع بها الدول الصغيرة، ومنها الدول العربية إبان عقود القطبية الثنائية الأربعة في الساحة الدولية (1945م – 1985م)، وخاصة أن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى، ذلك، أن نقص أو محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة أو المتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى والعظمى، التي تملك من الموارد ما يمكنها من حرية الحركة والتأثير على السلوك الدولي للآخرين.

وانطلاقاً من ذلك، تهتم هذه الدراسة بالأساس بدراسة أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول العربية، مع التركيز بالأساس على تناول طبيعة هذا التغير وأبعاده المختلفة، مع تطبيق أثر هذا التغير على بعض القضايا المهمة للسياسة الخارجية للدول العربية، مثل: القضية الفلسطينية، وقضية الشراكة الأوربية المتوسطية. ولذلك يتناول البحث العناصر الآتية:

أولاً : طبيعة العلاقة بين النظام الدولي والنظام العربي.

ثانياً: التغير في النظام الدولي والسياسات الخارجية للدول العربية:

1- نهاية الصراع الايديولوجى العالمي.

2- تهميش العالم الثالث.

3- الأولويات العالمية الجديدة.

4- انتهاء مرحلة القطبية الثنائية.

5- الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي.

ثالثاً : القضية الفلسطينية في السياسات الخارجية للدول العربية.

رابعاً: العلاقات العربية – الأوربية (الشراكة الأوربية المتوسطية).

وتجدر الإشارة إلى المفاهيم الأساسية والمناهج التي ستعتمد عليها الدراسة وهي:

النظام الدولي: ويقصد بالنظام الدولي تلك التفاعلات بين الفاعلين العالميين، والذي يتحدد وفق مجموعة غير محدودة من القواعد. ويشتمل هذا التعريف المبسط على عناصر ثلاثة رئيسية:

1- إن الفاعلين العالميين، سواء الدول ذات السيادة أو غيرها كالمنظمات الدولية، أو هيئات المجتمع المدني، أو الشركات متعددة الجنسيات – يتباينون من حيث قدراتهم، أو خصائصهم الهيكلية، أو أهدافهم.

2- تأخذ العلاقات بين هؤلاء الفاعلين أنماطا منتظمة من الصراع أو التعاون الدولي، وتتضمن جوانب مختلفة: دبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية.

3- تحكم هذه العلاقات مجموعة من القواعد في إطار ما يعرف بالقانون والعرف الدوليين[1].

السياسة الخارجية: في الواقع تتعدد تعريفات السياسة الخارجية، وتتفاوت نواحي التركيز فيها. وهذا يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة محددة من الأبعاد التي تندرج في إطارها، والعلاقة بين كل منها.

ومن التعريفات: "إن السياسة الخارجية هي منهاج مخطط للعمل، يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"[2].

ومن ثم فإن السياسة الخارجية، بهذا المعنى، تحتل موقعاً مركزياً في السياسات العامة لأي دولة؛ لأنها تتضمن قرارات متعلقة بالأمن القومي، والكيان الإقليمي للدولة، انطلاقاً مما تهدف إليه السياسة الخارجية بحفظ استقلال الدولة وأمنها، وتحقيق مصالحها الاقتصادية، وبالتالي فإنها تلعب دوراً في تدعيم استقلال الدولة السياسي عن طريق إتباع سياسة خارجية مستقلة، كما تلعب دوراً تنموياً، من خلال قدرتها على الترويج للدولة في الخارج من اجل جذب الاستثمارات أو المساعدات الخارجية اللازمة لعملية التنمية، وما تؤديه من أدوار لتأمين وحماية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج.

أولاً: طبيعة العلاقة بين النظام الدولي والنظام العربي:

يوجد مدارس متعددة تتناول العلاقة بين النظام الدولي والنظام العربي، أهمها "**مدرسة التبعية**" والتي يرى أنصارها العلاقة بين النظامين باعتبارها علاقة ذات اتجاه واحد بين مراكز القيادة في النظام الدولي والنظم الاقليمية. وبالتالي، يركز أنصار هذه المدرسة على علاقات

الاعتماد المتبادل غير المتكافئة بين بلاد المركز الرأسمالي الصناعي وبلاد الهامش، وغياب التنمية المستقلة[3].

وهذا يتضح من مقولات مدرسة التبعية التي تفترض:

- أن القوى الخارجية تحدد التغيرات الهامة في مجتمعات العالم الثالث، دون أن ينفي ذلك الدور الذي تلعبه الأبنية والعمليات الداخلية في هذه المجتمعات.
- لا يمكن دراسة المشاكل الحالية لتخلف التنمية في العالم الثالث بمعزل عن بيئتها التاريخية والعالمية، وبالتالي ترتبط هذه المشاكل وسبل مواجهتها بالنظام العالمي والتغير الذي يشهده.
- أن التغير الاقتصادي جزء من عملية مجتمعية عامة تعكس الأدوار التي تقوم بها الجماعات المختلفة على المستويين المحلي والدولي، وبالتالي لا يعتبر التغير الاقتصادي عملية آلية[4].

وفي مقابل هذه المدرسة التي تذهب إلى القول بوجود علاقة ذات اتجاه واحد بين النظام الدولي السائد وبين النظم الإقليمية، تبلورت منذ أوائل السبعينيات مدرسة "**النظم الإقليمية**" التي يمكن القول إنّ إضافتها الرئيسية في هذا الصدد تمثلت في التأكيد على أن واقع العلاقة بين هذه النظم الإقليمية وبين النظام الدولي السائد أكثر تعقيداً من أن تكون علاقة ذات اتجاه واحد. فالنظم الإقليمية تملك تفاعلاتها الذاتية التي تتم وفقاً لاعتبارات خاصة بها بعيداً عن الدول الكبرى في النظام الدولي. ومن ثم فان التفاعلات الإقليمية ليست مجرد انعكاس أو رد فعل أو امتداد لإرادة النظام الدولي السائد.

وبالتالي تؤكد هذه المدرسة على وجود تفاعلات إقليمية لها منطقها الذاتي بعيداً عن إرادة النظام الدولي القائد[5].

والتساؤل الآن: إذا كان التحليل السابق ينطبق على النظم الإقليمية، فهل ينطبق على النظام الإقليمي العربي؟ أم أن هناك خصوصية لهذا النظام قد تدفع للاعتقاد بضرورة توقع اختلاف في جوهر التحليل السابق؟

لاشك أن هناك ما يدفع للافتراض، على الأقل، أنه يمكن الحديث عن خصوصية عربية ما، في إطار التحليل السابق، بالنظر إلى أن الوطن العربي يعتبر كياناً متميزاً داخل إطار الدول النامية، حيث يمتلك عدد من العناصر المشتركة التي تجمع بين الدوله القطرية والتي تطغى على التباينات بين هذه الدول. وتؤثر هذه العناصر المشتركة بشكل أو بآخر على السياسات الخارجية التي تتبعها هذه الدول. وعلى الرغم من أنه ليس من المتوقع أن يكون هناك سياسة خارجية متطابقة للغالبية العظمى من الدول العربية، إلا أن هذه العناصر المشتركة تؤدى في بعض القضايا إلى التشابه في السياسة الخارجية لهذه الدول. ولعل من أهم العناصر المشتركة الاعتبارات التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

على **المستوى التاريخي** ظهر في المنطقة العربية عدد من الحضارات القديمة التي أدت دورها الرائد في الحضارة الإنسانية، ثم كانت ذات المنطقة مهبطاً للديانات السماوية الثلاث. وأخيرا أدت الدولة العربية الإسلامية دوراً هاماً في النظام الدولي. وعلى **المستوى السياسي** لا يمكن بأي حال إنكار أن السكان الذين يعيشون على المنطقة المسماة بالوطن العربي يتوافر فيهم الحد الأدنى من مقومات الرابطة القومية وعلى رأسها اللغة الواحدة، حيث يتمتع العرب كجماعة بشرية بدرجة عالية من

التجانس اللغوي والثقافي، فالشعب العربي كله يتحدث لغة واحدة ويعبر عن تقاليد ثقافية متقاربة. هذا فضلاً عن **التاريخ المشترك**، وكذلك الدين المشترك للأغلبية حيث يعد الدين الإسلامي هو دين غالبية سكان الدول العربية، وهو الذي يوحد مشاعرها إزاء الخارج في لحظات المواجهة المصيرية، حين تذوب الاختلافات الطائفية بين أبناء الدين الواحد. وأيضا **المصالح الاقتصادية** التي يفترض أنها مشتركة بمعنى أن خطوات التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي سوف تؤدى بالتأكيد إن تمت على نحو مستقر - إلى أثار إيجابية واضحة على مجمل الأوضاع الاقتصادية للوطن العربي. هذا فضلاً عن **وحدة القضايا المصيرية** حيث تمثل القضية الفلسطينية مركزاً متقدماً في أجندة أولويات السياسة الخارجية لمعظم، إن لم يكن لكل، الدول العربية. فالدول العربية تنظر إلى ما يحدث للشعب الفلسطيني على أنه حالة صارخة من عدم العدالة ضد العرب أجمعين[6].

ومجمل القول إنّ النظام الإقليمي العربي يملك من الإمكانيات المعنوية المادية ما يؤهله لأن يكون له قدرة من الاستقلال في تفاعلاته على التأثير في مجريات النظام الدولي وليس مجرد التأثر بسلوك الفاعلين القياديين فيه. ولكن هذه الإمكانات لا يمكن أن تتحول إلى قدرة إلا إذا تحرك النظام كنظام واحد وليس كوحدات منفصلة، يختلف سلوكها، إن لم يتضارب، فيما بين بعضها، وهو ما لم يمكن أن يتم بدوره دون قيادة. ولهذا فان النظام الإقليمي العربي قد مارس دوراً فاعلاً بدرجة أو بأخرى، سواء فيما يتعلق بشئونه الذاتية أو فيما يرتبط بمواجهة النظام الدولي عندما توفرت له هذه القيادة، بينما تفكك وفقد تماسكه ومن ثم قدرته على الفعل المستقل الناجح حينما غابت هذه القيادة. وهذا ما تؤكده

الخبرة الواقعية لعلاقة النظام الإقليمي العربي بالنظام الدولي القائد في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، حيث أظهر النظام العربي من خلال محاولات التكيف والمواجهة مع النظام الدولي أنه لم يكن أبدا أداة في يد قيادة النظام الدولي. ومن مؤشرات ذلك استغلاله للصراع على قمة النظام الدولي في فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، ثم تكيفه مع النظام الدولي في مرحلة الوفاق الحادثة على هذه القمة منذ أوائل الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات[7].

ولا يعني هذا عدم وجود عوامل تحد من فعالية هذه الاعتبارات التي تعطى خصوصية للنظام العربي، ومنها التبعية السياسية والاقتصادية لمعظم أقطار الوطن العربي، وتناقضات الغنى والفقر بين هذه الأقطار، ومشكلة الأقليات العرقية والطائفية، غير أن أنصار الخصوصية العربية - الرابطة القومية العربية - يرون إمكانية وجود حركة قومية عربية داخل النظام الإقليمي العربي تعطى لهذا النظام قوة وفعالية في تحقيق أهدافه ومواجهة خصومه الخارجيين، ومن مؤشرات ذلك تحرك النظام الإقليمي العربي بفاعلية في العقد الممتد بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات في هذا الاتجاه، وحرب 1973م. ويفترض أن هذه الرابطة القومية لا تتوفر لنظم إقليمية أخرى مما يعطى ميزة نسبية للنظام الإقليمي العربي في هذا الصدد.

أما على المستوى الاقتصادي فلا شك بطبيعة الحال في أن الأقطار العربية كافة تنتمي بدرجات متفاوتة إلى معسكر التابعين اقتصادياً في النظام الاقتصادي الدولي، مما يجعل التحليل السابق الخاص بمدرسة التبعية ينطبق عليها، غير أن النظام الإقليمي العربي يمتاز عن غيره من النظم الإقليمية بمكانته في إنتاج البترول وتصديره، إذ تبلغ نسبة الإنتاج

العربي العالمي في هذه السلعة شديدة الحيوية للاقتصاد العالمي عامة وللدول الصناعية الكبرى خاصة 25.8٪، كما تبلغ نسبة الاحتياطي العربي من الاحتياطي العالمي 60٪. ولذلك يعتبر الوطن العربي هدفاً دائماً لمحاولات بسط النفوذ والسيطرة من الدول الكبرى في النظام الدولي[8].

وقد شهد النظام العربي تحسناً منذ مطلع التسعينيات حيث اختفت الصراعات بين أعضاء النظام، وخفت حدة الانقسام التي ميزت النظام خلال الثمانينيات. إلا أنه بحلول منتصف عام 1990 تدهورت الأوضاع بشدة على مستوى النظام الإقليمي الأوسع، إذ تحطمت الآمال في تخفيف حدة الصراع العربي الإسرائيلي بعد أن رفضت الحكومة الإسرائيلية بدء المحادثات المباشرة مع ممثلي الفلسطينيين، في الوقت الذي انخفض فيه دعم الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا لدول المواجهة العربية مع إسرائيل. كذلك تلقى النظام العربي صدمة نتيجة الغزو العراقي للكويت، حيث أدى هذا الغزو إلى توليد انقسامات حادة في العالم العربي، فضلاً عما ترتب على هذا الغزو من أحداث مستمرة إلى الآن[9].

أما المرحلة الراهنة فهي من أخطر المراحل في تاريخ علاقة النظام الإقليمي العربي بقيادة النظام الدولي. وتتعدد وجهات النظر بخصوص الكيفية التي يجب أن تكون عليها العلاقة الجديدة للنظام الإقليمي العربي مع قيادة النظام الدولي في مرحلة الوفاق وهيمنة القوى الرأسمالية، ما بين المطالبين بالمشاركة أو حتى اللحاق بالمنتصرين في هذه القيادة، والذين ينادون باستمرار المواجهة. وبعيداً عن هذا الجدل فان الأهداف العربية لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم القضاء على حالة الانقسام التي يعانى منها النظام العربي، في ظل أخطر مرحلة من مراحل التحول في النظام الدولي. وسوف نعرض لهذه المتغيرات العالمية تالياً.

ثانياً: التغير في النظام الدولي والسياسات الخارجية للدول العربية:

قد يكون من المهم قبل تناول التغير في النظام الدولي توضيح العلاقة بين النظام الدولي والسياسات الخارجية.

قد حاولت معظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية أن تعطى تفسيراً للوضع الدولي عن طريق فهم العوامل الداخلية في الدول. وترى هذه الدراسات السياسة الخارجية للدول وكأنها نتاج وانعكاسات للعوامل الداخلية وتفاعلاتها السياسية. ولكن هذه الرؤية اختلفت، حيث تؤكد الدراسات الآن على أن بعض السياسات الخارجية ليست نابعة من عوامل داخلية بالأساس، بل إنها انعكاس للوضع الدولي الذي قد يفرض تغيرات ومؤثرات على دولة مُعينة ويجعلها تغير من سياساتها ومؤسساتها الداخلية، ومن ثم تتغير وتتأثر سياساتها الخارجية. وبالتالي السبب الأساسي لاتخاذ سياسة خارجية معينة لا يكون مرجعه بالضرورة لأسباب داخلية كما يبدو ظاهرياً بل إن مرجع هذه السياسات هو وضع دولي معين تفرضه بعض الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي. ومثال ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على كلاً من العراق وليبيا[10].

وإذا كان النظام الدولي يؤثر على السياسات الخارجية للدول، فمن المهم توضيح التغير الحادث في النظام الدولي.

يوجد اختلافات واسعة حول تشخيص التطورات التي حفلت بها الساحة الدولية خلال السنوات الماضية. وترجع هذه الاختلافات إلى الغموض الكامن في هذه التطورات ذاتها. وبعيداً عن هذه الاختلافات هناك تميز بين معنيين لمفهوم النظام الدولي، الأول يرتبط بالتفاعلات الفعلية وموازين القوى وتباين المصالح وتعدد الاستراتيجيات فيما بين

الدول، وخاصة الكبرى منها. والثاني يقوم على القيم والقواعد المرعية وعلى القانون. وهذا التميز واضح في اللغة الإنجليزية حيث يستخدم مصطلح "System" لوصف المعنى الأول ومصطلح "Order" لوصف المعنى الثاني.

وبرصد التحولات الراهنة في هيكل القوى على الساحة العالمية نجد ردة من حيث المضمون مقارنة بالمرحلة السابقة عليها، والتي تميزت بتوازن نسبي ومتحرك بين العملاقين. وهذه الردة ليست حركة ميكانيكية وإنما عملية جدلية، ولكنها تعكس في نهاية الأمر فرض علاقات هيمنة جديدة بين الأقوياء والضعفاء، أو بين القوى العظمى والعالم الثالث[11].

وتتفق الكتابات في هذا الشأن على جملة من مظاهر التغير في النظام الدولي خلال السنوات القليلة الماضية وهي نهاية الصراع الإيديولوجي والتحولات الجذرية في موازين القوى العالمية فيما عرف في الأدبيات باسم القطبية، وتهميش العالم الثالث، وبروز أولويات دولية جديدة.

1- نهاية الصراع الإيديولوجي العالمي:

تتمثل أبرز التطورات الدولية في نهاية الصراع الإيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية، وانهيار القوة السوفيتية في السياسة العالمية. لقد انتهى الاستقطاب الإيديولوجي بما يشبه الهزيمة الكاملة للشرق والانتصار الكامل للغرب. وترجع هزيمة الاشتراكية السوفيتية إلى تفوق النظام السياسي الديمقراطي في الغرب، مقابل جموده وشموليته في الشرق. كما أن السياسات العدوانية المتطرفة للرئيس الأمريكي ريجان كان لها الفضل في تسريع التحولات الهائلة التي لحقت بالاتحاد السوفيتي، وأدت به في

النهاية إلى التخلي عن الشيوعية. هذا بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي والفشل باللحاق بالثورة التكنولوجية الثالثة وجمود الإدارة الاقتصادية. ويرى البعض بعض المؤشرات الإيجابية لنهاية هذا الصراع منها النظر إلى الصراعات الإقليمية والمحلية تبعاً لخصوصياتها بدلاً من النظر إليها من منظور الصراع الإيديولوجي والإستراتيجي العالمي الذي ميز عصر الحرب الباردة، فضلاً عن المحافظة على السلام العالمي وحق البشرية في الحياة والتقدم بعيداً عن التهديد الدائم بالحرب النووية[12].

ولكن على الرغم من انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقليدي وتفكك الاتحاد السوفيتي، وما يمثله هذا من ضعف احتمالات حدوث حرب عالمية، فإن ذلك لم يحقق الاستقرار على الصعيد العالمي بل إنه، على العكس من ذلك، أدى إلى انفجار الأوضاع على عدة مستويات، نذكر منها:

- نشوب صراعات إقليمية جديدة وتصعيد صراعات كان لها جذورها السابقة، وبخاصة بين الدول الأعضاء في (رابطة الدول المستقلة)، والصراع في البوسنة والهرسك وكوسوفو، وغيرها من البؤر المتوترة في العالم، هذا إلى جانب استمرار الصراع العربي الإسرائيلي الذي يتذبذب ما بين لحظات استقرار وأوقات طويلة من عدم الاستقرار والتوتر[13]. وهنا نشير إلى أزمة الخليج الثانية وما ترتب عليها من أحداث ما زالت مستمرة إلى الآن. كل ذلك كان له أبلغ الأثر على السياسة الخارجية للدول العربية من أكثر من زاوية، منها الآتي:

أ. الانقسام الذي شهدته الدول العربية حول أسلوب وطريقة التعامل مع العراق. فنجد أن دول الخليج كانت تؤيد الإجراءات الانتقامية التي تتخذها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، بينما نجد دول أخرى ومنها مصر تطالب بضرورة إعادة النظر

في حالة العقوبات المفروضة على العراق، وذلك تمهيداً لإنهائها.

ب. تأثرت السياسة الخارجية لدول الخليج بشكل واضح فيما يتعلق بتحديد العدو المفترض مواجهته، وهنا فهي قد اعتبرت أن العراق يمثل العدو الأول لها، وهو ما يوضح التحول الذي شهدته أجندة السياسة الخارجية لعدد من الدول العربية. ويؤكد ذلك أيضا توجيه دول الخليج لقواتها العسكرية تجاه دولة العراق. وهو ما يوضح اعتبارها أن العراق هو العدو الأول لها، ذلك حتى وإن صرحت في المناسبات الرسمية بأنها مستعدة لعودة العلاقات[14].

ولكن هذا لا ينفي وجود آثار سلبية لهذا التطور، فالانهيار السريع للاشتراكية يمكن أن يعطى انطباعاً بالتفوق الكامن في الثقافة الغربية على حساب مبدأ التعددية الثقافية واحترام كل ثقافات العالم الكبرى، بل وخصوصية الثقافات.

وبالتالي، إذا نجح الغرب في جعل ذاته "مطلقاً ثقافياً " في أعقاب انتصاره على الشيوعية، فإن النتيجة الحتمية ستتمثل في فرض الثقافة الغربية بكلياتها العامة وربما التفصيلية على العالم بأسره.

2- تهميش العالم الثالث:

تعدُّ قضية تهميش العالم الثالث من القضايا المثارة في ظل التحولات العالمية الراهنة، وتظهر عملية التهميش هذه في مؤشرات معينة، فالدور الذي يساهم به العالم الثالث في التجارة الدولية ينكمش بشدة، إذا استبعدنا الدور المتنامي لعدد محدود من الدول الصناعية الجديدة. ويبدو الانكماش أشد في الدول التي تهددها المجاعة والمديونية مع الفقر

ومشكلة التصحر والجفاف وتدنى مستويات المعيشة مع الانفجار السكاني ومشكلات اللجوء السياسي و الاقتصادي والحروب الأهلية والدولية والفجوة التكنولوجية، مما يظهر العالم وكأنه ينقسم إلى عالمين أحدهما يعانى من الظروف السابقة والآخر بعيد عن هذه المشاكل.

ويرتبط بعملية التهميش هذه فشل العالم الثالث في إقامة منظمات ذات ثقل. وهنا يشار إلى التدهور الحادث في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ77. فالأولى تواجه أزمة دور وأزمة قيادة، والثانية تلاشت عملياً بسبب فشلها في الدفع نحو بناء اقتصادي عالمي جديد نتيجة لرفض الدول الكبرى المتقدمة للمطالب الأساسية لهذه الحركة[15]. ويتمثل الوضع بالنسبة للدول العربية في عدة أبعاد، من الناحية السياسية تراجعت الأهمية الاستراتيجية للدول العربية وعلى الرغم من استمرار احتفاظ الدول العربية بجزء من هذه الأهمية إلا أن ذلك لا ينفي تراجع تلك الأهمية بشكل واضح عن فترة الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، أما الناحية الاقتصادية فقد تراجعت أسعار المواد الأولية لمستويات متدنية كما فقدت بعضاً منها أهميتها وذلك بعد تصنيع الدول الصناعية لهذه المواد. وقد قاد ذلك إلى عدد من التحولات في مجال السياسة الخارجية للدول العربية نذكر منها:

أ. أدى تراجع أسعار المواد الأولية إلى فقدان الدول العربية لجزء أساسي من مصادر دخلها وهو ما أدى إلى تراكم الديون على هذه الدول، خاصة في ظل السياسة الإستيرادية التي تتبعها هذه الدول. بل وتحولت بعض الدول إلى دول مدينة للخارج بعد أنْ كان ميزانها التجاري يحقق فائضاً كبيراً، وهو ما مثل تحديات وقيود كبيرة على صانع القرار في هذه الدول، كما كرس ذلك من حالة التبعية العربية

للغرب، فقد بلغت المديونية العربية في عام 1995 حوالي (220 مليار دولار)، ويمكن القول إنّ هذه التبعية هي أحد الأسباب التي دفعت بعدد من الدول العربية بعد اتفاق أوسلو (بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية) إلى رفع المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة، وذلك أملا في تحقيق انتعاش اقتصادي وتلقى المعونات من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[16].

ب. أدى تراجع الأهمية الاستراتيجية لعدد من الدول العربية إلى إشارة الدول الكبرى المقدمة للمعونة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة خفض هذه المعونات وتقديم المعونات الفنية بدلاً من المعونات المالية النقدية. وهو ما يعنى رغبة هذه الدول في إنهاء هذه المعونات، وذلك في الوقت الذي تطالب فيه الدول الكبرى الدول العربية بفتح حدودها التجارية وإلغاء الجمارك أمام السلع الخارجية والخدمات – أي الاستغناء عن جزء هام من دخلها – كما يعكس الإبقاء على هذه المعونة في الفترة الحالية الإبقاء على الدور الذي تلعبه هذه الدول لخدمة مصالح هذه الدول الكبرى[17].

ج. يمكن رصد المعدلات المتزايدة لزيادة القوة التسليحية للدول العربية وذلك نتيجة، في احد أبعاده، للمعدلات والمقدرات الهائلة التي تمتلكها دول الجوار (إسرائيل، وتركيا، وإيران)، ويمكن الاستدلال من ذلك على عدد من النتائج منها التحول في توجهات السياسة الخارجية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وإدراك صانع القرار أن التطورات في السنوات الأخيرة إنما تشير إلى أن السلام – بالمفهوم التقليدي – قد لا يتحقق، وإنما الذي يمكن أن يتحقق هو عبارة عن تسويات تفرض المزيد من تطوير القوات المسلحة حيث أن

التسوية تقوم في احد أبعادها على موازين القوى[18]. فضلاً عن اعتبار عدد من الدول العربية القنبلة الباكستانية بأنها: "قنبلة إسلامية" تعد بداية لامتلاك الدول الإسلامية للسلاح النووي على مستوى العالم[19].

3- الأولويات العالمية الجديدة:

تعتبر التحولات السياسية، ونهاية الحرب الباردة، والاستقطاب الإيديولوجي أحد نتائج الصعود المتواصل لأجندة جديدة في الدول المتقدمة وفي العلاقات الدولية. فمنذ عقد الستينيات على الأقل بدأت عملية إحلال قائمة الاهتمامات التقليدية في العلاقات الدولية والتي تمحورت حول قضايا الأمن، وأخذ الإجماع يتركز على القضايا التي تسمى "السياسات الدنيا" وخاصة القضايا الاقتصادية. ومنذ نحو منتصف الستينيات أصبحت قضايا البيئة تشغل اهتمام الرأي العام في الدول المتقدمة[20]. وبالرغم من هذا فان انهيار الاتحاد السوفيتي يطلق العنان أمام الاهتمام الدولي بالقضايا الجديدة. ومن أمثلة هذه القضايا قضايا البيئة وحقوق الإنسان والديمقراطية والإرهاب[21].

وبالرغم من التأكيد على أن التغير في قائمة الاهتمامات والأولويات يشكل أحد الملامح الهامة للتغير في النظام الدولي، فان بعض هذه القضايا ادعاءات أكثر من كونها حقيقة، حيث إن الاهتمام بهذه القضايا لم يتعد الجانب الدعائي. وحتى مع افتراض وجود اهتمام بهذه القضايا المهددة للحياة الإنسانية، فإن هذا الاهتمام لا يزال محصوراً في قائمة اهتمامات السياسات القومية في عدد من الدول المتقدمة، ولا يتجاوز ذلك إلى كونه اهتماماً دولياً حقاً، حيث لا يزال التعاون الدولي في قضايا البيئة والأمراض الوبائية المتنقلة وغيرها في مراحله الأولى[22].

وبغض النظر عن مدى صحة هذا الجدل، فإن قضية التنمية في العالم الثالث لم تعد أحد الأولويات في النظام الدولي، بالرغم من أن ذلك يهدد بكارثة للعالم كله[23].

ولا يعني هذا أن قضايا الأمن القومي الإقليمي والدولي "قضايا السياسة العليا" عموماً قد أصبحت هامشية. فكما أثبتت حرب الخليج سوف تظل هذه القضايا قادرة على احتلال قمة جدول الاهتمامات الدولية عندما تثار بحدة. غير أن حرب الخليج تثبت أيضاً أن قضايا الأمن الاقتصادي قد أصبحت تشكل محركاً لقضايا الأمن الاستراتيجي وليس العكس، كما تثبت أيضاً أن المشاعر القومية لم تتحسر[24].

وقد مثلت قضية الإرهاب بشكل خاص محكاً رئيسياً لمعظم دول العالم خلال فترة التسعينات، حيث اتخذت هذه الظاهرة في المرحلة الأخيرة طابعاً عاماً، فأحداث العنف تجرى في كل مناطق العالم تقريباً لأهداف مختلفة، وهذا يشير إلى وجود مناخ عالمي عام يفرز أشكالا من النشاطات الإرهابية.

أما على مستوى الوطن العربي فقد كان هناك عدد من العوامل الداخلية الهامة التي أفرزت هذه الظاهرة وجعلتها تبرز بقوة على الساحة الإقليمية في الوطن العربي، حيث أصبحت الدول الأخرى تنظر إليها على أنها بمثابة تهديد لأمن واستقرار المنطقة، ولكن يمكن القول بوجود نوع من التباين في شعور الدول العربية بالتهديد من ظاهرة الإرهاب، فهناك عدد من الدول التي أدت هذه القضية دوراً هاماً في توجيه سياستها الخارجية ومن هذه الدول مصر، في حين إن هناك دول عربية أخرى لم تمثل هذه القضية محوراً هاماً بالنسبة لها، ويرجع هذا الاختلاف في محورية قضية الإرهاب في أحد أبعاده إلى مدى شعور الدولة بالتهديد من

جراء هذه الظاهرة الخطيرة. وإزاء هذا التباين في الشعور بالتهديد جاءت ردود الفعل والتحولات في السياسات الخارجية للدول العربية مختلفة. وهناك عدة ملاحظات حول هذه الردود والتحولات المختلفة في السياسات الخارجية للدول العربية إزاء هذه الظاهرة نذكر منها:

- على الرغم من أن مواجهة الأعمال الإرهابية والقائمين بها، قد أضحت محوراً لسياسات إقليمية منذ أوائل عقد التسعينات، إلا أن هناك فارقاً واضحاً بين دول عربية تتعرض مباشرة لهذا النفوذ و تعايشه وأخرى لا تشهده، وقد عكس هذا الفارق التباين بين هذه الدول في ردود الفعل تجاه هذه الظاهرة. وفي ذلك نجد أن الدول الثلاث – مصر، وتونس، والجزائر كونت مثلث تعاون مصري تونسي جزائري لمواجهة هذه الظاهرة يمكن اعتباره قاعدة انطلاق لجذب أطراف عربية أخرى[25].

- أن التحولات وردود الأفعال التي شهدتها السياسات الخارجية للدول التي شملتها هذه الظاهرة إنما جاءت على أساس رؤية صانع القرار في تلك الدول لمصدر الخطر المتمثل في الدول المساعدة للحركات الإرهابية في الداخل، ويمكن هنا رصد عدد من المواقف التي توضح التحول الذي شهدته السياسات الخارجية لهذه الدول إزاء هذه القضية، فبالنسبة **للموقف المصري**، ترى القيادة المصرية أن الدول الداعمة للإرهاب إنما تهدف إلى ضرب مصر من الداخل وبالتالي التأثير على مكانتها الخارجية خاصة على مستوى الوطن العربي. وإزاء ذلك اتخذت السياسة الخارجية المصرية موقفاً حازماً من الدول المصدرة للإرهاب. أما **الموقف التونسي** فقد قام في بداية مواجهته لهذه الظاهرة على الترتيب مع الموقف المصري فقط، ثم وافقت تونس على تكوين محور مصري تونسي

جزائري لمواجهة الظاهرة. وبالنسبة **للموقف الخليجي**، وإن كان الموقف اختلف الآن، فعلى الرغم من أن الدول الخليجية ليست من الدول التي عانت من ظاهرة الإرهاب إلا أن هذه الدول قد استجابت لسياسات مواجهة هذه الظاهرة، وذلك من خلال إدانتها للتطرف والعنف. إلا أن ما يعبر عن تحول سياسات هذه الدول هو تعهدها بوقف المساعدات الحكومية أو التبرعات للهيئات والمنظمات التي قد توجه مواردها إلى مساعدة التطرف والإرهاب بصورة مباشرة أو غير مباشرة[26].

4- انتهاء مرحلة القطبية الثنائية:

يميز دارسو العلاقات الدولية بين ثلاث أشكال رئيسية من الأبنية الدولية:

أ. **القطبية الواحدة:** يتميز البنيان الواحدي القطبية بقدر كبير من تركز الموارد، نظراً لصفته الأساسية، وهي وجود دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول تسود البنيان الدولي بأسره. ومن أمثلة ذلك البنيان الدولي بين عامي 1919 - 1932 الذي سادته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. ويتسم هذا البنيان بالاستقرار النسبي، وانخفاض حدة الصراع الدولي، لان الدول العظمى على قمة البنيان الدولي تستطيع فرض مفهومها للسلام على الآخرين.

ب. **القطبية الثنائية:** يتميز بنيان القطبية الثنائية بتركز النفوذ الدولي في قطبين رئيسيين، وذلك بسبب تركز توزيع المقدرات بين دولتين أو كتلتين رئيسيتين، ويتميز هذا البنيان بوجود صراع رئيسي يتمركز حول القطبين الدوليين، والبنيان الثنائي قد يكون بنياناً جامداً أو مرناً. وترتبط القطبية الثنائية بالصراع والتوتر الدولي، فكل قطب دولي يحاول دائماً أن يتغلب على القطب الوحيد الآخر من خلال زيادة

إمكانياته أو تدعيم نظام محالفاته، أو ترغيب الدول غير المنظمة للانضمام إلى قطبه.

ج. **تعدد الأقطاب:** السمة الأساسية لبنيان تعدد الأقطاب هي وجود مجموعة من الدول أو الأقطاب التي تمتلك موارد وإمكانيات اقتصادية متكافئة تقريباً، كما هو الحال في نظام توازن القوى التقليدي، كما أنه يتميز بوجود أكثر من صراع دولي رئيسي[27].

وفي هذا الصدد، يكاد يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى المكونة لهذا البنيان. فبنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة أو المتوسطة على الحركة المستقلة. وعلى العكس، فان تحول البنيان الدولي نحو القطبية الواحدة من شأنه أن يقلل من قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على تلك الحركة.

غير أنه يجب الإشارة إلى أن بنيان تعدد الأقطاب ليس دائماً صمام أمن لحماية الدول الصغيرة والمتوسطة، إذ إنه حينما تتفق مصالح الدول الكبرى فإن تلك المصالح يكون لها الأولوية على مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة. ومن ثم فان بنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة لا يزيد من حرية الحركة للقوى الصغيرة والمتوسطة إلا إذا اتسم البنيان بدرجة كبيرة من التنافس بين القوى الكبرى المسيطرة. ومن ناحية أخرى، نجد أن بنيان القطبية الثنائية الجامدة يؤدى إلى ممارسة القوتين العظميتين لضغوط شديدة على الدول المتحالفة معهما المنضوية تحت كتلتيهما لضمان اتباع تلك الدول لسياسات تؤدى إلى حماية تماسك الكتلة. كما

انه يمكن أن تؤدى إلى زيادة الحركة لدى الدول غير الأعضاء في الكتلتين إذا تنافس القطبان على استقطاب هذه الدول غير الأعضاء أو على الأقل منعها من الانطواء تحت لواء الكتلة المضادة[28].

وقد شهد البنيان الدولي القطبية الثنائية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية عقد التسعينيات، حيث خرج كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية باعتبارهما أكبر قوتين في العالم من الناحية العسكرية، وسريعاً ما تحقق التكافؤ الاستراتيجي بينهما على أساس من قاعدة توازن الرعب النووي[29]. وفي هذه المرحلة يمكن رصد الآتي:

أ. أن الاستقلال السياسي لأكثرية الدول العربية قد تم إلى حد كبير بفضل القطبية الثنائية، وكان الحفاظ على هذا الاستقلال نتيجة الحرب الباردة، حيث اتاحت القطبية الثنائية هامشاً كبيراً للمناورة الاستراتيجية والتكتيكية، ومدخلاً أساسيا للحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والدعم السياسي والدبلوماسي من جانب الكتلة الشرقية. ولذلك يمثل الانهيار السوفيتي نهاية لهذا الهامش ونهاية للمناورة الاستراتيجية، وتضييقاً واضحاً للفرص ومضاعفة للقيود الواردة على الاختيارات السياسية للعرب في الساحة الدولية. إذ يصبح العرب في مواجهة غير متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب.

ب. أن الأقطار العربية استطاعت استثمار الفرص الماثلة أمامها في القطبية الثنائية لصيانة مكانة العرب الوسيطة في النظام الدولي، حيث سمحت القطبية الثنائية بدخول الأقطار العربية الأكثر تطوراً مضمار الصناعة في الفروع التي مثلت محور الثورة الصناعة الأولى، وبعض

فروع الثورة الصناعية الثانية. كما حقق العرب مستويات وسيطة في ميادين التعليم والصحة والإنتاج والثقافة وفي مجالات البنية الأساسية الحديثة. ومما لا شك فيه أنَّ زوال القطبية الثنائية قد يؤثر على نحو أكبر وأكثر سلبية على مجرد الحفاظ على المكانة الوسيطة للعرب في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي للنظام الدولي. ويرجع ذلك إلى إقدام الغرب والمنظمات الاقتصادية الدولية على فرض حزمة من السياسات الاقتصادية التي قد لا تتوافق مع طبيعة بعض الاقتصاديات العربية[30].

ولكن منذ النصف الثاني من عقد السبعينيات بدأت عملية تحلل القطبية الثنائية بظهور علامات الانكماش النسبي في قاعدة موارد الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن عدم قدرته على اللحاق بالثورة التكنولوجية الثالثة.

ومع عام 1985م تفاقمت الأزمة الداخلية والفشل الخارجي للاتحاد السوفيتي مما أدى به إلى تقديم تنازلات من جانب واحد، إلى حد يجب وصفه بانهيار القوة السوفيتية في السياسة الدولية مع بداية عقد التسعينيات.

واتضح هذا الانهيار في السلوك السوفيتي حيال أزمة الخليج. وهذا يرجع إلى انكسار الإرادة السوفيتية في الاستمرار كقوة عظمى في المنظومة الدولية، والتدهور الشديد للطموح القومي الروسي وتدهور وحدة نسيج الدولة السوفيتية، وتبنى استراتيجية جديدة تقوم على درجة كبيرة من الإعتمادية السوفيتية على الغرب فيما يتصل بواردات التكنولوجيا ورأس المال. وهذا يعنى أن الاتحاد السوفيتي لم يفقد فقط جدارته كقوى عظمى وإنما أصبح يظهر أعراض تبعية متأخرة وشديدة للغرب. وبهذا

المعنى يمكن القول أن الاستقطاب الثنائي أو قاعدة القطبية الثنائية باعتبارها السمة الحاكمة لهيكل النظام الدولي قد زالت وتقوضت، وربما نهائياً مع بداية عقد التسعينيات، على الرغم من الخلاف بعد ذلك حول تشخيص طبيعة الهيكل الراهن للمنظومة الدولية.

والواقع أن المعضلة الرئيسة وراء تشخيص التحول في المنظومة الدولية هي المفارقة بين واقع الانتشار النسبي لموارد القوة من ناحية، وظهور التفاعلات الدولية وكأنها محكومة بإرادة واحدة من ناحية أخرى. ويمكننا أن نلحظ صياغتين في هذا الصدد، الأولى ترى أن انهيار القوة السوفيتية في التنافس مع الولايات المتحدة يترك للأخيرة السيطرة على المنظومة الدولية، أي القطبية الواحدة، والتي تعنى في هذا السياق القيادة المنفردة للولايات المتحدة للمنظومة الدولية. أما القوى الأخرى فهي تابعة أو تالية للقوى الأمريكية. ومن الأدلة على ذلك انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بوضع "أجندة" المنظومة الدولية، وفشل الجماعة الأوربية في بلورة توافق سياسي أوروبي مستقل عن الولايات المتحدة. فضلاً عن نجاح الولايات المتحدة في فرض مدخلها العسكري لحل أزمة الخليج وإجبار المنظومة الدولية على المشاركة التابعة في شن الحرب ضد العراق[31]. وتعمد السياسة الأمريكية لتجاهل المصالح الأوربية والدور الأوروبي المشارك في كثير من المسائل الدولية والأزمات الإقليمية[32].

أما الصياغة الثانية فتتمثل في أن انهيار الكتلة الاشتراكية يؤدى إلى الهيمنة المشتركة للغرب ومنتدى الدول الرأسمالية المتقدمة عبر صيغة تقوم على قيادة أمريكية ومشاركة أوربية ويابانية. وتقوم هذه الصياغة على عدة أدلة منها أنه لم يتم حل حلف الاطلنطي بالتوازي مع حل حلف وارسو، ولم تتمكن أوروبا بالتالي من تشكيل التنظيم الدفاعي المستقل.

فضلاً عن قيام الولايات المتحدة واليابان وأوربا بتأسيس وتوطيد هياكل إضافية لحل المشكلات، خاصة ذات الطابع الاقتصادي[33].

لا شك أن البنيان الدولي يشهد في هذه المرحلة قطبية أحادية، سواء كانت حقيقية طويلة المدى أو مؤقتة، وعلى المدى القصير هي واحدة من أكثر الظواهر الدولية خطورة على مستقبل العالم ككل، والعالم الثالث على نحو خاص والوطن العربي بشكل أخص، حيث انفراد قوى واحدة بالسيطرة في النظام الدولي قد يضمن سلاماً على المستوى العالمي، ولكنه السلام القائم على الهيمنة وعلى تجاهل مصالح الآخرين ومكانتهم وحقهم في المشاركة في صنع اتجاهات وقرارات السياسة الدولية[34]. ويزداد الأمر خطورة عندما ترفض القوى المسيطرة، وهي الولايات المتحدة، أن تطبق نفس قواعد القانون الدولي بصورة منسجمة على جميع الحالات التي تحكمها هذه القواعد. وهو الأمر الذي نلمسه بوضوح في حالة القضية الفلسطينية، وكان هذا هو صلب القضية التي أثيرت لدى الرأي العام العربي باسم "ازدواجية المعايير"[35].

5- الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي:

تسعى الولايات المتحدة في قيادتها للعالم أن تقيم "النظام العالمي" بناء على رؤيتها ووفقاً لمعاييرها وقيمها الخاصة. فنجد الإدارة الأمريكية تتحدث عن الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بينما تساند نظم غير ديمقراطية ولا تحترم هذه الحقوق[36].

وتتمثل محددات الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي في ثلاثة محددات أساسية هي (النفط، إسرائيل، مكافحة الإرهاب)، وتوضح تحركات الولايات المتحدة في المنطقة خلال فترة التسعينات مدى أهمية هذه المحددات بالنسبة لها خاصة بعد زوال الخصم السوفيتي الذي

كان يضفي علي المنطقة العربية أهمية استراتيجية خاصة في الصراع بين الشرق والغرب، ولكن بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وزوال هذا الخصم أصبحت أهمية المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية إنما تقوم على هذه المحددات[37].

وقد أثرت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للأوضاع العالمية – متبعة في ذلك استراتيجية تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية على مستوى العالم ومصلحة إسرائيل في الشرق الأوسط – بشكل أو بآخر على مواقف الدول العربية بل إنه أدى إلى تحول في بعض مواقف هذه الدول. ومن هذه التحولات ما يلي:

أ. ففي فترة الحرب الباردة كان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان يوفر للنظام العربي هامشاً لحرية الحركة استفادت منه أحيانا الحركة القومية العربية ذلك لما كانت تلقاه من تأييد من الاتحاد السوفيتي وذلك في احد أبعاده، ليس لكونه متحمساً لمشروع الوحدة العربية وإنما لكون الحركة في التحليل الأخير هي موجهه ناحية الغرب – أما الآن فإن حسم المعركة السياسية ولو مؤقتاً لصالح الولايات المتحدة لم يترك مثل هذا الهامش متاحاً[38].

ب. أدرك صانع القرار بعد عقد مؤتمر مدريد 1991 أنه لم يعد هناك من يساند الحقوق العربية في مواجهة الضغط الأمريكي لصالح إسرائيل، حيث أصبحت التسوية قضية عربية عامة، وبدأت السياسات العربية تقبل فكرة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة وتختلف فيما بينها على مسارات التسوية التي يجب إتباعها مع هذا العدو، ومن ذلك الخلاف بين سوريا – الأردن، سوريا – فلسطين، الأردن – فلسطين. ذلك بالإضافة إلى تقسيم الدول العربية إلى دول

الطوق وهي "مصر، الأردن، سوريا ، لبنان" والدول الغير معنية بالنزاع. وهذا التقسيم خطير لأنه ينهى الموقف العربي الموحد تجاه القضية الفلسطينية. وقد أتضح ذلك في مواقف الدول العربية غير المعنية بالنزاع والتي سارعت إلى خطوات التطبيع مع إسرائيل وتأثير ذلك على مواقف الدول العربية التي مازالت تتفاوض مع إسرائيل والتي رأت أن في ذلك إضرارا لا مبرر له بالحقوق العربية المتضمنة في المفاوضات[39].

ج. إن عملية التسوية التي انطلقت مع مؤتمر مدريد 1991، والتي أولتها الولايات المتحدة أولوية على أجندتها تجاه الشرق الأوسط، إنما تفسر رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على منابع النفط في الخليج وحماية امن إسرائيل، وفي ذلك قامت الولايات المتحدة بحشد جبهة من الدول الغربية واليابان لتقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية للأراضي المحتلة وللدول التي تحقق تقدماً في مسار التسوية مع إسرائيل، ويعد ذلك احد الأسباب التي دفعت الدول العربية للتحول نحو تحسين علاقاتها بإسرائيل، وذلك كرغبة في جني ثمار هذا التطبيع أو التقارب مع السياسة الأمريكية وهو ما يعني تقدم البعد الاقتصادي في أولويات أجندة السياسة الخارجية للدول العربية على البعد العروبي والقومي. وفي ذلك نجد قيام الأردن بعقد اتفاقية كاملة مع إسرائيل على حساب المسارات الأخرى، أيضا يأتي في إطار ذلك تحول الموقف المصري من دوره كأحد الأطراف المدافعة عن الحقوق العربية تماماً إلى دوره كوسيط بين طرفي النزاع وهو ما يتضمن إيجاد حلول وسط بين الطرفين.

د. إن الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية وحتى الآن من انتهاك لسيادته وإسقاط النظام العراقي الحاكم، إنما توضح النهج التي سوف تتعامل به الولايات المتحدة مع أي نظام يسعى لمواجهتها والخروج عن الشرعية الدولية بالتعارض مع المصالح الأمريكية.

وقد أدرك صانع القرار العربي هذا الوضع الجديد وهو ما دفع دولة مثل ليبيا إلى تغيير موقفها بالاستجابة الكاملة للمطالب الأمريكية في أزمة لوكيربي ومكافحة الإرهاب، ومنع الانتشار النووي. واتجهت معظم، إن لم يكن كل، الدول العربية إلى التهدئة مع الجانب الأمريكي[40].

وبالتالي فان أبرز ما تحمله التغيرات الراهنة في النظام الدولي هو التدهور الواضح في مكانة العرب في هذا النظام، وتضييق هامش المناورة أمامهم في الساحة الدولية. وخاصة وان العلاقات العربية مع الغرب اتسمت تاريخياً بغلبة عوامل الصراع والتنافر. وتجسد ذلك في تدعيم الغرب للمشروع التوسعي الصهيوني على الأراضي العربية[41]. بالإضافة إلى الهجوم الأمريكي الغربي على العرب بصدد بعض القضايا، أبرزها الآتي:

- القضاء على ما يعتبره الغرب نشاطاً إرهابيا بتعقب مصادره في الوطن العربي وتصفية مرتكزاته وهياكله السياسية والتنظيمية وتجفيف موارده المالية. وقد يتطلب هذا الهدف معاودة توجيه ضربات عسكرية لدول عربية معينة مثل ليبيا والعراق وربما سوريا واليمن.
- تصفية أسس ومرتكزات صعود التيار الإسلامي الراديكالي في العالم العربي عموماً، وربما تكون هذه المهمة هي احد المهام الكبرى لتنظيمات إقليمية جديدة.

- فرض تحول جذري في التوجهات الاقتصادية والاستراتيجية لعدة دول عربية نحو تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى[42].

وفي الحقيقة تمارس الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ضغوطاً لأقلمة النظم العربية لتوجهاتها ومصالحها. ويترتب على ذلك أن تبقى هذه القضايا والمطالب المتبادلة بين النظم العربية وهذه المراكز مصدراً لتحركات وتوترات عنيفة في المجتمعات السياسية العربية ومن مؤشرات ذلك طرح مفهوم الشرق أوسطية كبديل للوطن العربي وكأساس لنظام إقليمي جديد.

ثالثاً: القضية الفلسطينية في السياسات الخارجية للدول العربية:

شهدت التسعينات الكثير من التطورات الخاصة بمسار العلاقات الإسرائيلية العربية حيث دخلت المنطقة في مسار مختلف للعلاقات عن الفترة السابقة لها. فبعد أن تميزت العلاقات بقدر كبير من الصراع طوال الفترة السابقة على التسعينات سواء بالوصول إلى ذروة هذه التوترات والمتمثلة في الحروب العربية الإسرائيلية منذ الأربعينات وصولاً إلى منتصف السبعينات فقد تراوحت هذه التوترات بدرجات مختلفة طوال الفترة الممتدة للتسعينات سواء من قبل المقاومة العربية في فلسطين ولبنان أو التوترات الإعلامية والدبلوماسية.

وعلى هذا مثلت التسعينات فترة لمسار مختلف للعلاقات العربية الإسرائيلية وبعد أن كانت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية سبب لقطع علاقات الدول العربية مع مصر دخلت المنطقة إلى عملية تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي على كافة المسارات إلى جانب الحديث عن التعاون الاقتصادي في المنطقة.

ولعل هذا الوضع الذي شهدته التسعينات انعكس بالضرورة على طبيعة السياسات الخارجية للدول العربية باختلاف مستواياتها بما يطرح العديد من التساؤلات حول الأسباب والدوافع التي أدت للدخول إلى عملية التسوية في الشرق الأوسط باعتبارها تمثل البيئة التي تشكلت في إطارها السياسات الخارجية للدول العربية، وما هي عوامل التغير والاستمرار في تلك البيئة والتي أدت لاختلاف المواقف العربية وسياساتها الخارجية تجاه إسرائيل.

لقد شهدت التسعينات في بدايتها العديد من التغيرات والتطورات الدولية والإقليمية والعربية التي دفعت إلى الدخول في عملية التسوية السلمية. ولعل أولى هذه الظروف ما ارتبط ببداية التسعينات من انهيار الاتحاد السوفيتي وبالتالي انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من تأثيرات على النظام الدولي، إلى جانب حرب الخليج الثانية وتأثيرها على المنطقة حيث لم يعد الخطر مصدره غير عربي، فضلا عن الانقسامات العربية وازدياد دور الأطراف غير العربية مثل إسرائيل وتركيا وإيران[43].

لقد مر النظام الدولي منذ اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي وحتى الآن بمراحل تطور متعددة ودخل عليه متغيرات كثيرة طوال تلك الفترة، ومع ذلك بقى هذا الصراع متأججا، ولكن الشيء اللافت للنظر هو أن الوضع العربي في معادلة الصراع كان ينتقل دائماً من سيء إلى أسوأ، وكانت قدرة الدول العربية على استثمار التحولات التي تطرأ على النظام الدولي محدودة. ويرجع ذلك إلى اختلاف الدوافع والمصالح والأهداف اختلافاً بيناً بين الدول العربية، بالرغم من أن الدول العربية – جميعاً – تعلن دائماً أن صراعها مع إسرائيل هو صراع مصير، إلا أن سلوكها الفعلي لا يعكس هذا النوع من الخطاب السياسي حيث يتباين موقفها حسب

قربها أو بعدها عن بؤرة الصراع ووفقاً لاعتبارات أيديولوجية وسياسية أخرى. فالصراع العربي الإسرائيلي هو بالنسبة لدول المواجهة صراع وجود ومصير، أما بالنسبة لغير دول الجوار، فهو مجرد قضية دعم وتضامن مع الأشقاء. وفي مقابل هذا التباين والاختلاف في الموقف العربي تشكل إسرائيل طرفاً واحداً ومتجانساً. ولهذا الوضع انعكاساته الخطيرة والمتباينة على علاقة طرفي الصراع بالعالم الخارجي، حيث توظف إسرائيل سياساتها الخارجية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها لخدمة دعم عملية بناء القوة الذاتية الإسرائيلية. أما الدول العربية، وعلى الرغم من وجود – أحياناً – علاقات خاصة بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة، لا توظف مثل هذه العلاقات في حالة وجودها دائماً وبالضرورة لصالح دعم الموقف العربي في هذا الصراع[44].

والواقع أن الخلافات والصراعات العربية – العربية التي وصلت إلى حد الاقتتال تعتبر المسئول الرئيسي عن تدهور الموقف العربي في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث حالت هذه الخلافات دون تعبئة الطاقات العربية وحشدها في مواجهة الخطر الإسرائيلي. وما تزال الخلافات العربية – العربية وعجز العالم العربي عن الاتفاق على استراتيجية لإدارة الصراع مع إسرائيل أهم المعطيات التي تفسر العجز العربي في تعامله مع التحولات التي تجرى في العالم[45].

وخلال الفترة 1980 – 1985 كانت صورة الصراع العربي - الإسرائيلي في سياق العلاقة بين القوتين العظمتين تبدو على النحو الآتي:

- تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالبحث عن حل شامل للصراع والاكتفاء بالدور الذي يضمن عدم انهيار معاهدة السلام المصرية –

الإسرائيلية.

- التركيز على منطقة الخليج باعتبارها منطقة تتصل اتصالاً مباشراً بالأمن القومي للولايات المتحدة بصفة خاصة والغرب بصفة عامة.
- ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط على النظم الراديكالية في العالم العربي وفي مقدمتها سوريا وليبيا واليمن الجنوبي، كجزء من الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، وذلك لأن الاتحاد السوفيتي كان يعتمد على هذه الدول وبصفة خاصة سوريا[46].

وبانتهاء الحرب الباردة تأثر الصراع العربي الإسرائيلي وعملية تسويته حيث فرض هذا التغير قيود على القدرة العربية في الوصول إلى تسوية تلبى الحد الأدنى من الحقوق الشرعية.

وترتبط هذه القيود بالتفكير السوفيتي الجديد بالنسبة للسياسة الخارجية السوفيتية ككل، حيث يعتمد هذا التفكير على منهج براجماتي في تعامله مع معطيات النظام العالمي والمشكلات الإقليمية والدولية المعاصرة. ووفقاً لهذا التفكير أصبحت قضية التوصل إلى أرضية مشتركة للتفاهم مع الولايات المتحدة والانفتاح على الغرب والحد من سباق التسلح وتخفيف حدة التوتر على الصعيدين العالمي والإقليمي هي القضايا الحاكمة لجميع أبعاد السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي.

وقد انعكست هذه التوجهات الجديدة على سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل مباشر وحاد حيث احتلت العلاقات الإسرائيلية – السوفيتية مكانة في التفكير السوفيتي الجديد، وخاصة في ضوء طموحات إسرائيل والتي تتمثل في إزالة كل القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية

وتطبيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية مع هذه الدول، وتغير موقف الاتحاد السوفيتي من الصراع العربي الإسرائيلي، ودفع الاتحاد السوفيتي إلى الضغط على الدول العربية وخصوصاً الراديكالية منها والامتناع عن تزويدها بالأسلحة المتقدمة[47].

وفي ظل هذه البيئة حدث الآتي:

1) قبول الدول العربية الرؤية الأمريكية الخاصة بالحل السلمي الذي يمكن الوصول إليه عبر مسارين أولهما: مؤتمر إقليمي ترعاه الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي – بشرط قيامه باستئناف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل – وتحضره الأمم المتحدة بصفة مراقب على أن يعقد هذا الاجتماع مرة واحدة ويكون احتفالياً وغير مخول في فرض حلول. أما المسار الثاني فمرتبط شكلياً بالأول وجوهره دخول الأطراف العربية في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بهدف التوصل إلى اتفاقيات تنهي حالة الحرب وتسمح بتعاون إقليمي قائم على الاستقرار[48].

وشملت الرؤية الأمريكية في ذلك الوقت ضرورة إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات والحقيقة أن أجواء ما بعد هزيمة العراق في التسعينات أعطت هذا الشرط فرصة التحقق، فالمنظمة كانت في نظر كثيرين حليفاً للعراق المهزوم وبالتالي لا صح بأي حال أن تشارك المنتصرين ثمار نصرهم[49].

ولم يمضِ عام على افتتاح المؤتمر ودخول الفلسطينيين في مفاوضات مباشرة مع الطرف الإسرائيلي حتى خرج من بينهم من يؤكد أن الذهاب إلى مدريد كان خطأً كارثياً ذلك أن "القبول بالشروط الأمريكية هبط بسقف المطالب الفلسطينية إلى القاع، وحتى عندما حاول أعضاء الوفد

الفلسطيني تجاوز ذلك قامت الولايات المتحدة بنهرهم، ولفت نظرهم إلى القواعد التي تتم عليها المفاوضات، وبذات المنطق عبر البعض عن انتقاداته لمنظمة التحرير الفلسطينية التي قبلت باستثناء نفسها من المفاوضات مما افقدها عنصر قوتها، وجعل الوفد الفلسطيني الذي خاض" محنة" التفاوض في واشنطن عاجزاً عن التوصل إلى شيء ذي معنى يمكن تقديمه إلى المنتظرين في مخيمات اللجوء والمدن المحاصرة في غزة والقطاع"(50).

وبالفعل تم التوقيع وسط ردود فعل تميزت باستقطاب حاد كاد أن يطمس الجوانب الموضوعية في الحدث، وفي مقدمتها أن اتفاق اوسلو قد استبدل صيغة مدريد بآلية جديدة ارتكزت على أمرين أساسيين هما السرية والثنائية، أما الثنائية فمؤداها أن اتفاق اوسلو جاء وليد مسار ثنائي (فلسطيني إسرائيلي) مما عزل التسوية نهائياً عن محيطها العربي، ولا شك أن ذلك قد أضعف بشكل كبير من القدرة التفاوضية للمفاوض الفلسطيني، الأمر الذي مكن المفاوض الإسرائيلي من التلاعب به من خلال إخفاء ما كان يجرى على مستوى مسار معين عن مسار ثنائي آخر. وبخصوص السرية قد تم هذا الاتفاق في أجواء من السرية الكاملة، الأمر الذي حرم هذا المسار الثنائي من أي رقابة مؤسسية أو شعبية فلسطينية قبل إعلان التوصل إلى الاتفاق مع العلم أن الطرف الآخر كان حريصاً على إخضاع كل خطواته التفاوضية لرقابة المؤسسات المعنية وصولاً إلى التصديق عليه من جانب الكنيست.

على أي حال فإن اتفاق أوسلو وضع صيغة ما لحل القضية الفلسطينية وهذه الصيغة تتم على مرحلتين الأولى منهما انتقالية وتستمر لمدة خمس سنوات وينبغي خلالها أن تنسحب القوات الإسرائيلية من نسبة معينة من الأراضي الفلسطينية كي تنتقل إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني علماً

بأن هذه الأخيرة ملزمة بمواجهة أي نشاط فلسطيني يهدد امن إسرائيل، أما المرحلة الثانية فهي المتعلقة بالوضع النهائي الذي يربط بعدد من القضايا الكبرى مثل إقامة الدولة الفلسطينية والقدس والاستيطان واللاجئين والمياه... الخ.

وبالتوازي مع هذا الشق السياسي ينص الاتفاق على أن التسوية ينبغي تعزيزها بعلاقات اقتصادية ثنائية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وبعلاقات اقتصادية إقليمية تمتد لتشمل في البداية كلاً من الطرفين السابقين إضافة إلى مصر والأردن[51].

إجمالاً، يمكن القول أن المسار التفاوضي الفلسطيني الذي بدأ في مؤتمر مدريد ثم اكتسب فعاليته الواقعية بإقدام منظمة التحرير على التفاوض السري مع الجانب الإسرائيلي وتوصلها إلى اتفاق اوسلو قد تميز بعدد من الخصائص التي قللت من ارتباطه بالمسارات التفاوضية الأخرى، وفصلته نسبياً عن محيطه القومي، وجعلته غير قادر على إنجاز المهام التي سبق لقيادة منظمة التحرير وأعلنتها كأهداف.

ولذلك نظرت بعض الدول العربية إلى اتفاق اوسلو باعتباره خروجاً غير مبرر على الالتزام العربي العام، وصدمة فاق ضررها اتفاقية كامب ديفيد وما أحدثته من أضرار على بنية النظام الإقليمي وثوابته، ذلك أن السادات تفاوض منفرداً ومغلباً المصلحة القطرية أما المفاوض الفلسطيني فقد أضاف سابقة جديدة تمثلت في السرية الكاملة[52].

ويمكن القول إن استقلال الفلسطينيين بمسارهم، وإن كان قد انتهى إلى نتائج تختلف بشأنها التقييمات فإن ذلك لم يمنح السياسة الخارجية للدول العربية، سواء عبرت عن نفسها بشكل منفرد أو من خلال جامعة الدول العربية من مواصلة متابعتها للقضية الفلسطينية، على أساس

أنها "جوهر" مشكلة الشرق الأوسط والسبب الرئيسي للتوترات القائمة فيه.

وقد وضح من خلال المواقف العربية المصاحبة لمرحلة مدريد والتي توجت بترحيب جامعة الدول العربية بالجهد الدولي وتمنيها له أن ينهى الصراع بالمنطقة أن ثمة قبول عربي شبه كامل بهذه الآلية التفاوضية كطريق يمكن من خلاله تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، كما وضح أن العواصم العربية خصوصاً الفاعلة كمصر وسوريا والسعودية والأردن قد تحركت نحو دعم الجهود الأمريكية تصوراً منها أن الوقت قد حان للتعامل مع الصراع في المنطقة وفقاً لنصوص القرارات الدولية التي وعد الرئيس بوش أثناء اشتعال أزمة الخليج الثانية بالالتزام بها ضمن دعوته لإقامة نظام عالمي جديد يقوم على الشرعية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي، غير أن هذا التصور العربي سرعان ما اصطدم بأكثر من حقيقة تجلت خلال المفاوضات ذلك أن عشر جولات شاقة من التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تؤي إلى تقدم يذكر كنتيجة لعدم فاعلية الضغوط الأمريكية على تل أبيب، واستمرار هذه الأخيرة في سياساتها الاستيطانية ومواقفها المتصلبة بخصوص قضايا المرحلة الانتقالية.

على أن ذلك كله، لم يمنع الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات إضافة إلى مصر (دول الطوق) من الإعلان عن تمسكها بعملية التسوية الشاملة القائمة على القرارات الدولية.

أما عن مواقف الدول العربية من صيغة اوسلو فيمكن القول أنها انقسمت إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية: أولها مؤيد بوضوح وتمثله مصر ودول الخليج وتونس والمغرب قبل أن تلحق بهم المملكة الأردنية[53]. وثانيها: معترض على الآلية ومتحفظ على التداعيات وضم بشكل أساسي سوريا

ولبنان. . .[54]. أما الاتجاه الثالث والذي تبنته كل من العراق وليبيا فقام على رفض الآلية ونتائجها باعتبارها خطوة لإهدار حقوق الأمة والانقلاب على ثوابتها[55].

2) استطاعت إسرائيل أن تحقق معظم أهداف سياستها الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي ومن مؤشرات ذلك تمكنت إسرائيل من استغلال التغيرات التي طرأت على دول الكتلة الشرقية لكي تحقق هدفاً كانت تسعى إليه منذ مدة طويلة ألا وهو الإلغاء الكامل للقيود المفروضة على الهجرة اليهودية من هذه الدول إلى إسرائيل، حيث تم في إطار اختبار مصداقية سياسة الإصلاح السياسي إلى ينتهجها جورباتشوف، وفي إطار الضغوط المتواصلة على الاتحاد السوفيتي من جانب الولايات المتحدة، معالجة قضية هجرة اليهود السوفيت في سياق قضية حقوق الإنسان وفي إطار عام يسمح بإلغاء القيود المفروضة على الهجرة إلى الخارج بشكل عام وهو القانون الذي صدر عام 1989 وتم إقراره عام 1990. وتحتل هذه القضية أهمية خاصة لأن الاتحاد السوفيتي به عدد هائل من اليهود السوفيت يصل إلى حوالي 3 ملايين نسمة أي ما يقارب من تعداد إسرائيل نفسها. وفي إطار احتمال تغير التركيبة السكانية داخل إسرائيل في ظل استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية بسبب نمو معدل السكان العرب عن معدل نمو السكان اليهود، فقد شكل هدف توجيه اكبر نسبة ممكنة من هؤلاء اليهود إلى إسرائيل مسألة بالغة الأهمية من الناحية الاستراتيجية بالنسبة لمستقبل إسرائيل وقدرتها على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة[56]. وأدى رفع القيود عن هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل إلى موجة من

الاحتجاجات العربية، ولكن حاول الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية امتصاص الغضب العربي بتأكيد الاتحاد السوفيتي على إعادة النظر في موضوع هجرة اليهود إذا تم توطينهم في الأراضي العربية، واشتراط الولايات المتحدة عند تقديمها قرض لتمويل استيعاب المهاجرين الجدد ألا يتم توطين هؤلاء المهاجرين في الأراضي المحتلة. ويشير الواقع إلى عدم اتخاذ أي إجراءات من قبل الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة لوقف هذه الهجرة[57].

وفي الحقيقة تقوم في الوقت الراهن معظم السياسات الخارجية للدول العربية تجاه عملية السلام على الخطوط العريضة الآتية[58]:

1- رفض سياسات الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تقويض عملية السلام، وإنكارها للمبادئ والأسس التي قامت عليها، وتنصلها من تنفيذ الالتزامات والتعهدات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها في إطارها، واتخاذ إجراءات أحادية بهدف فرض الأمر الواقع في القدس والضفة الغربية والجولان، والعدوان على الجنوب اللبناني.

2- التمسك بالسلام العادل والشامل خياراً وهدفاً استراتيجياً على أساس المبادئ التي قامت عليها عملية السلام وعلى رأسها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني،

والمطالبة بتأكيد التضامن العربي الكامل وراء هذا الموقف.

3- التأكيد على أن إخلال إسرائيل بالمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، وتراجعها عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة، والمماطلة في تنفيذها، أدى إلى

انتكاسة عملية السلام والى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار هذه العملية، الأمر الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسئولية الكاملة عنه.

4- المطالبة باستئناف المفاوضات على مسارات التفاوض الثلاث: بالنسبة لسوريا. . من حيث توقفت المفاوضات والالتزام بما توصل إليه على هذا المسار، وبالنسبة للبنان. . على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 435، وبالنسبة للفلسطينيين. . تنفيذ الالتزامات التعاقدية، بما في ذلك استحقاقات المرحلة الانتقالية وبالتوازي مع ذلك، بدء مباحثات المرحلة النهائية والتوصل إلى ممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. والتأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات ايجابية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومطالبة إسرائيل في المقابل بالتجاوب مع هذا الموقف الأمريكي، ومن هذا المنطلق، فإن الخطوات المطلوب اتخاذها من قبل الحكومة الإسرائيلية لدفع عملية السلام يجب أن تكون في إطار القضايا الأساسية وليست الفرعية أو الشكلية.

5- الترحيب بالدور الأوروبي الداعم لعملية السلام والتأكيد على أهمية تفعيل هذا الدور في إطار الجهود الدولية المبذولة في هذا السبيل.

6- التمسك بقرارات الشرعية الدولية في إطار الأمم المتحدة والعمل على تنفيذها.

وهكذا فإن عملية التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي تتم في ظل انفراد دول المنظومة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة بإدارة النظام الدولي. وتجسد ذلك في إجبار العرب على تقبل إسرائيل ككيان عسكري واجتماعي له موقع متفوق في ساحة الشرق الأوسط والتفاعلات

الإقليمية. وذلك نتيجة تمكن إسرائيل من الدخول في مضمار الثورة التكنولوجية الثالثة وتطبيقاتها العسكرية على وجه الخصوص.

وترتب على ذلك دخول بعض الدول العربية في علاقات مع إسرائيل وبشكل كبير دون أن يرتبط ذلك بإقرار العدل وبتطبيق الشرعية الدولية على الصراع العربي الإسرائيلي[59]. ومن الأمثلة على ذلك الآتي:

1) على الرغم من أن قطر دائماً تؤكد أمام الأمم المتحدة وفي الأحاديث الصحفية مسؤوليها على دعم القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره إلا أنه مع بدء عملية السلام بين العرب والإسرائيليين وتوقيع اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني وتوقيع اتفاق واي بلانتيشن، سارعت قطر في عملية التطبيع مع إسرائيل، وأقامت علاقات تجارية معها وكانت أول دولة خليجية (إضافة لسلطنة عمان) تقيم علاقات تطبيع مع إسرائيل، فقد افتتحت إسرائيل مكتباً تجارياً لها في الدوحة في بداية عام 1996، وشهدت العلاقات القطرية الإسرائيلية زخماً كبيراً وخطوات تطبيعية متسارعة، حيث بدأت الشركات الإسرائيلية الاستثمار في قطر والدخول في علاقات تجارية واقتصادية معها. ويعتبر إصرار قطر على عقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نوفمبر عام 1997 تحدياً للإجماع العربي في ذلك وتجسيداً لمحاولة قطر القيام بدور إقليمي، وهو ما ترتب عليه دخول قطر في صدامات مع الكثير من الدول العربية وخاصة مصر وسوريا، فالقيادة القطرية اتخذت قرار الفصل بين المسارين الاقتصادي والسياسي من عملية السلام، وأن القمة الاقتصادية المزمع عقدها في الدوحة تدعم عملية السلام وهو موقف استنكرته سوريا باعتباره يمثل خروجاً على قرارات الجامعة العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل في ظل استمرار عملية

الاستيطان، وفي المقابل فإن مصر وسوريا والعديد من الدول العربية أكدت على ضرورة الربط بين المسار السياسي والاقتصادي في عملية السلام.

وقد استمرت العلاقات القطرية الإسرائيلية في الاستمرار والتقدم وقد زار وفد قانوني إسرائيلي الدوحة للمشاركة في مؤتمر دولي عقدته الرابطة القانونية القطرية في شهر سبتمبر عام 1997، حيث كان الوفد يسعى لبحث منافع المؤتمر الاقتصادي كما دعت قطر الشركات الإسرائيلية المشاركة في المعارض الدولية التي تقام في الدوحة مثل معرض الأمن الدولي، ولاشك في أن موافقة قطر على المشاركة الإسرائيلية في المعرض عمق من انعزالها عن الصف العربي[60].

2) ينطلق موقف عمان في تعامله مع الصراع العربي الإسرائيلي من تأييد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وحق كل من لبنان وسوريا في استعادة أراضيهما المحتلة، ولكن المدقق في العلاقات العمانية – الإسرائيلية يجد أنها تجاوزت هذه المبادئ الثابتة التي تعتنقها معظم الدول العربية، فلم تعد العلاقة بين البلدين تقتصر على تأييد الحل السلمي للصراع وإنما أصبحت هناك علاقات قوية بين البلدين منذ عقد السبعينات، ولكنها لم تظهر على السطح إلا في التسعينات حيث اتفق الجانبان عام 1995 على فتح المجال الجوى العماني أمام الطائرات المدنية القادمة من إسرائيل. وفي عام 1996 تم إنشاء مركز في مسقط تحت اسم مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه، وشارك في تأسيس هذا المركز كل من عمان وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية واليابان، واعتبر إنشاء هذا المركز هو أولى خطوات إسرائيل لتطبيع العلاقات مع دول الخليج.

كما أعلن البلدين في نفس العام عن توصلهما إلى اتفاق يقضي بإنشاء مكاتب تمثيل تجارية لكلا البلدين خطوةً نحو تبادل التمثيل الدبلوماسي، وبالفعل تم افتتاح مكتب تمثيل تجاري لإسرائيل في عمان في يونيو 1996، وافتتاح مكتب تمثيل تجارى لعمان في تل أبيب في عام 1996 أيضا لتكون أول دولة خليجية تقوم بمثل هذا العمل[61]. وفي ظل هذه المكاتب تنامت العلاقات التجارية بين إسرائيل وعمان وبلغ حجم الواردات الإسرائيلية إلى سلطنة عمان 11.7 مليار دولار منذ افتتاح المكتب وحتى نهاية مارس 1999 مقابل صادرات بمبلغ 33.9 مليون دولار، وبلغت نسبة الزيادة عام 1998 في واردات السلع الإسرائيلية إلى السوق العمانية 16.4٪ مقارنة بعام 1997، وبلغت قيمة الصادرات العمانية خلال الربع الأول من عام 1999 إلى إسرائيل 78 ألف ريال عماني وهو ما يزيد عن إجمالي صادراتها خلال عام 1998 بأكمله[62].

ونتيجة لنمو هذه العلاقات أصبحت عمان ترى أن الحل السلمي هو الحل الوحيد المتاح، وأن العرب لا يملكون إلا هذا الحل وأن السلام مصلحة عربية مثلما هو مصلحة إسرائيل، وأن لعمان فيه مصلحة رغم أنها ليست دولة تماس، مثلما هناك مصلحة للآخرين فيه، وأن دولة إسرائيل يجب قبولها كدولة باقية ودائمة في المنطقة، وأن قرارات المقاطعة الاقتصادية ليست إلا قضية سياسية، أما من حيث كونها قضية اقتصادية فإنها غير مؤثرة سلبياً على الاقتصاد الإسرائيلي، بل بالعكس تأثيرها السلبي سيكون على الاقتصاديات العربية[63].

3) شهدت السياسة الخارجية الأردنية تحركاً فعالاً نحو إقامة سلام مع إسرائيل وصل إلى توقيع معاهدة سلام بين الطرفين في 26 أكتوبر 1994، حيث استطاع الملك حسين أن يكون قادراً على قراءة الواقع

العربي والدولي الملائم لقبول معاهدة إسرائيلية أردنية دون أن ينظر لذلك بأنه أمر ضار بالقضية الفلسطينية، فكان توقيعه لما سمي جدول أعمال مشترك بين الأردن وإسرائيل في اليوم التالي لتوقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في 13 سبتمبر 1993.

وقد تضمنت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية نصوصاً تعاقدية بشان إقامة السلام والحدود والأمن والعلاقات الثنائية والمياه والعلاقات الاقتصادية واللاجئين والنازحين والأماكن التاريخية والدينية والعلاقات الثقافية والعلمية ومكافحة الجريمة والمخدرات والنقل والطرق وحرية الملاحة والطيران المدني والبريد والاتصالات والسياحة والبيئة والطاقة والصحة والزراعة وتنمية أخدود وادي الأردن والعقبة وإيلات[64].

وعلى الجانب الاقتصادي تمت إقامة علاقات اقتصادية متكاملة بين الطرفين وإزالة كافة أوجه التمييز والحواجز ضد التدفق التجاري. كما كانت الأردن من الدول العربية التي حضرت مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي عقد في نوفمبر 1997 رغم معارضة العديد من الدول العربية ورغم المواقف الإسرائيلية المتشددة تجاه مسارات التسوية. وتم خلاله اتفاق الأردن وإسرائيل إنشاء منطقة صناعية، والاتفاق على إنشاء صندوق استثماري برأس مال أمريكي – قطري بهدف مساعدة الاقتصاد الفلسطيني وتطوير الاقتصاد الأردني[65].

4) تهتم السياسة الخارجية الموريتانية بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي عموماً قبل انضمامها إلى جامعة الدول العربية. وبعد انضمامها فإن مواقف موريتانيا في دعم القضية الفلسطينية تواصلت حيث قدمت وتقدم الدعم المادي والمعنوي للفلسطينيين.

ومـع ذلـك فقـد شـهد أكتـوبر 1999م توقيـع الاتفـاق الإسـرائيلي الموريتاني الخاص برفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في واشنطن برعاية وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى مستوى السفراء.

وتعددت وجهات النظر والتفسيرات إلا أن هناك تحديات تتمثل في انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي الجديد. ومن ناحية ثانية فإن الدول الأوربية قد تضاءل اهتمامها بالقارة الأفريقية إلى حد كبير، لصالح الاهتمام بالشرق الأوروبي وقضاياه المختلفة، التي لا تقل في الأهمية عن القضايا الأفريقية.

كما أنه بالنسبة للقارة الأفريقية من الملاحظ الآن وجود تنسيق كبير بين الدول الكبرى في هذا الشأن، بدلاً من الأسلوب التنافسي، الأمر الذي يقلل من فرص المناورة لأية دولة أيا كانت. ويلاحظ هذا التنسيق في العلاقات الأمريكية الفرنسية وفي العلاقات الفرنسية البريطانية.

هذا بالإضافة إلى ما يسمى بالعملية السلمية في الشرق الأوسط التي عملت على فتح جبهات عربية سلمية، تمثلت في المسارات العربية الإسرائيلية، ونجاح إسرائيل في تفكيك تلك المسارات إلى مسارات ثنائية بين كل دولة عربية على حده وإسرائيل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أدى الغياب العربي المعنوي والمادي عن القارة الأفريقية دوراً كبيراً في التحول في السياسة الخارجية الموريتانية بإقامة علاقات مع إسرائيل خصوصاً بعد تأزم علاقاتها مع فرنسا التي كانت تعوض الغياب العربي. هذا بالإضافة إلى تدهور العلاقات الموريتانية مع دول الخليج العربي خصوصاً بعد تأييد موريتانيا للعراق في أزمة الخليج الأخيرة[66].

رابعاً: العلاقات العربية – الأوربية (الشراكة الأوربية المتوسطية):

يتضح من أحكام اتفاقية روما المنشئة للجماعة الأوربية أنها تكاد تكون قد اقتصرت على العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن هذه الاتفاقية قد وضعت أساساً لتحقيق الوحدة الاقتصادية وكنواة للوحدة السياسية.

وقد خطت الجماعة الاقتصادية الأوربية أولى خطواتها نحو الاتجاه السياسي عندما أدخلت فصلاً سياسياً في وثيقة تعديل اتفاقية روما بموجب القانون الأوروبي الموحد الذي تم التوقيع عليه في 17 فبراير 1986م، ودخل دور التنفيذ في أول يوليو 1987، حيث نصت على أن تجتهد الأطراف المتعاقدة أعضاء الجماعة الأوربية في صياغة وتنفيذ سياسة خارجية أوربية مشتركة.

وبالنسبة للجانب الآخر في طرفي المعادلة وهى الدول العربية، فإنه بالرغم من انتمائها جميعاً لجامعة الدول العربية، إلا أن هذه الجامعة لم تنجح حتى الآن في إيجاد رابطة قانونية قوية توحد الدول العربية أمام العالم الخارجي.

وبذلك أصبحنا أمام طرفين الأوروبي الموحد الذي ينتهج سياسة موحدة ملزمة لجميع أعضائه على الأقل في الموضوعات ذات الصبغة الاقتصادية، والجانب الآخر وهو الدول العربية التي تتعامل مع الجماعة الأوربية بشكل يكاد يكون فردياً، وإن جمعت بعضها بعض التكتلات الإقليمية وأهمها مجلس التعاون الخليجي.

ويعدُّ الاختلاف البين في علاقات الجماعة الأوربية والدول العربية من أهم السمات التي تتميز بها هذه العلاقات، فبينما ترتبط الدول العربية

وأعضاء مجموعة الدول الأفريقية والكاريبي والباسفيكية المعروفة باسم (A. C. P) بأوثق العلاقات مع الجماعة الأوربية في إطار سلسلة ميثاق لومى، نجد أن البعض الآخر لا يرتبط بأي اتفاق تفصيلي مع الجماعة. وفي هذا السياق لم تنس الجماعة الأوربية دول حوض البحر المتوسط العربية التي كان بعضها مستعمرات تابعة لفرنسا، مثل المغرب والجزائر، والبعض الآخر مستعمرات بريطانية، مثل مصر والأردن، إذ قررت الجماعة الأوربية إيجاد علاقة جماعية مع الدول العربية جنوب حوض البحر المتوسط وأطلقت على ثلاث منها دول المغرب العربي وهى المغرب والجزائر وتونس، وأطلقت على أربع منها دول المشرق العربي وهى مصر والأردن ولبنان وسوريا، وهذه المجموعة تندرج تحت سياسة واحدة هي السياسة الموحدة مع دول حوض البحر المتوسط. وتقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس منها تفضيلات جمركية، من جانب واحد، لدول حوض البحر المتوسط، وتشجيع الاستيراد من هذه الدول مع عدم الإخلال بحق أي جانب باتخاذ ما يراه من إجراءات لحماية مصالحه الاقتصادية، فضلاً عن التسهيلات المالية والتعاون العلمي والفني.

كما استطاعت دول المشرق والمغرب العربي الحصول على التعويض المناسب اثر انضمام إسبانيا والبرتغال نظراً لأن الدول العربية تصدر السلع الزراعية المماثلة لمنتجات كل من إسبانيا والبرتغال. ويجب الإشارة إلى أن الدعم المالي والتسهيلات المالية ساهمت بايجابية في تنفيذ العديد من المشروعات الإنمائية الهامة في الدول العربية السبع[67].

ولاشك أن التطور الهام الحادث في الجماعة الأوربية بدخولها مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل ببداية عام 1993 ستنعكس على العلاقات العربية الأوربية التجارية والاقتصادية. وتعتبر بداية هذا التطور منذ توقيع

عدد من دول المجموعة الأوربية على الوثيقة المسماة بالقانون الأوروبي الموحد والتي تضم قسمين اقتصادي وسياسي.

ولقد أبدت مجموعة الدول العربية مخاوفها من هذا التطور، ومن هذه المخاوف ما يلي:

- قد تتجه الجماعة إلى فرض سياسة حمائية، وقد تغالي في فرض قيود على وارداتها من الدول التي تمارس سياسة الإغراق، أو دعم الصادرات.
- قد تضطر الجماعة إلى فرض قيود على وارداتها من بعض السلع المستوردة من الدول ذات التكلفة الأقل.
- أنه بعد انضمام إسبانيا والبرتغال بإمكانياتهما الزراعية الهائلة قد تتجه دول الجماعة إلى سياسة الاكتفاء الذاتي وما يترتب عليه من آثار ضارة للدول العربية.
- أن تحقيق الوحدة سيتضمن "أوربية" التنمية أي الاهتمام بتنمية اقتصاديات أسبانيا والبرتغال، وبالطبع فإن ذلك سيكون على حساب الدول الأخرى.
- سيتغير اتجاه ونمط التجارة الخارجية، إذ ستزداد التجارة بين دول الجماعة نظراً لتفضيل سلع المجموعة على غيرها.

وإزاء هذه المخاوف أوضح المسئولون بالجماعة الأوربية أنه لا محل لهذه المخاوف، وأن أوربا شريك هام في التجارة الدولية، كما أن تحقيق السوق الواحدة سيؤدى إلى توحيد الإجراءات الخارجية وإزالة كافة الحواجز الداخلية.

وبالنسبة للعلاقات السياسية بين الدول العربية والجماعة الأوربية فتتركز بصفة أساسية على الأوضاع في الشرق الأوسط والحوار العربي

الأوروبي في دول حوض البحر المتوسط. فعلى جانب الشرق الأوسط، أيدت الجماعة الأوربية كافة المبادرات السلمية لحل المشكلة الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط، دون أن تتخذ مبادرة يمكن تأويلها على أنها تسعى إلى القيام بدور منافس للولايات المتحدة. أما فيما يتعلق بالحوار العربي الأوروبي، فإنه يكاد يكون المظهر الوحيد لوحدة العالم العربي تجاه الجماعة الاقتصادية الأوربية، ولكن ظل هذا الحوار متعثراً نتيجة تباين أنماط التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجماعة الأوربية والدول العربية. وأخيرا فإن التعاون في حوض البحر المتوسط، بدأ من خلال المنتدى المتوسطي في غرب حوض البحر المتوسط. فضلاً عن إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط G. S. C. M.

كما تهدف السياسة المتوسطية للجماعة الأوربية إلى مساعدة الدول المتوسطية للدخول في الأسواق الأوربية، وتطوير إمكانياتها التصديرية ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة حجم التمويل الخارجي لنجاح الإصلاحات في هذه الدول، فضلاً عن دعم الديمقراطية وإرساء قواعد ومبادئ اقتصاديات السوق[68].

وحقيقة ترجع الأبعاد السياسية للمتوسطية الراهنة إلى عام 1989، حيث قدمت اللجنة الأوربية للمجلس الأوروبي وثيقة إعادة توجيه السياسة المتوسطية، وهى خطة استراتيجية كلية يجب أن تتبعها الجماعة في علاقاتها مع الدول المتوسطية غير الأعضاء. ومنذ صدور تلك الوثيقة بدأت الجماعة الأوربية عملية واسعة لإعادة تقييم سياستها مع الدول المتوسطية انطلاقاً من حيوية مصالح الاتحاد الأوروبي في جنوب وشرق المتوسط. وبدأت هذه العملية بقمة لشبونة عام 1992 وحتى قمة برشلونة في نوفمبر 1995، لتترجم أوربا في بيانها خلاصة هذه الجهود لبلورة رؤية جماعية

أوربية تطرحها أمام الطرف الآخر.

وترجع أسباب الدعوة إلى سياسة متوسطية جديدة وطرح مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية إلى طبيعة التطور في الكيان الجماعي الأوروبي نحو الاتحاد الأوروبي، والتغيرات العالمية الجذرية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن تحديات وتهديدات الأمن الأوروبي النابعة من جنوب المتوسط. وبالتالي ترجع هذه الدعوة إلى الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر المتوسط[69].

وعلى الجانب العربي، حدث تغير في السياسة الخارجية المصرية خلال فترة التسعينات نحو تفعيل الدائرة المتوسطية، وقد كان نتاجاً لأربعة متغيرات وهي: إنهاء الحرب الباردة، وتغير النظام الدولي، والسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي منذ عام 1990، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991، ورفع مستوى التعاون الأوروبي المغاربي في صيغة (5 + 5)[70].

وأياً كان الأمر فهناك عدد من التحديات التي ستواجه السياسات الخارجية للدول العربية الأعضاء في داخل هذا التجمع وخارجه، ومن أهم هذه التحديات، الآتي:

1- مشاركة إسرائيل في هذا التكتل، الذي يمثل تحدٍ كبير للدول العربية المشاركة في هذا التجمع بشكل عام، ولدول الطوق بشكل خاص، وللدول التي في حالة مفاوضات تسوية مع إسرائيل بشكل أكثر خصوصية، حيث إن دولاً مثل سوريا ولبنان أصبحت تواجه تحدٍ حقيقي يتمثل في ضرورة التمسك بحقوقها في المفاوضات الجارية في الوقت الحالي مع إسرائيل، خارج إطار المشاركة من ناحية، وتحقيق خطوات تقارب واندماج مع إسرائيل داخل إطار المشاركة

من ناحية أخرى، وذلك باعتبار أن هذا هو الهدف من التجمع الأوروبي المتوسطي.

2- أيضا مشاركة دولة مثل تركيا في هذا التجمع وما يمثله ذلك من تحدٍ في إطار العلاقات العربية التركية من ناحية وفي إطار التحالف الإستراتيجي التركي الإسرائيلي من ناحية أخرى.

3- يوضح الشكل التي اتخذته مفاوضات الشراكة التي جرت حتى الآن، الذي يقوم على التفاوض مع كل دولة عربية من دول جنوب المتوسط على حدة رغبة الدول الأوربية في الانفراد بالدول العربية لممارسة سيطرتها على الدول العربية، كما يمثل ذلك تحد قوي وحقيقي أمام المفاوض العربي في الحصول على إمتيازات من جراء هذه الشراكة، بالإضافة إلى ما سبق فإنه يلاحظ أن هذه الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت حتى الآن لا تشمل كل دول الجنوب المتوسطي، بل أن هناك تباين واضح في الاتفاقيات التي أبرمت، خاصة في مجال حقوق الإنسان والملكية الأدبية[71].

4- أما على مستوى الشراكة الأفقية بين دول جنوب وشرق المتوسط فهي تتأثر تأثرا ملحوظاً، كما سبق الإشارة لذلك، بمدى التقدم أو التعثر الذي يواجه عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث أن ترتيبات الأمن والاستقرار التي دعت إليها أطراف برشلونة لا يمكن تفعيلها على النحو الشامل والمطلوب، ما لم يكن هناك تقدم في مسار عملية السلام في الشرق الأوسط. والإشكالية الحقيقية هنا أن هذه العملية الأخيرة موكولة إلى إطار آخر هو إطار مدريد، الذي تتولاه بالرعاية قوى دولية أخرى خارج إطار الشراكة، وهو ما يعنى أن الدول العربية الأطراف الآن تعد حائرة بين مدريد والشراكة

المتوسطية، وهو ما يفرض عليها إيجاد صيغة للخروج من هذا المأزق.

5- بالإضافة إلى ما سبق، فإنه بالنظر إلى التجمعات الإقليمية التي انضم لها عدد كبير من الدول العربية في الفترة الأخيرة، إنما تفرض تحدياً حقيقياً على هذه الدول، يتمثل في كيفية التزام هذه الدول بمسئولياتها في تجمع من التجمعات التي انضمت إليها، ومثال ذلك حالة النزاع بين المغرب والصحراء المغربية حيث تؤكد اتفاقية الشراكة على أن لكل شعب حق تقرير مصيره وهو ما يفرض على المغرب كعضو فيها إعطاء حق تقرير المصير لشعب الصحراء المغربية وذلك ما يتعارض مع أمنها القومي مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية التي تعد المغرب احد أعضائها أيضا[72].

الخاتمـة:

تعد التغيرات الكبرى التي تشهدها الساحة الدولية منذ عام 1985 بداية لنظام عالمي جديد لم تحدد معالمه بعد على نحو قاطع، وخاصة وأن هذا النظام قد ارتبط بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية، والذي مثل انهياره فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية. ورغم هذا يمكن القول إنّ النظام الدولي يشهد في هذه المرحلة قطبية أحادية، سواء كانت حقيقية طويلة المدى أو مؤقتة وعلى المدى القصير، وتتمثل هذه القطبية في بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة العظمى الوحيدة التي تستطيع أن تؤدي دوراً أساسيا في مجريات السياسة العالمية. وهي واحدة من أكثر الظواهر الدولية خطورة على مستقبل العالم ككل وعلى العالم الثالث على نحو خاص، والوطن العربي بشكل أخص. وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية سواء متغيرات داخلية أو خارجية إلا أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات، انطلاقاً من أنه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات.

وعلى الرغم من كون متغير النظام العالمي ليس هو المتغير الوحيد في التأثير على السياسة الخارجية للدول، وإنما هناك عدد كبير من المتغيرات التي تحكم هذه العملية، سواء متغيرات داخلية، أو خارجية إلا أن متغير النظام العالمي من أهم هذه المتغيرات انطلاقاً من أنه إذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذي تفعله الحكومات، فان البيئة المحيطة تحدد ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات.

وقد ارتبطت هذه التغيرات بتقليص مساحات حرية الحركة الخارجية التي كانت تتمتع بها الدول الصغيرة ومنها الدول العربية إبان القطبية الثنائية، وذلك لأن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى. وهذا يعنى تدهور مكانة الدول العربية في هذا النظام وتضييق هامش المناورة أمامها في الساحة الدولية.

وبالتالي، اتضح تأثير هذه التغيرات على قضايا العالم العربي بشكل كبير، خاصة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي والشراكة الأوربية وغيرها. ورغم هذا لم تتكيف الدول العربية بصورة أكثر فاعلية في تفاعلها مع النظام الدولي. ومن مؤشرات ذلك تحرك كل دولة بمفردها في تفاعلها مع النظام الدولي، فعلى مستوى الصراع العربي الإسرائيلي اتجهت الدول المعنية بالصراع إلى التفاوض مع إسرائيل وفقا لمسارات ثنائية لا تشمل باقي أطراف الصراع، وترتب على ذلك اتجاه بعض الدول العربية إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل. ولتوضيح ذلك نتناول الآتي:

أولاً: قضية الصراع العربي الإسرائيلي:

ارتبطت بداية التسعينات بانهيار الاتحاد السوفيتي وبالتالي انتهاء الحرب الباردة، إلى جانب حرب الخليج الثانية وتأثيرها على المنطقة، حيث لم يعد الخطر مصدره غير عربي، فضلا عن الانقسامات العربية وازدياد دور الأطراف غير العربية مثل إسرائيل وتركيا وإيران.

لقد مر النظام الدولي منذ اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى الآن بمراحل تطور متعددة، ودخلت عليه متغيرات كثيرة طوال تلك الفترة، ولكن الشيء اللافت للنظر هو أن الوضع العربي في معادلة الصراع كان ينتقل دائماً من سيء إلى أسوأ، وكانت قدرة الدول العربية على استثمار

التحـولات الـتي تطـرأ علـى النظـام الـدولي محـدودة. ويرجـع ذلـك إلى انهيـار الاتحاد السـوفيتي وبالتـالي انتهـاء الحـرب البـاردة، إلى جانـب حـرب الخليج الثانيـة وتأثيرهـا علـى المنطقـة، حيـث لم يعـد الخطـر مصـدره غـير عربـي، فضـلا عـن الانقسـامات العربيـة واخـتلاف الـدوافع والمصـالح والأهـداف اختلافاً بينـاً. وهـذا الأمـر أدى إلى تـدهور الموقـف العربـي في معادلـة الصـراع العربـي الإسـرائيلي، وبالتـالي قبـول الـدول العربيـة بالرؤيـة الأمريكيـة الخاصة بالحل السلمي.

وفي الوقـت الـذي يعـانى فيـه العـالم العربـي مـن التـدهور استطاعت إسـرائيل الاسـتفادة مـن انهيـار الاتحـاد السـوفيتي، وتمثـل ذلـك في معالجـة قضية هجرة اليهود السوفيت في سياق قضية حقوق الإنسان وفي إطار يسمح بإلغاء القيود المفروضة على الهجرة إلى الخارج بشكل عام.

وفي الحقيقـة تقـوم في الوقـت الـراهن معظـم السياسـات الخارجيـة للدول العربية تجاه عملية السلام على رفض سياسات الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تقويض عملية السلام، وإنكارها للمبادئ والأسس الـتي قامت عليهـا، وتنصـلها مـن تنفيـذ الالتزامـات والتعهـدات والاتفاقيـات الـتي تم التوصـل إليهـا، وعلـى التمسـك بالسـلام العـادل والشـامل كخيـار وهـدف إسـتراتيجي علـى أسـاس المبـادئ الـتي قامـت عليهـا عمليـة السـلام، وعلـى التمسـك بقـرارات الشـرعية الدوليـة في إطـار الأمـم المتحـدة والعمـل علـى تنفيذها.

وعلـى الـرغم مـن ذلـك دخلـت بعـض الـدول العربيـة في علاقـات مـع إسـرائيل وبشـكل كـبير، دون أن يـرتبط ذلـك بـإقرار العـدل وبتطبيـق الشرعية الدولية، مثل قطر وعمان والأردن وموريتانيا.

ثانياً: الشراكة الأوربية المتوسطية:

في الحقيقة يضعنا الحديث عن الشراكة الأوربية المتوسطية أمام طرفين: الأوروبي الموحد الذي ينتهج سياسة موحدة ملزمة لجميع أعضائه على الأقل في الموضوعات ذات الصبغة الاقتصادية، والجانب الآخر وهو الدول العربية التي تتعامل مع الجماعة الأوربية بشكل يكاد يكون فردياً، وإن جمعت بعضها بعض التكتلات الإقليمية وأهمها مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي انعكس التطور الهام الحادث في الجماعة الأوربية بدخولها مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل ببداية عام 1993 على العلاقات العربية الأوربية التجارية والاقتصادية.

وتهدف السياسة المتوسطة للجماعة الأوربية إلى مساعدة الدول المتوسطية للدخول في الأسواق الأوربية، وتطوير إمكانياتها التصديرية ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة حجم التمويل الخارجي لنجاح الإصلاحات في هذه الدول، فضلاً عن دعم الديمقراطية وإرساء قواعد ومبادئ اقتصاديات السوق، فضلاً عن دورها السياسي في القضية الفلسطينية. وترجع هذه السياسة إلى الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر المتوسط، والى تحديات وتهديدات الأمن الأوروبي النابعة من جنوب المتوسط.

وأياً كان الأمر فهناك عدد من التحديات التي ستواجه السياسات الخارجية للدول العربية الأعضاء في داخل هذا التجمع وخارجه، ومن أهم هذه التحديات، ما يلي:

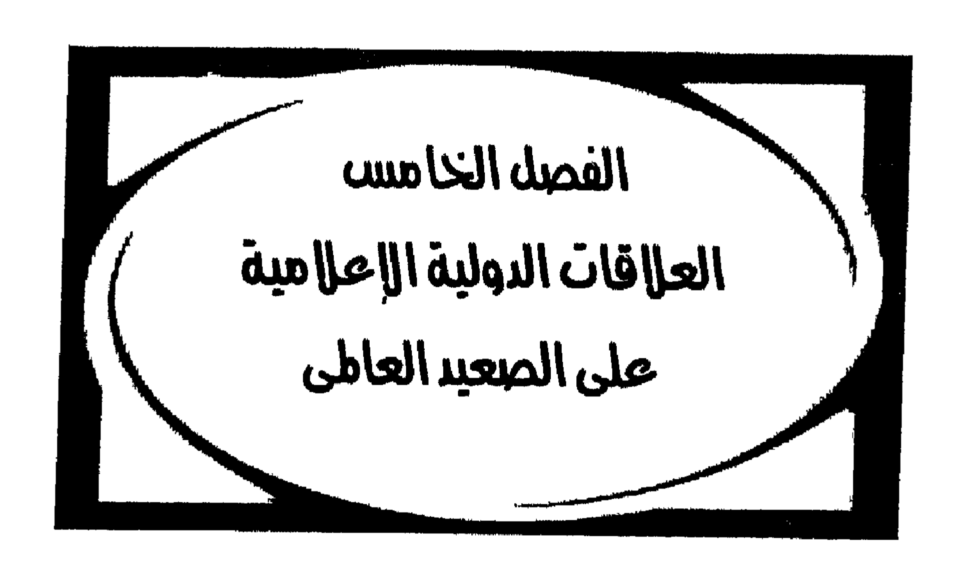
1- تمثل مشاركة إسرائيل في هذا التكتل تحدياً كبيراً للدول العربية المشاركة في هذا التجمع بشكل عام وخاصة للدول التي في حالة مفاوضات تسوية مع إسرائيل.

2- تمثل مشاركة تركيا في هذا التجمع تحدياً في إطار العلاقات العربية التركية من ناحية وفي إطار التحالف الإستراتيجي التركي الإسرائيلي من ناحية أخرى.

3- تمثل رغبة الدول الأوربية في الانفراد بالدول العربية تحدياً قوياً وحقيقياً أمام المفاوض العربي في الحصول على امتيازات من جراء هذه الشراكة.

وفي الحقيقة اتجهت الدول العربية المعنية إلى تدعيم الشراكة الأوربية المتوسطية رغم التحديات التي تواجه هذه الدول، ولكن لا يوجد بدائل أخرى في ظل ما يشهده النظام الدولي من تكتلات اقتصادية، وفي ظل عدم قدرة الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي يضم على الأقل غالبية الدول العربية.

ولا يعني ذلك عدم استجابة الدول العربية في سياستها الخارجية للتحولات العالمية، حيث توجد استجابة من بعض الدول العربية، كما أتضح ذلك في اهتمام السياسة الخارجية المصرية بضرورة إحراز تقدم في المفاوضات العربية


الفصل الخامس
العلاقات الدولية الإعلامية
على الصعيد العالمي

شهد نظام العلاقات الدولية في التاريخ الحديث عدة تحوّلات توافقية بين الأطراف الدولية الرئيسية في كل مرحلة : معاهدة وستفاليا في العام 1648 التي أسست لمفهوم " سيادة الدولة " بعد الحروب الدينية في أوروبا ، ومعاهدة فيينا في العام 1815 بعد هزيمة نابليون بونابرت وسيادة مبدأ " توازن القوى " في العلاقات الدولية ، ومعاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الأولى وإنشاء " عصبة الأمم المتحدة " ، واتفاقية يالطا بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وإنشاء " هيئة الأمم المتحدة " . ومنذ سقوط " جدار برلين " ونهاية الحرب الباردة في العام 1989 ينشغل الساسة والمؤرخون وعلماء السياسة والعلاقات الدولية بتحليل النظام الدولي الجديد وطرح التساؤلات التي يثيرها دور القوة الأمريكية المهيمنة .

فبالرغم من طموح شعوب العالم إلى تطوير أنماط جديدة من الحياة الدولية المعاصرة تعبّر عن حاجة العالم إلى نظام دولي جديد يتماشى مع حقائق الحياة ، ويوفّر الأمن والعدل والتقدم والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام لشعوب ودول العالم ، وصولا إلى نظام يقوم على أساس من الحقائق الرئيسية للتعددية الثقافية وتعدد الأقطاب والاعتماد المتبادل وتوازن المصالح ، والحق بالمشاركة الجماعية في إدارة هذا النظام ومؤسساته الفاعلة . إلا أنّ شعوب العالم ونخبه ما فتئت تتساءل عن سمات المرحلة الجديدة التي تبدو بازغة في الأفق ، خاصة بعد فرض الوصاية الأمريكية على العراق ومحاولة فرض الحل الصهيوني للقضية الفلسطينية.

إذ يمكن أن نحدد المسألة العراقية باعتبارها المحك الرئيسي لتحوّلات جذرية في بنية النظام الدولي ، هيكلا وتفاعلا ، باعتبارها إحدى أهم القضايا المحورية في إعادة تشكيل هذا النظام . ففي نوفمبر/تشرين الثاني 1990 سمح النظام الدولي ، في ظل معادلات قوة

معينة ، بإمكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق بعيدما غزا الكويت ، حيث كان هذا إيذانا ببدء الانفراد الأمريكي والانسحاب السوفياتي من قيادة النظام الدولي . وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2002 أعاق النظام الدولي إصدار قرار بناء على رغبة أمريكية باستخدام القوة العسكرية بصورة تلقائية ضد العراق ، وبالتالي لم يمكّن مجلس الأمن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض هيمنتها على النظام الدولي ، وقد ظهرت هذه التحوّلات في قرار مجلس الأمن رقم1441 في 8 نوفمبر/تشرين الثاني .

وطوال الفترة من تاريخ صدور القرار 1441 إلى بداية الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق في 20 مارس/آذار 2003 كان العالم أمام فترة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية والأمم المتحدة معا ، إذ شهدت صراعا بين رؤيتين / تيارين يتفقان على الغاية وهي ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، لكنهما يختلفان على الوسيلة : تيار الحرب وقادته الولايات المتحدة ومعها بريطانيا ، أما التيار الثاني (فرنسا ، وألمانيا ، وروسيا ، والصين ، والمجتمع المدني العالمي) فهو التيار الرافض للحرب ، الذي طالب بمنح الفرصة والوقت الكافي لفرق التفتيش الدولية لاستمرار عملها في العراق ونزع أسلحته للدمار الشامل .

وهكذا ، كان أمام الإدارة الأمريكية إما المضي قدما لشن الحرب دون الالتفات إلى المعارضة الدولية وكذلك تجاهل الأمم المتحدة إن لم تستطع كسب التأييد لموقفها ، أو أنها سوف ترضخ للمعارضة الدولية وتعطي وقتا كافيا للمفتشين ، ولكنها اختارت الاحتمال الأول لاعتبارات عديدة أبرزها : مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط . وهكذا ، تكرّست مرحلة جديدة من الفوضى والاضطراب في النظام

الدولي تتسم بازدواجية المعايير ، وتخلق بيئة مواتية لنمو الإرهاب والتطرف ، ومزيدا من انتهاكات حقوق الإنسان .

ومنذ كارثة 11 سبتمبر/أيلول 2001 كان واضحا أنّ التاريخ سيُسجل هذا اليوم كمحطة فاصلة بين كل ما سبقها وما سيعقبها على صعيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي واستطرادا العلاقات الدولية ، فالنتائج والتداعيات لن تقل عن مستوى حرب عالمية ثالثة ، ذلك أنّ الهجمات الإرهابية على أمريكا قد خلقت أوضاعا عالمية جديدة وأفرزت معادلات ومتغيّرات من شأنها أن تقلب الموازين وتعيد ترتيب القضايا العالمية وفقا لمعايير ومصالح فرضتها المستجدات والعلاقات الدولية . ولعل ما أعلنه وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ يوم 9 يوليو/تموز الجاري من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تغزُ العراق بناء على معلومات جديدة أكيدة عن أسلحة التدمير الشامل العراقية بل لأنها قرأت المعلومات " من منظور جديد " ، أي " الحرب الاستباقية " بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول ، يؤكد مدى الفوضى التي أصابت نظام العلاقات الدولية .

وتبقى الأسئلة المهمة وثيقة الصلة بمقاربتنا : مامفهوم الإدارة الأمريكية للعلاقات الدولية الحالية ؟ لماذا تصر علي أنّ مكافحة الإرهاب والاستبداد هي مدخل تأسيس مفهوم جديد للعلاقات الدولية ؟ كيف تمارس سياسة إعادة هيكلة المنطقة العربية ؟ هل تتجه إلى تفكيك الوحدات الوطنية القائمة وإعادة تركيبها في وحدات إقليمية أكبر؟ ما احتمالات نجاح واشنطن في إعادة تشكيل الشرق الأوسط لصالح استراتيجيتها ؟ ما مصير الشرعة العالمية لحقوق الإنسان ؟ .

في خطابه بمناسبة يوم الاتحاد في العام 1991 تحدث الرئيس جورج بوش الأب إلى الأمة الأمريكية وإلى العالم مبشّرا بقيام نظام عالمي جديد يقوم على التعاون والسلام والاستناد إلى العدالة وأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية في ظل قيادة الولايات المتحدة للعالم بوصفها القوة العظمى الوحيدة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي . وتفاءل الكثيرون بميلاد عالم جديد يسوده التعاون والرفاهية واحترام الحقوق والحريات ، وتتراجع فيه الحروب ويتم التوصل إلى تسويات سلمية لنزاعات وصراعات مزمنة في بقاع العالم المختلفة من خلال " الدبلوماسية الوقائية " . حيث عرّف التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة الدبلوماسية الوقائية بأنها " العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحوّلها إلى صراعات ، ووقف انتشار هذه الصراعات عند نشوبها".

ولكنّ العالم بدأ يدرك ، بعد مرور بعض الوقت ، أنّ ما بشّر به الرئيس بوش الأب من سلام وتعاون وعدل لم يتحقق ، ففي ظل وهم الحلم بالوعود الأمريكية ازدادت حدة الفقر والبطالة والتهميش وازدادت حدة بعض الصراعات وظلت الصراعات القديمة قائمة وظهرت صراعات جديدة وتعاظمت انتهاكات حقوق الإنسان ، وصولا إلى الحرب الأمريكية – البريطانية ضد العراق في 20 مارس/آذار 2003 .

ومع مجيء جورج بوش الابن إلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض بدا واضحا أنّ الاتجاه العام للسياسة الخارجية الأمريكية سوف يكون في نطاق بسط الهيمنة الأمريكية على العالم ، ليس من خلال الدبلوماسية المرنة " الوقائية " فحسب وإنما من خلال دبلوماسية القوة السافرة " الحرب الوقائية " التي لا تتخفى في أي قفاز حريري .

الحروب الوقائية

ترتكز استراتيجية الحروب الوقائية علي قاعدتين أساسيتين :

القاعدة الأولى ، أنها تعتمد علي الضربات المباغتة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود . فقد أوضح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد لوزراء الدفاع في حلف شمال الأطلسي أثناء اجتماعهم في بروكسل يوم 6 يونيو/حزيران 2002 أنّ " الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدافع " حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو يهدد الدول التي تملك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية .

القاعدة الثانية ، أنّ استخدام السلاح النووي في هذه الضربات الوقائية مسألة محتملة ، ليس فقط السلاح النووي التكتيكي ولكن ربما السلاح النووي الاستراتيجي .

وهكذا ، أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش بتاريخ 20 سبتمبر/أيلول 2002 في أول وثيقة شاملة ، تحت عنوان " استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة " ، مبررات التحوّل الجذري الذي طرأ على استراتيجية الولايات المتحدة في العالم ، منذ وصوله إلى السلطة ، وخاصة بعد هجمات سبتمبر/أيلول 2001 .

إنّ هذه الوثيقة تمثل تحوّلا تاما عن الأفكار والمبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية طوال خمسين عاما مضت والتي قامت على مبدأي " الردع " و " الاحتواء " ، هي أول تفسير شامل وتفصيلي لما نشهده من ممارسات للسياسة الخارجية لإدارة بوش ، في العالم وفي الشرق الأوسط كما لمسناها في فلسطين والعراق ، وتحديد صريح لما سوف تسير عليه هذه السياسة في المستقبل كما يمكن أن نشهدها في إيران وسورية .

وعن سبب اعتماد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة خيار " الحرب الوقائية " ورد في الوثيقة : " إنّ على الولايات المتحدة أن تحتفظ وتظل محتفظة بقدراتها على إحباط كل مبادرة يقوم بها أو يفكر في القيام بها أي عدو من أعدائنا للنيل من قوتنا ، سواء كان هذا العدو دولة أو غيرها كـ " الشبكات الإرهابية " ، وأن ننتزع منه القدرة على فرض إرادته علينا أو على حلفائنا أو أصدقائنا في العالم .. بل ستبقى قوتنا القوة الكبرى التي تردع جميع خصومنا وتشلُّ قدراتهم سواء كانوا خصوما بالفعل ، أو خصوما محتملين ، أو من أولئك الذين يسعون للتسابق إلى التسلح ليصبحوا معادلين لنا أو أقوى من قوة الولايات المتحدة " .

وإذا كانت الوثيقة الاستراتيجية غنية بالمعلومات عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فمن المفيد أن نتعرف على أهم ما جاء في خاتمتها مما يشكل فلسفة الاستراتيجية الجديدة . تقول الخاتمة : " لم يعد في زماننا فوارق فاصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . ففي المجتمع الجديد مجتمع العالم الواحد أصبح لجميع الأحداث التي تطرأ على أي جزء في العالم خارج حدودنا تأثير عميق على ما يجري داخل بلادنا . وقد أصبح واجبا علينا التعامل مع ظاهرة خطيرة هي : أنّ الأشخاص والتنظيمات السرية سيكون في إمكانها الحصول على وسائل التدمير التي كانت لا تصل إليها من قبل إلا الجيوش النظامية ، والأساطيل الحربية " .

وعاد الرئيس بوش ، بمناسبة عيد الاستقلال يوم 4 يوليو/تموز 2003 ، ليؤكد " سنتحرك في أي وقت نرى ذلك ضروريا ولن نسمح لأية مجموعة إرهابية أو نظام خارج على القانون أن يهددنا بأسلحة الدمار الشامل " . واعتبر أنّ " مهمة الولايات المتحدة لا تنتهي مع إزاحة الأخطار الكبرى لأنّ دستورنا ينص على احترام الحرية كحق لجميع البشر "

إنّ جوهر مذهب بوش الجديد هو استعمال القوة في تحقيق الأهداف الدبلوماسية ، وتبنّي نهج التهديد وتحديث الأساليب القديمة في استعراض القوة ، واللجوء إليها دون تردد ، وتجاوز القيود التي تحدُّ من استعمالها . ويعني ذلك بإيجاز :

أولا- تآكل مفاهيم السيادة والسلامة الإقليمية للدول وزوال التحصّن وراء تفسيرات عن مبادئ القانون الدولي ، والشأن الداخلي ، والتمترس خلف الحدود الوطنية .

ثانيا- التكيّف مع الضوابط الجديدة في العلاقات الدولية ، وهي مقاومة الإرهاب وملاحقته ، والتصدي لمن يلجأ إليه ومعاقبة الدول المتراخية ، وتقييد التحرك الدبلوماسي للدول المشكوك في ولائها ، وطرد الدول المارقة بالملاحقة والتهميش .

ثالثا- التصدي لمحاولة تملّك أو تصنيع أسلحة الدمار الشامل ومنع الدول من الحصول على أسلحة استراتيجية تهدد جيرانها ، وذلك بالتوصل إلى تفاهم دولي للالتزام بضوابط معينة لتصدير واستيراد المواد ذات الاستعمال المزدوج .

رابعا- التصدي للأنظمة المستبدة التي تنتهك مبادئ حقوق الإنسان بشكل يهدد الأمن والسلام الإقليمي ، ويؤذي شعوبها وجيرانها .

إنها المرة الأولى منذ العام 1945 التي تعلن فيها أعظم قوة في العالم - بشكل رسمي - أنّ نموذجها هو الوحيد ، وأنّ أية معارضة له هي ، بناء على موازين القوى ، إرهابية بالقوة . هذه هي نظرية بوش التي تقوم على قلب المعادلة الدولية التي أرست مفاهيم التعايش والوفاق على مدى القرن العشرين ، وهي تحويل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

والمتساوية في الحقوق إلى دول حليفة تابعة للولايات المتحدة ، وبالتالي تحويل منظمة الأمم المتحدة إلى مجرد " كاتب عدل " يسجل ويصادق ، وليس لديه القدرة على الاعتراض .

أما الخطورة في هذه الاستراتيجية " الحروب الوقائية " فإنها ناتجة عن كونها مفتوحة الاحتمالات ، لا تتقيد بحدود الجغرافيا السياسية ، ولا تحترم قواعد القانون الدولي .

نتائجها وتداعياتها

لقد كانت استراتيجيتا " الاحتواء " و " الردع " متوافقتين مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يكفل لأية دولة الحق في الدفاع عن نفسها عندما تتعرض لهجوم ، أما استراتيجية " الحروب الوقائية " فهي تتعارض تماما مع هذا الميثاق وتعطّل دور الأمم المتحدة كلية . فهي تعطي الولايات المتحدة حق العدوان تحت زعم أو غطاء الدفاع عن النفس ، كما أنها تعطّل دور الأمم المتحدة في كفالة الأمن والسلم الدوليين .

وهكذا ، يبدو من الواضح أننا نعيش عصرا اختل فيه التوازن الدولي الذي كان يمثل عنصر ردع لكافة القوى الكبرى في العالم ، بما كان يجعل للمنظمات الدولية ولفكرة السلام نفسها دورا كبيرا وأساسيا في تشكيل وعي الشعوب والحكومات . باختلال هذا الوضع وجدنا أنفسنا نقف في مواجهة مباشرة مع استفراد أمريكي بمقدرات العالم ، فاتضحت - بقوة - نزعة العسكرة والتوسع الامبراطوري ، بما يجعلنا نشعر أنّ فكرة القانون الدولي أو فكرة السلم الدولي أو ما يشابه هذه العبارات من بقايا أدبيات الحرب الباردة قد انتهت ، ليتحول العالم مرة أخرى إلى وضعية الغاب لا يمكن البقاء فيه إلا للأقوى أو لمن يسمح له القوي بالبقاء .

ولكنّ هذا النزوع الامبراطوري الأمريكي سوف يثير مشكلات وعقبات ومصاعب ، يمكن إجمالها في عدة إشكاليات :

(1) - إشكالية الاستقلال ، فقد قام عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية على اعتبار أنه ينتظم من دول مستقلة .

(2) - إشكالية المقاومة ، إذ أنّ مفهوم المقاومة من أجل التحرر الوطني أو الحفاظ علي الهوية القومية والثقافية أو استعادة الحقوق وفق المقررات الدولية أو حتى من أجل تحرير الشعوب من نير الاستبداد ، كان قد استقر في الوعي الإنساني باعتباره جزءا من التوجه العام للتحرر العالمي . بينما لاحظنا أنّ الإدارة الأمريكية قد اعتبرت المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي إرهابا يستوجب المنع والملاحقة ، في حين اعتبرت إرهاب الدولة الذي مارسته قوات الاحتلال الإسرائيلي " دفاعا عن النفس " وجزءا من المعركة العالمية ضد " الإرهاب " .

(3) - إشكالية الضرورة الاستراتيجية ، إذ أنّ من أهم مقتضيات الدول هو أنّ لها أمنا قوميا قائما على الاعتراف بمفهوم الضرورة الاستراتيجية والجغرافية . فمع التأسيس للمرحلة الامبراطورية الأمريكية في العلاقات الدولية كثر الحديث الأمريكي عن إنزال العقاب ليس فقط بسلوك الدول المخالف لرغباتها وأهدافها ، ولكن أيضا تصنيف الدول من حيث قدرتها المؤسسية والوظيفية من حيث هي فاشلة أم لا .

(4) - إشكالية التغيير ، إذ تسعى استراتيجية استقرار الامبراطورية الأمريكية إلي تغيير الهياكل الداخلية لصناعة القرار السياسي

والاستراتيجي من ناحية ، وتغيير آليات توزيع الثروة القومية من ناحية ثانية ، وتغيير نظام القيم العامة في المجتمع من ناحية ثالثة .

(5) - إشكالية الاندماج ، إذ تحتل منطقة الشرق الأوسط ، خاصة الجزء العربي منها ، مكانة أقل الدول والمناطق اندماجا في العالم ، سواء من حيث التجارة أو الإعلام . وعدم الاندماج هذا ليس مدفوعا فقط برغبات الهياكل المسيطرة محليا ، ولكن أيضا مدفوعا برغبات قوى الاستثمار العالمي بعدم الاستثمار في هذه المناطق الجغرافية ، وربما لهذا السبب طرح الرئيس بوش جعل الشرق الأوسط منطقة تجارة حرة .

وهكذا ، لم تدع الولايات المتحدة الوقت يفلت منها ، فاتخذت مما جرى في 11 سبتمبر/أيلول 2001 فرصة ذهبية لإعادة صوغ النظام العالمي الجديد ، ولإرساء قواعد جديدة للعبة الدولية في اتجاه الإمساك أكثر بتلابيب العالم وفرض سيطرتها المطلقة عليه .

وقد تحدث البروفيسور جوزف ناي أستاذ العلوم السياسية في جامعة " هارفرد " الأمريكية عن أزمة الولايات المتحدة الأمريكية : " معاناة الجمع بين القدرة والقيمة ، بين القوة الجبارة ومنظومة القيم " . فمن الأفضل ، حسب رأي جوزف ناي ، أن تقود أمريكا من خلال المشاركة والتعاون والاستمالة وطرح النموذج الإيجابي في عيون الآخرين ، وتلك هي معطيات القوى اللينة التي قد تستغرق وقتا ، وقد تقتضي ضبط النفس وكبح الجماح ورصانة الهدوء ، لكن بغيرها تظل أمريكا في حالة فوران ويظل العالم على حافة بركان .

وفي الواقع لا شيء يستعصي على فهم الأمريكيين أكثر من الطريقة شديدة التعقيد التي تتعامل بها بقية دول العالم مع الولايات

المتحدة، فهي مزيج من عدم الفهم والاستياء والإعجاب والخوف والحسد وربما الصدمة والرعب . إنّ أمة في التاريخ لم تحتج لأن ترى نفسها كما يراها الآخرون كما هو الحال بالنسبة للأمريكيين اليوم .

وعن هذه الفترة الحرجة جدا في التاريخ التي تفرض فيها الولايات المتحدة سيطرتها العسكرية وتتصرف كما يحلو لها ، يحاول كلابد بريستوويتز في كتابه " أمة مارقة " أن ينظر لبلاده بموضوعية . وفكرته الأساسية أنّ الأمة المارقة هي الأحادية الأمريكية ، ليس فقط على صعيد السياسة الخارجية ولكن على أصعدة أخرى كثيرة . وهو يعدد بحزن بعضا من الأمور التي تحدّت فيها الولايات المتحدة الرأي العالمي وتصرفت عكسه ، ومنها نزع السلاح والاحتباس الحراري واتفاقية كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية... الخ . وفي محاولة منه لإعادة تطهير الذات كتب برستويتز قائلا : إننا نحتاج لنعيد التفكير في التوقعات الأمريكية وإدراك أنّ مشاكل الآخرين هي مشاكلنا نحن أيضا وبأننا لا نمتلك كل الحلول .

وهكذا ، لا يمكن إغفال أنّ هناك قوى أخرى على الساحة الدولية لا تستريح لهذه الهيمنة الأمريكية ، وتحاول كبح جماحها وانفرادها باللعب على مسرح الأحداث والسيطرة على مجريات الأمور على امتداد العالم . وليس هناك شك في وجود أوجه عديدة للتحفظ بشدة ، من قبل العديد من السياسيين ودارسي العلاقات الدولية ، على نظرية الضربات الوقائية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية ومارستها في عدوانها على العراق ، ذلك أنّ هذه الاستراتيجية قد نحّت جانبا مفهوم العدالة واستبدلته بمنطق القوة ، وأباحت لنفسها حق تدمير الآخر بحجة أنه يشكل خطرا على الولايات المتحدة قد يكون واقعا ، أو يكون لا وجود له . إن استراتيجية

الضربات الوقائية المسبقة ، كمفهوم من مفاهيم السياسة الدولية ، خاضعة لتحفظات عديدة تثير حالة من القلق العالمي لما تشكله من خطر دائم على الاستقرار في العالم .

التداعيات على العالم العربي

من المؤكد أنّ الولايات المتحدة في عهد بوش الابن قد ضلّت طريقها وابتعدت كل البعد عن القانون الدولي والشرعية الدولية ومبادئ الأمم المتحدة ، وهي تخطط - بعد عدوانها على العراق – لإقامة قواعد عسكرية ثابتة والتحكم في منابع النفط في المنطقة العربية كلها ، وإرهاب حكوماتها وشعوبها وإعطاء دور كبير لإسرائيل في الشرق الأوسط . وهذه السياسة تعني - بوضوح - عودة الاستعمار القديم بخططه وأساليبه وجيوشه ، كما تعني محاولة مفضوحة لقهر البلدان العربية وتجريدها من استقلالها وحريتها وقرارها .

إنّ التوجّه الأمريكي الجديد ، في الجوهر ، اتجاه هجومي وليس احتوائيا أو دفاعيا ، يسعى لإحداث تغيّرات عميقة في البنى الداخلية للعديد من دول العالم ، وهو يستند إلى قوة دولة عظمى لا منازع حقيقيا لها في العالم . وقد تحوّلت منطقة الشرق الأوسط إلى مدخل رئيسي ومركز أساسي لهذه السياسة الجديدة ، فالإدارة الأمريكية مقتنعة اليوم بضرورة تغيير خريطة الشرق الأوسط السياسية على مستويات عديدة . وإذا كان من المؤكد أنه ليس هناك سيادة وطنية يمكنها أن تضفي شرعية على الاستبداد ، فإنه - في المقابل - ما من حرب تشنها قوة امبريالية يمكن أن تخاض من أجل الديمقراطية والتنمية .

ويبدو إنّ إسرائيل وفلسطين والعراق هي القاسم المشترك للموقف الأمريكي إزاء كل المنطقة ، أما الحديث عن التنمية والديمقراطية

وحقوق الإنسان فهو اللازمة الأخلاقية التي لا بد منها لتغطية المواقف الأمريكية العدوانية ، حتى يمكن الترويج لها إعلاميا . وهذه المواقف الأمريكية هي المنبع الأساسي للكراهية الشعبية للولايات المتحدة في المنطقة العربية ، وهي كراهية لا علاقة لها بالشعب الأمريكي ، الذي هو مثل غيره من الشعوب ينطوي على الكثير من الخير والطيبة والقدرة والكفاءة .

ويبدو أنّ أمر التغيير الأمريكي للمنطقة لا يقف عند حد معين ، فها هي حكومة الولايات المتحدة تستعد لتطوير معركتها الإعلامية والسياسية لإجراء تغيّرات بنيوية في العالم العربي ، وذلك عبر برنامج يرمي إلى " إصلاح المؤسسات الاقتصادية والتربوية والسياسية في الشرق الأوسط " . وقد أتى إعلان وزير الخارجية كولن باول ، في خطاب ألقاه يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2002 في مؤسسة " هاريتاج " ، عن " مبادرة الشراكة الأمريكية في الشرق الأوسط " في سياق عزم الولايات المتحدة على إعادة هيكلة برامج مساعداتها للدول العربية ، لأنّ الكثيرين في العالم العربي ، كما قال باول ، يعانون اليوم " من انعدام الحريات السياسية والاقتصادية ، والنقص في مجال حقوق المرأة ، والتعليم الحديث الذين يحتاجونه للازدهار في القرن الحادي والعشرين " .

ومما لا شك فيه أنّ المبادرة الأمريكية قد يكون لها أثر في تسريع التحول الديمقراطي في العالم العربي ، ذلك أنّ أمريكا بمبادرتها رفعت الغطاء عمليا عن الأنظمة غير الديمقراطية في المنطقة بالطريقة نفسها التي رفع بها غورباتشوف الغطاء عن ديكتاتوريات أوروبا الشرقية بانتهاج سياسة الانفتاح والتقارب مع الغرب .

ومن هنا يبدو أنّ أغلب من تكفلوا بالرد على المبادرة قد تجاهلوا العملية السياسية المعقدة داخل الولايات المتحدة التي أسفرت عن هذه المبادرة ، مما يصعّب إمكانية " الاشتباك الإيجابي " مع هذه السياسة بما قد يساعد على تغيير عناصرها وتصحيح أولوياتها وتقبّل مايبدو منها مقبولا من حيث المبدأ ورفض ما هو جدير بالرفض والمقاومة . ففي عالم الفكر والسياسة الدولية ليس هناك ما يقبل كله أو يرفض كله ، فلو كان من السهل أن نرفض كل ما تقوله الولايات المتحدة لما كانت حاضرة في كل صغيرة وكبيرة في حياتنا العربية ، ولو كان من المستحيل أن نصحح ونقاوم ما تقوله أو تفعله بغير حق لما كانت هناك فائدة لمنازلة ومقاومة سياساتها في العراق مثلا .

ويتضح من قراءة المبادرة بتمعن أنها نبذت المدخل المباشر والضاغط والعنيف للديمقراطية وأخذت بالمدخل العكسي تماما ، أي المدخل " المرن " غير المباشر والمبني على لغة الحوار والمشاركة والحوافز لا لغة الضغط والزجر والحرب والقطيعة . وهنا يكمن الخطأ الأكبر في رفض المبادرة جملة وتفصيلا ، فالرفض الكامل لا يخدم غرضا مفيدا ، بل يوفر ذخيرة للقوى اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة لدحر التيار المسؤول عن صياغة نص المبادرة وانتزاع مسألة الديمقراطية من وزارة الخارجية إلى جهات أخرى وتوظيفه للتوصل إلى أهداف أخرى . إنّ الرد الحقيقي على ما جاء بالمبادرة نصا وممارسة هو التصدي لما انطلقت منه من مشكلات وقضايا لمصلحة تطورنا نحن وانطلاقا مما نراه نحن قبل غيرنا .

من هذا المنطلق لا مناص من الاعتراف بأنّ تطورنا السياسي العربي مازال بعيدا جدا عن الديمقراطية ، وإذا كانت الإدارة الأمريكية قد ركزت على هذه القضية فلأنها أضعف ما فينا ونقطة الانكشاف القاتلة

في تطورنا المعاصر وهو مالا ينفع فيه الإنكار أو الاستنكار . فالجميع يقول بذلك عربيا وأجانب ، ولا مناص من مناقشته باستقامة ونزاهة حتى نتعامل مع ما يثيره من قضايا الفكر والفعل بأنفسنا ولأنفسنا ، فنغلق نافذة الانكشاف الحاصلة في موضوع الديمقراطية أو في غيره وبسببه من موضوعات ومجالات .

إنّ أخطر ما جاء في المبادرة لا يتعلق مباشرة بالديمقراطية أو بشؤوننا الداخلية عموما وإنما بأهداف السياسة الأمريكية في المنطقة التي يفترض أن تعززها تلك المبادرة ، هنا يفرض الجدل نفسه بل وتفرض المقاومة منطقها ومقاصدها . إذ يختلف الناس في العالم أجمع حول الأولويات التي أخذت بها الإدارة الأمريكية ، وتحديدا أنها أعطت أسبقية لمحاربة الإرهاب ونزع تسلح العراق على إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي .

أما عن مبادرة الرئيس بوش حول " إقامة منطقة للتجارة الحرة " بين الولايات المتحدة الأمريكية والأقطار العربية في السنين العشر المقبلة ، التي أعلنها يوم 9 مايو/أيار 2003 . حيث قال في كلمة ألقاها في الاحتفال بتخرج 1200 طالب من جامعة " كارولينا الجنوبية " : إنّ إدارته " ستستخدم تأثيرها من أجل إزالة الكراهية وإبدالها بأمل جديد في المنطقة وأنّ الفرصة التاريخية قد حانت بأمل جديد بعد إزاحة نظام صدام حسين في العراق " . وأوضح أنّ هذه الخطة " تستهدف تحقيق مزيد من الحرية والرفاهية والسلام في منطقة الشرق الأوسط " . وأضاف أنه عن طريق إبدال الفساد " بالأسواق الحرة والقوانين العادلة ، ستنمو شعوب الشرق الأوسط بالازدهار والحرية " . واقترح " إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري

في الشرق الأوسط " خلال عشر سنين ، وتعهد أن تضم الولايات المتحدة البلدان العربية إلى هذه المنطقة بلدا بلدا .

ومتابعة لمبادرة الرئيس بوش أصدر مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية بيانا بتاريخ 9 يوليو/تموز 2003 حول ما أسماه " مساهمات الولايات المتحدة في النهوض بمستوى التعليم في العالم العربي " ، وقد وردت فيه مجموعة تدابير وخطوات تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذها ضمن مبادرة الشراكة . إذ تسعى المبادرة إلى سد " فجوة المعرفة " بتحسينها نوعية التعليم ومناسبته للحاجة وتحسينها الفرص التعليمية للفتيات ، بما فيها التي تركز على تحسين الاستعداد الرقمي وزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة .

وواضح أنّ الرئيس جورج بوش حاول أن يعيد إطلاق المشاريع التي دفنت في هذه المنطقة خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي . فالحديث عن " الحوض الأوسطي المتصالح " ليس جديدا في أدبيات السياسة الأمريكية وطروحاتها ، فقد سبق أن سمعنا في هذه المنطقة من العالم كلاما كثيرا عن " البحيرة الأمريكية الهادئة والهانئة " التي يمكن أن تدور كأجرام متعاونة حول المحور الأمريكي ، حيث كان يفترض أن تشكل بغداد مفصلا حيويا لإقامة الحلف الذي سمي باسمها أي " حلف بغداد " .

ولعل من أهم الدراسات التي ظهرت بعد كارثة 11 سبتمبر/أيلول ، والتي نرى أنها الرافد الأساسي لمبادرتي الوزير باول والرئيس بوش ، هي دراسة تحت عنوان " من أجل أن نسود " أصدرها مركز الدراسات الأمنية والدولية بواشنطن ، وحثّ فيها إدارة بوش على علاج الظروف التي سمحت لأسامة بن لادن بتجنيد المهاجمين للولايات المتحدة ، وتلك التي زرعت بذه

الكراهية لأمريكا في قلب العالم الإسلامي . إذ قالت الدراسة : " إنّ الدافع الرئيسي وراء غضب المسلمين هو فشل العديد من الدول الإسلامية في تشكيل حكومات عصرية تستجيب لاحتياجات شعوبها واحتياجات المجتمعات المدنية ، التي لا يسمح لها سوى بأقل مستوى من النقاش والديمقراطية " .

كما يعتبرالتقرير الذي وضعه المحلل في مؤسسة " راند كوربوريشن " للدراسات لوران مورافيتش ، وقدمته المؤسسة في العاشر من يوليو/تموز 2002 إلى هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية " البنتاغون " ، أحد أهم المصادر للتعرّف على ما تضمره الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، برغم ادّعائها أنه مجرد " تقرير غير مسؤول " . فما ينتهي إليه التقرير ، في مجال " الاستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط " ، يقول بالحرف ما يأتي : العراق هو المحور التكتيكي ، السعودية هي المحور الاستراتيجي ، مصر هي الجائزة .

ولكي تكتمل أضلاع مثلث " حرب الأفكار " التي قررت الولايات المتحدة شنها على دول العالم ، وبدأت بالمنطقة العربية ، جاءت مبادرتا الوزير باول والرئيس بوش لتعزيز ما أسمياه الديمقراطية ودولة القانون واقتصاد السوق الحرة في الشرق الأوسط . وتوحي المبادرتان أنّ التقدم العربي على هذه الطريق هو تقدم نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، باتجاه الصداقة معها وتدجين العداء لها . بينما في الواقع كلما خطا العرب خطوة نحو الديموقراطية كلما ازدادت خصومتهم لها ، و" الأخطر " من ذلك ، كلما ازدادت قدرتهم على حسم هذه الخصومة لصالحهم . فما يسمى العداء العربي لأمريكا ليس هواية ، ولا علاقة له بـ " جينات تكوينية " . وهو بعيد عن أن يكون رفضا لقيم الحداثة والحرية والتطور . إنّ ما يسمى

" العداء العربي لأمريكا " هو ، في الجوهر ، تعبير عن وجود قضايا عالقة معها ، وعن اعتراضها طريق العرب إلى الاستقلال والحداثة والحرية والوحدة والتقدم .

وبداية يجب أن نعترف بأنّ دول المنطقة العربية بحاجة ماسة إلى التطور في اتجاه ديمقراطي ، لكن لابدّ من التأكيد ، في الوقت نفسه ، على :

أولا ، أنّ الديمقراطية لا يمكن أن تكون مجرد وصفة مستوردة من الخارج بالرغم من وجود معايير كونية لها ، وإنما هي – أساسا – فعل محلي داخلي وطني وتفاعلات ونضالات شعبية .

وثانيا ، أنّ الدفاع الأمريكي عن الديمقراطية وسيادتها بين دول وشعوب العالم كان دائما محل شك ، إلى أن سقطت غلالته الأخيرة بعد أحداث 11سبتمبر/أيلول 2001 وتغطية الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان الفلسطيني من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وممارسات قوات الاحتلال الأمريكي في العراق حاليا ، فقبل ذلك كانت الولايات المتحدة ترفع " رايات " الديمقراطية والحريات والدفاع عن حقوق الإنسان . لكن ما كان يؤخذ على هذا النهج الأمريكي أنه يتعامل بطريقة " انتقائية " مع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ، بمعنى أنه عندما تكون للولايات المتحدة مصلحة بأن تتحقق الديمقراطية في بلد ما فهي مع هذه الديمقراطية ، وعندما تكون مصلحتها في وجود نظام ديكتاتوري – وهذا حدث في بلدان كثيرة – كانت تغمض العين تماما عن قضية الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان ، لأنّ لها قواعد عسكرية – مثلا – في هذا البلد ، أو روابط وتحالفات وثيقة مع تلك الدولة أو هذا النظام

لضمان توازنات إقليمية ودولية معينة . فحينما توجد المصلحة الأمريكية إذا ، كان يتحدد الاختيار: ديمقراطية أو لا ديمقراطية .

وثالثا ، أنّ الجانب القيميّ هو أيضا غير محدد ويتصل كذلك بالمصالح الأمريكية البحتة ، وبالتالي فالمفهوم الديمقراطي هنا هو ماينسجم ويتوافق مع سياسات الولايات المتحدة ورؤيتها للأمور ، وكل مايتعارض معها فهو غير ديمقراطي حتى ولو كان نظاما ديمقراطيا بالمعايير الكونية .

من هنا يبدو واضحا أنّ المسألة الديمقراطية في نظر الولايات المتحدة هي عبارة عن " أداة " من أدوات السياسة الخارجية ، فمثلما تستخدم المعونات في دعم الأنظمة والدول من أجل خدمة مصالحها كذلك تستخدم هذا الشعار تبعا لمدى قرب أو بعد النظام المعني من السياسة والمصالح الأميركية ، إذن نحن أمام حالة تتعلق بالمصالح والاستراتيجيات الأمريكية .

وفي العالم العربي لا يجوز الدفاع عن الأمر الواقع الراهن الذي استنفد طاقة المجتمعات العربية وجعل منها بؤرة للطغيان والإرهاب والفساد والتفاهة ، باختصار يدور الأمر حول وحدة معركة الحرية : استقلال الوطن وحرية المواطن والإنسان ، التحرر من السيطرة الخارجية لا كبديل عن الحرية السياسية والثقافية وحقوق الإنسان بل كأفضل شرط لتحقيقها . فبكل بساطة لا يمكن للشعوب أن تدافع عن سلطات تجوّعها وتحاصرها وتساومها حتى على حقها في مناقشة الشؤون العامة .

إنّ أهم ماتنطوي عليه احتمالات ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق هو هز المنطقة العربية وزلزلتها وخلخلة أوضاعها ، إذ سوف نشهد ولادة النظام الشرق أوسطي الشامل ، الذي سيكون الاقتصاد هو أحد أوجهه ،

لكنَّ الأولوية فيه سوف تكون للشق والمكوّن الأمني . وفي هذا الجانب سيتم إخضاع قدرات كل دول المنطقة إلى السَيطرة الصارمة ، وبالشكل الذي يضمن رقابة وهيمنة إسرائيل على قدرات المنطقة بما يجعلها " الدولة الإقليمية الكبرى " في إقليم الشرق الأوسط .

وفي العراق يمكن أن نستشرف ثلاثة آفاق لا سابق لها من التورط الأمريكي هي في صلب ومبررات منظومة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان :

(أ) - كانت الغاية المعلنة لأطراف العدوان والاحتلال إسقاط الحكومة لا إلغاء الدولة ، الأمر الذي يعني في القانون الدولي أنّ جملة التزامات هذه الدولة (الجمهورية العراقية) على صعيد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تبقى مرجعا علويا بالنسبة لحقوق الإنسان في العراق . وكما أنّ قرارات أية دولة ديكتاتورية في العالم تخالف الشرعة الدولية موضوع استنكار وشجب من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان ، فإنّ قرارات إدارة الاحتلال المخالفة لا يجوز السكوت عنها . كذلك فإنّ محاسبة قوات الاحتلال على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية حق من حقوق كل مواطن عراقي كان ضحية لإحدى هذه الجرائم .

(2) - بعكس ما يدعيه الحاكم العسكري من أنّ القرار 1483 يعطي قوات الاحتلال سلطات لا حصر لها ، فإنّ المادتين الرابعة والخامسة تحفظا ما تبقى من ماء الوجه للأمم المتحدة عبر إلزام الجميع بالقانون الإنساني الدولي والالتزامات الدولية الأخرى حيث نصتا على :

- يطلب من السلطة أن تعمل ، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى ذات الصلة ، على تحقيق رفاه الشعب العراقي عن طريق الإدارة الفعالة للإقليم ، بما في ذلك بصفة خاصة العمل على

استعادة الأحوال التي يتوفر فيها الأمن والاستقرار ، وتهيئة الظروف التي يمكن للشعب العراقي أن يقرر بحرية مستقبله السياسي .

- يطلب من جميع المعنيين أن يتقيدوا تقيّدا تاما بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي بما في ذلك بصفة خاصة اتفاقيات جنيف لعام 1949 وقواعد لاهاي لعام 1907 .

إنّ النظام الدولي القائم يحرم الاحتلال والعدوان والحرب ولذلك لا يجوز للدولة المحتلة أن تحل محل السلطات الشرعية ولأي سبب كان ، بمعنى آخر لا يمكن أن يفسر قرار مجلس الأمن 1483 بأنه اعتراف بالعدوان العسكري أو بالحرب العدوانية على العراق . وعليه ، فمن الطبيعي أن يتم وضع الدستور العراقي الجديد والانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة الجهة الوحيدة المسؤولة ، طبقا للقانون الدولي في حالات الاحتلال ، وليس من قبل سلطة الاحتلال التي لا يجوز لها أن تتدخل في الوضع النهائي للإقليم أو الدولة تحت الاحتلال .

وفي الواقع ينطوي القرار 1483 على اتجاهات قانونية جديدة تعطي للقوة دورا حاسما في العلاقات الدولية ، مع كل ما يمثله ذلك من مخاطر على النظام الدولي القائم الذي يتعرض لهزات عنيفة سببها المواقف التسلطية للولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم . إذ يبدو أنّ القرن الحادي والعشرين قد بدأ بعودة قوية للاستعمار الجديد مع كل ما يمثله ذلك من انتهاكات فظة للقانون الدولي الإنساني وعموم قواعد وميادين القانون الدولي .

وهكذا ، لقد دخلنا مرحلة دقيقة جدا ، مرحلة إعادة ترتيب الأوراق دوليا ، وربما إعادة ترتيب الأنظمة والدول والحدود . فالحرب ضد الإرهاب ستغيّر كثيرا من المفاهيم السائدة بين الأمم ، تماما كما غيّرت

نهاية الحرب العالمية الثانية مفاهيم العلاقات والتوازنات بين الدول .
ومن المؤكد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ليست بريئة من تضخيم حالة التسيّب التي تكتنف السياسة العالمية ، ولكنّ المسؤولية لا تقع عليها وحدها ، فالمشكلة تتعلق بالفراغ القيادي على أكثر من مستوى في عالم ما بعد الحرب الباردة .

وفي مثل هذه اللحظات التي تختلط فيها المعايير وتغيب فيها النظم القيميّة الواضحة القائمة على الأخلاق ، وتضرب فيها بعرض الحائط مصالح البشرية وخبرتها التاريخية كلها ، وتتجسد فيها مساعٍ حميمة لبلورة نظام تفاعلات دولية غير تعددي ، ولا يعترف إلا بمصالح قوة وحيدة ومن يسيرون في ركابها ، وتتعاظم فيها النزاعات الأحادية الاستعلائية ، تصبح البشرية بأسرها أمام تحدٍ واختبار كبيرين ، لا تنفع فيهما التحركات المنفردة ، ولا تصلح فيها النزاعات الانتقامية العابرة . ويكون الخلاص كامنا في صياغة استراتيجية مواجهة هادئة ، يجتمع حولها المتضررون ، يقيمون بأنفسهم ولأنفسهم صرحا من الحماية وبناء من القوة المضادة لكل ما هو انعزالي وانكفائي وذي طابع استعماري امبراطوري ، لم يعد يتناسب من النضج الإنساني الذي وصلت إليه المجتمعات البشرية ، رغم ما يواجه بعضها من مشكلات تأخر ونمو.

لقد انتقد العديد من القادة السياسيين الأمريكيين سياسة الإدارة الحالية ، ومن هذه الانتقادات يمكن أن نذكر ما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر : " بعدما كان العالم يتطلع إلينا كحماة حقوق الإنسان البارزين ، هاهي العديد من الهيئات الدولية المحترمة المعنية بالمبادئ الأساسية للحياة الديمقراطية توجّه أنظارها إلى بلادنا ... لقد تركنا لبقية

العالم تبنّي خيار التفاوض وتنكّرنا لالتزامات الولايات المتحدة بشأن المعاهدات الدولية التي تمَّ التوصل إليها بعناء "

ويبدو أنّ فسحة من النقاش الجدي تدور في الغرف الخلفية لمراكز القرار الدولي (منتدى دافوس ، الدول الثماني الكبرى ...) ، ولعل بعض ما تم تداوله من هذا النقاش يعطينا الفرصة لإلقاء بعض الضوء على جوانب من الزوايا المعتمة في هذا النقاش : إنّ الشرط الحقيقي لحياة أكثر حرية هو وجود بيئة دولية أقل تورطا في إنتاج العداوات ، بعدما تبين أنّ بيئة مؤهلة لإنتاج الكراهية والحقد ليست آمنة حتى لو امتلكت أعتى ترسانة أسلحة في العالم .

وعلى الصعيد العربي يبدو أنّ الإنجاز الداخلي فقط هو الذي يفتح الباب أمام تحقيق تطلعات شعوبنا العربية نحو ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية والتقدم ، مما يعني حل معضلات إعادة البناء الاقتصادي والتنمية الشاملة والديمقراطية السياسية والازدهار الثقافي والتوحيد القومي ، من خلال صياغات عقلانية تطلق الإمكانات الهائلة لشعوبنا .


الفصل السادس
المصلحة القومية الأمريكية
وأولويات السياسة الخارجية الإعلامية

ينبغي أن تحظى المصلحة القومية الأمريكية بالصدارة المطلقة في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. إلا انه وعلى امتداد الفترة الزمنية الماضية، ولا سيما منذ حرب يونيو/ حزيران من عام 1967، ظلت علاقة الولايات المتحدة ب "اسرائيل" هي حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية. وأدت المزاوجة بين سياسة الدعم المتواصل وغير المحدود من أمريكا ل "اسرائيل"، وبين السعي لنشر الديمقراطية في أرجاء المنطقة، إلى إلهاب مشاعر السخط في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي، وهددت أمن الولايات المتحدة.

وليس لهذه الحالة نظير في التاريخ السياسي الأمريكي، فما الذي جعل الولايات المتحدة ترضى بأن تنحي جانباً أمنها الخاص بصفتها بلدا كبيرا ودولة عظمى خدمة لمصالح دولة أخرى، ولربما جنح الخيال بذهن المرء بعيدا فخال أن أواصر التلاحم بين البلدين تقوم على مصالح إستراتيجية مشتركة، أو على قيم ومبادئ أخلاقية التزماها والتشبث بها بحذافيرها فرض واجب.

غير انه وكما سوف نبين فيما يلي أنه لا يمكن تبني أي من هذين التفسيرين لشرح وتعليل المستوى الاستثنائي والمميز جدا من الدعم المادي والدبلوماسي والعسكري الذي تمد به الولايات المتحدة "اسرائيل".

وعوضاً عن ذلك كان مجمل حراك سياسة الولايات المتحدة يكاد كله يعزى إلى سياسات أمريكا المحلية، وبخاصة إلى نشاطات جماعة الضغط "الاسرائيلية" أو "اللوبي الاسرائيلي". نعم لقد نجحت جماعات ضغط المصالح الخاصة الأخرى في استمالة سياسة الولايات المتحدة الخارجية وحرفها إلى اتجاهات تحابيها وترضيها. لكن أياً من جماعات الضغط الأخرى كلها لم يحقق نجاحاً يماثل أو يداني ما أحرزه اللوبي

"الاسرائيلي" من انتصارات، ولم تفلح أي جهة أخرى في أن تنأى بالسياسة الخارجية الأمريكية وتجنح بها بعيدا عن مقتضيات المصلحة القومية الأمريكية، في حين انبرى هذا اللوبي ذاته وفي الوقت نفسه لإقناع الأمريكيين بأن مصالح أمريكا ومصالح "اسرائيل" متطابقة في الجوهر.

وفيما يلي سوف نتصدى لوصف الأساليب والسبل التي اتبعتها جماعة الضغط هذه، حتى أفلحت في "اجتراح هذا الانجاز المذهل، وكيف أن نشاطاتها صاغت التوجهات والتصرفات والسياسات الأمريكية في هذه المنطقة الحساسة، فإذا ما أخذنا في الحسبان الأهمية الإستراتيجية الهائلة للشرق الأوسط وتأثيراته المحتملة وتداعيات ما يمكن أن يحدث فيه، يتبين أن على الجميع، سواء أكانوا أمريكيين أو غيرهم، أن يفهموا ويتصدوا لتأثير هذا اللوبي على السياسة الأمريكية.

ونحن نقدر تماماً أن هذا التحليل ربما يقض مضجع بعض القراء ويزعجهم، إلا أن ما نورده هنا من حقائق ليست مثار جدل في أوساط العلماء والباحثين المطلعين، وفي الحقيقة تستند رواياتنا، وإلى حد كبير، إلى عمل العلماء والصحافيين "الاسرائيليين" الذين يستحقون منا الإشادة وعظيم الثناء لما ألقوه من أضواء على هذه القضايا. كما أننا نعتمد أيضاً على ما وافانا به أيضاً الدعاة المحترمون لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية المشتغلة في هذا المجال، سواء أكانت "اسرائيلية" أم غير ذلك، من أدلة. وعلى نحو مشابه، فإن دعاوانا بشأن نفوذ وتأثير اللوبي "الاسرائيلي" تستند إلى شهادات من أعضاء اللوبي ذاته، إضافة إلى شهادة من سياسيين عملوا معهم. وبالطبع فإن القراء ربما يرفضون استنتاجاتنا، غير أن المستندات التي اعتمدنا عليها فيما خلصنا إليه لا جدال فيها ولا يتطرق إليها الشك.

منذ حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام ، 1973 أغدقت واشنطن على "اسرائيل" قدراً هائلاً من الدعم، يتقزم إزاءه كل ركام الدعم المقدم لأي دولة أخرى في العالم، كانت "اسرائيل" على مدار هذه الحقبة المتطاولة أكبر متلق على الإطلاق لهذا الدعم والمعونات الإجمالية والهبات السنوية منذ الحرب العالمية الثانية. فإجمالي العون الأمريكي المباشر ل "اسرائيل" يفوق 140 مليار دولار في عام ، 2003 وتتلقى "اسرائيل" نحو 3 مليارات دولار من المساعدات الخارجية المباشرة كل عام، وهو ما يمثل نحو خمس ميزانية العون الخارجي الأمريكي الذي تقدمه الولايات المتحدة. فإذا ما قسنا المسألة بالمقياس الفردي نرى أن الولايات المتحدة تقدم لكل "اسرائيلي" عوناً مباشراً يبلغ نحو 500 دولار كل سنة، ويتعاظم عجب المرء من هذا السخاء المفرط حين يدرك أن "اسرائيل" اليوم دولة صناعية ثرية يعادل الدخل الفردي فيها نظيره في كوريا الجنوبية أو اسبانيا.

دعم الصناعات الحربية

وتحظى "اسرائيل" أيضاً بصفقات أخرى خاصة من واشنطن بأشكال شتى. ويحصل متلقو العون الآخرون على مخصصاتهم المالية فصلياً أي دفعة كل ثلاثة أشهر، لكن "اسرائيل" تستلم مخصصاتها كاملة في مستهل كل سنة مالية من دون تسويف أو تأخير، وهكذا تغنم فوائد إضافية اكبر. ويطلب من معظم متلقي المساعدات العسكرية الأمريكية أن ينفقوا هذا التمويل كله في الولايات المتحدة، إلا أن "اسرائيل" تستطيع أن تستخدم نحو 25٪ من أموال الدعم المخصصة لها لتدعم صناعاتها الحربية و"اسرائيل" هي المتلقي الوحيد للمساعدات الأمريكية الذي لا يطلب منه قط أن يقدم كشفاً توضيحياً للكيفية التي يتم بها إنفاق أموال الدعم هذه، وهو إعفاء يجعل من المستحيل في واقع

الأمر الحيلولة من دون أن يستخدم هذا المال لأغراض تعارضها الولايات المتحدة، مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

وعلاوة على ذلك، زودت الولايات المتحدة "اسرائيل" بنحو 3 مليارات دولار لتطوير أنظمة تسلح مثل طائرة "لافي" التي لم يردها البنتاجون ولم يكن يحتاجها في الوقت الذي كانت تتيح فيه "اسرائيل" الحصول على أحدث ما في الترسانة الأمريكية من أسلحة متطورة فتاكة مثل مروحيات "بلاك هوك" وطائرات "إف - 16"، وأخيراً فإن الولايات المتحدة تفتح ل "اسرائيل" الباب على مصراعيه للحصول على معلومات استخباراتية تضن بها حتى على أخلص حلفائها في حلف الناتو، هذا فضلاً عن غض الطرف من جانب الولايات المتحدة لحيازة "اسرائيل" للأسلحة النووية.

فضلاً عن هذا وذاك، تزود واشنطن "اسرائيل" بدعم دبلوماسي مضطرد ومتواصل. فمنذ عام 1982 اعترضت الولايات المتحدة على نحو 32 قراراً دولياً من قرارات مجلس الأمن الدولي وأشهرت في وجهها سيف الفيتو لأنها اعتبرتها منتقدة ل "اسرائيل"، وهو عدد يفوق العدد الإجمالي للمرات التي استخدم فيها أعضاء مجلس الأمن الآخرون مجتمعين حق الفيتو. كما أنها تعرقل مساعي الدول العربية لوضع مسألة ترسانة الأسلحة النووية "الاسرائيلية" على جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والولايات المتحدة لا تتلكأ أبداً في نصرة "اسرائيل" بل تهب فوراً لمؤازرتها ونجدتها في زمن الحرب وتقف وراءها وتدعمها دعماً كاملاً حين تتفاوض لفرض السلام. فإدارة الرئيس نيكسون أعادت إمداد وتجديد ترسانة "اسرائيل" من الأسلحة خلال حرب أكتوبر/ تشرين الأول ، 1973 وحمت "اسرائيل" من التهديد الذي كان يمثله التدخل السوفييتي

وانضمت واشنطن بعمق في المفاوضات التي أنهت تلك الحرب، هذا إضافة إلى مشاركتها المكثفة في عملية "الخطوة خطوة" المطولة التي تبعت ذلك، تماما كما لعبت دوراً محورياً في المفاوضات التي سبقت وأعقبت اتفاقيات أوسلو عام 1993. وبين الفينة والفينة كانت ثمة خلافات عارضة تبرز بين المسؤولين الأمريكان و"الاسرائيليين" في الحالتين لكن الولايات المتحدة قامت بتنسيق مواقفها مع "اسرائيل" بحميمية مطلقة، وكانت دائما تدعم وتناصر الموقف "الاسرائيلي" في المفاوضات، وفي الحقيقة، قال أحد المشاركين الأمريكان في مفاوضات كامب ديفيد لعام 2000 لاحقاً: "كنا في الأعم الأغلب من الحالات، نقوم بدور المحامي عن "اسرائيل".

وكما سوف نناقش فيما يلي، فإن واشنطن قد منحت "اسرائيل" هامشا هائلا من حرية التحرك بلا رقيب أو حسيب في تعاملها مع المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) حتى عندما كانت أفعالها تصادم السياسة الأمريكية المعلنة. وفوق ذلك فإن إستراتيجية إدارة بوش الطموحة بتحويل الشرق الأوسط ابتداء بغزو العراق ترمي في جزء منها على الأقل إلى تحسين وضع "اسرائيل" الاستراتيجي فبعيداً عن تحالفات زمن الحرب، من الصعب أن يفكر المرء بمثال آخر حدث فيه أن زود بلد ما بلداً آخر بنفس المستوى من الدعم المادي والدبلوماسي الذي يغدق على "اسرائيل" ولفترة طويلة جدا. وباختصار فإن دعم أمريكا ل "اسرائيل" فريد من نوعه.

وهذا السخاء منقطع النظير كان يمكن فهمه لو كانت "اسرائيل" مصدر قوة إستراتيجية نفيسة، أو لو كانت هناك قضية أخلاقية ملحة تقتضي دعماً أمريكياً مستداماً غير أن هاتين الحجتين لا تقنعان أحداً.

عبء استراتيجي

وفقاً لما ورد في موقع إيباك (اللجنة الأمريكية "الاسرائيلية" المشتركة للشؤون العامة) على شبكة الانترنيت فان: "الولايات المتحدة و"اسرائيل" شكلتا شراكة فريدة لمواجهة التهديدات الإستراتيجية المتعاظمة في الشرق الأوسط".. ويمنح هذا الجهد التعاوني فوائد جمة لكل من الولايات المتحدة و"اسرائيل"". وهذا الزعم يمثل أحد أركان الإيمان في أوساط مناصري "اسرائيل"، ودائما ما يستشهد به ويثار بصورة روتينية من قبل الساسة "الاسرائيليين" والأمريكيين الموالين ل "اسرائيل".

ولربما كانت "اسرائيل" رصيداً استراتيجياً بالغ الأهمية في حقبة الحرب الباردة، فعندما خدمت "اسرائيل" بصفة وكيل مفوض ينوب عن أمريكا في بعض المهام بعد حرب يونيو/ حزيران عام 1967، ساعدت "اسرائيل" وأسهمت مساهمة فاعلة في احتواء التوسع السوفييتي في المنطقة، وألحقت هزائم مذلة بزبائن السوفييت في الشرق الأوسط مثل مصر وسوريا، ومن حين لآخر ساعدت "اسرائيل" على حماية حلفاء الولايات المتحدة الآخرين وحملت براعة "اسرائيل" العسكرية وتفوقها موسكو على أن تنفق المزيد من الأموال تدعم بها زبائنها الخاسرين. كما قدمت "اسرائيل" للولايات المتحدة معلومات استخباراتية مفيدة عن القدرات السوفييتية.

ولا ينبغي المغالاة في تصوير قيمة "اسرائيل" الإستراتيجية خلال تلك الفترة إذ لم يكن دعم "اسرائيل" زهيد الثمن، بل كانت كلفته باهظة، فضلاً عن انه عقد علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي. فعلى سبيل المثال أجّج قرار الولايات المتحدة بمنح "اسرائيل" مبلغ 2،2 مليار دولار على هيئة مساعدات عسكرية طارئة خلال حرب أكتوبر/ تشرين الأول غضب

العرب وأثار حفيظة منظمة "أوبيك" ففرضت حظراً نفطياً ألحق بالاقتصادات الغربية ضرراً بالغاً. والأدهى من ذلك أن قوة "اسرائيل" العسكرية لم تستطع أن توفر الحماية للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى سبيل المثال لم يكن في وسع الولايات المتحدة الاعتماد على "اسرائيل" عندما أثارت الثورة الإيرانية في عام 1979، المخاوف وتصاعد القلق بشأن أمن الإمدادات النفطية في الخليج العربي، وتعين عليها بدلاً من ذلك إنشاء "قوة الانتشار السريع" الخاصة بها.

وحتى لو كانت "اسرائيل" بالفعل رصيدا استراتيجياً له أهميته زمن الحرب الباردة، فإن حرب الخليج الأولى في عام 1990/ 1991 أماطت اللثام عن حقيقة أن "اسرائيل"، آخذة بالتحول إلى عبء استراتيجي، فالولايات المتحدة لم تستطع استخدام القواعد "الاسرائيلية" خلال الحرب خشية المخاطرة بتمزيق التحالف ضد العراق، وكان عليها أن تحوّل مواردها وعتادها المتطور (على سبيل المثال منظومة بطاريات صواريخ الباتريوت) لتثني تل أبيب عن القيام بأي عمل يمكن أن يفصم أو يوهن عرى التحالف الذي تشكل ضد صدام حسين، وكرر التاريخ نفسه مرة أخرى في عام 2003، فعلى الرغم من تلهف "اسرائيل" لقيام الولايات المتحدة بمهاجمة العراق فإن الرئيس بوش لم يكن في وسعه الطلب إليها بأن تمد يد العون من دون أن يشعل فتيل معارضة عربية، لذا بقيت "اسرائيل" عند الخط الجانبي مرة أخرى.

وبداية من حقبة التسعينات، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول كان من أبرز ما سيق من ذرائع لتبرير دعم الولايات المتحدة ل "اسرائيل" أن الدولتين كلتيهما مهددتان بالجماعات الإرهابية المنتشرة في العالم العربي أو العالم الإسلامي، ومن قبل زمرة من "الدول المارقة"

التي تدعم هذه الجماعات وتسعى لحيازة أسلحة دمار شامل. وهذا الأساس المنطقي الذي يتحججون به ينطوي على فكرة انه يتوجب على واشنطن أن تطلق يد "اسرائيل" في تعاملها مع الفلسطينيين لتصنع بهم ما تشاء، والكف عن أي محاولة للضغط على "اسرائيل" لتقديم تنازلات إلى آن يتم بشكل كامل سجن جميع الإرهابيين الفلسطينيين أو قتلهم. كما يحمل هذا المنطق في ثناياه فكرة انه ينبغي على الولايات المتحدة أن تلاحق دولاً مثل جمهورية إيران الإسلامية، وعراق صدام حسين، وسوريا بشار الأسد، وان تضيق الخناق عليها، وهكذا صار ينظر إلى "اسرائيل" على أنها الحليف المصيري الأكثر أهمية في الحرب على الإرهاب، لأن أعداءها هم أنفسهم أعداء أمريكا.

ويبدو هذا الأساس المنطقي الجديد مقنعاً، لكن "اسرائيل" في الحقيقة عبء في الحرب على الإرهاب، كما أنها عقبة في الجهد الأوسع المطلوب للتعامل مع الدول المارقة.

وبادئ ذي بدء فإن "الإرهاب" إنما هو تكتيك يستخدمه حشد واسع جداً من الجماعات السياسية، إذاً فهو ليس بالعدو المفرد الموحد المواصفات. والمنظمات "الإرهابية" التي تهدد "اسرائيل" (حماس أو حزب الله مثلا) لا تهدد الولايات المتحدة، إلا عندما تتدخل ضدها (كما في لبنان عام 1982). وفوق ذلك فإن "الإرهاب" الفلسطيني ليس عنفاً عشوائياً موجهاً ضد "اسرائيل" أو ضد الغرب، بل هو رد على حملة "اسرائيل" التي تشنها منذ دهر طويل وتبتغي بها استعمار الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثار جدل آخر في عام 2004 عندما كشف النقاب عن أن أحد كبار مسؤولي البنتاجون وهو لاري فرانكلين قد سرّب معلومات سرية للغاية إلى دبلوماسي "اسرائيلي" يساعده اثنان من كبار مسؤولي "إيباك"

و"اسرائيل" ليست هي الدولة الوحيدة التي تتجسس على الولايات المتحدة، غير أن استعدادها التام للتجسس على نصيرها الأكبر يلقي بالمزيد من ظلال الشك على قيمتها الإستراتيجية.

بعيداً عن قيمتها الإستراتيجية المزعومة دأب مناصرو "اسرائيل" أيضاً على المجادلة بأنها تستحق دعماً أمريكياً غير مشروط لأنها: 1) ضعيفة يحيط بها الأعداء، 2) ديمقراطية، فهي مفضلة في الناحية الأخلاقية، 3) عانى الشعب اليهودي ما عاناه من جرائم الماضي لذا فإنه يستحق معاملة خاصة، 4) تصرف "اسرائيل" متفوق أخلاقياً على سلوك أعدائها.

لكننا حين نمعن النظر في هذه الحجج نراها غير مقنعة كلها، نعم ثمة قضية أخلاقية قوية لدعم وجود "اسرائيل" لكن وجودها هذا غير مهدد. وإذا ما نظرنا بموضوعية فإن مسلك "اسرائيل" في الماضي والحاضر لا يقدم لنا الأساس الأخلاقي لتفضيلها على الفلسطينيين.

نصرة الضحية المضطهدة؟

لطالما جرى تصوير "اسرائيل" على أنها ضعيفة مسكينة محاصرة، فهي في الإعلام داوود اليهودي يطوقه العربي العدواني جالوت. ومنذ البدء استمات القادة "الاسرائيليون" والكتّاب المتعاطفون مع "اسرائيل" لترسيخ هذه الصورة وتغذيتها وترويجها، وحرصوا على هذه الخطة أشد الحرص، بيد أن الصورة المعاكسة تماما هي لب الحقيقة، فعلى عكس الاعتقاد الشعبي الشائع كان لدى الصهاينة قوات مسلحة أكبر عدداً وأفضل عتاداً وقيادة خلال العام 1948 وحقق الجيش "الاسرائيلي" انتصارات سهلة ضد مصر خلال العدوان الثلاثي عام 1956 وضد كل من مصر والأردن وسوريا في عام ،1967 وذلك قبل أن يبدأ الجسر الجوي الأمريكي يتدفق

بالأسلحة والمساعدات الضخمة على "اسرائيل"، وتقدم هذه الانتصارات دليلاً ناطقاً ليس ثمة ما هو أفصح منه على مدى ما تتشبع به "اسرائيل" من روح وطنية، وسعة ما تتمتع به من قدرات تنظيمية وتفوق ما تباهي به من براعة عسكرية، غير أن هذه الانتصارات تكشف النقاب أيضاً عن أن "اسرائيل" كانت أبعد ما تكون عن العجز والضعف حتى في سني إنشائها الأولى.

وها هي "اسرائيل" اليوم القوة العسكرية الأعظم جبروتاً في الشرق الأوسط على الإطلاق، فقواتها التقليدية تتفوق بشكل كاسح على جيرانها، كما أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية. وكانت مصر والأردن قد وقعتا اتفاقيات سلام مع "اسرائيل"، كما عرضت المملكة العربية السعودية أن تحذو حذوهما وخسرت سوريا نصيرها السوفييتي الراعي بانهيار الاتحاد السوفييتي، وأما العراق فكان الإنهاك قد أقعده جراء الحروب الثلاث المدمرة التي خاضها أو أرغم على خوضها، كما أن إيران تبعد مئات الأميال والفلسطينيون يكاد لا يوجد بين أيديهم سوى قوة من الشرطة الهشة البنيان، المتدنية التسليح والضعيفة التي تعجز عن فرض الأمن ناهيك عن أن يكون بحوزتهم من القوة العسكرية ما يهدد "اسرائيل".

وحسبما جاء في دراسة تقويمية أجراها مركز جافي التابع لجامعة تل أبيب والمتخصص بالدراسات الاستراتيجية فإن "التوازن الاستراتيجي هو لمصلحة "اسرائيل" على وجه اليقين، والفجوة النوعية الهائلة أصلاً بين القدرات العسكرية العربية وبين القدرات "الاسرائيلية" آخذة بالاتساع، وقوى الردع "الاسرائيلية" في تعاظم مستمر، وهناك تفوق كاسح على جيرانها". فإذا كانت نصرة الضعيف المظلوم المهيض الجناح والمضطهد

تشكل أساساً منطقياً قاهراً تقتضيه منظومة المبادئ الخلقية، فعندها يجب على الولايات المتحدة ان تدعم خصوم "اسرائيل" وتهب لنصرتهم.

"اسرائيل" أول من مارس الإرهاب منذ قيامها العام 1948

كثيراً ما يتم تبرير الدعم بالإدعاء بأن "اسرائيل" ديمقراطية زميلة محاطة بدكتاتوريات معادية. ويبدو هذا المنطق مقنعاً، ولكنه لا يستطيع تفسير المستوى الحالي من الدعم الأمريكي، لأن هناك العديد من الديمقراطيات في العالم، ولكن أيا منها لا يتلقى الدعم السخي الذي تتلقاه "اسرائيل". وقد أطاحت الولايات المتحدة بحكومات ديمقراطية في الماضي ودعمت طغاة مستبدين عندما اعتقدت بأن ذلك يدعم المصالح الأمريكية، كما أن لها علاقات طيبة مع عدد من الدكتاتوريات اليوم. وعلى ذلك، فإن كون الدولة ديمقراطية لا يبرر ولا يفسر دعم أمريكا ل "اسرائيل".

كما أن حجة "الديمقراطية المشتركة" تضعفها جوانب في الديمقراطية "الاسرائيلية" لا تتفق مع جوهر القيم الأمريكية. فالولايات المتحدة ديمقراطية ليبرالية، يفترض أن يتمتع فيها أفراد كل ديانة أو جماعة سكانية أو عرقية بحقوق متساوية. وفي المقابل، قامت "اسرائيل" بوضوح باعتبارها دولة يهودية، كما أن حق المواطنة فيها مبني على قرابة الدم. ومع أخذ هذا المفهوم لحق المواطنة بعين الاعتبار، لا يبدو مدهشا أن تجري معاملة عرب "اسرائيل" البالغ عددهم 1،3 مليون نسمة باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، أو أن تجد لجنة حكومية "اسرائيلية" شكلت أخيراً أن "اسرائيل" تتصرف نحوهم بطريقة قائمة على "الإهمال والتمييز".

وبالمثل، لا تسمح "اسرائيل" للفلسطينيين الذين يتزوجون مواطنات "اسرائيليات" بأن يصبحوا مواطنين هم أنفسهم، ولا تمنح هؤلاء الأزواج

حق العيش في "اسرائيل"، وقد وصفت منظمة حقوق الإنسان "الاسرائيلية" بتسليم هذا التقييد بأنه "قانون عنصري يقرر من يستطيع العيش هنا بناء على معايير عنصرية"، ومثل هذه القوانين قد تكون قابلة للتفهم، بأخذ المبادئ المؤسسة ل "اسرائيل" بعين الاعتبار، ولكنها لا تنسجم مع تصور أمريكا للديمقراطية.

كما يتقوض وضع "اسرائيل" الديمقراطي بفعل رفضها منح الفلسطينيين دولة قابلة للحياة خاصة بهم، ف "اسرائيل" تتحكم بحياة نحو 3،8 مليون فلسطيني في غزة والصفة الغربية، بينما تستعمر أراضي كان الفلسطينيون يقيمون فيها منذ عهد بعيد. و"اسرائيل" ديمقراطية رسميا، ولكن ملايين الفلسطينيين الذين تتحكم بهم محرومون من الحقوق السياسية الكاملة، وبذلك يصبح منطق "الديمقراطية المشتركة" واهناً تبعاً لذلك.

التعويض عن جرائم سابقة

ثمة تبرير أخلاقي ثالث هو تاريخ المعاناة اليهودية في الغرب المسيحي، وبخاصة الأحداث المأساوية للمحرقة اليهودية، ولأن اليهود تم اضطهادهم على مدى قرون، ولا يمكن أن يكونوا في مأمن إلا في وطن يهودي، فإن البعض يعتقد بأن "اسرائيل" تستحق معاملة خاصة من قبل الولايات المتحدة.

وما من شك في أن اليهود قد عانوا كثيرا جراء ارث اللاسامية الخسيس، وان خلق "اسرائيل" كان رداً ملائماً على سجل طويل من الجرائم، وكما قلنا، يوفر هذا التاريخ قضية أخلاقية قوية لدعم وجود "اسرائيل"، ولكن خلق "اسرائيل" تضمن جرائم إضافية ارتكبت ضد طرف ثالث بريء في أغلب الأحيان، وهو الفلسطينيون.

وتـاريخ هـذه الأحـداث مفهـوم تمامـا، فعنـدما بـدأت الصـهيونية السياسية جديا في أواخر القرن التاسع عشر، كان هنالك نحو 15 ألف يهودي فقط في فلسطين. وفي سنة 1893، على سبيل المثال، كان العرب يشكلون نحو 95٪ من السكان، وعلى الرغم من أنهم كانوا تحت السيطرة العثمانية، إلا أنهم كانوا يملكون هذه المنطقة بصورة متصلة على مدى 1300 سنة، وحتى عند تأسيس "اسرائيل"، لم يكن اليهود سوى نحو 35٪ من سكان فلسطين، ولم يكونوا يملكون إلا 7٪ من الأراضي.

ولم تكن القيادة الصهيونية السائدة معنية بإقامة دولة ثنائية القومية أو قبول تقسيم دائم لفلسطين. وكانت القيادة الصهيونية راغبة في بعض الأحيان بقبول التقسيم كخطوة أولى، ولكن هذه كانت مناورة تكتيكية، ولم تكن هدفها الحقيقي، وقد عبر عن ذلك ديفيد بن جوريون في أواخر ثلاثينات القرن الماضي، حين قال: "بعد تكوين جيش ضخم في أعقاب تأسيس الدولة، سوف نلغي التقسيم ونمتد إلى فلسطين كلها".

ولتحقيق هذا الهدف، اضطر الصهاينة إلى طرد أعداد ضخمة من العرب من المنطقة التي ستصبح "اسرائيل" في نهاية المطاف. وببساطة لم يكن ثمة سبيل آخر لتحقيق غرضهم، وكان بن جوريون يرى المشكلة بوضوح عندما كتب سنة 1941: "إن من المستحيل تخيل تفريغ عام (للسكان العرب) من دون إجبار، وإجبار وحشي". أو كما عبّر عن ذلك المؤرخ "الاسرائيلي" بيني موريس: "إن فكرة الترانسفير (الترحيل) قديمة قدم الصهيونية الحديثة، وقد رافقت تطورها وتطبيقها العملي خلال القرن الماضي".

وقد حانت هذه الفرصة سنة 1947 - ،1948 عندما دفعت القوات اليهودية، ما يبلغ 700 ألف فلسطيني نحو المنفى، وكان المسؤولون "الاسرائيليون" يدّعون منذ فترة طويلة أن العرب قد هربوا لأن زعماءهم طلبوا منهم ذلك، ولكن البحث المتأني (الذي أجرى معظمه المؤرخون "الاسرائيليون") قضى على هذه الأسطورة. وفي حقيقة الأمر، فإن معظم الزعماء العرب حثوا السكان الفلسطينيين على البقاء في وطنهم، ولكن الخوف من الموت العنيف على أيدي القوات الصهيونية قاد معظمهم إلى الفرار، وبعد الحرب، حظرت "اسرائيل" عودة المنفيين الفلسطينيين.

وكون خلق "اسرائيل" قد استتبع جريمة أخلاقية ضد الشعب الفلسطيني كان مفهوما تماما من قبل قادة "اسرائيل" حيث قال بن جوريون لناحوم جولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي: "لو كنت زعيما عربيا لما كنت أتوصل إلى اتفاق مع "اسرائيل" أبدا، وذلك طبيعي: فقد أخذنا بلدهم.. ونحن ننتمي إلى "اسرائيل"، ولكن قبل ألفي سنة، وماذا يعني ذلك لهم؟ لقد كانت هنالك لاسامية، ونازيون، وهتلر، وأوشفتز، ولكن، هل كانت تلك غلطتهم؟ أنهم لا يرون إلا شيئاً واحداً، هو أننا جئنا إلى هنا وسرقنا بلدهم، فلماذا ينبغي عليهم أن يقبلوا ذلك؟".

ومنذئذ، سعى الزعماء "الاسرائيليون" بصورة متكررة إلى حرمان الفلسطينيين من طموحاتهم الوطنية. وقد قالت رئيسة وزراء "اسرائيل" السابقة جولدا مائير قولتها الشهيرة: "إنه لا يوجد شيء اسمه الفلسطينيون"، وحتى رئيس الوزراء اسحق رابين، الذي وقع اتفاقات أوسلو سنة، 1993، عارض رغم ذلك إقامة دولة فلسطينية مكتملة، وقد أجبر الضغط الناجم عن العنف المتطرف وتزايد عدد السكان الفلسطينيين الزعماء "الاسرائيليين" المتعاقبين على فك الارتباط مع بعض المناطق المحتلة

واستكشاف تسوية محلية، ولكن أي حكومة "اسرائيلية" لم تكن راغبة في أن تقدم للفلسطينيين دولة قابلة للحياة خاصة بهم. وحتى عرض رئيس الوزراء إيهود باراك الذي يُزْعم أنه سخي في كامب ديفيد في يوليو/ تموز سنة 2000 لم يكن ليمنح الفلسطينيين سوى مجموعة من "البانتوستانات" الممزقة والمجردة من السلاح، خاضعة للسيطرة الفعلية "الاسرائيلية".

وتوفر جرائم أوروبا ضد اليهود مبرراً أخلاقياً واضحاً لحق وجود "اسرائيل"، ولكن بقاء "اسرائيل" ليس موضع شك - حتى ولو أطلق بعض المتطرفين الإسلاميين تصريحات مثيرة للغضب وغير واقعية تنادي ب "مسحها عن الخريطة"، والتاريخ المأساوي للشعب اليهودي، لا يجبر الولايات المتحدة على مساعدة "اسرائيل" بصرف النظر عما تفعل اليوم.

"الاسرائيليون الفاضلون" مقابل "العرب الأشرار"

الحجة الأخلاقية الأخيرة تصور "اسرائيل" على أنها دولة ظلت تنشد السلام في كل مرحلة، وأنها أبدت قدرا كبيرا من ضبط النفس، حتى حين تُستفز، ويقال إن العرب في المقابل، ظلوا يتصرفون بقدر عظيم من الخبث والشر. وهذه الحكاية - التي يكررها من دون انقطاع زعماء "اسرائيل" ومن يختلقون لها الأعذار من الأمريكيين مثل آلان ديرشوفيتز- أسطورة أخرى.

ومن ناحية السلوك الفعلي، لا يختلف أداء "اسرائيل" على الصعيد الأخلاقي عن أفعال خصومها.

ويُبين البحث الصادر حتى عن الجهات "الاسرائيلية" أن الصهاينة الأوائل كانوا بعيدين عن السخاء، وقد قاوم السكان العرب فعلا تعديات الصهاينة، الأمر الذي يصعب استغرابه لأن الصهاينة كانوا يحاولون خلق

دولتهم الخاصة بهم على الأراضي العربية. وكان الصهاينة يردون بعنف. ولم يكن أي من الطرفين متفوقاً أخلاقياً خلال هذه المرحلة، كما يكشف هذا البحث ذاته أن خلق "اسرائيل" سنة 1947 - 1948 انطوى على أعمال تطهير عرقي ضمنية، من بينها الإعدامات، والمذابح، وعمليات الاغتصاب من قبل اليهود.

وإضافة إلى ذلك، فإن سلوك "اسرائيل" اللاحق نحو خصومها العرب ورعاياها الفلسطينيين، كثيراً ما كان وحشياً، ويكذّب ادعاءها التفوق الأخلاقي، وعلى سبيل المثال، قتلت قوات الأمن "الاسرائيلية" بين سنة 1949 و، 1959 ما يتراوح بين 2700 و5000 متسلل عربي، غالبيتهم العظمى غير مسلحة. وشن الجيش "الاسرائيلي" غارات عديدة عبر الحدود ضد جيران "اسرائيل" في أوائل خمسينات القرن الماضي، وعلى الرغم من أنه تم تصوير هذه الأفعال باعتبارها ردوداً دفاعية، إلا أنها كانت في واقع الأمر جزءاً من جهد أشمل لتوسيع حدود "اسرائيل"، كما أدت طموحات "اسرائيل" التوسعية إلى انضمامها إلى بريطانيا وفرنسا في مهاجمة مصر سنة ،1956 وانسحبت "اسرائيل" من الأراضي التي استولت عليها، بعد الضغط الشديد من قبل الولايات المتحدة.

كما قتل الجيش "الاسرائيلي" المئات من أسرى الحرب المصريين في كل من حربي 1956 و1967. وفي سنة 1967 طرد بين 100 ألف و260 ألف فلسطيني من الضفة الغربية التي استولى عليها وقتئذ، وطرد 80 ألف سوري من مرتفعات الجولان. كما كان متواطئا في ذبح أكثر من 1000 فلسطيني بريء في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين بعد غزوة لبنان سنة، 1982 ووجدت لجنة تحقيق "اسرائيلية" أرييل شارون الذي كان وزير الدفاع يومئذ "مسؤولاً شخصياً" عن هذه الفظائع.

وظل "الاسرائيليون" يعذبون العديد من السجناء الفلسطينيين، ويذلون المدنيين الفلسطينيين ويضيقون عليهم بصورة منتظمة، ويستخدمون القوة ضدهم من دون تمييز في العديد من المناسبات. وخلال الانتفاضة الأولى (1987 - 1991) على سبيل المثال وزع الجيش "الاسرائيلي" الهراوات على قواته وشجعها على تهشيم عظام المحتجين الفلسطينيين. وقد قدرت منظمة "أنقذوا الأطفال" السويدية إن ما بين 236000 طفل و29900 طفل كانوا في حاجة إلى العلاج الطبي بسبب إصاباتهم الناجمة عن الضرب أثناء السنتين الأوليين من الانتفاضة"، وكان نحو ثلثهم يعانون من كسور في العظام. وكانت أعمار ثلث الأطفال المضروبين تقريبا عشر سنوات أو دونها".

وكان رد "اسرائيل" على الانتفاضة الثانية (2000 - 2005) اشد عنفاً، مما جعل صحيفة "هآرتس" "الاسرائيلية" الرائدة تعلن أن "الجيش "الاسرائيلي" أخذ في التحول إلى آلة للقتل، فاعليتها تثير الرعب والصدمة". وقد أطلق هذا الجيش مليون عيار ناري في الأيام الأولى من الانتفاضة، وذلك رد بعيد عن أن يكون موزوناً. ومنذئذ ظلت "اسرائيل" تقتل 3،4 فلسطيني مقابل كل "اسرائيلي" تفقده، وكان معظم الفلسطينيين هؤلاء من عابري السبيل الأبرياء، كما أن نسبة القتلى من الأطفال الفلسطينيين إلى الأطفال "الاسرائيليين" أعلى من ذلك (فهي 5،7 إلى 1). كما قتلت القوات "الاسرائيلية" العديد من نشطاء السلام الأجانب، ومن بينهم فتاة أمريكية عمرها 23 سنة، سحقتها جرافة "اسرائيلية" في مارس/ آذار 2003.

وقد تم توثيق هذه الحقائق عن السلوك "الاسرائيلي" بإسهاب من قبل العديد من منظمات حقوق الإنسان - ومن بينها جماعات "اسرائيلية" بارزة - ، ولا يختلف عليها المراقبون ذوو التفكير المعتدل. وهذا هو ما حدا

بأربعة من ضباط الشين بيت السابقين (منظمة الأمن المحلي "الاسراشيلية") إلى أن يدينوا سلوك "اسرائيل" خلال الانتفاضة الثانية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2003. وقد أعلن أحدهم قائلا: "أننا نتصرف على نحو فاضح"، كما وصف آخر سلوك "اسرائيل" بأنه "لا أخلاقي بصورة سافرة".

ولكن أليست "اسرائيل" مخولة أن تفعل ما بوسعها لحماية مواطنيها؟ وألا يبرر الشر الفريد للإرهاب استمرار الدعم الأمريكي لها، حتى ولو كانت ترد بقسوة في كثير من الأحيان؟

في حقيقة الأمر، لا تشكل هذه الحجة أيضاً مبرراً أخلاقياً مقنعاً، فالفلسطينيون يستخدمون "الإرهاب" ضد محتليهم "الاسرائيليين"، ورغبتهم في مهاجمة مدنيين أبرياء خاطئة. ولكن هذا السلوك ليس مدهشاً، لأن الفلسطينيين يعتقدون أنه ليس لديهم سبيل آخر لإجبار "اسرائيل" على التنازل. وكما اعترف رئيس الوزراء "الاسرائيلي" إيهود باراك ذات مرة، بأنه لو كان قد ولد فلسطينياً "لانضم إلى إحدى المنظمات الإرهابية".

وفي النهاية، ينبغي علينا ألا ننسى أن الصهاينة قد استخدموا الإرهاب عندما كانوا في وضع ضعيف مماثل، وكانوا يحاولون الحصول على دولتهم الخاصة بهم. وفي ما بين سنتي 1944 و1947 استخدم العديد من المنظمات الصهيونية التفجيرات الإرهابية لطرد البريطانيين من فلسطين، وأزهقوا أرواح العديد من المدنيين الأبرياء خلال ذلك. كما قتل الإرهابيون "الاسرائيليون" وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت سنة 1948، لأنهم كانوا يعارضون اقتراحه تدويل مدينة القدس. ولم يكن منفذو هذه الأعمال متطرفين معزولين: إذ تم منح قادة خطة القتل في نهاية المطاف عقوداً من قبل الحكومة "الاسرائيلية"، كما جرى انتخاب

أحدهم لعضوية البرلمان "الاسرائيلي" الكنيست، كما أن أحد القادة الإرهابيين الذين وافقوا على عملية القتل من دون أن يقدم إلى المحاكمة كان رئيس وزراء "اسرائيل" المستقيل إسحاق شامير. وفي حقيقة الأمر، قال شامير علناً، إنه "لا الأخلاق اليهودية ولا التقاليد اليهودية تستبعد الإرهاب كوسيلة للقتال"، بل إن الإرهاب "له دور كبير يلعبه.. في حربنا ضد المحتلين (البريطانيين)". فإذا كان استخدام الفلسطينيين للإرهاب اليوم شيئاً يجب التوبة عنه أخلاقياً، فإنه كان كذلك اعتماد "اسرائيل" عليه في الماضي، وهكذا فإنه ليس بوسع المرء أن يبرر دعم الولايات المتحدة ل"اسرائيل" على أساس أن أداءها في الماضي كان متفوقاً أخلاقياً.

وقد لا تكون "اسرائيل" قد تصرفت على نحو أسوأ مما تصرفت به العديد من الدول، لكن من الواضح أنها لم تتصرف على نحو أفضل، ولكن إذا لم تكن الحجج الاستراتيجية أو الأخلاقية قادرة على تفسير دعم أمريكا ل"اسرائيل" فكيف نفسره نحن؟

اللوبي "الاسرائيلي"

يكمن التفسير في قوة لوبي "اسرائيل" التي ليس لها مثيل، فلولا مقدرة هذا اللوبي على معالجة النظام السياسي الأمريكي، لكانت العلاقة بين "اسرائيل" والولايات المتحدة أقل حميمية مما هي عليه اليوم.

ما هو اللوبي؟

إننا نستعمل تعبير "اللوبي" كاختصار مريح للتعبير عن التحالف الفضفاض بين الأفراد والمنظمات التي تعمل بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موال ل"اسرائيل" وليس المقصود من

استعمالنا لهذا التعبير الإيحاء بأن "اللوبي" هو حركة موحدة ذات قيادة مركزية، أو أن الأفراد ضمنه لا يختلفون على قضايا معينة.

يتكون جوهر اللوبي من يهود أمريكيين يبذلون جهداً كبيراً في حياتهم اليومية من أجل ثني السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تدعم مصالح "اسرائيل" وتتجاوز نشاطاتهم مجرد التصويت لمرشحين موالين ل"اسرائيل"، إلى كتابة الرسائل والإسهامات المالية، ودعم المنظمات الموالية ل"اسرائيل" ولكن ليس كل الأمريكيين اليهود جزءاً من اللوبي، لأن "اسرائيل" ليست قضية بارزة للعديد منهم. ففي مسح أجري سنة 2004، على سبيل المثال، قال نحو 36٪ من الأمريكيين اليهود إنهم إما غير مرتبطين جداً ب"اسرائيل" عاطفياً، أو "غير مرتبطين بها عاطفياً بالمرة".

كما يختلف اليهود الأمريكيون على سياسات "اسرائيلية" معينة. ويدار العديد من المنظمات الرئيسية في اللوبي، مثل منظمة "إيباك"، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، من قبل متشددين يدعمون في العادة السياسات التوسعية لحزب الليكود "الاسرائيلي"، بما في ذلك عداؤه لعملية سلام أوسلو، ومن جهة أخرى فإن غالبية اليهود الأمريكيين، يميلون إلى تقديم تنازلات للفلسطينيين، وان جماعات قليلة مثل جماعة الصوت اليهودي من اجل السلام تدعم بقوة مثل هذه الخطوات. وعلى الرغم من هذه الخلافات، يؤيد المعتدلون والمتشددون جميعاً، الدعم الأمريكي الثابت ل"اسرائيل".

وليس غريباً، أن الزعماء اليهود الأمريكيين، كثيراً ما يتشاورون مع المسؤولين "الاسرائيليين"، بحيث يستطيع هؤلاء الزعماء أن يمارسوا أقصى نفوذ لهم في الولايات المتحدة. وكما كتب احد الناشطين مع منظمة يهودية كبرى: من المعتاد لنا القول: "هذه هي سياستنا بشأن قضية معينة،

ولكن يجب علينا أن نرى ما يعتقده "الاسرائيليون" بشأنها".

ونحن كمجتمع نفعل ذلك طوال الوقت. كما توجد هنالك معايير صارمة ضد انتقاد السياسة "الاسرائيلية"، ونادراً ما يؤيد الزعماء الأمريكيون اليهود ممارسة ضغط على "اسرائيل"، وعلى ذلك، اتهم إدجار برونفمان الأصغر، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ب "الغدر" عندما كتب رسالة إلى الرئيس بوش في منتصف سنة 2003 يحثه فيها على الضغط على "اسرائيل" من أجل وقف بناء "السياج الأمني" المثير للجدل. وأعلن المنتقدون "إن من الفحش في أي وقت أن يحث رئيس المؤتمر اليهودي العالمي رئيس الولايات المتحدة على مقاومة السياسات التي تدعمها حكومة "اسرائيل"".

وبالمثل، عندما نصح رئيس منتدى السياسة "الاسرائيلية" سيمور رايش وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بالضغط على "اسرائيل" لإعادة فتح معبر حدودي مهم في قطاع غزة في نوفمبر/تشرين الثاني ، 2005 أدان المنتقدون تصرفه باعتباره "سلوكاً غير مسؤول" وأعلنوا انه لا مجال أبداً في الأوساط اليهودية السائدة للحشد ضد سياسات "اسرائيل" المتعلقة بالأمن". وبعد ذلك تراجع رايش عن هذه الهجمات وادعى أن "كلمة ضغط ليست في قاموسي حين يتعلق الأمر ب "اسرائيل"".

وقد شكل الأمريكيون اليهود سلسلة مهمة من المنظمات للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن أقوى هذه المنظمات وأشهرها منظمة "إيباك". وفي سنة 1997 طلبت مجلة فورتشن من أعضاء منظمة المؤتمر اليهودي والعاملين فيها أن يذكروا أقوى جماعات الضغط في واشنطن، فجاءت منظمة إيباك الثانية بعد الجمعية الأمريكية للناس المتقاعدين، ولكنها جاءت قبل جماعات ضغط من الوزن الثقيل مثل اتحاد العمل

الأمريكي، مؤتمر المنظمات الصناعية، والجمعية الوطنية للبنادق. وتوصلت مجلة (ناشيونال جورنال) في دراسة أجرتها في مارس/ آذار 2005 إلى نتيجة مماثلة، حيث وضعت منظمة إيباك في مرتبة ثانية (مرتبطة مع الجمعية الأمريكية للناس المتقاعدين) في "عمليات فرز القوة" في واشنطن.

ويضم اللوبي كذلك بروتستانتيين مسيحيين بارزين مثل جاري بوير، وجيري فالويل، ورالف ريد، وبات روبرتسون، كما يضم ديك آرمي وتوم ديلاي، الزعيمين السابقين للأغلبية في مجلس النواب، وهم يعتقدون أن مولد "اسرائيل" من جديد جزء من نبوءة توراتية، ويساندون أجندتها التوسعية، ويظنون أن الضغط على "اسرائيل" مخالف لإرادة الله. وبالإضافة إلى ذلك، تضم عضوية اللوبي أغياراً من المحافظين الجدد مثل جون بولتون، ومدير تحرير مجلة وول ستريت جورنال السابق روبرت بارتلي، ووزير التعليم السابق وليام بينيت، والسفيرة السابقة لدى الأمم المتحدة جين كريكباتريك، والكاتب الصحافي جورج ويل.

فاعلية خارقة للمألوف في العمل من أجل "اسرائيل"

الولايات المتحدة حكومة منقسمة مما يوفر العديد من الطرق للتأثير في العملية السياسية. ونتيجة لذلك تستطيع جماعات المصالح أن تشكل السياسة بطرق مختلفة كثيرة بحشد التأييد للممثلين المنتخبين وأعضاء الفرع التنفيذي، والتبرع للحملات الانتخابية، والتصويت في الانتخابات، وصياغة الرأي العام.. إلخ.

وإضافة إلى ذلك، تتمتع جماعات مصالح معينة، بسلطة لا تتناسب مع حجمها عندما تلتزم بقضية معينة ولا تبالي أغلبية السكان بذلك. ويميل صناع السياسة إلى تسهيل أمور الذين يعتنون بالقضية موضع

البحث، حتى ولو كانت أعدادهم صغيرة، وهم على ثقة من أن بقية السكان لن تعاقبهم.

وتنبع قوة اللوبي "الاسرائيلي" من مقدرته التي ليس لها مثيل على لعب لعبة سياسات جماعة المصالح هذه. وفي عملياتها الأساسية، لا تختلف عن جماعات المصالح مثل (لوبي المزرعة)، ولوبي عمال صناعة الفولاذ والنسيج، وغيرها من جماعات الضغط العرقية. والذي يميز اللوبي "الاسرائيلي" عن كل ذلك هو "فاعليته الخارقة للمألوف". ولكنه لا يوجد شيء غير ملائم بشأن اليهود الأمريكيين وحلفائهم المسيحيين في محاولتهم إمالة السياسة الأمريكية نحو "اسرائيل"، فأنشطة اللوبي ليست من نوع المؤامرة التي تصورها الكتب الدعائية المناوئة للسامية مثل كتاب (بروتوكولات حكماء صهيون). وفي أغلب الحالات، يفعل الأفراد والجماعات الذين يشكلون اللوبي ما تفعله جماعات المصالح الخاصة الأخرى، ولكن بطريقة أفضل بكثير. وزيادة على ذلك، فإن جماعات المصالح الموالية للعرب ضعيفة إلى غير موجودة، مما يجعل مهمة اللوبي أسهل.

استراتيجيات للنجاح

يمارس اللوبي استراتيجيتين واسعتين لتعزيز الدعم الأمريكي ل"اسرائيل". الأولى، انه يمارس نفوذاً عظيماً في واشنطن، بالضغط على كل من الكونجرس والفرع التنفيذي لدعم "اسرائيل" دائماً. ومهما تكن الآراء الخاصة لأحد صناع القانون أو صناع السياسة، يحاول اللوبي أن يجعل دعم "اسرائيل" هو الخيار السياسي "الذكي".

والاستراتيجية الثانية، هي أن اللوبي يكافح من أجل أن يضمن أن الخطاب العام بشأن "اسرائيل" يصورها على نحو إيجابي، بترديد الأساطير عن "اسرائيل" وتأسيسها، وتعميم الوجهة "الاسرائيلية" في النقاشات

السياسية التي تجري كل يوم. والهدف هو منع التعليقات الانتقادية بشأن "اسرائيل" من الحصول على إصغاء معقول على الساحة السياسية. فالسيطرة على النقاش والتحكم فيه أمر ضروري لضمان الدعم الأمريكي، لأن المناقشة النزيهة للعلاقات الأمريكية "الاسرائيلية" قد تؤدي بالأمريكيين إلى تفضيل سياسة مختلفة.

التأثير في الكونجرس

إن أحد أعمدة فاعلية اللوبي هو نفوذه في الكونجرس، حيث تهيمن "اسرائيل" في واقع الأمر، وهذا بحد ذاته وضع فريد، لأن الكونجرس لا يتجنب أبداً القضايا الشائكة. وسواء كانت القضية هي الإجهاض، أو العمل الايجابي (زيادة نسبة تمثيل المرأة والأقليات في الوظائف الرسمية أو الجامعات.. إلخ)، أو الرعاية الصحية، أو الرفاه، فلا بد أن يكون هنالك نقاش حي لها في الكونجرس. ولكن، حيثما يكون الأمر متعلقاً بـ"اسرائيل"، يخيم الصمت على الجميع، ولا يكاد يكون هنالك نقاش أبداً.

ويكمن أحد أسباب نجاح اللوبي مع الكونجرس في أن بعض أهم الأعضاء صهاينة مسيحيون مثل ديك آرمي، الذي قال في سبتمبر/ أيلول 2002 أن "أولويتي رقم واحد في السياسة الخارجية هي حماية "اسرائيل"، وقد يظن المرء أن الأولوية رقم واحد لأي عضو في الكونجرس ستكون "حماية أمريكا"، ولكن ذلك لم يكن ما قاله آرمي. وهنالك أيضاً سيناتورات، وأعضاء كونجرس يهود يعملون على جعل السياسة الخارجية الأمريكية تدعم مصالح "اسرائيل".

وأعضاء الكونجرس الموالون لـ"اسرائيل" مصدر آخر لقوة اللوبي. وكما اعترف موريس أميتاي، أحد رؤساء منظمة "ايباك" السابقين، ذات مرة، حين قال: "هنالك عدد كبير من الأشخاص الذين يمارسون العمل

هنا (في مقر الكونجرس).. والذين هم من اليهود، ويرغبون ... في النظر إلى قضايا معينة من زاوية كونهم يهوداً.. وهؤلاء جميعاً أشخاص في وضع اتخاذ القرار في هذه المجالات لأولئك السيناتورات، ويستطيع المرء أن يلمس كمية هائلة من العمل الذي ينجز على مستوى هيئة العاملين في الكونجرس".

ولكن "إيباك" نفسها هي التي تشكل جوهر نفوذ اللوبي في الكونجرس. ويرجع نجاح "إيباك" إلى مقدرتها على مكافأة أعضاء الهيئة التشريعية ومرشحي الكونجرس الذين يساندون أجندتها، ومعاقبة من يتحدونها. والمال مهم جداً للانتخابات الأمريكية (كما تذكرنا بذلك فضيحة عضو جماعة الضغط جاك أبراموف وصفقاته المشبوهة، التي فاحت رائحتها أخيراً)، وتتحقق منظمة إيباك من أن أصدقاءها يحصلون على دعم مالي قوي من عدد هائل من لجان العمل السياسي الموالية ل"اسرائيل". أما الذين يعتبرون معادين ل"اسرائيل"، من جهة أخرى، فينبغي أن يكونوا على ثقة من أن منظمة "إيباك" سوف توجه تبرعاتها للحملة الانتخابية إلى خصومهم السياسيين، كما تنظم إيباك حملات كتابة رسائل، وتحث محرري الصحف على الموافقة على المرشحين الموالين لـ"اسرائيل".

وليس هنالك شك في كفاءة هذه التكتيكات. ونسوق على ذلك مثالاً واحداً، ففي سنة 1984 ساعدت منظمة "إيباك" على هزيمة السيناتور تشارلس بيرسي من الينوي، الذي "أبدى عدم حساسية، بل عداء تجاه مصالحنا"، حسبما ذكر أحد أعضاء اللوبي البارزين. وشرح توماس داين، رئيس منظمة "إيباك" يومئذ ما حدث، فقال: "إن جميع اليهود في أمريكا، من الساحل إلى الساحل، اجتمعوا من أجل طرد بيرسي. وقد

التقط الساسة الأمريكيون الرسالة وهم الذين يشغلون اليوم المناصب العامة أو يطمحون إلى شغلها". وتعتز "إيباك" بسمعتها كخصم جبار، بطبيعة الحال، لأنها تثبط عزيمة أياً كان عن مساءلة أجندتها.

ولكن تأثير "إيباك" في الكونجرس يتعدى ذلك أكثر. وحسبما قال دوجلاس بلومفيلد، احد الأعضاء السابقين في هيئة العاملين في "إيباك"، فإن "من المألوف أن يرجع أعضاء الكونجرس ومساعدوهم إلى منظمة "إيباك" أولاً عندما يحتاجون إلى المعلومات، قبل الاتصال بمكتبة الكونجرس، أو خدمة الأبحاث التابعة للكونجرس، أو أعضاء إحدى اللجان أو خبراء الإدارة". وأهم من ذلك، يذكر أن إيباك "كثيراً ما يجري الاتصال بها لصياغة الخطب، والعمل على التشريعات، وإبداء المشورة بشأن التكتيكات، وتنظيم الأبحاث، وجمع المشاركين في الرعاية، وتنظيم الأصوات الانتخابية".

وجوهر الأمر هو أن منظمة "إيباك"، التي هي في واقع الحال عميل لدولة أجنبية، تمسك بخناق الكونجرس الأمريكي. فالنقاش العلني بشأن السياسة الأمريكية إزاء "اسرائيل" لا يجري هناك، على الرغم من أن لتلك السياسة عواقب مهمة على العالم بأسره. وهكذا فإن أحد الفروع الثلاثة الرئيسية للحكومة الأمريكية ملتزم بثبات بدعم "اسرائيل". وكما قال السيناتور السابق إيرنست هولينج (ديمقراطي من جنوب كارولينا)، عندما كان على وشك التخلي عن منصبه "انك لا تستطيع أن يكون لك سياسة إزاء "اسرائيل" غير تلك التي تعطيك إياها منظمة إيباك هنا". وما من عجب في أن رئيس الوزراء "الاسرائيلي" أرييل شارون قال أمام جمهور أمريكي ذات مرة "عندما يسألني الناس كيف يستطيعون ان يساعدوا "اسرائيل"، أقول لهم: ساعدوا إيباك".

التأثير في الفرع التنفيذي

يملك اللوبي كذلك نفوذاً واسعاً على الفرع التنفيذي. وتنبع تلك السلطة جزئياً من تأثير الناخبين اليهود على الانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من قلة عددهم بالنسبة إلى عدد السكان (فهم أقل من 3٪ من مجموع السكان)، إلا أنهم يدفعون أموالاً طائلة للحملات الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين. وقدرت صحيفة "الواشنطن بوست" ذات مرة أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيين "يعتمدون على الأنصار اليهود لتزويدهم بما يبلغ 60٪ من الأموال". وعلاوة على ذلك، يتمتع اليهود بمعدلات تجمع عالية ويتركزون في الولايات الرئيسية مثل كاليفورنيا، فلوريدا، الينوي، نيويورك، وبنسلفانيا. ولأن للناخبين اليهود أهمية كبيرة في الانتخابات الختامية، يقطع المرشحون للرئاسة شوطاً بعيداً في عدم إثارة عدائهم.

كما تستهدف المنظمات الرئيسية في اللوبي الإدارة التي تمسك بزمام السلطة، على نحو مباشر. وعلى سبيل المثال، تضمن القوى الموالية ل"اسرائيل" ألا يحصل منتقدو الدولة اليهودية على تعيينات مهمة في السياسة الخارجية. فقد أراد جيمي كارتر أن يتخذ جورج بول أول وزير خارجية لديه، ولكنه كان يعلم أن بول يعتبر منتقداً ل"اسرائيل" وأن اللوبي سوف يعارض تعيينه. ويجبر اختبار عباد الشمس هذا أي صانع سياسة طموح، على أن يصبح مؤيداً سافراً ل"اسرائيل"، وهذا هو السبب في أن المنتقدين العلنيين للسياسة "الاسرائيلية" أصبحوا صنفاً معرضاً للانقراض في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية.

ولا تزال هذه القيود فاعلة حالياً. فعندما دعا مرشح الرئاسة لسنة 2004، هوارد دين، الولايات المتحدة إلى "لعب دور أكثر إنصافاً" في الصراع العربي "الاسرائيلي"، اتهمه السيناتور جوزيف ليبرمان بخداع

"اسرائيل" وقال انه تصريحه "غير مسؤول" . وفي واقع الأمر وقع جميع كبار الديمقراطيين في مجلس النواب رسالة شديدة اللهجة موجهة إلى دين، ينتقدون فيها تعليقاته، وذكرت صحيفة "شيكاجو جويش ستار" ان "مهاجمين مجهولين.. يزحمون صناديق البريد الالكتروني لزعماء اليهود في البلاد، محذرين من دون دليل يذكر من أن دين سيكون سيئاً بالنسبة إلى "اسرائيل".

ولكن هذا القلق كان منافياً للعقل، لأن دين كان في حقيقة الأمر صقورياً بشأن "اسرائيل"، فقد كان المشارك في رئاسة حملته الانتخابية رئيساً سابقاً لمنظمة إيباك، وقال دين إن آراءه الخاصة بالنزاع في الشرق الأوسط تعكس على نحو أوثق آراء "إيباك" أكثر مما تعكس آراء الأمريكيين الأكثر اعتدالاً في منظمة السلام الآن. وكان كل ما فعله دين انه اقترح أن على واشنطن من أجل "التقريب بين الطرفين" أن تتصرف كوسيط نزيه. ويصعب اعتبار هذه الفكرة راديكالية، ولكنها تعتبر لعنة لدى اللوبي، الذي لا يطيق حتى فكرة النزاهة عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي "الاسرائيلي".

وتخدم أغراض اللوبي كذلك عندما يحتل الأفراد الموالون ل"اسرائيل" مناصب مهمة في الفرع التنفيذي. وعلى سبيل المثال، كانت السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط في عهد إدارة ريجان، تتشكل إلى حد بعيد على أيدي مسؤولين لهم علاقات وثيقة مع "اسرائيل" أو مع منظمات بارزة موالية لـ"اسرائيل" ومن بينهم مارتن إنديك النائب السابق لمدير الأبحاث في منظمة "إيباك"، والمؤسس المشارك لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الموالي ل"اسرائيل"، ودينيس روس، الذي التحق بهذا المعهد بعد ترك الحكومة سنة 2001، وأوهارون ميللر، الذي عاش في "اسرائيل" وكثيراً ما يزورها.

وكان هؤلاء الرجال من أقرب المستشارين لدى الرئيس كلينتون في مؤتمر كامب ديفيد في يوليو/ تموز سنة 2002. وعلى الرغم من أن ثلاثتهم كانوا يؤيدون عملية سلام أوسلو ويفضلون إيجاد دولة فلسطينية، فإنهم لم يفعلوا ذلك إلا في نطاق ما سيكون مقبولاً لدى "اسرائيل". وبوجه خاص، كان الوفد الأمريكي يأخذ التلقين من رئيس الوزراء "الاسرائيلي" إيهود باراك، وينسق المواقف التفاوضية سلفاً، ولم يعرض مقترحاته الخاصة لتسوية الصراع. ولا عجب والحالة هذه، أن المفاوضين الفلسطينيين اشتكوا من أنهم "يفاوضون فريقين "اسرائيليين" أحدهما يرفع العلم "الاسرائيلي"، والثاني يرفع العلم الأمريكي".

بل إن الوضع أكثر صراحة ووضوحاً في إدارة بوش، التي تضم بين صفوفها أفراداً شديدي الولاء ل"اسرائيل"، مثل إليوت أبرامز، جون بولتون، دوجلاس فيث، لويس ("سكوتر") ليبي، ريتشارد بيرل، بول وولفوتز، وديفيد وورمسر. وكما سنرى، فإن هؤلاء المسؤولين ظلوا يضغطون باستمرار من أجل السياسات التي تحبذها "اسرائيل" وتدعمها المنظمات في اللوبي.

السيطرة على الإعلام

بالإضافة إلى التأثير المباشر في سياسة الحكومة، يناضل اللوبي لتشكيل مفاهيم وآراء العامة بشأن "اسرائيل" والشرق الأوسط. وهو لا يريد وجود نقاش علني للقضايا التي تتضمن "اسرائيل"، لأن النقاش العلني قد يجعل الأمريكيين يتساءلون عن مستوى الدعم الذي يوفرونه حالياً. وتبعاً لذلك، تعمل المنظمات الموالية ل"اسرائيل" جاهدة للتأثير في الإعلام، وبيوت الخبرة، والأوساط الأكاديمية، لأن هذه المؤسسات بالغة الأهمية في صياغة الرأي العام.

وينعكس رأي اللوبي في "اسرائيل" على نطاق واسع في وسائل الإعلام السائدة لأسباب من أهمها أن معظم المعلقين الأمريكيين موالون ل"اسرائيل" ويخضع النقاش بين الخبراء في شؤون الشرق الأوسط، كما يقول الصحافي إريك ألترمان "للأناس الذين لا يستطيعون أن يتخيلوا انتقاد "اسرائيل". ويسرد قائمة تضم أسماء 61 "كاتب عمود صحافي، ومعلق يمكن الاعتماد عليهم لمساندة "اسرائيل" دون وعي أو إرادة وبصورة مطلقة". وبالعكس، لم يجد ألترمان سوى خمسة خبراء ينتقدون بصورة ثابتة سلوك "اسرائيل" أو يؤيدون المواقف الموالية للعرب. وتنشر الصحف بين حين وآخر بعض الآراء أو الافتتاحيات المستضافة التي تتحدى السياسة "الاسرائيلية"، ولكن كفة ميزان الرأي مائلة على نحو واضح إلى الطرف الآخر.

وينعكس هذا التميز الموالي ل"اسرائيل" في افتتاحيات الصحف الرئيسية. وقد لاحظ روبرت بارتلي، المدير السابق لتحرير مجلة "وول ستريت جورنال"، أن "شامير، وشارون، وبيبي (أي نتنياهو مهما يطلب هؤلاء الأشخاص، فإن طلباتهم مقبولة لديّ". وليس أن هذه المجلة، بالإضافة إلى أن الصحف المبارزة الأخرى مثل، "ذي شيكاغو صن تايمز"، و"واشنطن تايمز"، تنشر باستمرار افتتاحيات موالية لـ"اسرائيل". كما تدافع المجلات مثل مجلة "كومنتري"، و"نيو ريبليك"، و"ويكلي ستاندارد" عن "اسرائيل" بحماس وفي كل مناسبة.

كما نجد تحيز الآراء والافتتاحيات كذلك في صحف مثل "نيويورك تايمز". ويندر أن تنتقد هذه الصحيفة سياسات "اسرائيل"، وتسلم في بعض الأحيان بأن للفلسطينيين ظلامات مشروعة، ولكنها غير منصفة. وعلى سبيل المثال، اعترف مدير التحرير التنفيذي السابق لهذه الصحيفة،

ماكس فرانكل، بتأثير موقفه الموالي لـ"اسرائيل" على اختياره للموضوعات التي يحررها. وقد قال حرفياً "لقد كنت مخلصاً ل"اسرائيل" على نحو أعمق بكثير مما أجرؤ على توكيده". ويتابع قائلاً: "متحصناً وراء معرفتي ب"اسرائيل"، وصداقاتي فيها، كنت اكتب بنفسي معظم تعليقاتنا الخاصة بالشرق الأوسط. وكما يعرف القراء العرب أكثر من القراء اليهود، كنت اكتب هذه التعليقات من منظور موال لـ"اسرائيل".

وتغطية وسائل الإعلام لأخبار الأحداث التي لـ"اسرائيل" دخل بها، أكثر إنصافاً إلى حد ما من التعليقات والافتتاحيات التي تنشر، ويعود ذلك جزئياً إلى رغبة المراسلين في أن يكونوا موضوعيين، ولكنه يرجع كذلك إلى أن يصعب تغطية الأحداث في المناطق المحتلة من دون الاعتراف بسلوك "اسرائيل" الحقيقي. ولكي يحبط اللوبي الأخبار غير المفضلة عن "اسرائيل" ينظم حملات كتابة الرسائل، والتظاهرات، وعمليات المقاطعة ضد وسائل الإعلام التي يعتبر مضمونها مناوئاً لـ"اسرائيل". وقد قال أحد المسؤولين في شبكة "سي أن أن"، انه يتلقى في بعض الأحيان 6 آلاف رسالة الكترونية ورسالة نصية قصيرة في يوم واحد تشكو من أن خبراً ما، كان معادياً لـ"اسرائيل". وبالمثل، نظمت لجنة (تحري الدقة في أخبار الشرق الأوسط في أمريكا) الموالية لـ"اسرائيل"، مظاهرات خارج محطات الإذاعة الوطنية العامة في 33 مدينة في مايو/ أيار، 2003 كما حاولت أن تقنع المتبرعين بأن يحجبوا الدعم عن هذه الإذاعة، إلى أن أصبحت التغطية الإخبارية أكثر تعاطفاً مع "اسرائيل". وذكر أن محطة هذه الإذاعة في بوسطن خسرت أكثر من مليون دولار من التبرعات نتيجة لهذه الجهود. كما جاء الضغط على محطة الإذاعة الوطنية كذلك من قبل أصدقاء "اسرائيل" في الكونجرس، الذين طلبوا منها إجراء تدقيق داخلي، وممارسة مزيد من الإشراف على أخبار الشرق الأوسط.

وتساعد هـذه العوامـل في تفسير احتـواء وسـائل الإعـلام الأمـريكيـة على النـزر اليسير فقـط من الانتقـاد لسياسـة "اسـرائيل"، والنـادر جداً من مساءلة واشنطن عن علاقتها بـ "اسـرائيل"، ومناقشـات لنفـوذ اللـوبي الهائـل على سياسـة الولايات المتحدة، لا تأتي إلا لماماً.

"اسرائيل" متغلغلة في كل معاهد الدراسات والبحوث

تتغلغـل القـوى الموالية ل "اسـرائيل" في كافـة منـاحي مؤسسـات ومعاهد الدراسات والبحوث والتخطيط الاستراتيجي والفكري في الولايات المتحدة وتهيمن عليها. ولا يخفـى أن هـذه المراكز والمعاقل الفكرية تلعب دوراً مهماً في صياغة الجدل العام ومساراته في المحافل والمنابر، إضافة إلى ما تقوم به من دور خطير في صياغة السياسـة الحقيقية. وبـادر اللـوبي إلى إنشـاء ترسـانته الفكرية في عـام 1985، عندما سـاعد مـارتن إنـديك في تأسيس "معهـد واشنطن لسياسـة الشـرق الأدنـى" ورغـم أن المعهد يقلل من أهمية الصلات التي تربطـه ب "اسـرائيل"، ويـزعم بـدلاً مـن ذلـك أنـه يقـدم رؤيـة "متوازنـة وواقعيـة" حـول قضـايا الشـرق الأوسـط، إلا أن واقـع الحـال يناقض هذه الدعوى. وفي الحقيقة فإن المعهـد المذكور يديره ويموّلـه أنـاس منغمسون من مفـرق رأسـهم وحتـى أخمـص أقـدامهم في نصـرة جـدول العمـل "الاسرائيلي" وخدمة أهداف أجندة "اسـرائيل" هذه.

ويتجاوز نفوذ وتأثير هذا اللوبي في عـالم بـؤر الدراسات الاستراتيجية هـذه نطـاق معهـد واشـنطن ويتعـداه بكـثير. وعلـى امتـداد ربـع القـرن الـذي انصرم أسست القوى الموالية والمناصرة ل "اسـرائيل" لحضـور طـاغ في معهـد المشـروع الأمريكـي، وفي معهـد بروكينغـز، ومركـز السياسـة الأمنيـة، ومعهد بحوث السياسة الخارجية ومؤسسة التراث، ومعهد هدسـون، ومعهـد تحليل السياسة الخارجية، والمعهد اليهودي لشؤون الأمـن القـومي (جيشـا).

ومراكـز الدراسـات وصـياغة الفكـر والـرأي العـام هـذه مناصيـرة ل "اسرائيل" يقيناً، وهي إن ضمت فلا تضم سوى حفنة ضئيلة ممن ينتقدون سياسة الولايات المتحدة الداعمة للدولة اليهودية.

ومن بين المؤشرات ذات الشأن التي تنبئ عن مدى نفوذ اللوبي وتأثيره في عـالم بـؤر الفكـر الموجـه هـذه الأطـوار المتدرجـة الـتي مـر بهـا معهـد بروكينغـز عـبر مسـيرة تطـوره. فعلـى مـدى سـنوات طويلـة ظـل ولـيم. ب. كونـديت، وهـو أكـاديمي بـارز ومسـؤول سـابق في مجلس الأمـن القـومي، يشـغل منصـب كـبير الخـبراء في المعهـد لشـؤون وقضـايا الشـرق الأوسـط. وكان الرجل قد حاز صيتاً يستحقه لنزاهته المشهود بها في قضـايا الصـراع العربي "الاسـرائيلي". وأمـا إليـوم، فمـا يقـوم بـه بروكينغـز علـى أي حـال، وما يجريه ويشتغل به من دراسات حول هذه المسائل إنما يقـوم بـه مـن خـلال "مركـز سـابان" التـابع لـه لدراسـات الشـرق الأوسـط، الـذي يمولـه حـاييم سـابان، وهـو رجـل أعمـال "اسـرائيلي" أمريكـي واسـع الثـراء وصـهيوني متعصب ينضح بالتطرف. ويدير "مركز سابان" العفريت المـذهل إيـاه الـذي يحشر أنفـه في كـل ركـن وثقـب مـارتن إنـديك. وهكـذا نـرى أن مـا كـان يوماً ما معهداً يعكـف علـى دراسـة القضـايا الشـرق أوسـطية لـم تتخـره بعـد الـروح التحزبيـة المتحيـزة، قـد صـار اليـوم جـزءاً مـن جوقـة المناصـرة ل "اسرائيل" لينضم بذلك إلى حشد ضخم من بؤر الفكـر الموجـه والدراسـات الاستراتيجية المؤدلجة الموالية في معظمها ل "اسـرائيل".

السيطرة على العالم الأكاديمي

واجه اللوبي صعوبات جمـة في مسـاعيه وحملاتـه لخنـق الجـدل بشـأن "اسـرائيل" وشـل نشـاطات النقـاش حولهـا في أروقـة الكليـات والمحافـل الأكاديميـة، وذلـك لأن الحريـة الأكاديميـة، إنمـا هـي قيمـة جوهريـة في

الصميم من منظومة القيم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب تكميم أفواه الأساتذة الكبار الراسخي القدم في مناصبهم الأكاديمية أو تهديدهم أو إسكاتهم. ورغم هذه المصاعب والتعثر لم يوجه إلى "اسرائيل" سوى الخفيف اللطيف من الانتقاد في حقبة التسعينات عندما كانت عملية التسوية السلمية تشق طريقها وتمضي في سبيلها في أوسلو. وثارت الانتقادات بعد أن انهارت العملية وجاء أرييل شارون إلى السلطة في أوائل عام 2001، واتسمت بالحدة بوجه خاص عندما أعاد عسكر وزارة الحرب "الاسرائيلية" احتلال الضفة الغربية في ربيع 2002، واستخدمت قوة عاتية غاشمة ضد الانتفاضة الثانية.

وتحرك اللوبي بجبروت عدائي لا هوادة فيه ليتدارك الموقف ويعيد عالم الأكاديميا إلى الحظيرة، و"يسترد حرم الجامعات" وانبثقت جماعات جديدة مثل "قافلة الديمقراطية" التي جاءت بمتحدثين "اسرائيليين" ليحاضروا ويتكلموا في الكليات والجامعات الأمريكية. وسرعان ما قفزت لتنضم للموكب جماعات متجذرة راسخة القدم مثل "المجلس اليهودي للشؤون العامة" و"جماعة هيليل" وتم تشكيل جماعة جديدة هي "تحالف "اسرائيل" بشأن الجامعات"، وذلك للتنسيق بين جمهرة الجماعات الكثيرة التي تضافرت مساعيها الآن لنصرة قضية "اسرائيل" في الأوساط الأكاديمية. وفي نهاية المطاف ضاعفت "إيباك" نفقاتها وصرفها على البرامج الرامية إلى إحكام الرقابة على نشاطات الجامعات ولتدريب الشبان الدعاة المروجين ل"اسرائيل" وذلك من أجل "إحداث زيادة ضخمة في عدد الطلاب المستغرقين في الهموم والجهد القومي المناصر ل"اسرائيل"".

ويقوم اللوبي أيضاً بتشديد الرقابة على ما يكتبه أساتذة الجامعات وما يعلمونه، والمواد التي يحاضرون حولها. فعلى سبيل المثال أسس اثنان من أشد المتعصبين ل "اسرائيل" في أوساط المحافظين الجدد الموالين للدولة اليهودية وهما مارتن كرامر ودانييل بايبس موقعاً على الشبكة هو "كامبوس ووتش" الذي نشر قوائم أضابير تكشف عن أسماء وسير أكاديميين مشتبه بهم وراح يشجع الطلاب على أن يدلوا بإفاداتهم حول تعليقات أو سلوكيات يمكن أن تعتبر بأي صورة من الصور معادية ل "اسرائيل". وهذه المحاولة المفضوحة لابتزاز وإرهاب العلماء والخبراء حرضت على ردة فعل عنيفة مما حمل كرامر وبايبس لاحقاً على سحب هذه الملفات، لكن الموقع على الشبكة العنكبوتية مازال يستميل الطلبة ويدعوهم إلى تدبيج التقارير عن أي مسلك مزعوم يشتم منه رائحة معاداة "اسرائيل" في الجامعات والكليات الأمريكية.

ولا تنفك جماعات منضوية تحت لواء هذا اللوبي عن توجيه نيرانها إلى أساتذة جامعيين معينين وتسلط فوهات مدافعها على الجامعات التي تشغل أي بروفيسور من هؤلاء ممن لا يرضى عنه اللوبي. فجامعة كولومبيا التي كان العالم الفلسطيني الراحل البروفيسور ادوارد سعيد يحاضر في كلياتها لطالما ظلت فريسة هجمات شرسة تشنها القوى الناصرة ل "اسرائيل". فقد أورد جوناثان كول العميد السابق لجامعة كولومبيا أن "المرء منا كان على يقين من أن أي تصريح أو عبارة علنية عامة يتفوه بها الناقد الأدبي الجليل إدوارد سعيد ويساند فيها الشعب الفلسطيني سوف تستمطر سيلاً عرماً من الرسائل وتستثير مئات الرسائل الالكترونية، والمواضيع الصحافية التي تدعونا لإدانة البروفيسور سعيد وتطالبنا أما بفرض حظر عليه أو طرده من الجامعة. وكانت مثل هذه الحملات لا

تكاد تخفي ما يعتمل في صدورها من ضغائن". وعندما استقدمت جامعة كولومبيا المؤرخ رشيد الخالدي من جامعة شيكاجو قال كول إن "الشكاوى بدأت تتدفق كالطوفان من أناس يخالفونه الرأي فيما اشتملت عليه وجهات نظره السياسية". وواجهت جامعة برينستون المشكلة ذاتها بعدها ببضع سنين عندما فكرت هي الأخرى بخطب ود الخالدي واستقدامه من كولومبيا.

وثمة تبيان كلاسيكي يفصح عن ذلك الجهد المسعور للقيام بدور الشرطي في الحياة الجامعية والأوساط الأكاديمية، حيث تبدى هذا في أواخر عام 2004، عندما أنتج "ديفيد بروجيكت" فيلماً دعائياً يزعم أن الكلية في برنامج الدراسات الشرق أوسطية التابع لجامعة كولومبيا كانت مناهضة للسامية، وأنها كانت تهدد الطلبة اليهود المدافعين عن "اسرائيل" وتخوفهم. وما لبثت جامعة كولومبيا أن اكتوت بنيران حملات التشهير والتجريم في الأوساط الموالية ل "اسرائيل"، غير أن لجنة جامعية شكلت للتحقيق في تلك الاتهامات توصلت إلى أنه لا دليل البتة يثبت دعوى العداء لليهود، أو ما يسمى بمعاداة السامية وأن الواقعة اليتيمة التي تستحق الذكر كانت احتمال أن يكون أحد الأساتذة الجامعيين قد "رد بحدة" على سؤال لأحد الطلبة. واكتشفت اللجنة أيضاً أن الأساتذة المتهمين كانوا في الحقيقة هدفاً وضحية لحملة تهديد وتخويف صريحة.

ولربما كان أشد سمات هذه الحملة المستعرة لاستئصال شأفة أي انتقاد ل "اسرائيل" في أروقة الجامعات، وأدعاها للقلق، هو ذاك الجهد المحموم الذي قامت به جماعات يهودية لدفع الكونجرس للتأسيس لآليات وسبل منهجية تتجسس على الأساتذة وتراقب ما يقولونه عن "اسرائيل" وتحرم الجامعات التي يرى اللوبي ويحكم بأنها متحيزة ضد "اسرائيل" من

... التمويل الفيدرالي. وهذا الجهد الحثيث لحمل حكومة الولايات المتحدة على لعب دور شرطي الرقابة على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لم ينجح بعد، لكن المحاولة تظهر بجلاء الأهمية القصوى التي توليها الجماعات الموالية ل "اسرائيل" للهيمنة على الجدل الذي يدور في أوساط هذه الصروح الجامعية حول هذه القضايا.

وأخيراً، قام عدد من كبار الأثرياء "المحسنين" اليهود بتأسيس برامج دراسات "اسرائيلية" (إضافة إلى نحو 130 برنامج دراسات يهودية قائمة وتعمل حالياً)، وذلك بهدف زيادة عدد العلماء المتعاطفين مع "اسرائيل" في الجامعات. وأعلنت جامعة نيويورك عن إنشاء "مركز تاوب للدراسات "الاسرائيلية" في الأول من مايو/أيار من عام 2003، كما أقيمت برامج مشابهة في مدارس وجامعات أخرى مثل بيركلي وبرانديز وايموري. ولطالما تشدق الإداريون الأكاديميون وأكدوا على القيمة التعليمية والتربوية لهذه البرامج لكن الحقيقة هي أنها يقصد منها في جوهرها وفي غالبيتها العظمى أن تلمع صورة "اسرائيل" وتروج لها في الأوساط الجامعية. ويوضح فريد لافيه، رئيس مؤسسة تاوب بجلاء أن مؤسسته مولت مركز جامعة نيويورك للدراسات لمقارعة "وجهة النظر العربية" التي يعتقد هو أنها سائدة في برامج جامعة نيويورك الشرق أوسطية، والوقوف لها بالمرصاد.

وخلاصة القول إن اللوبي قد قطع شوطاً بعيداً في الوقوف سداً منيعاً يحول دون انتقاد "اسرائيل" في المحافل الجامعية والأروقة الأكاديمية. ولم يحقق اللوبي النجاح ذاته الذي أحرزه في الكابيتول هيل (الكونجرس الأمريكي) إلا أنه اشتغل على هذه القضايا وعمل بجد شديد لوأد انتقاد "اسرائيل" من قبل أساتذة الجامعات والطلاب واجتثاث مثل هذه

الاتجاهات من جذورها، لذا خفت إلى حد كبير جداً الانتقادات الموجهة إلى "اسرائيل" اليوم.

مكمم الأصوات العظيم

لا يكتمل أي نقاش يتناول كيفية عمل اللوبي والآليات التي يؤدي من خلالها أدواره دون تفحص أحد أقوى أسلحته، ألا وهو تهمة معاداة السامية. فأي شخص ينتقد أفعال "اسرائيل" أو يقول إن الجماعات المناصرة ل "اسرائيل" لها نفوذ وتأثير كبير في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية وهو التأثير الذي تهلل له "إيباك" وتباهي به، يجابه في الحقيقة احتمالاً راجحاً بأن يوصم بمعاداة السامية. وفي الحقيقة فإن أي شخص يقول إن هناك جماعة ضغط مصلحية "اسرائيلية" أو لوبياً "اسرائيلياً" يخاطر بأن يرمى بفرية معاداة السامية، هذا على الرغم من أن الإعلام "الاسرائيلي" ذاته يشير إلى "لوبي أمريكا اليهودي". وفي الحقيقة فإن هذا اللوبي يباهي بجبروته وقدراته ثم ينثني ليهاجم كل من يحاول لفت الأنظار إليه. وهذا التكتيك غاية في الفعالية، لأن معاداة السامية بغيضة ممقوتة، وليس ثمة شخص مسؤول يود أن يتهم بها.

وفي السنوات الأخيرة كان الأوروبيون أكثر استعداداً من الأمريكيين لانتقاد سياسة "اسرائيل"، ويحلو لبعض الناس عزو هذا التميز الطفيف إلى انبعاث روح معاداة السامية في أوروبا. وكان سفير الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي قد قال في أوائل عام 2004: "نحن ماضون على هذا الدرب، ونوشك أن نبلغ تلك النقطة حيث تتردى الأمور لنصل إلى نفس سوء الأحوال الذي شهدناه في حقبة الثلاثينات". وقياس معاداة السامية والتحري عن درجة حدتها مسألة معقدة، لكن ثقل الأدلة المتضافرة يشير إلى الاتجاه المعاكس. فعلى سبيل المثال حدث في ربيع عام

2004 عندما زكمت الأنوف وملأت أجواء الولايات المتحدة الاتهامات بتنامي تيارات معاداة السامية في أوروبا، أن أظهرت استطلاعات مستقلة للرأي العام الأوروبي أجرتها عصبة مكافحة التشهير ومركز بيو للأبحاث واستمزجت فيها آراء الناس والصحافة أن معاداة السامية آخذة بالاضمحلال.

لنتأمل فرنسا، التي كثيراً ما تصورها القوى الموالية ل "اسرائيل" وكأنها أشد دول أوروبا معاداة للسامية. فقد وجد استطلاع لرأي المواطنين الفرنسيين سنة 2002 أن: 89٪ لا يستطيعون تخيل العيش مع يهودي، و97٪ يعتقدون أن كتابة خربشات معادية للسامية جريمة خطيرة، ويعتقد 87٪ أن الهجمات على معابد يهودية فرنسية تشكل فضيحة وعاراً، كما يرفض 85٪ من الكاثوليك الفرنسيين الملتزمين التهمة التي تقول إن اليهود يملكون نفوذاً واسعاً في عالم المال والأعمال.

وليس غريباً أن زعيم المجتمع اليهودي الفرنسي أعلن في صيف سنة 2003 أن "فرنسا ليست أشد معاداة للسامية من أمريكا". وحسبما جاء في مقالة نشرت مؤخراً في صحيفة "هآرتس" "الاسرائيلية"، تذكر الشرطة الفرنسية أن الحوادث المعادية للسامية في فرنسا قد انخفضت بنسبة 50٪ تقريباً سنة 2005، وهذا على الرغم من أن فرنسا لديها من السكان المسلمين أكثر مما لدى أي من دول أوروبا.

الذيل يهز الكلب

لو كان تأثير اللوبي مختصراً على المساعدات الاقتصادية الأمريكية ل "اسرائيل"، لما كان نفوذه مثيراً للقلق إلى ذلك الحد. فالمساعدة الخارجية قيمة، ولكنها ليست مفيدة بقدر جعل القوة العظمى الوحيدة في العالم، تسخر إمكاناتها الهائلة لخدمة "اسرائيل". وتبعاً لذلك يسعى

اللوبي إلى صياغة العناصر الجوهرية لسياسة الولايات المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط. وبوجه خاص، عمل بنجاح لإقناع الزعماء الأمريكيين بدعم قهر "اسرائيل" المتواصل للفلسطينيين، والتصويب على خصوم "اسرائيل" الأساسيين في المنطقة وهم: إيران والعراق وسوريا.

وصم الفلسطينيين بالشر

من الأمور التي طواها النسيان، أن إدارة بوش، حاولت في خريف سنة 2001، وفي ربيع سنة 2002 بوجه خاص، أن تخفف حدة المشاعر المعادية لأمريكا في العالم العربي، وتقوض دعم الجماعات الإرهابية مثل حركة القاعدة، بوقف سياسات "اسرائيل" التوسعية في المناطق المحتلة وتأييد إيجاد دولة فلسطينية.

وكان بوش يملك نفوذاً كامناً هائلاً تحت تصرفه. وكان بوسعه أن يهدد بخفض الدعم الاقتصادي والدبلوماسي الأمريكي ل "اسرائيل"، ومن المؤكد تقريباً أن الشعب الأمريكي كان سيسانده في ذلك. وقد ذكر استطلاع أجري في مايو/ أيار 2003 أن أكثر من 60٪ من الأمريكيين كانوا يرغبون في حجب الدعم عن "اسرائيل" لو قاومت ضغط أمريكا عليها لكي تسوي النزاع، كما ارتفعت تلك النسبة إلى 70٪ بين الأمريكيين "الناشطين سياسياً". وبالفعل، فإن 73٪ قالوا إنه ينبغي على الولايات المتحدة ألا تحابي أياً من الطرفين.

ومع ذلك فشلت إدارة بوش في تغيير سياسات "اسرائيل"، وانتهى الأمر بواشنطن إلى أن تساند نهج "اسرائيل" المتشدد بدلاً من ذلك. ومع الزمن تبنت الإدارة مبررات "اسرائيل" لهذا النهج، بحيث غدا الخطابان الأمريكي و"الاسرائيلي" متماثلين. وفي فبراير/ شباط 2003 لخص عنوان رئيسي لصحيفة "واشنطن بوست" الوضع، إذ جاء فيه "تطابق موقفي بوش وشارون شبه التام من السياسة نحو الشرق الأوسط". والسبب الرئيسي لهذا

التحول هو اللوبي.

وتبدأ القصة في أواخر سبتمبر/ أيلول 2001 عندما شرع الرئيس بوش في الضغط على رئيس الوزراء "الاسرائيلي" شارون لإبداء ضبط النفس في المناطق المحتلة، كما ضغط على شارون لكي يسمح لوزير الخارجية "الاسرائيلي" شمعون بيريز بمقابلة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، على الرغم من أن بوش كان شديد الانتقاد لزعامة عرفات. كما قال بوش علناً إنه يؤيد قيام دولة فلسطينية. أحس شارون من هذه التطورات بالخطر، فاتهم بوش بمحاولة "استرضاء العرب على حسابنا"، وحذر من أن "اسرائيل" "لن تكون تشيكوسلوفاكيا".

وذكر أن بوش غضب من تشبيه شارون له بنفيل تشامبرلين (رئيس وزراء بريطانيا الذي اتبع سياسة الاسترضاء نحو ألمانيا الفاشية (1869 1940))، كما وصف السكرتير الصحافي للبيت الأبيض، آري فليشر، ملاحظات شارون بأنها "غير مقبولة". وقدم رئيس الوزراء "الاسرائيلي" اعتذاراً صورياً، ولكنه سرعان ما ضم قواه إلى اللوبي لإقناع إدارة بوش والشعب الأمريكي بأن الولايات المتحدة و"اسرائيل" تواجهان تهديداً مشتركاً من قبل الإرهاب. وظل المسؤولون "الاسرائيليون" وممثلو اللوبي يؤكدون باستمرار وبصورة متكررة أنه لا يوجد فرق حقيقي بين عرفات وأسامة بن لادن، وأصروا على أنه ينبغي على الولايات المتحدة و"اسرائيل" أن تعزلا الزعيم الفلسطيني المنتخب وألا تتعاملا معه.

وذهب اللوبي كذلك للعمل في الكونجرس. ففي 16 نوفمبر/ تشرين الثاني، بعث 89 سيناتوراً برسالة إلى بوش يمتدحونه فيها لرفضه مقابلة عرفات، ولكنهم يطالبون أيضاً بألا تكبح الولايات المتحدة "اسرائيل" عن الانتقام من الفلسطينيين، ويصرون على أن تذكر الإدارة

علماً أنها تقف بثبات وراء "اسرائيل". وحسبما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز"، فإن الرسالة "انبثقت عن اجتماع عقد قبل أسبوعين بين زعماء للمجتمع اليهودي الأمريكي وأعضاء بارزين في مجلس الشيوخ"، وأضافت الصحيفة أن منظمة "إيباك" "كانت ناشطة بوجه خاص في توفير النصح بشأن الرسالة".

وفي أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، كانت العلاقات بين تل أبيب وواشنطن قد تحسنت كثيراً. ويرجع ذلك في جزء منه إلى جهود اللوبي التي يبذلها لعطف السياسة الأمريكية باتجاه "اسرائيل"، ولكنه يرجع كذلك إلى انتصار أمريكا الأولي في أفغانستان، الذي قلل الحاجة إلى دعم العرب في التعامل مع حركة القاعدة. وقد زار شارون واشنطن في أوائل شهر ديسمبر/ كانون الأول، وعقد لقاء ودياً مع بوش.

ولكن المتاعب انبثقت من جديد في ابريل/ نيسان، 2002 بعد أن أطلق الجيش "الاسرائيلي" عملية (الدرع الواقي)، واستأنف السيطرة الفعلية على جميع المناطق الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية. وكان بوش يعلم أن عمل "اسرائيل" سوف يدمر صورة أمريكا في العالمين العربي والإسلامي، ويلحق الضرر بالحرب على الإرهاب، ولذلك طالب في 4 ابريل/ نيسان شارون بأن "يوقف الغارات ويبدأ الانسحاب". وأكد هذه الرسالة بعد يومين قائلاً إن ذلك يعني "الانسحاب من دون تأخير". وفي 7 ابريل/ نيسان، قالت مستشارة الأمن القومي لدى بوش، كوندوليزا رايس، للصحافيين: "إن عبارة "من دون تأخير" تعني من دون تأخير. أنها تعني الآن". وفي ذلك اليوم نفسه توجه وزير الخارجية كولن باول إلى الشرق الأوسط لكي يضغط على جميع الأطراف لتوقف القتال وتبدأ التفاوض. وشمرت "اسرائيل" واللوبي للعمل. وكان أحد الأهداف الرئيسية

كولن باول، الذي بدأ يحس لفح الحر من المسؤولين الموالين ل "اسرائيل" في مكتب ديك تشيني، نائب الرئيس، وفي البنتاجون، وكذلك من خبراء المحافظين الجدد مثل روبرت كاجان ووليام كريستول، الذي اتهمه بأنه "في واقع الأمر قد طمس التمييز بين الإرهابيين ومن يقاتلون الإرهابيين". وكان الهدف الثاني هو بوش ذاته، الذي كان يمارس عليه الضغط من قبل زعماء اليهود، والإنجيليين المسيحيين الذين يشكلون أحد المكونات المهمة لقاعدته السياسية. وكان توم ديلاي، وديك آرمي صريحين بوجه خاص بشأن الحاجة إلى دعم "اسرائيل"، كما قام ديلاي وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، ترينت لوت بزيارة البيت الأبيض، ونبها بصورة شخصية الرئيس بوش إلى ضرورة التراجع عن موقفه.

وجاء أول الدلائل التي تشير إلى تراجع بوش في 11 ابريل/ نيسان بعد أسبوع واحد فقط من طلبه إلى شارون سحب قواته عندما قال آري فليشر إن الرئيس يعتقد بأن شارون "رجل سلام". وقد أعاد بوش هذه العبارة علناً لدى عودة باول من مهمته الفاشلة، وقال للصحافيين إن شارون قد استجاب بطريقة مرضية لمناشدته إياه الانسحاب التام والفوري. ولم يفعل شارون مثل ذلك الأمر، ولكن رئيس الولايات المتحدة لم يعد راغباً في أن يجعل من ذلك قضية.

الحرب على العراق كانت من أجل "اسرائيل"

في هذه الأثناء كان الكونجرس يتحرك أيضاً لدعم شارون. وفي الثاني من مايو/ أيار تجاهل الكونجرس اعتراضات الإدارة وتجاوزها ومرر قرارين يشددان على دعم "اسرائيل" (صوت مجلس الشيوخ بنسبة 94 إلى، 2 في حين كانت نسبة مجلس النواب 352 إلى 21). وأكد القراران كلاهما على أن الولايات المتحدة "تقف متضامنة مع "اسرائيل""، وأن

البلدين، ونحن نقتبس هنا من قرار مجلس النواب. "منهمكان اليوم في صراع مشترك ضد الإرهاب". كما شجب قرار مجلس النواب أيضاً "دعم ياسر عرفات للإرهاب الذي يجري حالياً". ولطالما صور اللوبي والإعلام الذي يلوذ بكنفه عرفات على أنه قطب الرحى في مشكلة الإرهاب. وبعدها ببضعة أيام أعلن وفد من الكونجرس، تشكل من أعضاء من الحزبين، وكان يقوم بمهمة تقصي حقائق في "اسرائيل"، أن على شارون أن يقاوم ضغط الولايات المتحدة الذي يسعى لحشره في زاوية التفاوض مع عرفات. وفي التاسع من مايو اجتمعت لجنة المخصصات المالية المتفرعة عن مجلس النواب لبحث منح "اسرائيل" مبلغاً إضافياً يقدر بأكثر من 200 مليون دولار لمحاربة الإرهاب. وعارض وزير الخارجية كولن باول الصفقة، لكن اللوبي دعمها، تماماً كما كان الحال في تمرير قراري الكونجرس وخسر باول المعركة.

وباختصار، تحدى شارون واللوبي رئيس الولايات المتحدة، وتشامخا وانتصرا عليه. وأورد الصحافي جيمي شاليف الذي يكتب لجريدة "معاريف" في تقرير له أن مساعدي شارون "لم يسعهم إخفاء ابتهاجهم للاخفاق الذي مني به باول. ورأى شارون الهزيمة تطل من أعين الرئيس بوش. لقد تفاخرا، وعض كل منهما أصابع الآخر فكان بوش هو أول من طرفت عينه وصرخ". لكن الذي لعب الدور الرئيسي في دحر بوش لم يكن في الحقيقة شارون، ولا حتى "اسرائيل" بل القوي الموالية والمناصرة ل "اسرائيل" في الولايات المتحدة.

ومن يومها لم يتغير الحال إلا بشكل طفيف. وقد رفضت إدارة بوش استئناف أي تعامل مع عرفات الذي قضى في نهاية المطاف في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2004. وتبنت إدارة بوش من بعدها الزعيم

الفلسطيني الجديد محمود عباس، إلا أنها لم تفعل سوى أقل القليل لمساعدته في الفوز بدولة قابلة للحياة بمقوماتها الدنيا. وواصل شارون تطوير خططه للقيام ب "فك ارتباط" أحادي الجانب عن الفلسطينيين استناداً إلى انسحاب من غزة مصحوب بتوسع متواصل في الضفة الغربية، وهي الخطة التي تمخض عنها بناء ما يدعى ب "السياج الأمني" الذي يصادر الأراضي الفلسطينية ويوسع المجمعات الاستيطانية الضخمة وما يخدمها من شبكات طرق. وأسهمت استراتيجية شارون، برفضها التفاوض مع عباس (الذي يحبذ تسوية تفاوضية) وجعلها من المستحيل بالنسبة له أن يرجع إلى الفلسطينيين بمنافع ملموسة يعتد بها، بشكل مباشر، في إحراز حماس مؤخراً لنصرها الانتخابي. وبصعود حماس إلى سدة السلطة، على أية حال صار لدى "اسرائيل" ذريعة أخرى للتمنع عن المفاوضات. ودعمت الإدارة تصرفات شارون (وأفعال خلفه ايهود أولمرت)، بل بارك بوش ضم "اسرائيل" الأحادي لأراض في المناطق المحتلة ووافق على ذلك مناقضاً بذلك السياسة الأمريكية المعلنة التي كان دأب على تأكيدها الرؤساء الأمريكيون كلهم منذ عهد ليندون جونسون.

وكل ما جاء به المسؤولون الأمريكيون هو انتقادات لطيفة طفيفة لبعض من أفعال "اسرائيل"، لكنهم لم يصنعوا شيئاً يذكر للمساعدة في قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. بل أعلن مستشار الأمن القومي السابق برنت سكاو كروفت في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2004 أن شارون استحوذ على الرئيس بوش وطوعه حتى صار "كالخاتم في اصبعه". فإذا ما سعى بوش لينأى بالولايات المتحدة قليلاً عن "اسرائيل" ويترك مسافة ضئيلة بينهما، أو حاول حتى انتقاد الأعمال "الاسرائيلية" في المناطق المحتلة، فمن المؤكد أن يجابه سخط اللوبي وداعميه في الكونجرس.

ويدرك مرشحو الحزب الديمقراطي للرئاسة حقائق الحياة هذه أيضاً ويعونها جيداً، ولعل هذا هو السر الكامن في إيغال جون كيري في إظهار تعاطفه ودعمه غير المحدود ل "اسرائيل" في عام 2004، وهذا هو أيضاً سبب سلوك هيلاري كلينتون الدرب ذاته والمغالاة في إبداء دعمها الكامل ل "اسرائيل" اليوم.

وفي غضون ذلك، يتصدر دعم الولايات المتحدة لسياسات "اسرائيل" ضد الفلسطينيين قائمة أهداف اللوبي، لكن مطامح اللوبي ومطامعه لا تتوقف هنا. فاللوبي يبتغي أيضاً من أمريكا أن تساعد "اسرائيل" على أن تظل هي القوة الإقليمية المهيمنة. فلا عجب إذن أن تتضافر جهود الحكومة "الاسرائيلية" مع مساعي الجماعات الموالية والمناصرة ل "اسرائيل" في الولايات المتحدة، وأن يعمل الطرفان معاً بجد ومثابرة لصياغة سياسة إدارة بوش تجاه العراق وسوريا وإيران، إضافة إلى خطتها الكبرى الرامية إلى إعادة صياغة نظام الشرق الأوسط.

"اسرائيل" والحرب على العراق

لم يكن الضغط الذي مارسته "اسرائيل" واللوبي هو العامل الأوحد وراء قرار الولايات المتحدة بمهاجمة العراق في مارس/ آذار من عام 2003، لكنه كان أحد العناصر الحاسمة في اتخاذ قرار الغزو. ويعتقد بعض الأمريكيين أن هذه كانت "حرباً من أجل النفط" لكن في الحقيقة لا يكاد يوجد أي دليل مباشر يدعم مثل هذا الزعم، والقرائن كلها توحي بعكس هذا. وعوضاً عن ذلك، فإن الحرب إنما كان الدافع الأكبر وراء شنها الرغبة الجامحة في جعل "اسرائيل" أكثر أمناً. ووفقاً لفيليب زيليكاو، وهو عضو في المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية الرئاسية (2001 2003)، والمدير التنفيذي للجنة تقصي حقائق الحادي

عشـر مـن سـبتمبر/ أيلـول، ويشـغل حاليـاً منصـب مستشـار وزيـرة الخارجيـة كونـدوليزا رايـس، فـإن "التهديـد الحقيقـي" الـذي كـان يمثلـه العـراق لم يكـن خطـراً يحدق بالولايات المتحـدة أو يهـددها بـأي صـورة مـن الصـور. ف "التهديد غير المعلن" كـان "خطـراً يتهـدد "اسـرائيل"" وتحـدث زيليكـاو إلى جمهـور احتشـد في جامعـة فيرجينيـا في سـبتمبر مـن عـام 2002، فأكـد مـا سبق لـه ملاحظتـه وشـدد علـى أن الحكومـة الأمريكيـة لا تريـد أن تتكـئ علـى هـذه النقطـة مـن الناحيـة الخطابيـة والإعلاميـة، لأن هـذه الحقيقـة "لا تحظـى بـرواج شعبـي".

وفي السـادس عشـر مـن أغسـطس/ آب مـن عـام 2002، أي قبـل 11 يومـاً من إطلاق نائب الرئيس ديك تشيني صـافرة الشـروع في حملتـه لتسـويق الحـرب وذلـك بإلقـاء خطـاب متشـدد أمـام رابطـة قـدامى المحـاربين أوردت صـحيفة "واشـنطن بوسـت" في تقاريرهـا أن ""اسـرائيل" تحـث المسـؤولين الأمريكيين على ألا يؤخروا الضربة العسكرية ضد عراق صدام حسين". وبحلول هذه المرحلة، وحسب شـارون، فإن التعـاون والتنسـيق الاسـتراتيجي بين "اسـرائيل" والولايـات المتحدة بلغا "أبعاداً غير مسبوقة"، وكـان مسؤولو الاسـتخبارات "الاسـرائيليون" قـد قـدموا إلى واشـنطن حشـداً كـبيراً مـن التقارير المفزعـة بل المثيرة للهلع بشـأن بـرامج العـراق لحيازة أسـلحة الـدمار الشـامل. وكمـا صـاغ المسـألة ووصـفها جنـرال "اسـرائيلي" متقاعـد فـإن "الاسـتخبارات "الاسـرائيلية" كـانت شـريكاً كـاملاً في تكـوين الصـورة الـتي قـدمتها الاسـتخبارات الأمريكيـة والبريطانيـة بشـأن قـدرات العـراق وتسلحه بغير الأسلحة التقليدية".

اللوبي والحرب على العراق

كانت القوة الدافعة الكبرى داخل الولايات المتحدة وراء إيقاد الحرب على العراق زمرة ضئيلة من المحافظين الجدد، وأكثرهم تربطه صلات حميمة بحزب الليكود "الاسرائيلي". وإضافة إلى ذلك فإن كبار قادة المنظمات الرئيسية التابعة للوبي "الاسرائيلي" صوتوا لمصلحة شن الحرب. وحسب مجلة "فوروارد": "فحين سعى الرئيس بوش لتسويق الحرب على العراق والترويج لها هبت لنصرته أهم المنظمات اليهودية الأمريكية واصطفوا جميعاً كالبنيان المرصوص للدفاع عنه. وفي بيان إثر بيان أكد زعماء اليهود في أمريكا ضرورة تخليص العالم من صدام حسين ومن أسلحته للتدمير الشامل". وتمضي الافتتاحية لتقول إن "هاجس سلامة "اسرائيل" والحفاظ على أمنها كان بحق العامل الفاعل الأكبر الذي طغى على مداولات ومشاورات الجماعات اليهودية الرئيسية، وكان جديراً بأن يستحوذ على اهتمامها".

كان المحافظون الجدد قد حزموا أمرهم وصمموا بصورة نهائية على الإطاحة بصدام حسين قبل أن يتولى بوش الرئاسة. وأحدث هؤلاء حراكاً تحريضياً نشطاً في بداية عام 1998 وذلك بنشر رسالتين مفتوحتين إلى الرئيس كلينتون ينادون فيهما بإزاحة صدام حسين عن السلطة. والموقعون عليهما، ولكثير منهم صلات وثيقة بالجماعات الموالية ل "اسرائيل" مثل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، ومن بين كبار رجالاتها إليوت أبرامز، وجون بولتون، ودوجلاس فيث، ووليم كريستول وبيرنارد لويس، ودونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وبول وولفويتز، لم يواجهوا صعوبة كبيرة أبداً في إقناع إدارة كلينتون بتبني الغاية الكبرى العامة ألا وهي الإطاحة بصدام حسين. لكن

المحافظين الجدد لم يكونوا قادرين على تسويق حرب لتحقيق هذا. فاقتضى الأمر التريث ريثما تختمر الظروف. كما أنه لم يكن في وسعهم إثارة المزيد من الحماس لغزو العراق في الشهور الأولى من إدارة بوش، وعلى عظم أهمية المحافظين الجدد وضخامة دورهم في إشعال الحرب في العراق وكبر نفوذهم لتحقيق هذه الغاية، ما كان لهذه الحرب أن تقع من دون مساعدة، إذ كانوا يرقبون ذريعة ما توصلهم إلى مبتغاهم.

لذا كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر فرصة المحافظين الجدد الذهبية لاختراع قضية تشن على أساس ذرائعها الحرب على العراق. ففي لقاء حاسم بالغ الأهمية مع بوش في كامب ديفيد يوم الخامس عشر من سبتمبر زين وولفويتز لبوش فكرة مهاجمة العراق قبل أفغانستان، وحرضه على ذلك مع انه لم تكن هناك إشارة من دليل على أن صدام حسين كان ضالعاً في الهجمات على الولايات المتحدة، كما كان من المعروف للقاصي والداني أن ابن لادن كان في أفغانستان. ورفض بوش هذه النصيحة واختار عوضاً عن ذلك التوجه لشن الحرب على أفغانستان، لكن الحرب على العراق صار ينظر إليها الآن على أنها احتمال جدي لا يمكن استبعاده، ولم يلبث بوش أن كلف المخططين العسكريين الأمريكيين بتاريخ 21 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2001 بمهمة تطوير وإعداد خطط محكمة للقيام بالغزو.

وفي غضون ذلك شمر المحافظون الجدد الآخرون عن ساعد الجد، وعملوا حثيثاً في أروقة السلطة والقوة والنفوذ. ولم تجتمع لدينا بعد عناصر القصة الكاملة لما دار وما تم تدبيره في الدهاليز والكواليس، غير أن علماء باحثين من أمثال لويس وفؤاد عجمي من جامعة جون هوبكنز أوردت التقارير أنهم لعبوا أدواراً رئيسية في إقناع نائب الرئيس ديك تشيني ليستقر

رأيه على خيار الحرب على العراق. وكانت آراء تشيني أيضاً متأثرة بصورة مهولة بالمحافظين الجدد ضمن أطقم العاملين تحت إمرته، لا سيما إيرك أيدلمان، وجون حنا، ورئيس هيئة مساعديه ليبي، وهو أحد أقوى الشخصيات في الإدارة. وساعد نفوذ نائب الرئيس وتأثيره في إقناع الرئيس بوش في بداية عام 2002. وهكذا وبعد أن امتطى بوش وتشيني العربة سمع دوي طبول الحرب فقد سبق السيف العذل.

وخارج أوساط الإدارة لم يأل جهابذة المحافظين الجدد جهداً، ولم يهدروا لحظة من الوقت، بل بذلوا قصارى جهدهم لاختراع قضية تقوم ذريعتها الجوهرية على الزعم بأن غزو العراق خطوة أساسية لا يمكن كسب الحرب على الإرهاب دون الإقدام عليها. واستهدفت مساعيهم في جزء منها إبقاء الضغط على الرئيس، وفي جزئها الآخر التغلب على المعارضة للحرب داخل وخارج الحكومة ويوم 20 سبتمبر نشرت جماعة من كبار شخصيات المحافظين الجدد رسالة أخرى مفتوحة تخبر الرئيس فيها بأنه "حتى لو لم يربط أي دليل بين العراق وبين أحداث 11 سبتمبر مباشرة، فإن أي استراتيجية تستهدف استئصال شأفة الإرهاب واجتثاثه يجب أن تشتمل على جهد يصمم على الإطاحة بصدام حسين وإزاحته عن السلطة في العراق، كما ذكرت الرسالة أيضاً الرئيس بوش بأن ""اسرائيل" كانت وستظل أخلص وأقوى حليف لأمريكا في حربها على الإرهاب الدولي". وفي عددها بتاريخ الأول من أكتوبر/ تشرين الأول دعت "ويكلي ستاندرد" عبر مقال روبرت كاجان ووليم كريستول الى تغيير النظام في العراق مباشرة بعد هزيمة طالبان. وذلك اليوم ذاته انبرى شارلز كراوثامر للجدل على صفحة جريدة "واشنطن بوست" محاججاً بأننا وبعد أن أنجزنا المهمة في أفغانستان وتخلصنا من طالبان ينبغي أن تكون سوريا هي الهدف التالي تتبعها إيران والعراق. وجادل قائلاً: "إن الحرب على

الإرهـاب سـوف تختتم في بغداد عنـدما نجهـز علـى أخطـر نظـام إرهـابي في العالم".

وصليات القذائف الإعلامية والصحافية هـذه كانت مجـرد اسـتهلالة ممهـدة لحملـة علاقـات عامـة تمضـي بـلا هـوادة فـلا تبقـي ولا تـذر في سـبيل حشد الدعم لغزو العراق. وكان من بين الأركان الرئيسية في هـذه الحملة تسخير المعلومات الاستخباراتية وتحويرها بحيث تظهر صدام وكأنه تهديد وخطر وشيك. وعلى سبيل المثال زار ليبي "السي آي إيه" مرات عدة للضغط على المحللين كي يعثـروا علـى دليـل يؤسـس لقضـية تـوفر ذرائـع للحـرب، وسـاعد في تحضـير دراسـة تفصـيلية حـول التهديـد الـذي يمثلـه العـراق في بدايات عام ، 2003 وتم دفع التقرير إلى كولن بـاول ومـن ثـم عكـف بـاول على التحضير لتقريره الموجز السيء الـذكر الـذي ألقـاه في الأمـم المتحـدة أمام مجلس الأمن حول التهديد العراقي. وحسـب بـوب وود وورد فـإن بـاول "كان مذعوراً مما اعتبره غلواً وتجنيـاً وتجـاوزاً لكـل الحـدود. لقـد كـان ليبي يستخلص أسـوأ الاسـتنتاجات مـن شـذرة معلومـات هنـا، ونبـذة هنـاك، ومن خيوط واهية يراد أن يحاك منها قميص من الزور". ورغم أن باول نحـى جانباً معظم ما حشـى بـه ليبي التقريـر مـن مـزاعم ملفقـة صـارخة في زورهـا وبهتانها، فإن العرض الـذي قدمـه أمـام مجلس الأمـن ظـل مليئـاً بالأخطـاء، حسب اعتراف باول نفسه فيما بعد.

انخرطت أيضـاً في مسـاعي حملـة تسـخير الاسـتخبارات لهـذه المـآرب منظمتان كانتا قد انشئتا بعد أحداث الحادي عشـر مـن سـبتمبر، وكانـت التقـارير ترفـع مباشـرة إلى مسـاعد وزيـر الـدفاع دوجـلاس فيـث. وكلفـت مجموعة تقييم سياسة مكافحة الإرهـاب بمهمـة العثـور علـى صـلات تـربط العـراق بتنظـيم القاعـدة، وهـي الصـلات الـتي افترضـت الأوسـاط الاسـتخباراتية أنهـا مفقـودة. كـان ويرمـر، وهـو مـن زمـرة المتشـددين مـن

المحافظين الجدد، ومايكل معلوف، وهو لبناني أمريكي تربطه ببيرل صلات وثيقة، من أبرز أعضاء هذه المجموعة. وكلف مكتب الخطط الخاصة بمهمة العثور على أدلة يمكن أن تستخدم لتسويق شن الحرب على العراق. وترأس هذا المكتب أبرام شولسكي، وهو أحد المحافظين الجدد الذين تربطهم بوولفويتز صلات مودة قديمة، ومن بين أعضائه أفراد مجندون اختيروا من صفوف مراكز الأبحاث الموالية ل "اسرائيل".

ومثلما جميع المحافظين الجدد في واقع الأمر، يكن فيث إخلاصاً عميقاً ل "اسرائيل"، كما تربطه علاقات قديمة مع حزب الليكود، وقد كتب مقالات في تسعينات القرن الماضي تؤيد المستوطنات وتحاول البرهنة على أنه ينبغي على "اسرائيل" أن تحتفظ بالمناطق المحتلة. وأهم من ذلك، أنه كتب مع بيرل وورمسر تقرير "الانقطاع التام" في شهر يونيو/ حزيران لرئيس الوزراء "الاسرائيلي" القادم بنيامين نتنياهو. ويوصي هذا التقرير نتنياهو، ضمن أمور أخرى، بأن "يركز على إزاحة صدام حسين عن السلطة في العراق. وهو الهدف الاستراتيجي "الاسرائيلي" المهم بحد ذاته". كما دعا "اسرائيل" إلى اتخاذ خطوات من أجل إعادة ترتيب الشرق الأوسط برمته. ولم يطبق نتنياهو وصيتهم، ولكن فيث وبيرل وورمسر، سرعان ما راحوا يحثون إدارة بوش على السعي لتحقيق تلك الأهداف ذاتها. وأثار هذا الوضع كاتب الزاوية في صحيفة "هآرتس" "الاسرائيلية" عكيفا إلدار ليحذر من أن فيث وبيرل يسيران على خط رفيع بين ولائهما للحكومات الأمريكية والمصالح "الاسرائيلية".

وولفويتز مخلص ل "اسرائيل" بالقدر ذاته. وقد وصفته مجلة "فوروارد" ذات مرة بأنه "أشد الأصوات الموالية ل "اسرائيل" تطرفاً في الإدارة الأمريكية" واختارته سنة 2002، الأول من بين خمسين شخصية

بارزة "تمارس النشاط اليهودي بوعي". وفي الوقت ذاته تقريباً منح (المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي) وولفويتز جائزة هنري جاكسون للخدمة المتميزة، عن دعمه الشراكة بين "اسرائيل" والولايات المتحدة، وأطلقت عليه صحيفة "جيروزاليم بوست" لقب "رجل العام، سنة 2003"، ووصفته بأنه "موال ل "اسرائيل" بورع".

وأخيراً، نجد من المناسب إضافة كلمة مختصرة عن دعم المحافظين الجدد قبل الحرب لأحمد الجلبي، المنفي العراقي الذي كان يترأس المؤتمر الوطني العراقي. فقد احتضنوا الجلبي لأنه كان يعمل على إقامة علاقات متينة مع الجماعات اليهودية الأمريكية، ويتعهد برعاية علاقات طيبة مع "اسرائيل" حالما يتسلم السلطة. وهذا بالتحديد ما كان مؤيدو تغيير النظام الموالون ل "اسرائيل" يريدون سماعه، ولذلك ساندوا الجلبي في المقابل. وقد عرض الصحافي ماتيو بيرجر جوهر الصفقة في مجلة "جويش جورنال"، حيث قال: "إن المؤتمر الوطني العراقي يرى في تحسين العلاقات وسيلة للإفادة من النفوذ اليهودي في واشنطن والقدس، وحشد المزيد من الدعم لقضيته". أما الجماعات اليهودية، فقد رأت في ذلك فرصة لتمهيد السبيل لقيام علاقات أفضل بين "اسرائيل" والعراق، إذا انخرط المؤتمر الوطني العراقي في استبدال نظام صدام حسين.

التحول في المنطقة

لم يكن يفترض في حرب العراق أن تكون مستنقعاً باهظ التكاليف. بل كان المقصود منها أن تكون الخطوة الأولى في خطة أكبر لإعادة ترتيب الشرق الأوسط.

وكانت هذه الاستراتيجية الطموحة تخلياً صارخاً عن السياسة السابقة للولايات المتحدة، وكان اللوبي و "اسرائيل" قوتين دافعتين

حاسمتين وراء هذا التحول. وقد تأكدت هذه النقطة بوضوح بعد بدء حرب العراق من خلال خبر نشر في الصفحة الأولى من صحيفة "وول ستريت جورنال". فالعنوان الرئيسي يوضح القصة كاملة، حيث جاء فيه "حلم الرئيس: لا تغيير نظام وحسب، بل تغيير منطقة: إيجاد منطقة ديمقراطية موالية للولايات المتحدة هدف له جذور عند "اسرائيل" وعند المحافظين الجدد".

وكانت القوى الموالية ل "اسرائيل" مهتمة منذ وقت طويل بتوريط الجيش الأمريكي بصورة أكثر مباشرة في الشرق الأوسط، بحيث يستطيع المساعدة في حماية "اسرائيل". ولكنها لم تحرز سوى نجاح محدد على هذه الجبهة خلال الحرب الباردة، لأن أمريكا لعبت دور "البهلوان المتوازن بعيداً عن الشاطئ" في المنطقة، حيث ظلت معظم القوات الأمريكية المخصصة للشرق الأوسط، مثل قوة الانتشار السريع "عند الأفق" وبعيداً عن طريق الخطر. وحافظت واشنطن على توازن مفضل للقوة بضرب القوى المحلية بعضها ببعض، وهذا هو سبب دعم إدارة ريجان لصدام ضد إيران الثورية أثناء الحرب الإيرانية العراقية (1980 1988).

وسنة 2002، عندما أصبح غزو العراق، قضية تحظى بأولوية عليا، كان إجراء التحول في المنطقة قد غدا عقيدة في أوساط المحافظين الجدد.

ويصف تشارلز كروثامر هذه الخطة الكبرى بأنها وليدة أفكار ناتاني شارانسكي، السياسي "الاسرائيلي" الذي راقت كتاباته الرئيس بوش. ولكن شارانسكي لم يكن صوتاً منفرداً في "اسرائيل". بل إن "الاسرائيليين" عبر الطيف السياسي كانوا يعتقدون أن إطاحة صدام سوف تغير الشرق الأوسط لمصلحة "اسرائيل". وقد كتب أدولف بين في صحيفة "هآرتس" (17 فبراير/ شباط 2003) "إن كبار ضباط الجيش

"الاسرائيلي" والمقربين من رئيس الوزراء أرييل شارون، مثل مستشار الأمن القومي افرايم هاليفي، يرسمون صورة زاهية للمستقبل الرائع الذي ينتظر "اسرائيل" بعد الحرب. وهم يتصورون أثراً يشبه حركة أحجار الدومينو، بسقوط صدام حسين، ومن بعده أعداء "اسرائيل" الآخرون.. ومع هؤلاء الزعماء سيختفي الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل".

وباختصار، فإن زعماء "اسرائيل"، والمحافظين الجدد، وإدارة بوش، كانوا جميعاً يرون الحرب مع العراق الخطوة الأولى في حملة طموحة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط. وفي أول فيض للنصر حولوا أنظارهم شطر خصوم "اسرائيل" الآخرين في المنطقة.

أنصار الكيان يصوّبون باتجاه سوريا وإيران

لم يبدأ قادة "اسرائيل" بالضغط على إدارة بوش لدفعها لتصويب فوهات مدافعها باتجاه سوريا قبل مارس/آذار من عام 2003، وذلك لأنهم كانوا مستغرقين إلى الحد الأقصى في جهود التحريض لشن الحرب على العراق.

وما إن سقطت بغداد في منتصف أبريل/نيسان حتى بدأ شارون وجنرالاته ورجالاته يحثون واشنطن على استهداف دمشق. وعلى سبيل المثال أجرى شارون ووزير حربه شاؤول موفاز مقابلات قصد منها تسليط وهج إعلامي مبهر في 16 أبريل في العديد من الصحف "الاسرائيلية". ففي جريدة "يديعوت أحرنوت" طالب شارون الولايات المتحدة بأن تمارس ضغطاً "شديداً" على سوريا. وصرّح موفاز لمعاريف قائلاً: "لدينا لائحة طويلة من المسائل التي نفكر بأن نطالب السوريين بها، ومن المناسب أن نقوم بهذا من خلال الأمريكيين.

وتحدّث مستشار شارون لشؤون الأمن القومي إيفرايم هالفي إلى جمهور احتشد في قاعة المحاضرات في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، فأخبرهم بأن من المهم الآن بالنسبة للولايات المتحدة أن تتعامل بحزم وخشونة مع سوريا، وأوردت ال "واشنطن بوست" أن "اسرائيل" كانت "تغذي الحملة" ضد سوريا بإمداد أجهزة الاستخبارات الأمريكية بتقارير عمّا يقوم به الرئيس السوري بشار الأسد من أعمال.

وكان بعض من أبرز أعضاء اللوبي قد قدّموا الحجج ذاتها وجادلوا بالطريقة نفسها بعد سقوط بغداد. وأعلن وولفويتز أنه "يجب إحداث تغيير للنظام في سوريا". وأخبر ريتشارد بيرل أحد الصحافيين قائلاً: "يمكننا أن نبث رسالة قصيرة، رسالة تتألف من كلمتين (إلى الأنظمة المعادية الأخرى في الشرق الأوسط): "أنتم اللاحقون"". وفي أوائل ابريل نشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط تقريراً يمثل رأي الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) بدأ بعبارة أن سوريا "يجب ألا يفوتها مغزى الرسالة، ألا وهي أن الدول التي تنتهج سياسة صدام حسين الرعناء، وتسلك طريق التحدي، يمكن أن ينتهي بها المطاف إلى مواجهة ما واجهه من مصير". وفي الخامس عشر من أبريل كتب كلين هالفي مقالاً في صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" تحت عنوان: "في الخطوة التالية صعّدوا الضغوط على سوريا". هذا في حين كتب زيف تشافيتس مقالاً في اليوم نفسه لجريدة "نيويورك ديلي نيوز" بعنوان "سوريا صديقة الإرهاب تحتاج إلى تغيير أيضاً". ولئلا يزايد عليه أحد، سارع لورنس كابلان فكتب في صحيفة "نيو ريبيلك" بتاريخ 21 أبريل ليقول: إن الرئيس السوري بشار يمثل تهديداً خطيراً لأمريكا.

وعودة أخرى إلى الكابيتول هيل حيث نفض عضو الكونجرس، نائب نيويورك إيليوت اينجيل الغبار عن قانون محاسبة سوريا واسترداد السيادة اللبنانية وأعاد تقديمه يوم 12 أبريل، وتوعد هذا القانون سوريا بفرض عقوبات إن هي لم تنسحب من لبنان، وتتخلى عن أسلحة الدمار الشامل، وتوقف دعمها للإرهاب، كما طالب سوريا ولبنان باتخاذ خطوات عملية ملموسة لإبرام سلام مع "اسرائيل". وأفاض اللوبي تبريكاته على هذا التشريع، وتبناه بقوة، لا سيما إيباك، و"أطرت له الأطر" حسب "جويش تلجراف" اليهودية "من قبل بعض من أخلص أصدقاء "اسرائيل" في الكونجرس". كان هذا التشريع مهملاً إلى حد ما لبرهة من الوقت، ويعزى السبب الأكبر في هذا الغض إلى أن إدارة بوش لم تكن شديدة الحماس لطرحه وتبنيه بقوة، غير أنه جرى تمرير هذا التشريع المناهض لسوريا بأغلبية ساحقة (398 صوتاً إلى 4) في مجلس النواب وبنسبة 89 إلى 4 في مجلس الشيوخ، وصدق بوش عليه ليصبح قانوناً في 12 ديسمبر/كانون الأول من عام 2003.

ومع ذلك كانت إدارة بوش لا تزال منقسمة بشأن الحكمة من استهداف سوريا في هذا الوقت بالذات، ومع أن المحافظين الجدد كانوا يتوقون في الحقيقة إلى تأجيج صراع مع دمشق، فإن وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية كانتا تعارضان هذا التوجه. وحتى بعدما وقع بوش على القانون الجديد أكد أنه سيمضي ببطء وتدرّج في تطبيقه.

ويمكن فهم ازدواجية بوش وتأرجحه حيال هذه القضية، ففي المقام الأول، دأبت الحكومة السورية على إمداد الولايات المتحدة بدفق ضخم من المعلومات الاستخباراتية المهمة عن تنظيم القاعدة منذ هجمات الحادي عشر

من سبتمبر/أيلول، كما أنها حذرت واشنطن أيضاً في الوقت المناسب بشأن هجوم إرهابي كانت القاعدة قد خططت لشنه في الخليج. وعلاوة على ذلك أمّنت سوريا لمحققي الاستجواب في ال "سي آي إيه" سبل الوصول إلى محمد الزمار، الذي راجت مزاعم بأنه هو من قام بتجنيد العناصر التي شنت هجمات 9/11 واختطفت الطائرات، والقبض عليه، فاستهداف نظام بشار الأسد من شأنه أن يهدد حلقات الارتباط الثمينة هذه ويقوض جهود الحرب الكبرى على الإرهاب.

وفي المقام الثاني، لم تكن علاقات دمشق سيئة مع واشنطن قبل الحرب على العراق (فعلى سبيل المثال كان قد بلغ بسوريا التعاون أن صوتت لمصلحة القرار 1441 في مجلس الأمن)، كما لم تكن سوريا تمثل تهديداً للولايات المتحدة بحال من الأحوال، فالتشدد تجاه سوريا واستخدام الخشونة في التعامل معها سوف يظهر الولايات المتحدة بمظهر "البلطجي" أو "القبضاي" المتغطرس الذي لا يروي ظمأه إلا إشباع الدول العربية ضرباً وإذلالاً. وأخيراً فإن الزج بسوريا في لائحة الدول التي تستهدفها أمريكا من شأنه أن يوفر لسوريا حافزاً قوياً وذريعة لإحداث اضطراب وقلاقل في العراق، وحتى لو ارتأى المرء الضغط على سوريا فثمة ألف سبيل بديل لذلك. كما أن من الحكمة قبل التصعيد مع دمشق إنجاز المهمة في العراق أولاً.

ومع ذلك أصر الكونجرس على تصعيد الضغوط على سوريا، وكان الدافع الأكبر وراء ذلك هو الاستجابة لضغط مارسه المسؤولون "الاسرائيليون" والجماعات الموالية ل "اسرائيل" مثل "إيباك". ولو لم يكن هناك لوبي "اسرائيلي" ضاغط شديد الجبروت والتأثير لما كان ثمّة قانون لمحاسبة سوريا، ولكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه دمشق أكثر

استجابة على الأرجح وأعظم خدمة للمصالح القومية الأمريكية.

استهداف إيران

يميل "الاسـرائيليون" إلى وصف أي تهديد بأشد العبارات وأقسى الألفاظ، لكن إيران ينظر إليها على نطاق واسع على أنها أخطر أعدائهم على الإطلاق، وما ذلك إلا لأنها أرجح الخصوم كفّة في احتمالات حيازة السلاح النووي حالياً. وفي حقيقة الأمر فإن "الاسرائيليين" كلهم يرى في أي بلد إسلامي في الشرق الأوسط يحوز أسلحة نووية تهديداً مصيرياً داهماً. وكما كان وزير الحرب "الاسرائيلي" بنيامين بن أليعازر قد علّق قبل شهر واحد من غزو العراق فإن "العراق مشكلة.. لكنكم ينبغي أن تفهموا هذه النقطة، أعني أنكم لو سألتموني اليوم فإيران أخطر من العراق".

وكان شارون قد بدأ يدفع الولايات المتحدة ويضغط عليها علانية لتجابه إيران في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2002، في مقابلة مع "التايمز" اللندنية أريد لها أن تحظى بوهج إعلامي كبير. فبعدما وصم إيران بأنها "ينبوع الإرهاب في العالم" وأنها مصممة على امتلاك السلاح النووي، أعلن أنه يجب على إدارة بوش أن تستخدم القبضة الحديدة ضد إيران "في اليوم التالي" لغزوها العراق. وفي أواخر أبريل من عام 2003، أوردت صحيفة "هاآرتس" في تقرير لها أن السفير "الاسرائيلي" في واشنطن صار يدعو اليوم إلى تغيير النظام في إيران. وعبّر السفير عن وجهة نظره في أن الإطاحة بصدام لم تكن "كافية". وحسب كلماته فإن أمريكا "ينبغي عليها أن تمضي قدماً وتتابع، فما زالت هناك أخطار جسام تحدق بنا من صوب سوريا، وأعظم منها، من جهة إيران".

كما لم يهدر المحافظون الجدد لحظة واحدة في السعي لاختلاق الذرائع وتلفيق الأمور كي يبنوا عليها قضية تغيير النظام في طهران. في

السادس من مايو/أيار احتضن معهد المشروع الأمريكي مؤتمراً حول إيران استغرق يوماً كاملاً وشاركته في رعاية المؤتمر المنظمة المناصرة ل "اسرائيل"، "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" ومعهد هدسون.

وكان المتحدثون كلهم جميعاً موالين ل "اسرائيل" يناصرونها أشدّ المناصرة، ودعا كثير منهم الولايات المتحدة إلى استبدال النظام الإيراني بديمقراطية. وكما هو معهود، كان هناك سيل عرم من المقالات التي دبجها محافظون جدد بارزون انغمسوا في مشاغل تهيئة السبل لاستهداف إيران، فعلى سبيل المثال، كتب وليم كريستول في الويكلي ستاندرد يوم 12 مايو/أيار أن "تحرير العراق كان المعركة العظمى الأولى على درب رسم ملامح مستقبل الشرق الأوسط.. إلا أن المعركة العظيمة التالية ونأمل أن لا تكون عسكرية، ستكون المعركة ضد إيران".

واستجابت إدارة بوش لضغوط اللوبي بأن وصلت الليل بالنهار وبذلت قصارى جهدها لإجهاض البرنامج النووي الإيراني. لكن واشنطن لم تحرز نجاحاً يذكر، وتبدو إيران مصممة على الحصول على ترسانة نووية. ونتيجة لذلك صعّد اللوبي ضغوطه على حكومة الولايات المتحدة مسخراً كلّ ما في جعبته من استراتيجيات وألاعيب، وتنهال علينا اليوم الافتتاحيات والمقالات التي تحذّر حالياً من الأخطار الوشيكة التي تحدث بالعالم إذا امتلكت إيران السلاح النووي، وتنذر المجتمع الدولي وتخوّفه من خطورة أي تغاضٍ أو استرضاء أو مهادنة لنظام "إرهابي"، وتلمّح بصورة سوداوية قاتمة إلى أنه ينبغي التحرك للقيام بعمل استباقي وقائي في حال أخفقت الدبلوماسية، كما يدأب اللوبي على الضغط على الكونجرس ليصدق على تشريع دعم حرية إيران، الذي سوف يوسع نطاق الحظر الحالي المفروض على إيران. ويحذر المسؤولون "الاسرائيليون" أيضاً من أنهم

سيقدمون على عمل استباقي إن مضت إيران قدما في مشروعها النووي، وهي تلميحات تقصد في جزء منها الحفاظ على تركيز واشنطن على هذه القضية.

ويمكن للمرء أن يجادل في أن "اسرائيل" واللوبي لم يكن لهما تأثير عظيم في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، لأن لدى الولايات المتحدة أسبابها الخاصة للحيلولة دون حيازة إيران للأسلحة النووية، وهذا صحيح في جزء منه، لكن طموحات إيران النووية لا تمثل تهديدا مصيريا بالنسبة للولايات المتحدة، فإذا كان في مقدور واشنطن التعايش مع اتحاد سوفييتي نووي، وصين نووية، أو حتى كوريا شمالية نووية فلا شك في أن في وسعها التعايش مع إيران نووية، وهذا هو السبب في أن اللوبي يجب أن يبقى على زخم متواصل من الضغوط على ساسة الولايات المتحدة كي تجابه إيران. صحيح انه ما كان قدّر لإيران والولايات المتحدة أن تكونا حليفتين لو لم يوجد اللوبي، لكنه لولا اللوبي لكانت سياسة الولايات المتحدة أكثر اعتدالاً وما كان للحرب الاستباقية أن تكون خياراً جدياً.

ملخص

لا عجب إذن في أن "اسرائيل" وداعميها ومناصريها الأمريكان يبتغون من الولايات المتحدة أن تتعامل مع أي من خيوط أمن "اسرائيل" ومع كل هذه الخيوط مجتمعة. فإذا ما نجحت مساعيهم لصياغة سياسة الولايات المتحدة تم بالتالي إضعاف أعداء "اسرائيل" أو الإطاحة بهم، فعندها تستبيح "اسرائيل" الفلسطينيين استباحة كاملة وتطلق أيديها تفعل بهم ما تشتهي، وعندها سيناط بالولايات المتحدة معظم المجهود الحربي القتالي لتخوض المعارك وتقدم قوافل القتلى ولتنهض بعبء إعادة بناء ما دمرته ودفع الفواتير.

إلا انه حتى لو أخفقت الولايات المتحدة في إحداث تحول في الشرق الأوسط ووجدت نفسها في صراع مع عالم عربي وإسلامي يزداد جنوحاً نحو الأصولية والتطرف، فسوف ينتهي المطاف ب "اسرائيل" إلى الاستئثار بحماية القوة العظمى الوحيدة في العالم، ومن وجهة نظر اللوبي فإن هذه النتيجة ليست هي الكمال المنشود، لكنها من الواضح أنها هي المفضلة لواشنطن لتترك مسافة بينها وبين "اسرائيل"، أو لتستخدم قوتها لحمل "اسرائيل" على إقامة سلام مع الفلسطينيين.

الاستنتاجات

هل يمكن كبح جماح اللوبي ولجمه؟ يود المرء لو ساير هذا الاعتقاد وأطلق بعض العنان للتفاؤل، أخذاً في الحسبان الانهيار الكامل في العراق والحاجة الواضحة والملحة لإعادة تلميع صورة أمريكا ونفض ما علق بها من غبار كثيف في العالمين العربي والإسلامي، وما بدأ يتكشف أخيراً حول أن مسؤولي إيباك يسربون أسرار حكومة الولايات المتحدة إلى "اسرائيل". كما يمكن للمرء أن يذهب في الاعتقاد إلى أن موت عرفات وانتخاب أبي مازن الأكثر اعتدالا منه سيجعل واشنطن تضغط بقوة اكبر من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام. وباختصار، فإن هناك أسساً صلبة تتيح لقادة الولايات المتحدة ألا يظلوا رهائن الالتصاق الكامل باللوبي، وأن ينأوا عنه ولو بمسافة ضئيلة وأن يتبنوا سياسة شرق أوسطية أكثر انسجاماً مع المصالح الأمريكية في مداها الأوسع وتجلياتها الأشمل، وبشكل خاص فإن استخدام القوة الأمريكية لتحقيق سلام عادل بين الفلسطينيين و"اسرائيل" سوف يساعد على إحراز تقدم في تحقيق الغايات الأشمل من محاربة للتطرف وإعلاء لشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط.

ولكن ذلك لن يحدث في وقت قريب. فمنظمة إيباك وحلفاؤها (ومن بينهم الصهاينة المسيحيون) ليس لديهم خصوم خطيرون في عالم حشد التأييد. وهم يعلمون أن الدفاع عن "اسرائيل"، غدا أصعب من اليوم، وهم يستجيبون لذلك بتوسيع نشاطاتهم وزيادة أعداد الهيئات العاملة لديهم، وعلاوة على ذلك، يظل الساسة الأمريكيون شديدي الحساسية إزاء التبرعات للحملات الانتخابية وأشكال الضغط السياسي الأخرى، ومن المتوقع أن تظل وسائل الإعلام الرئيسية متعاطفة مع "اسرائيل" بصرف النظر عما تفعله.

إن الوضع مثير للقلق العميق، لأن نفوذ اللوبي يسبب المتاعب على جبهات عديدة. فهو يزيد الخطر الإرهابي الذي تواجهه جميع الدول، بما فيها الدول الأوروبية الحليفة لأمريكا، واللوبي بمنعه زعماء الولايات المتحدة من الضغط على "اسرائيل" لتصنع السلام، جعل من المستحيل إنهاء الصراع "الاسرائيلي" - الفلسطيني.

وهذا الوضع يمنح المتطرفين أداة تجنيد قوية، ويوسع رقعة الإرهابيين المحتملين والمتعاطفين معهم، ويسهم في إيجاد الراديكالية الإسلامية في العالم.

وعلاوة على ذلك، قد تؤدي حملة اللوبي لتغيير النظام في إيران وسوريا إلى أن تهاجم الولايات المتحدة هاتين الدولتين، بما ينطوي عليه ذلك من الآثار المدمرة المحتملة، إننا لسنا في حاجة إلى عراق آخر. وأقل ما في الأمر أن عداء اللوبي لهاتين الدولتين يجعل من الصعب على واشنطن بوجه خاص أن تجندهما ضد حركة القاعدة والتمرد العراقي، حيث ثمة حاجة ماسة إلى الحصول على مساعدة هاتين الدولتين.

كما أن للأمر بعدا أخلاقيا، إذ غدت الولايات المتحدة بفضل اللوبي، الدولة التي تمكّن "اسرائيل" في واقع الأمر من التوسع في المناطق المحتلة، وأصبحت بذلك متواطئة ومشاركة في ارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين. ويدمر هذا الوضع جهود واشنطن لتعزيز الديمقراطية في الخارج. ويجعلها تبدو مرائية عندما تضغط على الدول الأخرى لكي تحترم حقوق الإنسان.

وتبدو جهود واشنطن للحد من الانتشار النووي مرائية بالقدر ذاته، مع الأخذ في الاعتبار رغبتها في تقبل ترسانة "اسرائيل" النووية، مما يشجع إيران والدول الأخرى على السعي لامتلاك قدرات مماثلة.

وعلاوة على ذلك، فإن حملة اللوبي لإخماد الجدل بشأن "اسرائيل" غير صحية للديمقراطية. وإسكات المتشككين بتنظيم القوائم السود وعمليات المقاطعة - أو بالقول أن المنتقدين معادون للسامية- يتناقض مع مبدأ النقاش الحر الذي تقوم عليه الديمقراطية. وعجز الكونجرس الأمريكي عن إجراء حوار أصيل حول هذه القضايا الحيوية يشل عملية التداول الديمقراطي برمتها. وينبغي أن يكون من يساندون "اسرائيل" أحرارا في الدفاع عن قضيتهم وتحدي من يخالفونهم. ولكن جهود خنق النقاش بالتخويف تجب إدانتها بصراحة من قبل الذين يؤمنون بالتعبير الحر والنقاش المفتوح للقضايا العامة المهمة.

وفي النهاية، لقد كان أثر اللوبي في "اسرائيل" سيئا، فمقدرة "اسرائيل" على إقناع واشنطن بمساندة أجندة توسعية قَعَدَ ب "اسرائيل" عن اغتنام الفرص، التي كانت ستحفظ أرواحاً "اسرائيلية" وتقلص اعداد المتطرفين الفلسطينيين - ومن بين تلك الفرص توقيع معاهدة سلام مع سوريا والتطبيق التام والفوري لاتفاقيات أوسلو. ولكن حرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية المشروعة، لم يجعل "اسرائيل" قطعا أكثر أمناً، والحملة الطويلة الواسعة لقتل أو تهميش جيل من الزعماء الفلسطينيين شدت أزر الجماعات المتطرفة مثل حماس، وقللت عدد الزعماء الفلسطينيين الراغبين في قبول تسوية عادلة، والقادرين على جعلها تعمل في الوقت ذاته. ويثير هذا المسار شبح احتلال "اسرائيل" ذات يوم لوضعية الدولة المنبوذة، التي كانت ذات يوم حكرا على دول التمييز العنصري مثل جنوب أفريقيا. ومن المفارقات أن "اسرائيل" ذاتها كانت ستغدو في وضع أفضل لو كان اللوبي اقل سطوة ولو كانت سياسة الولايات المتحدة أكثر إنصافاً.

ولكن هنالك بصيص أمل، فعلى الرغم من أن اللوبي يظل قوة شديدة، إلا أن الآثار العكسية لنفوذه يصعب إخفاؤها بصورة متزايدة، والدول القوية تستطيع الحفاظ على السياسات التي يعتريها العيب والنقص بعض الوقت، ولكنه لا يمكن تجاهل الواقع إلى الأبد. ولذلك، فإن ما تمس الحاجة إليه هو إجراء حوار نزيه وصريح حول نفوذ اللوبي، وحوار

أكثر صراحة وانفتاحاً بشأن مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية. وكون "اسرائيل" في صحة وعافية، إحدى هذه المصالح، ولكن ليس منها استمرار "اسرائيل" في احتلال الضفة الغربية، أو تطبيق أجندتها الأوسع في المنطقة. وسوف يكشف النقاش الصريح العلني حدود الدفاع الاستراتيجي والأخلاقي للدعم الأمريكي المتحيز، وقد ينقل الولايات المتحدة إلى موقف أكثر انسجاماً مع مصلحتها القومية، ومع مصالح الدول الأخرى في المنطقة، ومصالح "اسرائيل" بعيدة المدى كذلك.

---

[1] أشارت هذه الدراسة التي صدرت في آذار/ مارس 2006 في الولايات المتحدة الأمريكية ردود فعل واسعة أمريكياً ودولياً. وتعرّض مؤلفاها المعروفين بمستواهما العلمي الرفيع وسمعتهما الكبيرة، إلى حملة شرسة من اللوبي الصهيوني وأنصاره. وقد اضطرّت جامعة هارفرد إلى رفع اسمها عن هذه الدراسة بتلك الحملة. والترجمة المرفقة قامت بإعدادها صحيفة الخليج الإماراتية في الفترة بين 31 آذار/ مارس و 7 نيسان/ أبريل 2006 ونشرتها صحيفة أخبار الخليج البحرينية، كما قامت صحيفة السفير اللبنانية بنشر ملخص لها.


الفصل السابع
العولمة والعلاقات الدولية
الإعلامية الراهنة

منذ عام 1990، تم إسدال الستار على المشهد الأخير من العلاقات الدولية المحكومة بالثنائية القطبية، حيث تم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، وولادة المشهد العالمي "الجديد" المحكوم بالرؤى والممارسات الأحادية للنظام الرأسمالي في طوره الأمريكي المعولم.

وبولادة هذا المشهد، تكرس انجاز ميزان القوى العالمي لصالح المشروع الامريكي في الهيمنة على هذا الكوكب واخضاعه –بصورة مباشرة او غير مباشرة- للسياسات والمصالح الامريكية، حيث تحولت معظم حكومات وأنظمة هذا العالم الى أدوات خاضعة او شريكة من الدرجة الثانية للنظام الامبريالي الأمريكي في هذه المرحلة التي قد تمتد إلى عقدين او اكثر من هذا القرن الحادي والعشرين، خاصة وانه لا يزال أمام الهيمنة الأمريكية ايام عمر مشرقة –كما يقول سمير امين- حيث ان "الكتل" الإقليمية القادرة على تهديدها ليست على جدول الأعمال، ذلك ان العولمة الليبرالية السائدة حالياً ليست "عولمة اقتصادية" بحتة مستقلة عن إشكالية الهيمنة او منطق التوحش الامبريالي التوسعي وادواته الذي تمارسه المؤسسات والأجهزة الأمريكية الحاكمة التي تعلم ان الخطاب السائد الذي يزعم أن الأسواق تضبط من تلقاء نفسها، وأن سيادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائياً الديمقراطية والسلام، إنما هو –كما يقول سمير امين بحق- خطاب أيدلوجي مبتذل لا أساس علمياً له، وبالتالي فان ما يجب ان يستنتج من هذا الاعتراف انما هو ان الولايات المتحدة سوف توظف قوتها العسكرية الاستثنائية من اجل إخضاع الجميع لمقتضيات ديمومة مشروعها للسيادة العالمية، بمعنى آخر لن تكون هناك "عولمة" دون إمبراطورية عسكرية أمريكية، تقوم على المبادئ الرئيسية التالية وفق د. سمير امين:

1- إحلال الناتو محل الأمم المتحدة من اجل إدارة السياسة العالمية.

2- تكريس التناقضات داخل أوروبا من اجل إخضاعها لمشروع واشنطن.

3- تكريس المنهج العسكري او عولمة السلاح كأداة رئيسية للسيطرة.

4- توظيف قضايا "الديمقراطية" و "حقوق الشعوب" لصالح الخطة الأمريكية عبر الخطاب الموجه للرأي العام من ناحية وبما يساهم في تخفيض بشاعة الممارسات الأمريكية من ناحية ثانية.

أخيراً، ان الدعوة الى مقاومة العولمة الأمريكية ومواقفها العدائية، مع حليفها الصهيوني في بلادنا، هي السبيل الوحيد لمجابهة هذه الهيمنة والتغلب على آثارها وأدواتها، عبر التأسيس النظري والعملي للخطوات الأولى على طريق الخروج من الأزمة الراهنة التي تتمثل في الحوار الجاد والمعمق لبلورة آليات إعادة بناء الحركة الماركسية العربية، في موازاة الحوار بين جميع أطراف اليسار العالمي لإعادة بناء الإطار الاممي الثوري الديمقراطي كعولمة نقيضة للنظام الرأسمالي الامبريالي كله.

وتأتي هذه الدراسة، كمحاولة لتشخيص الأوضاع الدولية الراهنة، عبر تناولها لخمسة محاور رئيسية هي:

1- القسم الأول/مسار وركائز العولمة الرأسمالية الراهنة.

2- القسم الثاني/آثار العولمة على البلدان النامية.

3- القسم الثالث/حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاسها على الدول النامية.

4- القسم الرابع/العلاقات الأمريكية – الأوروبية والآسيوية.

5- القسم الخامس/الوضع الدولي –رؤية مستقبلية.

القسم الأول: مسار وركائز العولمة الرأسمالية الراهنة.

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي – في العقد التاسع من القرن العشرين – حدثاً روسياً فقط ، بقدر ما كان بداية تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية ، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إنضاج وتفعيل تراكماته الداخلية والخارجية ، تمهيداً لدورها – الذي تمارسه اليوم – كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمى بالنظام العالمي " الجديد " .

وفي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود ، كان لابد من تطوير بل وإنتاج النظم المعرفية ، السياسية والاقتصادية الى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي ، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة، عبر أوضاع مأزومة لأنظمة – في العالم الثالث – فقدت وعيها الوطني أو كادت ، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي " الجديد " تحت عناوين تحرير التجارة العالمية وإعادة الهيكلة ، والتكيف والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي " الجديد " أو ما يسمى بالعولمة Globalization التي بدأت تنتشر وتتغلغل في أرجاء كوكبنا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي حتى بداية هذا القرن الحادي والعشرين، لدرجة أن أحداً لم يعد يماري- كما يقول جاد الكريم الجباعي- في واقع أن الرأسمالية جددت نفسها ، ولا تزال على الأرجح

قادرة على تجديد نفسها، ولا سيما على صعيد النمو المتسارع في قوى الإنتاج، ولكن ما يغفل عنه كثيرون أن كل تطور نوعي في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي الى تغير مقابل في نسق العلاقات الدولية، يتمظهر في صيغة أزمة دولية كالتي نعيشها اليوم، وما ذلك إلا لسبب تعمق الطابع العالمي للقيمة، وتعمق الطابع العالمي لتقسيم العمل وتوزيع الثروة وعوامل الانتاج وصيرورة السوق العالمية المبتورة، كما يصفها سمير أمين، كحقائق واقعية، ومع ذلك لا تكف التناقضات الملازمة للنظام الراسمالي عن العمل والتاثير في بنيته وأدائه، وفي مقدمتها التناقض بين راس المال والعمل، ولا سيما في ظل الكشوف العلمية وثورة الثقافة، وتحول المعرفة الى قوة إنتاج أساسية، وما نمو البطالة والفقر واتساع دائرة المهمشين على الصعيد العالمي سوى بعض مظاهر هذا التناقض[1].

يؤكد على ذلك تقرير البنك الدولي لعام 2002 الذي كشف عن تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، خاصة في البلدان النامية الذي من شأنه اعاقة عملية تخفيض أعداد الفقراء في تلك البلدان، ويضيف التقرير، أنه "على الرغم من استمرار ارتفاع اسعار النفط فقد هبط معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2.5٪ مقابل 3.2٪ عام 2001" وما رافق ذلك من تراجعات، ليس على المستوى الاقتصادي/الاجتماعي فحسب ، بل على الصعيد السياسي حيث تزايدت بصورة غير مسبوقة مظاهر تعمق تبعية الانظمة في هذه المنطقة وخضوعها الكامل للهيمنة الرأسمالية في نظام العولمة الأمريكي، يشهد على ذلك تفاقم الازمات المستعصية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتكريس

---

1 جاد الكريم الجباعي، أزمة الرأسمالية المعاصرة-الانترنت موقع http://www.dctcrs.org .

مظاهر التبعية والتخلف في بلدان العالم الثالث عموماً، وفي بلدان النفط خصوصاً، رغم ارتفاع الأسعار إلى ما يقرب من (80) دولاراً للبرميل الواحد في منتصف عام 2006.

السؤال الذي نطرحه هنا ونحاول الإجابة عليه ، هل العولمة نظام جديد ظهر فجأة عبر قطيعة مع السياق التاريخي للرأسمالية أم أنه جاء تعبيراً عن شكل التطور الأخير للإمبريالية منذ نهاية القرن الماضي ؟ وهل تملك العولمة كظاهرة إمكانية التفاعل والتطور والاستمرار لتصبح أمراً واقعاً في القرن الحادي والعشرين؟

أولاً : المعروف أن الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن السادس عشر ، ومن ثم في سياق تطورها اللاحق ، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن أو يعبر عن تلك القومية ، فالإنتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة منذ القرن الخامس عشر التي استطاعت تحطيم إمارات وممالك النظام الإقطاعي القديم في أوروبا ، وتوحيدها في أطر قومية حديثة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها ، لم تكن هذه الدول القومية الحديثة والمعاصرة سوى محطة لتمركز الإنتاج الصناعي ورأس المال على قاعدة المنافسة وحرية السوق، للانطلاق نحو التوسع العالمي اللا محدود، انسجاماً مع شعار الكوسموبوليتية Cosmopolitanism أو المواطنة العالمية الذي رفعته منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وهي نظرية تدعو الى " نبذ المشاعر الوطنية والثقافة القومية والتراث القومي باسم وحدة الجنس البشري ، ومن الواضح أن هذا الشعار الأيديولوجي صاغته الرأسمالية في مواجهة شعار الأممية البروليتارية " Proletarian Internationalism" وجوهره " يا عمال العالم اتحدوا " ،

لكن الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الأوروبي / الأمريكي في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين من جهة ، وبروز دور الاتحاد السوفيتي وما رافقه من انقسام العالم عبر ثنائية قطبية ، فرضت أسساً جديدة للصراع لم يشهده العالم من قبل من جهة أخرى ، وبتأثير هذه العوامل لم يكن أمام دول المعسكر الغربي سوى إعادة النظر – جزئياً – في آليات المنافسة الرأسمالية وحرية السوق والتوسع اللا محدود ، كما عبر عنها آدم سميث الأب الأول لليبرالية ، حيث توصلت للخروج من أزمتها عام 1929 ، الى ضرورة إعطاء الدولة دوراً مركزياً لإعادة ترتيب المجتمع الرأسمالي، يتيح مشاركتها في إدارة الاقتصاد في موازاة الدور المركزي للسوق الحر وحركة رأس المال ، وقد تبلور هذا التوجه في قيام هذه الدول بتطبيق الأسس الاقتصادية التي وضعها المفكر الاقتصادي " جون مايناردكينز " حول دور الدولة ، دون أي اهتمام جدي للتراجع الملموس حينذاك الذي أصاب شعار الكوسموبوليتية ، ومن أهم هذه الأسس :-

1- تمكين الدولة الرأسمالية من الرد على الكوارث الاقتصادية .

2- إعطاء الدولة دور المستثمر المالي المركزي في الاقتصاد الوطني أو رأسمالية الدولة (القطاع العام) .

3- حق الدولة في التدخل لتصحيح الخلل في السوق أو في حركة المال .

4- دور الدولة في تفادي التضخم والديون وارتفاع الأسعار .

وقد استمرت دول النظام الرأسمالي وحلفاؤها في الأطراف في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية الكينزية طوال الفترة الممتدة منذ ثلاثينات القرن العشرين حتى نهاية العقد الثامن منه، حيث بدأت ملامح انهيار

منظومــة البلــدان الاشــتراكية وبــروز الأحاديــة القطبيــة الأمريكيــة وأيديولوجية الليبرالية الجديدة .

على أن هذه الأحادية القطبية التي تحكم العالم منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين ، لم يكن مقدراً لها أن تكون بدون شكلين متناقضين من التراكم ، الأول التراكم السالب في بنية المنظومة الاشتراكية أدى في ذروته الى انهيار الاتحاد السوفيتي ، والثاني التراكم في بنية النظام الرأسمالي - بالرغم من أزمته الداخلية- الذي حقق تحولاً ملموساً في تطور المجتمعات الرأسمالية قياساً بتطور مجتمعات بلدان المعسكر الاشتراكي ، وكان من أهم نتائج هذا التطور النوعي الهائل ، خاصة على صعيد التكنولوجيا والاتصالات ، إعادة النظر في دور الدولة الرأسمالية أو الأسس الاقتصادية الكينزية ، وقد بدأ ذلك في عصر كل من تاتشر عام 1979 على يد مستشارها الاقتصادي " فردريك فون هايك ، ورونالد ريجان عام 1980 ومستشاره الاقتصادي " ميلتون فريدمان " وكلاهما أكد على أهمية العودة الى قوانين السوق وحرية رأس المال

وفق أسس نظرية الليبرالية الجديدة new liberalism [1] التي

1- ظهر في العقدين الأخيرين في الولايات المتحدة وبريطانيا مذهب اقتصادي إيديولوجي سمي بـ "الليبرالية الجديدة". ولعل أهم عنصر جديد في هذا المذهب هو دعواه الإيديولوجية التي تبشر بنموذج جديد للدولة، تمارَس السلطة فيه على أساس مبدأ "الكوفيرنانس" governance، على غرار شركات المساهمة في النظام الرأسمالي ذي التقاليد الأنجلوساكسونية، حيث يمارس حملة الأسهم نوعا من "الرقابة" والتوجيه، عند توزيع الأرباح، بهدف دفع المدراء إلى العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح للمؤسسات التي يتولون تسييرها. وهذا النوع من ممارسة السلطة في إطار من الرقابة التي يقوم بها المعنيون بالأمر هو مضمون "الكوفيرنانس"، وهي كلمة إنجليزية مشتقة من govern التي تعني في آن واحد "الحكم" بمعنى ممارسة=

تقوم على :-

1- كلما زادت حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع"[1] .

=السلطة (الحكومة government) والرقابة والتوجيه control . وإذن فنموذج "الحكم" الذي تبشر به "الليبرالية الجديدة" يهدف إلى تقليص دور الدولة بحيث تكون مهمتها القيام بالتسيير تحت توجيه ومراقبة أولئك الذين يوازي وضعهم إزاءها وضع حملة الأسهم بالنسبة للمديرين في الشركات الكبرى .

ما نريد طرحه هنا شيء آخر يفصح عنه السؤال التالي: هل من الممكن تطبيق نظرية، نبعتْ من وضع معين، في وضع آخر مختلف؟

هذا السؤال، طرح في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، من منظور "ماركسي" في العالم الثالث عموما، طرح بصيغة : "هل يمكن الانتقال إلى الاشتراكية في بلد متخلف؟". ونحن نعتقد أنه لا شيء يمنع من طرح هذا السؤال نفسه اليوم بصدد "الليبرالية الجديدة"، فنقول : "هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟". وما يجعل طرح هذا السؤال مشروعا هو أن الأمر يتعلق ببنيتين إيديولوجيتين متناقضتين من حيث الاتجاه، كما يتبين من الجدول التالي الذي نورد فيه المفاهيم الرئيسية والمتقابلة، تقابل تضاد في البنيتين ، (بدون ترتيب مقصود)

الإيديولوجيا الليبرالية الجديدة: النظام العالمي الجديد /الليبرالية / الاندماج في السوق العالمية / العولمة/ الأقليات/ حقوق الإنسان/ الخصخصة/ نهاية الدولة/ اقتصاد الدولة/ نهاية السياسة/ نهاية التاريخ/ صراع الحضارات/ المجتمع المدني/ التنمية المستدامة/ البشرية/ التقليص من الفقر/ الكوفيرنانس/ الثقافة/ الإرهاب

الإيديولوجيا الماركسية : الإمبريالية/ الاشتراكية/ الاستقلال الاقتصادي / الاستقلال الوطني / القومية / حقوق الشعوب/ التأميم/ تدخل الدولة/ حرق المراحل/ صراع الطبقات/ الجماهير الكادحة/ التنمية المستقلة - التصنيع/ القضاء على الاستغلال/ الدولة/ الإيديولوجيا/ المقاومة . د.محمد عابد الجابري-موقع http://www.sudaneseonline.com .

2- " تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية "، وتحرير التجارة العالمية.

أنها باختصار ، دعوة الى وقف تدخل الدولة المباشر ، وتحرير رأس المال من كل قيد ، انسجاماً مع روح الليبرالية الجديدة التي هي في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي – الى " حرية الملكية والسوق والبيع والشراء ، ومنطقها الحتمي يؤدي الى التفاوت الصارخ في الملكية والثروة لا الى المساواة .

في ضوء هذه السياسات ، اندفعت آليات الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية WTO ، وبحماس بالغ ، في الترويج لهذه الليبرالية، بل والضغط على كافة دول العالم عموماً والعالم الثالث على وجه الخصوص ، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف التي تمثل كما يقول د. رمزي زكي " أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها ، لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف ، بما يحقق مزيداً من إضعاف جهاز الدولة ، وحرمانها من الفائض الاقتصادي ، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة " .

ثانياً : بالطبع لم يكن ظهور مفهوم العولمة الاقتصادي معزولاً عن الانهيار الأيديولوجي الذي أصاب العالم بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي ، بل هو مرتبط أشد الارتباط بالمفاهيم الفكرية التي صاغها فلاسفة ومفكرو الغرب الرأسمالي ، بدءاً من " عصر نهاية الأيديولوجيا " الى " صراع الحضارات " ، و " نهاية التاريخ عند الحضارة الغربية " ، وهي مجموعة أفكار بقدر ما تفتقر الى الانسجام العام والتواصل مع البعد الإنساني للفكر الغربي الحديث ، ونعني بذلك فكر النهضة والتنوير

بكل مدارسه المثالية والمادية ، فإنها تتقاطع مع الأفكار النازية كما صاغها تريتشكه ونيتشه ، عندما تتحدث عن تفرد الحضارة الغربية – ضمن إطارها الثقافي والجغرافي – بالقوة والعظمة دون أي دور أو ترابط مع حضارات العالم الأخرى ، وعلى أساس أن حضارة الغرب – كما يقول صموئيل هنتنجتون – " لها جوهر واحد ثابت لا يعرف التغيير ، وهوية مطلقة تبقى كما هي عبر القرون " ! وكذلك الأمر عند " فرنسيس فوكوياما " الذي يرى أنه " بسقوط الأنظمة الاشتراكية يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار ساحق لليبرالية الجديدة ، وبهذا النصر تكون البشرية قد بلغت نقطة النهاية لتطورها الأيديولوجي " ! ؟ .

"إن تصور " فوكوياما " للعالم بعد نقطة النهاية هذه – أو "نهاية التاريخ" أو "نهاية الصراع الأيديولوجي" – يستند على أنه لا وجود لتناقضات أساسية في الحياة البشرية لا يمكن حلها في إطار الليبرالية الحديثة ، ومع ذلك فليس من الضروري عند نهاية التاريخ ان تصبح كل المجتمعات مجتمعات ليبرالية ، بل بالعكس يرفض هذا التجانس ويؤكد أن البلدان التي تنتمي فقط الى الحضارة الغربية هي التي يجب أن تؤكد سيطرتها على العالم كله، على قاعدة السادة والعبيد ، لان بلدان العالم الثالث عموما- حسب فوكوياما- ستكون مصدراً يهدد الحضارة الغربية، سواء بشعارات التطرف القومي أو الديني أو بالأوبئة والأمراض والتخلف ، وبالتالي لابد من إخضاع العالم الثالث باعتبارهم " أعداء الغد " ! "، هذه الرؤية الأيدلوجية العنصرية تستهدف بصورة مباشرة توضيح الجوهر الحقيقي للامبريالية في ظل العولمة الرأسمالية السائدة اليوم، اذ ان

"الامبريالية[1] هي السيطرة والتحكم والتملك والاستغلال الذي تمارسه الطبقات السائدة في دولة – أمة على أمة أخرى وعلى مواردها وسوقها وسكانها". وحالياً وعلى نطاق غير مسبوق تتحكم البنوك والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية لاوروبا والولايات المتحدة الامريكية في الغالبية العظمى لأهم المنظمات الاقتصادية. وتتمثل الوظيفة الاساسية للدولة الامبريالية في السيطرة بكيفية تسمح بازدهار شركاتها متعددة الجنسيات. وتقدم الدولة الامبريالية مساعدات لجيش صغير من الايديولوجيين (المفكرين) الرأسماليين في بلدان المركز ، إلى جانب العديد من الايدلوجيين والمثقفين الليبراليين الجدد في بلدان العالم الثالث الذين باتت مصالحهم الشخصية بديلا لولائهم الوطني او القومي.

ففي الماضي شارك رجال الدين والسلطات الاستعمارية في الشحن العقائدي للشعوب المغلوبة على امرها. اما حاليا فان وسائل الاتصال الجماهيري ونظام التعليم العالي والمنظمات غير الحكومية التي تمولها الامبراطورية ودعاية الفاتيكان كلها تؤسس النموذج الايديولوجي الذي يصف الخضوع بما هو "تحديث"، والاستعمار الجديد بما هو عولمة والمضاربة المالية بما هي عصر الاعلاميات في ظل النظام الإكراهي الإمبريالي للعولمة، عبر المركز الأمريكي الأوروبي، فالعولمة هنا هي شكل إنتشار السلع والمنتجات والثقافة والإعلام والمعلومات، أما مضمونها مركزي الى أبعد الحدود عبر سيطرة رأس المال الأمريكي الأوروبي على حركة ومسار السلع المادية والثقافة والإعلام..... الخ. ولذلك فإن فكرة أن العولمة تخلق عالماً مترابطاً هي خاطئة بالفعل لأنها خلقت عالماً محكوماً في

1- جيمس بيتراس، الامبريالية بين الماضي والحاضر، الانترنت ن موقع " المناضلة 2004"

مساحة 85٪ منه لرأس المال الأمريكي الأوروبي (كما يوضح الجدول ادناه) الامر الذي يفسر لماذا يواصل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نموه ، بينما اقتصاد أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا يشهد توقفات وإفلاسات وأزمات وانهيارات اقتصادية .

جدول يوضح الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم

(مليار دولار)

البيان	الناتج المحلي الاجمالي
الولايات المتحدة الامريكية	10.948.5
دول الاتحاد الاوروبي	10.305.3
اليابان	4.300.9
الصين	1.417.0
الهند	600.6
كوريا الجنوبية	605.3
ماليزيا	103.7
سنغافورة	91.3
تايلند	143
اندونيسيا	208.3
الدول العربية	723

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العالمية، 2005.

(الجدول من اعداد الباحث)

"وفي هذا السياق يقول " روبرت شتراوس هوب" أحد المدافعين عن الوجه العنصري البشع للعولمة ، في كتابه " توازن الغد " الصادر عام 1994م ، إن " المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها ، واستمرار هيمنة الثقافة الغربية ، وهذه المهمة لابد من إنجازها بسرعة في مواجهة نمور آسيا وأي قوى أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية " ، ويستطرد " ان مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية ، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين ، وعلى أمريكا وضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بحيث تصبح مرادفة " للإمبراطورية الإنسانية " ! . أما " ألفين توفلر " الباحث السوسيولوجي الأمريكي – يتوصل في كتابه " الموجة الثالثة " الى تعريف مغاير لهذا التحول العالمي المعاصر ، ويرى فيه " ثورة كونية جعلت العلم لأول مرة في تاريخ البشرية قوة أساسية من قوى الإنتاج تضاف الى الأرض ورأس المال والعمل ، وان المشاركة في هذه الموجة أو هذا التحول مشروطة بإنتاج المعلومات والمشاركة فيها عالمياً من أجل تنمية " الذكاء الكوني " ، نحن إذن أمام حالة من " الوعي الكوني " أو العولمة الفكرية في مواجهة الوعي الوطني والوعي القومي في الوطن العربي والعالم الثالث ، تقوم على مبدأ " البقاء للاصلح " أو الأقوى في وطن عالمي بلا حدود !؟"[1] .

1- المصدر السابق – ص193

ثالثاً : هدفنا مما تقدم كشف طبيعة الموقف الأيديولوجي الشوفيني المدافع عن إمكانية تحقيق مفهوم العولمة، وانتقاله من حالة الفرضية النظرية المجردة إلى حالة الواقع والتطبيق ، خاصة بعد أن توفرت له كل هذه المعطيات المادية والفكرية ، في سياق ثورة العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات التي تعزز وتغطي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة، وتدفع بعمق نحو انتقال هذا المفهوم إلى حقائق مادية نشطة وفاعله على هذا الكوكب ، ضمن إطار وأدوات الحضارة الغربية والبلدان الصناعية الرأسمالية التي تنضوي تحت لوائها ، عبر هيمنة أحادية حتى اللحظة للولايات المتحدة الأمريكية .

القسم الثاني: آثار العولمة على البلدان النامية

في ضوء ما سبق ، فإن النظرة المتأنية الموضوعية لواقع عالمنا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، تؤكد أن معظم شعوب هذا الكوكب ودوله في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، ما زالت تعيش اليوم تحت تأثير صدمة انهيار الثنائية القطبية التي أدت الى انهيار كل أشكال التوازنات الدولية التي سادت إبان المرحلة السابقة من ناحية، وما تلاه من انهيار البنية السياسية – الاقتصادية في تلك الدول، بعد ان استولت الشرائح الكومبرادورية والبيروقراطية المدنية والعسكرية على مقدراتها الداخلية من ناحية ثانية، وهي تحولات عززت احادية الهيمنة الامريكية – الاوروبية على هذا الكوكب، بعيدا عن ميثاق الامم المتحدة، أو مرحلة الحرب الباردة التي فرضت على الجميع آنذاك الاحتكام الى نصوص وقواعد ميثاق الأمم المتحدة الذي أقرته شعوب العالم كله على أثر الحرب العالمية الثانية ، والذي نص في ديباجته "إن شعوب العالم قد قررت ضرورة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب ، والعمل على إيجاد نظام أمن

جماعي يحفظ السلم العالمي، ويؤسس لتنظيم دولي أكثر إحكاما وأكثر عدالة في المستقبل ، وأن ذلك يتحقق عن طريق تحريم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة" . لقد شكل مبدأ تحريم استخدام القوة أحد أهم إنجازات القانون الدولي في القرن العشرين ، حسب النص الصريح لميثاق الأمم المتحدة- الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي أكدت على "تحريم استخدام القوة، أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة" .

إن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على أثر الفراغ السياسي والعسكري والأيديولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ، أدت الى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرات شعوب العالم، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا عالميا ، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال ، وهي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية الذي رافقها على مدى القرون الخمسة الماضية من تاريخها ، وسيلازمها -كما يقول سمير أمين- في أفق مستقبلها المنظور كله ما دام العالم سيظل مرتكزا على مبادئ الرأسمالية ، إذ أن هذا الاستقطاب يتفاقم من مرحلة الى أخرى، وهو يشكل اليوم -في ظل العولمة- ذلك البعد المتفجر الأكثر ثقلا في تاريخ تطور الرأسمالية ، بحيث يبدو وكأنه حدها التاريخي الأكثر مأساوية ، خاصة وأن العولمة قد "تعمقت في السنوات الأخيرة عن طريق الاختراقات المتبادلة في اقتصاديات المراكز أساسا ، بصورة همشت

المناطق الطرفية التي أصبحت عالما رابعا"[1] .

فمنذ عام 1990 ، شهد العالم متغيرات نوعية متسارعة ، انتقلت البشرية فيها من مرحلة الاستقرار العام المحكوم بقوانين وتوازنات الحرب الباردة ، الى مرحلة جديدة اتسمت بتوسع وانفلات الهيمنة الأمريكية للسيطرة على مقدرات البشرية ، وإخضاع الشعوب الفقيرة منها ، لمزيد من التبعية والحرمان والفقر والتخلف والتهميش، كما جرى في العديد من بلدان اسيا وافريقيا وفي بلدان وطننا العربي عموما والعراق وفلسطين ولبنان خصوصا ، فقد تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية ، بدءا من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى ، وصولا الى تفريغ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من مضامينهما الموضوعية الحيادية، يشهد على ذلك عجز "الأمم المتحدة" عن وقف العدوان والتدمير الأمريكي الصهيوني في العراق وفلسطين ولبنان، في مقابل تواطؤ وخضوع الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان للهيمنة والتفرد الأمريكي في رسم وإدارة سياسات ومصالح العولمة الرأسمالية في معظم أرجاء هذا الكوكب، وفي بلداننا العربية والإقليم الشرق أوسطي خصوصاً ، في محاولة يائسة لإعادة ترتيب المنطقة الشرق أوسطية وتفكيكها وإخضاعها بصورة غير مسبوقة للسيطرة الأمريكية، عبر دور متجدد تقوم به دولة العدو الإسرائيلي في محاولتها لضرب وتصفية قوى المقاومة في فلسطين ولبنان بصورة بربرية ، لم تستطع معها إسقاط رايات المقاومة التي استطاعت إثبات وجودها وصمودها وتوجيه ضرباتها إلى قلب دولة العدو الإسرائيلي، وتهديد منشآته ومدنه لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني، ما يشير إلى بداية عهد جديد في هذا الصراع

1- د.سمير أمين-سيرة ذاتية فكرية-دار الآداب-بيروت-1993-ص79.

عبر متغيرات نوعية في الأوضاع العربية لصالح قوى التغيير الديمقراطي والمقاومة من ناحية، ومتغيرات نوعية بالنسبة لمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي الذي تؤكد المعطيات انه صراع وجودي لا تجدي معه مفاوضات أو حلول "سلمية" من ناحية ثانية.

لقد أدى إفراغ ميثاق الأمم المتحدة من مضامينه التي أجمعت عليها دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية على أثر هزيمة النازية، إلى أن أصبحت الأمم المتحدة –اليوم- غير قادرة على ممارسة دورها السابق الذي تراجع بصورة حادة لحساب التواطؤ مع المصالح الأمريكية ورؤيتها السياسية، يشهد على ذلك مواقف لكوفي عنان الامين العام للامم المتحدة، من معظم القضايا المطروحة في المحافل الدولية، خاصة ما يتعلق بدول العالم الثالث عموما والقضية الفلسطينية والعراق ولبنان خصوصا، وليس لذلك في تقديرنا سوى تفسير واحد، هو مدى تحكم الولايات المتحدة في إدارة المنظمة الدولية وأمينها العام من جهة، ومدى خضوع الانظمة الحاكمة – عبر المصالح الطبقية – للسياسات الامريكية في المشهد العالمي الراهن الذي بات يجسد التعبير الأمثل عن تحول مسار العلاقات الدولية بعيدا عن قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الى قواعد استخدام القوة العسكرية لتطبيق شروط وسياسات النظام الرأسمالي المعولم، واستفراده في الظروف والمتغيرات الراهنة، التي حولت –وستحول- أقاليم عديدة في العالم الى مسارح مضطربة مفتوحة على كل الاحتمالات، أدخلت العلاقات الدولية في حالة من الفوضى المنظمة، بحيث أصبحت هذه العلاقات محكومة لظاهرة الهيمنة الأمريكية المعولمة، أو لهذا الفراغ أو الانهيار في التوازن الدولي الذي أدى الى بروز معطيات جديدة في هذا الكوكب من أهمها :-

1- تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية ، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها الأحادية .

2- تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب الى مسارح استراتيجية مضطربة ، بدأت ، أو أنها في انتظار دورها على البرنامج ، وهي مسارح أو أزمات مفتوحة على جميع الاحتمالات وفي جميع القارات كما جرى في يوغسلافيا أو البلقان وألبانيا والشيشان ، وما أصاب هذه البلدان من تفكك وخراب أعادها سنوات طويلة الى الوراء، وكذلك الأمر في إندونيسيا وأزمة بلدان آسيا الاقتصادية والسياسية ، وفي الباكستان والهند وبنغلادش وسيريلانكا .

وفي أفريقيا : الصومال وجيبوتي وموريتانيا والكونغو وغيرها ، وصولا الى بلدان أمريكا اللاتينية وتزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها ، بدءاً من المكسيك الى كوبا الى الأرجنتين وكولومبيا والبرازيل . كما تتفاقم هذه الأزمات في منطقتنا العربية ، حيث يتفجر الصراع الوجودي بيننا وبين العدو الصهيوني من جهة ، و تتفجر الأزمات الداخلية في الجزائر و السودان و مصر و اليمن ، إلى جانب الاحتلال الإمبريالي لفلسطين وللعراق الشقيق من جهة أخرى.

3- إضعاف وتهميش دول عدم الانحياز ، و منظمة الدول الأفريقية ، و الجامعة العربية ، و منظمة الدول الإسلامية ، و كافة المنظمات الإقليمية التي نشأت إبان مرحلة الحرب الباردة والتي تكاد اليوم ان تفقد بوصلتها ودورها .

4- يبدو أنه تم إسقاط المنطقة العربية و دورها ككتلة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي ، و تجريدها من أي دور سوى الخضوع

السياسي و استمرار تأمين المواد الخام ، و إقامة القواعد و الأحلاف العسكرية وفق ما حددته التوجهات و المخططات الأمريكية لمنطقتنا العربية ، و نكتفي هنا بالإشارة إلى المجالات الرئيسية لهذه التوجهات طالما بقي الوضع العربي على حاله الراهن :

أ- استمرار عملية التسوية و التطبيع مع إسرائيل و الدول العربية ، وفق الشروط الإسرائيلية –الأمريكية من " واي بلانتيشن" الى "خارطة الطريق" وصولا الى "خطة شارون/أولمرت" الهادفة إلى إنهاء المشروع الوطني الفلسطيني بعد تحطيم ثوابته و أركانه الأساسية و مقوماته التاريخية و الشرعية الدولية .

ب- احتلال العراق الشقيق لضمان السيطرة على ثروته النفطية ، وإخضاعه للسياسات الجديدة وتعريضه لمحاولات التفتت الداخلي، علاوة على إخضاع وتكريس تبعية معظم الدول العربية الأخرى للنظام الأمريكي وحليفه الصهيوني المسيطر في بلادنا.

ج- استمرار الهيمنة أو السيطرة المباشرة على الخليج و الجزيرة العربية (السعودية) كمنطقة نفوذ أمريكية بصورة شاملة و كلية .

د- الوقوف في وجه أي إمكانية لأي شكل من التحالفات أو التكتلات العربية الاقتصادية و السياسية إذا حملت في طياتها حداً أدنى من التعارض مع مشروع الهيمنة الأمريكي .

هـ- فرض السياسات الاقتصادية وفق مقتضيات الخصخصة و أيديولوجية الليبرالية الجديدة عبر مركزية دور القطاع الخاص في إطار تحالفه العضوي مع البيروقراطية العليا أو النظام الحاكم

المعبر عن الطبقة السائدة في بلادنا، خاصة وأن القطاع الخاص في بلادنا العربية قد تحول- الى حد كبير- الى جهاز كومبرادوري كبير في خدمة النظام السائد ونظام العولمة الإمبريالي في آن واحد، بعد أن ألغى هذا القطاع (الخاص) -في معظمه- كل علاقة له بالمشروع التنموي الوطني أو القومي، واصبح همه الوحيد الحصول على الربح ولو على حساب مصالح وتطور مجتمعاتنا العربية واستقلاله الاقتصادي.

و- دعم دولة العدو الإسرائيلي كركيزة إمبريالية صغرى متقدمة في المنطقة تضمن استمرار حماية المصالح الأمريكية المعولمة في بلدان وطننا العربي.

لقد بات واضحاً أن تطبيق مبدأ "القوة الأمريكية" ساهم بصورة مباشرة في تقويض النظام الدولي في عالمنا المعاصر ، خاصة و أن حالة القبول أو التكيف السلبي ، بل و المشاركة أحياناً من البلدان الأوروبية و اليابان و روسيا الاتحادية شجعت على تطبيق ذلك المبدأ ، بعد أن فقدت دول العالم الثالث عموماً -عبر أنظمة الخضوع والتبعية- إرادتها الذاتية و سيادتها ووعيها الوطني ، و كان استسلام معظم هذه الدول أو رضوخها لقواعد و منطق القوة الأمريكية ، مسوغاً و مبرراً "لشرعية" هذه القواعد من جهة ، و الصمت المطبق على ممارساتها العدوانية في كثير من بقاع العالم، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جهة أخرى ، كما يجري اليوم في بلادنا عبر تحكم العدو الصهيوني في مستقبل قضيتنا الوطنية، ومحاولته المشاركة في السيطرة على مقدرات شعوبنا العربية كلها ، بعد أن أصبح النظام العربي في معظمه مهمشاً وفق شروط الهيمنة الأمريكية المتجددة التي جعلت دور الدولة في بلادنا -كما في بلدان العالم الثالث

أيضاً- يقتصر على الجانب الأمني و القمعي لحماية المصالح الرأسمالية الخارجية و الداخلية المتشابكة ، بعد أن نجحت هذه الشروط في تصفية دور الدولة الإنتاجي و الخدماتي الذي كان مخصصاً في المرحلة السابقة لتغطية بعض احتياجات الجماهير الشعبية فيها . و بتراجع دور الدولة الوطني و الاجتماعي ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية و الكومبرادورية و الطفيلية ، باسم الخصخصة و الانفتاح ، مما أدى إلى تفكك الروابط الوطنية و القومية و الإقليمية ، إلى جانب عوامل التفكك و شبه الانهيار المجتمعي الداخلي المعبر عنه بإعادة إنتاج و تجديد مظاهر التخلف بكل مظاهره الطائفية و الاثنية و العائلية و الدينية ...الخ ، التي ترافقت مع تعمق الفجوات الاجتماعية ومظاهر الفقر المدقع بصورة غير مسبوقة فيها .

و في ظل هذه الأوضاع المتدهورة الناتجة عن أزمة التطور الاجتماعي وأزمة القيادة في بلدان العالم الثالث عموماً التي أدت بها إلى مزيد من الإلحاق و التبعية في علاقتها بالشروط الرأسمالية الجديدة ، كان لا بد لاستراتيجية رأس المال المعولم ، انسجاماً مع نزوعه الدائم نحو التوسع والامتداد ، أن تسعى الى إخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة الأمريكي المعولم ، وهي استراتيجية تستهدف هدفين اثنين متكاملين هما "تعميق العولمة الاقتصادية ، أي سيادة السوق عالميا ، وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية"[1] ، هذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين ، وبالتالي فإننا نرى أن الوضع الراهن ليس نظاما دوليا جديدا ، وإنما هو امتداد لجوهر

1- د.سمير أمين-صراع الحضارات أم حوار الثقافات (مجموعة باحثين)-دار التضامن-1997 -ص76.

العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد بدواعي القوة والاكراه ، وهو أيضا استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة ، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في هذه الحقبة ، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة .

وبنشوء هذا الفراغ السياسي والاقتصادي والأيديولوجي ، أصبحت الطريق ممهدة أمام التوسع الرأسمالي صوب المزيد من السيطرة عبر طوره الإمبريالي المعولم ، كشكل أخير من تطور النظام الرأسمالي ، مما دفع به الى الكشف عن مخططاته المبيتة أو الكامنة للوصول بالتوترات والتناقضات الدولية الى أقصاها ، عبر المواجهة المباشرة ، مستخدما كافة أساليب الضغط والإكراه ، بالقوة العسكرية أو بالإخضاع والمزيد من التبعية والإلحاق لضمان استمرار سيطرته على كافة الموارد المادية الأساسية ، من احتياطات النفط والماء الى الأسواق والمنتجات الصناعية والزراعية ، ووضع الحدود والضوابط الإكراهية لحركتها ، بما يضمن مصالح الشرائح العليا البيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية في أنظمة البلدان الفقيرة التابعة من جهة ، وبما يؤدي الى إعاقة نمو هذه البلدان وتدمير اقتصادها وانتشار المزيد من أشكال التخلف والفقر والجهل ، وتعمق الأزمات السياسية والطائفية والدينية فيها من جهة أخرى ، ففي ضوء وضوح هذه المخططات خلال العقود الثلاثة الماضية تتكشف الطبيعة المتوحشة للرأسمالية المعولمة اليوم على حقيقتها عبر ممارساتها البشعة ضد شعوب العالم الفقيرة ، وضد القيم الإنسانية الكبرى في العدالة الاجتماعية والمساواة ، كما في الثقافة والفكر والحضارة ، وذلك بالاستناد الى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة النظام الرأسمالي في

طوره الإمبريالي الراهن ، وهي :-

1- صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية ، وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي ، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو في إدارة القروض والفوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية .

2- منظمة التجارة العالمية WTO التي تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف الى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية ، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع في مدى زمني لا يتجاوز نهاية عام 2006.

3- الشركات المتعددة الجنسية التي باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (36) تريليون دولار وهو ما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم في كوكبنا ، وفي هذا الجانب نشير الى أن السلطة الاقتصادية لهذه الشركات العالمية تتركز بصورة كبيرة في مؤسسات أمريكية وأوروبية كما تؤكد المعلومات المستقاه من جريدة فاينانشال تايمز في يناير 1999 إنه من ضمن 500 من أكبر الشركات 244 منها من أمريكا الشمالية و 173 أوروبية و46 يابانية. أي بعبارة أخرى 83٪ من أهم المنشآت التي تتحكم في التجارة والإنتاج العالمي هي أمريكية شمالية وأوروبية ويغدو تركز السلطة مذهلاً إذا تأملنا الـ25 شركة الأكبر في العالم (تلك التي يفوق رأسمالها 86 ألف مليون دولار) : أكثر من 70 ٪ منها أمريكية شمالية و26٪ أوروبية و4٪ يابانية . ما يعني انه اذا كانت الشركات المتعددة الجنسية تتحكم في الاقتصاد العالمي فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المسيطرة راهنا . ما

يؤكد على أن مقولة او فكرة أن العولمة تخلق عالماً مترابطاً خاطئة إلى ابعد الحدود .

القسم الثالث: حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاسها على الدول النامية

وفي ضوء هذه السياسات والشروط المحددة من قبل الصندوق والبنك الدّوليّين من جهة ، ومنظمة التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسية من جهة ثانية ، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة ، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم شأنا دوليا أو معولماً ، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة ... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة ، المدافعون عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية ، وآثارها الإيجابية على الدول النامية ، فإن النتائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية في هذه الإجراءات تشير الى عدد من الحقائق:-

1- بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية الى 9.2 تريليون دولار عام 2003[1] (وهي اليوم في منتصف عام 2006 تقدر بحوالي 10 تريليون دولار سنويا) ، فقد ظل نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ثابتا خلال العقود الثلاثة الماضية حول 18٪ بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط ، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلاد يشكلون 75٪ من إجمالي سكان العالم .

1- التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مركز الدراسات الاستراتيجية- الأهرام، الإنترنت

2- بالرغم من أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري كانوا يزعمون أن البلاد النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أن ذلك لم يحدث ، فقد تبين في العقدين الماضيين أن أكثر من 90٪ من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب أساسا الى البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة- أوروبا- اليابان والصين) . أما بقية البلاد النامية فقد حصلت على أقل من 10٪ من تلك الحركة ، وفي هذا السياق تشير البيانات الخاصة بالاستثمارات العالمية إلى أنها بلغت عام 2000 (1393) مليار دولار وقد تراجعت بنسبة 40٪ عام 2001 على أثر أحداث 11 سبتمبر، وهذه الاستثمارات تركزت بنسبة 90٪ منها في الدول الصناعية ، حيث لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت الى الدول النامية 162.1 مليار دولار عام [1] 2002 لم تزد عن حدود هذا الرقم حتى عام 2005 .

4- "ارتفع إجمالي رصيد ديون البلدان النامية بشكل دراماتيكي في العقد الماضي من 603.3 مليار دولار عام 1980 ، الى 2172 مليار دولار عام 1997 ، ووصلت الى ما يقارب من 2.5 تريليون دولار عام 2004، ومع نمو حجم هذه الديون ارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض هذه البلدان الى ما يزيد عن 100٪" [2] .

4- إن عولمة الأسواق المالية وما انطوت عليه من إجراءات للتحرير المالي، كانت ذات آثار هامة وخطيرة على البلاد النامية ، فقد أدت الى إلغاء الحظر على المعاملات التي يشملها حساب رأس المال والحسابات المالية

1- المرجع السابق

2- د.رمزي زكي-آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب-النهج-عدد 57 -دمشق- شتاء 2000-ص6.

لميـزان المـدفوعات ... وكـذلك فـإن هـذه الإجـراءات عرضـت الجهـاز المصرية للأزمات، ولتدفق الأموال القذرة (غسيل الأموال) ، وتعـرض البلـد لهجمـات المضـاربين، والى إضـعاف السـيادة الوطنيـة في مجـال السياسة المالية والنقدية ، وشـجعت علـى هـروب واسـع لـرؤوس الأمـوال الوطنية للخارج .

5- تراجعت مساهمة الدول النامية (146 دولة) في النـاتج المحلـي العـالمي (البـالغ كمـا في نهايـة 2004 [36 تريليـون دولار)[1] الى 29 ٪ في مقابـل 71٪ للـدول المتقدمـة (الولايـات المتحـدة والاتحـاد الاوروبـي واليابان)، أما فيما يتعلق في مساهمة دول الشرق الأوسط قد شاركت بحـوالي 2٪ مـن إجمـالي النـاتج المحلـي العـالمي . (انظـر جـدول النـاتج المحلي العالمي) .

يتضح فيما تقدم، أن "البلاد النامية تعاني من وضع غير متكافئ لها في الاقتصـاد العـالمي، وأن هـذا الوضـع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تـأثير سـرعة انـدفاع قطـار العولمـة والتحـرر المتسـارع لاقتصـاديات هـذه الـبلاد وإدماجهـا في الاقتصـاد العـالمي وإن هـذا الـدمج والتحـول المفـاجئ والالتـزام المبكـر بقواعـد العولمـة والليبراليـة والتحريـر الاقتصـادي كانـت لـه نتـائج سلبية ، وأحيانا مدمرة على اقتصاد البلدان النامية، حيث وضعت الكثير مـن العقبـات في وجـه تنميتهـا ، وأفقـدتها القـدرة علـى حمايـة صـناعاتها الوطنيـة، وأدت الى ارتفـاع تكلفـة المعرفـة والتكنولوجيـا ، وتعرضـها الى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشـركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية،

1- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة undp الصادر في منتصف عام 2005 .

مما سيدفع، وذلك هو الأخطر، الى تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات) بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني الى منظمة التجارة العالمية" [1] .

إن هذه التطورات والتراكمات السالبة ، ستؤدي في تقديرنا ، الى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، وتزايد مساحات الفقر والبطالة والتناقضات الداخلية بكل أنواعها ، في كل بلدان العالم عموما ، وفي البلدان الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية خصوصا ، وبوتائر عالية لم تشهدها هذه البلدان من قبل ، حيث ستتعاظم الثروات في مقابل تعاظم الفقر واتساعه ، وما ستنتجه هذه الفجوات العميقة من شعور عام لدى هذه الشعوب الفقيرة ، من خوف كبير على مستقبلها ، نتيجة فقدانها القدرة على التحكم والسيطرة على مقدراتها في الظروف الراهنة ، بعد أن فقدت كل مكتسباتها –ضمن الحد الأدنى- التي حصلت عليها تلك الشعوب عبر نضالها في مرحلة الاستقلال وحتى نهاية الستينيات من القرن الماضي ، مما سيدفع بها –دفاعا عن مصالحها الوطنية والمطلبية معا- الى الانتقال من الطابع العفوي لرفضها ، نحو الطابع المنظم ، لكي تمارس عملية التغيير والتجاوز لأنظمتها ، وكسر حلقات التبعية والتخلف في بلادها ، مقدمة لتغيير جوهري في البنية الداخلية لمجتمعاتها ، ستدفع بدورها الى تغيير جوهري أيضا في بنية العلاقات الإقليمية والدولية مؤذنة بعصر جديد من الثنائية أو التعددية في هذا الكوكب ، إذ أن توحش الرأسمالية المعولمة وآثارها على البلدان النامية عبر ممارساتها البشعة ضد مصالح شعوب هذه البلدان ، سيدفع بهذه الشعوب عبر طلائعها المنظمة من المثقفين والرواد

1- د.رمزي زكي –المصدر السابق –ص18.

والجماهير الشعبية ، الى الإعلان بكل صراحة ووضوح ، بأنه لو لم تكن هناك اشتراكية ، فسيحرص الجميع على السعي لإيجادها والإيمان بنظريتها وبلورة نظامها من أجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية ، وتثبيته وحمايته كنتيجة منطقية لظروف الحرمان والذل والاضطهاد والفقر والمرض والمعاناة بكل ألوانها التي تتعرض لها شعوب العالم الفقيرة في ظل العولمة وأدواتها الإمبريالية .

وفي هذا السياق ، فإننا ندرك ، أيضا ، أن عملية التغيير لتجاوز وكسر السيطرة الأمريكية الأحادية لن تتوقف فحسب على بلدان العالم الثالث ، رغم اعتبارنا لهذه البلدان الحلقة المركزية في العملية التغييرية المطلوبة على الصعيد الإقليمي والعالمي ، بل ستمتد عبر أشكال متعددة ، الى البلدان الصناعية المتقدمة في أوروبا واليابان وروسيا ، وبلدان اسكندنافيا والصين وبلدان ما يسمى بالنمور الآسيوية ، وذلك عبر تحولات لن تأخذ طابعا راديكاليا شعبيا أو طبقيا ضد الرأسمالية من حيث المبدأ ، ولكنها بالضرورة ستتخذ موقفا معارضا لجوهر الليبرالية الجديدة وممارساتها الضارة بل والمتوحشة ، سواء على صعيد المكتسبات الداخلية للشرائح الشعبية الفقيرة في هذه البلدان من جهة ، أو على الصعيد الاقتصادي والسياسي الدولي العام، في مواجهة العنجهية والتفرد الأمريكي بمقدرات العالم الذي لا يأخذ بالاعتبار الدور الأوروبي والآسيوي، كشريك حقيقي في العلاقات الدولية الراهنة ، ولذلك لم يكن مستغربا ذلك التحول البسيط لدى الناخب الأوروبي الذي أطاح بالأحزاب اليمينية في ألمانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، وغيرها من الدول الأوروبية ، ليحل محلها في الحكم ، الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، وهو تحول له مدلولاته بالرغم من عدم

جذريته، يؤكد على ذلك عودة بعض الاحزاب اليمينية إلى السلطة كما جرى في ألمانيا نهاية عام 2005،وفي ايطاليا قبل أربعة أعوام، ثم سقوط "برلسكوني" وصعود الاشتراكيين في نيسان 2006 ، فهو اذن ليس تحولا جوهريا ، ولكنه تعبير عن عدم الرضا عن سياسات الليبرالية الجديدة التي دعت الى إلغاء دور الدولة في الاقتصاد ، وإلغاء القطاع العام ، وتخفيض بعض أوجه الدعم المخصصة للشرائح الفقيرة .

إننا ندرك، انتهازية هذه الأحزاب بالنسبة للموقف الجوهري من الاشتراكية –الديمقراطية ، كما ندرك مواقفها اليمينية تجاه القضايا الأساسية التحررية الوطنية والقومية لشعوب العالم عموما ، ولشعبنا العربي الفلسطيني خصوصا ، في صراعنا مع العدو الصهيوني ، حيث لم يرتقِ الموقف الأوروبي الى مستوى التعارض الجدي مع السياسة الأمريكية- الإسرائيلية في هذا الجانب ، بالرغم من عدم تطابق الموقفين والاختلاف النسبي بينهما ، وهي أشكال تعارضية تعبر عن حجم الخلاف غير الجوهري –في معظمه- بين السياستين الأوروبية والأمريكية ، ولكنها بالمقابل ليست تعارضات شكلية أو بعيدة عن الواقع الأوروبي الذي يتطلع الى دور ذاتي محدد ، يهدف الوصول بالاتحاد الأوروبي الى شكل أرقى تحت مظلة المجموعة الإقليمية الموحدة ، سعيا منه للحصول على دور أكبر في المصالح والسياسات الاقتصادية والتبادل التجاري من جهة ، ودور سياسي أكثر تأثيرا في العلاقات الدولية الراهنة ، وهو أمر نعتقد أن أغلبية الدول الأوروبية تتطلع دائما الى إبرازه للمشاركة في قيادة العالم بصورة ندية على حساب الأحادية الأمريكية ، ودون أي تناقض رئيسي ومباشر معها ، وهو تطلع مشروع وممكن ومطلوب –أوروبيا- في آن واحد ، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي تدرك أهمية دورها ، خاصة بعد

انتهاء مرحلة الحرب الباردة ، بغض النظر عن خضوعها أو معارضتها الشكلية أو توافقها بهذه الدرجة أو تلك مع السياسات الأمريكية راهنا ، وهو دور لن يتحقق بدون مشاركتها الفعلية في إدارة العالم وصنع العلاقات الدولية الجديدة ، تأمينا لمصالحها ودورها المستقبلي كشريك امبريالي الطابع، طالما بقيت أقطار العالم الثالث على ما هي عليه من تبعية وخضوع، دون أن تتجاوز السياسات "المعتدلة" للأحزاب "الاشتراكية الديمقراطية"، كما عبر عنها المفكر البريطاني "انتوني جيدنجز" في كتابه الطريق الثالث كحل وسط بين "التطرف الليبرالي وتوحش العولمة من جهة والتطرف الاشتراكي" من جهة أخرى .

القسم الرابع: العلاقات الأمريكية –الأوروبية والأسيوية:

إن سعي أوروبا الى تفعيل الوحدة السياسية عبر البرلمان الأوروبي ، والوحدة الاقتصادية عبر النقد الموحد (اليورو) ، وتنشيط السوق الأوروبية المشتركة التي تضم حاليا أكثر من 25 دولة ويتم توسيعها الآن ، ليس سوى تعبير وتجسيد لتطلعها عبر هذا التجمع الإقليمي الاقتصادي الكبير لتثبيت دورها وحماية مصالحها ، من أية مخاطر محتملة تنتج عن الأحادية الأمريكية المهيمنة من ناحية ، ولتكريس دورها كقطب رئيسي مواز للولايات المتحدة على قاعدة ثنائية التحكم بالعالم من ناحية ثانية.

إن هذه التطلعات الأوروبية تتعارض بالضرورة مع الإستراتيجية الأمريكية الراهنة تجاه ما يعرف بـ"الاوراسيا" ، وهي استراتيجية حددت لنفسها هدفا مركزيا أوليا هو كما يقول د.سمير أمين "منع الوحدة الأوروبية ، والأوروآسيوية ، ويعني ذلك بصورة ملموسة وقف التقارب الأوروبي الغربي ، والروسي الصيني ، ذلك هو الكابوس الأمريكي ، إذ لا يمكن الدفاع عن "الجزيرة" الأمريكية إلا إذا بقيت أورآسيا منقسمة

الى أنظمة متنافسة. إن الولايات المتحدة ترغب في بناء عالم رأسمالي مندمج ، لكي تبسط هيمنتها بلا حدود على هذا العالم ، لا أن يقاسمها إياه أوروبيون ما زالوا يحتفظون ببعض وسائل هيمنتهم الخاصة هنا وهناك"[1] ، وفي هذا الجانب فإن من المفيد التذكير بكتاب "زبجينيو بريجنسكي" الصادر عام 1998 بعنوان "رقعة الشطرنج"[2] الضخمة " the grand chess board" بما يعني خريطة الصراع العالمي، وفي هذا الكتاب يقوم "بريجنسكي" بإعادة بلورة الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه الأوراسيا بما يتفق مع المعطيات الجديدة التي نشأت عن تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث يؤكد أن الساسة الأمريكيين عليهم أن يتوقعوا تماما - كما في لعبة الشطرنج- تحركات مضادة من جانب دول أوراسية.

وبالتالي فإن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تعوق عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي مؤثر في سياسات الأوراسيا ، فإن عليها أن تعمل بكل قوة علي حرمان روسيا من ثلاث دول ركائز هي: أوكرانيا ، أوزبكستان، أذربيجان، أما بالنسبة لما يجب أن تفعله الولايات المتحدة تجاه أوروبا -وفق هذه الاستراتيجية- يقول بريجنسكي بالنص إن توسيع أوروبا وحلف الناتو هو مما يخدم أهداف السياسة الأمريكية علي المديين القصير و الطويل. إذ إن أوروبا أكثر اتساعا هو أمر يزيد من طائلة النفوذ الأمريكي. فقبول أعضاء جدد من وسط أوروبا هو من جانب، سوف يزيد

1- د.سمير أمين -الصراع الصهيوني/العربي على ضوء المشروع الأمريكي للسيادة العالمية -كتاب تحديات المشروع الصهيوني (مجموعة باحثين) -مكتبة مدبولي-القاهرة-الطبعة الأولى-2001-ص76.

2- د.خالد عبد العظيم-الصراع على النفوذ في الاوراسيا-السياسة الدولية-القاهرة-العدد161-يوليو 2005.

من عدد الدول المؤيدة لأمريكا داخل المجالس الأوروبية ، ومن جانب آخر سوف يحول دون بناء أوروبي متماسك سياسيا بالقدر الذي يصبح فيه منافسا حقيقيا للولايات المتحدة في بعض المناطق التي لدي الاتحاد الأوروبي مصالح مهمة فيها كالشرق الأوسط .

على أي حال ، ومهما كانت درجة اتفاقنا أو اختلافنا مع تحليل "بريجنسكي" للعلاقة الأوروبية الامريكية ، فإننا نؤكد على حقيقة تتجلى في أن التعارضات الاوروبية/الأمريكية مهما اتسعت مساحتها ، فإنها لن تتحول الى شكل من اشكال التناقض التناحري الحاد بينهما في هذه المرحلة ، وذلك لكونهما معا ، أوروبا والولايات المتحدة ، يشكلان رأس الهرم في النظام الرأسمالي العالمي رغم تفوق النظام الامريكي الواضح راهنا ، بل وهيمنته واستفراده المتوحش بمقدرات شعوب العالم الثالث عموماً ، وبلدان وطننا العربي خصوصاً ، رغم إدراكنا إلى أن تطبيقات مفهوم المركز الرأسمالي في اطار الصراع العالمي المحتدم بين دول المركز التي تمثل 15٪ من مجموع دول الكوكب ، وبين بقية دول العالم في الأطراف تحتم نوعا من التفاهم (الأوروبي –الأمريكي) الاختياري والمصلحي في معظم الأحيان ، وتفاهما اكراهيا في بعض الأحيان الأخرى وفق موازين القوى بينهما ، كمركزين رئيسيين يتحكمان في مقدرات هذا الكوكب ، وقد أثبتت الأحداث منذ 11 سبتمبر 2001 الى غزو افغانستان واحتلال العراق ومحاولات الولايات المتحدة تفعيل سيطرتها على هذا الكوكب ، الى جانب التأييد المباشر والصريح للعدوان الصهيوني على شعبنا ومحاولاته فرض "خارطة الطريق" و"خطة شارون/أولمرت" ، وأخيراً الهجوم البربري الصهيوني (تموز 2006) ضد لبنان العربي وطليعته المقاومة الوطنية بقيادة "حزب الله" ، نلاحظ مدى التوافق الأوروبي العام مع

تلك السياسات والمواقف الأمريكية في العالم عموما، وتجاه العراق وفلسطين ولبنان خصوصا، يؤكد على ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي لم تجرؤ أن تبادر بالدعوة الى عقد المؤتمر الدولي وفق "خارطة الطريق" على أثر تطبيق ما يسمى بالانسحاب من قطاع غزة، والتزمت بالموقف الامريكي/الصهيوني الرافض لكل قرارات الشرعية الدولية والحقوق الفلسطينية. المسألة الأخرى فيما يتعلق بالصراع على النفوذ في الأوراسيا، ترتبط بهدف الولايات المتحدة الذي ينبغي –كما يقول بريجنسكي- ان يكون دائما هو الحفاظ على التعدديات الجيوسياسية في الأوراسيا بكل ما تعنيه من خصوصيات ثقافية وخطوط تماس عقائدي، فالحفاظ علي هذه التعدديات - كما يقول بريجنسكي- يمنع نشوء تحالف كيانات معادية للولايات المتحدة. من جانب آخر، فإن على الولايات المتحدة أن تبحث عن شركاء استراتيجيين يساعدونها في بناء نظام أمني أوراسي- أطلنطي. وعلي المدى الطويل أي ما يزيد عن عشرين عاما، فإن على الولايات المتحدة بأن تكون مستعدة لتقبل المشاركة في المسئولية والقرار فيما يتعلق بنظام أمني أوراسي- أطلنطي، وهو اعتراف ضمني من بريجنسكي بأن الأوراسيا سوف تشهد في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين نشوء الأقطاب الجدد للنظام العالمي. وهو ما يفسر هذا الانتشار الأمريكي الاستراتيجي الواسع النطاق من خلال عدد كبير من القواعد العسكرية في أوروبا وآسيا الوسطي رغم انهيار الاتحاد السوفيتي! وما من تفسير لهذا الانتشار الأمريكي الواسع في الأوراسيا - كما يقول د.خالد عبد العظيم- (مجلة السياسة الدولية) سوى الاستباق لما هو قادم، ومع موافقتنا على تحليل د.عبد العظيم، الا أننا نرى أن تحليلات بريجنسكي انبنت على قاعدة الاستقرار والنمو الدائم، اذا صح التعبير، لنظام العولمة الراهن، دونما ان يضع "بريجنسكي" في الاعتبار (وهذا من طبيعة

المفكرين الرأسماليين) عوامل الصراع المتراكمة وتفجرها في لحظة معينة من التطور اللامتكافئ بين الشعوب المضطهدة من جهة وبين المراكز الرأسمالية من جهة ثانية، ذلك أن حقائق الحياة في وضعها الراهن، وكذلك في مسارها المستقبلي تؤكد على أن هذه الهيمنة الامبراطورية الأمريكية/الأوروبية لن يقدر لها الاستمرار والتواصل، ما يؤكد على ذلك، النهوض المتدرج والعميق في مجابهة العولمة الرأسمالية خاصة في أمريكا اللاتينية، وصعود الحركات اليسارية في العديد من دولها من ناحية وشدة تعمق مظاهر البطالة والافقار في البلدان الفقيرة في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، مع تزايد شدة وبشاعة الانقسام والصراع الطبقي على قاعدة العداء لنظام العولمة الامبريالي وعملائه، ما يجعل من توفر الظروف الموضوعية لمجابهة العولمة أمرا رئيسا على جدول أعمال الحركات الوطنية والقومية اليسارية الثورية في هذا العالم.

أما بالنسبة لدور روسيا والعديد من بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة التي تسعى اليوم الى إثبات وجودها في هذا العالم المضطرب المحكوم بالأحادية الأمريكية ، خاصة بعد أن عاشت شعوب هذا البلدان أشكالا من المعاناة والحرمان والبؤس في ظل ديمقراطية الليبرالية الجديدة و السوق الحر، فإننا نعتقد أن شعوب هذه البلدان، خاصة الطبقات المتضررة، ستندفع مجدداً للمطالبة بالعودة إلى النظام الاشتراكي في صيغته الجديدة المتطورة، خاصة وأن روسيا لن تستطيع في الظروف الراهنة اللحاق بشروط التطور الاقتصادي والتكنولوجي عبر آليات الرأسمالية ، فذلك أمر لن تسمح به المراكز الرأسمالية المعولمة ، وبالتالي لا مناص أمامها من العودة الى آليات النظام الاشتراكي كمدخل وحيد لاستعادة دورها وتطورها وإثبات وجودها في هذا الكوكب .

المسألة الثانية في هذا الجانب ،فإننا نعتقد ، أن الدولة الروسية لا يمكن أن تتخلى عن وعيها المستمر بدورها الكبير و المتميز تاريخياً في إدارة هذا العالم مستذكرة دائماً تراثها القديم ، سواء عبر روسيا "بطرس الأكبر" ، أو تراثها الحديث عبر روسيا "لينين" أو الاتحاد السوفيتي ، وذلك وفق مفهوم مصالح الدولة الروسية و ليس وفق مفهوم الإمبراطورية الغابر ، و بالتالي يخطئ كثيراً من يتصور أن هذا العملاق النووي الذي يملك إمكانات اقتصادية هائلة ، سيظل صامتاً على كل ما يجري فيه أو من حوله ، و خاصة تلك المتغيرات المتسارعة و الخطيرة في صلب العلاقات الدولية ، و لكن ذلك كله مرهون بالتغيير الجذري للواقع الروسي الراهن الذي يتعرض اليوم لأوضاع اقتصادية- اجتماعية داخلية أكثر سوءا من تلك العوامل الداخلية –البيروقراطية و الطفيلية الضارة التي أوصلت الاتحاد السوفيتي عبر تراكماتها السالبة إلى حد القطع أو نقطة اللاعودة أو الانهيار ، و بالمقابل فإن ما نتابعه اليوم من تراجعات متسارعة في بنية الدولة الروسية ، الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في إطار هيمنة البديل الرأسمالي المحكوم بسياسات المافيا و الاحتكارات الاقتصادية ، و تراجع الناتج القومي الإجمالي من أكثر من (2) تريليون دولار إلى 432.9 مليار دولار فقط عام 2004 حسب تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي عام 2005 ، سيؤدي كل ذلك إلى مزيد من إضعاف الدور الروسي ، ليس فقط على المستوى الدولي كما جرى بعد انهيار حلف وارسو ، و إنما على المستوى الإقليمي أيضاً بما سيؤخر إعادة إحياء ذلك الدور على الصعيد العالمي دون أن تستطيع كل هذه العوامل إلغاء ذلك الدور ، إن لم تكن حافزاً لتوليده .

بعد كل ما تقدم ، نأتي الى الحديث عن الدور الآسيوي الذي يبرز بقوة اليوم على الصعيد العالمي ، في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية أو ثورة العلم والمعلومات ، وخاصة في كل من الصين واليابان كعملاقين يسعى كل منهما الى تحقيق دور مركزي في العلاقات الدولية الراهنة والمستقبلية .

فالصين الشعبية هي الدولة الأولى من حيث عدد السكان (22٪ من سكان العالم) ، وتشير كافة المصادر الى أنها تقترب وبشكل سريع من الوصول الى قمة قائمة أكبر الدول الصناعية في العالم ، فالاقتصاد الصيني -بشهادة العديد من الخبراء- هو الاقتصاد الأسرع نموا في العالم خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة ، ويقدر البعض أنه بعد عودة هونج كونج إليها ، فإن الاقتصاد الصيني سيصبح الاقتصاد الثالث في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان ، بل إنه من المتوقع مع حلول عام 2007 أن يرتفع الناتج القومي الصيني ليصل الى أكثر من 2 تريليون دولار حسب الخطة الصينية الهادفة الى مضاعفة الناتج القومي الإجمالي خلال هذه الفترة . وإذا استمر معدل النمو الحالي (حوالي 10٪ سنويا) فإن الاقتصاد الصيني سيصل إلى مستوى الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2020 ، وهو أمر تدركه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم التي تعتبر الصين عدوا محتملا في المستقبل أكثر بما لا يقاس منه في الحاضر ، خاصة مع التطور في العلاقات السياسية الصينية الروسية ، وتوقيع معاهدة الصداقة المشتركة في تموز 2001 هي الأولى منذ أكثر من خمسين عاما ، والتي عبر عنها الرئيس الصيني السابق "جيانج زيمين" بقوله: "إن هذه المعاهدة تستهدف مواجهة الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية" ، وذلك انسجاما مع ما جاء في تقرير المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني

(المنعقد عام 1999) الذي نص على أن "الحرب الباردة ما زالت موجودة ذهنيا ، والهيمنة وسياسات القوة تواصل أن تكون المصدر الرئيسي لتهديد السلام والاستقرار العالميين ، علينا أن نعارض الهيمنة ، ونحمي السلام العالمي ، وعلى حزبنا الشيوعي أن يساعد على فهم العالم ويعمل على تغييره ، ولذلك ينبغي على كل الحزب أن يولي الدراسة جلّ الاهتمام وأن يبدع فيها وأن يفتح نهوضا جديدا في دراسة الماركسية اللينينية وأفكار ماوتسي تونج ونظرية دنغ شياو بينج"[1] ، وأضاف التقرير "إن نظام الدولة بالصين الذي يتميز بالدكتاتورية الديمقراطية الشعبية ونظام حكومتها المتميز بمجلس نواب الشعب هما ثمرة النضالات التي خاضها الشعب وخيار التاريخ ، ولا بد لنا من أن نتمسك بالنظام السياسي الأساسي ، ونحسنه بدلا من استنساخ أي نماذج غربية ، إن هذا يتصف بأهمية حاسمة في التمسك بقيادة الحزب والنظام الاشتراكي وتحقيق الديمقراطية الشعبية"[2] .

إن التقدم الملموس ، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي المدني والعسكري الذي أحرزته الصين الشعبية تحت قيادة الحزب الشيوعي ، أدخل الصين بقوة كشريك أساسي وقطب عالمي فعال كمحور رئيسي في النظام العالمي الراهن في القرن الحادي والعشرين ، سيكون له دورٌ رائدٌ ومميزٌ في تحديد شكل وطبيعة التعددية القطبية القادمة لا محالة ، خاصة وأن هذا الدور سيشكل مدخلا هاما لشعوب العالم الثالث التي ترى في الصين الشعبية الاشتراكية المحور الوحيد في

1- تقرير المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني –الصادر باللغة العربية–بيكين –عام 1999–ص41-43

2- المصدر السابق – ص30.

التعددية القطبية القادمة القادر على أن يشكل تحديا حقيقيا للوجه البشع للعولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية ، من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والديمقراطية ، لكن السؤال الذي لم تتبلور إجابته بوضوح حتى اللحظة: هل ستبقى الصين دولة اشتراكية حقاً في ظل اقتصاد السوق المتبع حالياً ، أم أنها ستتحول تدريجياً إلى نظام رأسمالية الدولة تمهيداً لتحولها إلى دولة رأسمالية بمزايا صينية؟ إن هذه المخاوف أو الاحتمالات تستند إلى العديد من المؤشرات والمعطيات التي تؤكد عليها ، علاوة على أن حديث القيادة الصينية (في الحزب والحكومة) عن تطبيق قوانين اقتصاد السوق منذ أواخر القرن الماضي، لا يمكن أن يستقيم مع قوانين الاقتصاد الاشتراكي ومناهجه التي بدأت في التراجع والانحسار لحساب القطاع الخاص الذي بات يسيطر على حوالي 60٪ من الاقتصاد الصيني في إطار الشركات المساهمة التي تجمع بين الرأسماليين وعمال المصانع، وفي كل الأحوال يظل المستقبل مرهوناً بمدى اتساع التناقضات بين القطاع الخاص الصيني من ناحية وبين الحزب الشيوعي وبرامجه من ناحية ثانية.

بالنسبة لليابان التي تحتل اليوم الموقع الثاني في العالم من حيث حجم الناتج القومي الإجمالي ، البالغ (4300) مليار دولار عام 2004 حسب تقرير التنمية الإنسانية (العالمي) لعام 2005 المشار إليه ، واليابان التي بلغ عدد سكانها كما في عام 2004 ، (128) مليون نسمة هي الدولة الثامنة من حيث مقدار دخل الفرد السنوي الذي يبلغ (33731) دولار ، بينما يبلغ دخل الفرد في الولايات المتحدة (37650) دولار وتأتي في المرتبة الخامسة حسب الجدول المبين ادناه:

جدول يوضح ترتيب دخل الفرد السنوي

لأعلى 25 دولة في العالم كما في عام [1] 2004

الرقم	الدولة	دخل الفرد السنوي	الرقم	الدولة	دخل الفرد السنوي
1	لوكسمبرج	59143	13	ايطاليا	25471
2	النرويج	48412	14	هونج كونج	22987
3	سويسرا	43553	15	سنغافورة	21492
4	ايرلندا	38487	16	أسبانيا	20404
5	الولايات المتحدة	37648	17	نيوزلندا	19847
6	أيسلندا	36377	18	إسرائيل	16500
7	الدنمارك	39332	19	اليونان	15608
8	اليابان	33731	20	قبرص	14786
9	النمسا	31289	21	البرتغال	14160
10	بريطانيا	30253	22	سلوفينيا	14000
11	فرنسا	29410	23	كوريا	12634
12	ألمانيا	29115	24	مالطا	12157

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على جداول تقرير التنمية العالمي لعام 2005

رغم أن اليابان تأتي في المرتبة الثامنة من ناحية دخل الفرد السنوي، إلا أنها الدولة الأولى من حيث السيولة المالية ، وحجم الاستثمارات

1- تقرير التنمية الإنسانية لعام 2005 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

الخارجية ، وهي الأولى من حيث "الأصول الوطنية الثابتة التي تبلغ 43.7 تريليون دولار مقابل 36.2 تريليون دولار في الولايات المتحدة ، وهي الدولة الأولى في العالم بالنسبة لتصنيع منتجات الحديد والصلب (رغم أنها تفتقر للمواد الخام) ، وهي الأولى للمكننة الصناعية في العديد من المجالات"[1].

إن التراكم الاقتصادي وحجم التقدم النوعي والكمي التكنولوجي، يؤهل اليابان لأن تصبح واحدة من الدول العظمى التي ستسهم في تحديد المعالم المستقبلية للنظام العالمي المعاصر، من حيث تحديد مراكزه وأقطابه أو تعدديته التي لم تتبلور بعد ، دون أن يغني ذلك الإسهام أن الدور الياباني سيشكل تناقضا مع سياسة الولايات المتحدة وتوجهاتها العالمية ، بل سينطلق من رؤيته للمصالح اليابانية والآسيوية الخاصة التي ستظل ترى في الولايات المتحدة حليفا استراتيجيا على صعيد رسم السياسات والعلاقات الدولية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ، من موقع المشاركة والندية ، بالمعنى النسبي الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الياباني ودوره الآسيوي ، وهي علاقة تقترب من الرؤية الأوروبية وتتقاطع معها .

فاليابان اليوم ، تشكل نموذجا اقتصاديا لدول شرق وجنوب شرق آسيا بالذات ، وهي دول باتت تملك اليوم اقتصادا قويا رغم ما تعرضت له من أزمات –ساهمت فيها الولايات المتحدة بصورة مباشرة وغير مباشرة– ، حيث أثبتت أنها ليست فقاقيع مالية يمكن أن تنفجر وتتلاشى تجربتها بسهولة ويسر ، وهي بالتالي تجد في اليابان مثالا وملاذا في آن واحد ، ولذلك كان من الطبيعي أن يلتقوا جميعا في تكتل "الآسيان" المشار إليه

1- د.عبد الخالق عبد الله –السياسة الدولية–عدد إبريل –القاهرة–1996.

سابقا ، إثباتا للقوة الاقتصادية من جهة ، وتمهيدا لدور سياسي آسيوي مركزي في العلاقات الدولية تكون الصين احد اهم اقطابه من جهة أخرى .

القسم الخامس: الوضع الدولي – رؤية مستقبلية

في كل الأحوال ، سيظل الوضع الدولي لفترة طويلة نسبيا ، قد تمتد حتى نهاية العقد الثاني من القرن الحالي ، مفتوحة على كل الاحتمالات ، ولكن من المؤكد في مواجهة كل ذلك ، أن هيمنة النظام الرأسمالي وأحاديته القطبية الراهنة ، ليست ولن تكون نهاية التاريخ كتجسيد لانتصار الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي مقابل حقائق القوة ومقوماتها التي تعطي الانطباع على أن الولايات المتحدة تملك من عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها ، بما لا يجاريها أي اقتصاد آخر في هذا العالم ، إلا أن هناك وجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية التي تنمو وتتراكم بصورة سلبية ، ستجعل وجه الولايات المتحدة الأمريكية في نظر شعوب العالم في بلدان الأطراف خصوصاً ، أكثر بشاعة من وجه النازية في أحط درجاتها وممارستها ، وذلك عبر سياسة "عولمة السلاح" وإرادة القوة الباغية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد شعوب عالم الأطراف عموماً وفي بلداننا العربية خصوصاً عبر وكيلها الامبريالي الصغير دولة العدو الصهيوني التي تقوم في هذه المرحلة بممارسة أبشع أدوارها الوظيفية في خدمة المصالح والسياسات الامبريالية الأمريكية في بلادنا ، يشهد على ذلك ما جرى ويجري في فلسطين ولبنان من قتل عنصري للطفولة والمرأة والشيوخ وتدمير منهجي للمدن والقرى والمخيمات، ليس بذريعة ضرب المقاومة الفلسطينية واللبنانية فحسب، بل لتنفيذ السياسات الأمريكية فيما يسمى بالشرق الأوسط الجديد. أما الصورة

الأخرى لهذا الوجه الأمريكي البشع فهي تتجلى في حالة المد الثوري اليساري المتصاعد في أمريكا اللاتينية... فنزويلا شافيز وبوليفيا والبرازيل والبيرو، والعديد من دول هذه القارة السائرة في الحراك والتغيير الثوري النقيض لهيمنة الامبريالية الأمريكية ونظام العولمة الرأسمالي برمته، كما تتجلى أيضاً في داخل المجتمع الأمريكي عبر أزماته الاقتصادية والمجتمعية والأخلاقية المتراكمة، وهي أزمات تحمل من الدلالات والمعاني بما يتناقض مع صورته "الوردية" المرسومة -بشكل مبرمج- في أذهان الكثير من الليبراليين العرب أو الحالمين في هذا العالم ، المأخوذين بشكل الظاهرة فقط بعيدا عن مضامينها . فبالرغم من انتصارها في الحرب الباردة، "تبدو الولايات المتحدة اليوم وكأنها تخسر حاليا حرب البطالة والمخدرات والإنتاجية والتعليم، علاوة على تزايد أزمة الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000- 2005 عبر جملة من المؤشرات :

1- حسب ميدل ايست اون لاين http://www.middle-east-online.com فقد أكد تقرير بنك الاحتياط الفدرالي عام 2001 على استمرار ضعف النمو في قطاعي الصناعة والتجارة مع اتجاه لمزيد من الخفض في اسعار الفائدة، كما "شكل افلاس كل من شركتي world com للاتصالات في يوليو 2000 التي بلغت ديونها 41 مليار دولار، وشركة انرون enron وهي أكبز شركة في قطاع الطاقة التي تجاوزت ايراداتها 100 مليار دولار في ديسمبر 2001، أكبر حالتي افلاس في تاريخ الولايات المتحدة، مما كشف طبيعة الأزمة الموجودة في مفهوم السلطة السياسية corporate governance، كما طال مسلسل الفضائح شركة "زيروكس zerox" العالمية التي تعد أكبر شركة لتقنيات التصوير في العالم، كما تعرضت مؤسسة

"جني- بي مورجان تشيس" ثاني أكبر شركة مصرفية قابضة في الولايات المتحدة، وشركة "ميريل لينش" المالية، ومؤسسة "كلوبال كروسينج" و"أديلفيا للاتصالات" و"تشارتر للاتصالات" ثاني أكبر شركة كابل" [1]، اما "بالنسبة لأثر هذه الأزمة على الاقتصاد الأمريكي، فإن أغلب التقديرات تشير الى أن الخسائر قد طالت ما يزيد عن 80مليون من المستثمرين الأمريكيين قدر حجم خسارتهم نحو 8.6 تريليون دولار" [2] .

2- من واقع قراءة الأرقام والبيانات الاقتصادية الهامة التي يوردها د.عبد الخالق عبد الله في دراسته المشار إليها ، فإن الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج ، وتستورد أكثر مما تصدر ، وخلال السنوات الماضية سجلت الولايات المتحدة -كما اشرنا من قبل- أعلى حالات الإفلاس في كل تاريخها المعاصر ، (أكثر من (700) ألف حالة إفلاس) ، كذلك أخذت الولايات المتحدة تعاني من أكبر عجز مالي في العالم تجاوز 400 مليار دولار ، أما إجمالي ديونها فإنه قد تجاوز كل الأرقام القياسية بعد أن أصبح يزيد عن ثلاثة آلاف مليار دولار ، أي أكثر من 1.5 ضعف إجمالي الديون المترتبة على كل الدول الأخرى في العالم ، الى جانب أكثر من (10) مليون شخص عاطل عن العمل (8٪ من القوة العاملة) ، كما تراجعت الولايات المتحدة الى الدولة رقم (13) من حيث الإنفاق على الصحة ، والدولة رقم (17) من حيث الإنفاق على التعليم ، ورقم (29) من حيث عدد العلماء والفنيين بالنسبة الى إجمالي السكان، حيث أن لديها (55) عالما وفنيا فقط

1 خليل العناني-مجلة السياسة الدولية-القاهرة-العدد150-اكتوبر 2002.

2 المصدر السابق-السياسة الدولية.

لكل ألف نسمة مقابل (317) عالما وفنيا لكل ألف نسمة في اليابان ، وبالنسبة لاستهلاك المخدرات والكحول فإن الولايات المتحدة هي الأولى في العالم في هذا المجال ، حيث أنها تستهلك 80٪ من إجمالي المخدرات في العالم ، وهي من أعلى الدول في العالم بالنسبة لحالات التفكك الأسري والعنف والاغتصاب والقتل، حيث أصبح 50٪ من الشعب الأمريكي يتعرض لشكل من أشكال الإجرام ، ونسبة 21٪ من كل النساء يتعرضن للاغتصاب .

3- لقد بات من الواضح أن الاقتصاد الأميركي في السنوات الأخيرة يعاني عدة صعوبات من بينها الركود، فقد وصل عجز الموازنة الأميركية في العقد الأخير من القرن الماضي إلى ما يناهز 350 ملياراً وبلغ حجم الديون الخارجية 3.5 تريليون دولار، وزادت ديون الأفراد بنسبة 12 في المئة، في حين لم يرتفع دخل الفرد إلا بنسبة 7 في المئة، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 8 بالمئة. وخلال فترة التسعينيات هبطت معدلات البيع في أسواق السيارات والعقارات هبوطاً حاداً، وأصبحت سرعة الإنتاجية تقل ثلاث مرات عن مثيلاتها في اليابان ومرتين عنها في أوروبا الغربية، هذا بالإضافة إلى التردي الذي تعرفه الخدمات الصحية والتعليمية، وتزايدت نسبة الإقصاء والتهميش في أوساط الفئات الفقيرة، وتراجعت نسبة العلميين والفنيين حسب تقرير التنمية البشرية في العالم، فهناك 55 فنياً وباحثاً لكل ألف من السكان الأميركيين مقابل 129 في كل من السويد وهولندا، و257 في كندا و317 في اليابان، وتشهد المدارس والجامعات الأميركية حالات من التدهور ، يبرزها تراجع طلابها أمام الطلاب الأجانب وخاصة في مجال الرياضيات والكيمياء وعلوم الحاسب الآلي. وحسب

"ايمانويل تود" صاحب كتاب: (ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الامريكي) الذي يتنبأ بانهيار الولايات المتحدة الأميركية، وهو كان سبق وتنبأ بتفكك الاتحاد السوفيتي قبل عشر سنوات من انهياره، فإن أميركا بحاجة إلى 1.5 مليار دولار يومياً لتغطية العجز في ميزانها التجاري الذي قارب عام 2000 الـ 450 مليار دولار. وهو يعتبر أن أميركا عشية القرن الحادي والعشرين أصبحت غير قادرة على أن تعيش على إنتاجها وحده إذا شاءت الاحتفاظ بنفس مستوى المعيشة، ويتنبأ المؤلف الذي أثار كتابه ضجة، بأنه مع ازدياد قوة "أوراسيا" ستنخفض وتتوقف التدفقات المادية والمالية التي تغذي أميركا اليوم، مما سيجعل منها دولة مثل غيرها من الأمم.

4- الولايات المتحدة تعاني من عجز كبير في الموازنة يُقدَّر أن يصل إلى أكثر من ستمائة وخمسين مليار دولار في العام (2005) وربما يصل حتى سبعمائة مليار دولار[1]، وحسب ما يقول رجل الاقتصاد الأمريكي "وارن بافيت" (وهو ثاني أغنى رجل في أمريكا) فإن العجز المتوقع في الموازنة الأمريكية أو مجموع الديون الأمريكية سيصل عام 2015 إلى (11) تريليون دولار، وهذا يعني أن خزينة الولايات المتحدة ستتكبد فقط فوائد سنوية على هذه القروض تشكل حوالي خمسمائة وتسعين مليار دولار، ستكون عبء الفائدة التي ستتكبدها الخزينة الأمريكية، وقد حذر مدير مكتب الكونغرس في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء الفرنسية في 6مارس 2004 إن العجز التجاري الأمريكي المتراكم قد يلامس 2600مليار دولار من الآن

1- د.جواد العناني / نائب رئيس الوزراء الأدرني الأسبق – لقاء مع قناة الجزيرة – برنامج بلا حدود – موقع الجزيرة نت.

وحتى العام[1] 2015 .

وفي هذا السياق يكشف "صموئيل هنتنغتون" ، صاحب نظرية صدام الحضارات[2]، الهاجس الديموغرافي الذي يخيف أميركا ويستشهد بإحصائية تقول أنه عام 2050 سيكون من بين السكان الأميركيين 23 بالمئة من أصول لاتينية و16 بالمئة سوداً و10 بالمئة آسيويين. ويعلق على هذه الإحصائية بالقول ، انه إذا نجحت الولايات المتحدة في السابق في استيعاب المهاجرين فلأنهم في الغالب كانوا أوروبيين، فهل ستنجح مستقبلاً عندما سيصبح 50 بالمئة من السكان لاتينيين أو غير بيض؟.

نعم الولايات المتحدة الأميركية هي الأولى في الإنفاق العسكري والرؤوس النووية والطائرات المقاتلة، إلاّ أنها الثامنة في متوسط عمر الفرد والثامنة عشرة في معدل وفيات الأطفال وأظهرت دراسات أكاديمية حديثة فيما يتعلق بالكسب والعمالة والتعليم والجريمة أن الولايات المتحدة تبدو وكأنها تتكون من أمتين بينهما تفاوت هائل ، وهي كذلك بالفعل ، بل ربما أسوأ. بكثير.

لا يعني عرض ما تقدم التهوين من قدرات الولايات المتحدة الأميركية وقوتها ، إلا أنه يعني بوضوح أن المشروع الإمبراطوري على المدى البعيد يقف على أرض اقتصادية واجتماعية رخوة، وهي تتجه يوماً بعد يوم لتصبح أكثر هشاشة[3] .

1- المصدر السابق

2- خليل العناني-مجلة السياسة الدولية-القاهرة-العدد150-اكتوبر 2002.

3- د.عبد الغني عماد-الجامعة اللبنانية- موقع-www.iraqcp.org .

وبالرغم من إدراكنا لطبيعة هذه المظاهر ، كسمة أساسية من سمات الرأسمالية التي يصفها ماركس بقوله "إن الرأسمالية تنزف دما من كل مساماتها" ، إلا أن أهميتها تكمن في أنها تعكس الواقع الداخلي للمجتمع الأمريكي، وتكشف بوضوح الوجه القبيح للرأسمالية التي لا يمكن ان تنمو وتتراكم بعيدا عن الانقسامات الطبقية الحادة ، والفجوات الهائلة بين من يمتلكون الثروة من جهة ، والمحرومين من جهة ثانية في إطار من الصراعات المباشرة وغير المباشرة ، المكشوفة أو الكامنة ، التي لن تتوقف عن الحركة والاستمرار بين من يملك ومن لا يملك ، بين المُستغلِّين والمستَغلين ، تلك هي حقائق الحياة المعبرة عن مسار التاريخ وحركته التي لا مستقر لها ، وهي حقائق تتناقض بصورة كلية ومطلقة مع كل أولئك الذين يتحدثون عن نهاية التاريخ أو سقوط الأيديولوجيا ، تعبيرا عن أكذوبة الانتصار النهائي للنظام الرأسمالي الامريكي وأيديولوجيته، بالرغم من هذا الانتشار الواسع له على معظم مساحة كوكبنا ، إذ أن هذا الانتشار عمَّق الى درجة كبيرة ، عملية الاستقطاب الآخذة في التصاعد ، وهو "استقطاب يتمثل في التضاد بين ثروة المراكز المتزايدة ، وفقر الأطراف المتفاقم ، خاصة وأن هذا الاستقطاب ليس ناتج ظروف خاصة بمختلف مناطق العالم -كما تدعي أيديولوجية الليبرالية الجديدة- بل هو ناتج عمل التوسع الرأسمالي في حد ذاته ، إذ ان هذا التوسع يقوم على عولمة سوق المنتجات ورؤوس الأموال دون أن يصاحبها اندماج أسواق العمل التي تظل متفتتة ومحبوسة في أطر السياسة القائمة ، ولذلك فإن التحدي الحقيقي بالنسبة لقوى اليسار العربي وقوى اليسار العالمي، ، يتلخص في مقولة واحدة مفادها ، ضرورة تجاوز حدود الرأسمالية من أجل ضمان بقاء الإنسانية ، فالخيار التاريخي الحقيقي قد أصبح كالآتي: إما انِ تتيح النضالات الاجتماعية تجاوز منطق آليات

وقوانين الرأسمالية ، وإما في غياب ذلك ، أن يؤدي فعل هذه الآليات الى انتحار جماعي للإنسانية وتدمير للكرة الأرضية"[1] .

فبعد مرور ما يقرب من أربعة عقود على ولادة نظام العولمة ، يتكشف اليوم، طبيعة التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي عموما ، وتفجر هذه التناقضات في المشهد الراهن لعولمة السوق عبر عدد من المظاهر:

1- طغيان آليات السوق الحر المفتوح والمنفلت[2] في جميع بلدان العالم ، وما أدت اليه هذه الظاهرة من تراجع وتدمير للصناعة المحلية والمنتجات السلعية في بلدان العالم الثالث ، حيث تتكشف لشعوب هذه البلدان حجم الويلات التي أفرزها تطبيق آليات السوق الحر التي أثبتت مجددا أنها اعادت انتاج التشوهات في النشاط الاقتصادي، من خلال تزايد حجم البطالة الثابتة (البنيوية) والبطالة المؤقتة ، والتضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور، وما يرافق ذلك من تزايد انتشار الفقر والفقر المدقع في أوساط الجماهير الكادحة ، بحيث أصبحت هذه الاحوال المتردية السمة الرئيسة للعولمة الراهنة في تطبيقاتها على بلادنا وبلدان العالم الثالث، علاوة على تزايد انتشار السرقة والجريمة والمخدرات والدعارة والانهيار النفسي، جنبا إلى جنب مع اقتصاد الكومبرادور والمضاربة والمقامرة والطفيليين بكل أشكالهم.

2- التدهور الشديد والمتفاقم في المساواة الاجتماعية ، بفعل الفجوة الهائلة

1- د.سمير أمين-مقتضيات برنامج تحرري إنساني -كتاب صراع الحضارات-مجموعة مفكرين-مطبوعات التضامن-1997-ص64.

2 د.عصام الزعيم-السمات المميزة لنظام العولمة الجديدة-الانترنت http://www.iraqcp.org (الطريق) .

في توزيع الثروات والدخل من ناحية والزيادة الكبيرة في نسبة الفقراء التي تزيد في بلادنا وبلدان العالم الثالث عن 70٪ من ناحية ثانية.

3- تطور الفقر وتفاوت الدخول عالميا واقليميا وقطريا بفعل العولمة الراهنة[1] حيث اتسع الفقر افقيا ليشمل أوسع الفئات الوسطى، وينحدر بها إلى ما يقرب من خط الفقر.

4- التراجع المهني على الصعيد العالمي، عن نظام الخدمات الاجتماعية، بينما تتقدم التكنولوجيا وتنتشر بصورة هائلة غير مسبوقة، لتحقق انتاجية فائقة وارباحا اسطورية، والمفارقة هنا –كما يقول د.عصام الزعيم- "في العولمة، بينما تزيد الانتاجية وتتضاعف، تتقلص الخدمات الاجتماعية للفقراء العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود".

فالعولمة –كما يقول "اريك هوبسبوم ERIC HOBSBAWM[2]- قد بلغت طوراً مستجداً على ثلاثة مستويات: هي الترابط والتكنولوجيا والسياسة، فبادىء ذي بدء بتنا اليوم نعيش في عالم مترابط الى درجة أن العمليات الجارية يتعلق بعضها ببعض، وأن أي انقطاع قد يولد انعكاسات عالمية فورية".

ثم أن "هناك هذه السلطة الفائقة لتكنولوجيا في حالة ثورة مستمرة، تفرض نفسها في المجال الاقتصادي كما في المجال العسكري بنوع خاص".

1- المصدر السابق.

2- اريك هوبسبوم-الامبراطورية الامريكية الى أين ؟-موقع http://www.iraqcp.org (جريدة لوموند دبلوماتيك حزيران 2003).

وأخيراً ، - كما يستطرد هوبسبوم- فإن "السياسة في أيامنا هذه باتت تتسم بطابع على درجة من التعقيد. فعصرنا هذا لا يزال عصر الدول القومية ، وهو العنصر الوحيد الذي يعوق سير نظام العولمة. لكن المقصود دولة ذات نمط خاص حيث الشعب العادي يلعب دوراً مهماً".

ومع استمرار تراكمات التناقضات الداخلية للعولمة الامريكية الراهنة، يصبح سؤال اريك هوبسبوم[1] مطروحا بقوة:

فهل أن امام هذه السياسة فرصة للنجاح؟ ويجيب بقوله : يبدو أن العالم هو على درجة من التعقيد بما لا يسمح بسيطرة دولة واحدة، ولا ننسينّ أن الولايات المتحدة وباستثناء التفوق العسكري، مرتهنة لموارد تنقص أو في طريقها الى النقصان. ومع أن اقتصادها عظيم الا ان الحيز الذي يحتله في الاقتصاد العالمي يتضاءل ، ولا بد من الاستنتاج أن الأميركيين خلال عامي 2003/2002 (الهجمة ضد أفغانستان والعراق)، قد ضحّوا بمعظم اوراق قوتهم السياسية، حتى وإن ظلوا يمسكون بالبعض منها ، ثم يضيف : "غير أن الميزة الرئيسة التي يملكونها في مشروعهم الامبراطوري تكمن في الناحية العسكرية. إن الهدف الأساسي -من الهجوم على أفغانستان والعراق- من العملية قام على استعراض القوة عالمياً، مما يعني أن السياسة التي تحدث عنها المتطرفون في واشنطن، ومنها إعادة صياغة شاملة لمجمل الشرق الأوسط، لم تكن ذات معنى. ونحن ندرك أنهم إذا كانوا يخططون جدياً لتغيير المعطيات في المنطقة فليس أمامهم الا أمر واحد يقومون به وهو ممارسة الضغط على اسرائيل".

1- المصدر السابق.

ومن المستحيل التنبؤ كم من الوقت سيدوم التفوق الأميركي، لكن الأمر الوحيد الذي نحن متأكدون منه كلياً هو أن في الأمر ظاهرة موقتة في التاريخ كما كانت جميع الامبراطوريات.

وفي هذا السياق يقول هوبسبوم "والامبراطورية الأميركية قد تسقط لأسباب داخلية، والأكثر الحاحاً منها هو كون الامبريالية بمعنى السيطرة على العالم وإدارته، لا تثير اهتمام معظم الاميركيين الملتفتين بالأحرى الى ما يحدث داخل الولايات المتحدة، فالاقتصاد هو على درجة من الوهن ما سيحمل الحكومة والناخبين الأميركيين يوماً على اتخاذ قرار بأن من الأهم الانكباب على هذا الأمر بدلاً من خوض المغامرات في الخارج. أضف الى ذلك أنه وكما يحدث حالياً، سوف يكون على الأميركيين انفسهم أن يمولوا جزءاً كبيراً من هذه التدخلات الخارجية، وهذا ما لم يحدث لا في حرب الخليج ولا الى حد كبير إبان الحرب الباردة".

على أي حال، ومع تقديرنا لاهمية العوامل الداخلية الامريكية كما يقول "هوبسباوم"، إلا أن عملية الاستقطاب الخارجي ستظل عاملا رئيسا اوليا، وفي هذا السياق يقول د.سمير امين "إن التوسع الرأسمالى على صعيد عالمى قد أنتج استقطاباً لم يسبق له مثيل منذ آلاف السنين، ففى أوائل القرن التاسع عشر لم يتجاوز مدى التفاوت الأقصى فى توزيع الثروة بين 80٪ من سكان الكوكب نسبة الواحد إلى اثنين. وبعد قرنين من التوسع الرأسمالى صارت هذه المعادلة نسبة الواحد إلى ستين، بينما انكمشت نسبة سكان المراكز إلى 20٪ فقط من سكان الكوكب"[1].

1- سمير أمين-http://www.iraqcp.org-دراسة بعنوان : الفجوة والاغنياء (الاشكاليات-الآليات-المستقبل).

ومن هنا يستطرد د.سمير امين : يمكن أن نميز المرحلة الأولى للاستقطاب وتشكيل التفاوت الاجتماعى على الصعيد العالمى والأصعدة القطرية فى الفترة من عام 1800 إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما عن آليات الاستقطاب المتحكمة فى هذه المرحلة، ومن ثم أنواع "الفقر" الناجمة عنها فنلحظ أولاً قيام منطق التوسع الرأسمالى على الصعيد العالمى على أساس "سوق مبتورة"، أى الميل إلى تكوين سوق عالمية للمنتجات ورؤوس الأموال، دون أن يصاحبه ميل موازٍ إلى اندماج أسواق العمل عالمياً، وتجلى هذا المنطق فى "إقامة تقسيم العمل الدولى على أسس غير متكافئة، أهمها انفراد قوى الثالوث فى المركز (الولايات المتحدة، أوربا، واليابان) بالإنتاج الصناعى، وتخصيص دول الأطراف لإنتاج الخامات (الزراعية والمعدنية) للتصدير. وقد صار هذا "التبادل غير المتكافىء" الآلية الرئيسية الفاعلة فى إنتاج الاستقطاب المعنى، أى امتصاص الفائض المنتج فى الأطراف لصالح المراكز. وكان الشرط السياسى لضمان فعالية هذا التوسع هو التحالف بين رأسمالية المراكز من جانب، ومن الجانب الآخر الطبقات الحاكمة محلياً فى الأطراف - وهى طبقات ذات جذور "اقطاعية" سابقة - وتحويلها إلى "برجوازيات كمبرادورية" أى تابعة[1].

. أما المرحلة الثانية -كما يقول د.سمير أمين- للاستقطاب فهى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت مقدماتها فى المرحلة السابقة حيث أنتج الاستقطاب المترتب على التوسع الرأسمالى فى تلك المرحلة انتفاضات ضد النظام السائد، تجلت فى ثورات اشتراكية فى روسيا والصين (وهى مناطق طرفية، ولم يكن هذا مجرد صدفة) وفى ثورات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا. وقد كان الانتصار المزدوج للقوى

1- المصدر السابق.

الشعبية والديمقراطية ضد الفاشية والكولونيالية القديمة بمثابة فاتحة لمرحلة جديدة من التراكم الحثيث، فساد رواج (ارتفاع معدلات النمو) فى الأقسام الثلاثة للمنظومة: الغرب والشرق والجنوب. وتجلى هذا الرواج فى تبلور أشكال اجتماعية خاصة بكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة؛ فكانت دولة الرفاهيةWelfare state فى الغرب، وبناء الاشتراكية فى الشرق، وتجارب إنجاز مشروع تنمية وطنية مستقلة فى الجنوب. وبالرغم من تباين خصوصيات هذه الأشكال الثلاثة، فقد كان بينها قاسم مشترك ألا وهو قيامها على توازنات اجتماعية عملت لصالح الطبقات الشعبية - ولو نسبياً على الأقل- ، أى أقيمت على أساس ظروف اجتماعية ملائمة لتعجيل النمو. إذن، كان الرواج نتاج تكيف التراكم لمقتضيات العلاقات الاجتماعية التى فرضتها القوى الديمقراطية والشعبية، وهو وضع معاكس تماماً "للتكيف" الذى يدعو إليه أصحاب النظام حالياً[1].

واتخذ تكيف التراكم لهذه المقتضيات الاجتماعية - فى المرحلة السابقة- - كما يؤكد سمير أمين- أشكالاً من "تقنين الأسواق" Regulation خاصة بكل منطقة من المناطق الثلاث المذكورة. فالرواج يأتى دائماً نتيجة لتقنين الأسواق، وليس نتيجة إطلاق الحرية لها كما تدعى الأيديولوجية الليبرالية السائدة حالياً. فالأسواق لا تحقق "توازناً" من تلقاء نفسها، إذ إن الطابع الانفجارى الذى تتسم به لا بد وأن ينتج تصاعد التفاوت، ومن ثم أزمة تراكم، وهو ما نراه حالياً. لقد نتج عن تقنين التراكم وتعجيل النمو المترتب عليه تحسن ملحوظ فى أشكال توزيع الدخل قطرياً وعالمياً، ومن ثم تخفيف ظواهر الفقر. واتسمت هذه المرحلة

1-المصدر السابق.

بمعدلات مرتفعة فى العمالة، كما ارتفعت مستويات الأجور بموازاة معدلات نمو الإنتاجية فى المراكز، فتقلصت البطالة وأقيمت نظم ضمان اجتماعى فعالة فى المراكز. أما فى الجنوب فقد قام الرواج على أساس تحقيق إصلاحات على الأصعدة الوطنية، من أهمها الإصلاح الزراعى والتأميمات وإصدار بعض القوانين لصالح العمل. وبفضل هذه الإصلاحات دخلت بلدان الجنوب فى مرحلة التصنيع والتحديث[1].

ونأتى إلى المرحلة الحالية، وهى -كما يصفها سمير أمين- مرحلة تفكك عالم ما بعد الحرب العالمية، والعودة إلى تصاعد ظواهر الاستقطاب والتفاوت الاجتماعى والفقر. فالتوازنات الاجتماعية التى قام عليها التراكم الحثيث أخذت فى التآكل التدريجى، الأمر الذى أدى بدوره إلى سقوط النماذج الثلاثة المذكورة: دولة الرفاهية فى الغرب، وبناء الاشتراكية فى الشرق، ومشروع الدولة الوطنية الشعبوية فى الجنوب. وهو ما أدخل النظام فى أزمة هيكلية عنيفة منذ أوائل السبعينيات. واتخذت هذه الأزمة مظاهر عدة من أهمها انخفاض معدلات النمو والتراكم والعودة إلى مستويات مرتفعة من البطالة فى الغرب، واتجاهات نحو الخلف (أى التكور) فى مناطق عديدة من الشرق الاشتراكى سابقاً ومن الجنوب. وتجلت هذه الأزمة فى أن الأرباح المستخرجة من الاستغلال الرأسمالى أصبحت لا تجد منافذ كافية للاستثمارات المربحة القادرة على إعادة توسيع القدرات الإنتاجية. وقد حدثت خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات ملحوظة فى هرم ترتيب الأمم فى المنظومة العالمية، من بينها انقسام العالم الثالث السابق إلى مجموعتين من التشكيلات الرأسمالية الطرفية: إحداهما حققت بالفعل - من خلال التصنيع- قدرة على

---

1 - المصدر السابق.

مواجهة المنافسة فى الأسواق العالمية فى مجال تصدير المنتجات الصناعية، أما المجموعة الأخرى فلم تتحقق لها هذه القدرة بعد، فالمجموعة الأولى قادرة على المساهمة فى تشكيل المنظومة العالمية بصفتها فاعلة، وعلى أن تطور استراتيجياتها الخاصة التى تدخل فى تناقض وتفاعل مع خطط الثالوث المهيمن، ومن ثم تستحق تسميتها "بالعالم الثالث". أما المجموعة الثانية فهى فى موقع المفعول به والعاجز عن تطوير استراتيجيات خاصة به، فالقوى المهيمنة عالمياً هى التى تفرض على بلدان هذه المجموعة "تكيفاً" أحادى الجوانب والخضوع لاحتياجات التوسع الاستعمارى، وهى بهذا المعنى منطقة مهمشة تماماً، ومن ثم يمكن أن نطلق عليها "العالم الرابع"[1].

وتتجلى فى المرحلة الراهنة (مرحلة أزمة التراكم) ظواهر متجددة من التفاوت الاجتماعى والفقر يمكن أن نسميها أشكالاً من "تحديث الفقر". فلا تزال مجتمعات الأطراف تعانى من حجم كبير "لجيش احتياطى" من قوى العمل يستحيل امتصاصها فى إطار سيادة منطق التراكم الرأسمالى، وخاصة فى إطار انفتاح التراكم المحلى على العولمة الليبرالية وإطلاق حرية الأسواق دون تقنين يذكر. فالمنافسة فى هذه الأسواق المفتوحة تفترض تركيز الاستثمارات فى مشروعات تمتص أموالاً هائلة نظراً لاحتياجات التكنولوجيات الحديثة، وبالتالى يتقلص الاهتمام برفع مستويات الإنتاجية فى القطاعات التى تعمل فيها أغلبية قوى العمل. وإذا كانت ظواهر "تحديث الفقر" قد أخذت فى البروز خلال المرحلة الأخيرة للنظم الاشتراكية والنظم الوطنية الشعبوية (أى مرحلة التآكل والتفكك)، إلا أنها قد تفاقمت بحدة خلال العقدين الأخيرين مع دخول آليات التراكم

---

1 - المصدر السابق.

أزمتها الراهنة[1].

وبالتالى فإن مشروعات "التخلص من الفقر" (حسب لغة البنك الدولى) لن تكون فعالة، بل ستظل حبراً على الورق، ما لم يتم التخلى عن اعتناق مبدأ سيادة السوق الحرة، والعودة إلى مبدأ تقنين الأسواق، الأمر الذى يفترض بدوره -كما يقول سمير امين- الشروط الآتية:-

1- على المستوى القطرى، إقامة نظم حكم ديمقراطية جذرية ذات مضمون اجتماعى حقيقى. 2- على المستوى العالمى، بناء عولمة بديلة متعددة الأقطاب تتيح هامشاً لتحرك الطبقات الشعبية فى مختلف المجتمعات المكونة للمنظومة العالمية بما يمكن من حلول هذه العولمة البديلة محل نمط العولمة الليبرالية السائدة[2].

أخيراً يتحدث د.سمير أمين ، عن تحديات المستقبل ممثلة فى الاستقطاب الجديد الآخذ فى التكوين، ألا وهو مشروع العولمة الليبرالية تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. وفى البدء لابد من تسجيل أن التطورات التى طرأت على المنظومة العالمية مؤخراً قد أدت إلى تبلور تدريجى لوسائل جديدة لضمان السيطرة على صعيد عالمى لصالح الثالوث المركزى المهمين وهى ما أطلق عليها "الاحتكارات الخمسة الجديدة".

(أ)احتكار التكنولوجيات الحديثة، وهو ما يؤدى إلى تحول صناعات الأطراف إلى نوع من إنتاج الباطن، حيث تتحكم احتكارات المركز فى مصير هذه الصناعات وتصادر النصيب الأعظم من أرباحها المحققة.

1- المصدر السابق.

2- المصدر السابق.

(ب)احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمى، وهو يكمل عمل الاحتكار السابق فى تدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن فى الأطراف.

(ج) احتكار القرار فى استخراج واستخدام الموارد الطبيعية على صعيد عالمى، والتحكم فى خطط تنميتها من خلال التلاعب بأسعارها، بل وقد يصل الأمر إلى الاحتلال العسكرى المباشر للمناطق الغنية بهذه الموارد.

(د) احتكار وسائل الإعلام الحديثة على صعيد عالمى، كوسيلة فعالة لصياغة والتأثير فى "الرأى العام" بما يدعم الهيمنة وخططها عالمياً وقطرياً.

(هـ) احتكار أسلحة التدمير الشامل والوسائل العسكرية المتطورة التى تتيح التدخل "من بعيد" أو "من فوق" دون خوض عمليات حربية طويلة ومكلفة بشرياً[1].

إنها احتكارات خمس متضامنة ومتكاملة وتعمل معاً لإعطاء قانون القيمة المعولمة الجديد مضمونه. وليس هذا القانون تعبيراً - بحال من الأحوال- عن ترشيدية اقتصادية "محضة" يمكن فصلها عن السياقات الاجتماعية والسياسية التى يعمل فيها هذا القانون. بل إن قانون القيمة هو تعبير "مكثف" عن هذه التكيفات الاجتماعية والسياسية. إذ إن التكيفات المذكورة تعمل على إلغاء مغزى تصنيع الأطراف من خلال تخفيض القيمة المضافة المنوطة بهذه الصناعات، بينما ترفع فى المقابل نصيب القيمة المضافة فى الأنشطة المرتبطة بالاحتكارات الخمسة إياها. إذن فهى

1-المصدر السابق.

تكيفات تنتج تراتبية جديدة غير متكافئة تمثل جوهر الشكل الجديد والمستقبلى للاستقطاب على صعيد عالمى. ذلكم هو منطق آليات الرأسمالية المعاصرة.

أخيرا ، وفيما يتعلق بنظام العولمة الامريكي ، فإن البحث المدقق والمتعمق فى صميم هيكل المجتمع الأمريكى وعلاقاته بالمنظومة العالمية يوضح أن طاقاته أقل من طموحاته. فالولايات المتحدة – كما أشرنا من قبل- تعانى من عجز مزمن فى ميزانها التجارى، أى أنها لا توفر لباقى العالم الأموال اللازمة لدفع التوسع الرأسمالى قدماً ، وبما يضمن شروط إعادة إنتاج هيمنتها. وهو وضع يختلف عن وضع بريطانيا فى القرن التاسع عشر، حيث كانت الأخيرة تصدر أموالاً للعالم كله فى ظل وجود فائض هيكلى للميزان التجارى البريطانى، ومن ثم توفرت لها الشروط الملائمة لإعادة إنتاج موقعها المهيمن . أما الولايات المتحدة فهى أكبر مستورد للأموال، ومن ثم أصبحت مجتمعاً طفيلياً يمتص النصيب الأعظم من الفائض المنتج خارجه. ولا شك أن استمرار هذا الوضع الهش ، رهين برضوخ بقية بلدان العالم لتفاقم إفقارهم بلا نهاية. ونظراً لإدراك الولايات المتحدة التام لذلك ، فإنها تسعى بدأب إلى تعويض ضعفها الاقتصادى باستغلال تفوقها العسكرى والنووى، وذلك من خلال إقناع شركائها فى "الثالوث المركزى" بضرورة تسليم زمام إدارة العالم لحلف شمال الأطلنطى، حتى تتحقق عبارة كيسنجر الذائعة: "العولمة ليست إلا مرادفاً للهيمنة الأمريكية"، دونما أي اعتبار لمؤسسات الأمم المتحدة ووثائقها وقراراتها ، يؤكد على ذلك استفراد الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين عموماً، ودولة العدو الإسرائيلي خصوصاً في استمرار الهجمات العدوانية على العراق ولبنان وفلسطين في محاولة يائسة لإخضاعها للشروط

والسياسات الأمريكية في إطار ما يسمى ب "الشرق الأوسط الجديد".

من كل ما سبق تتجلى أمامنا حقيقة ساطعة لا ضير من تكرارها، ألا وهي أن ردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء - عالمياً وقطرياً- يتطلب عملية تحرر مزدوج من العولمة الليبرالية ومن الهيمنة الأمريكية، فهما وجهان لعملة واحدة يستحيل الفصل بينهما[1] .

وفي ضوء ذلك ، تبرز الأسئلة الحقيقية ، هل ستؤدي حركة النضال التحرري والاجتماعي الديمقراطي لشعوب العالم –وفي بلدان وطننا العربي بالذات- الى بلورة مشروعات سياسية مجتمعية على قدر التحدي المطلوب، بما يؤدي الى كسر هذه الأحادية القطبية وخلق مقومات الثنائية القطبية في إطار من التوازن والصراع ؟ .

والجواب على ذلك يكمن في استجابة القوى اليسارية الطليعية في كافة الأقطار العربية، للضرورات الموضوعية التي تؤكد نضوج المناخ والظروف المهيأة لعملية التغيير ، بالرغم من كل التراجعات والانهيارات السياسية الدولية عموما ، وفي الحركة التقدمية العالمية خصوصا التي أربكت أعدادا غفيرة من اليساريين ، في الوطن العربي والعالم الثالث وبلدان الجنوب بالذات ، عبر تساؤلاتهم سواء من موقع الحرص والالتزام ، أو من موقع الدفاع عن الليبرالية الجديدة والاستسلام لمغرياتها : هل يمكن أن نظل ماركسيين بعد كل هذه الانهيارات ؟ نقول لكل هؤلاء –بكل هدوء ووضوح وإدراك- أن السؤال الواجب طرحه اليوم هو: هل يمكن ألا نكون ماركسيين في ضوء هذا التوحش الإجرامي للعولمة والنظام الرأسمالي ضد مصالح أكثر من 85٪ من شعوب العالم ؟ صحيح أن

1- المصدر السابق.

الأزمة تحيط باليسار الماركسي وتحاصر مشروعه الوطني/القومي ، والإقليمي ، والأممي ، ولكن الإشكالية التي تعيق عملية مواجهة هذه الأزمة ، لا تكمن في الفكر الماركسي والاشتراكي ، بقدر ما هي أزمة العامل الذاتي أو قوى اليسار أنفسهم ، إذ أنه ليس ثمة بديل للماركسية كنظرية ومشروع تغييري ، طالما بقيت تناقضات النمط الرأسمالي المعاصر وميله الدائم نحو المزيد من الفجوات ، والمزيد من الإفقار والتخلف الذي يصيب اليوم أكثر من 4.5 مليار نسمة في هذا الكوكب ، تتزايد تراكمات معاناتهم واستغلالهم بصورة تلقائية ناتجة عن ارتباط هذه المعاناة بعملية التوسع الرأسمالي واستمرارها من جهة ، وفي ظل غياب المشروع الشعبي التقدمي على الصعيد القومي والإقليمي والأممي ، النقيض من جهة أخرى.

إن التحدي الذي تفرضه إمبريالية العولمة اليوم على شعوب العالم ، هو في حقيقته انعكاس لظرف موضوعي، يعبر عن التناقض التاريخي الذي وصل اليوم الى ذروته عبر الصراع أو التناقض بين التراكم الرأسمالي في المراكز من جهة، وضرورات كسر التبعية والتخلف في بلدان الأطراف وسعيها نحو النهوض والتقدم من جهة أخرى ، إذ أن هذا الصراع التناحري بين المراكز والأطراف هو أيضا ، تعبير عن التناقض الصارخ بين الطابع الاجتماعي أو الجماعي للإنتاج الرأسمالي ، بوصفه محددا رئيسيا للعلاقات الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية من جهة، وبين ما يسميه ماركس الطابع الخاص أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوصفه المحدد الرئيسي للإنتاج الرأسمالي الهادف الى ضمان استمرارية الحصول على فائض القيمة ، أو زيادة معدل الربح والتراكم الرأسمالي الهائل الذي دفع الى تطور القوة الاقتصادية المعولمة الراهنة ، أو الشركات المتعددة الجنسية

من جهة أخرى ، خاصة بعد أن أصبحت الأسواق المحلية أو القومية غير قادرة على استيعاب هذا التوسع غير المسبوق في الإنتاج وفي تراكم رأس المال وحركته المتسارعة والمعولمة ، ولذلك فإن الوجود المتزايد الاتساع و التراكم ، و الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسية هو في الحقيقة شكل من أشكال تطور الرأسمالية المعولمة المتوحشة في طورها الإمبريالي الراهن ، كنتاج مباشر لعملية التراكم الرأسمالي الذي بات بحاجة إلى أطر عالمية قادرة على احتواء حركته و توسعه المستمرين ، و هنا بالضبط تتبدى مدلولات و مضامين العولمة الأحادية، ليس فقط تعبيراً عن البعد السياسي للهيمنة الأمريكية ، و إنما أيضاً كأحد تعبيرات هذا التراكم الرأسمالي و قوته الاقتصادية التي وجدت في العولمة ملاذها و مستقرها الأخير.

فهذه القوة الاقتصادية المتجسدة في الشركات المتعددة الجنسية ، هي المحرك الأساسي للسياسة و العلاقات الدولية المعاصرة ، عبر سيطرتها -المباشرة و غير المباشرة- على صناع القرار في الدول الصناعية الكبرى ، فهي تقوم بتوجيه و صياغة هذه العلاقات بين الأمم ، وفق معايير استراتيجية خاصة ، تتمحور كلها عند تعظيم معيار الربح كغاية أولية ، و من أجل تأمين هذه الغاية فإن هذه الشركات تمتلك اليوم دوراً مركزياً خفياً في صياغة و توجيه السياسات العالمية ، لا يقابلها أي قوة سياسية في مثل ضخامتها ، سوى الولايات المتحدة الأمريكية التي تتماهى وتتطابق سياساتها مع مقتضيات الشركات المتعددة الجنسية باعتبارهما وجهين لعملة واحدة .

وفي ضوء ذلك ، لم يكن غريبا ما يجري اليوم ، من تزايد حدة التناقضات بين ظاهرة العولمة والرأسمالية من جهة، وبين مفهوم الاستقلال

الكامل والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في دول العالم الثالث من جهة أخرى ، وهي تناقضات كامنة حتى اللحظة ، ومقتصرة على المستوى الجماهيري الشعبي الذي يفتقر للقوى التغييرية اليسارية الديمقراطية المنظمة ، القادرة على الخروج بهذه التناقضات الى شكل المواجهة العلني الديمقراطي والثوري المطلوب ، خاصة وأن أنظمة دول العالم الثالث عموما تتعرض اليوم –بحكم تبعيتها ومصالحها الخاصة– لحالة من الرخاوة والخضوع والتراجع ، لأسباب ملموسة وواضحة ومعروفة ، في ظل تنامي مظاهر ثورة المعلومات والإنترنت والقنوات الفضائية المبرمجة والمسيطر عليها من المراكز ، وهي مظاهر ترافق نموها بصورة مباشرة وعضوية مع تنامي حركة صعود رأس المال المالي في إطار العولمة ، عبر شبكة عالمية أدخلت البشرية عموما ، والجماهير الشعبية الفقيرة خصوصا في مرحلة من القلق والفوضى والإحباط والميل نحو الاستسلام واليأس ، وهي حالة تعبر عن الاختلال الكبير في التوازن بين دول المركز الرأسمالي من جهة ، والشعوب الفقيرة من جهة ثانية ، الناجم عن اتساع التناقضات وتزايد مظاهر الاستغلال والاضطهاد ، الى جانب الفجوة الهائلة في ثورة التكنولوجيا والعلوم والحداثة .

إننا نرى في هذا الاختلال والتناقض شكلا غير متبلور من الثنائية أو التعددية القطبية في مراحلها الأولى ، والتي ستتنامى في حركتها تدريجيا –وبصورة موضوعية– عبر تطور العامل الذاتي ، لكسر أحادية القطب الواحد وإزاحته ، خاصة وأننا نثق أن هذه الأحادية لا يمكن أن تستمر في القدرة على امتلاك مقومات استقراره رغم كل مظاهر القوة وغطرستها ، فالعولمة بما تتضمنه من تناقضات داخلية ، وتوازنات غير مستقرة ، لا

يمكن استمرارها ضمن هذه الصورة الأحادية ، إلا على حساب المزيد من السيطرة والانقسامات الحادة بين الثراء الفاحش والفقر المدقع ، أو بين الشمال والجنوب ، وهي انقسامات قد تطيل أمد هذه الأحادية ، ولكنها لا تلغي الضرورة الحتمية لولادة النظام التعددي في العلاقات الدولية ، وهذا بدوره مرهون بتشكيل الحركة أو الأطر اليسارية المنظمة ، خاصة في بلدان الجنوب ، أو العالم الثالث التي يتحمل طلائعها المثقفة الملتزمة مسؤولية المبادرة في هذا الفعل أو التشكيل ، وانتقاله من طور الفكرة الى طور الحركة ، وامتلاكها لمفهوم وبعد أيديولوجي مغاير ونقيض لمفاهيم وأيديولوجية العولمة أو الليبرالية الجديدة .

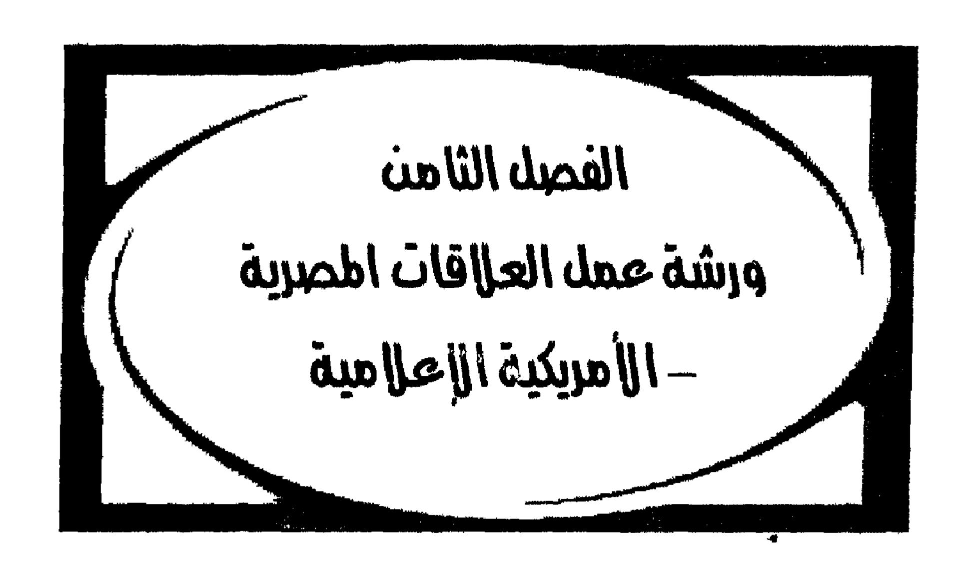
وفي هذا السياق ، فإن المثقفين اليساريين عموما ، وبخاصة في إطار القوى والأحزاب التقدمية –في البلدان المهمشة بالذات- يتحملون دورا مركزيا في هذا التوجه بكل ما يترتب عليه من قمع ومعاناة وتضحيات ، للخروج من هذا المأزق ، عبر صياغة وامتلاك البرنامج السياسي الاقتصادي الاجتماعي المستند الى أيديولوجية الماركسية كمنهج لتحليل الواقع وتفسيره من جهة ، ودليل عمل في النضال من أجل التغيير من جهة ثانية ، بشرط إعادة النظر –بصورة موضوعية وبعقل جمعي- في كثير من الاستنتاجات والتحليلات الماركسية التي تلقاها معظم المثقفين العرب بصورة ميكانيكية في المرحلة السابقة ، دون أي نقاش جدي أو وعي جدلي حقيقي بها ، بحث أصبح الواقع الاجتماعي الاقتصادي وتفاصيله الحياتية في واد ، والنظرية عبر تلك العلاقة في واد آخر ، وهو ما يفسر بقاء المثقف في بلدان العالم الثالث والوطن العربي ، متلقيا للمعرفة عاجزا –بشكل عام- عن إنتاجها ، ولا شك أن لهذه الظاهرة أسبابا متعددة ، ولكن يبدو أن أهمها –كما يقول- المفكر العربي التقدمي محمود أمين

العالم "إننا لا نمتلك معرفة حقيقية بالماركسية ، وعلينا أن نعترف بأن هذه المعرفة معرفة محدودة ، مسطحة ، واليوم ونحن نتساءل عن مصير الماركسية وأزمتها ، فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسي . على أنه برغم ما حدث خلال السنوات الماضية ، وبرغم البلبلة الفكرية التي تغذيها ترسانة النظام الرأسمالي ضد الفكر الاشتراكي عامة ، والماركسي خاصة ، فلم تبرز الحاجة الى الاشتراكية والى الفكر الماركسي كما تبرز إليه هذه الأيام، فالحكم على الاشتراكية لا يكون بما أصاب التجربة السوفيتية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح على الاشتراكية والماركسية يكون بما تعانيه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الإنساني، بل وبشراستها العدوانية والاستغلالية إزاء شعوب العالم الثالث بوجه عام" [1] .

إن العلاقات الدولية في هذه المرحلة التي دخلت فيها الرأسمالية طورها الإمبريالي المعولم ، لا يعني أنها قد تغلبت على تناقضاتها ، ولا يعني أن الكامن ، ونقصد بذلك حركة فقراء العالم وكادحيه قد مات ، فبالرغم من أن الرأسمالية قد أفلحت في تأجيل الانفجار عبر توسيع مجال التناقضات باسم العولمة ، إلا أنه تأجيل سيؤدي بالضرورة الى تزايد معاناة وإفقار شعوب العالم وأممه المسحوقة من جهة والى تزايد حركات المقاومة الشعبية ببعدها الطبقي الثوري اليساري- رغم ظاهرة انتشار المد اليميني الرجعي في اللحظة الراهنة- من جهة اخرى ، ولذلك فمن الطبيعي والضروري بصورة حتمية ، أن تسعى هذه الأغلبية المتضررة من هذا النظام

1- أ.محمود أمين العالم –الماركسية وسرير بروكوست–النهج –العدد السادس–دمشق – 1996–ص8.

الشـرير ، الى تقـويض أركانـه مـن أجـل بنـاء نظـام لا تحكمـه هـذه التناقضات ، بشرط امتلاك البرنامج الواضح المستند الى مفهوم وتطبيقات الاشـتراكية بصـورة أوليـة ، بمثـل اسـتناده الى مقومـات العلـم والحداثـة والمعرفة المعاصـرة ، والتكنولوجيـا الـتي أصـبحت -قـوة أساسـية مـن قـوى الإنتاج في هذه المرحلة ، تمهيدا لصياغة المشروع الإنساني التقدمي البـديل، وتفعيـل حركتـه ، خاصـة في بلـدان العـالم الثالـث ، مـن أجـل إخضـاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي ، ومن أجل المساهمة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الـرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري ، لقـد حانـت اللحظـة الضـرورية للعمـل الجـاد والمنظم في سـبيل تأسـيس عولمـة نقيضـة مـن نـوع آخـر ، عـبر أمميـة جديـدة ، ثوريـة وعصرية وإنسانية .



الفصل الثامن

ورشة عمل العلاقات المصرية - الأمريكية الإعلامية

أقام مركز الأمير الوليد بن طلال للدراسات الأمريكية والبحوث التابع لكلية الشئون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ورشة عمل يوم الثالث والعشرين من يونيو 2013 بفندق الماريوت، وذلك حول التحديات والآفاق المستقبلية وتوضيح الأسس التي تقوم عليها العلاقة بين مصر والولايات المتحدة بعد ثورة 25 يناير2011. شارك في الندوة نخبة من الدبلوماسيين والباحثين من الجامعات والمراكز البحثية والمهتمين (مرفق قائمة بالأسماء). وتناولت الندوة ثلاث موضوعات أساسية تم تقديمها من خلال أوراق مختصرة (مرفقة) ومستهدفة إثارة الأفكار حول المحاور المختلفة، كمقدمة لحوار مع الجانب الأمريكي والخروج بتصور عن العلاقات لمصلحة الطرفين. وفيما يلي الموضوعات الثلاث التي تم مناقشتها:

أ- الإطار الاستراتيجي للعلاقات المصرية الأمريكية

ب- العلاقات السياسية والعسكرية بين مصر والولايات المتحدة

ج- العلاقات الاقتصادية والمساعدات الأمريكية

مقدمة:

لم تكن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة في أي وقت مضى علاقات ثنائية سلسة ومباشرة، فكان دائماً ما يتخللها طرف ثالث، الاتحاد السوفيتي بداية في الخمسينيات والستينيات ثم إسرائيل بعد حرب 1973. وشهدت هذه العلاقات حقبة ازدهار غير مسبوقة أطلقها الرئيس الراحل أنور السادات الذي أراد تحويل هذه العلاقة إلى علاقة إستراتيجية ثابتة وقوية. واستمرت هذه العلاقة مع تخللها لبعض التوتر من الحين للآخر حتى قيام ثورة 25 يناير2011 إلى الحد الذي جعل البعض يذهب إلى

وصفها بأنها علاقة تتسم بالتناقض والفصام، فمصر تتلقى معونة أمريكية من ناحية، وتنظر إلى الولايات المتحدة بشك كبير، من ناحية أخرى.

وفي إطار تناول العلاقات التاريخية بين البلدين، فإن مصر تعد رمانة الميزان في المنطقة حيث تهتم بها الولايات المتحدة بغرض حماية مصالحها في الشرق الأوسط. وتمثل حقبة ما بعد ثورة 25 يناير التي تدارستها ورشة العمل مرحلة جديدة في العلاقات بدأت مع التردد الملحوظ للموقف الأمريكي في تأييد الثورة. غير أن الإدارة الأمريكية سرعان ما تداركت خطأها وأظهرت استعداداً واضحاً للتعاون وبداية مرحلة جديدة. واستمر التزام الإدارة الأمريكية بعد إقناعها الكونجرس بإمداد مصر بنفس مستوى المساعدات العسكرية البالغة 1.3 مليار دولار إلى جانب المساعدات الاقتصادية البالغة مائتي مليون دولار سنوياً. وعندما وصل الأخوان للحكم تعاملت معهم واشنطون بإيجابية دفعت الكثيرين للقول بأن الولايات المتحدة قد تبنت منهاج التعامل مع حركة الإسلام السياسى فى المنطقة العربية، بل دعمها باعتبارها صانعة المستقبل والقادرة على فهم وحماية المصالح الأمريكية.

غير أن أحداً لم ينتبه في ذلك الحين كثيراً لما قامت به ثورة 25 يناير من قلب موازين التعامل بين مصر والولايات المتحدة رأساً على عقب، حيث دخل الشعب المصري – العنصر الغائب الحاضر - كجزء لا يتجزأ في معادلة العلاقات بين البلدين، والذي لم يعد ليقبل بقصر العلاقات على المساعدات فحسب وما يصاحبها من إملاء سياسي. فإذا أرادت الولايات المتحدة استعادة مصداقيتها في مصر، فمن الضرورة أن تسعى لشراكة حقيقية على ضوء برنامج عمل متكامل مع تطوير العلاقات السياسية

والاقتصادية برمتها وزيادة التعاون في مجالات شتى على رأسها مجالات العلم والتكنولوجيا.

أولاً: الإطار الاستراتيجي للعلاقات المصرية الأمريكية

وفى مجال تناول الإطار الاستراتيجي للعلاقات بين مصر والولايات المتحدة تم تقديم ورقتين تطرقت كل منهما إلى العلاقة الإستراتيجية بين البلدين من منظور مختلف ومكمل للورقة الأخرى. ففي حين تناولت إحدى الورقتين شكل هذه العلاقة محددة ما تريده كل دولة من الأخرى، ذهبت الورقة الأخرى إلى تناول العلاقة من منظور دولي وإقليمي. وخلصت الورقتان إلى أنه لا بديل عن محافظة مصر على علاقاتها بالولايات المتحدة كقوة عظمى في ظل نظام اقتصادي دولي يدنو من نظام متعدد القطبية. ومن ثم، فإنه يقع على عاتق مصر أن تعي كيف توازن وتوثق علاقاتها بالقوى الأخرى لتقوية مركزها على الصعيد الإقليمي والدولي تحقيقاً لمصالحها أساساً.

وانطلقت الورقة الأولى من واقع تأثر صناعة السياسة الخارجية لأي دولة بعدد من المحددات، مثل المحددات الاقتصادية والعسكرية والموقع الجغرافي والعقيدة السياسية، ولكن أيضاً شكل النظام الدولي الذي نعيش فيه، حيث تختلف العلاقة في ظل نظام القطبين والحرب الباردة عنها في ظل نظام القطب الواحد وسواد دولة عظمى منفردة أو ما نعيشه اليوم من نظام متعدد القطبية. فكانت العلاقة في ظل نظام القطبين علاقة واضحة ومحددة تقوم على أسس طويلة المدى لما يُعرف بالتحالفات الدائمة وفقاً للقول المأثور "إما أن تكون معي أو ضدي"، حيث يملي نظام القطبين على دول العالم واحداً من اختيارين، إما إقامة علاقة وثيقة مع واحدة من القوتين العظميين أو تتحمل عبء عدم الانحياز لأي منهما. غير أن نظام

القطب الواحد الذي بدأ بعد ذلك بتفتت الاتحاد السوفيتي في 1991 وسيادة دولة عظمى منفردة في ظل التفوق العسكري الكاسح للولايات المتحدة، فإنه لا شك يعمل إلى حد ما على تقييد صانعي القرار. ولم يدم هذا النظام طويلاً وظهرت معالم نهايته في أواخر ولاية جورج بوش الابن. فنظام القطب الواحد لا يمكنه الاستمرار لفترة طويلة وذلك لسببين رئيسيين: أولهما، ميل القطب الواحد إلى تحمل التزامات واسعة تفوق قدراته. وثانيهما، ميل القطب الواحد إلى التصرف على نحو منفرد مما يدفع القوى الكبرى والمتوسطة إلى التجمع ضده. وظهر ذلك جلياً عند ظهور الأزمة المالية في الولايات المتحدة في 2006/07 وفشل الولايات المتحدة ابتداءً في التعامل مع الأزمة التي سرعان ما ألمت بها وبالدول الصناعية المتقدمة وأصبحت أزمة اقتصادية تهدد الاقتصاد العالمي ككل. وكان واضحاً أن من تصدى لهذه الأزمة هي الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة مما حدا بالرئيس بوش الابن في فترة لاحقة إلى الموافقة على توسيع مجموعة الثمانية من الدول الصناعية المتقدمة لتحل محلها مجموعة العشرين التي ضمت الدول الصاعدة في مجال الاقتصاد العالمي. ويبقى السؤال عن طبيعة النظام الدولي الجديد وهل هو نظام دولي بمعنى أن الوحدات الأساسية فيه هي الدول أم أنه نظام عالمي أكثر شمولاً، بمعنى أن الوحدات المكونة له ليست فقط الدول وإنما أيضاً وحدات أخرى تتنافس مع الدول، مثل الشركات عابرة الحدود والمجتمع المدني العالمي والمنظمات الإرهابية. وعلى يقين، فإن هذا السؤال يصعب حسمه في الوقت الحاضر. وفيما يتعلق بالنظام الدولي فأبعاده متعددة، البُعد العسكري والبُعد الاقتصادي والبُعد العلمي والتكنولوجي والبُعد الدبلوماسي والبُعد الإعلامي والبُعد الثقافي، مع ضرورة أخذ دور الانترنت في الحسبان الذي

أصبح لاعباً دولياً ومؤثراً علي سير العلاقات الدولية وتطورها. وإذا كانت الفوارق شاسعة بين الدول الرئيسية في البُعد العسكري، فقد أصبحت هذه الفوارق تضيق في البُعد الاقتصادي مما يجيز القول بأن النظام الدولي الحالي هو نظام أحادي القطبية في بُعده العسكري ولكنه أصبح يقترب من تعدد الأقطاب في المجالات الأخرى. بل وأكثر من ذلك، أن هناك تداخلاً في مصالح الأقطاب ولا يسعى أي منهم اليوم لإبعاد الآخر في ضوء المصالح الاقتصادية المتشابكة والمتداخلة. كما أن النظام الدولي يشهد حاليا مرحلة صعود قوى دولية جديدة وانحدار نسبي لقوة الولايات المتحدة.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه من مصلحة مصر أن تحافظ على علاقاتها الاقتصادية بالولايات المتحدة لأنها القوة الاقتصادية الأولى ولكن من الخطأ التعويل فقط على هذه العلاقات، بل يجب توثيق العلاقات مع الاقتصاديات الصاعدة لتقوية موقف مصر في علاقاتها مع الولايات المتحدة.

وسعت الورقة الثانية للتعرف على خلل العلاقة الإستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة حيث لاحظت أن العلاقة لم تقم على أساس مؤسسي سليم في ضوء غياب حوار استراتيجي متسق لمواكبة هذه العلاقة وتحفيز تطورها بين الحين والآخر. وتم إرساء العلاقة بين مصر والولايات المتحدة بشكل أكثر استقراراً في عهد الرئيس الراحل أنور السادات وفي إطار الزيارات المكوكية لكيسنجر – وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك – واللقاء التاريخي بينهما في 7 نوفمبر 1973، والذي عبر فيه السادات عن رغبته فى قيام علاقة ذات طبيعة إستراتيجية مع الولايات المتحدة تتسم بالقوة والاستمرارية. والسؤال هنا لماذا لم يبدأ الحوار الاستراتيجي إلاّ بعد بدء هذه العلاقة بخمسة عشر عاماً ثم تراخى هذا الحوار بعد ذلك ليظهر من جديد عام 2006؟ كيف تكون هناك علاقة إستراتيجية بدون حوار؟

فإن غياب آلية الحوار لأكثر من خمسة عشرة عاماً بين مصر والولايات المتحدة ساهم في إضعاف استقرار العلاقة والحفاظ على أهدافها والمصالح المتبادلة بينهما مما أدى إلى "شخصنة" هذه العلاقة. وتكمن المشكلة التي نواجهها لوضع حوار استراتيجي مع الولايات المتحدة في الخلاف في تصورات الأجهزة المختلفة في مصر عن شكل العلاقات مع الولايات المتحدة، ولذا فلا بد أولاً من الاتفاق حول الإطار النظري لهذه العلاقة من خلال إقامة حوار شامل لممثلي جميع مؤسسات الدولة المصرية، مع دراسة وثائق متاحة من مصادر مثل ويكيليكس والوثائق الأمريكية والإسرائيلية ومذكرات السياسيين، الخ. ووجود فهم واضح وعميق لطريقة تفكير ومواقف الطرف الآخر وتوسيع العلاقات لإقامة علاقة مجتمعية من خلال معرفة جيدة بتوجهات المجتمع المدني ومراكز الفكر، خاصة في وجود أطراف فاعلة عديدة في العلاقة مثل تركيا والسعودية وقطر والتراجع النسبي الذي نشهده في الدور الإقليمي لمصر وتداعيات ذلك على علاقتنا بالولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة.

ويتطلب دوام العلاقة الإستراتيجية نوعاً من التوافق في المصالح بحيث لا ينفي طرف وجود المصالح المتبادلة بين البلدين والتى يمكن تحديدها فى:

1. المصالح الأمريكية
   - الحفاظ على السلام المصري – الإسرائيلي.
   - مزايا المرور في قناة السويس وفى الأجواء المصرية.
   - التعاون مع الجيش المصري ومكافحة الإرهاب.
2. المصالح المصرية:
   - تحديث القدرات العسكرية المصرية وتطويرها.

- الحفاظ على قدر من التوازن الاستراتيجي فى الشرق الأوسط.
- دعم دور مصر الإقليمي والدولي.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تحصل على هذه المزايا بقيمة متناقصة نظراً لثبات قيمة المكون العسكري لسنوات طويلة إزاء الزيادة المستمرة لأسعار السلاح وارتفاع معدلات التضخم. كما نجحت الولايات المتحدة في فصل العلاقة بينها وبين مصر عن العلاقة بينها وبين إسرائيل، بمعنى أنه في بداية العلاقة كان هناك اتفاق على الاحتفاظ بنسبة 2 إلى 3 فى المساعدات العسكرية بين مصر وإسرائيل وهو ما تم التغاضي عنه تماماً لاحقاً. وفي حين أن العلاقة الثلاثية بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل تفرض احترام مجموعة من المصالح الحيوية لكل طرف، إلاّ أن الولايات المتحدة اتبعت في الكثير من الأحيان سياسات تتناقض مع أسس هذه العلاقة، خاصة فيما يتعلق بالتوازن العسكري في المنطقة. وفى نفس الوقت قامت مصر بحجب ما كانت الولايات المتحدة تأمل في الحصول عليه بالنسبة لقواعد عسكرية وتطوير قدرات الجيش المصرى فى اتجاه التصدى للإرهاب وذلك ضمن أشياء أخرى.

ويمكن القول بصفة عامة، بعيداً عن مجموعة من الأهداف والرغبات التي لم يتم تلبيتها بالنسبة للطرفين، أن القاهرة وواشنطون قد تعاملا بواقعية وبشكل عملى مع مساحات التوافق والاختلاف بينهما رغم أنه لايزال هناك قدر كبير من الشعور بالاحباط والغموض فى العلاقة. ولا شك أن الأمر يستوجب الاهتمام بإقامة حوار منتظم يتسم بالشفافية والمصارحة للحفاظ على علاقة مستقرة بين البلدين.

أمّا بالنسبة للتطور المستقبلى للعلاقات بين الطرفين، فإن الأمر ما زال يشوبه كثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية، على الرغم من وجود عدد من السيناريوهات المحتملة. فإماً الاستمرار في العلاقة على نحو ما هي عليه دون إطار واضح بحيث تقوم على أساس مخصص (ad hoc) وفقاً للحاجة، بما يرتبط بذلك من عدم وضوح وإحباط للجانبين. وفي مثل هذا السياق قد تكتفي السياسة الأمريكية بالتركيز على العلاقة العسكرية مع مصر دون غيرها (النموذج الباكستانى). أمّا السيناريو الثاني، فإنه يتطلب نوعاً من الاستقرار في العلاقات وإقامة إستراتيجية بعيدة المدى تقوم على إطار مؤسسي سليم. أما سيناريو ثالث قد يكون أقل توقعاً مثل نشوب أزمة في إطار العلاقة الثنائية أو في المنطقة تؤدي إلى التقارب أو التباعد.

ودار حوار بين الحضور طرحت فيه اراء عدة نوجزها فيما يلي:

1- توجد حاجة لإعادة النظر في الأسس التي قامت عليها العلاقة بين مصر والولايات المتحدة والنظر إليها في كليتها مع حسن إدارة التوتر أو بمعنى آخر التوتر المنضبط. ويجب أن يتم ذلك في فترة أكثر ملاءمة، حيث إنه ليس من مصلحة مصر في الوقت الحالي فتح باب المناقشة وإعادة تقييم علاقاتها بالولايات المتحدة، نظراً للسيولة السياسية التي تمر بها تلك العلاقات، إذ إن الأمر يتطلب حداً أدنى من الاستقرار السياسي الداخلي قبل الحوار. ونقارن هنا بين المرحلة الحالية في الشرق الأوسط وبين ما مرت به أوروبا بين الحربين العالميتين من ديمقراطيات هشة وحكومات فاسدة ودكتاتوريات بالصندوق.

2- طبيعة التعامل تفرض معرفة نوع العلاقة بين مصر والولايات المتحدة، وهل هي علاقة حلفاء أم شركاء أم فرقاء، إذ إن التوافق بين مصر

والولايات المتحدة هو فقط فيما يتعلق بسلامة إسرائيل، ولذلك فإن التوازن الإقليمي الذي يجب على مصر استعادته في المنطقة يعطي لها ثقلا تكون في أمس الحاجة إليه. كما أن المسألة تتعلق في الوقت الحاضر بحيز الاستقلالية في الدولة الذي سيكون له دور في تحديد العلاقة. أضف إلى ذلك ضرورة وجود إجماع وطني حول السياسة الخارجية لأن نقاط الخلاف في العلاقات قد لا تبدو على السطح.

3- ظهور تعددية الأقطاب والاعتماد المتبادل بينها وتداخل مصالحها يلزم هذه الأقطاب بالتعايش معا دون محاولة إقصاء أيهما للآخر، الأمر الذي يتعين معه على الدول التي تدور في فلك هذه الأقطاب - - ومن بينها مصر - - إقامة علاقات متوازنة وجاذبة مع مختلف الأقطاب لتحقيق مصالحها.

4- إن صح وجود اتجاه نحو انتقال مركز الثقل في السياسة الخارجية الأمريكية من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو إذا ما كان ذلك خصماً من العلاقة المصرية الأمريكية أم إضافة لها، وماذا عن الأهمية الجيو- إستراتيجية لاتجاه الولايات المتحدة لدول المحيط الهادي ودول المحيط الأطلنطي. وإن صح القول بأن التطور في مجال الطاقة في العالم سيغير من الميزان الاستراتيجي، فإن ذلك ليس من شأنه أن يقلل من أهمية إقليم الشرق الأوسط، فإن للإقليم أهميته لأسباب تاريخية وإقليمية بالإضافة لاستمرار أهمية مصادره من الطاقة.

5- يدار الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بقدر من الاستهانة، ويتعين أن يتسع لمشاركة ممثلين عن جميع مؤسسات الدولة. ومن ثم ضرورة إعادة التفكير في شكل وطبيعة العلاقة في ضوء المتغيرات

المحليـة والإقليميـة والدوليـة، كمـا أن العلاقـات الخارجيـة عمومـاً، والعلاقـات مـع الولايـات المتحـدة خصوصـاً، أخطـر مـن أن تنفـرد بهـا السلطة وهنا يأتي دور مراكز البحـث والدراسـات والـرؤى السياسـية للأحزاب.

ثانياً: العلاقات السياسية والعسكرية بين مصر والولايات المتحدة

أمّا في إطار العلاقات السياسية والعسكرية بين البلدين، فتم أيضاً طرح ورقتين تناولت أولهما واقع ومستقبل العلاقات العسكرية بين القاهرة وواشنطن التي تمثل المكون الرئيسي في العلاقات، وتناولت ثانيهما البُعد السياسي بعد ثورة 25 يناير 2011.

وفي إطار العلاقات العسكرية تم طرح العديد من التساؤلات وهى:

- ما هي محددات العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة؟
- ما هي صور التعاون العسكري بين البلدين؟
- ما هي أوجه استفادة البلدين من العلاقة العسكرية المشتركة؟
- ما هي المشاكل التي تواجهها العلاقة العسكرية بين البلدين؟
- ما هو مستقبل العلاقات العسكرية بين البلدين في ضوء واقع هذه العلاقة؟

1- أهم محددات العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة:

وعن أهم محددات العلاقات العسكرية وطبيعة التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة، فإن المحدد الرئيسي، الذي تقوم عليه السياسة الأمريكية الدفاعية في المنطقة، هو التعاون الأمني والتفوق العسكري النوعي لإسرائيل. بالإضافة إلى أن العلاقات الأمنية الأمريكية القوية مع حلفائها من الدول العربية في المنطقة، بما فيها مصر والأردن

والشركاء في الخليج، ليست مدرجة ضمن مصالح واشنطن الإستراتيجية فحسب، بل ضمن المصالح الأمنية الإسرائيلية أيضاً، ذلك وأن أحد المبادئ الأساسية في التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو الالتزام الأمريكي بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل وقدرتها على صد أي تهديد أو مجموعة من التهديدات من عناصر متمثلة في دول أو في غيرها.

ولمحاولة فهم واقع هذه العلاقة واستشراف مستقبلها يجب إدراك الإستراتيجية الدفاعية لواشنطن في الشرق الأوسط والتي تتمثل في دعم أمن إسرائيل ودعم حلفاء واشنطن ومحاربة الإرهاب ومنع إيران من امتلاك سلاح نووي ومتابعة عملية السلام بالشرق الأوسط ولعب دور يحقق الاستقرار مع شركاء الولايات المتحدة الإقليميين والعمل على دعم التحولات الديمقراطية في اليمن وشمال إفريقيا ثم في سوريا، وحماية مصالح الولايات المتحدة من خلال التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة وتعاونها الدفاعي والعمل على زيادة القدرات العسكرية لحلفائها.

وتتسم العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة ومصر بخصوصية واضحة ترتبط بالموقع الجيو- إستراتيجي المصري الذي يربط ما بين مكانة القاهرة المركزية في المنطقة العربية وانتمائها لمنظومات متعددة للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وجنوب المتوسط وشمال إفريقيا، فضلاً عن الأهمية الحيوية للمصالح الأمريكية لاسيما ما يتصل منها بأمن الطاقة وتأمين منابع النفط في منطقة الخليج العربي ومحاربة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والحفاظ على أمن إسرائيل ومكافحة القرصنة في جنوب البحر الأحمر ومضيق عدن، وهذا يفسر اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالارتقاء بعلاقات التعاون العسكري

مع القاهرة لاسيما بعد توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل في عام 1979.

وعلى الرغم من تركيز الولايات المتحدة على المؤسسة العسكرية في إطار علاقاتها مع مصر لدورها في صنع القرار بصفة أساسية، وليس كما يعتقد البعض لإرساء الديمقراطية أو من أجل تحقيق الديمقراطية داخل الجهاز العسكري، فإنه لا يمكن الحديث عن الشق العسكري من العلاقة المصرية - الأمريكية بمعزل عن الأبعاد الأخرى (مثلا الأبعاد السياسية والأمنية). ودفعت الأزمة السياسية التي تعيشها مصر إلى إعادة تفكير الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاهات العلاقات مع مصر خلال المرحلة المقبلة، وخاصة بعد انتخاب "باراك أوباما" لولاية رئاسية ثانية، وخاصة في ضوء التطورات التي شاهدتها مصر في الفترة الأخيرة والتي تتمثل في استمرار أحداث العنف وتعقد الأزمة السياسية بين النظام والمعارضة. كما نجد أن هناك حرصاً من جانب واشنطن للاحتفاظ بعلاقات قوية مع مصر طالما أنها لا تتخطى الخطوط الحمراء ومنها عدم الإضرار بأمن إسرائيل واحترام الحقوق والحريات خاصة بالنسبة للأقليات.

2- صور التعاون العسكري بين البلدين:

يأخذ التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة عدة صور تتمثل في مبيعات السلاح ونقل التكنولوجيا العسكرية، والمناورات والتدريبات العسكرية المشتركة، ويتضح ذلك كما يلي:

أ- المعونة العسكرية:

أمدت الولايات المتحدة مصر خلال الفترة 1984 و2011 بما قيمته 71.6 مليار دولار من المساعدات متعددة الأوجه، بما في ذلك 1.3

مليـار دولار كمعونـات عسـكرية منـذ العـام 1987 حتـى الآن. وتتلقـى مصر معظم تمويلات المعونة العسكرية الأمريكيـة مـن 3 حسـابات، الأول صندوق التمويل العسكري الأجنبي المعـروف بـFMF وصناديق الـدعم الاقتصاديESF والمشـروع الـدولي للتعليم والتدريب IMET. بخـلاف مـا تحصل عليه مصر من مساعدات أخرى غير منتظمة على بعض المخصصات الصغيرة في إطـار مـا يسـمى بالسياسـة الوقائيـة الأمريكيـة، وذلـك مـن صندوق مكافحـة الإرهـاب المعـروف اختصـاراً NADR وصـندوق مكافحة المخدرات INCLA.

وحصلت مصـر خـلال العـام المـالي 2011 وهـو عـام الثـورة المصـرية على نحو ربع كل المخصصات التمويلية لصندوق الدعم العسكري FMF بينمـا حصـلت إسـرائيل علـى قرابـة 60 بالمائـة مـن أمـوال هـذا الصـندوق، وبـرغم عـدم وجـود أرقـام يمكـن التحقـق منهـا بشـأن الإنفـاق العسـكري الكلى للجيش المصري، فإنه من المرجح أن المعونـة الأمريكيـة العسـكرية لمصـر تغطـى 80 بالمائـة مـن تكـاليف التسـليح الـتي تنفقهـا وزارة الـدفاع المصرية، بينما تقدّر مصادر أخـرى أن المعونـة العسـكرية الأمريكيـة تـدفع نحو ثلث ميزانية الدفاع المصرية الإجمالية سنوياً.

وقـد كانـت مصـر حتـى 2012 الدولـة الثانيـة في تلقـي المسـاعدات وأصبحت في 2012 و2013 الدولة الخامسة مما يعكس وزن مصـر في الإستراتيجية الأمريكية خلال السنتين الأخيرتين. وتأتي مصـر بعد إسـرائيل المتلقـي الأول بمبلـغ 3.075 مليـار دولار ثـم أفغانسـتان بمبلـغ 2.327 مليـار دولار ثـم باكسـتان بمبلـغ 2.152 مليـار دولار ثـم العـراق بمبلـغ 1.683 مليـار دولار ثـم مصـر بمبلـغ 1.557 مليـار دولار، و قـد تكـرر الأمـر ذاتـه في عـام 2013 حيـث حلـت إسـرائيل في المرتبـة الأولى بمبلـغ 3.100 مليار دولار تليها أفغانستان 2.505 مليار دولار تليها باكستان

بمبلغ 2.228 مليار دولار ثم العراق 2.045 مليار دولار ثم مصر بمبلغ 1.563 مليار دولار.

وتحاول الولايات المتحدة إقناع العسكريين المصريين ببناء قدراتهم فـي مجال مكافحة الإرهاب والتحرك السريع والمرن بدلاً من الالتزام بالمقاربات التقليدية، لأن أحد مصادر قلق الأمريكيين هو الأمن في شبه جزيرة سيناء. ويعد ذلك اعتراف واضح بأن الهدف من منح مصر مساعدات عسكرية هو لصالح أن يتحول الجيش المصري عن مواجهة التحديات الإستراتيجية ليتحول للعمل الشرطي ويبتعد عن المهام القتالية التقليدية. ويتضح ذلك أيضاً من خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي "تشاك هيجل" الأخيرة لمصر، حيث كان ملفا مكافحة الإرهاب والتهريب في سيناء جزءً أصيلاً من مناقشاته مع وزير الدفاع الفريق أول "عبد الفتاح السيسي".

وفيما يتعلق بالمعونة نفسها فقد تحددت على عدة مستويات أولها الأسلحة والمعدات العسكرية ثم تحديث هذه المعدات ثم صيانتها من خلال التعاقدات. ويعد التعاون المصري الأمريكي في إنتاج الدبابات القتالية طراز ابرامز M1A1 حجر الزاوية في المساعدة، ويتم تصنيع نسبة من مكوناتها في مصر ويتم شحن باقي المكونات من الولايات المتحدة للتجميع في مصر، بالإضافة إلى صفقة لطائرات F16، كما أن هناك مناورات عسكرية تشارك فيها مصر منذ فترة طويلة ولها أهميتها للبلدين.

وتواجه إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" ضغوطاً متناقضة من الكونجرس ومصنّعي الأسلحة الأمريكيين فيما يتعلق بتقديم المعونة العسكرية لمصر. واستمرار المعونة مهم للولايات المتحدة فالتسليح الأمريكي للجيش المصري يحمل أبعاداً سياسية كما أن هناك عاملاً آخر وهي العقود التي تمنح للشركات الأمريكية لتصنيع السلاح التي تمارس

نوعاً من الضغط. فمؤخراً تقدم أحد أبرز أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور "بيل تومى" بمشروع قانون للكونجرس يدعو لربط التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة بمدى التزامها بمعاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، والحد من الأموال المخصصة لمشاركة الولايات المتحدة في مناورات النجم الساطع التي تجرى مع القوات المسلحة المصرية بشكل أساسي، وأشار "تومي" إلى أن إسرائيل هي الحليف والصديق الأهم للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والتزام مصر بمعاهدة السلام معها أمر حيوي لواشنطن، وإذا ما قررت مصر عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك المعاهدة، فعلى الولايات المتحدة الرد على القاهرة بإعادة النظر في علاقاتها العسكرية معها. أمّا مصنْعي الأسلحة الأمريكيين، الذين يمثلون ضغطاً لا يستهان به في الانتخابات الأمريكية، فإنهم يرفضون فكرة وقف إمداد الجيش المصري بالأسلحة لما سينتج عنها من إلغاء عقود قائمة بالفعل ووقف خطوط إنتاج تعمل لإمداد مصر بالأسلحة وبالتالي خسائر فادحة وضياع آلاف الوظائف. وفي هذا السياق أشارت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية مؤخراً نقلاً عن مسئولين أمريكيين أن أي تأخير أو قطع للمعونة الأمريكية إلى مصر قد يؤدى إلى الإخلال بالعقود مع مصنعي الأسلحة الأمريكيين ووقف خطوط إنتاج.

ب- التدريبات العسكرية المشتركة:

يمثل تبادل الخبرات القتالية والتدريب المشترك أحد أهم ثوابت العلاقات الدفاعية بين الطرفين المصري والأمريكي. ويشارك الجيش المصري مع الجيش الأمريكيومنذ العام 1994 في عملية "النجم الساطع" وهي تدريبات عسكرية مشتركة تجرى كل عامين بمشاركة عدد من الدول من بينها ألمانيا والأردن والكويت وبريطانيا.

وتم إرجاء هذه التدريبات عام 2003 مع إصرار إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش على غزو العراق، إلا أن تلك المناورات تم استئنافها وبصورة أوسع نطاقاً في عامي 2005 و2007. وتنتقد الولايات المتحدة رفض القيادات العسكرية المصرية مشاركة إسرائيل في مناورات النجم الساطع. كما أجرت الدولتان في عام 2008 مناورات بحرية مشتركة تحت مسمى "تحية النسر" شملت التدريب على عمليات الاستطلاع والبحث وإنقاذ السفن وتدمير الأهداف السطحية والجوية ومكافحة الغواصات المعادية وذلك في إطار سعي الدولتين للتصدي لعمليات القرصنة البحرية وتأمين المضايق البحرية الجيو- إستراتيجية.

3- أوجه استفادة البلدين من العلاقة العسكرية المشتركة:

تعاونت مصر مع الولايات المتحدة من خلال العلاقات العسكرية المشتركة بين البلدين في تحقيق أهداف واشنطن الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط والتنسيق المشترك في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك في إدارة المناورات العسكرية في الشرق الأوسط واستفادت من خلالها الولايات المتحدة الكثير، مثل السماح لطائراتها العسكرية بالتحليق في الأجواء العسكرية المصرية ومنحها تصريحات على وجه السرعة لمئات البوارج الحربية الأمريكية لعبور قناة السويس حيث أتاحت مصر للولايات المتحدة مناخاً مساعداً لحركتها في المنطقة جواً وبحراً. واستطاعت مصر نتيجة هذه العلاقة التركيز على التنمية الاقتصادية والحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل.

4- المشاكل التي تواجهها العلاقة العسكرية بين البلدين:

تطالب الولايات المتحدة مصر بتغيير بعض سياساتها الداخلية والتمشي مع المتغيرات والتهديدات الدولية التي طرأت على المنطقة مثل مكافحة الإرهاب وكثيراً ما تتهم الولايات المتحدة مصر بأنها لا تقدم ما يكفى لدعم العلاقات المشتركة معها بما يساوى ما تقدمه أمريكا من معونة مادية وعسكرية لمصر. ويثير الكونجرس الأمريكي في العادة العديد من الملفات عند مناقشة المساعدات العسكرية لمصر مثل مطالبة مصر بعلاقات أكثر انفتاحاً مع إسرائيل واتخاذ المزيد من الإجراءات لتأمين الحدود مع إسرائيل وغزة ومنع تهريب السلاح وحماية حرية الأديان للأقليات في مصر وخاصة الأقباط وضرورة العمل على تحقيق الإصلاح السياسي والأمني وتحقيق استقلال القضاء وغيرها من الملفات الأخرى.

5- مستقبل العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة:

برغم أن التنبؤ بمستقبل العلاقات العسكرية بين القاهرة وواشنطن تبدو مهمة صعبة، إلاّ أنه يمكن القول إن العلاقات بين البلدين خلال الفترة المقبلة لن تستمر كما هي، فإن نقاط التوتر قد تمارس تأثيرها على العلاقات مع مصر خلال الفترة المقبلة، ومنها إمكانية طلب مصر من إسرائيل تعديلاً للملحق الأمني في اتفاقية كامب ديفيد. وتعد المساعدات الدولية إحدى أوراق الضغط الرئيسية والفعّالة في العلاقات الدولية، وليس من السهل على الجيش المصري التخلي عن المعونة العسكرية الأمريكية. كما أنه على صعيد آخر، من المستبعد أن تقطع واشنطن المعونة العسكرية لمصر لأنها تساعد في تعزيز الأهداف

الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، واستفادت من خلالها الولايات المتحدة الكثير على نحو ما سبق ذكره.

ولا يعد التلويح بقطع المعونة الأمريكية الأول من نوعه ولن يكون الأخير، فدائماً ما تقوم الولايات المتحدة باستخدام معوناتها كورقة ضغط على مصر لتحقيق مصالحها السياسية، وبالتالي تعد انتقادات الكونجرس للمعونة العسكرية الأمريكية لمصر ما هي إلا مسلسل متكرر يحدث في الكونجرس وذلك بسبب معارضة نواب موالين لإسرائيل لتلك المساعدات. وتنتهي هذه الانتقادات كل عام بالتأكيد على أن هذه المساعدات ضرورة للأمن القومي الأمريكي، كما تجدر الإشارة إلى أن سوق السلاح هو سوق يتحكم فيه البائع لا المشترى، والبائع يعطى ويزود بالسلاح وفقاً لمصالحه، وهذا ما تفعله الولايات المتحدة مع مصر.

وستسعى الولايات المتحدة خلال الفترة القادمة للتركيز على تكثيف الحوار الأمني المنتظم مع مصر بحيث يشمل كل من المسئولين العسكريين والمدنيين وذلك لصياغة المتطلبات الدفاعية خلال المرحلة الانتقالية مع التركيز على التهديدات والقدرات واتفاقيات الدفاع ودور الجيش في المجتمع. كما أن متابعة تصريحات كبار المسئولين والإدارة الأمريكية والكونجرس يشير إلى اتجاهات لإعادة هيكلة المساعدات العسكرية من خلال خفض المبالغ المخصصة لشراء أسلحة ومعدات وزيادة المخصصات خصوصاً لبرامج التعليم والتدريب العسكري الدولية IMETوكذلك توجيه المساعدات العسكرية الخارجية لدعم قدرات الجيش المصري في مواجهه التهديدات الخارجية مثل أمن الحدود والإرهاب لاسيما في سيناء.

وأوضحت الورقة الثانية بأن أهم ما يميز العلاقات قبل ثورة 25 يناير هو أن كل طرف كان يستطيع توقع مدى استعداد الطرف الآخر على تقديم شيء ما، وأن المحدد الرئيسي لتطور العلاقات بعد الثورة سيتعلق بالوضع الداخلي لمصر وبالتطورات والأحداث الإقليمية، وأن ثورات الربيع العربي من وجهة النظر الأمريكية لم تفرض إعادة تقييم لمنطلقات الأمن القومي أو أهدافه أو آلياته، كل ما تغير هو الإطار الذي يتم من خلاله السعي لتحقيق هذه الأهداف. أن ما كانت تريده مصر في العهد السابق من الولايات المتحدة، برغم نقاط الاتفاق أو الاختلاف شديدة الوضوح، هو دعم استمرار النظام الحاكم. وانتهت الولايات المتحدة بعد الثورة إلى قناعة بأن هناك طرفين قادرين على استمرارية الصفقة وهما المؤسسة العسكرية والإخوان المسلمين الذين أقنعوا الولايات المتحدة بأنهم الفصيل الإسلامي الأكثر اعتدالاً. وكانت الولايات المتحدة تنظر للمنطقة ككل بهدف تحجيم دور إيران كقوة إقليمية. ونظراً لحالة السيولة السياسية في مصر فقد أوضح "جون كيري" أمام الكونجرس أن الإدارة الأمريكية فتحت قناتين منفصلتين للعمل مع المؤسسة العسكرية والإخوان المسلمين.

- وتتمثل أهمية المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة في ضمان الاستقرار في سيناء والحدود مع إسرائيل ودعم التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة،

- في حين تتمثل أهمية الإخوان المسلمين في القيام بدور بناء في النظام الإقليمي بعد سقوط نظام الأسد وفي تحجيم دور السلفيين والجهاديين والجماعات الإسلامية الأخرى.

وكانت واشنطن تأمل في تعاون هاتين المؤسستين سوياً، وبدا أنها قد حققت مأربها فاستمرت العلاقات العسكرية والمخابراتية قوية، كما أن

الإخوان المسلمين التزموا بالسلام مع إسرائيل بل استطاعوا السيطرة على حماس. ولم يكن لواشنطن خيار آخر إذ إن المعارضة المصرية كانت منقسمة. ولكن بعد شهور من الفشل وعدم الكفاءة في الحكم وانخفاض شعبية الإخوان وقدرة المعارضة على التوحد وجدت واشنطن نفسها في دور جديد وهو الوساطة بين القوى السياسية المختلفة. وهناك بُعد آخر وهو مشروع القوانين التي تحكم عمل المنظمات غير الحكومية والتي أصبحت أكثر تشدداً مما سيعوق الانتقال للديمقراطية وبالتالي سيمنع الولايات المتحدة من أداة للتأثير في مجريات الأمور في مصر. وأخيراً فإن العلاقات الخارجية لا تنفصل عن السياسات الداخلية، وأنه لا عودة لنظام استبدادي، كما أن الأداء السيء لحكومة الإخوان ومحاولتهم تهميش القوى الأخرى وعدائهم لمؤسسات الدولة قد عرّضهم للهجوم مما يعني أن المرحلة الانتقالية بعيدة تماماً عن الوصول لنهايتها. وآن الأوان في إطار أي طرح جدي لمستقبل مصر داخلياً وخارجياً أن يكون للجانب المصري تصور واضح لإنهاء الاعتماد على المساعدات العسكرية والاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، كما أن التزامات مصر الدولية يجب أن تشمل حقوق الإنسان والمرأة والطفل. ويجب قيام العلاقات بين الحكومات بتشجيع الروابط بين رجال الأعمال ورجال الدين والبرلمانيين والحقوقيين وتبادل الطلاب، خاصة أن الرأي العام المصري – وبغض النظر عمن يكون في الحكم – أصبح طرفاً رئيسياً في معادلة القوة في مصر وهذا لن ينعكس فقط على الوضع الداخلي في مصر بل سيمتد إلى علاقاتها الخارجية.

وفي هذا السياق، كان واضحاً أن الولايات المتحدة أساءت التقدير بأن الإخوان المسلمين سيصلون بمصر إلى الاستقرار وهذا لم يحدث لسببين: أولهما، عدم كفاءة الإخوان، وثانيهما، تغير الشعب المصري فلم

يعد من السهل لأية حكومة أن تتجاهل رغبات الشعب المصرى فى الديموقراطية والتنمية المتوازنة. هذا، مع العلم أن السياسة الخارجية الأمريكية مثلها مثل السياسة الاقتصادية الأمريكية – سياسة السوق والمكسب والخسارة وكشف حساب – وبالتالي فإنها تتصف بالمقاربة العملية (البراجماتية) كما أنها تميل للحلول السهلة والتعامل مع الحكومات القوية - كلما أمكن- لأنها تسعى لإنجاز مصالحها.

ودارت المناقشات المستندة إلى هاتين الورقتين إلى عدد من المحاور الرئيسية نوجزها فيما يلي:

1- أهمية الشفافية وإتاحة المعلومات المتعلقة بميزانية الإنفاق العسكري وإعادة هيكلة المساعدات ومتابعة وتقييم مدى الاستفادة من المعونة، الأمر الذي يتحتم معه التعرف على حجم المعونة ومداها على وجه الدقة، وسد الفجوة القائمة في المعلومات بالنظر إلى عدم وجود وثائق مصرية عن المعونة العسكرية، وذلك مع مراعاة اعتبارات الأمن القومي. وفى هذا السياق توجد حاجة لتعزيز الحوار حول الاتجاهات المستقبلية للاستراتيجية المصرية فى ظل ظروف إقليمية ودولية سريعة التغير. كما أنه من المهم بالنسبة للمساعدات، سواء العسكرية منها أو الاقتصادية، استخدامها لتحقيق طفرة في المجالين وجعل الاقتصاد منتجاً بدلاً من كونه اقتصاداً ريعياً.

2- إن صح القول بأهمية البُعد الأمنى – العسكرى فى قلب العلاقات المصرية الأمريكية، فإنه يلاحظ الخلل الضخم في ميزان السلاح من الناحية التقنية بين إسرائيل ومصر، وذلك بالرغم من كون مصر دولة مهمة للولايات المتحدة أياً كان من يحكمها، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسة لمعرفة ما إذا كانت المعونة العسكرية

تراكمية الأثر بمعنى أنها جعلت الجيش المصري من الدرجة الأولى أم الثانية وما هي قدراته الحقيقية التسليحية من الناحيتين الهجومية والدفاعية.

3- يمكن تصور تصاعد الأزمة في العلاقات المصرية الأمريكية عند وصول القوى المدنية الليبرالية للسلطة في مصر وهي أكثر طموحاً في إدارة العلاقات السياسية وأكثر استجابة للرأي العام، وهو الأمر الذي سيفرض نفسه في تشكيل الإطار المستقبلي لتلك العلاقات.

4- هناك تغيرات هائلة في إسرائيل في العقد الأخير إزاء توقعات تهميش الإستراتيجية الأمريكية لمكانة إسرائيل خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة، في ضوء التحول إلى منطقة جنوب شرق آسيا. وتتوالى محاولات إسرائيلية لإيجاد حلول بديلة للمساعدات مع توقع زيادة الموارد الإسرائيلية بسبب اكتشافات الغاز فى البحر المتوسط. وفيما يتعلق بمصر فما يهم إسرائيل هو عدم المساس بمعاهدة السلام، والسؤال الآن هو هل يتم تدويل الأمن في سيناء أم تمنح الفرصة للجيش المصري لإحكام السيطرة.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية والمساعدات الأمريكية

وفى مجال تناول العلاقات الاقتصادية والمساعدات الأمريكية بين البلدين تم تقديم ورقتين تطرقت الأولى إلى ضرورة انتقال العلاقة من التركيز على المساعدات إلى علاقة تبادل تجاري في صالح البلدين معاً، أمّا الورقة الثانية فركزت على واقع المساعدات الثنائية مع طرح عدد من التساؤلات حول استمرارية المساعدات من عدمه وأفضل الأطر التي يجب أن تستمر من خلاله.

ويمكن القول بأن مصلحة الطرفين تتمثل في التحول من المساعدات للشراكة، وإلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مما سيساعد على إعادة مصر إلى مسار النمو الاقتصادي ودعم جهودها نحو التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي الذي سيدعم بالتالي السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما سيحقق تقدم على صعيد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة وخلق فرص اقتصادية جديدة للشركات المصرية والأمريكية.

وفيما يتعلق بالتحول من المساعدات للتجارة، فإن المساعدات الاقتصادية لمصر التى كانت تبلغ 800 مليون دولار عام 1980، انخفضت الآن إلى 250 مليون دولار فقط. وتعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري منفرد لمصر وثاني أكبر مستثمر، ومع ذلك انخفض نصيب الولايات المتحدة من صادرات وواردات مصر من 31٪ إلى 13٪ (صادرات) ومن 22٪ إلى 12٪ (واردات) وذلك من الفترة 2007/2006 إلى 2011/2010. وتحتل مصر الآن رقم 53 في قائمة شركاء التجارة للولايات المتحدة، وهو ما يعتبر نصيب متواضع للغاية من إجمالي الصادرات التي تصل للولايات المتحدة، حيث أن الصادرات المصرية لا تتجاوز 0,5٪. وتشكل الحبوب والقمح 24٪ من إجمالي وارداتنا في حين أن أهم صادراتنا هي المنسوجات والملابس الجاهزة التي تمثل 43٪ من إجمالي الصادرات. وما زلنا نعاني في العشر سنوات الأخيرة من عجز تجاري مزمن ومتزايد في المعاملات التجارية. وهناك تزايد في الاستثمارات الأمريكية، فمصر كانت - قبل الثورة - أكبر متلقي لهذه الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي يتركز ثلثيها في قطاع البترول والغاز. وهذا يوضح أن العلاقات التجارية والاستثمارية لم تصل لحدها الأمثل، وأن

مصر تحتاج لمبادرات إصلاح لتنويع الصادرات وتعزيز التنافسية وفتح منافذ للصادرات المصرية وجذب استثمارات أخرى خاصة في قطاعات تساعد على زيادة فرص العمل المنتجة.

وعن العقبات التي تحول دون تدعيم روابط التجارة والاستثمار بين البلدين، فإن استمرار الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والوضع الاقتصادي العالمي تسببا في تفاقم الاختلالات الاقتصادية الكلية، كما أن الصعوبات التي تواجه ممارسة أنشطة الشركات أدت إلى تراجع معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل البطالة وارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة التي اتجهت بشكل متزايد للاعتماد على الاقتراض المحلى. كما أن انخفاض احتياطي النقد الأجنبي، إضافة إلى ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية هي مؤشرات لا تشجع على الاستثمار. وعن البدائل المطروحة لتخطي العقبات، فإن الاقتصاد الأمريكي يعد الأكبر في العالم ولذا يمكن لسياسات الاستثمار والتجارة الخاصة به أن تخلق فرصاً، أو تفرض قيوداً تعود بتأثير كبير على مصر. وفى الأجل القصير، يمكن توسيع الاتفاقات الحالية وفي المدى الأطول يمكن إبرام اتفاقية تجارة حرة بين البلدين لإزالة المعوقات أمام البضائع والخدمات وتحسين بعض السياسات الداخلية مثل حقوق الملكية الفكرية. وقد استفادت مصر اقتصادياً من برنامج "الكويز" الذي كان هدفه الأساسي سياسياً أكثر منه اقتصادياً، ولكن الأولوية يجب أن تكون للإصلاحات الداخلية.

وتطرح الورقة الثانية وجهة نظر أن سياسات الدعم تكون موجهة أساساً لخدمة اقتصاد الدولة المانحة وذلك منذ خطة مارشال في أعقاب الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء أوربا ظاهرياً وخدمة الاقتصاد الأمريكي فعلياً، من ناحية، وتطويق الشيوعية ومنعها من الانتشار، من ناحية أخرى.

ولكن هذا لا يعني عدم استفادة الدولة المتلقية إذ إن الاستفادة تتوقف على السياسات التي تقوم بها. وتذهب الورقة إلى أن الإدارة الأمريكية عندما قررت منح مصر هذا الحجم الهائل من المساعدات كانت على دراية بعدم إمكانية استيعاب السياسات الاقتصادية لمصر هذا الكم من المساعدات. ومع ذلك، فقد تم تبرير صفقة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر في أعقاب كامب ديفيد على أسس سياسية للكونجرس واعتبارها بمثابة مكافأة للرئيس السابق أنور السادات على رؤيته وشجاعته في صنع السلام.

وتعتبر الورقة أن المساعدات هي مرآة للعلاقات المصرية الأمريكية حيث تعكس تطور هذه العلاقات بوضوح، لاسيما في الآونة الأخيرة، طارحة بعض التساؤلات العامة: أولها هل تعتبر صفقة المساعدات الاقتصادية التي انخفضت لأدنى مستوياتها شرطاً كافياً للحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل، خاصة إذا اعتبرنا أن هذا حق مصر في المقابل. وثانيها هو مدى جاذبية مصر بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية بما يبرر لها الاستمرار في تقديم الدعم الاقتصادي في وقت تتعاظم فيه قوة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية في المنطقة. وثالثاً هل من مصلحة مصر في هذا التوقيت إعادة فتح باب المفاوضات حول المعونة وإبداء الرغبة في عدم إقران المساعدات بمعاهدة السلام. ورابعاً هل يتم التفاوض حول المعونة الاقتصادية فحسب أم الجانبين الاقتصادي والعسكري معاً.

والمهم هنا هو أن موضوع المساعدات موضوع حرج لا يحتمل اتخاذ أي إجراء منفرد. فالمساعدات ليست غاية في حد ذاتها ولا يمكنها أن تؤتي بثمارها إلا إذا كانت نتاج تعاون بناء بين الدولتين لتحقيق المصالح المتبادلة. وعندئذ فقط يمكن اعتبار المساعدات آلية فعالة للسياسة الخارجية

لإعطاء دفعة ايجابية للعلاقات. كما أشارت الورقة إلى تفضيل الحكومة المصرية القائمة للإقلال من شأن المساعدات وأهميتها لمصر في إطار العلاقات الكلية بين البلدين. والموضوع يتسم أيضاً بقدر كبير من الحساسية حيث إن المطالبة بإخراج المساعدات الاقتصادية من نطاق كامب ديفيد سيكون له تأثير سلبي على المساعدات العسكرية، كما أن هناك انتقادات توجه للمساعدات الاقتصادية بأنها تحقق أولويات السياسة الأمريكية وليس لصالح الاقتصاد المصري وبنائه. وذلك على اعتبار أن تركيز المساعدات الأمريكية في الآونة الأخيرة بصفة أساسية جاء لدعم الديمقراطية والحكم الرشيد بدلاً من مساعدة مصر على النمو والتنمية.

ويمكن القول بأنه حتى لو قام الجانب المصري بإعادة فتح باب التفاوض حول المساعدات الأمريكية الاقتصادية، فإن النجاح في تحويل أولويات المساعدات الأمريكية ليس أمراً سهلاً. وتبقى الصعوبة في إقناع الكونجرس الذي يمارس سياسات الشد والجذب مع الإدارة الأمريكية حول العلاقات مع مصر. فإن كانت الإدارة الأمريكية ترى جدوى التعامل مع الإخوان وحكومتهم، فإنه توجد بالكونجرس اتجاهات تعتبر أن الحكومة المصرية الجديدة لا يمكن الوثوق بها ولا يمكن توقع سياساتها، وهو الأمر الذي يزيد من التخبط في تفهم السياسة الأمريكية وتوجهاتها في المرحلة الحالية وموقفها إزاء الوضع الراهن في مصر. كما تم التطرق أيضاً للرسائل المتناقضة التي تعطيها مصر بدورها للولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بوضع المرأة والأقليات والمنظمات غير الحكومية. أضف إلى ذلك الحكم الأخير الصادر ضد المنظمات الحكومية ولاسيما الأمريكية. ويعني هذا بوضوح إهدار لمبادئ

الديمقراطية والحريات التي تقتنيها وتدافع عنها الولايات المتحدة. ذلك أن أى قانون جديد يعمل على تحجيم هذه المنظمات وتقليص دورها في الحياة السياسية والإصلاح المؤسسي سيكون له أبعد الأثر على الكونجرس ومواقفه تجاه مصر وحكومتها. وأخيراً فإنه في حالة فك الارتباط بين الدعم ومعاهدة السلام مع إسرائيل فيجب أن يكون ذلك في إطار أكثر شمولاً وأن يكون هناك حوار حول العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين مع توقع مواجهة مقاومة مصرية داخلية تطالب بعدم المساس بالمساعدات العسكرية.

وخلصت الورقة إلى أهمية إقامة علاقة ثنائية مستقلة بين مصر والولايات المتحدة على ألاّ تمر بالضرورة من خلال إسرائيل. وهو ما يستلزم من السياسة المصرية وضع تصور واضح وتحديد رؤيتها بالنسبة لعلاقاتنا بالولايات المتحدة وصياغة الحجج القوية لإقناع الإدارة الأمريكية والكونجرس بأحقية مصر في إقامة مثل هذه العلاقة، على أن تتسم هذه العلاقة بالشمولية وأن تتناول العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية وكذا سياسة المساعدات. غير أن مثل هذا التصور الأكثر شمولاً لعلاقات ثنائية سوف يلقي اعتراضات عديدة من الداخل ومن الخارج، خاصة أن كان هناك مساس بالمساعدات العسكرية. كما من المتصور أيضاً اعتراض جانب كبير من المصدّرين إلى الولايات المتحدة لاسيما هؤلاء المستفيدين من اتفاقية الكويز التي تدخل إسرائيل فيها طرف ثالث.

بالإضافة لما تقدم، توجد حاجة لإعادة فتح باب الحوار حول عناصر الدعم الاقتصادي ليصبح أكثر توازناً وإنصافاً من حيث دعم معدْلات النمو والتنمية في مصر من خلال الاهتمام بالبنية الأساسية بما فى ذلك مشروعات الكهرباء والمياه والطرق بقدر الاهتمام بالإصلاح المؤسسي

والديمقراطي والحكم الرشيد. ومن أجل إعادة التفاوض حول إطار جديد وعناصر مغايرة للدعم، فإنه يقع على عاتق مصر وحكومتها طرح تصور لدورها الجديد في المنطقة وبيان قدرتها على القيام به وإعادة طرح القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها مصر في ظل الظروف والمعطيات الجديدة، بما يبدد بعض مخاوف الكونجرس الأمريكي. ويتعين على الحكومة المصرية اكتساب الثقة من خلال نجاحها في أمرين: (أ) تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي، (ب) برنامج إصلاح متكامل.

ودارت المناقشات حول المحاور التالية:

1- لا يجب تعليق الآمال على اتفاقية تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة في الوقت الحاضر، فليس من المتصور أن تأتي التجارة الحرة بنتائج ايجابية كثيرة مقارنة باتفاقية الكويز. ذلك أن إقامة منطقة تجارة حرة بين دولة متقدمة وأخرى نامية ورفع القيود لا يعنى ارتقاء الدولة النامية لمصاف الدول الصناعية في ليلة وضحاها. فضلاً عن تأثير إقامة منطقة تجارة حرة بين أوروبا والولايات المتحدة على الشرق الأوسط اقتصادياً وإستراتيجياً، إذ إن الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي ودول آسيا لها أهمية أكبر عند الولايات المتحدة في الوقت الراهن.

2- وبالنسبة للمساعدات الاقتصادية التي بدأت بـ800 مليون دولار، فإنه لم يكن لمصر قدرة على عمل مشروعات لاستيعابها إلاّ بما لا يتجاوز 35٪ من المبلغ، وكانت الاحتكارات هى السبب في عدم الاستيعاب بالإضافة إلى سوء السياسات، لا عدم قدرة الاقتصاد المصري. وبالرغم من ذلك تمت موافقة الكونجرس على المساعدات بوصفها بمثابة مكافأة على معاهدة السلام. والمساعدات التي وصلت الآن لمبلغ 250 مليون دولار لا تمثل أي شيء إلا أنها تفرض قيداً سياسياً.

3- لا توجد وثائق مكتوبة عن ربط المساعدات بمعاهدة السلام. وفيما يتعلق بأحادية القرار بالنسبة للمساعدات الاقتصادية فقد بدأت إستراتيجية المساعدات الأمريكية فى أول 10 سنوات بالبنية التحتية، ثم قرر الكونجرس الأمريكي عام 2004 أن يذهب جزء من هذه المساعدات للمجتمع المدني. هذا، وأن وضع المساعدات الاقتصادية مختلف تماماً عن وضع المساعدات العسكرية، فللمساعدات العسكرية لوبي أمريكي يدافع عنها أكثر مما تدافع مصر عنها وتحقق من الأهداف طويلة المدى للولايات المتحدة سواء في مصر أو في سياستها الإقليمية الكثير.

4- أن أي طفرة في العلاقات المصرية الأمريكية أو العلاقات المصرية بأي طرف آخر هي رهن بالإصلاحات الداخلية. فإن عقد اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة لن يسفر عن مزايا اقتصادية مباشرة للاقتصاد المصري بقدر ما له نفس وقع إقامة اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ألا وهو وضع برنامج متكامل يمكن من خلاله القيام بإصلاحات عميقة في الاقتصاد القومي والمؤسسات المصرية. فالمشكلة في مصر في إقامة اتفاقيات التجارة الحرة عموماً، ومع الولايات المتحدة بصفة خاصة، تكمن في عدم تنوع الإنتاج وعدم تنافسية سلع معينة وعدم القدرة على الاستمرارية في توريد الكميات المطلوبة. ويلاحظ أن العجز في ميزان التجارة ينطبق على كل الدول التي تتعامل معها مصر وليس مع الولايات المتحدة فقط مما يعني أنها مشكلة تنافسية المنتج المصري في الأساس.

5- لدى الولايات المتحدة مصلحة في إعادة هيكلة المساعدات، كما أن المعونة تعني عامة أن لدى مصر أهمية عند الولايات المتحدة. ويمكن

المقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية، حيث أمكن للأخيرة الاستفادة من المعونة في القيام بطفرة اقتصادية. كما أننا نتصور أن تخفيض سعر الصرف يحفز الصادرات ولكن في دولة مثل مصر تستورد قدراً كبيراً من الواردات الوسيطة للعملية الإنتاجية يرفع تكلفة الإنتاج، كما أن تخفيض سعر الصرف يزيد من سعر الواردات الغذائية.

6- أن إحدى المشاكل الرئيسية للعلاقات المصرية الأمريكية هي عدم وجود سياسات أو مواقف واضحة من جانب الطرفين، وإن ضرورة الاعتراف بوجود نقاط التقاء متعددة تقابلها – على صعيد آخر – مساحات للتنافر بين المصالح التي يجب التعامل معها وإدارتها إدارة حسنة. ومع الاعتراف أيضاً بأن المنظور المصري للعلاقة مختلف عن المنظور الأمريكي، بما يستوجب معه تحديد كل طرف لما يريده من الطرف الآخر، فإن الهدف هو إيجاد وسطية سياسية في الشرق الأوسط. كما ظهر في المناقشات فإن المعونة الاقتصادية لم ترتق بالاقتصاد المصري، ولذلك لا بد من إعادة النظر فيها أو في شكل استخدامها. وفي النهاية فإن أحسنت الدولة المتلقية للمعونة لعب الأوراق التي في يدها تستطيع أن تخرج بنتيجة مرضية من خلال الابتعاد عن الأنماط التقليدية في العلاقات والتفكير في طرق جديدة للتفاعل.

الفصل التاسع

العلاقة بين إعلام الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن

تعـود إشـكالية العلاقـة بـين منظمـات المجتمـع المـدني والأنظمـة السياسـية الحاكمـة في عالمنـا العربـي الى إشـكالية أكثـر عمقـاً تطـاول مفهـوم الدولـة ووظيفتهـا بدرجـة أولى . لـذلك يلتـبس الامـر لحظـة تنـاول الموضوع في تحديد مهمة ووظيفة الدولة من جهة والمجتمع المدني قواه الحية ومنظماته الاهلية من جهة أخرى .

هي إشـكالية تكـاد تكـون أنطولوجية تطـاول أواليـات قيـام النظـام السياسـي العربـي وتشـكله النظمـي المعاصـر في مقابـل تجـاوز ملتـبس في تنـاول مشـكلات التنمية والتطـور السياسـي والاجتمـاعي في المنطقـة تجـاوز أحسـبه سياسـي النشـأة تـاريخي يعـود الى مطلـع القـرن الماضـي وعناصـره تتوزعها السياسات المحلية في حقبة ما بعـد الإسـتقلال مـن جهـة والسياسـات الخارجية ما قبل وما بعد الاستقلال إزاء المنطقة العربية من جهة أخرى .

إن واحـدة مـن أهـم الإشـكاليات البنيويـة الـتي طالـت الدولـة العربيـة المعاصـرة هـي في "تأصيلها" تاريخيـاً الى حقبـة مـا قبـل الاسـلام علـى نحـو مفـارق معـرفيـاً .حيـث نـزع الـبعض الى مقاربـة إيديولوجيـة للدولـة بحيـث تم تظهيرهـا بهويـة طهوريـة قوميـة شـعوبية في وجههـا الطـاغي .هـي المقاربـة المتجـاوزة الـتي ستمسـخ تجربـة الدولـة العربيـة المعاصـرة وتؤسـس لقطوعهـا التاريخي والمعرفي وبالتالي لغربتها عن وعي جماعتهـا الجمـاعي . إذ ان هـذه الرؤيـة المقاربـة سـتتنكـر لمقومـات مركزيـة دخلـت علـى البنيـة المعرفيـة والاجتماعيـة والسياسـية التاريخيـة للمنطقـة بـل أعـادت صـوغها علـى أسـس مختلفة بالكامل عن تلك التي كانت سائدة ما قبل الاسلام .فضـلاً عـن أن الاسـلام في حقبـه المتتاليـة قـد أدخـل الى الثقافـة العربيـة ، إضـافة الى روحـه ومبانيه المعرفيـة ، مـدارك ثقافـات كـل الشـعوب الـتي دخلـت فيـه وتفاعلـت معه ونطقت باللغته. وبالتالي فإن الدعوة الى "طهور" الدولة العربية "الام" لم يكـن الا دعوة للعودة لثقافة الجماعـة المقفلـة وإفتعـال قطـوع معـرفي تـاريخي

مع ذاتها الواعية من جهة بل وحاولت ربطها بتاريخية معرفية مغايرة قصد "التحديث" و" المعاثرة" بتجربة الدولة الغربية المعاصرة في بعض مفاهيمها المُنشئة من "قومية" و"علمانية" .لقد شكلت هذه المقاربة التي تبنتها بعض النخب بتمايز نسبي "إيديولوجياً" الدولة العربية المعاصرة وغطاء إستبدادها السياسي والمعرفي الذي أشاع الكثير من الاشكاليات حول الدولة العربية وظيفتها ،بنيتها وعلاقتها مع جماعتها المنتظمة في إطار المجتمع المدني . اذ ان الدولة والحال هذه وبناءً على إيديولوجيا الطهور الشعوبي هذا هي نتيجة طبيعية لتاريخ الجماعة من دونهم ، وبالتالي هي تفويض وعيهم التاريخي وليس نتيجة تفويضهم الواعي .

هي الإشكالية التي قاربها كارل بوبر في أربعينيات القرن الماضي حول المجتمع المفتوح وأعداءه *The Open Society and its Enemies* . ان هذه العناصر المؤسسات محلياً والتي لعبت دوراً معيقاً لعملية للتطور السياسي والاجتماعي والثقافي رفدتها دعماً السياسات الخارجية الغربية تحديداً تجاه المنطقة منذ مطلع القرن الماضي والقائمة على السطوة والسيطرة بعيداً عن مزاعم التمدن والعصرنة كغطاء للإستعمار كما ذهب فرانتز فانون في *معذبو الأرض* ومؤخراً الدمقرطة كمهمة رسولية للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة لسيد منتصر على ما قدمها فوكوياما في نهاية التاريخ الإيديولوجي البشري. هي السياسات التي لم تقف ،والحال هذه ، على قراءة موضوعية أوعيانية للمنطقة ،وبالتالي على حجم الإشكالية الحاكمة للدولة من جهة ولطبيعة علاقتها بالمجتمع المدني من جهة أخرى.بل نزعت الى دعم الأنظمة المأزومة القائمة والتي بادلتها توفير سبل السيطرة والخضوع كأنظمة هشة تحتاج الى دعم سيد النظام الدولي القوي.

الا ان ما لم تلحظة السياسات سواء المحلية منها او الخارجية هو التحولات العميقة في توجهات الرأي العام المحبط إزاء فشل النظام السياسي الداخلي على مستوى التطور والاصلاح من جهة ومن جهة أخرى فشل هذا النظام إزاء القضايا الكبرى التي أسهم هو في إشاعة وترسيخ الوعي الجماعي القائم أصلاً من حولها وعلى رأس تلك القضايا تأتي القضية المركزية في تشكل الوعي السياسي الحديث لدى "جماعة" الشعوب العربية الا وهي القضية الفلسطينية .

وهو الفشل الذي عزاه هذا الوعي الجماعي العربي ، إيضاً الى السياسات الغربية تجاه المنطقة مرة من خلال دعمها لتلك النظم المأزومة من دون رؤية واضحة او جادة تجاه تطويرها وتحديثها قيمياً وأدائياً قبل إي شيء آخر ، بل على العكس تنكرت لارادة شعوبها في أختيار ممثليهم ديمقراطياً حينما ادت العملية الديمقراطية الى وصول خصوم لها الى سدة الحكم (الجزائر 1991، فلسطين 2006) ومرة أخرى من خلال إنحيازها الكامل والصريح للمشروع الاسرائيلي ودولته والذي أستنزف طاقات المنطقة وعرض شعب كامل هو الشعب الفلسطيني لأرهاب الدولة المنظم وحرمه أبسط حقوقه ،دون أن تعمل تلك السياسات حتى بعد مرور أكثر من نصف قرن على صدورها على تطبيق عشرات القرارات الدولية الصادرة وهو ما أدى عمق من أزمة الثقة تجاه الغرب بشكل عام والإدارة الامريكية بشكل خاص ليفضي ذلك تكراراً لسقوط مشروع الدمقرطة الأمريكية ،إن وجد، حتى قبل أن يبدأ وهو الذي جعل إمكانية قيام علاقات متوازنة ،سليمة وطبيعية بين شعوب المنطقة والادارة الامريكية أمراً ليس في المدى المنظور . والمطلوب في هذا السياق مصارحة الادارة الامريكية وحلفائها الأوروبيين بحجم هذه الازمة وضرورة الوقوف عند

أسبابها وتحمل مسؤوليتهم إزائها ،من دون تملق أو خوف . أننا نعيش في عالم واحد يزداد إنقباضاً مع كل ولادة جديدة وبالتالي فإننا محكومون ومسؤولون ب/عن التعايش ،التفاعل والتكيف كشعوب وثقافات فضلاً عن اننا محكومون ومسؤولون ب/ عن المصالح المشتركة كأنظمة والحكومات .

ما بين الدولة والمجتمع المدني:

في العودة الى الدولة والوقوف عند وظيفتها ،يحضرني التعريف الخلاق لهيغل حينما أعتبر الدولة تحقق "للأخلاق الفردية" ومن ثم الجماعية، هدف تبلغ فيه الحرية تحققها الأعلى. من هنا فإن مبحث الدولة" هو حكماً مبحث أخلاقي، حيث لا تظهر الدولة في "الأخلاق المجردة" (Abstract Moral) بل ليس في مقدورها أن تظهر لأنها تقتضي شروطاً واكتمال عناصر لا تتوفر إلاّ في "الأخلاق الاجتماعية" (Social Ethics) الفعلية ،وحيث "فيها وحدها يكون للإنسان وجود عاقل".

لذلك وفي حين يؤسس المجتمع المدني بالتفويض لقيام الدولة وإستمرارها تعود الدولة لتشكل راعياً وحافظاً للمجتمع المدني، ولهذا ذهب هيغل إلى أن الدولة هي الأولى، والمجتمع هو في المرتبة الثانية، لأنه في حضن الدولة فقط تستطيع الأسرة أن تتحول إلى مجتمع مدني، وإن فكرة الدولة نفسها هي التي تتجزأ إلى هذين العنصرين ولا يختلف هذا التعريف الهيغلي والذي هو أساس نشأة وبناء الدولة المعاصرة بتشكلاتها المتعددة عن ذلك التعريف القرآني المعرفي الوضاء الذي منح الانسان فرداً وجماعة موقعاً مركزياً في الخطاب والنظرية الاسلامية بوصفة الانسان الخليفة وائم بينه والجماعة الأمة في منظومة معرفية متكاملة تؤسس للدولة وتحدد وظيفتها والواجبات .

والتي "بوصفها تاج وعي الشعب تعبر عن الحرية في أسمى أشكالها، وإن أسمى أشكال الفرد أن يكون عضواً واعياً في الدولة" حيث يدخل مفهوم المواطنة.الدولة إذن هي الروح الموضوعية التي يكون كل مواطن شعوره فيها.والدولة، بهذه الصفة، بوصفها الحقيقة الواقعية للحرية العينية، هي التي تتولى كفالة الحريات الفردية والمصالح الفردية ونحوها فيما يتعلق بما هو مشترك بين المواطنين.

"إن الطابع المتميز لصورة الدولة في عصرنا الحاضر، هو أن الدولة هي التحقيق الفعلي للحرية، لا بحسب كل فرد، وإنما بحسب مفهوم الإرادة، أي وفقاً لكليتها. والدول الناقصة هي تلك التي فيها صورة الدولة تظل مستوردة وحيث التحديات الجزئية لهذه الصورة Idee لم تصل بعد إلى استقلالها الحر.".

إنها ، أي الدولة ، سلطة إجتماعية ،نتاج عقد إجتماعي تفويضي من قبل الجماعة المنضوية في المجتمع المدني . في حين أن واقع الدولة العربية المعاصرة يقارب في الكثير من وجوهه والحالات القائمة النظم الشمولية حيث تمنح الدولة حكماً مطلقاً إستبدادياً متجاوزاً لطبيعتها التفويضية بل أنها تصطنع وتعيد انتاج ما تسميه مجتمعاً مدنياً بمؤسسات ،جمعيات وأحزاب زائفة التمثيل مصطنعة بغية منحها صورة دينامية إجتماعية وهمية .

لقد أدى تجاوز الدولة العربية المعاصرة بشكل عام ،لمهمتها الحقيقية والطبيعية الى وضع المجتمع المدني العربي خارج موقعه الطبيعي وقوض دوره والذي هو محرك عملية التطور الاجتماعي وتقدم وتطورالدولة عينها كتعبير نظمي عن تطور الجماعة وصيرورة العقد الإجتماعي وهو ما أدى بالتالي الى سقوط الدولة العربية بسقوط موضوعها .فكما ان الدولة ترعى المجتمع المدني وتوفر له سبل النمو فإن المجتمع المدني هو الذي يحمي

الدولــة مــن الجمــود والشــيخوخة ومــن ثــم التآكــل والتهــاوي . فالعقــد الاجتمــاعي عقــد صــيرورة يعيــد انتــاج الدولــة ويجــددها ويمــدها بالحيويــة وبالتــالي فــإن تنكرالدولــة لوظيفتهــا وهويتهــا الاجتماعيــة قــد أفرغهــا مــن موضوعها المعرفي والإجتماعي الحيوي وهو ما جعلها ساقطة بالقوة ما قبل سقوطها بالفعل .وهو ما سينعكس بالتالي ، نظراً لطبيعة العلاقة الجدلية ما بين " الطرفين" الإجتماعيين ، على المجتمع المدني. حيث يمســي المجتمــع المدنــي بشــرائحه وقــواه مكشــوفاً لمخــاطر لا حصــر لهــا وســط تفكــك إطــار الدولــة مــع تفكــك العقــد الإجتمــاعي مــن حولهــا . وســط هــذه الإشــكالية المعقــدة ، تقــف المجتمعــات العربيــة وقواهــا وفي مقــدمها الشــباب العربــي في مواجهة التحديات في ظل دولة مستبدة ملتبس أمرهـا ومجتمـع مـدني مغيـب أو مصــادر.إن إحيـاء دور المجتمـع المـدني التعاقـدي مـع الدولـة يتطلـب إعــادة تنصـيب وتأصـيل ، إعــادة تنصـيب لموقــع الدولــة ووظيفتهــا بالدرجــة الاولى وبالتــالي موقــع ووظيفــة المجتمــع المــدني وإعــادة تأصــيل لموقــع ودور المجتمــع المدني العربي التاريخي والمعرفي في الحياة الاجتماعية ،السياسية والثقافية وكذلك موقع الدولة ووظيفتها في السياق عينه .

إن هذه الصورة الاجمالية للنظام السياسي العربي القـائم لا تعني أن تجربة الدولة في الأقطار العربية لا تحمل تمايزاً في التجربة والاداء كمـا في المبادرة بين قطر وآخر ولعل في تجربة بعض دول الخليج العربـي في أوالياتهـا مــن قطــر الى الكويــت والامــارات والمملكــة العربيــة الســعودية وصــولاً الى المغرب ومحاولات متواضعة هنا أو هناك دليل على أن البعض قـد وقـف عنـد التحديات وبـدأ بتلمس الحاجـات وهنـا تحديـداً يكمـن عنصـر هـام آخـر في عملية الاصـلاح وإعـادة تنصيب موقـع الدولـة وتفعيـل دور المجتمـع المـدني الا وهو الارادة السياسية .

دور الشباب :

يشكل الشباب القوة الدافعة الحيوية في المجتمع المدني وتنعكس مشاركة الشباب في الحياة السياسية ،الاجتماعية والثقافية ديناميه وحيوية للمجتمعات المدنية مما يعزز الدولة ويسرع من معدلات نموها وتقدمها والعكس صحيح

الا ان دور الشباب في أوجه الحياة المتعددة لمجتمعاتنا العربية المأزومة بما تقدم ،المثقلة بالهم السياسي والاقتصادي والمتفاقم إجتماعياً وثقافياً قد أحبط إندفاع الشباب العربي وقوض طموحهم وعطل دورهم ووضع هذه الشريحة الأساسية أمام خيارات قاسية تبدأ بالبطالة ولا تنتهي بالهجرة .

وبالتالي فإن إعادة إحياء دور الشباب في مجتمعاتنا العربية وتحفيز إنخراطهم في الحياة المدنية يتطلب توفير حياة مدنية سليمة طبيعية ليست مصادرة ،مفتعلة أو مزيفة يتمتع فيها الشباب بكامل حقوق المواطنة ويؤدون بالتالي قسطهم من الواجبات وذلك من خلال توفير شروطها السياسية ، الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية والتربوية .

في الواقع الاقتصادي والسياسي :

يعتبر الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية بشكل عام باستثناء دول الانتاج النفطي الخليجية التي يؤمن لها النفط وفرة ومعدلات نمو متنامية ودخل فردي مرتفع نسبياً ،يعتبر هذا الوضع المتردي الاكثر إلحاحاً في المعالجة وذلك لأرتباطه المباشر بالواقع الاجتماعي المتعدد الاوجه الذي تعيشه الشرائح الشبابية في عالمنا العربي وهو ما يجب ان يتزامن مع عملية إصلاح وإنفتاح سياسي حقيقي ،وذلك للترابط العضوي ما بين الاقتصادي والسياسي، بعيداً عن اي ضغط خارجي بل انطلاقاً من الحاجات الموضوعية الماثلة على أرض الواقع . وهو ما يتطلب

موقفاً تقدمياً وجريئاً من الحكومات العربية التي لا بد أن تقف على أن التغيير إذا لم يحصل بالطرق السلمية فإن مخاطر نشوب إضرابات وهزات إجتماعية عنيفة قد بلغ شوأ بعيداً فضلاً عن أن الاحباط والضغط الذي تعيشه شرائح المجتمع العربي المختلفة وعلى رأسها الشباب قد بدأ بدفع قطاعات هامة منهم نحو أشكال من الانعزال والبعض الأخر نحو الافكار الأكثر جذرية كتعبير عن حالة تمرد على واقع سياسي وإقتصادي ضاغط ومأزوم فضلاً عن الهجرة وما تعنيه من نزيف في الطاقات وما تخلفه من آثار إجتماعية خطيرة يضيق المقام في ذكرها.

ولعل في تصدير القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في في أيار 2004 تحت عنوان "مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح" والتي أطلق بعيدها "الميثاق العربي لحقوق الانسان" إعتراف من النظام السياسي العربي بحجم التحولات والتحديات التي تعيشها المنطقة وشعوبها. الا أن الاعلان على أهميته لم يلحظ أي خطة واضحة لتطبيق مقرراته والتوصيات شأن ما أطلق عليه " الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية" التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة والعشرين القاهرة 1999. ولذلك جاء تقرير التنمية الانسانية العربية الثالث (2004) لنفس العام ليشير الى عدم تطور واقع الحريات في العالم العربي . وينسحب ذلك على الوضع الاقتصادي حيث أدى تفاقم المشكلات الاقتصادية الى تردي معدلات النمو الأقتصادي وزيادة التضخم والبطالة .

وتشكل البطالة تحدياً حقيقياً آخر والتي يفاقم فيها معدلات النمو السكاني القياسية في المنطقة حيث تشير تقارير منظمة العمل الدولية (ILO)متزامنة مع تقديرات محلية رسمية الى أن المجتمعات العربية تشهد أعلى معدلات النمو السكاني في العالم وتذهب بعض التقارير ، التي تحتاج

الى مزيد من التدقيق الى ان 38 بالمئة من أجمالي نسبة الشباب المتجاوزة 60 في المئة كمعدل وسطي عام ،الى فتية دون سن الرابعة عشرة ،وتفرض هذه الزيادة المطردة في الولادات إيجاد عدد متزايد من فرص العمل لمواجهة ظاهرة البطالة المتفاقمة والتي بلغت حداً قياسياً جاوز ما نسبته ربع العدد الإجمالي عالمياً للعاطلين عن العمل ممن هم في سن 15- 24 عاماً وكان تقرير منظمة العمل الدولية حول البطالة في المنطقة قد قدر نسب البطالة في بعض دول المنطقة في نهاية التسعينيات من القرن الماضي بـ 29٪ في الجزائر، و 9٪ في لبنان، و 22٪ في المغرب، و 8٪ في مصر. وهو ما يهدد بعض الدول بانفجار اجتماعي وسياسي نتيجة تداخل العاملين على ما سبق وذكرنا . ولعل بعض مؤشراته تكمن في تفشي ظاهرة العنف المتعدد الوجوه في بعض مجتمعاتنا العربية والطارئ عليها ولعل في ظاهرة العنف المتعدد في مصر مثالاً على ذلك فيما شكل العنف الذي ساد الجزائر منذ مطلع التسعينيات تعبيراً حياً عن الانفجار الاجتماعي والسياسي الذي يتهدد بعض مجتمعاتنا العربية . وهو ما حذرت منه منظمة العمل الدولية في وثيقتها التي رفعتها الى "الاجتماع القطاعي حول الشباب والاستخدام" الذي عقد في بيروت أيار/مايو 2000 .حيث أشارت الى ان البطالة تؤدي الىالإبتعاد عن المجتمع وعن النظم السياسيّة الديموقراطيّة، وهذا من شأنه أن يثير الاضطرابات الاجتماعية.حيث أن البطالة تجعل الناس تعساء Winlkemann and ،Blanchflower and Oswald, 1999a) .(Winkelmann, 1999; Oswald, 1997b

وهي مؤشرات لفتت اليها تقارير التنمية الإنسانية العربية للاعوام 2002 ، 2003 تباعاً واعادت التأكيد عليه في التقرير الثالث لعام 2004 الذي أطلق صرخة مدوية ومعبرة "نحو الحرية في العالم العربي".فضلاً عن تقارير منظمة العفو الدولية لفترة نفسها.

أما طريقة مواجهة ظاهرة البطالة وبالاستناد الى توصيات منظمة العمل الدولية فلعل أهمها :

1- اعتماد استراتيجياتٍ اقتصاديةٍ تعتمد على الاستخدام وتعزّز الطلب الكلّي.

2- تطبيق نظم ثنائية تربوية لتعليم المهن، على أن تكون محدّدة وواضحة التوجّه الاقتصادي: ولا بد لهذه النظم الثنائية أن تكون مستهدَفة بعناية لتغطية مجموعات سكانية صغيرة ومحدّدة من الشباب، وستتطلّب توسيع القطاع النظامي؛ ويجب أن تستند إلى المشاركة الناشطة للشركاء الاجتماعيّين.

3- تعزيز ورعاية العمالة الذاتية والمؤسسات الصغيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة عبر التدريب الملائم والدعم المالي والتقني الأدائي.

4- تعزيز سبل الاقتصاد التعاوني .

5- تحفيز ورعاية المشاريع ذات رؤوس الأموال الصغيرة .

6- إعتماد تسهيلات تشريعية وداعمة مادياً وخبراتياً للمبادرات الفردية وتحفيزها .

7- حماية أصحاب المشاريع الصغيرة أمام أي إحتكار للمؤسسات الكبرى .

4- وأخيراً، يجب تقويم آثار تلك الاستراتيجيات والسياسات في مكافحة بطالة الشباب وفق برنامج وخطة زمنية مبرمجة المراحل والأهداف .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض دول الخليج العربية وعلى الرغم من كونها لا تواجهة مشكلة بطالة بل إشكالية العمالة الاجنبية فإن تقارير عدة تسجل لدول مثل الكويت وقطر والامارات ، اتخاذها فعلياً خطوات جادة نحو تطبيق سياسات التنوع الاقتصادي والخصخصة وتحفيز المبادرة الفردية. وفي حين تسجل تقارير تجربة ناجحة لتونس في الخصخصة (ما يزيد على 100 مؤسسة حكومية)، تليها المملكة المغربية بخطى حثيثة الا انه من السابق لأوانه الحكم على تلك السياسة في معالجة الوضع الاقتصادي خاصة إذا لم تكن جزءً من خطة نهوض أقتصادية متكاملة وتستند الى حيثيات واقعية وتأتي تجربة الخصخصة في لبنان في هذا الاطار حيث أنها فاقمت من الأزمة الاقتصادية هناك .

أما على المستوى السياسي وأهمها :

1- إعتماد سياسة إنفتاح على الشباب والعمل على إشراكهم في الحياة السياسية وإتخاذ القرار السياسي.

2- إعتماد قانون أحزاب سياسية وجمعيات أهلية عصري ومنفتح .

3- إعتماد التسهيلات التشريعية لقيام الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ودعمها مادياً من غير التدخل في شؤونها .

4- رفع الدولة يدها عن التدخل في شؤون الجمعيات الاهلية والاحزاب السياسية ورفع القيود عن حركتها.

5- تخفيض سن الإقتراع الى الثامنة عشرة .

6- تحفيز الإعلام الشبابي الهادف والبعيد عن التسفيه ورعاية خطة إعلامية شاملة بهذا الإتجاه.

7- رعاية وتشجيع قيام حكومات ظل ومجالس برلمانية شبابية وهي

تجربة يخوض غمارها اللبنانيون حالياً.

8- إعتماد برامج توعية وتنشأة سياسية علمية وموضوعية بناءة ومحايدة .

9- رعاية محايدة لإختبارات موضوعية لمفاهيم مثل الديمقراطية والشفافية والفساد ..

الثقافي والتربوي :

تشكل الامية تحدياً جدياً آخر في سبيل إنخراط الشباب في الحياة الاجتماعية والسياسية . ولقد حذر البيان الصادر عن المنظمة العربية للثقافة والعلوم (الالكسو) بمناسبة الاحتفال باليوم العربي لمحو الامية الواقع في الثامن من يناير من العام الماضي 2005 من خطورة هذه الظاهرة وتناميها . وقد قدر البيان عدد الاميين في البلاد العربية من الجنسين بما يناهز السبعين مليون شخص وفيما حذر من خطورة ه هذه الظاهرة المتفشية في العالم العربي في وقت تعتبر فيه المعرفة "مفتاح التقدم احد مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي" دعا الى النظر للمشكلة بجدية وحزم اكثرحيث لا يزال عدد الاميين في تزايد مستمر في إشارة الى تلكؤ الحكومات إزاء هذا التحدي .

ولقد أشار البيان إلى أن "البيانات الاحصائية حول واقع الامية في البلاد العربية تشير الى ان معدل الامية سيصل الى 35,6٪ هذا العام مقارنة بمعدل للامية في العالم لن يتجاوز 18٪".

ويتركز "الحجم الكبير للامية في خمس دول ذات كثافة سكانية مرتفعة وهي مصر والسودان والجزائر والمغرب واليمن التي تضم 48 مليون اميا بينهم 17 مليونا في مصر وحدها" وفقا للبيان.

وعلى الرغم من أن المنظمة قد نشطت منذ تاسيسها عام 1970 في وضع رؤية مستقبلية واضحة لمحاربة الامية ضمت ومنذ وقت مبكر "اول استراتيجية لمحو الامية فى البلاد العربية عام 1976"وأعقبتها بأنشاء "الصندوق العربي لمحو الامية وتعليم الكبار" عام 1980 ومن ثم وفي العقد الاخير من القرن العشرين وضعت ايضا "استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي" و"الخطة العربية لتعليم الكبار". الا ان عدم تجاوب الحكومات العربية مع تلك الرؤى والاستراتيجيات وعدم إعتمادها او العمل على هديها قد أدى الى إستفحال الظاهرة التي جعلت من العالم العربي الذي شهد قيام اول جامعة في العالم واحتفى تاريخياً بالحرف وجاءت معجزة دينه في كتاب كريم في دلالة قوية ،هذا العالم أصبح اليوم وبفضل فساد النظام السياسي العربي الاول في نسبة الامية ما بين مناطق أخرى لعلها تتجاوزه بؤساً .

إن الحديث عن دور الشباب يتطلب خطة منهجية لمواجهة هذه الظاهرة ومعالجتها وهي التي تنعكس سلباً على قدرات وطاقات الشباب الفعلية وتحد منها وتعرقل إنخراطاً حقيقياً وكاملاً للشباب في الحياة الاجتماعية والسياسية. وبغية ذلك ينبغي تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني على حدٍ سواء، في كل من الأقطار العربية ،لوضع خطة متكاملة تلحظ جوانب الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية .

ولمواجهة هذه الظاهرة وعلى مستوى العالم العربي ينبغي التالي :

1- التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية لمواجهة هذه الظاهرة .

2- الاستفادة من البرامج والخبرات والآليات المعتمدة لدى المنظمات الدولية لمواجهة هذه الظاهرة .

3- الإسترشاد والإستفادة من تجارب الدول النامية الاخرى في هذا المضمار .

4- وضع خطة عربية متكاملة تلحظ دوراً توجيهياً وتعبوياً إعلامياً لتحفيز الشباب للإنخراط في برامج محو الامية .

وعلى المستوى المحلي تبرز الحاجة للتالي:

1- توفير التعليم المجاني ورعايته والرقي بمستواه لكل أفراد المجتمع دون تفرقة أو تمييز إجتماعي ،ديني، مذهبي أو عرقي فضلاً عن التمييز على أساس الجنس .

2- بناء المدارس والمعاهد المهنية في المناطق الريفية والنائية .

3- تطوير المناهج التعليمية مادةً وتقنيةً وتيسيرها لاصحاب الحاجات الخاصة .

4- وضع دراسة ومسح شامل ودقيق حول حجم الظاهرة وتوزعها العمري والجنسي الاجتماعي والجغرافي بغية الخلوص الى معطيات يتم على أساسها وضع خطة متكاملة .

5- وضع خطة متكاملة ما بين الحكومات المحلية من جهة ومؤسسات وجمعيات والمجتمع المدني من جهة أخرى بناء على معطيات الدراسة السابقة الذكر ،لمواجهة هذه الظاهرة تتوزع فيها الادوار والوظائفوإيجاد آلية عملية ومرنة لتفيذ هذه الخطة والتعاطي المباشر واليومي معها.

6- الوقوف عند الاسباب الاجتماعية والثقافية والتربوية الكامنة وراء الظاهرة ومعالجتها كل على حدة .

7- إستحداث وزارة طوارئ أو مديرية محددة الوظيفة لمعالجة هذه الظاهرة خاصة في الدول التي تشكل فيها الظاهرة حداً خطيراً مثل مصر والجزائر .

8- السماح للأميين ومن خلال مناهج تعليمية وتربوية مرنة بالالتحاق بمناهج التحصيل للمراحل التعليمية المختلفة إبتدائية ،تكميلية وثانوية ومن ثم جامعية .

9- تطوير منهاج التعليم المهني المعجل والمعتمد لدى العديد من الدول العربية لإستيعاب الشباب الحديثو التعلم .

10- إعتماد سياسة إعلامية تعبوية وتحفيزية للإنخراط في برامج محو الامية .

11- إعتماد برامج منسقة ومتعددة المستويات والكيفيات والاليات لمحو الامية محلياً وكذلك برامج لتبادل الخبرات وتطويرها وتنسيقها .

الى ذلك فإن المفهوم المعاصر للأمية في عالم القرية الكونية هذا يطاول ما يمكن تعريفه بالامية التكنولوجية والتي تعبر عن نفسها من خلال الهوّة الرقمية الواسعة والآخذة بالاتساع إزاء غياب خطط تطوير تقنيات مجتمع المعرفة في منطقتنا العربية حيث لا زالت مناطق شاسعة منعزلة تكنولوجياً ،وهو ما أشاراليه تقريرالاستخدام في العالم للعام 2001 الصادر عن منظمة العمل الدولية.

فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدّي إلى نفاذ أكثر تناسقاً إلى المعلومات، وهو ما يوفر لشبابنا العربي كماً هائلاً من المعلومات كلّما وأينما احتاجوا إليها خاصة مع فقر المصادر والبرامج المحلية ولا يشكل هذا بديلاً بحال من الاحوال وانما رديفاً ضرورياً يطور من طاقات الشباب

ويوسع من آفاقهم وبالامكان إستحداث نظام رقابة للمواد الغير مرغوب فيها وهو ما تعتمده بعض الدول العربية هنا .

ويشكل هذا المعين المعرفي رافداً ثقافياً للتفاعل مع الآخر ويحسن من فهمنا لمحيطنا الكوني والمفاهيم المعاصرة وسبل تطبيقها وتجارب الاخرين فيها ويحد من الغربة الثقافية ما بين الشعوب والثقافات بل ويعمل على الحد من مقولة الصراع لصالح التفاعل الايجابي وإن كان موجهاً في المرحلة الأولى .فضلاً عن انه يشكل قطاعاً إقتصادياً يعمل على تطوير الفرص من خلال تطوير المهارات وتسهيل سبل التبادل المعرفي والإتجار المادي وإستحداث سوق وفرص أخرى " فالاقتصاد المعتمد على الشبكات المعلوماتية لا يخلو من الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات". . ولا تنحصر الثقافة التكنولوجية هذه بالشباب وحدهم بل تشكل مصدر غنى لمختلف الشرائح الاجتماعية حيث تستطيع أنواع العمل جميعها أن تستفيد من نفاذ أكبر إلى المعلومات .

وفي هذا السياق يصبح ملحاً إعتماد سياسة تربوية وتنموية عربية متكاملة وشاملة تعمل على توفير هذه التقنية لتصبح بمتناول الجميع. ويظهرمن تقرير الإستخدام للعام 2001 مدى تأخر العالم العربي على هذا الصعيد حيث تضم الولايات المتحدة الأميركية وكندا لوحدهما 57٪ من مستخدمي الإنترنت في العالم ، مقابل 1٪ فقط لمنطقتي أفريقيا والشرق الأوسط مجتمعتين ومن ضمنهما العالم العربي . من جهة أخرى ،تشير التقديرات إلى أنّ حوالي 75٪ من المعلومات المتوفّرة على شبكة الإنترنت تصدر بلغة واحدة ، ألا وهي اللغة الإنكليزية وهو ما يتطلب إيلاء اللغة الانكليزية إهتماماً خاصاً في المناهج التعليمية .

إن الوقوف عند الإشكاليات والعثرات المتزامنة في الواقع التربوي والثقافي العربي يعيدنا للبحث في معضلة المناهج التربوية في منطقتنا العربية

والتي تتطلب رؤية منفتحة مستشرفة موضوعية معاصرة من دون التنكر للأصالة والتاريخ والهوية المعرفية لشعوب المنطقة وهو ما سبق ان قدمنا له في فهم الدولة إبتداءً. من هنا ينبغي إعادة توصيف للمهمة التربوية وموضوعها الرئيس المواطن فلا مجتمع مدني من غير مواطن ولا دولة من غير مواطنين.

وفي هذا السياق نقترح التالي :

1- إعادة قراءة للمناهج التربوية العربية على ضوء الحاجات والتحديات المعاصرة.

2- إيلاء مادة التربية المدنية إهتماماً خاصاً وتطويرها لتعالج مختلف إهتمامات المواطن.

3- إيلاء مادة التربية الدينية الاهتمام عينه والتركيزعلى قيم الاسلام السمحة في إحترام التعددية الدينية والمذهبية والفكرية وقبول الرأي الآخر .فضلاً عن تقديم الإسلام لمفهوم المواطنة وفق النص والسنة النبوية الشريفة .وليس كما يقترح البعض علمنة المناهج والتنكر للهوية الدينية وهو ما سيؤدي الى الأغتراب مزدوج.

4- إستحداث مادة الفكر المقارن إبتداءً من مراحل التدريس الثانوي وهي التي تعمل على قراءة نقدية ومقارنة للأفكار الأخرى وتقاربها وفق رؤية موضوعية تلتزم إطاراً معرفياً الا وهو ثقافتنا العربية والاسلامية بشكل خاص والمسيحية والمشرقية منها كذلك كمكون من مكونات هويتنا الثقافية العربية التاريخية .ولتؤسس لفهم عميق يقدمه الخطاب القرآني لوحدة النوع الانساني على تعدده وأختلافه الديني ،الثقافي ،الاتني والعرقي ..

5- إستحداث مادة تربية سياسية تعمل على ترسيخ الوعي الجماعي العربي وتشدد على المصيروالقضايا القومية المشتركة والواحدة وتؤسس لوعي وحدوي قومي غير شعوبي وتؤكد على القضية الفلسطينية كقضية مركزية في تبلور الوعي الجماعي السياسي العربي الحديث فضلاً عن قضايا التنمية والأصلاح مع دراسة نقدية موضوعية للتجرية العربية المعاصرة في التعامل مع هذه القضايا للوقوف على مواطن الخلل وسبل الاصلاح .

إن الحديث عن إنخراط الشباب في الحياة الاجتماعية والسياسية في عالمنا العربي يتطلب تأمين شروط ذلك الإنخراط نأمل أن نكون قد عرضنا في هذه العجالة لبعض موجبات الدولة تجاه المجتمع المدني وقواه بغية ان يقوم هذا المجتمع بالمتوخى من الدور . وشكراً


الفصل العاشر
السياسة الروسية الإعلامية
تجاه العراق (1990)–2000م

كانت العراق إحدى النطاق الساخنة في الشرق الأوسط فأثناء الثنائية القطبية كانت تشكل عامل جذب للقوى المتنافسة نظراً لموقعها الجيبولوتيكي والاستراتيجي .

وما أن جاءت أزمة الخليج ودخول العراق الكويت إلا و انقلبت موازين النظام وأصبح شبه انفرادي أمريكي كالبت عليه تحالفاً دولياً لإرغامه على التراجع وفرضت عليه حصار منذ عام 1990م وعقوبات متتالية .. فهل روسيا الذي ما زالت قوة محسوبة في العالم قد تخلت عن العراق أم ما زالت واقفة بجانبه مستغلة وضعها الدولي وقوتها النووية ؟ وما هي أبعاد وقوفها بجانبه رغم انتهاء الصراع الأيدلوجي في العالم ؟

وما هي المحددات لسياستها خارج حدودها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية ولماذا العراق يمثل أولوية في السياسة الشرق أوسطية الروسية ؟

ما حقيقة وطبيعة العلاقات بينهما وكيف سيكون مستقبلها ؟

هذه التساؤلات وغيرها سيتم التركيز عليها في ثنايا هذه الدراسة لبيان غموضاتها.

النطاق الزمني للدراسة :

ستركز الدراسة على الفترة الزمنية المهمة التي نشطت فيها وتغيرت العلاقات الدولية لانتهاء المعسكر الشرقي وأزمة الخليج الثانية لنتحقق من مدى تقلبات علاقات روسيا بالعراق والذي مر بها العراق في أقسى معاناته منذ دخوله الكويت 90م – 2000م

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من مدى ثبات أو تغير السياسة الخارجية الروسية تجاه حلفائها ومحددات تلك السياسة والمصالح التي ترتكز عليها السياسة الخارجية السورية ومدى بيان أهمية العامل الاقتصادي بالنسبة للعسكري .

أهداف الدراسة

1. معرفة أهمية العامل الاقتصادي بالنسبة للعامل العسكري .
2. مرتكزات السياسة الخارجية الروسية وبيان أبعادها .
3. معرفة مدى الثبات أو التغير في السياسة الخارجية الروسية مع حلفاءها.

منهجية الدراسة :

سيستخدم منهاج المصلحة الوطنية في هذه الدراسة كونه المنهج الذي سيقود إلى معرفة طبيعة العلاقات بين روسيا والعراق والسياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة وسيوجهنا إلى معرفة المحددات والمرتكزات لسياستها الخارجية فهو أنسب منهاج لدراسة المحددات والمصالح التي تربط روسيا بالعراق وهو المنهج الذي سيساعدنا على وصف الظاهرة وتصنيفها وتقييمها وتفسير الظاهرة و التنبؤ بمستقبل علاقات البلدين .

فرضيات الدراسة :

كلما زادت احتياجات الدولة زادت تقوية علاقاتها بحلفائها .

مهما زادت الضغوط السياسية على دولة تتراجع عن سياسة معينة قلت الاستجابة .

المصالح الاقتصادية كلما كانت ملحة قلت تأثيرات الضغوطات الأخرى.

أدوات الدراسة :

الكتب .

المقالات .

الدوريات .

المجلات والصحف .

الإنترنت .

التعريف بمفاهيم الدراسة ..

السياسة الخارجية : تعني سلسلة الأفعال والسلوكيات التي تتبعها الدولة إزاء البيئة الخارجية مع مراعات الأوضاع والظروف الداخلية التي في ظلها يتم صياغة و إتخاذ تلك الأفعال والسلوكيات لتحقيق هدف محدد .

المشاكل والصعوبات :

من أهم المشاكل التي قابلتها عند إعداد هذه الدراسة عدم وجود الوقت الكافي لإنجازها وعدم الحصول على الدعم اللازم والاحتياجات المادية بالنسبة لي .

الدراسات السابقة

كثير من الدراسات التي تتناول وضع العراق وما آل إليه وقليل تلك التي تتناول علاقات روسيا الخارجية .

تقسيمات الدراسة

ستقسم الدراسة إلى مطلبين المطلب الأول يتناول بيان الاستراتيجية الروسية في المنطقة العربية وأبعاد تلك الاستراتيجية وسياسة الاحتواء وكلاً من العراق وإيران و إستراتيجية الانفراد بالعراق وتقوية علاقتها معه ومواقفها الداعمة له بعد نظرة سريعة على وضع العلاقات أثناء المعسكر الشرقي .

وفي المطلب الثاني سيتم تحديد المحددات والمرتكزات لسياسة روسيا الخارجية في المنطقة وأهمية بيان كل محدد من المحددات سواء كانت سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية أو دفاعية أمنية وأهم المصالح الروسية في العراق حتى نصل إلى بيان مستوى العلاقات وتحديد نوعيات السياسات بين البلدين ومستقبله المنظور.

المبحث الأول

الاستراتيجية الروسية في المنطقة

تمهيد ..

كانت البيئة العربية تعتبر غير صديقة بالنسبة للاتحاد السوفيتي نظراً لعدة عوامل منها – قوة الولايات المتحدة ومكانتها في المنطقة واتجاهات النخب الحاكمة المعادية للاتحاد السوفيتي والقريبة من الولايات المتحدة – معادات كلاً من الإسلام المحافظ والأصولي للاتحاد السوفيتي كدولة وكنموذج وغيرها فكانت علاقات الاتحاد السوفيتي تمتاز بعدم إستمراريتها وقلة نفوذها .

فكانت علاقاته تتسم بالوقوف دائماً بجانب عقيدة النظام العربي أو شرعيته العامة على الرغم من ضعفها أو انحسار بعضها وتأييد مواقف أخلاقية حتى لا يمكن أن يقف أحد ضدها علنا .

وبدأت تركز على القوى الإقليمية العربية مستغلة وضع مصر حين كانت خارج الحضيرة العربية الواقف وراء ذلك الولايات المتحدة فاستفادت السوفيت من ذلك وكان للنزاع العربي الإسرائيلي الجسور القوية لتدخل السوفيت في المنطقة وكان العراق المدخل الأساسي للسوفيت إلى منطقة الخليج وسيبقى الاتحاد السوفيتي يراهن على زيادة نفوذه للعراق بسبب احتياج العراق للسلاح السوفيتي وإلى الدعم الدولي ومن أن العراق هو الطرف الأكثر تقبلاً لتعاون السوفيت لظروف ذاتية فكانت لموقعه الاستراتيجي أهمية بالنسبة للسوفيت مما يعني توازن العلاقات وعدم قدرة السوفيت على التأثير بواسطة سلاحهم للعراق .

وبعد انهيار السوفيت وعودته إلى روسيا الاتحادية كان للعامل الاقتصادي الأهمية القصوى في علاقات روسيا بالعراق الخارج من الحرب والتي تدمرت فيه أسلحته وفقدت روسيا أسواقها في أوروبا الشرقية وبسبب المديونية التي على العراق للسوفيت وطمع روسيا باستعادتها كانت سياسة روسيا موجهة على هذا العوامل خاصة وأنها تمر بهزات اقتصادية خطيرة

أولاً : سياسة الاحتفاظ بعلاقات قوية مع العراق وتدعيم العلاقات مع إيران . كانت علاقات روسيا بكلا من العراق وإيران هما النموذج الواضح لتدخلهما في المنطقة ولمدى ارتباط السياسة الروسية بالمصالح الاقتصادية فكانت المصالح الاقتصادية هي المحرك الأساسي للسياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط فمصالح روسيا في كلا من العراق وإيران جعلها تحتفظ بعلاقات قوية مع العراق لاحتياجاته المستقبلية التسلحية وإعادة ما دمره وتطوير علاقات مع إيران كتحدي واضح للغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص فالعلاقات الروسية العراقية تمثل نموذجيا لسيطرة العلاقات الاقتصادية على السياسية في المنطقة والعلاقات مع إيران تقدم نموذجا آخر لا يقل وضوحا على سابقه[1]

فإيران تعد سوق للأسلحة الروسية والمعدات والتكنولوجيا كما ترى القيادة الروسية في توثيق الروابط مع طهران رداً على توسيع حلف الأطلنطي إلى جانب رغبة روسيا في استغلا ل النفوذ الإيراني في آسيا الوسطي لمحاصرة الإرهاب وتطويق الصراعات في هذه المنطقة التي تعتبر المجال الحيوي لروسيا وكذا تطوير إنتاج النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين[2] فضلا عن توتر العلا قات الإيرانية الأمريكية واستغلال روسيا لها

---

(1) المصدر السابق .

(2) روسيا ترفض العقوبات على العراق " جريدة البيان الإماراتية 2001/6/1م .

والتدهور الحاد في علاقات طهران بالمجموعة الأوروبية التي كانت قد سحبت سفرائها من طهران بعد صدور قرار المحكمة " برلين " عام 1992م المدين فيه القيادة الإيرانية بالضلوع في اغتيال أكراد إيرانيين معارضين قضية ميكونوس مما هيأ الفرصة لروسيا لسد الفراغ الناجم عن انسحاب تلك الدول في الوقت الذي لم تجد فيه طهران بديلا لاستيراد الأسلحة والتكنولوجيا [1]

(1) العلاقات الروسية العربية قضايا إستراتيجية ـ المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، ع 13 ، يناير ، 98 ، ص 17 ـ 20 .

(2) رميم عرفات ، روسيا والناتو الجديد ، السياسة الدولية ، ع 20 ، 1999م ، ص 90ـ 93 .

(3) ناصيف حتى ، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد ، المستقبل العربي ، ع 165، 11/ 1992م ص

سياسة روسيا الداعمة للعراق[1] في مجلس الأمن .

كما سبق فإن روسيا مازالت تحتل مكانه دوليه لا يستهان بها فهي ثاني قوة نووية في العالم ودورها الرئيسي المتمثل في عضويتها الأساسية في مجلس الأمن واستخدامها حق الفيتو هو ما ضاعف من أهميتها فمنذ أن قررت الدول المعادية للعراق والمتمثلة بالولايات المتحدة وبريطانيا الاتفاق علي القرارات المجحفة في حق العراق فقد خرقت روسيا الإجماع الدولي في

([1]) شوقي أحمد العقوبات الذكية على العراق وموقف روسيا منها ، السياسة الدولية العدد " 145 " .

روسيا ترفض العقوبات على العراق ، واجهة "www.Arabia.com" . الأزمة العراقية .

استخدام القوه ضد العراق وتعطي الأولوية للحلول السلمية وطالب مجلس الدوما بضرورة دعم العراق وحمايته في مواجهة الضربات الأمريكية في يناير/1993م وكذا في يونيو/93م .

من قبلها حاولت روسيا خلال الأزمة 90ـ91م إقناع العراق بقبول قرارات الأمم المتحدة تجنبا لعاصفة الصحراء ثم في نوفمبر/97م تسوية سلميه نجحت فيها موسكو للتوصل نشبت بين بغداد و الأمم المتحدة بشان اللجنة الخاصة بنزع السلاح وتفادت موسكو هجوما أمريكيا على العراق وكذا خلال الأزمة التي اندلعت في يناير 98 اثر قرار بغداد وقف عمل فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة لان تركيبته غير متوازية وتهديد أمريكا بتوجيه ضربه عسكرية موجهة للعراق جاء الموقف الروسي رافضا الخيار العسكري مؤكد أن السبيل الوحيد لحل الخلاف هو الحوار وليس القوه فقد حذر الرئيس الروسي وقت ذاك " يلسن " من مخاطر حرب عالميه قد تتسبب فيها ضربه عسكرية موجه للعراق . و أضاف أن بلاده ترفض ذلك تماما . وان استخدام القوه أمر غير مقبول وغير بناء وان الخطوات الأخرى فيما يتعلق بالعراق يجب أن تتخذ في إطار الشرعية الدولية قرارات مجلس الأمن وينبغي أن تكون ذات طابع سياسي ودبلوماسي وأضاف مؤكداً أن استخدام القوة لإنهاء هذه الأزمة سيكون خطأ فادحا ينطوي على عواقب واسعة على العلاقة الدولية .

أيضا شكك وزير الدفاع الروسي ونفى وجود مبرر لجدوى الحل العسكري

أيضا مطالبة مجلس الدوما بالأغلبية بتعطيل التصديق على معاهدة ستارت " في حالة تعرض العراق لضربة عسكرية أمريكية وأصدر المجلس قرارا في فبراير 1998م يؤيد فيه الرئيس العراقي ويؤكد له انسحاب

روسيا من نظام العقوبات الاقتصادية المفروضة على بغداد .

رفض روسيا لمشروع تعديل العقوبات العراقية التي تقدمت به بريطانيا ووافق عليه الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن والذي يقضي بالسماح لبغداد باستيراد المواد المدنية ويحرمها من استيراد أي قطع عسكرية ويشدد الحصار عليها والسلع ذات الاستخدام المزدوج وإيقاف تهريب النفط العراقي المقدر سنويا بنحو مليار دولار تصل إلى ميزانية بغداد مباشرة فقد صرح دبلوماسيون أن روسيا ابغلت الدول الدائمة أنها سترفض الخطة الأمريكية البريطانية لتعديل العقوبات في حالة طرحها للتصويت لمجلس الأمن وبالفعل عرقلت روسيا مشروع الخطة فتخلى عنه وعن المقدمة المقترحة على الضغط من إتفاق أربعة أعضاء دائمين في مجلس الأمن على مبدأ التعديل وعلى قسم كبير من التعديلات المقترحة فبإصرار روسيا لم يمرر المشروع

تقدمت روسيا بمشروع بديل لمشروع العقوبات الذكية جاء في صحيفة الاقتصادي الأسبوعية العراقية أن مبعوث المهمات الصعبة الروسي قام بنقل مشروع تقدمت به روسيا والذي يعد كبديل عن مشروع العقوبات الذكية وأرجأ التصويت عليه إلى شهر ديسمبر 2001م والذي يفترض أن تتقدم به موسكو ويركز على عودة مفتشي أسلحة الدمار الشامل إلى العراق مقابل تعلق الحصار المفروض عليه فورا على أن يتم رفعه بشكل نهائي بعد مضي ستة اشهر من بدء عمل المفتشين والذي اعتبره العراق أنه متعارض مع مواقفه التي تشدد على عدم التعامل مع مفتشي الأمم المتحدة الذين يصفهم العراق بالجواسيس فدأب سفير النوايا الخاصة إلى إقناع بغداد التي وصفت المشروع كما وصفه خبراء وأساتذة العلوم السياسية في العراق بأنه تسوية بالجملة واعتبره مجيد دحدوح بأنه قنبلة موقوتة لتفجير العلاقات العراقية بروسيا خاصة إذا ما رفض العراق بعض القرارات التي

تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على المشروع الروسي وتوافق عليها روسيا الاتحادية وطالب العراق موسكو باستثمار وضعها الدولي وتفويت الفرصة على من أسماهم بأعداء العراق فكان المشروع الروسي يعبر عن حسن نية كبديل لمشروع العقوبات الذكية مدد بموجبه مجلس الأمن قرار النفط مقابل الغذاء مدة " 150 " يوما .

وكانت روسيا قد عرضت على الكويت مشروع اتفاقية شاملة لحل الأزمة مع العراق حيث كان قد نقل سفير المهمات الصعبة رسالة إلى الكويت والتقى مع الشيخ " صباح الأحمد " أمير دولة الكويت وأوضح أنه كشف عن أسباب معارضة روسيا لمشروع العقوبات الذكية على العراق معتبرا أن هذا المشروع يضر بالنهاية بالشعب العراقي ويزيد من معاناته ولن يمس النظام وكان قد زار العراق ثلاث مرات خلا شهرين وقال " نحن نجري مشاورات مستمرة مع العراق بخصوص إيجاد مخرج له من الموقف الحالي وهذه المشاورات مستمرة ودورنا رئيسي ووحيد ومنفرد لحث العراق على الموافقة على القرار (833) ولا نزال نعمل على حل بقية القضايا العالقة بينهم وبين الكويت

اقتراح روسيا البديل عن المشروع المعدل للعقوبات وافترضت تجديد برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة ستة أشهر والسماح للعراق بتسديد ديونه للأمم المتحدة وإعادة حقوقه لديها وخفض حصة صندوق التعويضات إلى 20 ٪ على أن تتم جدولة تلك الديون وتأجيلها إلى حين تحسن الأوضاع.

تراجع في السياسة الروسية وعدم المواجهة

إذا كانت روسيا قد وقفت مع العراق منذ اندلاع الأزمة في 90-91م وكانت تسانده مستويات جيدة فقد بدا للذهن التراجع الروسي وعدم المواجهة أحياناً وفي كثير من المواضيع والتي قد تبدوا فيها تناقضات سواء

من خلال التصريحات أو من خلال الممارسة .

فتحت عنوان قلب روسيا مع العراق وعقلها مع أمريكا " ذكرت صحيفة البيان الإماراتية في عددها الصادر 19/ يوليو / 2001م أن روسيا في صراع مع نفسها بين الوقوف إلى جانب العراق إلى نهاية الشوط حيال مسألة العقوبات وبين الاستجابة للضغوط الأمريكية الهادفة لتغيير موقف روسيا التي بثت إشارات متناقضة تعكس هذا التضارب وكأن قلبها مع العراق وعقلها مع واشنطن فقد عبر وزير الخارجية الأمريكي والروسي معاً رغبتهما في تجاوز خلافاتهم مع الأمم المتحدة حول نظام العقوبات الذكية المفروضة على العراق والتي وصفها الرئيس الروسي بوتين بأنها غير بناءه و أضاف الوزير الروسي أمام الصحفيين قائلاً " إننا على اتفاق لتحسين تعاوننا الوثيق وخصوصاً داخل مجلس الأمن الدولي بطريقة تسمح لنا بالتفاهم حول ما يتعلق بتسوية نهائية لهذا الملف ".

وأيضا تصريحات الرئيس بوتين من أن العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق أثرها سلبي لكنه دعا العراق السماح لمفتشي الأسلحة بالدخول وهو ما يؤدي إلى رفع العقوبات حسب قوله فكان الرد العراقي رغبة العراق في توسيع آفاق التعاون بين البلدين في مختلف المجالات وكأن العراق حس بتراجع روسيا عن مواقفها فألقى التصريحات كإغراء لها للوقوف معهم فكانت زيارة مبعوث المهمات الخاصة وتصريحاته وتأكيده عن ثبات موقف بلاده في نصرة العراق ورفع الحصار عن شعبه والوقوف ضد كل الإجراءات التعسفية التي تتخذها القوى الإمبريالية.[1]

---

(1)Lemonade 25/9/97.

بالإضافة إلى أن الصحف العراقية أبرزت التأكيدات التي قدمها بوتين للرئيس صدام حسين عن موقف بلاده إلى جانب العراق في رفع الحصار المفروض عليه وجاءت الرسالة الموجهة من بوتين لصدام بمناسبة الذكرى الـ23 لثورة 17 يوليو مؤكدة أن التعاون السياسي والعلاقات التجارية والاقتصادية بين بلدينا سوف تتقدم بنجاح لمصالح الشعبين الروسي والعراقي وجاء فيها " تعتزم روسيا من الآن فصاعداً بذل كل ما يتعلق بتسوية القضية العراقية في أسرع وقت ممكن فالتناقض ربما يعود إلى ما يروه المسئولون في الحكومة الروسية.

فالمسئولون في الكومة الروسية يرون بأن الدفاع عن المصالح الوطنية لبلادهم يستوجب الحرص على عدم التورط في المواجهة مع الولايات المتحدة بل يجب العمل على إحداث مزيداً من التقارب وإيجاد أرضية مشتركة من خلال إجراء استشارات دورية حول المسائل التي تفرق بين الطرفين . وبهذه المبادئ الجديدة التي صرح بها بوتين تمضي روسيا الاتحادية في طريقها السليم وان كان لا يخلو من الصعوبات فهي في نفس الوقت تجد من الداخل من أجل البناء لدولة جديدة قوية ذات سيادة قائمة على مبادئ الديمقراطية ولكي تحتل مكانة مرموقة في الأسواق العالمية فهي لا تريد العودة إلى عصر الحرب الباردة وان كانت حريصة على درأ أي خطر قد يهدد أمنها .

ولعل اعظم تراجع موافقة روسيا أخيراً على ضرب العراق مدعية بأنها أخذت ثمن الموافقة أربعة مليار دولار[1].

---

(1) قلب روسيا مع العراق وعقلها مع أمريكا ، جريده البيان الإماراتية ، 19يوليو 2001م . العراق يوسع معاملاته ... مصدر سابق ذكره .

فكما قلنا بأن روسيا تحكمها المصالح وتسيطر عليها أزمات اقتصادية حادة وان الإغراءات المادية التي تحكم سيادتها فحين ما شعر العراق بتراجع موقف روسيا الداعم له بدأ ينشط من توسيع معاملاته التجارية والنفطية مع روسيا فقد ذكرت جريدة البيان الإماراتية في 2001/9/4م أن مصدر نفطي عراقي أكد أن التعاملات التجارية والنفطية بين العراق وروسيا تشهد توسعاً كبيراً خلال الفترة المقبلة مشيراً إلى أن للعراق علاقات عمل مع الشركات الروسية في مجال النفط وتأمين متطلبات الصناعة النفطية في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء و أضاف المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه أن حجم التجارة مع روسيا حكومة وشركات يزداد ليس فقط في ميدان الصناعة النفطية بل في جميع المجالات والقطاعات الأخرى مؤكداً على أن روسيا دولة صناعية ولديها القدرة على تأمين متطلبات الصناعة في العراق وتأمين احتياجاته الأخرى .

و أثنى على دور اللجنة الروسية للتعاون الفني والعلمي والاقتصادي في بلورة رأي عام روسي واطلاع الشعب في روسيا الاتحادية على حقيقة ما يتعرض له العراق من مؤامرات كان آخرها مشروع العقوبات الذكية إضافة موقف مجلس الدوما والكتل الوطنية والشخصيات المستقلة ووسائل الإعلام والصحافة الروسية في دعمها الواضح للموقف العراقي العادل المطالب برفع الحصار عن شعبة وقال أن العراق سيعمل على دعم وتعضيد الاقتصاد الروسي وتفضيل الشركات الروسية في تعاقداته النفطية والتجارية انطلاقاً من كون روسيا دولة صديقة للعراق كل هذه الوعود والاغراءات دليل على إغراء روسيا في عدم التراجع في سياستها الداعمة للعراق والوقوف معه في مجلس الأمن .

السياسة الأمنية والأيديولوجية كما قلنا إذا كان الوطن العربي بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة محل أنظار القوة المسيطرة في العالم ومحل تنافسها فلا غرابة إن كان الاتحاد السوفيتي الذي قاد المعسكر الشرقي ضد المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد مارس دوراً لا بأس به في مزاحمة الغرب في الاستيلاء على الشرق الأوسط خاصة مع تزايد ظاهرة التوافق الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول والذي لا غنى عنه بسبب اختلال الموارد وعلاقتها بالحاجات .

فذا كان المد السوفيتي كرد منافس للمد الغربي الذي اتخذ من الخليج هدفاً له فان كان الغرض إيديولوجي سابقا ثم حاليا اقتصادي وسياسي إلا انه قد وجد في العراق الحليف الأصلح خاصة وانه كان قد اعتقد بولاء إسرائيل له وتكوينه لدولة شيوعية فوجئ بالعكس حيث توجهت توجهاً غربياً وحيث أن الاتحاد السوفيتي خلال الأربعة العقود خلال الحرب الباردة كان قد فشل في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول ذات النظام التقليدي في المنطقة مثل العربية السعودية وعدد من دول الخليج أقام سياسته على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ومساندتها فكانت الأخرى سبباً لفشل الأولى [1]

فمن ضمن الدولة الثورية العراق الذي ربطه بها مساندته لها في الثورة وحيث أن الشرق الأوسط كان يمثل الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق فكانت المصالح الأمنية ركيزة من ركائز السياسة السوفيتية للشرق الأوسط .

([1]) الأهرام 1998/2/1م

فالحيلولة دون نشوب صراع في المنطقة جعله يقف ضد الهجوم العراقي الحليف الدائم لإيران 1980م والغزو العراقي للكويت 1990م .

و المحافظة على التوازن الإقليمي والحيلولة دون اختلال هي نهجه .

إلا انه مع تفتت الاتحاد السوفيتي وقيام جمهوريات متاخمة للشرق الأوسط مستقلة عنه تراجعت نسبيا المصالح الأمنية في المنطقة مقارنة بالمصالح الاقتصادية التي أدت إلى انهياره فكان اهتمام جذب رؤوس الأموال من الدول الغنية خاصة الخليج من اهم أهداف سياستها اللاحقة .

تنشيط تجاره السلاح وزيادة صادرات روسيا من الأسلحة إلى دول المنطقة للمساعدة على حل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعتصرها وفتح أسواق جديده لتجارة السلاح خاصة وان دول شرق أوروبا اتجهت غربيا بعد أن كانت السوق الرئيسي للسلاح الروسي [1].

فتوجه السياسة الروسية أداء الشرق الأوسط ترتكز على مبادئ عده منها :

الاحتفاظ بعلاقات قويه مع العراق . لماذا . وهذا ما ناقشناه في المطلب السابق .

محددات السياسة الروسية في العراق المحددات الاقتصادية .

يزيد من أهمية المنطقة العربية ككل والعراق خاصة بالنسبة لروسيا كون المنطقة العربية محاذاة جغرافيا لأفريقيا وتدخلها السياسي و الاستراتيجي مع هذه الأخيرة التي لها أهمية اقتصادية و إستراتيجية كبيره لاحتوائها على البلاتين واليورانيوم والذهب والمنجنيز والكروم و الاسبستوس .

([1]) قضايا إستراتيجية ــ السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط .

ولروسيا في العراق المحددات الآتية :-

أ - نتيجة الأزمة الاقتصادية التي نمر بها روسيا والضائقات المالية الحاجة للدعم والحصول علي العملات الصعبة فهي ترى العراق المنطقة المناسبة لذلك خاصة بعد آن فقدت أسواقها في دول أوروبا الشرقية .

ب- الأزمة التي تمر بها العراق وتدميره لا بد أن يكون إعادة بناءه من نصيبها لوقوفها بجانبه.

ج -العقود و الامتيازات الخاصة بالطاقة العراقية واستخراجها والتي تقدر قيمتها بـ20مليار دولار يتم تنفيذه بعد رفع الحظر مباشرة .

د -الطمع في تسديد العراق لمديونيته لموسكو والمقدرة بـ 10 بليار دولا ر خلال سنوات قليلة بعد رفع الحظر عليه.

هـ - حصولها على ما يقرب من 25٪ من النفط العراقي المسموح له بالتصدير وفقا للقرار(986) (والنفط مقابل الغذاء).

و- حصول روسيا على اتفاق هو الأول من نوعه لتطوير المرحلة الثانية من حقل غرب القرنة النفطي في جنوب العراق.

بلغت قيمة العقد مبلغ 38 مليار دولا ر ومدته 23 سنه والذي يقدر احتياطه من النفط ما بين 8.7 بلايين برميل وعلى أساس المشاركة في الإنتاج 75٪ لروسيا 25٪ للعراق .

د - اعتماد روسيا أساسا في بناء نفوذها على عملية بيع السلاح للعراق الذي دمر أسلحته في آزمة الخليج الثانية ورغبته في إعادة تسليح نفسه بعد الحظر واستيراد خبراء روس وتطوير هذه الأسلحة وكانت روسيا قدمت للعراق مفاعلا نوويا أخيرا (و أسلحه تقدر قيمتها 25بليون دولا ر اثنا ء حربه مع إيران نستطيع القول من أن العلا قات الروسية

العراقية تعد نموذجا لسيطرة المصالح والاعتبارات الاقتصادية على السياسة (1)

دوائر الارتكاز الروسي في منطقة الشرق الأوسط

لعل قاعدة المصلحة هي القاعدة التي يمكن علي أساسها أن تدخل روسيا منطقة الشرق الأوسط مفهوم جديد ومغاير لذلك الذي كان سابقا أيام قيام السوفيت وهو ما يعني إمكانية توافر العديد من دوائر الارتكاز التي تعتمد عليها روسيا في الاقتراب من التطورات الحاصلة في المنطقة فمن جهة .

فان روسيا يمكنها خلافا للاتحاد السوفيتي يمكنها أن تقايض نفوذها الدولي في حالة تنميته بالمال وليس بالإيديولوجية إذ أنه من المعروف أن العديد من الخبراء الروس يراهنون على تعطش سوق منطقة الشرق الأوسط للسلاح و إمكانية روسيا للدخول في هذا المضمار بشروط تفضيلية واضحة من حيث الثمن السياسي أو المادي علي غيرها من الدول الغربية المصدرة للسلاح وهو قطعا ما يمكن أن يوفر للخزينة الروسية دخلا كبيرا من العملات يمكنها من الاستغناء عن المفاوضات المعلنة مع الهيئات التمويلية على شاكلة صندوق النقد والبنك الدوليين ومن جهة ثانية فان روسيا يمكنها اللعب على وتر بعض المخاوف الإسرائيلية والتي تدور حول إمكانية استغلال روسيا لورقة المهاجرين اليهود مجددا وأن تمنع هجرتهم لقاء حصولها على حصة من المشتريات الغربية من السلاح أو أن تساوم الغرب وإسرائيل للإفراج عنها (عن إفراج المهاجرين اليهود) في مقابل المساعدات المالية الغربية لصالح منح الروس تسهيلات اقتصادية أو لدفع

---

(1) العراق يوسع معاملا ته التجارية والنفطية مع روسيا ـ جريدة البيان الإماراتية 2001/9/4م

ثمن مباشر لهجرة اليهود إلى إسرائيل أو من خلال تأثير المهاجرين الروس الذين شكلوا حربا على إسرائيل والبالغ عددهم 70 ألف يهودي وما زالوا يحتفظون بعلاقات استثنائية متميزة مع وطنهم الروس . حيث حصل الحزب على 450 ألف صوت واحتل سبعة مقاعد برلمانية في الكنيست وعلى الرغم من تحالف الحزب مع الليكود إلا انه يعترف بالسلطات الفلسطينية ولا يعارض التنازل عن الجولان لقاء تسوية سليمة مع سوريا

أيضا علاقات روسيا المتينة مع إيران و إمكانية التلويح بورقة مساعدة العراق محل هذا يبرز اهتماما ملحوظا بخط الاتصال الروسي السوري .

مثل هذه الإرتكازات وغيرها تعني أن المنطقة لم تعد مغلقة كما يتصور القرار الأمريكي بل هي منطقة يوجد بها العديد من مصالح قوى دولية أخرى وشرعية وجودها .


الفصل الحادى عشر
الهند والصين: تنافس وتعاون

بقلم سورجيت مانسينج

يعد التداخل بين الصين والهند والولايات المتحدة معقدا ومتغيرا ويشوبه التنافس والتعاون والتصورات المختلفة بشأن "الاحتواء".

(سورجيت مانسينج هي حاليا أستاذ مساعد بالجامعة الأمريكية في واشنطن دي.سي. وقد استقالت مؤخرا من موقعها كأستاذ للسياسة الدولية في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي حيث تخصصت في التحليلات المقارنة للسياسة الخارجية بما فيها السياسة الصينية والهندية.)

(تعليق على الصورة: رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج (يسارا) ونظيره الصيني وين جيا باو يفتتحان مهرجانا في أبريل عام 2005 بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لبدء العلاقات الدبلوماسية بين الهند والصين. وقد وافق الزعيمان على شراكة إستراتيجية لمد أواصر العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي فيما بينهما.

تعتبر الصين والهند اللاعبان الرئيسيان الجديدان اللذان يمكن أن يغير ظهورهما من المشهد السياسي الجغرافي العالمي في القرن الحادي والعشرين. وقد كان هذا هو تقدير مجلس المخابرات القومي في الولايات المتحدة أواخر عام 2004، مستشهدا بمعدلات نموهما الاقتصادية المتزايدة والدائمة وقدراتهما العسكرية المتسعة وعدد سكانهما الضخم والذي يغلب عليه سن العمل والذي يزيد عن المليار في كل منهما. كما تعد حقيقة انتماء كل منهما لأحد أقدم وأروع الحضارات في تاريخ العالم في نفس درجة الأهمية بالنسبة للهنود والصينيون المعاصرون. فقد امتد تأثير تلك الحضارتين لما بعد وادي النهر الذي نشأتا فيه منذ أكثر من خمسة الآف عام ولا تزال تقاليدهما المحترمة قوية على الرغم من التعديلات الكثيرة التي صنعتها الظروف المتغيرة على مدار الألفية الأخيرة وخصوصا تلك

المرتبطة بالعصر الحديث، لذلك نجد السؤال الخاص بكيفية سير العلاقة بين هذين العملاقين الآسيويين المختلفين جدا يحظى بأهمية كبرى للجميع: لشعبيهما وجيرانهما وشركائهما التجاريين وبالتأكيد للقوة العظمى في العصر الحالي وهي الولايات المتحدة. هذا وتوجد عناصر تعاون وكذلك عناصر تنافس في العلاقات الصينية- الهندية الحالية تعكس جهودهما المنفصلة بل والمتضاربة لبناء دولة وأمة حديثة في مجتمعاتهما القديمة والمحررة في النصف الثاني من القرن العشرين. كما أن لكل منهما مدى واسع من التعاملات مع الولايات المتحدة تقاوم المسميات البسيطة مثل "حليف" أو "ند"، ويتمثل الأمر الوحيد الذي يبدو مؤكدا في التداخل المعقد بين الصين والهند والولايات المتحدة في إطار المشهد العالمي دائم المتغير.

وتوجد بعض الحقائق التاريخية التي تلقي بظلالها على مصالح الوقت الحالي، فطريق الحرير على سبيل المثال يخطف الألباب على المستوى العالمي. ويشير إلى شبكة من الطرق البرية تربط الصين والهند وآسيا الوسطى وفارس وبيزنطة وروما منذ قدم التاريخ. وقد كان التجار والحجاج والمدرسون والمسافرون من كل الجنسيات على مدى السنين يسلكون تلك الطرق ويتبادلون الأفكار والبضائع، ولم تكن تلك الطرق قصرا على اليابسة حيث كانوا يسلكون الممرات البحرية بين الهند والصين عبر جنوب شرق آسيا برا وبحرا أيضا. ويمكننا بسهولة أن نقرأ إحياءا معاصرا لتلك الطرق من خلال منظمة تعاون شنغهاي التي أطلقتها الصين وتضم ست دول والتي انضمت لها الهند كمراقب عام 2005 وكذلك في المشاركة المنتظمة لكل من الصين والهند في المنتدى الآسيوي الإقليمي الذي يضم 24 دولة وذلك منذ عقد من الزمان. ونجد كذلك أن المنح الدراسية

الحديثة في مجالات الآثار والفن والتاريخ والأدب والفلسفة والعلوم والتجارة توضح أن التفاعلات بين الهند والصين كانت ممتدة بصورة أكبر بكثير مما كان معتقدا، وهناك أمل أن يؤدي تبادل المنح الدراسية وبرامج التبادل بين حكومتي الصين والهند في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى إحياء تقليد كان سائرا ومسيطرا لحوالي ألف عام.

وقد ذكر في الأرثاساسترا وهو نص سانسيري عن الاقتصاد السياسي في القرن الرابع قبل الميلاد، أن الحرير وبعض المنتجات الأخرى من الصين قد دخلت الأسواق الهندية والعكس بالعكس. وكانت أشهر وأهم الصادرات الهندية للصين هي تعاليم بوذا (550- 468 قبل الميلاد)، وهو نسخة معاصرة من كونفوشيوس الصيني (551- 479 قبل الميلاد). وقد انتشرت البوذية في الهند والأراضي المجاورة، حيث طورت ممارسات جديدة وتكيفت مع المعتقدات والعادات المحلية كما حدث في الصين والتبت أيضا.، ويسجل التأريخ الصيني عن أسرة هان (206 قبل الميلاد - 220 ميلادية) وصول راهبين هنديين يحملان نصوصا وآثارا لبلاط الإمبراطور مينجدي – وبناء على دعوته – في القرن الأول الميلادي. وكان هناك تدفق لا ينقطع للدارسين والرهبان الهنود على أجزاء الصين المختلفة حتى القرن الحادي عشر كما أن مئات الحجاج والرهبان الصينيون كانوا يتوجهون إلى الهند. وتعد السجلات الصينية أكثر تفصيلا وأفضل حفظا من نظيرتها في الهند، فهي مصادر قيمة للمعرفة بشأن الحياة العادية وحياة البلاط في الهند القديمة كما تسجل أيضا وجود علماء الفلك والرياضيات والعلوم من الهنود في البلاط الصيني بمختلف عصوره بالإضافة إلى اهتمام كبير بالرعاية الصحية الهندية والفنون العسكرية، أي أن التبادل الثقافي والفكري في الألفية الأولى كان باختصار بمثابة تبادل ديني ودنيوي. وقد

تراجع التبادل بين كلا الجانبين في القرن الحادي عشر ورغم أن الهند والصين واصلتا التأثير في سياسات ومجتمعات آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، إلا أن كلا منهما قد تعرض لتأثير من المغول (في حالة الصين) ولانتشار الإسلام (في حالة الهند) بصورة أكبر من تأثر كل منهما بالآخر.

ومن خلال نظرة اليوم نجد أن الصفوة الصينية — من عهد أسرة قين (221- 206 قبل الميلاد) وصاعدا — قد منحت أهمية كبرى لبناء دولة موحدة لها سيادة على مناطق شاسعة من الأرض ولإيجاد سبل مبتكرة للحد من التهديدات من المحيط الخارجي "البربري"، أما الصفوة الهندية، فرغم تعودها على الدول المركزية والإمبراطوريات المترامية مثل إمبراطورية أسرة موريان (180 قبل الميلاد- 322 ميلادية)، فقد كانوا أكثر اهتماما بالاستقرار الاجتماعي واستكشاف التحرر الروحي للأفراد.

الهيمنة الغربية

عبرت السيطرة الغربية عن نفسها بطرق مختلفة في كل من الصين والهند ثم أصبحت المنشور الذي من خلاله تحددت نظرة كل منهما للآخر في القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد كون الأوربيون الساعون خلف التجارة المربحة في آسيا شركات حاربت بعضها البعض من أجل الأسواق والاحتكارات. وقد ركزت شركة شرق الهند البريطانية على الهند واكتسبت السيادة على معظم أراضي شبه القارة الهندية لصالح التاج البريطاني بحلول عام 1858. وتم تشكيل الكونجرس القومي الهندي عام 1885 الذي مارس الضغوط من أجل تحقيق الإصلاح الدستوري وهنودة الخدمات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تولت شركة شرق الهند مثلثا تجاريا متناميا ولكنه غير متوازن بين بريطانيا والهند والصين كانت فيه لندن مدينة بشكل ضخم، وكما هو معروف تماما، استبدلت

بريطانيا الأفيون المصدر من الهند بسبائك الفضة كي تسدد العجز الذي تدين به للصين، متغلبة على محاولات أسرة قينج (1644- 1911) لحظر توزيع ذلك المخدر السام في أماكن سيطرتها مستعينة بقوة مسلحة مسيطرة. وانتهت حرب الأفيون 1839- 1842 بتوقيع معاهدة نانكينج التي شهدت التنازل عن جزيرة هونج كونج لبريطانيا وفتحت خمس موانئ بحرية للتجارة الخارجية وبدأت نظاما من الحقوق الكبيرة في الأراضي لصالح الأجانب لفترة زمنية كان يطلق عليها في الصين "قرنا من الإذلال". وقد منعت سياسة الباب المفتوح التي تبناها التحالف الإنجليزي - الأمريكي تفتت الصين على أيدي القوى الاستعمارية وساعدت القوات الأجنبية في قمع ثورة تابينج (1850- 1864) وثورة بوكسر في نهاية القرن التاسع عشر. وسقطت أسرة قينج ولكن ليس بسبب غزاة أجانب بل بسبب ثورة قومية تزعمها سون يات سين الذي أسس الجمهورية عام 1912، وكان يقودها كيومنتاج (الحزب القومي) ولكن الآخرين طالبوا بتغييرات أكثر جذرية، وخصوصا حركة الرابع من مايو عام 1919 وهي أول حركة شاملة في الصين وتم تأسيس الحزب الشيوعي الصيني عام 1921.

واكتسبت الحركة القومية في الهند زخما كبيرا تحت قيادة المهاتما غاندي خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت هناك اتصالات مباشرة قليلة جدا بين الإصلاحيين في كل من الهند والصين ولكن حدث اللقاء في المؤتمر الدولي ضد القمع الإمبريالي في بروكسيل عام 1927 بين وفد كومنتاج ورئيس الوزراء الهندي فيما بعد (1947- 64) جواهر لال نهرو من الكونجرس القومي الهندي وناقشا الحاجة للتبادل والتعاون بين الحزبين القوميين وتوجه نهرو لكونكينج في الصين

عام 1939 بعد أن كان قد أرسل بعثة طبية لمساعدة القوات الصينية التي تحارب اليابان عام 1938. كما قام الزعيم القومي تشانج كاي- تشيك وزوجته بزيارة الهند عام 1942 وبذل جهدا لم ينجح لتسريع الوعد البريطاني باستقلال الهند وهكذا ساند المجهود الحربي. وكانت الهند قد دفعت بجيش ضخم في الحرب العالمية الثانية ولكن السلطات البريطانية سجنت قادة الكونجرس الهندي القومي (1942- 46) وأدت المفاوضات إلى الاستقلال عام 1947 وأيضا إلى الانفصال وتم تأسيس دولة باكستان. وفي الوقت ذاته، كانت الصين مشغولة بحربها ضد اليابان وأيضا بالحرب الأهلية بين كومنتاج والقوى الاشتراكية أثناء الأربعينيات وانتصرت القوى الاشتراكية وتم تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1949.

(تعليق الصورة: الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو (يمين) للصين عام 1954 ويظهر على يمينه رئيس الوزراء الصيني زاو إينلاي. ورغم تبادل عبارات الصداقة بين الصين والهند في منتصف الخمسينات، إلا أن التوترات بسبب وضع التبت والحدود الصينية- الهندية تسببت في تقويض علاقات الصداقة بينهما.)

من الصراع إلى الصداقة إلى الصراع ثانية

أقامت جمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية علاقات دبلوماسية كاملة بينهما في أبريل عام 1950. وقد تبنت كل منهما استراتيجيات مختلفة جذريا نحو بناء الدولة العصرية على الأراضي التي تملكها كل منهما والموروثة عن الراج البريطاني والتي تتم السيطرة عليها بالقوة العسكرية على التوالي: واتبعت كل منهما سياسة خارجية مختلفة تماما. وقد التزمت الهند، من جانبها، بأن تكون دولة فيدرالية وديمقراطية علمانية تصارع من أجل العدل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية عبر إصلاح

طوعي وسيادة القانون. وكانت سياسة نهرو الخارجية تعتمد على اعتقاده الشخصي بأن الصداقة بين الهند والصين سوف تقود إلى صحوة آسيوية في مرحلة ما بعد الاستعمار وكذلك على تصميمه على إبعاد الهند عن سياسة المجموعات المتحالفة عسكريا ضد بعضها البعض في فترة الحرب الباردة. ولكن الصين بدأت عملية إحداث ثورة في المجتمع على طول الخط الشيوعي و"هبت" في وجه الغرب. واختار زعيم الحزب الشيوعي الصيني ماو تسي دونج (1949- 74) أن ينحاز لجانب الاتحاد السوفيتي وأن يتحالف معه وانتقد الهند صاحبة مبدأ عدم الانحياز، واصفا إياها "بذنب الاستعمار" ودخل الحرب الكورية في أكتوبر 1950 وأطلق برامج طموحة تهدف إلى التنمية الصناعية والبناء العسكري بمساعدة سوفيتية. ومع ذلك، فقد وافق ماو على نداءات الهند القوية والمستمرة بأن تحتل جمهورية الصين الشعبية مقعد الصين في الأمم المتحدة بدلا من جمهورية الصين (مكانها تايوان) رغم الاعتراضات الأمريكية القوية، كما رحب أيضا بالوساطة الهندية في حل قضية أسرى الحرب بعد نهاية الحرب الكورية. وأرسل ماو المقنع زاو إنلاي (رئيس الوزراء ووزير الخارجية 1949- 76) للتفاوض حول اتفاقية الهند- الصينية في جنيف والفوز بسمعة طيبة في آسيا في مؤتمر باندونج الأفرو- آسيوي عام 1955. كما قام زاو بمرافقة نهرو أثناء زيارته المرضية عاطفيا للصين عام 1954. وكان منتصف الخمسينات يتسم بتعبيرات الصداقة المتبادلة بين الهند والصين.

واتسمت الروابط بين البلدين في ذلك الوقت بأنها حميمة وإن خلت من أي جوهر اقتصادي أو اجتماعي بخلاف عمليات تبادل محكومة للجماعات الطلابية ومرشحي الحزب الشيوعي، وظهرت على السطح المشكلتان اللتان تواصلان تنغيص علاقات اليوم الأكثر كثافة في عقد

الخمسينات: وضع التبت والاختلاف حول الحدود بين الهند والصين والتي تبلغ 2000 ميل طولا. وقد أنهى الاحتلال العسكري الصيني للتبت عام 1950- 51 استقلالها الفعلي (رغم عدم اعتراف أي دولة بالتبت كدولة مستقلة ذات سيادة) وأنهى أيضا الوضع المميز للهند هناك والذي تأسس في العقود الأولى من القرن العشرين، ورأى نهرو عدم جدوى محاولة العودة بالأحداث إلى الوراء وحاول أن يحظى بضمانات صينية بمواصلة الحكم الذاتي للتبت واحترام قادتها الروحانيين ومكانتهم وهم الدلاي لاما وبانشين لاما. وبعد فقدان المنطقة العازلة التي كانت توفرها التبت، اتخذ نهرو خطوات لتأمين الحدود الهندية في الهيمالايا شمالا عن طريق توقيع اتفاقيات مع نيبال وبوتان ومحمية سيكيم ومد الإدارة المدنية في هيئة الحدود الشمالية الشرقية التي كانت السيطرة عليها ضعيفة (وهي ما يعرف منذ 1987 بولاية أروناكال براديش) وكذلك بإعلان شرعية الحدود التقليدية والتاريخية للهند وإصدار خرائط بهذا المعنى وأيضا عن طريق تسيير دوريات بوليسية أو من الجيش بشكل مؤقت أو تأسيس مواقع في منطقة الحدود. وكانت الخرائط الصينية في ذلك الوقت تتبع الحدود منذ عهد أسرة ڤينج والجمهورية وتظهر عشرات الآلاف من الأميال المربعة من الهند كجزء من الصين ولكن لم يتم اعتمادها كحدود نهائية.

نتيجة الحدود غير المحددة

قامت الصين والهند في أبريل 1954 بتوقيع اتفاقية تجارة مدتها 8 سنوات حول التبت لوحظ فيها تسكين المبادئ الخمسة للتعايش السلمي كأساس للعلاقات بين الدولتين وألغت الاتفاقية التأييد الصريح من كلا الجانبين للحدود الموضحة في خرائط كل منهما بما فيها "خط ماكليلان" الذي كانت الوفود التبتية قد اتفقت عليه أصلا مع الهند البريطانية عام

1914 ولكن لم تقبله أي حكومة صينية. واندلعت الاشتباكات عند نقاط عديدة في منطقة الهيمالايا الحدودية نادرة السكان بصورة متزايدة وتم تبادل الملاحظات الدبلوماسية والإعلان عنها بلا جدوى. وفي الوقت ذاته، أصبح الحرمان في التبت وفي الولايات الصينية الأخرى التي يقطن بها سكان من التبت لا يمكن احتماله مع وجود بشائر بتزايد عدم الاستقرار واندلعت ثورة شاملة في بداية عام 1959. وتم قمع الثورة بلا رحمة واضطر الدلاي لاما وحاشيته للهرب إلى الهند وندد الصينيون بنهرو وأوضحوا أنهم لا يعتبرون أي جزء من الحدود مع الهند قد تم حسمه. ولم تفلح زيارة زاو للهند عام 1960 في التوصل إلى نتائج ملموسة وتوقفت عند عقد لقاءات بين مسئولي الجانبين. وقدم الهنود معاهدات قانونية وتاريخية لا حصر لها تبرر تعريفهم للحدود التاريخية ولكن لم تحدث أي مفاوضات لأن الهند رفضت الاعتراف بوجود أي خلاف. وفي أكتوبر عام 1962، اجتاحت القوات الصينية التحصينات الهندية في الشمال الشرقي وفي لاداكان حيث كانت قواتها ضعيفة التجهيز والاستعداد ثم أعلنت الصين في نوفمبر وقفا أحاديا لإطلاق النار وانسحبت إلى الخطوط التي زعمت أنها خطوط الحدود الخاصة بها، وقد كانت تجربة مروعة لنهرو وللهند لم يحدث تعافي سريع منها.

وتركز إصدارات المطبوعات الحديثة على دور ماو في تفضيل خيار الحرب، لإذلال نهرو وتسجيل نقطة على الهند التي توصف بأنها ذنب للغرب بصورة جزئية، ولكن لأنه كان بالأساس يتعرض لمجموعة من الضغوط الداخلية – مثل المجاعة المدمرة في عام 1958- 1961 – بالإضافة إلى الشكل الخارجي للقوات. وقد شعر ماو بأنه مهدد ومحاصر بتأييد أمريكا لتايوان وتحالفها مع اليابان ومساعداتها الاقتصادية للنموذج

الديمقراطي للتنمية في الهند. وكان ماو يعاني من خلافات خطيرة مع وريث جوزيف ستالين في الاتحاد السوفيتي نيكيتا خروشوف (رئيس الوزراء 1958- 1964) الذي رفض اقتسام السلاح النووي حتى مقابل تأييد ماو لوضع صواريخ في كوبا وسحب المساعدة الفنية الروسية للصين ومد جسور العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والمساعدة العسكرية مع الهند في وقت كانت الحدود الهندية- الصينية تشهد توترا.

وقد فرضت الحرب الحدودية عام 1962 سدا على العلاقات بين العملاقين الآسيويين أصبح نمطا لصراع خفي امتد لعقود. وقد تأجج هذا الصراع من جراء الأعمال الوحشية التي شهدتها الثورة الثقافية (1966-67) شاملة الاعتداء على الدبلوماسيين الهنود والمساعدة الصينية للمتمردين الهنود في الشمال الشرقي والثوريين الذين ألهمهم ماو وكان يطلق عليهم الناكساليتس. ومع ذلك، كانت أفضل وسيلة لشرح الأمد الطويل لتجميد العلاقات تكمن في التعبير عن العلاقة الصينية- الهندية في الصراعات والعلاقات الدولية الأخرى، فقد اتسعت هوة الخلاف الصيني- السوفيتي وأصبح عداءً مباشرا وخطرا حقيقيا لصراع نووي في الستينيات والسبعينيات وانعكس ذلك على الدفء الذي شهدته المعاملات الهندية- السوفيتية وتم توقيع معاهدة سلام وصداقة بينهما عام 1971. ومنذ معاهدة الحدود عام 1963، قامت الصين بمساندة باكستان ضد الهند رغم أن ذلك لم يصل إلى حد التدخل العسكري المباشر في حربي 1965 و1971 وواصلت إمداد باكستان بالمواد والتقنيات النووية والصاروخية بصورة كبيرة في الثمانينات. ومع ذلك، فقد كانت أهم ملامح هذه المرحلة تتمثل في التقارب السري بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية والذي أعلن عن نفسه في زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون للصين في فبراير

1972. وقد أصبحت سياسات المثلث الهندي- الباكستاني- الصيني في جنوب آسيا مرتبطة بكل من المثلث الصيني- الهندي- السوفيتي الذي يضم كبريات القوى الآسيوية والمثلث الاستراتيجي العالمي الذي يضم القوى الكبرى وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية. (لاحظ الوجود الصيني الفريد في المثلثات الثلاثة). وقد أعادت القوى العظمى الثلاثة جنوب آسيا إلى منطقة ذات أهمية خاصة في تداخلاتهم بينما تمكنت باكستان من تدويل عدائها للهند وأصبحت الدبلوماسية الهندية أكثر تحجيما بصورة متزايدة. كما أن السياسة المحلية وشخصيات الزعماء في كلا البلدين مثل ماو وإنديرا غاندي (رئيسة الوزراء من 1966- 77 و1980- 84) قد كانت أيضا بمثابة عوامل هامة في تأخير ذوبان الجليد اللازم واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الهند والصين. ورغم إرسال إشارات ودودة أحيانا من جانب نيودلهي وبكين إلى كل منهما الآخر، إلا أنها كانت غير متزامنة وسرعان ما كانت تذوب في طي النسيان.

من ذوبان الجليد إلى بناء الثقة

كانت الثورة الثقافية في الصين في طريقها للخمود في منتصف السبعينات وتم إبلاغ الهنود أنهم إذا ما أرسلوا سفيرا - تم سحبه عام 1961 - إلى بكين سيكون محل ترحاب وعينت نيودلهي دبلوماسيا خبيرا (أصبح رئيسا فيما بعد) وهو نارايانان. وردت الصين بالمثل لتنهي فجوة استمرت 15 عاما. والأهم من ذلك أن صلاحية ماو تسي دونج انتهت في سبتمبر 1976 وجاء خليفته دينج يكسبينج (زعيم الحزب الشيوعي الصيني 1977- 1997) بتعديلات جذرية حول توجهات الصين داخليا وخارجيا، وفي الهند خسرت حكومة إنديرا غاندي الانتخابات في مارس

1977 وأرادت حكومة جاناتا التي تلتها أن تتبع "عدم انحياز حقيقي" عن طريق فتح القنوات مع بكين وواشنطن. وقام وزير الخارجية وقتها (الذي أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء) أتال بيهاري فاجبايي بزيارة الصين بناءً على دعوة تم توجيهها إليه وتم خلال الزيارة تبادل الآراء على أعلى المستويات بصورة صريحة لأول مرة منذ عام 1960 حول القضايا التي تهم كل من البلدين – بما فيها مسألة الحدود والمساندة الصينية لباكستان والمنشقين الهنود واحتضان الهند عام 1974- 1975 لإمارة سيكيم المحمية السابقة. وقد أعرب الطرفان عن حاجة كل منهما الحقيقية إلى السلام على الحدود وقدمت الصين تأكيدات بأن المساندة المادية للمنشقين الهنود كانت أمرا من الماضي وانه سيتم عمل الترتيبات لزيارات الحج الهندية للمناطق المقدسة كيلاش ومانساروفر في جنوب غرب التبت. وأثر الصراع الصيني- الفيتنامي لعام 1979، بالإشارة لعام 1962، على التأثير الإيجابي لتلك الزيارة ولكن وزير الخارجية الصيني هوانج هوا قام برد الزيارة عام 1981 وأطلق مبادرة لحوار سنوي على مستوى نواب رئيس الوزراء بالإضافة إلى سلسلة من المحادثات بشأن الحدود.

كرر دينج عرض زاو عام 1960 بإبرام معاهدة تبادلية بشأن الحدود الشرقية والغربية وذلك في يونيو 1980 من خلال مقابلة صحفية مع أحد الصحفيين الهنود، حيث اقترح اعترافا متبادلا بالوضع الراهن وهو سيطرة صينية على أكساي تشين وسيطرة هندية على القطاع الشرقي كما وصف دينج كشمير بأنها قضية يجب أن يتم حلها بصورة ثنائية بين الهند وباكستان رافضا أن يؤيد الأخيرة بصورة قاطعة. ومع ذلك، فعند ظهور الاتفاقية الحدودية الشاملة في المحادثات الثنائية عام 1982، رفضت الصين أن تقدم أي تفاصيل واتفق الجانبان عام 1983 على العمل من خلال

مبادئ القانون الدولي الثابتة طبقا لطلب الهند، وازدادت آمال التسوية في الهند ولكن تلك الآمال تبددت عندما تبنت الصين موقفا أكثر تشددا بصورة واضحة عام 1985 طالبة "تنازلات متبادلة" وعاودت التأكيد على ما تزعم أنها حقوق خاصة بها في القطاع الشرقي. وازدادت التوترات عامي 1986 1987 عندما احتجت الصين رسميا على رفع الهند وضع أروناكال براديش لولاية كاملة وعندما ظهرت لأول مرة منذ عام 1962 مناوشات حدودية في عناوين الأخبار بين القوات الهندية والصينية في منطقة سومدرونج تشو، وتم زيادة القوات الصينية في التبت كما تم رفع قوة سلاح الجو الهندي في منطقة الحدود، وفي نفس الوقت أنكرت الحكومتان أية نوايا للاستفزاز وتحركتا بسرعة للقيام باتصالات على أعلى مستوى.

وتتمثل أفضل وسيلة لشرح التقارب الهندي- الصيني غير المستقر في عقد الثمانينات في النظر في تأثير الأحداث الدولية على السياسة الداخلية لكل منهما. فقد ظلت التوترات الصينية- السوفيتية متصاعدة أثناء السنوات الأخيرة من عهد ليونيد برجنيف (1964- 1982) ونجحت جماعات الضغط (اللوبي) السوفيتية الممتدة داخل الهند في إضعاف الردود الهندية المتحمسة على الإشارات الصينية الإيجابية التي كانت تهدف إلى إبعاد الهند عن الاعتماد على الاتحاد السوفيتي. وربما تكون هذه الحقيقة، ممزوجة بالتردد البيروقراطي الهندي التقليدي، قد منعت الهند من انتهاز فرصة الوصول لتسوية حدودية مع الصين في مطلع عقد الثمانينيات. والأكثر من هذا أن القوات السوفيتية قامت باحتلال أفغانستان عام 1979، وأسرعت الولايات المتحدة والصين بتقوية الحكومة العسكرية في باكستان من خلال مساعدات دفاعية ومالية ضخمة وأيضا بتقوية علاقاتها المخابراتية والأمنية الثنائية مع باكستان. وقد أسهمت تلك

الأحداث في زيادة المخاوف الهندية وخاصة في ظل وضع أمني متدهور على حدودها الغربية وقد حذر التحديث الهندي للجيش في منتصف الثمانينيات وتدريباتها الطموحة باكستان كما أن مصادمات 1986- 1987 قد أثارت قلق الصين. هذا وكانت المصالح الأمريكية من وراء تقوية علاقاتها بالصين واضحة خلال عقد الثمانينيات لأسباب إستراتيجية وتجارية. وقد فتحت إصلاحات دينج الاقتصادية الباب أمام الصين على الاستثمار الأجنبي والتجارة العالمية وأدت إلى قفزة في النمو الاقتصادي رفعت الناتج الاقتصادي المحلي للصين إلى أربعة أضعاف خلال 20 عاما كما أفادت المستهلك الأمريكي. وفي الوقت ذاته، وفي منتصف الثمانينيات، واجهت الصين تعبيرات متصاعدة من التذمر والثورة الكامنة في التبت وشكت في وجود اتصالات مع المنفيين في الهند وردت عسكريا بعنف وهو الأسلوب الذي تكرر في ميدان تاينمين في بكين في يونيو 1989.

وقد تحول الوضع الدولي للعلاقات الهندية- الصينية بوصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي. ففي صيف 1986، أدلى بخطاب بارز في فلاديفوستيك امتدح فيه الإصلاح الاقتصادي في الصين وعرض التفاوض حول الحدود المتنازع عليها وأظهر احترامه للدور الصيني في آسيا، وفي زيارة له للهند في الخريف، أطلع رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي (1984- 1989) على نيته في سحب القوات السوفيتية من أفغانستان وأمله في أن تسعى الهند والصين للتصالح بخطوات جدية حيث لم يكن جورباتشوف يرغب في أن يضطر للاختيار فيما بينهما. وقد كانت زيارة راجيف غاندي للصين في ديسمبر 1988 بمثابة حدث عاصف ظل كنقطة تحول. فقد قام مسئولين على أعلى مستوى من الطرفين بالإعداد للزيارة بعناية فائقة في فترة امتدت لعامين وأسقطت الهند

شرطها المسبق بأن يسبق حل الصراع الحدودي توسيع العلاقات الثنائية.

"قرن آسيوي"

تلقى راجيف غاندي قدرا هائلا من الدعاية في الصين عام 1988 كما أن اغتياله في مايو عام 1991 بقنبلة على أيدي انتحاري قد نال قدرا كبيرا من التعازي بشكل واضح. ولكونه أول رئيس وزراء هندي يزور الصين منذ عام 1954 ، قدم دينج وغيره من الزعماء الصينيين الذين قابلوا راجيف غاندي تأكيداتهم على أنهم يأملون في وجود بيئة دولية سلمية تتمكن فيها الهند والصين من تطوير تنمية اقتصادية واجتماعية لشعبيهما ولضمان أن يصبح القرن القادم "قرنا آسيويا". وأنشأت الحكومتان مجموعات عمل مشتركة للتفاوض حول الحدود وتنمية التجارة والاستثمار. وأعاد دينج وغاندي تأكيدهما على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي تشمل عدم التدخل في الشئون الداخلية للطرفين واحترام وحدة البلاد والمساواة بين الدول في السيادة واستهلا ما يقرب من عقد من الزمان في تبادل الزيارات على أعلى المستويات وإجراءات بناء الثقة وتوسيع الروابط الثقافية والتعليمية والمهنية لتطبيع العلاقات بين الهند والصين.

كانت هناك تبادلات عديدة في عقد التسعينيات على المستويات الرسمية والأكاديمية وعلى المستويات غير الرسمية. ومن بين اتفاقيات التعاون والتبادل العديدة التي تم توقيعها في تلك الفترة، هناك اتفاقيتان يحظيان بأهمية خاصة، الأولى هي اتفاقية الحفاظ على السلام والسكينة على طول خط السيطرة الفعلي في سبتمبر عام 1993 والثانية هي اتفاقية إجراءات بناء الثقة على طول خط السيطرة الفعلي في المجال العسكري وذلك في نوفمبر عام 1996 والتي نصت على التشاور والتواصل بين مسئولي الدفاع على الأرض واتخاذ إجراءات لمنع الصراع المسلح. وفي أبريل عام

2005، قام الجانبان بتوسيع تنفيذ إجراءات بناء الثقة على طول خط السيطرة الفعلي وأعادا التأكيد على الالتزام المتبادل بالحل السياسي لمسألة الحدود.

(*تعليق الصورة:* نساء صينيات ترتدين ملابس هندية تقليدية للمشاركة في مهرجان للاحتفال بالروابط الصينية- الهندية. وقد أكدت التبادلات الثقافية على الاتفاقيات الاستراتيجية بين الهند والصين عام 2005 بما فيها خطط لحل النزاع الحدودي بين البلدين.)

وقد فتحت بروتوكولات التجارة طريقين تقليديين للتجارة الحدودية وعددت قائمة موسعة لبنود التجارة ومشروعات مشتركة ممكنة وقد كان مستوى التجارة بين الهند والصين منخفضا للغاية في أواخر عقد الثمانينيات بسبب التوقف الطويل وتشابه المنتجات التصديرية والاهتمام الأكبر لكل منهما الذي انصب على تقوية العلاقات التجارية مع الغرب على حساب التجارة البينية. وقد زاد حجم التجارة البينية من 117.4 مليون دولار فقط عام 1987 إلى أكثر من عشر أضعاف ذلك الرقم ليصل إلى 1.9 بليون دولار خلال عقد واحد ورغم أن التجارة الحدودية قد تكون مهملة تماما من الناحية الإحصائية، إلا أن لها تأثيرا إيجابيا على المجتمعات المشاركة فيها. وقد كانت هناك استعدادات لفتح طريق ثالث للتجارة الحدودية يمر عبر سيكيم وذلك خلال عام 2005 بعد أن تخلت الصين عن موقفها باعتبار سيكيم دولة مستقلة وبالتالي اعترفت ضمنيا باندماجها مع الهند في وقت سابق.

وقد تم اتخاذ خطوات متزايدة لتحسين العلاقات مع الصين على الرغم من تغير الحكومات في الهند وتأثير دينج المتقلص في الصين والتغيرات الواقعة على المستوى الدولي. فقد كشفت الصين من جهودها

الدبلوماسية للتقارب مع الدول الآسيوية الأخرى بما فيها الهند في مواجهة النقد الغربي الشرس والعقوبات بعد واقعة ميدان تاينمن في يونيو 1989. فللوهلة الأولى، بدا تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر عام 1991 في صالح الصين لأنه أبعد منافسا رئيسيا ومساندا هاما للهند ولكن ذلك الحدث نفسه قد عزز من سطوة الهنود الذين يسعون إلى إقامة علاقات أكثر قربا مع الولايات المتحدة وبكين وربما أنه ساعد الولايات المتحدة على فرض عقوبات متأخرة بسبب نقل الصين لتقنيات نووية وصاروخية إلى باكستان. وقد أكدت الصين على رغبتها في بناء علاقات تعاون قوية مع جميع بلاد جنوب آسيا ووازنت بعناية الزيارات عالية المستوى للهند بزيارات مماثلة للبلاد المجاورة ويظل دور كل من الهند والصين في جنوب آسيا موضوع جدلي في علاقاتهما البينية وربما يمكننا أن نقيس التقدم الذي حل على العلاقات بعد زيارة راجيف غاندي للصين عام 1988 بالسهولة النسبية التي استأنف بها الطرفان التواصل الدبلوماسي الطبيعي عام 1999 بعد العاصفة الضارة التي صاحبت الاختبارات النووية الهندية والباكستانية في مايو 1998.

فقد أجرت الهند خمس تجارب نووية تحت الأرض في مايو عام 1998، وسرعان ما تبعتها باكستان. وقد فسر رئيس الوزراء فاجباي المنطق وراء إجراء التفجيرات النووية في ظل التهديدات الأمنية بوجود "دولة نووية صريحة" على حدود الهند، وقد ردت الصين على تلك الادعاءات بصورة أقوى من ردها على التفجيرات النووية ذاتها وحثت الولايات المتحدة على تبني عقوبات ضد الهند أشد عنفا من تلك العقوبات المفروضة ضد باكستان. وقد أصدر الرئيسان يانج زيمين (1993- 2003) وكلينتون بيانا مشتركا حول جنوب آسيا في 27 يونيو 1998، منافيا الهند

وباكستان بوقف الاختبارات النووية والتوقف عن التسليح أو نشر الأسلحة النووية والانضمام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996 ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 على الفور. وقبل ذلك البيان بعدة أيام وتحديدا في السادس من يونيو، كان قرار مجلس الأمن رقم 1172 قد أصدر طلبات مماثلة. وقد اعترضت الهند على فكرة أن تكون الصين هي المدير الأمني في جنوب آسيا وتجاهلت المطالبات بالتراجع عن قدراتها النووية وذلك بالدخول في محادثات ثنائية مكثفة مع الولايات المتحدة. وقد أثمرت تلك المحادثات تدريجيا عن طريق التفهم الأفضل للمخاوف الهندية من جانب واشنطن وتخفيف العقوبات الأمريكية والشراكة المنتظرة. وفي نفس الوقت قلل المسئولون الهنود والصينيون علنا من فكرة "التهديد" من جانب الصين للهند أو العكس وتم حفظ ماء الوجه واستطاعا مواصلة حوارهما ومهماتهما الهادفة إلى التقارب عام 1999 دون أن يضطر أي منهما إلى تغيير سياسته الأساسية.

تهديدات وتعاون

تتزايد احتمالات الشعور بالتهديد في أي دولة عندما يكون موقفها يبدو متدهورا و/ أو تتعرض طموحاتها للإحباط، بينما تتمثل العوامل التي تسهم في زيادة مستويات الراحة لدى الدول الكبرى مثل الهند والصين في التأثير الدبلوماسي والرفاهية الاقتصادية والوضع الدولي والأمن العسكري ووحدة أراضي الدولة. ومن السهل تفهم سبب تصوير بعض الهنود المتعصبين لنظرية "التهديد الصيني" في عقد التسعينات، فالوجود الدبلوماسي الصيني في عواصم العالم كان أثقل وزنا وأعلى تأثيرا من نظيره الهندي، كما أن النجاحات الاقتصادية الصينية في جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات وبناء البنية الأساسية وتصنيع المنتجات الخفيفة والسلع المعمرة

بأسعار منخفضة للأسواق العالمية وزيادة دخل الفرد بصورة ملحوظة بالنسبة لعدد سكانها الضخم مسجلة أرقاما قياسية جديدة من النمو على المستوى الاقتصادي العالمي. ويعد كل هذا بمثابة تفوق هائل على الإنجازات الهندية المتواضعة نسبيا. وبعد فتح الباب أمام التجارة البينية، تعرضت الصين أحيانا لاتهامات بأن منتجاتها "تغرق" الهند، كما أن المحتوى الفعلي للتجارة والذي قامت الهند بناءا عليه بتصدير الصلب والمواد الخام إلى الصين واستوردت منتجاتها الجاهزة للاستهلاك كان أيضا سببا للقلق. وقد تمتعت الصين بوضع "القوة العظمى" كدولة معترف لها بامتلاك أسلحة نووية منذ عام 1964 وكعضو دائم في مجلس الأمن بالأمم المتحدة منذ عام 1971 وكانت قد أجهضت طموحات الهند في الحصول على وضع مشابه عن طريق سحبها للتأييد المبدئي في المفاوضات الخاصة بمعاهدة حظر التجارب النووية الشاملة عام 1996 والاعتراض على أي تسكين أمريكي للهند فيما يتعلق بالقضايا النووية ورفضها مساندة ترشيح الهند لمقعد دائم في مجلس الأمن.

وتمثلت أكثر التهديدات خطورة على أمن الهند ووحدة أراضيها في مساعدة الصين العسكرية والنووية والصاروخية لباكستان في "جو عام" من الصداقة تمتد جذوره إلى عقد الستينيات، والمميزات الصينية المتزايدة في نيبال وبنجلاديش وتخلل ميانمار (بورما) واحتمالات تقدم البحرية الصينية في المحيط الهندي عبر التسهيلات في ميانمار وجزر الكوكوس بالإضافة إلى بناء ميناء جوادور الجديد في باكستان. ويصف المؤمنون بمنظور "التهديد الصيني" الصين بأنها تتسلل إلى الأراضي الهندية وتحاصر الهند لكي تحتجزها في صندوق آسيوي جنوبي متشرذم حتى وهي تتهم الهند "بالسيطرة الإقليمية" وتؤخر حل مسألة الحدود. ومع ذلك، فهناك

قطاع آخر من الهنود يؤمن بأن أمن ووضع الهند يعتمد بالأساس على إدارة الهند لبيئتها الداخلية والإقليمية وليس على سلوك الصين.

أما المنظور الصيني للتهديد فلا يركز على الهند وإنما على الولايات المتحدة التي يراها الصينيون تسعى إلى "احتواء" التنين من خلال تحالفها العسكري مع اليابان ومن خلال الإمداد العسكري التي تقدمه إلى تايوان ووجودها الطاغي في آسيا وتشجيعها للانفصالية في تايوان والتبت والترويج "لتطور سلمي" من شأنه أن يدمر احتكار الحزب الشيوعي الصيني للقوة السياسية. ولم يتم أبدا تصنيف الهند باعتبارها ند ولم يتم النظر إليها على أنها تهديد لأمن الصين إلا فيما يتعلق بالتبت ومؤخرا جدا فيما يخص الولايات المتحدة. ولم يكن وجود الدلاي لاما ومجموعة كبيرة من التبت في الهند منذ عام 1959 أمرا مقبولا لدى القادة الصينيين وقد أصروا على الحصول على اعتراف أكثر وضوحا بسيادة الصين على التبت (وتايوان) في كل بيان مشترك يصدرونه مع القادة الهنود. وقد التزم بذلك رئيس الوزراء فاجبايي عام 2003 ولكن من غير المحتمل أن تطلب أي حكومة هندية من الدلاي لاما أن يعود إلى التبت ما لم يكن هو نفسه راضيا عن نتائج المفوضات الجارية حاليا مع بكين وراغبا في العودة. وفي الوقت ذاته، فتحت الهند مكتبا ثقافيا واقتصاديا (غير دبلوماسي) في تايوان عام 1995 مشابه للمكتب الذي افتتحته دول أخرى كثيرة هناك في وقت سابق.

وتم إسكات الحرب الكلامية في بكين ولكن احتمالات توقيع "شراكة إستراتيجية" هندية- أمريكية والتي بدأت في 2001 ووصلت لمرحلة أبعد لتصبح "شراكة عالمية" كما أعلن الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء الهندي دكتور مانموهان سينج خلال لقائهما في واشنطن في السابع عشر من يوليو عام 2005، قد أثار قلق المحللين الإستراتيجيين في الصين

لثلاثة أسباب محتملة. فمن زاوية أيديولوجية، تعتمد نية المساعدة الأمريكية للهند لبناء الأخيرة كقوة عظمى على أرضية مشتركة من القيم الديمقراطية والمؤسسات في كل من واشنطن ونيودلهي وتجد أصواتا مؤيدة في بعض قطاعات الرأي المحافظة في أمريكا على أنها عمل توازني مع الصين. ومن ناحية عسكرية، نجد أن 10 سنوات من التعاون الهندي-الأمريكي في الدفاع والإنتاج الحربي والتدريبات الجوية والعسكرية والبحرية المشتركة والأبحاث المحتملة في مجال الدفاع الصاروخي، كل هذا لن يرفع من كفاءة القدرات الهندية التقليدية والتفوق في المحيط الهندي فحسب، بل يمكن أيضا أن يفتح طريقا للتنسيق مع اليابان وربما تايوان لاحتواء الصين. وثالثا فإن اتفاقيات أمن الطاقة خصوصا الاتفاق بشأن التعاون النووي السلمي – لم يتم تفعيله بعد لأنه يتطلب تعديلات في القوانين الأمريكية فيما يتعلق بحظر الانتشار – تعترف بالهند "كدولة مسئولة تمتلك تقنية نووية متطورة" ومن حقها أن تنال "نفس منافع وامتيازات مثل تلك الدول"، ولا تخفي الصين من جانبها – في المنتديات الدولية والتعليقات الصحفية – معارضتها لأي رفع للوضع الدولي للهند ضمنيا أو عن طريق اتفاقيات فعلية مع الهند على أساس كونها دولة ذات سلاح نووي. وقد بدأت الهند والصين حوارا حول المسائل الأمنية عام 2000 ولكنه لم يصل بعد للتعامل مع قضايا المذهب النووي "وعدم الاستخدام الأول" والردع الأدنى المطبق بينهما.

البرجماتية الهندية-الصينية

بدون تجاهل منظورات التهديد التي يتم التعبير عنها، نجد أن الحكومات في الهند والصين قد تبنت منهجا برجماتيا وليس تصادميا تجاه كل منهما الأخرى في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد

عبرت كل منهما عن الحاجة لوجود بيئة خارجية من السلام حتى تتمكن كل منهما من مواصلة برامجها في الإصلاح الاقتصادي والتفرغ للمشاكل الداخلية التي دائما ما تحمل في طياتها إمكانية تعكير الاستقرار الداخلي. وبالتالي فقد أكدت كل من بكين ونيودلهي على التفاعل الاقتصادي بين الدولتين والتسوية السياسية للمشكلة الحدودية القائمة بصورة متسارعة. وقد تصور المسئولون بالإضافة لبعض الأكاديميين ورجال الأعمال أن المشروعات المشتركة في دول الجوار سوف تؤدي إلى وجود أجواء من التأثير تسهم في التنمية البشرية في آسيا. وقد شملت المشروعات الطموحة للتجارة عبر الحدود والبنية الأساسية والتبادل الفكري مبادرة كونمينج التي تربط جنوب غرب الصين بشمال شرق الهند وخطة تعاون ميكونج- جانجا التي تربط الهند وبنجلاديش في الجانب الأدنى من وادي جانجز ببلاد أرض الصين الهندية الرئيسية في حوض ميكونج الأسفل. وقد أشركت مؤسسة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) الصين بصورة فعالة اقتصاديا وسياسيا لكي تتجنب الأفعال المنفردة من ناحية الجارة المتقدمة وأيضا كي تجر الهند لمزيد من الاشتراك في شئون المنطقة. وقد منحت سياسة الهند "انظر إلى الشرق" التي تبنتها في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي ميلادا جديدا للاشتباك الاقتصادي والسياسي مع جنوب شرق آسيا. وقد خففت الهند من معارضتها للطغمة العسكرية الحاكمة في ميانمار بعد عام 1992 اعتقادا منها أن العزلة قد عمقت من اعتماد تلك الدولة على الصين. ومنذ ذلك الحين، قامت الهند ببناء طرق هامة في ميانمار وأصبحت الشريك التجاري الرئيسي لها دون أن تثير مخاوف الصين بصورة واضحة. وقد منحت منظمة تعاون شنغهاي التي تضم الصين وروسيا وأربع دول أخرى من آسيا الوسطى الهند وضع المراقب عام 2005 وفي نفس العام ناقشت منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) والتي تضم سبع

لثلاثة أسباب محتملة. فمن زاوية أيديولوجية، تعتمد نية المساعدة الأمريكية للهند لبناء الأخيرة كقوة عظمى على أرضية مشتركة من القيم الديمقراطية والمؤسسات في كل من واشنطن ونيودلهي وتجد أصواتا مؤيدة في بعض قطاعات الرأي المحافظة في أمريكا على أنها عمل توازني مع الصين. ومن ناحية عسكرية، نجد أن 10 سنوات من التعاون الهندي-الأمريكي في الدفاع والإنتاج الحربي والتدريبات الجوية والعسكرية والبحرية المشتركة والأبحاث المحتملة في مجال الدفاع الصاروخي، كل هذا لن يرفع من كفاءة القدرات الهندية التقليدية والتفوق في المحيط الهندي فحسب، بل يمكن أيضا أن يفتح طريقا للتنسيق مع اليابان وربما تايوان لاحتواء الصين. وثالثا فإن اتفاقيات أمن الطاقة خصوصا الاتفاق بشأن التعاون النووي السلمي – لم يتم تفعيله بعد لأنه يتطلب تعديلات في القوانين الأمريكية فيما يتعلق بحظر الانتشار – تعترف بالهند "كدولة مسئولة تمتلك تقنية نووية متطورة" ومن حقها أن تنال "نفس منافع وامتيازات مثل تلك الدول"، ولا تخفي الصين من جانبها – في المنتديات الدولية والتعليقات الصحفية – معارضتها لأي رفع للوضع الدولي للهند ضمنيا أو عن طريق اتفاقيات فعلية مع الهند على أساس كونها دولة ذات سلاح نووي. وقد بدأت الهند والصين حوارا حول المسائل الأمنية عام 2000 ولكنه لم يصل بعد للتعامل مع قضايا المذهب النووي "وعدم الاستخدام الأول" والردع الأدنى المطبق بينهما.

البرجماتية الهندية-الصينية

بدون تجاهل منظورات التهديد التي يتم التعبير عنها، نجد أن الحكومات في الهند والصين قد تبنت منهجا برجماتيا وليس تصادميا تجاه كل منهما الأخرى في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد

عبرت كل منهما عن الحاجة لوجود بيئة خارجية من السلام حتى تتمكن كل منهما من مواصلة برامجها في الإصلاح الاقتصادي والتفرغ للمشاكل الداخلية التي دائما ما تحمل في طياتها إمكانية تعكير الاستقرار الداخلي. وبالتالي فقد أكدت كل من بكين ونيودلهي على التفاعل الاقتصادي بين الدولتين والتسوية السياسية للمشكلة الحدودية القائمة بصورة متسارعة. وقد تصور المسئولون بالإضافة لبعض الأكاديميين ورجال الأعمال أن المشروعات المشتركة في دول الجوار سوف تؤدي إلى وجود أجواء من التأثير تسهم في التنمية البشرية في آسيا. وقد شملت المشروعات الطموحة للتجارة عبر الحدود والبنية الأساسية والتبادل الفكري مبادرة كونمينج التي تربط جنوب غرب الصين بشمال شرق الهند وخطة تعاون ميكونج- جانجا التي تربط الهند وبنجلاديش في الجانب الأدنى من وادي جانجز ببلاد أرض الصين الهندية الرئيسية في حوض ميكونج الأسفل. وقد أشركت مؤسسة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) الصين بصورة فعالة اقتصاديا وسياسيا لكي تتجنب الأفعال المنفردة من ناحية الجارة المتقدة وأيضا كي تجر الهند لمزيد من الاشتراك في شئون المنطقة. وقد منحت سياسة الهند "انظر إلى الشرق" التي تبنتها في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي ميلادا جديدا للاشتباك الاقتصادي والسياسي مع جنوب شرق آسيا. وقد خففت الهند من معارضتها للطغمة العسكرية الحاكمة في ميانمار بعد عام 1992 اعتقادا منها أن العزلة قد عمقت من اعتماد تلك الدولة على الصين. ومنذ ذلك الحين، قامت الهند ببناء طرق هامة في ميانمار وأصبحت الشريك التجاري الرئيسي لها دون أن تثير مخاوف الصين بصورة واضحة. وقد منحت منظمة تعاون شنغهاي التي تضم الصين وروسيا وأربع دول أخرى من آسيا الوسطى الهند وضع المراقب عام 2005 وفي نفس العام ناقشت منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) والتي تضم سبع

دول مسألة توسيع عضويتها والسماح للصين بأن تكون مراقب وتظل روسيا المورد الأكبر للمعدات العسكرية التقليدية عالية الجودة إلى كل من الهند والصين وبالتالي نجد أن هناك نقاطا كثيرة في آسيا تتلاقى فيها المصالح والوجود الصيني والهندي في شكل تنافسي وتعاوني معا بطريقة تجعل العلاقات الثنائية بينهما أكثر تعقيدا بصورة متزايدة.

وقد زاد التبادل الاقتصادي بين الهند والصين بمعدل مدهش بعد عام 2001 وعقب انضمام الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية التي تضم 148 عضوا والتي كانت الهند أحد مؤسسيها وهكذا أصبحت النظم البنكية والمالية والقانونية في بكين متوافقة إلى حد ما مع نظيراتها لدى نيودلهي. وقد أدى ذلك إلى اجتذاب المستثمرين الهنود وإن كان ذلك لم يبرز بعد في المشروع الصيني الطموح والمتعلق بتنمية الغرب. وقد قامت الصين ببعض الاستثمارات في الهند مثل التنجيم في البوكسيت ولكن ذلك قد يتم عرقلته من خلال مشكلات واضطرابات المشهد السياسي الهندي. وقد تضاعف حجم التجارة البينية ما بين عام 2003 و2005 ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى عام 2010. وتعد الصين الآن ثاني أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة. ويلعب قطاع التصنيع دورا أساسيا في النمو الاقتصادي للصين إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النمو الاقتصادي الهندي فيقوده قطاع الخدمات (تقنية المعلومات والتكنولوجيا البيولوجية وصناعة الدواء) والمؤسسات المحلية.

وهناك بعض فرص التكامل التي تبدو واضحة: فقد لاحظ رئيس الوزراء الصيني تسو رونجي (1998- 2003) أثناء زيارته لبانجالور عام 2002 أن مزيجا من أجهزة الحاسب الآلي الصينية والبرمجيات الهندية سوف تكون بمثابة منتج لا يقاوم في السوق العالمية. وتقوم الشركات

الرائدة في كلا البلدين بمشروعات مشتركة من أجل تحقيق هذا الهدف في ظل إعجاب الصين ببراعة الهند في تقنية المعلومات ولكنها تهدف إلى التفوق عليها في تصنيع رقائق البرمجيات. ويبرز التنافس التجاري بين العملاقين الآسيويين في الصحافة العالمية ولكنه أقل وضوحا على الأرض، فعلى سبيل المثال تبنت الدولتان الشرهتان للطاقة منهجا تعاونيا في تحديد مكان وتطوير مصادر جديدة للنفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى بناء خطوط أنابيب تربط مصادر الإمداد بمراكز الطلب، وقد تم بث بعض التفاصيل في منتدى بعنوان "المعجزة الصينية" قبل زيارة رئيس الوزراء وين جيا باو لنيودلهي في أبريل عام 2005.

وتوفر مفاوضات منظمة التجارة العالمية وجولة الدوحة حول التجارة الدولية فرصا للتعاون بين الهند والصين حيث يشتركان في منهجهما المتسم بالتملك تجاه سيادة الدولة وتحرر فعل كل منهما ومقاومة المحاولات الغربية لإدخال معايير بيئية أو عملية على أجندة التجارة العالمية كما أن لكل منهما موقف مشابه حول التجارة فيما يتعلق بالزراعة كما ظهر في كانكون في المكسيك عام 2004. وقد كان للعولمة بعض الآثار المتشابهة والمختلفة في كل من الصين والهند حيث أظهرت الصين تخلفا أكبر في مجالي الاتصالات ومرافق الإنترنت بينما أظهرت الهند توافقا أعظم مع الأعراف الدولية في القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. باختصار، نقول أن العلاقات الهندية- الصينية متشابكة مع السوق العالمي ولم تعد تكفي الأوصاف البسيطة لتوصيف تلك العلاقات.

الولايات المتحدة والقوى الصاعدة

تعد الولايات المتحدة القوة المتفوقة في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وزاد هذا التفوق مع نهاية الحرب الباردة وربما يظل كذلك على مدى عقود طويلة قادمة وهناك تبعات لهذا التفوق، فالولايات المتحدة، من خلال سوقها المفتوح والتفوق المطلق لقواتها المسلحة، قدمت للعالم معظم الوقت فوائد ما بات يعرف من قبل المحللين "باستقرار الهيمنة" بينما تقوم بصياغة النظم القانونية والاقتصادية للعالم وهي الآن تقود "حربا عالمية على الإرهاب".

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي، ظهرت التساؤلات في كثير من المنتديات حول طبيعة ومدة "القطب الواحد" والرغبة أو خلافها في تطوير "عالم متعدد الأقطاب" واحتمالية انضمام دول أخرى لمحيط الولايات المتحدة أو التجمع معا لمواجهتها. ولم يكن مفاجئا أن يدفع كثير من الأوروبيين والروس والهنود والصينيين في صالح تعددية الأقطاب وقد أعلن رئيس الوزراء الروسي يافيجني بريماكوف (1998- 1999) عن فكرة التعاون بين روسيا والهند والصين في القضايا الدولية التي تنتاب بشأنها الدول الثلاث مخاوف متشابهة خصوصا قضايا الأمن والاستقرار في آسيا. وبدأت الاجتماعات الثلاثية في عام 2001 على مستويات رسمية وغير رسمية، وربما كان على عكس المتوقع أن تلك الاجتماعات أعلنت صراحة عن عدم وجود نوايا لمواجهة الولايات المتحدة رغم الإشارات الخفيفة إلى إمكانية ذلك عند الضرورة للحفاظ على استقلالية الفعل. وقد جاءت بيانات التعاطف والتضامن سريعة عقب الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 بل إن الهند قدمت عرضا غير مسبوق للأمريكيين باستخدام أراضيها كقواعد لضرب مراكز

القاعدة وطالبان في أفغانستان (لم تقبل الولايات المتحدة العرض وفضلت استخدام أراضي باكستان المجاورة). وتواجه الدول الثلاث نفسها تحديات إرهابية خطيرة وتريد التعاون مع الولايات المتحدة بصورة تبادلية لمواجهة الإرهاب.

وبصفتها القوة المسيطرة في آسيا، نجد الولايات المتحدة أيضا محورا للمنافسات الآسيوية المتداخلة، بما فيها الصين- تايوان والصين- اليابان والصين- الهند والهند- باكستان. وتتنوع علاقات الولايات المتحدة مع كل دولة على حدة كما هو حال علاقاتها مع كل من الصين والهند. فلأسباب إستراتيجية واقتصادية وتاريخية كثيرة، يوجد لدى الولايات المتحدة الكثير على المحك في الصين بالإضافة إلى العديد من نقاط الصراع أيضا وأهمها تايوان. وللولايات المتحدة اتصالات بسيطة نسبيا وإن كانت متزايدة مع الهند وكثير من نقاط التقاء المصالح بلا نقاط محتملة للصراع رغم المثيرات والاختلافات حول الأساليب للوصول للأهداف المشتركة. وقد تزايدت قوة الصين القومية بصورة مذهلة ولديها تقليد طويل الأمد من التفكير الإستراتيجي وتتمتع بصورة ذاتية عن كونها القوة المسيطرة في آسيا رغم نفيها المعلن لأي طموح للهيمنة ومذهبها المسمى بـ "الصعود السلمي" مقنع كما أن دبلوماسيتها ماهرة. ويرى الباحثون السلطويون أن هناك كثير من الآسيويين يحثون على مزيد من التفاهم مع الصين عنه مع أمريكا التي تتراجع سلطتها.

وكما اكتشفت القوى المسيطرة سابقا من وقت لآخر، فهناك خيارات محدودة للتعامل مع القوى الجديدة الصاعدة: الصدام والصراع أو الاحتواء أو التوافق الذي قد يسميه البعض مداهنة أو الاشتباك الصبور حتى يمكن كسبهم كمؤيدين للأنظمة الدولية الحالية. وهناك بعض

الأمريكيين وبعض الصينيين الذين يتحدثون صراحة عن "صراع قادم بينهما ولكن الحكومات في بكين وواشنطن تناهضان المخاطرة والاندفاع وبالتالي تم نزع فتيل أزمات عديدة رغم استمرارية مخاطر مواجهة يصعب إدارتها بسبب تايوان.

ويتفق بعض الأمريكيين مع فكرة الاحتواء ولكنها أصبحت الآن أكثر صعوبة في التطبيق عما كانت عليه في العقد الأول من الحرب الباردة. ويحذر الخبراء واشنطن من محاولة استخدام الهند "لاحتواء" الصين بسبب أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة التوتر بين بكين ونيودلهي ويدفع به إلى مرحلة الصراع وكذلك لأن الهند لديها تقليد قوي بعدم الانحياز واستقلال القرار. وفي نفس الوقت، حثت تقارير مستقلة متعاقبة في الولايات المتحدة واشنطن على أن تعير مزيد من الانتباه للهند وأن ترفع من مستوى تعاملاتها الثنائية مع نيودلهي لتصل لمستواها مع الصين وأن تتوقف عن اعتبار الهند مساوية لباكستان وأن تتخلى عن الربط بينهما وأن تتجنب الانحياز لطرف على حساب الآخر بين الهند والصين. وقد يبدو تسكين الصين خيارا مناسبا من وقت لآخر ولكن لا يجب تبنيه على حساب الهند كما كان الحال عام 1971، وتضع الأسباب المثالية القائمة على المفاهيم المشتركة عن المجتمع الصالح والنظام الدولي الهند والولايات المتحدة في قارب واحد كما أن الاعتبارات الواقعية لمساندة القوة الأضعف قد تقرب واشنطن أكثر من نيودلهي على حساب بكين ولكن الانقسامات الحزبية والمصالح الخاصة والسياسة الخلافية في الديمقراطيتين تتسبب في وجود كثير من العقبات أمام بدء الشراكة.

وتميل مسألة الاشتباك الإيجابي مع الصين لأن تكون السياسة المفضلة لدى واشنطن ما أن يتم تنحية الخطب العدائية المرتبطة بالحملات

الانتخابية الرئاسية جانبا، حيث تتدفق كثير من المنافع من جراء الاشتباك على الطرفين وأيضا على المجتمع الدولي وما المحادثات السداسية التي تستضيفها بكين حاليا حول الموضوع الشائك المتعلق بالقدرات النووية لكوريا الشمالية سوى مثال على ذلك.

وأخيرا نقول أن "مثلثا إستراتيجيا" يتكون من الصين والهند والولايات المتحدة يمكن أن يؤثر تأثيرا حاسما على بناء القوى في آسيا. ويثير مفهوم المثلث الإستراتيجي صورا من توازن القوى والصراع الحتمي، أما التفكير الأعمق حول اشتراك الأقطاب الثلاثة والتي سيجر كل منها الآخرين بفعل العظمة الحضارية وكذلك القوة الملموسة والشراكات الفعلية التي تتدفق مع كل ضلع من أضلاع المثلث تقترح شيء أكبر من مجرد الأثر الجانبي المحمود. وقد جرت الإشارة له على أنه "توازن قوى خفيف" وشوهدت إمكانية السلام والرخاء تتدفق بفعل التفاعل بين الولايات المتحدة والهند والصين.

مناقشة الهند والصين

خيارات السياسة:

1- يجب أن تتبع الولايات المتحدة سياسة الاحتواء تجاه الصين.

المؤيدون: سوف تجعل القدرات الاقتصادية والسياسية من الصين المنافس الرئيسي للولايات المتحدة وبدون نوع ما من الاحتواء قد تحتل الصين دور الاتحاد السوفيتي السابق في تحدي القيم الديمقراطية والأجندات السياسية للولايات المتحدة.

المعارضون: سوف تعمل سياسات "الاحتواء" الأمريكية ضد التنمية الديمقراطية في الصين وتحولها إلى اقتصاد السوق المفتوح. وبدلا من الاحتواء، يجب على الولايات المتحدة أن تركز على بناء علاقات ثنائية مع

الصين وعرض تقديم المساعدة للإسراع في نمو القيم الديمقراطية واقتصاد السوق الحر.

2- يجب أن تدخل الولايات المتحدة في شراكة إستراتيجية مع الهند.

المؤيدون: من خلال قيام الولايات المتحدة بدعم القدرات العسكرية للهند، تكون قد عملت على موازنة النمو العسكري الصيني ووفرت لنفسها رابطا في الجنوب الآسيوي مع حليفتها الإستراتيجية اليابان وسوف تستفيد الهند في علاقاتها الإقليمية والدولية من وضعها كشريك للولايات المتحدة.

المعرضون: قد ترى الصين في تصرفات الولايات المتحدة أنها تسعى لزيادة التهديد الهندي على أمنها وسوف تهدد الشراكة الهندية- الأمريكية التقارب الحادث حاليا بين الهند والصين ويرفع ذلك في الوقت نفسه من احتمالات رد فعل صيني.

3- يجب على الولايات المتحدة أن تتبنى منهجا "خفيفا" في موازنة علاقاتها مع كل من الهند والصين، بدلا من منهج الشراكة.

المؤيدون: لا يجب على الولايات المتحدة أن تتجنب الانحياز لطرف على حساب الآخر في النزاعات بين الهند والصين ولكن عليها أيضا أن تسعى لوجود حلول لمثل تلك النزاعات كلما كان ذلك ممكنا. وعن طريق رفع مستوى علاقاتها البينية مع كل من العملاقين الآسيويين، سوف تستفيد واشنطن ذاتها من التعايش السلمي والتحالفات الدبلوماسية بين البلاد الثلاث.

المعارضون: سوف تفقد الولايات المتحدة الفرصة لعقد تحالفات قوية 1يمكنها أن تواجه التحركات ضد المصالح الأمريكية من قبل الهند أو الصين ويجب أن تستفيد واشنطن من تسكين الصين عند الحاجة عن طريق الإستراتيجيات السياسية حتى لو أدى ذلك إلى إشعال غضب الهند ومن العمل في شراكة مع الهند عند الرغبة في ذلك رغم اعتراضات بكين.

الفصل الثانى عشر

السلام والتنمية والتعاون راية الدبلوماسية الصينية في العصر الإعلامى الجديد

إن الدبلوماسية الصينية تحت راية السلام والتنمية والتعاون تخطو خطوات جريئة وتخدم التنمية الوطنية وتساهم في السلام العالمي والتنمية المشتركة.

1- السلام والتنمية والتعاون تيار عصري لا يقاوم

منذ بداية القرن الـ21، تمر الأوضاع الدولية بتغيرات متواصلة وعميقة، وتتطور التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية تطورا معمقا في طريقهما الملتوي، وترتفع وتيرة تحديث العلوم والتكنولوجيا وتتسارع خطوات تقدم المجتمع البشري، وتظهر الأوضاع الجديدة والتناقضات غير المسبوقة بين حين وآخر، بينما ما زالت صيانة السلام العالمي وتدعيم التنمية المشتركة مهمة موحدة لكل الشعوب.

قد أفهمت الجهود المبذولة والتجارب السابقة المجتمع الدولي إفهاما أعمق ضرورة الانطلاق من مطالب التطور العصري والتقدم البشري لتدعيم التعاون الذي يمثل الطريق المؤدي إلى السلام والتنمية والوسيلة الفعالة لتوسيع القواسم المشتركة لمصالح دول العالم بما يحقق المنافع المتبادلة والمكاسب للجميع.

- التعاون مطلوب لصيانة الأمن المشترك

تتزايد التهديدات الأمنية غير التقليدية بل تتشابك مع التهديدات الأمنية التقليدية. ويبرز طابع التعددية الجنسية والترابط البيني ومفاجأة الحدوث للقضايا الأمنية بكل أنواعها. ويرتبط الأمن لدولة من الدول بالأمن العالمي بصورة وثيقة. فلا يمكن إيجاد حلول فعالة للقضايا الأمنية التي تواجه كل الدول إلا من خلال التعاون الدولي، بينما يعد اتخاذ عقلية الحرب الباردة والنزعة الأحادية الجانب والغطرسة العسكرية طريقا مسدودا.

- التعاون مطلوب لتحقيق التنمية المشتركة.

تزيد العولمة الاقتصادية من درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول من ناحية، وتفاقم حالة عدم التوازن التنموي في العالم من ناحية أخرى. فتواجه بعض الدول مخاطر تهميشها. إن الاقتصاد المعولم يتطلب التعاون المعولم الذي يعتبر وحده وسيلة لتدارك الخلل التنموي في العالم وتجنب المخاطر الاقتصادية والمالية بصورة فعالة، وتمكين دول العالم من اقتناص الفرص الناتجة عن العولمة بما يحقق التنمية المشتركة.

- التعاون مطلوب لتحقيق التعايش والتناغم بين الحضارات المختلفة

قد غيرت المعلوماتية جوانب حياة الإنسان وأسلوب الإنتاج، كما جعلت العلاقات بين الدول وبين الحضارات أكثر تعقيدا. فلا يمكن للحضارات المختلفة أن تساهم في التقدم المشترك للبشرية في الوقت الذي تحقق فيه التنمية الذاتية إلا من خلال الاستفادة المتبادلة وتعزيز التواصل والحوار والتعاون على أساس الاحترام المتبادل والتسامح المتبادل.

في السنوات الأخيرة، قد أصبح التعاون المتعدد المجالات والمتعدد المستويات والمتعدد القنوات في المجتمع الدولي خيارا واقعيا لدى أكثر فأكثر من الدول. وقد بات سعي شعوب العالم إلى السلام والتنمية والتعاون تيارا لهذا العصر.

2- الالتزام بطريق السلام والتنمية والتعاون أمر تقرره الطبيعة الاشتراكية للصين ومهمتها الأساسية لبناء المجتمع الميسور على نحو شامل

تحرص الصين دائما على تطوير العلاقات الدبلوماسية والتواصل الاقتصادي والثقافي مع دول العالم التزاما بروح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتعارض دائما الحرب العدوانية ونزعة الهيمنة

وسياسة القوة. إن الشعب الصيني يحتاج إلى السلام والتنمية ويعتز بهما أكثر من أي شيء آخر. إن الصين قوة من القوى التي تصون السلام العالمي وتدعم التنمية المشتركة. يقصد بفترة الفرص الاستراتيجية للصين البيئة الدولية والعملية التاريخية التي يصان فيها السلام العالمي وتدعم فيها التنمية المشتركة. ولا يمكن للصين تحقيق الهدف الطموح لبناء المجتمع الميسور على نحو شامل إلا تحت هذا الشرط المسبق الاستراتيجي.

إن الحب للسلام والوفاء بالعهد والإيمان بحسن الجوار والاعتزاز بالصداقة مع كل دول العالم يمثل من الركائز الأساسية للثقافة الصينية التقليدية. إن الشعب الصيني في التواصل الخارجي يؤمن بالتناغم والتسامح مع الجيران ويدعو إلى الوئام واحترام الاختلاف ويسعى إلى الانسجام العام. إن الثقافة الصينية العريقة التي لها خمسة آلاف سنة من التاريخ بمثابة مصدر الحكمة غير الناضبة للدبلوماسية الصينية. نُقش قول كونفوشيوس القائل "لا تفعل لغيرك ما لا تريد يفعله غيرك لك" على جدار مقر الأمم المتحدة في نيويورك، باعتباره القاعدة الذهبية لإرشاد العلاقات بين دولة وأخرى. فإن الصين بتنميتها ستقدم مساهمات جديدة للتقدم البشري.

إن طريق التنمية السلمية للصين طريق لتحقيق التنمية الذاتية على أساس صيانة السلام العالمي وتدعيم السلام العالمي على أساس تحقيق التنمية الذاتية، وهو طريق للتوفيق بين التنمية الداخلية والانفتاح على الخارج، وطريق للمشاركة الجريئة في المنافسات الدولية السلمية والالتزام بالتعاون الواسع. فإن اختيار الصين هذا الطريق دليل على حرصها على مواكبة تطورات العصر وتفعيل التعاون المشترك مع دول العالم على أساس المساواة والمنافع المتبادلة بما يحقق المصالح المشتركة والمكاسب للجميع،

وحرصها على تجاوز القوالب التقليدية والاعتماد بثبات على القدرات الذاتية والالتزام بالإصلاح والإبداع والاستهداء بمفهوم التنمية العلمي لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة وبناء المجتمع الاشتراكي المنسجم.

3- نظرية السلام والتنمية والتعاون إثراء وتطور للسياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين

تلتزم الحكومة الصينية بكل ثبات بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة وتدعو إلى المساواة والتعايش السلمي بين دول العالم سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، فقيرة أم غنية، قوية أم ضعيفة. يجب تعزيز وتوسيع التواصل والتعاون بين الدول على أساس المنافع المتبادلة في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية، بما يحقق التنمية المشتركة والازدهار العام. تنال هذه الدعوة الصينية تقديرا واسعا بحكم أنها تلبي المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم.

منذ دخولنا في القرن الجديد، تلتزم الصين كالمعتاد بالركائز الدبلوماسية المتمثلة في صيانة السلام العالمي وتدعيم التنمية المشتركة، وطرحت أفكارا ومبادرات جديدة على أساس ممارساتها الدبلوماسية، مما يثري ويطور السياسة الخارجية السلمية المستقلة.

- دعم مفهوم النظام العادل والعقلاني الجديد

تدعو الصين إلى ضرورة تدعيم تعددية الأطراف وديمقراطية العلاقات الدولية وترسيخ سيادة القانون الدولي والعمل على بناء المجتمع الدولي العادل والعقلاني. يجب إجراء الإصلاح اللازم والمنطقي للأمم المتحدة بشكل عام ومراعاة المطالب والاعتبارات المشروعة للدول النامية بقدر إمكان بشكل خاص، باعتبار الأمم المتحدة نواة الآليات الدولية

المتعددة الأطراف والمنبر الحيوي لممارسة تعددية الأطراف.

- تكريس مفهوم التنمية الجديد الذي يتخذ من المساواة والمنافع المتبادلة نواة له

تدعو الصين إلى ضرورة تحقيق المنافع المتبادلة مع الآخرين والمكاسب للجميع في المسيرة التنموية لكل الدول، وتشجيع الانفتاح بدلا من العزلة وتشجيع المنافسة الشريفة بدلا من الأنانية على حساب مصالح الآخرين، وتشجيع التكامل مع الجيران بدلا من القطيعة المتبادلة. يجب على المجتمع الدولي تعزيز التنسيق والعمل على دفع العولمة الاقتصادية بحيث يساهم في تحقيق الازدهار المشترك. تدعو الصين إلى ضمان المشاركة المتساوية من الدول النامية في الشؤون الاقتصادية الدولية وبناء بنية تجارية منفتحة وعادلة وإصلاح واستكمال البنية المالية الدولية، وتدعو الصين إلى إيجاد حل سليم للاحتكاك الاقتصادي والتجاري عبر الحوار وتعارض فرض عقوبات من جانب واحد أو اتخاذ إجراءات انتقامية بمناسبة أو بغير مناسبة.

- تكريس مفهوم الأمن الجديد القائم على الثقة المتبادلة والمنافع المتبادلة والمساواة والتنسيق والتعاون

تدعو الصين إلى بناء الثقة المتبادلة بين الدول في المجال الأمني، والعمل على صيانة الأمن الدولي والإقليمي من خلال تعاون المنفعة المتبادلة. وتدعو الصين إلى التمسك بالتشاور لاحتواء الخلافات وتحقيق الاستقرار من خلال التعاون. تدعم الصين إجراء الحوار الأمني وإقامة الآليات الإقليمية للتعاون الأمني، وتعزيز وتعميق التعاون الأمني المتعدد الأطراف لمواجهة المخاطر والتحديات الأمنية المشتركة. تعارض الصين الإرهاب بكل أشكاله وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب واقتلاع

جذوره.

- **تدعو الصين إلى تكريس مفهوم جديد للحضارة يحترم التعددية.**

ترى الصين ضرورة صيانة التعددية الحضارية في العالم باعتبارها التراث المشترك للمجتمع البشري ومصدر القوة الثمينة للبشرية للتقدم نحو الازدهار العام. إنه من الضروري احترام حق أي شعب من شعوب العالم في الاختيار الحر للطريق التنموي انطلاقا من خصوصيات دولته باعتباره حقا غير قابل للتصرف. يجب على دول العالم العمل على الاستفادة المتبادلة والتكامل على قدم المساواة وبذل جهود متضافرة لبناء عالم منسجم.

ستحدث رؤى الحكومة الصينية هذه تأثيرات إيجابية على التطور الصحي للعلاقات الدولية في العصر الحالي باعتبارها تتميز بالخصائص الصينية البارزة في حين تتجلى بمميزات هذا العصر، وتعكس المطالب العامة لتطور العالم وتقدم البشرية.

4- الدبلوماسية الصينية تحقق إنجازات متواصلة تحت راية السلام والتنمية والتعاون

- **العمل على تدعيم السلام والاستقرار والازدهار في آسيا**

تلتزم الصين بسياسة الصداقة وحسن الجوار مع كافة الدول المجاورة حرصا على إيجاد بيئة محيطة متناغمة وآمنة ومزدهرة، وتلعب الصين دورا مهما في صيانة السلام وتدعيم التنمية المشتركة في المنطقة. تثبت الصين بأفعالها أنها جارة طيبة وصديقة طيبة وشريكة طيبة للدول المجاورة.

إبان الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، كانت الصين قد انطلقت من المصالح المشتركة للدول الآسيوية وعملت بكل ما في وسعها

للحفاظ على استقرار قيمة العملة الشعبية وقدمت ما في حدود إمكانياتها من المساعدات للدول المعنية، الأمر الذي لعب دورا حاسما لدحر الدول الآسيوية هذه الأزمة.

بعد حدوث الزلزال البحري في المحيط الهندي، قامت حكومة الصين وشعبها بردود أفعال فورية انطلاقا من ترابطها وصداقتها مع الدول المنكوبة حكومة وشعبا، حيث قامت الصين بأكبر مهمة إغاثة خارجية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

في القضية النووية لشبه جزيرة كوريا، بذلت الصين جهودا دؤوبة للوساطة بين الأطراف المعنية حرصا على المصالح العامة، مما جعل المحادثات الثلاثية والمحادثات السداسية ممكنة وجنب شبه الجزيرة تصعيد الأزمة، الأمر الذي لعب دورا بناءا في صيانة السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا.

إن الصين في طليعة الدول المشاركة والداعمة للتعاون الإقليمي الآسيوي تلعب دورا فعالا في آليات الحوار بين آسيان والصين وبين آسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا وآليات الحوار في إطار منظمة شانغهاي للتعاون والمنتدى الإقليمي لآسيان ومؤتمر الحوار والتعاون لآسيا. على صعيد التعاون الإقليمي، تلتزم الصين بمبدأ التشاور والتوافق والمساواة والمنافع المتبادلة والتقدم التدريجي، وتراعي المصالح والاعتبارات لكل الأطراف وتعمل بأفعال ملموسة على تدعيم التنمية المشتركة للدول الآسيوية.

قد باتت التنمية في الصين عنصرا مهما في النهضة الآسيوية، بدليل أن نسبة مساهمة الصين في النمو الاقتصادي الآسيوي بلغ 44٪ منذ عام 1996، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وآسيا 665.03 مليار دولار لعام 2004، ما يمثل 57.6٪ من إجمالي التجارة الخارجية للصين

لذلك العام. لذا، إن اقتناص الفرص التنموية المتاحة في الصين وتوسيع التعاون مع الصين على أساس المنفعة المتبادلة قد أصبح الخيار العام لدى الدول الآسيوية.

قامت الصين بتسوية القضايا الحدودية الموروثة من التاريخ بشكل كامل مع روسيا والدول المجاورة الأخرى من خلال التشاور والتفاوض على أساس التفاهم والتراجع المتبادل والالتزام بالإنصاف والحق. كما قامت الصين والهند بالتوقيع على المبادئ السياسية التي ترشد تسوية القضايا الحدودية بين البلدين. وتم توقيع "إعلان عمل كل الأطراف المعنية في البحر الجنوبي" بين الصين وآسيان. وحصل تقدم اختراقي في التعاون بين الصين وكل من الفليبين وفيتنام لاستخراج الموارد في منطقة البحر الجنوبي.

- تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية يمثل الحجر الأساسي للدبلوماسية الصينية

في ظل الظروف الجديدة، تعمل الصين على دفع تعاون الجنوب والجنوب وحوار الجنوب والشمال، وتبحث عن مجالات جديدة وسبل جديدة لتفعيل التعاون مع الدول النامية على أساس المنفعة المتبادلة. وتستمر الصين في تقديم ما في وسعها من المساعدات للدول النامية لمساعدتها على تذليل العقبات ورفع قدراتها الذاتية لتحقيق التنمية. قامت الصين بمنح معاملة جمركية تفضيلية للدول الآسيوية والإفريقية الأقل نموا، وقامت بتقليص أو إسقاط الديون المستحقة على 38 دولة آسيوية أو إفريقية للصين التي تقدر قيمتها 13.778 مليار يوان. كما عملت الصين على إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني العربي بهدف تعزيز الحوار والتعاون الجماعيين مع الدول النامية على ضوء تطورات الأوضاع الدولية.

- الصين تحرص على العلاقات المستقرة مع الدول الكبرى وتطويرها وتعمل على صيانة وترسيخ الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

أقامت الصين علاقات شراكة مع الدول الكبرى الرئيسية بأشكال مختلفة، وتعمل على توسيع قواسم المصالح المشتركة ومعالجة الخلافات بصورة سليمة بما يصون ويدعم السلام والاستقرار في العالم.

إن العلاقات الصينية الأمريكية في مجملها في الحالة المستقرة والمتطورة، حيث يحافظ الجانبان على الحوار والتواصل المكثف على مختلف المستويات مما يزيد من التفاهم والثقة المتبادلة. كما يتنامى الحوار والتعاون بين البلدين في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا ومكافحة الإرهاب ومنع الانتشار والأمن الإقليمي، الأمر الذي يصب في خانة المصالح الأساسية للجانبين، ويساهم في السلام والاستقرار في العالم أيضا.

إن علاقات الشراكة والتعاون الاستراتيجية بين الصين وروسيا في صدد التعمق المستمر، حيث تحافظ قيادتا البلدين على الاتصالات المكثفة وهناك ثقة متبادلة واحترام متبادل بينهما. يتعزز التعاون بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والطاقية، ويقومان بالتنسيق والتعاون بصورة وثيقة في القضايا الدولية والإقليمية، ويعملان على تدعيم تعددية الأطراف وديمقراطية العلاقات الدولية.

إن مكونات علاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية الأوروبية في صدد الإثراء المتواصل، وتحافظ الصين والاتحاد الأوروبي ودول أعضاءه على الاتصالات المكثفة على المستوى الرفيع. في عام 2004، أصبحت الصين والاتحاد الأوروبي أكبر وثاني أكبر شريك تجاري للطرف الآخر كل على حدة. كما يحافظ التعاون والتواصل الصيني الأوروبي على زخم

النمو المشجع في المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والبيئية.

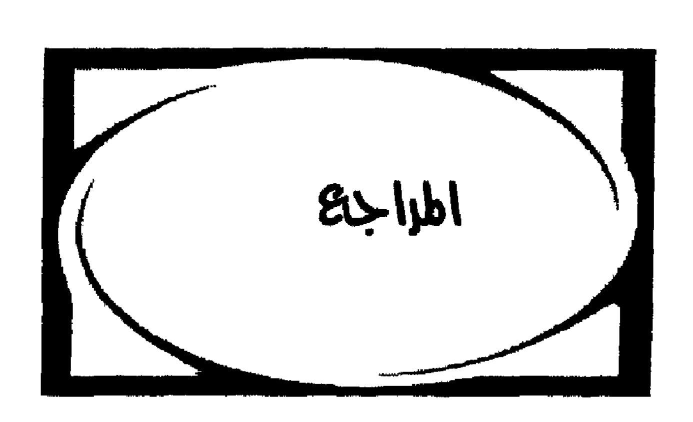
إن الصين واليابان جارتان على جانبي البحر، تحافظان على التعاون الاقتصادي الوثيق وتبادل الأفراد المكثف. تهتم الصين بعلاقاتها مع اليابان. في ضوء التعقيدات التي ظهرت في السنوات الأخيرة في العلاقات السياسية بين الصين واليابان، تدعو الصين إلى انطلاق الجانبين عامة وقيادتي البلدين خاصة من المصالح الاستراتيجية والبعيدة المدى في معالجة العلاقات الثنائية والالتزام الدقيق بالمبادئ الواردة في الوثائق السياسية الثلاثة الموقعة بين البلدين، والتمسك بـ"الاتعاظ بدروس التاريخ والتوجه نحو المستقبل"، والعمل على تعزيز التواصل والتعاون وإزالة العقبات وتهيئة ظروف مواتية لتطوير العلاقات الثنائية على نحو مستقر وصحي.

- العمل على تنشيط الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتفعيل التعاون الدولي

تشارك الصين بشكل فعال في شؤون الأمم المتحدة، وتعمل على صيانة مصداقية ودور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتجري التعاون الدولي على نطاق واسع في مكافحة الإرهاب والحد من التسلح وحفظ السلام والتنمية وحقوق الإنسان والقضاء والبيئة والمجالات الأخرى. على مدى السنوات الـ15 الماضية، شاركت الصين لـ15 مرة على التوالي في العمليات الأممية لحفظ السلام، حيث شارك فيها أكثر من 3000 صيني من القوات غير القتالية وبعثات الشرطة والمسؤولين المدنيين. في قضية العراق وقضية دارفور، تلتزم الصين بالمبدأ وتلعب دورا بناءا. إن الصين كمشاركة في منظمة APEC ومؤتمر ASEM ، تقدم مساهماتها للتعاون الإقليمي والمتعدد الأقاليم.

إن الصين لا تستغني العالم في تنميتها، كما يحتاج العالم إلى الصين في استقراره وازدهاره. فإن الصين التي ترفع راية السلام والتنمية والتعاون

وتلتزم بطريق التنمية السلمية ستقدم مساهمات جديدة لصيانة السلام والتنمية في العالم بكل التأكيد.


المراجع

المراجع العربية

(1) بهجت قرني، علي الدين هلال، النظام العالمي والسياسات الخارجية العربية، في: بهجت قرني، على الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994م، ص43- 44.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية للدول، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998م، ص10.

(3) لمزيد من التفاصيل حول مدرسة التبعية ومقولاتها، ينظر: عبد المنعم سعيد (محرر) العرب ومستقبل النظام العالمي، مشروع إستشراق مستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987م، ص20. بهجت قرني، على الدين هلال، مرجع سابق، ص48–51.

(4) المصدر السابق.

(5) لمزيد من التفاصيل حول مدرسة النظم الإقليمية، ينظر: أحمد يوسف، النظام الدولي والنظام العربي، بحث في أنماط الارتباط، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1995م، ص35–37.

(6) جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م، ص28–56. وينظر أيضا: بهجت قرني، علي الدين هلال، مرجع سابق، ص51–54.

(7) لمزيد من التفاصيل حول دور النظام العربي وتأثره بالنظام الدولي، ينظر: محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية – العربية في النصف الثاني من القرن العشرين: الظواهر – الإشكاليات– المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 139، يناير 2000م، ص8–28. أحمد يوسف احمد، الصراعات العربية (1945 – 1981) دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988م، ص112–117.

(8) احمد يوسف، النظام الدولي والنظام العربي. . . . .، مرجع سابق، ص37–38.

(9) بول س، النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص، في: بهجت قرني، علي الدين هلال، مرجع سابق، ص137–144.

(10) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، ينظر: عبد الله يوسف، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 138، 1999م، ص24–25.

(11) لمزيد من التفاصيل حول الفوضى التي يشهدها العالم، ينظر:

James Rosenau, Turbuence in World Politics: A Theory of change and continuity (New York: Harvester / Wheatsheab, 1990) p. p. 47 – 66.

(12) محمد السيد سعيد، مقدمة: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، مرجع سابق، ص14–17. وينظر حول انتصار الليبرالية:

Fransis Fukuyamci, the end of history, The National Interest, 1989,pp3-18.

(13) حسنين توفيق، النظام العالمي الجديد: قضايا وتساؤلات، القاهرة، مركز بن خلدون، 1992م، ص50-60.

(14) المرجع السابق، ص87-90.

(15) لمزيد من التفاصيل، ينظر: أسامة الغزالي حرب، تهميش العالم الثالث واحتمالات تهميش الوطن العربي، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، مرجع سابق، ص135-137.

(16) لمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد الأطرش، "العرب والعولمة: ما العمل"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 229، مارس 1998م.

(17) التقرير الإستراتيجي العربي 1998م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1999م، ص53-54.

(18) المرجع السابق، ص256.

(19) المرجع السابق، ص274.

(20) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص18.

(21) حسن نافعة، الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، مرجع سابق، ص93-134.

(22) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص19.

(23) أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص135-157.

(24) محمد السيد سعيد، .مرجع سابق، ص20.

(25) ايمن السيد عبد الوهاب، "حركات الإسلام السياسي ونمط جديد من التفاعلات العربية"، السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، العدد 113، 1993م، ص89.

(26) المرجع السابق، ص89–90.

(27) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص272–276.

(28) المرجع السابق، ص286–288.

(29) محمد السيد سعيد، "الاقتصاد والسياسة الخارجية السوفيتية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 81، 1985م، ص71–86.

(30) محمد السيد سعيد، مقدمة: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، مرجع سابق، ص76.

(31) محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، مرجع سابق، ص63–65.

(32) محمد السيد سعيد، " تحليل مقارن لتجارب التسوية الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، العدد 95، يناير 1989م، ص71–87.

(33) محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص65.

(34) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص277–278.

(35) محمد السيد سعيد، مقدمة: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، مرجع سابق، ص17.

(36) حسن سليمان، تكييف طبيعة الأوضاع العالمية الجديدة، في: مصطفي كامل السيد و صلاح زرنوقة (محرران)، العرب ونظام

عـالمي جديد، القـاهرة، مركـز دراسـات وبحـوث الـدول الناميـة، 1998م، ص86-89.

(37) وحيد عبد المجيد، المتغيرات السياسية الدولية في الحقبة الراهنة، في: مصطفي كامل السيد وصلاح زرنوقة (محرران)، مرجع سابق، ص110-113.

(38) احمد يوسف، مستقبل العلاقات العربية - العربية: أفكار أولية، في: السيد يسين واحمد فخر (محرران)، موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادى والعشرين، أعمال المؤتمر السنوى الأول، القاهرة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1996م، ص123.

(39) المرجع السابق، ص125.

(40) وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص115.

(41) لمزيد من التفاصيل حول الصراع العربي الإسرائيلي، ينظر: وحيد عبد المجيد، "تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد أزمة الخليج"، كراسات إستراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، رقم 4، 1991م.

(42) محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص79-80.

(43) محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص، في: طه عبد العليم (محرر)، انهيار الاتحاد السوفيتي

وتأثيراته على الوطن العرب، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، فبراير 1992م، ص201-232.

(44) لمزيد من التفاصيل، ينظر: حسن نافعة، الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية

الجديدة، مرجع سابق، ص159-163. وليد الخالدى، الصراع العربي – الصهيوني وأبعاده العربية والدولية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 105، نوفمبر 1987م.

(45) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة العلاقات العربية – العربية، ينظر: محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص8-28. محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية – العربية في مرحلة ما بعد التسوية (رؤى سيناريوهات مستقبلية)"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 138، أكتوبر 1999م، ص125-131.

(46) حسن نافعة، الصراع العربي الإسرائيلي. . . . .، مرجع سابق، ص167.

(47) المرجع السابق، ص168-172.

(48) ينظر: نص خطابات الرئيس بوش إلى الأطراف العربية في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 4، 1991م، ص179-183.

(49) زياد أبو زياد، "نقطة الانطلاق الإسرائيلية بين الوهم والواقع"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، 1992م.

(50) محمد جاد الله، "عام من محادثات مدريد، نظرة نقدية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، 1992م، ص22.

(51) احمد يوسف، اوسلو كإطار للتسوية، في: احمد الرشيدى (محرر)، القضية الفلسطينية وأفاق التسوية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1998م، ص16-23.

(52) مجدى حماد، "مصر ومستقبل التسوية: التصورات الرسمية وغير الرسمية"، شؤون الأوسط، العدد 68، ديسمبر/ يناير 1997/ 1998م، ص41.

(53) الأهرام، 1993/9/14م.

(54) خطاب الرئيس الأسد أمام مجلس الشعب، 1994/9/10م.

(55) الحياة، 2000/3/12م.

(56) لمزيد من التفاصيل حول جذور اليهود في الاتحاد السوفيتيى وقضية هجرة اليهود السوفيت، ينظر: عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفيت، كتاب الأهالي، العدد 480، ديسمبر 1990م.

(57) حسن نافعة، الصراع العربي الإسرائيلي. . . .، مرجع سابق، ص174.

(58) ينظر: بيان السيد عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية أمام الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، 29 سبتمبر 1997م. وينظر أيضا: بيان رئيس مجلس الوزراء المصرى عن برنامج الحكومة أمام مجلس الشعب في 1999/12/18م.

(59) محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية. . . ، مرجع سابق، ص78.

(60) لمزيـــد مـــن التفاصــيل، ينظــر: صـــحيفة الـــوطن القطريـــة، 1997/10/15م. القدس العربي، 1998/11/2م. خطاب قطر أمام مجلس الشورى في نوفمبر 1999م.

(61) Joshua Teitelbaum, Oman, (in)Bruce, weitznaw maddy (editor) Middle East Contemporary Survey Boulder Co: Westrevew Prees,vol. 19,1995.

(62) مجلة المجلة، العدد 1017، 1999م.

(63) مجلة المجلة، 1994/10/9م.

(64) ممـدوح أنـيس فتحـي، القـوة العسـكرية المصـرية واثـر التحـولات الاسـتراتيجية علـى الـدور المصـري الإقليمـي، عبـد العلـيم محمـد (محـرر)، تسـوية الصـراع العربـي الإسـرائيلي: دور مصـر الإقليمـي، القـاهرة، مـركـز الدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية بـالأهرام، 1997م، ص90-91.

(65) مؤتمر الدوحة الاقتصادي، أوراق الشرق الأوسط، المركـز القـومي لدراسـات الشـرق الأوسـط، القـاهرة، مـارس - يونيـو 1998م، ص50-51.

(66) لمزيـد مـن التفاصـيل، ينظـر: عزمـي عاشـور، "موريتانيـا وإسـرائيل علاقات دبلوماسية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 139، ينـاير 2000م، ص145-147. بـدر حسـن شـافعي، "سياسـة مصـر الخارجيـة تجـاه أفريقيـا والأحاديـة القطبيـة"، مجلـة السياسـة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 139، يناير 2000م، ص117.

(67) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات الاقتصادية بين المجموعة الأوربية والدول العربية، ينظر: فوزي الابراشي، التطور في المجموعة الأوربية

والوطن العربي، في: الوطن العربي. . . . ، مرجع سابق، ص261-300. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوربية: تجربة التكامل والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م.

(68) فوزى الأبراشي، مرجع سابق، ص301-313.

(69) نادية مصطفي، المشروع المتوسطي: الأبعاد السياسية، في: نادية مصطفي (محرر) مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1997م، ص437-448.

(70) محمد سالمان، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998م، ص160-192.

(71) هانى خلاف واحمد نافع، "نحن وأوربا: شواغل الحاضر وأفاق المستقبل"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 1997م، ص 75.

(72) التقرير الاستراتيجي العربي 1995م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1996م، ص13.

(73) بدوي، عبد الرحمن، "فلسفة القانون والسياسة عند هيغل، دار الشروق، ط1، 1996.

(74) فانون، فارنز، معذبو الأرض، دار الطليعة، بيروت، 1966.

(75) طرابيشي، جورج، مذبحة التراث في الثقافة العربية ، دار الساقي، ط1، بيروت، 1993.

(76) تقاريرالتنمية الإنسانية العربية للأعوام 2002، 2003و2004.

(77) تقرير الاستخدام في العالم للعام 2001 : حياة العمل في اقتصاد المعلومات الصادر عن منظمة العمل الدولية(ILO).

(78) ورقة المكتب الإقليمي للدول العربية في منظّمة العمل الدولية المقدمة مساهمةً منه في أعمال "الاجتماع القطاعي حول الشباب والاستخدام" ،بيروت 23 الى 25 أيار/مايو 200 "وتستند الورقة إلى تقرير "توظيف الشباب: تعزيز النموّ المعتمِد على الاستخدام" الذي أعدّه دايفيد بلانشفلاور للندوة الإقليميّة حول استرتيجيات مكافحة بطالة الشباب (13- 14 كانون الأول/ديسمبر 1999). كما تمّت الاستعانة أيضاً بالنتائج التي توصّلت إليها دراساتٌ سابقةٌ لمنظّمة العمل الدولية، تحديداً "استخدام الشباب وسياسات سوق عمل الشباب في ألمانيا وكندا" (D. Cross, ILO WP., 1998)، و"الحدّ الأدنى للأجور وبطالة الشباب" (Y. Ghellab, ILO WP., 1998)".عن http://www.ilo.org.

(79) "الميثاق العربي لحقوق الانسان"،تونس أيار 2004.

(80) " الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية" التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة والعشرين القاهرة 1999.

(81) تقارير منظمة العمل الدولية (ILO)

(82) بيان المنظمة العربية للثقافة والعلوم (الالكسو) بمناسبة الاحتفال باليوم العربي لمحو الامية الثامن من يناير من العام الماضي 2005.

(83) العدد (59) الدور الروسي عبر البوابة العراقية يناير /97م .

(84) عرفات ، رميم ، روسيا والناتو الجديد ، السياسة الدولية ، ع 20 ، 99 .

(85) ناصيف حتى ، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد ، المستقبل العربي ، العدد (165) نوفمبر /92م

(86) العلاقات الروسية العربية ، قضايا إستراتيجية ، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية ، ع13 ، يناير / 98م .

(87) شوقي أحمد ، العقوبات الذكية على العراق وموقف روسيا منها ، السياسة الدولية ، العدد (145) .

(88) جعفر قاسم محمد ، دراسة في العلاقة العربية ، السوفيتية ، لندن ، رياض الريس للكتب والنشر ، سلسلة قضايا راهنة .

(89) هيكل محمد حسين ، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، القاهرة ، مركز الأهرام للطباعة والنشر ، طبعة (1) ، 1992م .

(90) جولد غراهام ، العراق في العقد المقبل هل سيبقى على البقاء حتى 2002م ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي ، 1998م دراسات عالمية .

(91) القباج محمد مصطفى ، مقاربات فكرية وسياسية في الشأن العربي الراهن ، الرباط ، المؤسسة العربية للنشر والإبداع ، 1990م .

المصادر الأجنبية:

- DIPLOMATIC BLUEBOOK 2006- Ministry of Foreign Affairs , Japan. 1

2- Japan Economy & Finance White Paper, 2005.

3- Facts & Figures of japan 2006- Foreign Press Center Japan.

4- Totman, Conrad D /Politics in the Tokugawa bakufu, 1600-1843 /, University of California Press, 1989.

5- Shiba, Ryotaro / The last shogun : the life of Tokugawa Yoshinobu , 1923, Kodansha International, 1998.

6- Figal , Gerard / Spiritis of Modernity in Meiji Japan, ,Civilization & Monesters, Duke University Press, London1999.

7-, James Murdoch.M.A in coolaboration with Isoh Yamagata/ A history of Japan , during the century of early intercource 1542-1651.

8- . Rowman & Littlefield / Yoshida Shigeru : last Meiji man/ 1878-1967, c2007.

9- Takii, Kazuhiro /The Meiji Constitution : the Japanese experience of the West and the shaping of the modern state, 1967, International House of Japan, c2007 .

10- Whiting, Allen Suess/ China eyes Japan/, 1926 / University of California Press, c1989.

11- Marquis Hiroobumi Ito /Commentaries on the Constitution of the Empire of japan, 1979.

12- Palgrave Macmillan / Japanese foreign policy in Asia and the Pacific : domestic interests, American pressure, and regional integration/ 2001.

13- Morgan, Forrest, Praeger / Compellence and the strategic culture of imperial Japan : implications for coercive diplomacy in the Twenty-first Century /, 2003.

14- Nish, Ian Hill / Japanese foreign policy in the interwar period / Praeger Publishers, 2002.

15- Kawashima, Yutaka / Japanese foreign policy at the crossroads : challenges and options for the twenty-first century / 1942-/ Brookings Institutions Press, c2003.

16- Fukushima, Akiko / Japanese foreign policy : the emerging logic of multilateralism . / St. Martin's Press, c1999.

17- Alvine D Coox & Hilary Conroy/ China and Japan ; A search for balance since World War 1. , 1978.

18- Sudo, Sueo./The Fukuda Doctrine and ASEAN : new dimensions in Japanese foreign policy / Institute of Southeast Asian Studies, 1992.

19- Wright-Neville, David P / The evolution of Japanese foreign aid 1955-1990 : the impact of culture, politics and the international system on the policy formation process,. / Monash Development Studies Centre, Monash University, 1991.

20- Yasutomo Dennis T / The manner of giving : strategic aid and Japanese foreign policy / Lexington Books , c 1986 .

21- Cheong, Sung-hwa / The politics of anti-Japanese sentiment in Korea : Japanese-South Korean relations under American occupation, 1945-1952 . / Greenwood Press, 1991.

22- Hughes, Christopher W/ Japan's economic power and security : Japan and North Korea . / Routledge, 1999.

23- Buckley, Roger/ US-Japan alliance diplomacy, 1945-1990 /, 1944 / Cambridge University Press, 1992.

24- Lee, Chae-Jin / China and Japan : new economic diplomacy , 1936-/ Hoover Institute Press, 1984.

25- Drohan , Thomas Alan/ The US-Japan Security Burgain ; Origins and Transformation , 1991.

26- Gilbert Rozman/ Japan and Russia , the tortuous path to normalization 1949-1999 ..

27- Lee, Chae-Jin / Japan faces China : political and economic relations in the postwar era /, 1936- / Johns Hopkins University Press, c1976.

28- Hoston, Germaine A / The State, identity, and the national question in China and Japan ., 1954- / Princeton University Press, 1994.

29- Masuda, Wataru/ Japan and China : mutual representations in the modern era , 1903-1977. St. Martin's Press, 2000.

30- Palgrave Macmillan / Japan and China : cooperation, competitio, and conflict /, 2002.

31- Palgrave Macmillan / China and Japan at odds : deciphering the perpetual conflict /, 2007.

32- Russia and Japan : an unresolved dilemma between distant neighbors / International and Area Studies, University of California at Berkley, c1993.

33-, Christopher W. / Routledge/ Japan's economic power and security : Japan and North Korea / by Hughes, 1999.

34- Praeger/ Japan and Russia in northeast Asia : partners in the 21st century /, 1999.

35- Michael J. Green / Japan's Reluctant Realism, Foreign Policy Challenges in an Era of Uncertain Power, Palgrave Press, April 2001.

36- Sarantakes, Nicholas Evan / Keystone : the American occupation of Okinawa and U.S.-Japanese relations/, 1966/ Texas A&M University, 2001.

38- American-Japanese relations in a changing era/ by Scalapino, Robert A./ Library Press, 1972.

37- Scalapino, Robert A/ American-Japanese relations in a changing era/ Library Press, 1972.

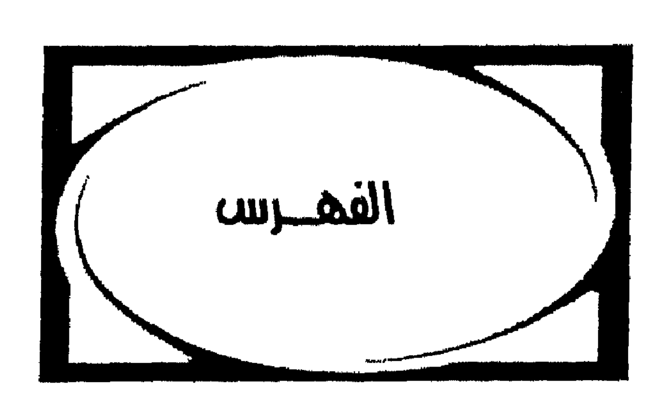
38- Cohen, Bernard Cecil / The political process and foreign policy : the making of the Japanese peace settlement /, 1926/ Princeton University Press, 1957.

39- Hoston, Germaine A / The State, identity, and the national question in China and Japan , 1954- / Princeton University Press, 1994.

40- Karan, Pradyumna P/ Japan in the 21st century : environment, economy, and society Nijuisseiki no Nihon /. (Pradyumna Prasad / University Press of Kentucky, 2004.

41- John W. Dower/. Embracing Defeat , japan in the Aftermath of WW11. 1999.

42- Herbert P. Bix / Hirohito & The Making of Modern Japan..2000

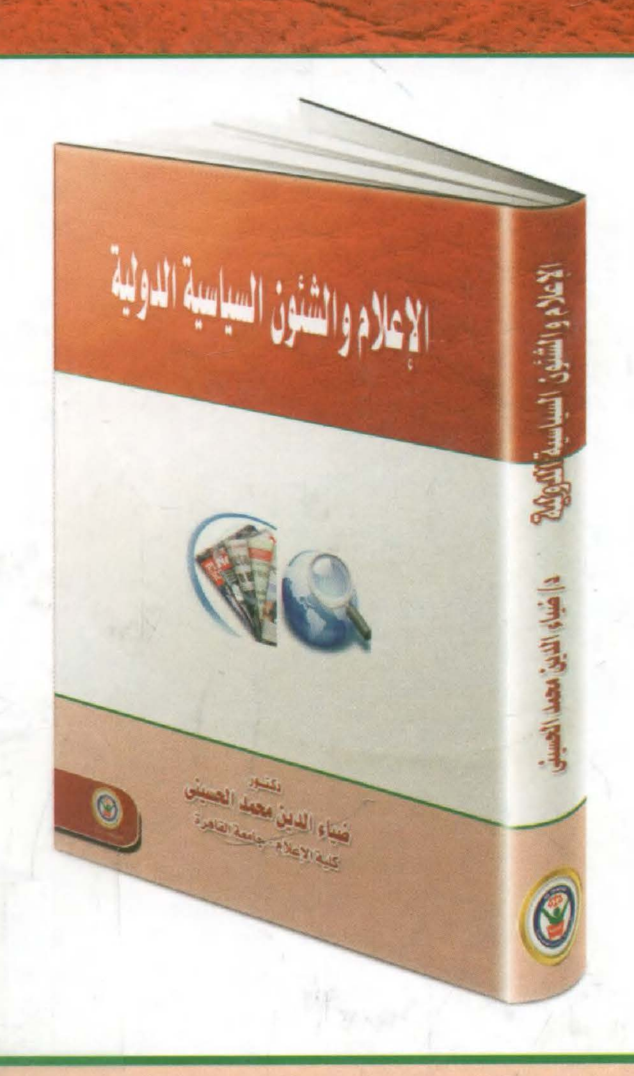

الفهـرس

الموضوع	رقم الصفحة



رقم الإيـداع : 2015/9757
الترقيم الدولي : 6-169-753-977-978

الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
موبايل: 01003738822 - الإسكندرية



الإعلام والشئون السياسية الدولية
دكتور
ضياء الدين محمد الحسيني
كلية الإعلام - جامعة القاهرة
د/ ضياء الدين محمد الحسيني



الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
٠٠٢٠١٠٠٣٧٣٨٨٢٢
تليفاكس
٠٠٢٠٣/٥٤٠٤٤٨٠
الإسكندرية



ISBN: 977-753-169-6
9 789777 531696